

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٨٣)



التعليق على مواضع من

سير العقيدة للطحاوي

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

التعليق على مواضع من

شرح العقيدة الطحاوية

③ مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية ، ١٤٤٠ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

التعليق على مواضع من شرح العقيدة الطحاوية . / محمد بن صالح العثيمين

١- القصيم، ١٤٤٠ هـ

٥٥٣ ص : ٢٤١٧ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين: ٨٣)

ردمك: ١-٩٧-٨٢٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١- العنوان

١- العقيدة الإسلامية

١٤٤٠/٥٧٥٣

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٥٧٥٣

ردمك: ١-٩٧-٨٢٠٠-٦٠٣-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِمُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثِمِيِّنِ الْخَيْرِيَّةِ

إلا أن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيرياً بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولى

١٤٤٠ هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعِثِمِيِّنِ الْخَيْرِيَّةِ

المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ م . ب : ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - فاكس: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوال المبيعات: ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothalmeen.net

info@binothalmeen.com



الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدرة الدولية للطباعة والتوزيع

١٢٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .

هاتف وفاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠٠٥٥٧٠٤٤

التعليق على مواضع من

مشرك العقيدة الطحاوية

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ: فَقَدْ كَانَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ لِسَاحِبِ الْفَضِيلَةِ شَيْخِنَا الْعَلَّامَةِ الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، عَنَابَتُهُ الْبَالِغَةُ بِمُتُونِ الْعَقِيدَةِ وَحِرْصُهُ عَلَى شَرْحِهَا وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا وَتَقْرِيْبِهَا لَطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالدَّارِسِينَ؛ وَذَلِكَ لِتَقْرِيرِ وَيَّانِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلْيَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَمِنْ هَذِهِ النَّهَاجِ تَعْلِيقَاتُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِ (شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ) لِلشَّيْخِ الْقَاضِيِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعَزِّ الْأَذْرَعِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمُتَوَفَّى عَامَ (٥٧٩٢هـ)^(١)، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِوِاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَّاتِهِ.

(١) انظر ترجمته في: الدليل الشافي على المنهل الصافي، لابن تغري بردي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/٤٦٥)، حسن المحاضرة، للسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/١٨٥)، شذرات الذهب، لابن العماد رَحِمَهُ اللَّهُ (٦/٣٢٦).
أَمَّا مَتْنُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ فِي بَيَانِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى مَذْهَبِ فُقَهَاءِ الْمَلَّةِ، فَقَدْ أَلْفَهَا الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ أَبُو جَعْفَرِ الطَّحَاوِيِّ، الْمُتَوَفَّى عَامَ (٣٢١هـ)، تَغَمَّدَهُ اللَّهُ بِوِاسِعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَّاتِهِ.

انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ، للذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/٢١)، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي الوفاء القرشي رَحِمَهُ اللَّهُ (ص: ١٠٢)، الأعلام، للزركلي رَحِمَهُ اللَّهُ (١/٢٠٦).

هذا، وقد كانت تلك التعليقات ضمنَ الدُّروس المسجَّلة التي ألقاها - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - في كُليَّة الشَّريعة وأُصول الدِّين بالقصيم - فرع جامِعَةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الإِسْلامِيَّة، وما تلاها من قَواعدَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ عَزَّوَجَلَّ، وأمثلةٍ عَنِ الصِّفَاتِ الَّتِي كَثُرَ الخَوْضُ فِيهَا، واعْتُمِدَ في الإِعْدَادِ لإِخْرَاجِهَا التَّعْلِيقُ الأَشْمَلُ، وأُلْحِقَتْ إِلَيْهِ الفَوَائِدُ والزَّوائِدُ المَوْجُودَةُ في التَّعْلِيقَاتِ الأُخْرَى، ورُتِّبَتِ العِناوِينُ حَسَبَ وُزُودِهَا في (شَرَحِ العَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ).

وَسَعِيًّا لِتَعْمِيمِ النِّفَعِ بِهَذِهِ التَّعْلِيقَاتِ، وَإِنْفِادًا لِلقَواعدِ وَالصُّوابِطِ وَالتَّوْجِياتِ الَّتِي قَرَّرَهَا شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللهُ لِإِخْرَاجِ ثُرَايِهِ العِلْمِيِّ؛ بِأَشْرَ القِسْمِ العِلْمِيِّ بِالمُؤَسَّسَةِ تَهْيِئَتِهَا وَتَجْهِيزِهَا لِلطَّبَاعَةِ وَتَقْدِيمِهَا لِلنَّشْرِ.

نَسْأَلُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ خالِصًا لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ؛ نَافِعًا لِعبادِهِ، وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الإِسْلامِ وَالْمُسلِمِينَ خَيْرَ الجِزَاءِ، وَيُضَاعِفَ لَهُ المَثُوبَةَ وَالأَجْرَ، وَيُعَلِّي دَرَجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبارَكَ عَلَيَّ عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ، خاتِمِ النَّبِيِّينَ، وإمامِ المُتَّقِينَ، وَسَيِّدِ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ، نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحابِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

القِسْمُ العِلْمِيُّ

في مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صالِحِ العُثَيْمِينِ الخَيْرِيَّةِ

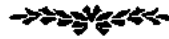
٢٩ ربيع الآخر ١٤٤٠ هـ



نُبذة مُختصرة عن

فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين

١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ



نَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ:

هُوَ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْمُحَقِّقُ، الْفَقِيهَ الْمَفْسِّرُ، الْوَرَعَ الزَّاهِدُ، مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ عَثِيمِينَ مِنَ الْوَهْبِيَّةِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

وُلِدَ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، عَامَ (١٣٤٧ هـ) فِي عُنَيْزَةَ - إِحْدَى مُحَافَظَاتِ الْفَقِيمِ - فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

نَشَاتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

أَلْحَقَهُ وَالِدُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - لِيَتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَ جَدِّهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ الْمَعْلَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الدَّامِغِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، ثُمَّ تَعَلَّمَ الْكِتَابَةَ، وَشَيْئًا مِنَ الْحِسَابِ، وَالنُّصُوصِ الْأَدَبِيَّةِ؛ فِي مَدْرَسَةِ الْأُسْتَاذِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صَالِحِ الدَّامِغِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرَسَةِ الْمَعْلَمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشَّحِيحَانِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حَيْثُ حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عِنْدَهُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ وَلَمَّا يَتَجَاوَزُ الرَّابِعَةَ عَشْرَةَ مِنْ عُمُرِهِ بَعْدُ.

وَبِتَوْجِيهِ مِنْ وَالِدِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَقْبَلَ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، وَكَانَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُدْرَسُ الْعُلُومَ

الشَّرْعِيَّةَ وَالْعَرَبِيَّةَ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ بَعْنِيَّةً، وَقَدْ رَتَّبَ اثْنَيْنِ^(١) مِنْ طَلَبْتِهِ الْكِبَارِ لِتَدْرِيسِ الْمُبْتَدِئِينَ مِنَ الطَّلَبَةِ، فَانْضَمَّ الشَّيْخُ إِلَى حَلْقَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَطْوَعِ -رَحْمَةُ اللَّهِ- حَتَّى أَدْرَكَ مِنَ الْعِلْمِ -فِي التَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالنَّحْوِ- مَا أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَسَ فِي حَلْقَةِ شَيْخِهِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ، فَدَرَسَ عَلَيْهِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالْحَدِيثِ، وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالتَّوْحِيدِ، وَالْفِقْهِ، وَالْأُصُولِ، وَالْفَرَائِضِ، وَالنَّحْوِ، وَحَفِظَ مُخْتَصِرَاتِ الْمُتُونِ فِي هَذِهِ الْعُلُومِ.

وَيُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحْمَةُ اللَّهِ- هُوَ شَيْخُهُ الْأَوَّلُ؛ إِذْ أَخَذَ عَنْهُ الْعِلْمَ -مَعْرِفَةً وَطَرِيقَةً- أَكْثَرَ مِمَّا أَخَذَ عَنْ غَيْرِهِ، وَتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وَتَأْصِيلِهِ، وَطَرِيقَةِ تَدْرِيسِهِ، وَاتَّبَاعِهِ لِلدَّلِيلِ.

وَعِنْدَمَا كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عودَانَ -رَحْمَةُ اللَّهِ- قَاضِيًا فِي عُنَيْزَةَ قَرَأَ عَلَيْهِ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ، كَمَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحْمَةُ اللَّهِ- فِي النَّحْوِ وَالْبَلَاغَةِ أَثْنَاءَ وُجُودِهِ مُدْرَسًا فِي تِلْكَ الْمَدِينَةِ.

وَلَمَّا فُتِحَ الْمَعْهَدُ الْعِلْمِيُّ فِي الرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إِخْوَانِهِ^(٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ الْعَلَّامَةَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ نَاصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحْمَةُ اللَّهِ- فَأَذِنَ لَهُ، وَالتَّحَقَّ بِالْمَعْهَدِ عَامِي (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

وَلَقَدْ ائْتَفَعَ -خِلَالَ السَّنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ائْتَفَعَ فِيهِمَا فِي مَعْهَدِ الرِّيَاضِ الْعِلْمِيِّ- بِالْعُلَمَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُدْرَسُونَ فِيهِ حِينَئِذٍ، وَمِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ الْمُفَسِّرُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشَّنْقِيطِيُّ، وَالشَّيْخُ الْفَقِيهَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ نَاصِرِ بْنِ رَشِيدٍ، وَالشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْإِفْرِيقِيُّ -رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى-.

(١) هما الشَّيْخَانِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَطْوَعِ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) هُوَ الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ حَمْدِ الصَّالِحِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وفي أثناء ذلك اتصل بساحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحمه الله-، فقرأ عليه في المسجد: من صحيح البخاري، ومن رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وانتفع به في علم الحديث، والنظر في آراء فقهاء المذاهب والمقارنة بينها، ويُعدُّ ساحة الشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- هو شيخه الثاني في التَّحْصِيلِ والتَّأْتِيرِ بِهِ.

ثمَّ عادَ إلى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ عَلَى شَيْخِهِ العَلَمَةِ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ ناصِرِ السَّعْدِيِّ، ويُتابعُ دِرَاسَتَهُ انْتِسَابًا فِي كَلِيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بنِ سَعُودِ الإِسْلَامِيَّةِ، حَتَّى نَالَ الشَّهَادَةَ العَالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجَابَةَ وَسُرْعَةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فَشَجَّعَهُ عَلَى التَّدْرِيسِ وَهُوَ مَا زَالَ طَالِيًا فِي حَلَقَتِهِ، فَبَدَأَ التَّدْرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجَامِعِ الكَبِيرِ بعُنَيْزَةَ.

ولمَّا تَخَرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّيَاضِ عِيَّنَ مُدْرَسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وَفِي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوفِّيَ شَيْخُهُ العَلَمَةُ عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ ناصِرِ السَّعْدِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- فَتَوَلَّى بَعْدَهُ إِمَامَةَ الجَامِعِ الكَبِيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وَإِمَامَةَ العِيدَيْنِ فِيهَا، وَالتَّدْرِيسَ فِي مَكْتَبَةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنِيَّةِ التَّابِعَةِ لِلجَامِعِ؛ وَهِيَ الَّتِي أَسَّسَهَا شَيْخُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- عامَ (١٣٥٩هـ).

ولمَّا كَثُرَ الطَّلَبُ، وَصَارَتِ المَكْتَبَةُ لَا تَكْفِيهِمْ؛ بَدَأَ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- يَدْرُسُ فِي المَسْجِدِ الجَامِعِ نَفْسِهِ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ الطُّلَابُ وَتَوَافَدُوا مِنَ المَمْلَكَةِ وَغَيْرِهَا؛ حَتَّى كَانُوا يَبْلُغُونَ المِائَاتِ فِي بَعْضِ الدُّرُوسِ، وَهؤُلاءِ يَدْرُسُونَ دِرَاسَةَ

تَحْصِيلِ جَادًّا، لَا لِمُجَرَّدِ اسْتِيعَابِ. وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ -إِمَامًا وَخَطِيبًا وَمُدْرَسًا-
حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدْرَسًا فِي الْمَعْهَدِ الْعِلْمِيِّ مِنْ عَامِ (١٣٧٤ هـ) إِلَى عَامِ (١٣٩٨ هـ)
عِنْدَمَا انْتَقَلَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِي كَلْبِيَّةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لْجَامِعَةِ
الإمام مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَظَلَّ أَسْتَاذًا فِيهَا حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَكَانَ يُدْرَسُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ، فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ وَرَمَضَانَ
وَالإِجَازَاتِ الصَّيْفِيَّةِ، مُنْذُ عَامِ (١٤٠٢ هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

وَلِلشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أُسْلُوبٌ تَعْلِيمِيٌّ فَرِيدٌ فِي جَوْدِيَّتِهِ وَنَجَاحِهِ، فَهُوَ يُنَاقِشُ
طُلَّابَهُ وَيَتَقَبَّلُ أَسْئَلَتَهُمْ، وَيُلْقِي الدُّرُوسَ وَالْمُحَاضِرَاتِ بِهِمَّةٍ عَالِيَةٍ وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ
وَإِثْقَةٍ، مُبْتَهَجًا بِنَشْرِهِ لِلْعِلْمِ وَتَقْرِيْبِهِ إِلَى النَّاسِ.

أَثَارُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ الْعَظِيمَةُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- خِلَالَ أَكْثَرِ مِنْ خَمْسِينَ عَامًا مِنْ
العَطَاءِ وَالبَذْلِ فِي نَشْرِ الْعِلْمِ وَالتَّدْرِيسِ وَالعَوْظِ وَالإِرْشَادِ وَالتَّوْجِيهِ وَإِلقاءِ
المُحَاضِرَاتِ وَالدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

وَلَقَدْ اِهْتَمَّ بِالتَّأْلِيفِ، وَتَحْرِيرِ الْفَتَاوَى وَالأَجُوبَةِ، الَّتِي تَمَيَّزَتْ بِالتَّأْصِيلِ الْعِلْمِيِّ
الرَّصِينِ، وَصَدَرَتْ لَهُ العَشْرَاتُ مِنَ الكُتُبِ وَالرَّسَائِلِ وَالمُحَاضِرَاتِ وَالفَتَاوَى
وَالحُطَبِ وَاللِّقَاءَاتِ وَالمَقَالَاتِ، كَمَا صَدَرَ لَهُ آلاَفُ السَّاعَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي سَجَلَتْ
مُحَاضِرَاتِهِ وَخُطْبَتَهُ وَلقاءَاتِهِ وَبرَاجِمَهُ الإِذَاعِيَّةَ وَدُرُوسَهُ الْعِلْمِيَّةَ؛ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ
الْكَرِيمِ، وَالشُّرُوحَاتِ الْمُتَمَيِّزَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ وَالسِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالمُتُونِ وَالمَنْظُومَاتِ
فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ.

وإنفاذاً للقواعد والضوابط والتوجيهات التي قررها فضيلته -رحمه الله تعالى- لنشر مؤلفاته، ورسائله، ودروسه، ومحاضراته، وخطبه، وفتاواه، ولقاءاته؛ تقوم مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية -بعون الله وتوفيقه- بواجب وشرف المسؤولية لإخراج كافة آثاره العلمية والعناية بها.

وبناءً على توجيهاته -رحمه الله تعالى- أنشئ له موقع خاص على شبكة المعلومات الدولية^(١)، من أجل تعميم الفائدة المرجوة -بعون الله تعالى-، وتقديم جميع آثاره العلمية من المؤلفات والتسجيلات الصوتية.

أعماله وجهوده الأخرى:

إلى جانب تلك الجهود المثمرة في مجالات التدريس والتأليف والإمامة والخطابة والإفتاء والدعوة إلى الله -سبحانه وتعالى- كان لفضيلة الشيخ أعمال كثيرة موفقة منها:

- عضواً في هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، من عام (١٤٠٧هـ) حتى وفاته.
- عضواً في المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في العامين الدراسيين (١٣٩٨-١٤٠٠هـ).
- عضواً في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين، بقرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم، ورئيساً لقسم العقيدة فيها.
- وفي آخر فترة تدريسه بالمعهد العلمي شارك في عضوية لجنة الخطط والمناهج للمعاهد العلمية، وألف عدداً من الكتب المقررة فيها.

- عَضُوا فِي لَجْنَةِ التَّوَعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الْحَجِّ، مِنْ عَامِ (١٣٩٢هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ -رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى-، حَيْثُ كَانَ يُلْقَى دُرُوسًا وَمُحَاضِرَاتٍ فِي مَكَّةَ وَالْمَشَاعِرِ، وَيُفْتَى فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.
- تَرَأَسَ جَمِيعَةَ تَحْفِيزِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الْحَيْرِيَّةِ فِي عُنْيَةٍ مُنْذُ تَأْسِيسِهَا عَامَ (١٤٠٥هـ) حَتَّى وَفَاتِهِ.
- أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَدِيدَةً دَاخِلَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ عَلَى فَنَائِتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلْقَى مُحَاضِرَاتٍ عَبْرَ الْهَاتِفِ عَلَى تَجْمُعاتٍ وَمَرَاكِزِ إِسْلَامِيَّةٍ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنَ الْعَالَمِ.
- مِنْ عُلَمَاءِ الْمَمْلَكَةِ الْكِبَارِ الَّذِينَ يُجِيبُونَ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْسِرِينَ حَوْلَ أَحْكَامِ الدِّينِ وَأَصُولِهِ؛ عَقِيدَةً وَشَرِيعَةً، وَذَلِكَ عَبْرَ الْبَرَامِجِ الْإِذَاعِيَّةِ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، وَأَشْهَرُهَا بَرْنَامِجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرَبِ).
- نَدَرَ نَفْسَهُ لِلْإِجَابَةِ عَلَى أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ؛ مُهَاتِفَةً وَمُكَاتَبَةً وَمُشَافَهَةً.
- رَتَّبَ لِقَاءَاتٍ عِلْمِيَّةً مُجْدُولَةً، أُسْبُوعِيَّةً وَشَهْرِيَّةً وَسَنَوِيَّةً.
- شَارَكَ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمُؤْتَمَرَاتِ الَّتِي عُقِدَتْ فِي الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.
- وَلِأَنَّهُ يَهْتَمُّ بِالسُّلُوكِ التَّرْبَوِيِّ وَالْجَانِبِ الْوَعْظِيِّ اعْتَنَى بِتَوْجِيهِ الطُّلَّابِ وَإِرْشَادِهِمْ إِلَى سُلُوكِ الْمَنْهَجِ الْجَادِّ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَتَحْصِيلِهِ، وَعَمِلَ عَلَى اسْتِقْطَابِهِمْ وَالصَّبْرِ عَلَى تَعْلِيمِهِمْ وَتَحْمُلِ أَسْئَلَتِهِمُ الْمُتَعَدِّدَةِ، وَالِاهْتِمَامِ بِأُمُورِهِمْ.
- وَلِلشَّيْخِ -رَحْمَةُ اللَّهِ- أَعْمَالٌ عَدِيدَةٌ فِي مَيَادِينِ الْحَيْرِ وَأَبْوَابِ الْبِرِّ وَمَجَالَاتِ الْإِحْسَانِ إِلَى النَّاسِ، وَالسَّعْيِ فِي حَوَائِجِهِمْ وَكِتَابَةِ الْوَثَائِقِ وَالْعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وَإِسْدَاءِ النَّصِيحَةِ لَهُمْ بِصِدْقٍ وَإِخْلَاصٍ.

مَكَانَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الدِّينِ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلاً وَمَلَكَهُ عَظِيمَةً فِي مَعْرِفَةِ الدَّلِيلِ وَاتِّبَاعِهِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ وَالْفَوَائِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَسَبَّرَ أَغْوَارَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعَانِي وَإِعْرَابًا وَبِلَاغَةً.

وَلَمَّا تَحَلَّى بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْعُلَمَاءِ الْجَلِيلَةِ، وَأَخْلَاقِهِمُ الْحَمِيدَةِ، وَالْجَمْعَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وَقَدَّرَهُ الْجَمِيعُ كُلَّ التَّقْدِيرِ، وَرَزَقَهُ اللهُ الْقَبُولَ لَدَيْهِمْ، وَاطْمَأَنَّنُوا لِإِخْتِيَارَاتِهِ الْفِقْهِيَّةِ، وَأَقْبَلُوا عَلَى دُرُوسِهِ وَقَتَاوَاهُ وَأَثَارِهِ الْعِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ وَمَوَاعِظِهِ.

وَقَدْ مُنِحَ جَائِزَةَ الْمَلِكِ فَيَصِلُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- الْعَالَمِيَّةَ لِحُدُومَةِ الْإِسْلَامِ عَامَ (١٤١٤هـ)، وَجَاءَ فِي الْحَيْثِيَّاتِ الَّتِي أَبَدَتْهَا لِحُجَّةُ الْإِخْتِيَارِ لِمُنْحِهِ الْجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أَوَّلًا: تَحَلُّيهِ بِأَخْلَاقِ الْعُلَمَاءِ الْفَاضِلَةِ الَّتِي مِنْ أُبْرَزِهَا: الْوَرَعُ، وَرَحَابَةُ الصَّدْرِ، وَقَوْلُ الْحَقِّ، وَالْعَمَلُ لِمُصْلِحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَالنُّصْحُ لِحَاصَتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ.
- ثَانِيًا: انْتِفَاعُ الْكَثِيرِينَ بِعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وَإِفْتَاءً وَتَأْلِيْفًا.
- ثَالِثًا: إِقَاوُهُ الْمُحَاضِرَاتِ الْعَامَّةَ النَّافِعَةَ فِي مُخْتَلَفِ مَنَاطِقِ الْمَمْلَكَةِ.
- رَابِعًا: مُشَارَكَتُهُ الْمُفِيدَةَ فِي مُؤْتَمَرَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ كَثِيرَةٍ.
- خَامِسًا: اتِّبَاعُهُ أُسْلُوبًا مُتَمَيِّزًا فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وَسُلُوكًا.

عَقْبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ الْبَنِينَ، وَثَلَاثٌ مِنَ الْبَنَاتِ، وَبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ.

وَفَاتَهُ:

تُوِّفِي - رَحِمَهُ اللهُ - فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ، الْخَامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ، عَامَ (١٤٢١ هـ)، وَصَلِّيَ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بَعْدَ صَلَاةِ عَصْرِ يَوْمِ الْحَمِيسِ، ثُمَّ شَبَّعَتْهُ تِلْكَ الْأَلْفُ مِنَ الْمُصَلِّينَ وَالْحُشُودِ الْعَظِيمَةِ فِي مَشَاهِدَ مُؤَثَّرَةٍ، وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ.

وَبَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْيَوْمِ التَّالِيِ صَلَّى عَلَيْهِ صَلَاةُ الْغَائِبِ فِي جَمِيعِ مَدُنِ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةً الْأَبْرَارِ، وَأَسْكَنَهُ فَيْسِحَ جَنَاتِهِ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِمَغْفِرَتِهِ وَرِضْوَانِهِ، وَجَزَاهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

الْقِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ الْخَيْرِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 أَكْبَرُهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَأَمَامِ الْمُتَّقِينَ
 وَعَلَى آلِهِ وَرَحِبَاتِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ (إلى قيام الدين .
 وبعد : فهذه فقرات المنهج التوحيد المقر على المستوى الأول
 الفصل الأول من كلية الشريعة في فرع جامعة الإمام في القصيم يراجع
 على شرح العقيدة الطحاوية وما يناسبه من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
 وتلميذ ابن القيم رحمهما الجميع وفقرتهم .

علم أصول الدين

العلوم الشرعية فهناك عقديّة وخطية

العقدية : ما يتعلق بالعقيدة وهي الإيمان وجملة الإيمان بالله ^{ملائكته}
 وكتبه ورسوله واليوم الآخر والقدر غير وشرع .
 العملية : ما يتعلق بالجارح من الأقوال باللسان والعمل بالأركان
 وأصول خمسة : شكره أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة
 وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج بيت الله الحرام .
 ويسمى الأول : علم أصول الدين والثاني علم فروع الدين لثباته
 على الأول .

وعقول الخلق لا تستقل بمعرفة ذلك على التفصيل لتصورها
 عن معرفة ما يجب للخالف ويجوز ويمتنع عليه على سبيل التفصيل .
 ومن ثم كانت الضرورة داعية إلى إرسال الرسل ليعرفوا الناس ذلك
 وتبعه أصلاً :

أحدهما : تعريف الطريق الموصول إليه وهو الشريعة المتضمنة لأمره ونهيه
 الثاني : تعريف المتسكين بها بما لهم من الكرامة والجزاء وتعريف التاكيد
 مما عليهم من الإهانة والعقوبة راجع ص ٦٥-٦٦ (١) - ٦٩-٧٠
 مسؤولية الناس نحو الشريعة

يجب على الناس هو ما حفظ شريعة الله تعالى وحمايته والدفاع عنه بالنفس
 والمال فإن الجرد ذموم سنام الإسلام وهو نوهان جرد بالعلم والبيان

(١) المعتمد ص ٦٤ طبعه المكتب الإسلامي عام ١٤٩١ هـ

ويلزم على قاعدة هؤلاء و محذوران في العقيدة :
 أحدهما : أن لا نقرب بشئ من معاني الكتاب والسنة حتى نبحت تلك
 البحوث الطويلة العربية لننظر هل ذلك ممكن في العقل أم غير ممكن ومنه يعلم
 أن كل طائفة من هؤلاء تدعي أن العقل يوجب أو يمنع أو يجوز ما تدعي الأخرى
 فيه خلاف ذلك فيقول الأمران الخيرة الذمومة .
 الثاني : أن القلوب تختلف عن الجزم بشئ تعتقد مما جاء في الكتاب
 ولذا يوثق بأن الظاهر هو المراد .

والسلامة من هذا سلوك طريق السلف الصالح نسأل الله تعالى أن يجعلنا
 منهم بمنه وكرمه .
 انتهى ما يحتاج إليه في منهاج العقيدة .

ويبحث بالمقرر ما اختير من كتاب التوحيد للشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب
 وهي الأبواب التالية :

- ١- باب ما جاء في الذبح لغير الله .
- ٢- باب لا يذبح لله بغير ما يذبح فيه لغير الله .
- ٣- ٤- ٥- باب من الشرك النذر والاستعاذة والاستغاثة بغير الله .
- ٦- باب قول الله تعالى : (إنك لا تهدي من أحببت) .
- ٧- باب ما جاء في أن سبب كفر بني آدم وتوكلهم دينهم هو الغلو في الصالحين
 وأمرهم رب العالمين الذي بنعته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا
 محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان مدى الأوقات
 تم في ٣٠/٦/١٤٠٧ هـ بقلم مر الصالح العثيمين .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذه فقرات المهم من منهج التوحيد المقرر على المستوى الأول الفصل الأول من كلية الشريعة في فرع جامعة الإمام في القصيم، يُرجع عليها شرح العقيدة الطحاوية وما يُناسبها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحم الله الجميع وغفر لهم.

علم أصول الدين:

العلوم الشرعية نوعان: عقديّة وعمليّة:

العقديّة: ما يتعلّق بالعقيدة وهي الإيـان ومُجملها الإيـان بالله وملائكته وكُتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره.

العمليّة: ما يتعلّق بالجوارح من الأقوال باللسان والعمل بالأركان، وأصولها خمسة: شهادة أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام.

ويُسمّى الأوّل: علم أصول الدين، والثاني: علم فروع الدين لبنائه على الأوّل.

وعقول المخلوقين لا تستقلّ بمعرفة ذلك على التفصيل؛ لقصورها عن معرفة ما يجب للخالق ويجوز ويمتنع عليه على سبيل التفصيل.

ومن ثمَّ كانتِ الضرورةُ داعيةً إلى إرسالِ الرسلِ ليُعرِّفوا الناسَ ذلكَ، وتبعه أصلاً:

أحدُهما: تعريفُ الطريقِ المُوصلِ إليه وهو الشريعةُ المُتضمَّنةُ لأمره ونهيه.

الثاني: تعريفُ المُتمسِّكينَ بها بما لهم من الكرامةِ والجزاءِ وتعريفِ الناكِينَ بما عليهم من الإهانةِ والعقوبةِ. (راجع ص ٦٥-٦٦-٦٩-٧٠)^(١)

مَسْؤُولِيَةُ النَّاسِ نَحْوَ الشَّرِيعَةِ:

يَجِبُ عَلَى النَّاسِ عَمُومًا حَفْظُ شَرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَمَايَتُهَا وَالِدِفَاعُ عَنْهَا بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ، فَإِنَّ الْجِهَادَ ذِرْوَةَ سَنَامِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ نَوْعَانِ: جِهَادٌ بِالْعِلْمِ وَالْبَيَانِ، وَجِهَادٌ بِالسِّيفِ وَالسَّنَانِ.

وَيَدْخُلُ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ تَعَلُّمُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ تَعَلُّمُ أَلْفَاظِهَا وَمَعَانِيهَا، وَالِدَعْوَةُ إِلَى الْخَيْرِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَهَذَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ فَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ وَالْأَشْخَاصِ فَيَجِبُ (مَثَلًا) عَلَى الْقَادِرِ عَلَى تَعْلِيمِ النَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَهُ مَا لَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ، وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عِنْدَهُ مَالٌ مِنْ تَعَلُّمِ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ مَالٌ. وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عِلْمٌ بِتَفْصِيلِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ مِنَ الْإِيمَانِ بِهَا مَا لَا يَجِبُ عَلَى الْجَاهِلِ. (ص ٦٧ - ص ٧٠).

(١) المعتمد صفحات طبعة المكتب الإسلامي عام ١٣٩١ هـ. (المؤلف)

وَيَبْتَغِي لَطَالِبِ الْعِلْمِ الْمُبْتَغِي لِلْوَصُولِ إِلَيْهِ أَنْ يَنْوِي بَطْلِهِ امْتِثَالَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَفَعَ الْجَهْلَ عَنْهُ وَعَنِ الْأُمَّةِ وَحِفْظَ الشَّرِيعَةِ وَحِمَايَتَهَا، فَيَنْشُرُ الْعِلْمَ مَا اسْتَطَاعَ بِالْقَوْلِ وَالكِتَابَةِ وَيُدَافِعُ عَنِ الشَّرِيعَةِ بِدَحْضِ شُبُهَةِ الْمُبْطِلِينَ وَبَيَانِ ضَلَالِهِمْ، وَأَنْ يُظْهَرَ أَثَرُ الْعِلْمِ عَلَيْهِ فِي عِبَادَاتِهِ وَأَخْلَاقِهِ وَمُعَامَلَاتِهِ لِيَكُونَ أُسْوَةً حَسَنَةً وَأَنْ يَدْعُوَ إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَيُجَادِلَ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ؛ لِيَجْنِيَ ثَمَرَاتِ عِلْمِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

مَوْقِفُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ:

مَعْنَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ عَقِيدَةً وَعَمَلًا وَسُلُوكًا مُتَمَثِّلِينَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ، فَكَانُوا عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ وَالمَنْهَجِ السَّلِيمِ (ص ٦٨ - ص ٧٢)، ثُمَّ خَلَقَتْ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ جَهْلًا أَوْ عِنَادًا، فَأَدْخَلُوا فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَيْسَ مِنْهُ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْعَمَلِ وَالسُّلُوكِ، فَأَقَامَ اللَّهُ بَعِزَّتِهِ وَقُوَّتَهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَحْفَظُ عَلَيْهَا دِينَهَا وَيَذُبُّ عَنِ شَّرِيعَةِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَثَمَةِ وَأَتْبَاعِهِمْ.

وَكَلَّمَا بَعُدَ الْعَهْدُ عَنْ عَصْرِ النُّبُوَّةِ كَثُرَ التَّحْرِيفُ -الَّذِي يُسَمِّيهِ أَهْلُهُ تَأْوِيلًا لِلتَّمْوِيهِ عَلَى الْعَامَّةِ- وَكَثُرَ الانْحِرَافُ الَّذِي يُسَمِّيهِ أَهْلُهُ ذَوْقًا أَوْ حُرِيَّةً أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ.

وَكُلٌّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالانْحِرَافِ عَلَى مَرَاتِبَ؛ فَقَدْ يَكُونُ كَفْرًا، وَقَدْ يَكُونُ فِسْقًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً (ص ٧٠ - ص ٧٣).

وَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفِينَ وَالمُنْحَرِفِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ صَدُّوا وَأَعْرَضُوا وَبُقُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْإِحْسَانَ

والتوفيق بين الحق الذي جاءت به الشريعة وبين الباطل الذين انتحلوه لأنفسهم،
فهم بذلك مُشبهون للمنافقين الذين قال الله فيهم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ
ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَسْحَكُوا إِلَى الْوَالِدِ وَالْوَالِدَاتِ
أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى
مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ﴿١١﴾ فَكَيْفَ
إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ يُمْسِكُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا
إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿١٢﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ
وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿النساء: ٦٠-٦٣﴾. ووجه المشابهة من
وُجُوهِ تَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ. (انظر معناه ص: ٧٠-٧١، ص ٧٣-٧٤).

كَمَا لَمَّا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ:

كُلُّ مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الشَّرِيعَةِ فَهُوَ كَامِلٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْمِيلٍ لَا فِي
الْعَقَائِدِ وَلَا الْعِبَادَاتِ وَلَا الْأَخْلَاقِ وَلَا الْمَعَامَلَاتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ
دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وَقَوْلِهِ: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ
يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى
بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ
وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبْنَةُ» قَالَ: «فَأَنَا اللَّبْنَةُ وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ» رواه البخاري
ومسلم^(١)، وَفِي لَفْظِ مُسْلِمٍ: «فَيَقُولُونَ: أَلَا وُضِعَتْ هَهُنَا لَبْنَةٌ فَيَتِمُّ بُنْيَانُكَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب خاتم النبيين ﷺ، رقم (٣٥٣٥)، ومسلم: كتاب الفضائل،

باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، رقم (٢٢٨٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) مسلم: رقم (٢٢٨٦ / ٢١).

لكن لَمَّا وَقَعَ القصورُ أو التَّقْصِيرُ من كَثِيرٍ من المُتَسَبِّينَ إلى ما جاءَ بِهِ اندرسَ كثيرٌ من عِلْمِ الرِسالَةِ فأخْرِجَ منها كثيرٌ مِمَّا كانَ مِنْها وأُدخِلَ فيها كثيرٌ مِمَّا ليسَ مِنْها في العَقائِدِ والعِباداتِ والأخلاقِ والمُعاملاتِ والسياساتِ. (ص ٧١ - ص ٧٤).

وحدَّثَ عِلْمُ الكَلَامِ المذمومُ وهو إثباتُ العَقائِدِ بالطُرُقِ الجدليةِ التي يُسمونها عَقلاً، فحصلَ بِهِ من تحريفِ الكَلِمِ عَن مواضعِهِ ونفيِ ما يَجِبُ لِه تَعَالَى وإثباتِ ما يَمْتَنعُ ما هو مَعْلومٌ فحدَّرَ الأئمةُ مِنْه وعابوا أهله.

قالَ أبو يوسفَ لبِشْرِ بنِ غِيَاثِ المَرِيسِيِّ: العِلْمُ بالكَلَامِ هو الجَهْلُ، والجَهْلُ بالكَلَامِ هو العِلْمُ^(١). ومُرادهُ بالجَهْلِ بالكَلَامِ إمَّا اعتقادُ عَدَمِ صِحَّتِهِ، وإمَّا الإِعراضُ عَنه وعَدَمُ الالتفاتِ إِلَيْهِ ثمَّ الاستِغناءُ عَنه بالوحيِّ.

وقالَ أبو يوسفَ أيضاً: مَنْ طَلَبَ العِلْمَ بالكَلَامِ تَزَدَقَ^(٢).

وقالَ الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللهُ: حُكْمِي في أَهْلِ الكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بالجَرِيدِ والنُّعَالِ، وَيُطافَ بِهِم بالعِشائِرِ والقَبائِلِ، ويُقالُ: هَذَا جِزاءُ مَنْ تَرَكَ الكِتَابَ والسُّنَّةَ وأَقْبَلَ على الكَلَامِ^(٣). قالَ شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في آخِرِ (الفتاوى الحمويَّة): وَهُمْ مُسْتَحِقُّونَ ما قالَهُ الشافعيُّ مِنْ وَجْهِ. وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ إذا انظَرَّتْ إِلَيْهِم بَعينُ القَدْرِ والحَيْرَةُ مُسْتولِيَةً عَلَيْهِم، والشَّيْطانُ مُسْتَحوذٌ عَلَيْهِم رَحِمَتُهُم ورَقَّتْ عَلَيْهِم، أوتوا زَكاءً وما أوتوا ذِكاؤاً، وأعطوا فُهوماً وما أعطوا عُلوماً، وأعطوا سَمْعاً وأبصاراً

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي (١/٦٥)، والإبانة لابن بطة - كتاب الإيمان (١/٤١٩)، رقم (٣٣٩).

(٢) أخرجه عنه ابن بطة في الإبانة - كتاب الإيمان (٢/٥٣٧)، رقم (٦٧١).

(٣) أخرجه عنه أبو نعيم في الحلية (٩/١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

وأفئدة، فما أغنى عنهم سَمْعُهُمْ ولا أَبْصَارُهُمْ ولا أفتدُّهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ
بآيَاتِ اللَّهِ، وحقَّ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ، وَمَنْ كَانَ عَلِيًّا بِهَذِهِ الْأُمُورِ تَبَيَّنَ لَهُ
بذَلِكَ حَدُّ السَّلَفِ وَعِلْمُهُمْ وَخِبْرَتُهُمْ، حَيْثُ حَذَرُوا عَنِ الْكَلَامِ وَتُهِوا عَنْهُ وَذَمُّوا
أَهْلَهُ وَعَابُوهُمْ، وَعُلِمَ أَنَّ مَنْ ابْتَغَى الْهُدَى مِنْ غَيْرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَمْ يَزِدْ إِلَّا بُعْدًا.
اهـ كلامه^(١).

والسلف لم يكرهوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض ونحو ذلك مما
يعتمده أهل الكلام لجُرد كونه اصطلاحًا جديدًا، ولا كرهوا الدلالة على الحقِّ
ومُحاجة أهل الباطل، وإنما كرهوا الكلام في هذا؛ لاشتماله على أمورٍ كاذبةٍ مُحالفةٍ
للحقِّ الثابت بالكتاب والسُّنة؛ ولهذا لا تُجدُّ عند أهلِهِ مِنَ اليقينِ والمعرفةِ ما عند
عوامِّ المسلمين (ص: ٧٤)، وتُجدُّ كلامٌ هؤلاء المتكلمين كثير العبارات، قليل
البركات، يُصوغونه بعباراتٍ طويلةٍ غريبةٍ مُزخرفةٍ يُحسبها الجاهل حقًّا بما كُسيته
من الصياغة المموَّهة، ولكنها كما قيل:

حُجَجٌ تَهَافُتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقًّا وَكُلُّ كَاسِرٍ مَكْسُورٌ

ولهذا سُمُّوا أهلَ الكلام؛ لأنَّهم لم يُفيدوا إِلَّا كَثْرَةَ الْكَلَامِ (انظر ص ٢٢٦)
وغالبُ عُمدتهم (ص ٢٠٨) إمَّا دَعَوَى لِحَقِيقَةِ لَهَا، وَإِمَّا شَبَّهَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ قِيَاسٍ
فاسِدٍ.

قولُ بعضِ المتكلمين وأهلِ الفقه في علمِ السلفِ:

قال بعضُ المتكلمين: طريقةُ السلفِ أسلمٌ، وطريقةُ الخلفِ أعلمٌ وأحكمٌ.

(١) مجموع الفتاوى (١١٩/٥).

وقال بعضُ الفقهاء: السلفُ لم يتفرَّغوا لاستنباطِ الفقهِ وضبطِ قواعدهِ وأحكامه اشتغالاَ منهم بغيره، والمتأخرون تفرَّغوا لذلك وفرَّعوه وضبطوا قواعدهِ فهُم أفقه.

والردُّ على المتكلمين من وجوه:

أحدها: أن قولهم مُتناقض، فالطريقُ الأَسلمُ هو الأَعلمُ والأَحكمُ.

الثاني: أن السلفَ تلقَّوا طريقتهم من الكتابِ والسُّنةِ، والخلفَ تلقَّوها من مصادرٍ أُخرى من فلسفةِ اليونانِ ونحوها، فكيفَ تكونُ أَعلمَ باللهِ من طريقةِ السلفِ.

الثالث: أن السلفَ كانوا على بصيرةٍ من أمرهم مُطمئنين بما هم عليه مُشرحةً صدورهم به، بخلافِ الخلفِ فقد كانوا حيارى مُضطربين، ليسَ عندهم من العلمِ ما يشفي عليهم، ويروي غليلهم، كما قال الرازي^(١) وهو من رؤسائهم مُبيناً ما انتهى إليه أمرهم:

وَأَكْثَرُ سَعِيِّ الْعَالَمِينَ ضَلَالٌ	نِهَابَةٌ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالٌ
وَعَايَةُ دُنْيَانَا أَدَى وَوَبَالٌ	وَأَزْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا
سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا	وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طَوْلَ عُمْرِنَا

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي

(١) انظر: عيون الأنبياء لابن أبي أصيبعة (ص: ٤٦٨)، ومجموع الفتاوى (٧٢-٧٣)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ١٦٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٩٦).

غَلِيلاً، ورأيتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ أقرأُ في الإثباتِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، وأقرأُ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾ ومن جَرَّبَ مِثْلَ تَجْرِبَتِي عَرَفَ مِثْلَ مَعْرِفَتِي (ص ٢٢٧-٢٢٨، ص ٢٠٨-٢١٠).

وقال الغزالي: فأما مَضَرَّتُهُ فإثارةُ الشُّبُهَاتِ، وتَحْرِيكُ العَقَائِدِ، وإزالتها عن العزمِ والتَّصَمُّيمِ... فهذا ضَرَرُهُ في اعتقادِ الحقِّ. وله ضَرَرٌ في تأكيدِ اعتقادِ البِدْعَةِ وتبسيُّتها في صُدُورِهِم... بواسطةِ التعصُّبِ الَّذِي يَثُورُ مِنَ الجدلِ، وأما مَنفَعَتُهُ فَقَدْ يَظُنُّ أَنَّ فائدته كَشَفُّ الحَقَائِقِ ومَعْرِفَتُها على ما هي عليه فليسَ في الكلامِ وفاءٌ بهذا المطلبِ الشريفِ، ولعلَّ التخيُّطَ والتضليلَ أكثرُ منَ الكَشَفِ والتعريفِ.. فاسمَعُ هذا مِنَّ خَيْرِ الكلامِ ثُمَّ قاله بعدَ حَقِيقَةِ الخَبْرَةِ وبعدَ التغلُّغِ فيه إلى مُنتَهَى دَرَجَةِ المُتَكَلِّمِينَ... وتَحَقَّقَ أَنَّ الطريقَ إلى حَقَائِقِ المَعْرِفَةِ مِنَ هذا الطريقِ مَسدودٌ. (ص ٢٠٤، ص ٢٢٣) اهـ كلامه^(١).

وما أعظمه من كلامٍ خَرَجَ مِنَّ بَلَغَ مُنتَهَى دَرَجَةِ المُتَكَلِّمِينَ.

إذا كانَ هَذَا شَأْنُ عِلْمِ الكَلَامِ وأهلِهِ فكيفَ تَكُونُ طَرِيقَتُهُمُ أَعْلَمَ وأحْكَمَ؟

بَلْ كيفَ يَصِحُّ أَنْ يُقارَنَ بَيْنَها وَبَيْنَ طَرِيقَةِ السَلَفِ لَطَلَبِ المُفَاضِلَةِ؟

أَلَمْ نَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ العَصَا^(٢)

(١) إحياء علوم الدين (١/٩٧).

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره (٨/٤٤٢)، غير منسوب.

وأما الردُّ على قولِ بعضِ الفقهاءِ فيمنِ وَجهينِ:
أحدهما: أنْ فِقهَ السلفِ أقربُ إلى الصوابِ؛ لقربِ زمنِهِم من عهدِ النبوةِ،
وسلامةِ قلوبِهِم من الأهواءِ، وقلةِ تكلُّفِهِم في اصطِناعِ المسائلِ.
الثاني: أنْ كثيرًا من فِقهِ الخلفِ مَشحونٌ بالتفريعاتِ البعيدةِ الوقوعِ
أو المُستحيلةِ، فهِيَ مَضِيعَةٌ للوقتِ وتَشْتِيتُ للفِكرِ.

فَضْلٌ

والمَخرُجُ من ذلكِ أمورٌ منها:

١ - حُسنُ النِّيَّةِ والمَقْصِدِ.

٢ - الاستِيعانةُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ في الوصولِ إلى المقْصودِ.

٣ - الرجوعُ إلى كتابِ اللهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسولِهِ ﷺ وما قاله أئمةُ الهُدَى من

الصَّحابةِ والتابعينَ لَهُم بِإِحْسانِ.

قالَ النبيُّ ﷺ: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ

خَيْرٍ، أَحْرَضَ عَلَيَّ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنَ بِاللهِ وَلَا تَعْمِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ:

لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وَكَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ

الشَّيْطَانِ» رواه مُسلمٌ (٢٠٥٢/٤)^(١).

وقالَ النبيُّ ﷺ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ

عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ فَسِيرِي اخْتِلافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ

(١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي

الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

وكان يقول في خطبة الجمعة: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» رواه مسلم (٥٩٢/١)^(٢).

والواجب على المسلمين أن يجتمعوا على دين الله ولا يتفرقوا فيه كما أمرهم الله تعالى بذلك. (انظر ص ٥٧٧ و ٥٧٨).

فإن تنازعوا واختلفوا فالحكم في ذلك إلى الله عز وجل، وقد أمر الله بردّ النزاع إليه وإلى رسوله ﷺ، قال الله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾، وقال: ﴿فَإِنْ نَسَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.

وإذا رحم الله تعالى المختلفين أقر بعضهم بعضاً فلم يبيح بعضهم على بعض في مسائل الاجتهاد كما كان الصحابة رضي الله عنهم في عهد عمر وعثمان يتنازعون فيقر بعضهم بعضاً فإن لم يرحم المختلفون بغى بعضهم على بعض بالقول كالتكفير

(١) أخرجه أحمد (١٢٦/٤)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٤٦٠٧)، والترمذي: كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه: كتاب المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم (٨٦٧)، من حديث جابر رضي الله عنه.

والتفسيق أو بالفعل كالحبس والضرب والقتل (ص ٥٧٩، ص ٥١٣-٥١٤).

أقسام الاختلاف:

الاختلاف قسمان: اختلاف تنوع واختلاف تضاد.

واختلاف التنوع على وجوه:

أحدها: أن يكون كل من القولين أو الفعلين المختلفين حقًا كاختلاف أقوال

التشهد وأفعال صلاة الخوف.

الثاني: أن يكون كل من القولين هو معنى القول الثاني، لكن اختلفت العبارة.

الثالث: أن يكون كل من القولين داخلًا في عموم اللفظ والغرض التمثيل.

وأما اختلاف التضاد فهو القولان المتنافيان إما في الأصول وإما في الفروع.

فأما القسم الأول فالجميع مُصيبون ولا تناقٍ بين أقوالهم، ومن بغي فيه على

مُخالفه فهو مذموم مُخالف لطريق السلف.

وأما الثاني: فالمُصيب فيه من وافق الكتاب والسنة وما كان عليه السلف،

والمُخطئ من خالف ذلك، ولا يجوز العدوان على هذا المُخطئ بردًا ما معه من الحق،

بل يُقبل الحق ويردُّ الباطل. (ص ٥٨١ و ٥٨٢ ص ٥١٤-٥١٥).

اختلاف الناس في القرآن:

اختلاف الناس في القرآن نوعان:

أحدهما: في تنزيله هل تكلم الله به أو لا؟ وهل هو بمشيئته أو لا؟

الثاني: في تأويله والمراد به.

وأهل البدع مُخَالِفُونَ فِي النُّوعَيْنِ يُقَرُّونَ بِمَا يُوَافِقُ رَأْيَهُمْ مِنَ الْآيَاتِ، وَأَمَّا مَا خَالَفَ رَأْيَهُمْ فِيمَا أَنْ يُحَرِّفُوهُ عَنِ مَوَاضِعِهِ بِالتَّأْوِيلِ، وَإِنَّمَا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا مُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ. وَهُمْ عَلَى خِلَافِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ فَهِمُوا مِنْهُ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وَكَلُوا عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى (٥٨٣-٥٨٥ ص ٥١٦-٥١٧).

أَوْسَطِيَّةُ السَّلَفِ أَهْلِ السُّنَّةِ

أَهْلُ السُّنَّةِ وَهُمْ السَّلَفُ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَسَطٌ بَيْنَ الْأُمَّةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فَهُمْ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمْ خِيَارَهَا، وَهُمْ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ طَرِيقَتِهِمْ وَسَطًا بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.

١- فِيهِ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ بَيْنَ الْمُعْطَلَةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَنَحْوِهِمْ وَبَيْنَ الْمُمَثِّلَةِ الْمُسَبَّهَةِ.

٢- فِي بَابِ قَدْرِ اللَّهِ وَأَفْعَالِهِ بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَبْرِيَّةِ.

٣- فِي بَابِ الْإِيمَانِ وَالذِّينِ بَيْنَ الْمُرْجِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْحَوَارِجِ مِنْ جِهَةِ.

٤- فِي بَابِ الْجَزَاءِ بَيْنَ الْمُرْجِيَّةِ وَالْوَعِيدِيَّةِ.

٥- فِي آلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ بَيْنَ النَّوَاصِبِ وَالرَّوَافِضِ.

انظُرْ كَلَامَ الْمُؤَلِّفِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ (ص ٥٢٢ ص ٥٩٠) وَعَلَى الْمُسَبَّهَةِ (ص ٥٢١

ص ٥٨٨) وَعَلَى الْمُعْتَزَلَةِ (ص ٥٨٨-٥٨٩، ٥٢١-٥٢٢)، وَعَلَى الْجَبْرِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ

(ص ٥٢٤، ٥٩٢) وعلى الروافض والنواصب (ص ٤٦٩، ٥٢٨)، وعلى ترتيبِ
حُدوثِ بعضِ الفرقِ (ص ٥٢٤-٥٢٥ ص ٥٩٣).

الجهمية: مُعطلَّة جبرية مُرجئة.

والمُعترلة: مُعطلَّة قدرية وَعبيدية.

وسببُ ضلالِ هذهِ الفرقِ نُكوبُهم عن الصراطِ المُستقيمِ وذلكَ فيما يأتي:

أولاً: تركُّهم النظرَ والاستدلالَ في الأدلَّةِ الصحيحةِ الموصلةِ إلى الحقِّ.

ثانياً: تفریطُهم في اتباعِ ما جاء به الرسول ﷺ بعد العلم به.

ثالثاً: التماسُهم الحقَّ من غيرِ مصادره الحقة، بل من الآراءِ المنحرفةِ والكتبِ
المضلةِ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَتُسْأَلُنَّ عَنِ
مَا نُكِّرْتُمْ وَلَا يَشْعُرُونَ﴾ (١٢٣) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْتَانَا فَتُحِينُنَا
وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى ﴿طه: ١٢٣-١٢٦﴾. (انظر معناه ص ٦٧ و ٥٩٤، ص ٧١، و ص ٥٢٥
-٥٢٦).

طرقُ أهلِ الضلالِ في الوحي:

لأهلِ الضلالِ في الوحيِ طريقتان: طريقةُ التَّبديلِ وطريقةُ التَّجهيلِ.

فأهلُ التَّبديلِ نوعان:

أحدهما: أهلُ التَّخيلِ يقولون: إنَّ ما جاء به الوحي من أمرِ الإيَّانِ باللهِ واليومِ
الآخرِ تَخْيِيلٌ لا حَقِيقَةَ له في نفسِ الأمرِ، لكنِ الرسلُ كذَّبت على الخلقِ، فأوهموهم

أَنَّ لَهُمْ رَبًّا عَظِيمًا مَوْصُوفًا بِالْكَمَالِ وَالْجَلَالِ، وَأَنَّ لَهُمْ مَعَادًا يُحْشَرُونَ فِيهِ وَيُجْزَوْنَ عَلَى أَعْمَالِهِمْ مَعَ أَنَّهُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ، لَكِنَّ كَذَبَ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ لِلْمَصْلَحَةِ، وَعَلَى هَذَا وَضَعَ ابْنُ سِينَا وَأَمْثَالُهُ قَانُونَهُمْ، وَعَلَى رَأْيٍ هُوَ لِأَيِّ يَكُونُ الرُّسُلُ قَدْ عَلِمُوا الْحَقِيقَةَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ كَذَبُوا لِلْمَصْلَحَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّ الرُّسُلَ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقِيقَةَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَلَكِنَّ رَأَوْا أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ أَقْرَبُ إِلَى إِصْلَاحِ الْخَلْقِ، وَقَدْ تَكُونُ هِيَ الْوَاقِعَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. وَالرَّدُّ عَلَى هَؤُلَاءِ مَعْلُومٌ بِضُرُورَةِ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

النوع الثاني: أهل التحريف والتأويل يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا فيما أخبروا به عن الله حقيقة ظاهرة، وأن حقيقة الواقع تُخالف ذلك، والأنبياء يعلمونها لكن تركوا بيانها ليستتجها الناس بعقولهم، ثم يجتهدوا في تحريف النصوص إليها الذي يُسمونه (التأويل)؛ ولذلك كان أكثرهم لا يجزم به، بل يقول: يجوز أن يراد كذا. (انظر الرد عليهم وعلى أهل التجهيل في آخر المقرر ص ١١ إلى ١٤).

وأما أهل التجهيل فيقولون: إن الأنبياء وأتباعهم جاهلون بمعاني ما أخبر الله به عن نفسه حتى الأنبياء يتكلمون في هذا بما لا يعرفون معناه، فالنبي ﷺ يتلو قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ولا يدري معنى الاستواء، ويقول: «يُنزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(١) ولا يدري ما معنى النزول. ويظنون أن هذه طريقة السلف. ثم منهم من يقول: إن المراد بها خلاف مدلولها الظاهر، لكنه جهول، ومنهم من يقول: الله أعلم بها. (ص ٥٩٥-٥٩٦ ص ٥٢٧-٥٢٨).

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَكْثَرُ مَنْ يُفْسِدُ الشَّرَائِعَ:

أَكْثَرُ مَنْ يُفْسِدُ الشَّرَائِعَ ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ: مُلُوكُ الْجَوْرِ، وَعُلَمَاءُ السُّوءِ، وَعِبَادُ الْجَهْلِ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ وَقَدْ يُورِثُ الذُّلَّ إِذْمَانُهَا
وَتَرَكَ الذُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِصْيَانُهَا
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَخْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا^(١)

فَمُلُوكُ الْجَوْرِ يَحْكُمُونَ بِالظُّلْمِ وَيَعْتَرِضُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَيُعَارِضُونَهَا بِسِيَاسَتِهِمْ
الْجَائِرَةِ وَيَقُولُونَ: إِذَا تَعَارَضَتِ السِّيَاسَةُ وَالشَّرْعُ قَدَّمْنَا السِّيَاسَةَ.

وَعُلَمَاءُ السُّوءِ يُعَارِضُونَ الشَّرِيعَةَ بِأَرَائِهِمُ النَّكِبَةَ وَأَقْسَيْتِهِمُ الْفَاسِدَةَ وَيَقُولُونَ:
إِذَا تَعَارَضَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ قَدَّمْنَا الْعَقْلَ.

وَعِبَادُ الْجَهْلِ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَنَحْوِهِمْ يَعْتَرِضُونَ عَلَى حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَالشَّرْعِ
وَيُعَارِضُونَهَا بِمَا لَدَيْهِمْ مِنَ الْأَذْوَاقِ وَالْوُجْدَانِ وَالْحَيَالِ وَالْكَشُوفَاتِ الْبَاطِلَةِ الشَّيْطَانِيَّةِ
وَيَقُولُونَ: إِذَا تَعَارَضَ الذُّوقُ وَالْكَشْفُ مَعَ ظَاهِرِ الشَّرْعِ قَدَّمَ الذُّوقُ وَالْكَشْفُ
(ص: ٢٢٢).

وَبِجَوْرِ الْمُلُوكِ وَانْحِرَافِ الْعُلَمَاءِ وَجَهْلَةِ الْعِبَادِ تَفْسُدُ السِّيَاسَةُ وَالْعَقِيدَةُ
وَالسَّلُوكُ.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في التوبة رقم (٩)، وابن المقرئ في المعجم رقم (١٢٠٥)، وأبو نعيم في
الحلية (٨/ ٢٧٩)، والبيهقي في الشعب رقم (٦٩١٨).

وَجُوبُ التَّسْلِيمِ لِحُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ:

إِنَّ حَقِيقَةَ الْعُبُودِيَّةِ تَمَامُ الدَّلِّ لِهَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِنْقِيَادِ لِحُكْمِهِ كَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مَادَّتُهَا،
فَلَا عُبُودِيَّةَ وَلَا إِيْمَانَ لِمَنِ اسْتَكْبَرَ عَنْ أَمْرِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ
عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ
عَنْ عِبَادَتِي، وَيَسْتَكْبِرْ، فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيَّ جَمِيعًا﴾ (١٧٢) فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا
وَأَسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلَا يَجِدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿
[النساء: ١٧٢-١٧٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ
بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فالواجبُ على العبدِ نحوُ نصوصِ الكتابِ والسُّنةِ أن يتلقاها بالقبولِ تصديقًا
للأخبارِ وعملاً بالأحكامِ، وأن لا يعارضها بأوهامِ باطلةٍ يُسمِّيها معقولاً، أو خيالاتٍ
ساقطةٍ يُسمِّيها ذوقاً، أو مجادلاتٍ مُتعتِّةٍ يُسمِّيها فلسفةً.

فمراتبُ تعظيمِ النصِّ الخبريِّ:

١- التصديقُ القاطعُ بلا شك.

٢- ثم الاعتقادُ الجازمُ بلا تردُّدٍ.

ومراتبُ تعظيمِ النصِّ المطلبِيِّ:

١- القبولُ التامُّ بلا رَفْضٍ.

٢- الرِّضا بلا كراهيةٍ ولا ضيقِ صدرٍ.

٣- العزمُ الجازمُ على امتثاله بدونِ تردُّدٍ.

٤- المبادرةُ به بدونِ تأخيرٍ.

٥- بذلُ الجهدِ في الإتيانِ به على أكملِ وجهٍ.

٦- القيامُ به لكونه مطلوبًا للشارع لا من أجلِ معرفةِ حكمته بحيثُ إن ظهرت له الحكمةُ قام به وإلا فلا. فحالُ العبدِ حقًا أن يقولَ: بَمِ أَمْرٍ؟ وَعَمَّ نَهْيٍ؟ لا لِمِ أَمْرٍ أَوْ لِمِ نَهْيٍ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ لِيَعْرِفَ كِمَالَ سُمُو الشَّرِيعَةِ وَحِكْمَةِ الشَّارِعِ؛ لِيَزِدَادَ بِذَلِكَ إِيثَانَ، وَيُقِيمَ الْحُجَّةَ عَلَى أَهْلِ الْجِدَالِ وَالْعِينَادِ. (انظرُ ص ٢٩١).

وهذا - أعني: تعظيمُ النصوصِ - هو موقفُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٥٢﴾ [النور: ٥١-٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فلا يعدلون عن النصِّ الصحيح ولا يعارضونه بما يُدعى معقولًا أو برأيٍ فلانٍ وفلانٍ قال اللهُ تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، قال ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: يُوشِكُ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْكُمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ أَقْوَلُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ. وَتَقُولُونَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ^(١).

وذكرَ الحميديُّ أنه كانَ يومًا عندَ الشافعيِّ، فأناهُ رجلٌ فسأله عن مسألةٍ فقال: قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ فَقَالَ

(١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٠/٢١٥). وأخرجه بنحوه أحمد (١/٣٣٧).

الشافعي: أتراني في كنسية؟! أتراني في بيعة؟! أتراني على وسطي زنار؟! أقول لك: قضى رسول الله ﷺ. وأنت تقول: ما تقول أنت؟^(١). (ص ٣٩٩، ص ٣٥٤-٣٥٥).

وأما أهل البدع فيعرضون نصوص الكتاب والسنة على أهوائهم وبيدعهم فما وافقها قبلوه وما لم يوافقها ذهبوا فيه كل مذهب.

فمنهم من سكت عنه ولم يقل بما يدل عليه وسمى ذلك تفويضًا.

ومنهم من حرقه إلى معانٍ لا يقتضيها النص وسمى ذلك تأويلًا. ثم إن كان قطعي الثبوت قالوا: دلالة لفظية وهي لا تُفيد اليقين. وإن لم يكن قطعي الثبوت قالوا: إنه ظني فلا يُعتدُّ به في مسائل العقيدة (ص ٣٩٨، ص ٣٥٤).

والردُّ على الطائفة الأولى أهل التفويض الذين لا يثبتون للنصوص معاني من وجوه:

أحدها: أن الله تعالى أنزل الكتاب لتدبر آياته والاتعاظ به فقال تعالى: ﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكًا لِنُبَيِّنَ لِمَا يَذَّبُوا مَا بِهِمْ وَلَا يَتَذَكَّرَ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩]، وأخبر أنه أنزله بلسان عربي مبين ليعقل الناس معناه ويفهموه قال الله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢٤﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٢٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٢٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٢-١٩٥]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]. وإذا كان الله تعالى أنزله لتدبر آياته بلسان عربي فإنه يلزم أن يكون معناه معلومًا لمن نزل إليهم بمقتضى ذلك اللسان، ولو لم يكن معلومًا لم يكن فرق بين أن ينزل بلسانهم أو لسان غيرهم.

(١) أخرجه بنحوه أبو نعيم في الحلية (١٠٦/٩).

الثاني: أنه لو لم يكن معناه معلوماً لكان إنزاله عبثاً إذ لا فائدة من كليات تنزل على قوم هي عندهم بمنزلة الحروف المهملة التي لا معنى لها.

الثالث: أن الناس يتعبّدون لله تعالى عبادات فهموها من دلالة الكتاب والسنة واعتقدوها حقاً وشرعاً من عند الله تعالى، فإذا فهموا الطريق الموصول إلى معبودهم فكيف لا يفهمون معاني صفات الكمال في معبودهم؟

الرابع: أن هذا القول يستلزم أن يكون النبي ﷺ وأصحابه جاهلين بمعاني النصوص المتعلقة بأسماء الله تعالى وصفاته حتى النبي ﷺ يتكلم بكلام لا يفهم معناه فيكون هو وسلف الأمة جاهلين بما معرفته أهم أمور الرسالة.

وأما الردُّ على الطائفة الثانية (أهل التحريف) المُسمَّين بأهل التأويل فمن وجوه أيضاً.

أحدها: أنهم إننا لجؤوا إلى التحريف حين ظنوا أن ظاهر النصوص التمثيل فحاولوا صرفها عن ذلك الظاهر. وهذا ظنٌ سوءٌ بالله عزَّ وجلَّ حيث جعلوا ظاهر كلامه وكلام رسوله أمراً باطلاً لا يليق به سبحانه وتعالى.

الثاني: أن صرف النصوص عن ظاهرها جناية على النصوص وقول على الله بلا علم فيكون حراماً؛ لقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣].

الثالث: أنه مخالف لما كان عليه النبي ﷺ وسلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا ريب أن ما كانوا عليه هو الحق وما خالفه هو الباطل.

الرابع: أن تحريفهم يستلزم تعطيل النصوص عما دلت عليه من صفات الله فيقال لهم: هل أحد أعلم بالله من الله ورسوله؟ فيقولون: لا.

فيقال: هل تعلمون أحدًا أصدق من الله ورسوله؟ فيقولون: لا.

فيقال: هل تعلمون أحدًا أعظم إرادة لبيان الحق من الله ورسوله؟ فيقولون: لا.

فيقال: هل تعلمون كلامًا أفصح وأبين للمراد من كلام الله ورسوله؟ فيقولون: لا.

فيقال لهم حينئذ: اجتمع في كلام الله وسوله كمال العلم وكمال الصدق وكمال الإرادة وكمال البيان والفصاحة بإقراركم، وهذه الكمالات الأربعة إذا اجتمعت في كلام وجب قبوله، فلماذا عدلتم عن هذا الواجب وذهبتُم في خلافه كل مذهب؟

وكيف تكون لديكم الجرأة والشجاعة في مخالفته والتعاسي والجبن عن الأخذ به؟ وماذا يضيركم إذا أثبتتم ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو سنة نبيه ﷺ على الوجه اللاتق بالله عز وجل؟ أفليس هذا هو الأسلم لكم والأقوم لجوابكم حين ينادى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الفصص: ٦٥].

فإن قالوا: عدلنا عن ظاهر النصوص في صفات الله؛ لأن العقل لا يسعف على قبوله فيكون معارضًا له، وإذا تعارض العقل والنقل قدم العقل؛ لأنه أصل النقل. فجوابهم من وجهين أحدهما: أنه لا يمكن أن يتعارض عقل صريح^(١) ونقل صحيح

(١) العقل الصريح هو الخالص من الشبهات والشهوات. (المؤلف)

أبدًا؛ لأن ذلك يستلزم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما، وهو محال؛ لأننا لو فرضنا أن العقل دل على ثبوت شيء ما والنقل دل على انتفائه فإما أن نأخذ بدلالتهما معًا وهو محال؛ لأنه يستلزم أن يكون الشيء ثابتًا مُنتفياً، وهذا جمع بين النقيضين، وإما أن نقول: هذا الشيء غير ثابت؛ لدلالة النقل على انتفائه، وغير مُنتفٍ؛ لدلالة العقل على ثبوته وهو محال؛ لأنه يستلزم أن يكون الشيء لا ثابتًا ولا مُنتفياً، وهذا نفي للنقيضين. والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.

فإن وقع ما يوهم التعارض بين العقل الصريح^(١) والنقل الصحيح فلا يخلو من ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون النقل غير صحيح إما في الثبوت أو الدلالة.

الثانية: أن يكون العقل غير صريح، بل ملوثًا بالشبهات والشهوات.

الثالثة: أن يكون التعارض وهميًا بحسب تصور الناظر المُستدل ولو حقق النظر لتبين له أن لا معارضة.

الثاني: أنه لو فرض تحقق المعارضة لكان العقل يقتضي تقديم النقل؛ لأن الإخبار عن صفات الله عز وجل من باب الخبر الذي لا مجال للاجتهاد فيه، والعقل لا يمكنه إدراك ما يجب لله تعالى أو يجوز أو يمتنع عليه على وجه التفصيل، فوجب الأخذ بما جاء به الوحي إثباتًا ونفيًا.

ولأن العقل شاهدٌ بصحة الدليل النقلية ووجوب قبوله، فلو أبطلنا دلالة النقل -بدعوى أنه معارض للعقل- لكاننا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا بطلت دلالته بطل

(١) العقل الصريح هو الخالص من الشبهات والشهوات. (المؤلف)

كوئنه دليلًا فلا يصلح للمُعَارِضَةِ فَضْلًا عَن أَن يَكُونَ مُقَدِّمًا، فَصَارَ لَازِمُ الْقَوْلِ بِتَقْدِيمِ الْعَقْلِ قَدْحًا فِي الْعَقْلِ مُبْطَلًا لِدَلَالَتِهِ. (انظر ص ٢١٦ إلى ٢٢١، ص ١٩٩ - ٢٠٠).

التأويل:

التأويل في اللغة من الأول وهو الرجوع.

وفي الاصطلاح: تبيين ما يؤول إليه الكلام وهو نوعان:

الأول: تبيين المعنى وهو التفسير وهو اصطلاح كثير من المفسرين كقول ابن جرير (إمام المفسرين): «القول في تأويل قوله تعالى» يعني: في تفسير قوله تعالى. وتأويل القرآن بهذا المعنى معلوم لأولي العلم، وعليه تحمل قراءة الوصل في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِتَأْوِيلِهِ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله^(١). وهذا تحقيق دعاء النبي ﷺ له^(٢).

النوع الثاني: تبيين الحقيقة التي يراد بها الكلام، وهذا معناه غالبًا في الكتاب والسنة وكلام السلف.

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/٢٢٠)، بلفظ: «أنا من يعلم تأويله»، وانظر تفسير البغوي (٤١٢/١)، وتفسير ابن كثير (١١/٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب وضع الماء عند الخلاء، رقم (١٤٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رقم (٢٤٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «اللهم فقهه في الدين». وأخرجه أحمد (١/٢٦٦) بزيادة: «وعلمه التأويل».

فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَبْرًا فَتَأْوِيلُهُ حَقِيقَةٌ عَيْنِ الْمُخْبِرِ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، يَعْنِي: حَقِيقَةٌ عَيْنِ مَا أَخْبَرُوا بِهِ، وَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ تُحْمَلُ قِرَاءَةُ الْوَقْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ إِذْ لَا يُعْلَمُ حَقِيقَةُ الْمُخْبِرِ عَنْهُ إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ أَوْ مُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ أَوْ الْخَبْرِ الصَّادِقِ عَنْهُ.

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ طَلَبًا فَتَأْوِيلُهُ امْتِثَالُهُ بِفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَتَرْكِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُكْتَرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ^(١). وَهَذَا مَعْلُومٌ لِلْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِهِ. (انظر ص ٢٣٢-٢٣٣ ص ٢١٢-٢١٣).

وَقَدْ زَادَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ نَوْعًا ثَالِثًا لِلتَّأْوِيلِ وَهُوَ: صَرْفُ اللَّفْظِ عَنِ الْاِحْتِمَالِ الرَّاجِحِ إِلَى الْاِحْتِمَالِ الْمَرْجُوحِ لِذَلِيلٍ يَقْتَضِي ذَلِكَ. (ص ٢٣٥ ص ٢١٥).

وَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا النَّوْعِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ الَّذِي ذَكَرَ فِي صَرْفِهِ صَحِيحًا كَانَ مِنَ النَّوْعِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ صَرْفَهُ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ تَبْيِينًا لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا هُوَ التَّفْسِيرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، أَيْ: إِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَتَهُ بِدَلِيلٍ فَعَلِ النَّبِيُّ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يَتَعَوَّذُ قَبْلَ أَنْ يَبْدَأَ بِالْقِرَاءَةِ^(٢)،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ التَّسْبِيحِ وَالِدُعَاءِ فِي السُّجُودِ، رَقْمُ (٨١٧)، وَمُسْلِمٌ:

كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، (٤٨٤)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٥٠)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مِنْ رَأْيِ الْاِسْتِفْتَاكِ بِسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ

وَبِحَمْدِكَ، رَقْمُ (٧٧٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، رَقْمُ

(٢٤٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإن كان الدليل الذي ذكر في صرفه غير صحيح كان تحريفًا وليس بتأويل، ومن صنع أهل التعطيل في نصوص الكتاب والسنة المتعلقة بأسماء الله وصفاته حيث صرفوها عن ظاهرها فقالوا: المراد باليدين النعمة، وبالاستواء على العرش الاستيلاء عليه، ونحو ذلك. وتسميتهم إياه تأويلًا لا يُجرّجُه عن حقيقته وهي التحريف؛ لأن الحقائق لا تتغير بغير الألفاظ، وإنما سمّوه بذلك تزيينًا له وزخرفة ليُقبل ولا يُنفر منه. (انظر ص ٢٣٢، ص ٢١٢).

فصل

الَّذِينَ سَلَكُوا بَابَ التَّأْوِيلِ بِالْمَعْنَى الثَّالِثِ ارْتَكَبُوا فِي النُّصُوصِ مَحْذُورَيْنِ عَظِيمَيْنِ:

أحدهما: إبطال دلالة النصوص على المعنى المراد بها بمقتضى اللسان العربي الذي خاطبنا الله به ورسوله.

الثاني: إحداث معانٍ جديدةٍ لا يقتضيها الكلام بمقتضى اللغة التي ورد بها ولا بقرائن صحيحة تستلزم هذه المعاني فيكون في ذلك جنابة على كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ من جهتين.

ثم إنهم بسلوكلهم هذا فتحوا أبوابًا من الشرك والبدع لا يقدر على سدّها فيقال لهم: إذا سوّغتم صرف النصوص عن دلالتها المفهومية فما هو الضابط فيما يسوّغ صرفه وما لا يسوّغ؟

فإن قالوا: الضابط العقل فما أحاله تأولناه وإلا أقرناه.

قيل لهم: فبأي عقل نزن ذلك، فإن القرامطة يزعمون أن العقل يدل على بطلان ظواهر الشرع. والفلاسفة يزعمون أن العقل يُحيل حشر الأجساد.

والتحريفات التي يُسميها أصحابها التأويلات ويدعون وجوبها بالمعقولات أكثر من أن تُحصَر وهي مُضطربة مُتناقضة. (ص ٢٣٦، ص ٢١٥-٢١٦).

ويلزم على قاعدة هؤلاء محذوران في العقيدة:

أحدهما: أن لا نُقرَّ بشيءٍ من معاني الكتاب والسنة حتى نبحث تلك البحوث الطويلة العريضة لننظر هل ذلك مُمكنٌ في العقل أم غير مُمكن، ومن المعلوم أن كل طائفةٍ من هؤلاء تدعي أن العقل يُوجب أو يمنع أو يُجوِّز ما تدعي الأخرى فيه خلاف ذلك فيؤول الأمر إلى الحيرة المذمومة.

الثاني: أن القلوب تتخلى عن الجزم بشيءٍ تعتقده مما جاء في الكتاب والسنة إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد.

والسلامة من هذا سلوك طريق السلف الصالح نَسأل الله تعالى أن يجعلنا منهم بمنه وكرمه.

انتهى ما يُحتاج إليه في منهج العقيدة.

ويُلحق بالمقرر ما اختير من كتاب التوحيد لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وهي الأبواب التالية:

١- باب ما جاء في الذبح لغير الله.

٢- باب لا يُذبح لله بمكانٍ يُذبح فيه لغير الله.

٣-٤-٥- باب من الشرك النذور والاستعاذة والاستغاثه بغير الله.

٦- باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: ٥٦].

٧- باب ما جاء في أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان مدي الأوقات.

تم في ٣٠/٦/١٤٠٧هـ

بقلم محمد الصالح العثيمين.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد خاتم النبيين وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذه فقراتٌ منهج التوحيد المقرر على المستوى الأول والثاني من كُليتي أصول الدين والشريعة في فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في القصيم، يُراجعُ عليها شرح العقيدة الطحاوية وما يُناسبُ الموضوع من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما. أسأل الله تعالى أن يجعله خالصًا لوجهه نافعًا لعباده موافقًا لمرضاته إنه جوادٌ كريمٌ.

(تنبية): الصفحاتُ المشارُ إليها في الحاشية لشرح الطحاوية في طبعة المكتب الإسلامي إلا ما قُيدَ بكتابٍ مُعين.

علم أصول الدين:

قال الشارح الشيخ الحافظ ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَيَهْ أَسْتَعِينُ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا. مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَنَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ عِلْمُ أُصُولِ الدِّينِ أَشْرَفَ الْعُلُومِ^(١)، إِذْ شَرَفُ الْعِلْمِ بِشَرَفِ الْمَعْلُومِ،

[١] العلوم الشرعية نوعان: عقديّة وعملية:

١- العقديّة: ما يتعلّق بالعقيدة وهي الإيمان، ومجمّلها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقدر خيريه وشره.

٢- العملية: ما يتعلّق بالجوارح من الأقوال باللّسان والعمل بالأركان. وأصولها خمسة: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّ محمّداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام.

ويُسمّى الأوّل علم أصول الدين، والثاني علم فروع الدين لبنائه على الأوّل. فبعض علوم الشريعة يُسمّى علم أصول الدين، ونحن نقول هكذا سواءً كنّا نوافق على تقسيم الدين إلى أصول وفروع أو لا نوافق؛ لأنّ من العلماء من لم يوافق على تقسيم

= الدِّينِ إِلَى أَصُولٍ وَفُرُوعٍ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ، إِنَّمَا نَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ عِلْمَ الشَّرِيعَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى أَصُولٍ وَفُرُوعٍ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ: إِلَى عَقِيدَةٍ وَعَمَلٍ.

فهي إمَّا أمورٌ عقديَّةٌ يَلَزِمُ الْإِنْسَانَ أَنْ يَعْتَقِدَهَا، وَإِمَّا أمورٌ عمليَّةٌ يَلَزِمُ الْإِنْسَانَ أَنْ يَقُومَ بِهَا، وَلنَضْرِبَ لَدَلِكِ مَثَلًا: الْإِيْمَانُ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَالْإِيْمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ، هَذِهِ أُمُورٌ عقديَّةٌ، يَلَزِمُ عِلْمُهَا وَاعْتِقَادُهَا، لَكِنْ لَيْسَ هُنَاكَ عَمَلٌ، فَالاعْتِقَادُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، هَذِهِ أُمُورٌ عقديَّةٌ وَهِيَ عِلْمِيَّةٌ أَيْضًا، يَعْنِي يُطَلَّبُ مِنَّا لَهَا: الْعِلْمُ وَالاعْتِقَادُ.

أَمَّا الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالصَّوْمُ وَالْحَجُّ وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَصِلَةُ الْأَرْحَامِ وَالصَّدَقُ فِي الْمَقَالِ وَالْإِحْسَانُ إِلَى النَّاسِ، فَهَذَا تُسَمِّيهَا أُمُورًا عمليَّةً، يَعْنِي: يُطَلَّبُ مِنَّا فِعْلُهَا.

وَلَا تَخْرُجُ عُلُومُ الشَّرِيعَةِ عَنْ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ، عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ الْعَمَلِيَّةَ لَا بُدَّ فِيهَا أَيْضًا مِنْ عَقِيدَةٍ، فَالصَّلَاةُ مَثَلًا مَطْلُوبٌ مِنِّي أَنْ أَفْعَلَهَا، لَكِنْ مَطْلُوبٌ مِنِّي شَيْءٌ آخَرُ وَهِيَ أَنْ أَعْتَقِدَ أَنَّهَا فَرَضٌ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَوْ أَنَّ أَحَدًا صَلَّى الصَّلَوَاتِ الْحَمَسَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَلَكِنَّهُ يُنْكِرُ فَرِضَتِهَا، صَارَ كَافِرًا وَلَمْ تَنْفَعْهُ هَذِهِ الصَّلَاةُ، وَلَوْ أَقْرَبَ بِفَرِضَتِهَا، وَلَكِنْ لَمْ يُصَلِّ صَارَ - عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ - كَافِرًا وَلَمْ يَنْفَعْهُ هَذَا الْإِقْرَارُ.

فَتَبَيَّنَ لَنَا أَنَّ الْأُمُورَ الْعَمَلِيَّةَ لَا تَخْلُو مِنْ عَقِيدَةٍ؛ وَلِهَذَا لَوْ أَنَّنَا فَعَلْنَاهَا لِجُرْدِ الْعَادَةِ لَمْ تَنْفَعْنَا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْتَقِدَ الْإِنْسَانُ حِينَ فِعْلِ الْعِبَادَةِ أَنَّهُ يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِهَا، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ تَقَوُّنَا كَثِيرًا، فَمَنْ مَنَا إِذَا ذَهَبَ إِلَى الْوُضُوءِ يَسْتَشْعِرُ بَأَنَّهُ يَمْتَثِلُ أَمْرَ اللهِ، وَيَسْتَحْضِرُ قَوْلَ اللهِ تَعَالَى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ = [المائدة: ٦]، أو يذهبُ على أنه من شروطِ الصلاةِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُتَوَضِّئًا؟ والجوابُ: الأخيرُ هو الأغلِبُ.

وأنا لا أنفي هذا عن كلِّ أحدٍ، لكنْ أغلبُ الناسِ يذهبُ ليتوضَّأَ لأنَّ الصلاةَ لا تصحُّ إلا بوضوءٍ، فيجعلُ الوضوءَ وسيلةً، والحقيقةُ أنَّه عبادةٌ مُستقلَّةٌ؛ ولهذا تكفَّرُ به الخطايا وتزولُ به الذنوبُ.

فينبغي أن نستشعرَ ونحنُ نتوضَّأُ أنَّ اللهَ أمرنا بالوضوءِ، حتَّى تكونَ عبادةً حقيقةً، وحينئذٍ نجمعُ بينَ العلمِ والعملِ، العلمِ الذي هو الاعتقادُ، والعملِ؛ فالصلاةُ مثلاً؛ كلُّنا يذهبُ إلى المسجدِ ليُصليَ، ولكنْ هلْ حينَ نذهبُ نستشعرُ قولَ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، أو أنَّ هذا أمرٌ فرضَ علينا؟! فتريدُ أنْ تشعرَ شعوراً آخرَ، بأننا مُحمِّلونَ لأمرِ اللهِ، فهلْ نحنُ نشعرُ بأننا نذهبُ لأنَّ اللهَ أمرنا بإقامةِ الصلاةِ؟ اعتقدُ أنَّ هذا يفوتنا كثيراً وأنا لو تنبَّهنا أحياناً لذلك ولكنْ ننسى.

فحاسبوا أنفسكم وجرِّبوا، فنحنُ نريدُ أن يكونَ علمُنا مُطبَّقا في عملنا، ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢]، والإخلاصُ لا يتصوَّرُ إلا بهذا الشعورِ، ولا يتصوَّرُهُ الإنسانُ إلا بهذا الشعورِ، وعلى هذا فقس.

فالمهمُّ أنَّ علومَ الشريعةِ تنقسمُ إلى قسمينِ: عقديَّةٌ وعمليَّةٌ، وبعضهم يقولُ: أصولٌ وفروعٌ. لكنْ الأحسنُ أنْ نقولَ: عقديَّةٌ وعمليَّةٌ. ولو عبَّرنا علميةً وعمليَّةً جازاً، إذ الاختلافُ في التعبيرِ فقط، فكلُّ ما يتعلَّقُ بالجوارحِ فهو عمليٌّ، وما يتعلَّقُ بالقلوبِ فهو عقديٌّ.

وَهُوَ الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ بِالنُّسْبَةِ إِلَى فِقْهِ الْفُرُوعِ، وَلِهَذَا سَمَّى الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا قَالَهُ وَجَمَعَهُ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ (الْفَقْهُ الْأَكْبَرُ) وَحَاجَةُ الْعِبَادِ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ حَاجَةٍ، وَضُرُورَتِهِمْ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا حَيَاةَ لِلْقُلُوبِ، وَلَا نَعِيمَ وَلَا طَمَأْنِينَةَ، إِلَّا بِأَنْ تَعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وَفَاطِرَهَا، بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَيَكُونَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ أَحَبَّ إِلَيْهَا مِمَّا سِوَاهُ، وَيَكُونَ سَعْيُهَا فِيهَا يُقَرِّبُهَا إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ خَلْقِهِ ^[١].

[١] مَسْئُولِيَّةُ النَّاسِ نَحْوَ الشَّرِيعَةِ:

أَوَّلًا: لَا يَحْفَظُ الشَّرِيعَةَ إِلَّا أَهْلُ الشَّرِيعَةِ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ شَرِيعَةُ اللَّهِ أَغْلَى عِنْدَكَ مِنَ الْمَالِ وَالْوَلَدِ وَالنَّفْسِ؛ لِأَنَّ شَرِيعَةَ الَّذِي خَلَقَكَ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَحْفَظَهَا أَكْثَرَ مِمَّا تَحْفَظُ الذَّهَبَ وَالْجَوَاهِرَ، فَإِذَا كُنْتَ تَحْفَظُ الذَّهَبَ فِي صِنَادِيقِ الْحَدِيدِ؛ فَاحْفَظِ الشَّرِيعَةَ فِيهَا هُوَ أَعْظَمُ وَأَشَدُّ جِرْزًا مِنْ صِنَادِيقِ الْحَدِيدِ، وَأَنْتَ عِنْدَمَا تَفْتَخِرُ بِالِاتِّسَابِ إِلَيْهَا تَقُولُ: أَنَا مُسْلِمٌ. وَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: أَنْتَ لَسْتَ بِمُسْلِمٍ. ثَارَتْ ثَائِرَتُكَ، وَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَيَجِبُ أَنْ تَحْفَظَ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ بِالْعِلْمِ الَّذِي تُودِعُهُ فِي قَلْبِكَ وَبِالكِتَابِ.

ثَانِيًا: حِمَايَةُ الشَّرِيعَةِ بِأَنْ تَحُوطَهَا بِسُورٍ فَلَا يَدْخُلُ إِلَيْهَا أَحَدٌ فَيُفْسِدُهَا، وَبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ أَنْ يَحْمُوا الشَّرِيعَةَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، بِحَيْثُ لَا يَتَسَلَّلُ أَهْلُ الْبِدْعَةِ إِلَى صُفُوفِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا تَسَلَّلُوا أَفْسَدُوا، وَاحْذَرْنَا أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِكَ شَيْءٌ مِنَ الْبِدْعِ أَوْ فِي عَمَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْبِدْعِ؛ لِأَنَّكَ مَا ابْتَدَعْتَ بِدْعَةً أَوْ مَا اعْتَنَقْتَ بِدْعَةً إِلَّا مَاتَ مِنَ السُّنَّةِ مِثْلَهَا، وَالْقُلُوبُ أَوْعِيَةٌ، إِذَا امْتَلَأَتْ بِالْخَيْرِ أَوْ بِالشَّرِّ امْتَلَأَتْ.

فمَثَلًا: هَذَا رَجُلٌ وَضَعَ مَاءَ عَذْبًا فَرَاتًا فِي إِنَاءٍ لَكِنِ وَضَعَ نِصْفَ الْإِنَاءِ، ثُمَّ جَاءَ فَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً مِلْحًا أَجَاجًا وَامْتَلَأَ الْإِنَاءُ، فَأَفْسَدَ الْمَاءَ الْعَذْبَ بِالْمِلْحِ الْأَجَاجِ، وَلَكِنِ إِذَا

= كَانَ لَا يُوجَدُ فِي هَذَا الْإِنَاءِ إِلَّا عَذْبٌ فُرَاتٌ صَارَ نَقِيًّا صَافِيًّا لَمْ يُخَالِطْهُ شَيْءٌ.

لذَلِكَ يَجِبُ أَنْ نَحْمِيَ الشَّرِيعَةَ بِحَيْثُ لَا يَدْبُ إِلَى صُفُوفِهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْإِنْجِرَافِ
أَوْ الْبِدْعِ، وَلَا تَسْتَهِنُ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَتَسَلَّلُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ لِيُفْسِدَ الدِّينَ،
وَالْمُنَافِقُونَ - كَمَا نَعْلَمُ - هَذَا مَسَائِهِمْ، دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ وَجَاؤُوا يَقُولُونَ: إِنَّا «نَشْهَدُ إِنَّكَ
رَسُولُ اللَّهِ» [المنافقون: ١] (نَشْهَدُ) جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِالشَّهَادَةِ، وَ(إِنَّ) وَاللَّامُ، فَقَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ» [المنافقون: ١]، ثُمَّ كَذَّبَهُمْ فَقَالَ: «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَذِبُونَ» [المنافقون: ١].

وَتَأْمَلِ الْبَلَاغَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى، حَيْثُ جَاءَ قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ
لَكَذِبُونَ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ»؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ: قَالُوا: نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ
وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُونَ. لَكَانَ فِيهِ إِيهَامٌ شَدِيدٌ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَاذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ:
«إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ». وَهُمْ لَمْ يَكْذِبُوا فِي هَذَا الْقَوْلِ، بَلْ صَدَقُوا، لَكِنَّ قُلُوبَهُمْ كَاذِبَةٌ؛ لِهَذَا
أَتَى بِإِثْبَاتِ الرِّسَالَةِ قَبْلَ أَنْ يُكْذَّبَ هَؤُلَاءِ؛ لِيَزُولَ الْوَهْمُ، فَقَالَ: «وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ
لَرَسُولُهُ»، أَمَّا شَهَادَتُهُمْ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ فَاللهُ يَشْهَدُ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَذِبُونَ، فَأَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ
يَنْدَسُّ فِي صُفُوفِ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يُفْسِدُ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا سِيَّيَا إِنْ أُعْطِيَ بَيِّنَاتًا وَجَدَلًا
فَهُوَ خَطِيرٌ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيِّنِ لِسِحْرًا»^(١).

وَمَا أَفْسَدَ النَّاسَ فِي عَقَائِدِهِمْ إِلَّا دُخُولُ هَؤُلَاءِ فِيهِ، فَهَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَّأٍ الَّذِي أَسَّسَ
مَذْهَبَ الرِّفْضِ كَانَ يَهُودِيًّا، فَدَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ مُنَافِقًا وَرَأَى أَنَّ أَقْرَبَ طَرِيقٍ يَصُدُّ بِهِ النَّاسَ
عَنْ دِينِ اللَّهِ هُوَ طَرِيقُ الْعَاطِفَةِ، فَالْمُسْلِمُ عِنْدَهُ عَاطِفَةٌ قَوِيَّةٌ، وَرَأَى أَنَّ أَشْرَفَ إِنْسَانٍ عِنْدَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ الْخُطْبَةِ، رَقْمٌ (٥١٤٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

المسلمين هو الرسول ﷺ وأله، فأله أفضل الآل وهو أفضل الخلق عليه الصلاة والسلام فجعل
يتشيع لآل الرسول ﷺ ويبت في الناس التحزن والتحسر على ما أصابهم، ثم انتهى به
الأمر إلى أن قال لعلي بن أبي طالب: إنك الله حقاً. فأله، ولكن علي رضي الله عنه لم يرص
بهذا، بل أمر بالأخاديد فخذت، وهي حفرة مثل السواقي عميقة وملاها حطباً وأمر بهؤلاء
أن يلقوا في النار، فأحرقهم بالنار^(١)؛ لشدة التكيل بهم؛ لأنهم قالوا قولاً كذباً وقرية.

وتحز - والحمد لله - مسلمون، والواجب علينا نحو الشريعة عموماً: أن نحفظ
هذه الشريعة بأصولها وفروعها ودقيقها وجليلها وغير ذلك، حتى الأمور المستحبات
يجب علينا حفظها؛ لأنها شرع، فالأمور المستحبات من حيث هي لا يجب، لكن من
حيث حفظها واجب، وسواء كان هذا الحفظ في الصدر أو كان في الكتاب.

فتعلم الشريعة إذا فرض على المسلمين عموماً، والفرض عموماً يسمى عند العلماء
فرض كفاية، إذا قام به من يكفي سقط عن الباقي، وهذا بالنسبة لعموم الشريعة، أما
بالنسبة للخصوص فكل إنسان يجب عليه أن يحفظ من الشريعة ما يحتاج إليه، فعندما أريد
أن أصلي يجب أن أعرف من الشرع كيف أصلي، وعندما أريد أن أتوضأ يجب أن أعرف من
الشرع كيف أتوضأ، ولكن لا يجب أن أتعلم أحكام الزكاة وليس عندي مال، لكن حفظ
أحكام الزكاة على الأمة الإسلامية واجب ولا بد منه.

وأريد هنا أن أبين أنه لا يحفظ الشريعة إلا أهل الشريعة، أسأل الله تعالى أن يجعلنا
وإياكم من حمايتها وحفظها.

(١) أخرجه الدينوري في المجالسة (١٠٦٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٧)، والأجري في الشريعة

الحكمة من بعث الرُّسل:

وَمِنَ الْمَحَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ وَإِدْرَاكِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَاقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرُّسُلَ بِهِ مُعْرِفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلِيْنَ أَجَابَهُمْ مُبَشِّرِينَ، وَلِيْنَ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَرُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ، مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ^[١]، إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلِّهَا مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخِرِهَا.

[١] إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعَثَ رُسُلَهُ إِلَى خَلْقِهِ بَعْدَ أَنْ اخْتَلَفُوا وَتَفَرَّقُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وكان أهم ما بُعثوا به تحقيق التوحيد؛ لأن الإنسان لا يمكن أن يعمل حتى يكون له هدف وغاية يريد الوصول إليها، وغاية كل إنسان أن يصل إلى رضا الله عز وجل ودار كرامته، وهذا لا يمكن إلا بالتوحيد، أي: توحيد الله تعالى قَصْدًا.

والتوحيد - كما تدل عليه الكلمة - من حيث اللغة: مصدرٌ وحَّد يُوحِّدُ أي: جعل الشيء واحدًا، ولا يتم ذلك إلا بركنين أساسين هما: النفي والإثبات، نفي وإثبات؛ لأن هذا الأسلوب يتحقق التوحيد، ووجه ذلك أن النفي المجرد تعطيل محض، والإثبات المجرد لا يمنع المشاركة، فإذا قلت: محمدٌ قائمٌ. أثبت القيام لمحمد، لكن ليست هذه الصيغة مانعة من المشاركة لجواز أن يكون عليٌّ قائمًا وبكرٌ قائمًا، وهكذا، والنفي المجرد تعطيل محض، مثل أن تقول: ما قام أحدٌ. فهذا تعطيل؛ لأنك لم تثبت شيئًا لشيء، فمن

= لم يَقْصِدْ أَحَدًا فَلَيْسَ بِمُوحَّدٍ، وَمَنْ قَصَدَ اللَّهَ وَغَيْرَهُ فَلَيْسَ بِمُوحَّدٍ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُعْطَلٌ
وَالثَّانِي مُشْرِكٌ.

ثُمَّ إِنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ فِي الْفِطْرَةِ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ غَرَضٌ وَقَصْدٌ،
حَتَّى الْمُلْحِدُونَ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ لَهُ غَرَضٌ وَلَهُ قَصْدٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
«أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَّامٌ»^(١)؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ إِنْسَانٍ إِلَّا وَهُوَ حَارِثٌ يَعْمَلُ وَهَمَّامٌ يُرِيدُ،
كُلُّ إِنْسَانٍ لَهُ إِرَادَةٌ وَلَهُ عَمَلٌ حَتَّى الْمُلْحِدُونَ؛ لِأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَصِلُوا إِلَى غَايَتِهِمْ،
فَالشُّبُوعِيُّونَ مَثَلًا لَهُمْ غَايَةٌ وَهَدَفٌ، وَهُوَ تَحْقِيقُ الشُّبُوعِيَّةِ، وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
لَهُمْ غَايَةٌ وَهَدَفٌ، وَهُوَ الْوُصُولُ إِلَى دَارِ كَرَامَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَهَكَذَا كُلُّ إِنْسَانٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ
غَايَةٍ، فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْغَايَاتِ، وَمِنْ ثَمَّ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّسْلَ لِيَحْكُمُوا بَيْنَ النَّاسِ
فِيهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا جَاءُوا عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِمَعْرِفَةٍ مَا يَجِبُ لِلَّهِ مِنَ الصِّفَاتِ، فَكُلُّ
مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ فَهُوَ وَاجِبٌ لَهُ، وَهُنَاكَ صِفَاتٌ لَا نَدْرِي مَا هِيَ، لَمْ
يُعَلِّمْنَا بِهَا، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - : «لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ
كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ»^(٢)، لَكِنْ مَا عَلِّمْنَا بِهِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَيْنَا، وَلَا بُدَّ لَنَا
مِنَ الْإِيْمَانِ بِهِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/ ٣٤٥)، وأبو داود: كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، رقم (٤٩٥٠)،

من حديث أبي وهب الجشمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث

عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= وكذلك أيضًا جاؤوا بمعرفة ما يمتنع على الله على سبيل الإجمال، فكل صفة نقصٍ فهي مُمتنعة على الله، مثل العجز والضعف واتخاذ الولد واتخاذ الصاحبة والغفلة وما أشبه ذلك، كل هذا مُمتنع على الله عزَّ وجلَّ منه ما نعرفه إجمالاً، ومنه ما لا نعرفه إلا بطريق الرُّسل.

وكذلك جاؤوا بمعرفة ما يجوز على الله، فكل صفة تتعلق بمشيتته فهي من الصفات الجائزة التي إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، مثل النزول إلى السماء الدنيا من الصفات الجائزة، لو شاء لم ينزل، واستواؤه على العرش من الصفات الجائزة أيضًا، فإن شاء لم يستو على العرش، لكن علوه فوق كل شيء من الصفات الواجبة، فيمتنع أن يكون شيء فوقه، بل هو فوقه، لكن الاستواء على العرش شيء والعلو المطلق شيء آخر.

إذًا: فمعرفة ما يجب ويجوز ويمتنع على الله يُتلقى من الرُّسل عليهم الصلاة والسلام؛ ولهذا أرسلهم الله إلى عباده ليُعرفوهم بأسمائهم وصفاتهم حتى تتحقق لهم العبادة ويعبدوا الله على بصيرة؛ وعليه، فإن الرُّسل كلهم عليهم الصلاة والسلام جاؤوا لتحقيق التوحيد كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾، أي: لا معبود حقَّ غيره فاعبدوه وحدَهُ.



تَعْرِيفُ الْعِبَادِ طَرِيقَ اللَّهِ تَعَالَى وَمَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ :

ثُمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ :

أَحَدُهُمَا: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ النَّعِيمِ الْمُقِيمِ^(١).

[١] الشَّيْءُ الثَّانِي مِمَّا يَتَّبِعُ الْأَصْلَ الْأَوَّلَ: هُوَ تَعْرِيفُ النَّاسِ الطَّائِعِينَ مَا لَهُمْ مِنْ الْكَرَامَةِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَعْرِيفُ الْعَاصِينَ مَا لَهُمْ مِنَ الْإِهَانَةِ وَالْعُقُوبَةِ؛ وَذَلِكَ بِأَنْ تُؤْمِنَ بِدَارِ الْجَزَاءِ؛ بِالْجَنَّةِ لِلْمُتَّقِينَ وَالنَّارِ لِلْكَافِرِينَ، وَلَكِنْ مَنْ الَّذِي يُعَلِّمُنَا أَنَّ الْعَاصِيَ لَهُ النَّارُ وَأَنَّ الْمُطِيعَ لَهُ الْجَنَّةُ؟

الْجَوَابُ: هُمُ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ فَالْمُضْمُونُ الْأَوَّلُ لِرِسَالَةِ الرُّسُلِ: هُوَ تَعْرِيفُ النَّاسِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَالثَّانِي: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَإِلَى دَارِ كَرَامَتِهِ.

وَالثَّلَاثُ: تَعْرِيفُ النَّاسِ بِمَا لَهُمْ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ أَوْ عِنْدَ الْمَوَاقِفَةِ وَالطَّاعَةِ.

وَلَوْ تَأَمَّلْتَ رِسَالَاتِ الرُّسُلِ لَوَجَدْتَهَا تَدَوَّرُ عَلَى هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ الْأَصِيلَ وَالْأَوَّلَ هُوَ تَعْرِيفُ النَّاسِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

وَلِهَذَا إِذَا تَأَمَّلَ الْإِنْسَانُ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ تَبَيَّنَ لَهُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَعَانِي الْعَظِيمَةِ الَّتِي تَزِيدُ الْإِنْسَانَ إِيمَانًا بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَمَحَبَّةً لَهُ وَخَوْفًا مِنْهُ، لَكِنَّ مَعَ الْأَسْفِ - أَقُولُ عَنْ نَفْسِي وَأَقُولُ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ - أَنَّا نَقْرَأُ مِثْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ قِرَاءَةً عَابِرَةً، قِرَاءَةً نَظْرِيَّةً لَا تَتَأَثَّرُ بِهَا النَّفُوسُ، وَلَا تَتَأَثَّرُ بِهَا الْقُلُوبُ، وَلَا تَتَرَبَّى بِهَا النَّفُوسُ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْكِلُ.

فَاعْرِفُ النَّاسِ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ أَتْبَعُهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمَوْصِلِ إِلَيْهِ، وَأَعْرِفُهُمْ بِحَالِ
السَّالِكِينَ عِنْدَ الْقُدُومِ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهُ مَا أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوْقُفِ الْحَيَاةِ
الْحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَتُورًا لِتَوْقُفِ الْهِدَايَةِ عَلَيْهِ. فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُلْقِي الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى
مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [غافر: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا
مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا

= فَعِنْدَمَا تَفْهَمُ مَعْنَى (العَزِيزِ) أَنَّهُ الْغَالِبُ الَّذِي لَا يُغْلَبُ، لَا تَشْعُرُ بِأَنَّ قَلْبَكَ
يَهْتَزُّ أَبَدًا، بَلْ تَشْعُرُ كَأَنَّكَ تَقْرَأُ: الْمُبْتَدَأَ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْحَبَرَ مَرْفُوعٌ بِالْمُبْتَدَأِ، وَأَكْثَرُ
النَّاسِ عَلَى هَذَا، وَلَكِنْ هَذَا هُوَ الَّذِي جَعَلْنَا لَا نُقِيمُ وَزْنَا لِعِلْمِ التَّوْحِيدِ وَلَا الْعَقِيدَةِ، بَلْ
وَلَا كَأَنَّهُ عِلْمٌ كَعِلْمِ النَّحْوِ، وَرُبَّمَا نَفْهَمُ وَنَعْقِلُ مِنْ عِلْمِ النَّحْوِ أَكْثَرَ مِمَّا نَفْهَمُ وَنَعْقِلُ مِنْ
عِلْمِ التَّوْحِيدِ.

وَكثِيرٌ مِنَ الطَّلَبَةِ يَقْرَؤُونَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ كَمَا دَرَّةٌ فَقَطْ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ التَّوْحِيدِ
وَبَيْنَ النَّحْوِ أَوْ الْبَلَاغَةِ أَوْ الْعَرُوضِ أَوْ اللُّغَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَالَّذِي تُرِيدُهُ مِنْكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا عِلْمَ التَّوْحِيدِ أَصْلَ الْأُصُولِ، فَتَبْنُوا عَلَيْهِ إِيْمَانَكُمْ
وَعَقِيدَتَكُمْ وَسَيْرُكُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَمُعَامَلَتَكُمْ مَعَ الْخَلْقِ حَتَّى تَتَرَبَّى النُّفُوسُ عَلَى مَخَافَةِ اللَّهِ
عَزَّجَلَّ وَعَلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ، وَبِالْمَحَبَّةِ وَالْحَوْفِ يَسِيرُ الْإِنْسَانُ مَنْضَبُطًا؛ لِأَنَّهُ بِالْمَحَبَّةِ يَسْعَى بِفِعْلِ
الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ يَطْلُبُ الرُّصُولَ إِلَى اللَّهِ بِمَحَبَّتِهِ، وَكُلُّ مَحْبُوبٍ فَهُوَ مَطْلُوبٌ، وَبِالْمَخَافَةِ يَنْفِرُ مِنْ
مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَيَهْرَبُ وَيَخَافُ.

وَبِهَذَا عَرَفْنَا: أَنَّ النَّاسَ فِي ضَرُورَةٍ إِلَى إِزْسَالِ الرُّسُلِ وَأَنَّ رِسَالَتَهُمْ تَشْتَمِلُ عَلَى
ثَلَاثَةِ أُمُورٍ: أَصْلٌ مَتَّبِعٌ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ تَابِعَانِ، فَالْأَصْلُ الْمَتَّبِعُ هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ بِأَسْمَائِهِ
وَصِفَاتِهِ، وَالتَّابِعَانِ مَعْرِفَةُ الشَّرِيعَةِ وَمَعْرِفَةُ الْجَزَاءِ.

وَأَنَّكَ لَتَهْدَىٰ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
 إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿[الشورى: ٥٢-٥٣]، وَلَا رُوحَ إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَا نُورَ
 إِلَّا فِي الْإِسْتِضَاءَةِ بِهِ، وَهُوَ الشِّفَاءُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى
 وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤]، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ هُدًى، وَشِفَاءً مُطْلَقًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمُتَنَفِّعُ
 بِذَلِكَ هُمُ الْمُؤْمِنِينَ، خُصُّوا بِالذِّكْرِ.

وَاللَّهُ تَعَالَىٰ أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ، فَلَا هُدًى إِلَّا فِيمَا جَاءَ بِهِ ^(١).

[١] قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يُوصَفُ اللَّهُ إِلَّا بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ أَوْ بِمَا وَصَفَهُ
 بِهِ رَسُولُهُ، لَا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ ^(١). وَهَذَا حَقٌّ.

فَمَصْدَرُ التَّلَقِّي فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ:
 لَا قِيَاسَ فِي الْعَقِيدَةِ، يَعْنِي: لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقِيسَ أَوْ نُثَبِّتَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ صِفَاتٍ بِعُقُولِنَا أَبَدًا، بَلْ
 لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَصِفَ اللَّهَ أَوْ نَنْفِي شَيْئًا عَنِ اللَّهِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ، مَهْمَا كَانَ.

وَأَضْرِبُ لِذَلِكَ مَثَلًا بِمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ كَذَلِكَ أَنْ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْأَوَّلِ،
 فَنُسِّمِي اللَّهَ بِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وَجَاءَ فِي كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنْ مِنْ
 أَسْمَاءِ اللَّهِ: الْقَدِيمِ، فَلَا نُسْمِي اللَّهَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ.

فَلَا يَصِحُّ أَنْ نُسْمِي اللَّهَ تَعَالَىٰ بِالْقَدِيمِ لَوْجِهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَأَسْمَاءُ اللَّهِ وَصِفَاتُهُ لَمْ تُثَبِّتْ
 إِلَّا بِطَرِيقِ السَّمْعِ.

وَلَا رَبَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ إِيْمَانًا عَامًّا مُجْمَلًا،
وَلَا رَبَّ أَنْ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَى التَّفْصِيلِ فَرُضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ
دَاخِلٌ فِي تَبْلِيغِ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَدَاخِلٌ فِي تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وَعِلْمِ
الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ، وَحِفْظِ الذِّكْرِ، وَالذُّعَاءِ إِلَى الْخَيْرِ، وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ
الْمُنْكَرِ، وَإِلَى سَبِيلِ الرَّبِّ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَالْمُجَادَلَةِ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ،
وَنَحْوِ ذَلِكَ بِمَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا مَا يَجِبُ عَلَى أَعْيَانِهِمْ: فَهَذَا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدْرِهِمْ وَحَاجَاتِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ،
وَمَا أَمَرَ بِهِ أَعْيَانُهُمْ،

= الوجه الثاني: أن القدم لا يمنع الحدوث، والدليل: ﴿وَأَلْقَمَرَ قَدْرَتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ
كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

فإذا قال المتكلم: أنا أريد بالقديم: ما ليس له ابتداء.

فالجواب أن نقول: أولاً: هذا المعنى الذي اصطَلَحْتَهُ للقديم غير معروف في اللغة
العربية، بدليل الآية: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وبدليل أنك تقول مثلاً: هذا
ثوب قديم، وهذه سيارة قديمة. فهذا المعنى: ليس لها أول أو أنها سابقة العهد؟ فنقول:
هذا المعنى الذي ذكرته للقديم ليس معروفاً في اللغة العربية فهو اصطلاح منك حادث.

ثانياً: نقول: هب أنك تريد بالقديم هذا المعنى، وهو معنى صحيح، فلماذا لا تأتي
بالمعنى الذي أثبتته الله لنفسه وهو يحتمل هذا المعنى، وهو: (الأول)؟! فكونك تأتي بهذا
الاسم تثبته الله بدون دليل ثم تحاول أن تدافع عنه بما ليس به مدفع، هذا غير صحيح
وغير سليم.

وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ سَمَاعِ بَعْضِ الْعِلْمِ أَوْ عَنْ فَهْمِ دَقِيقِهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى ذَلِكَ. وَيَجِبُ عَلَى مَنْ سَمِعَ النَّصُوصَ، وَفَهِمَهَا مِنْ عِلْمِ التَّفْصِيلِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا، وَيَجِبُ عَلَى الْمُفْتِيِ الْمُحَدِّثِ وَالْحَاكِمِ مَا لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ أَنَّ عَامَّةَ مَنْ ضَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ عَجَزَ فِيهِ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَإِنَّهَا هُوَ لِتَفْرِيطِهِ فِي اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَتَرْكِ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ الْمَوْصِلِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. فَلَمَّا أَعْرَضُوا عَنْ كِتَابِ اللَّهِ ضَلُّوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَلَا يَقْبَلُوا هَدَايَ فَمَنْ اتَّبَعَ هَدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۗ﴾ (١١٢) وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۗ﴾ (١١٣) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ۗ﴾ (١١٤) قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْنَمَا فَتَنِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ۗ﴾ [طه: ١٢٥-١٢٦].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: تَكْفَلُ اللَّهُ لِمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أَنْ لَا يَضِلَّ فِي الدُّنْيَا، وَلَا يَشْقَى فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنًا»، قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «كِتَابُ اللَّهِ؛ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَبْرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَضْلُ، لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى مِنْ غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينِ، وَهُوَ الذِّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزْبُغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقُضِي عِبَادَتَهُ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ

دَعَا إِلَيْهِ هُدًى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(١)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى
مِثْلِ هَذَا الْمَعْنَى.

وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَ بِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا
لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ.

وَقَدْ نَزَّ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْعِبَادُ، إِلَّا مَا وَصَفَهُ بِهِ الْمُرْسَلُونَ، بِقَوْلِهِ
سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٨٠-١٨٢]، فَنَزَّ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ
الْكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، لِسَلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنَ النِّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ،
ثُمَّ حَمِدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا كَمَالَ الْحَمْدِ.

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ
وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، يُوصِي بِهِ الْأَوَّلُ الْآخِرَ، وَيَقْتَدِي فِيهِ الْوَلَدُ بِالسَّابِقِ،
وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِنَبِيِّهِمْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَا جِهَ سَالِكُونَ، كَمَا
قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ
اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي
﴿أَدْعُوا﴾، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَهُ هُمُ الدُّعَاةُ إِلَى اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ
الْمُنْفَصِلِ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّ اتِّبَاعَهُ هُمُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فِيمَا جَاءَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكِلَا
الْمَعْنَيْنِ حَقٌّ.

(١) أخرجه الترمذي: أبواب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، رقم (٢٩٠٦)، من حديث
علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَدْ بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ الْبَلَاحَ الْمُبِينِ، وَأَوْضَحَ الْحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ، وَسَلَكَ سَبِيلَهُ خَيْرَ الْقُرُونِ.

ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَافْتَرَقُوا، فَأَقَامَ اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ يَحْفَظُ عَلَيْهَا أُصُولَ دِينِهَا، كَمَا أَخْبَرَ الصَّادِقُ ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ»^(١).

وَمَنْ قَامَ بِهَذَا الْحَقِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: الْإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَامَةَ الْأَزْدِيُّ الطَّحَاوِيُّ، تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ، فَإِنَّ مَوْلِدَهُ سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَوَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِينَ.

فَأَخْبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ، وَنَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ بْنَ ثَابِتِ الْكُوفِيِّ، وَصَاحِبِيهِ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْحِمَيْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، وَمُحَمَّدِ ابْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ، وَيَدِينُونَ بِهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، رقم (٣٦٤١)، ومسلم: كتاب الإمامة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق»، رقم (١٠٣٧)، من حديث معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

تأويل الفرق في الحقيقة تحريف:

وَكَلَّمَا بَعْدَ الْعَهْدِ، ظَهَرَتِ الْبِدْعُ^[١]، وَكَثُرَ التَّحْرِيفُ الَّذِي سَمَّاهُ أَهْلُهُ تَأْوِيلًا
لِيُقْبَلَ، وَقَالَ مَنْ يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ^[٢].

[١] فَحَصَلَ التَّمَرُّقُ وَالتَّمَرُّقُ، وَهَذَا يَقُولُهُ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي زَمَانِهِ، فَكَيْفَ بَعَثْنَا
الْيَوْمَ؟! يَكُونُ الْبُعْدُ أَكْثَرَ وَأَكْثَرَ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّا أَبْعَدْنَا.

[٢] مِثَالُ ذَلِكَ: الْمُعْتَزِلَةُ يُسَمَّوْنَ أَهْلَ التَّأْوِيلِ، وَكَذَلِكَ الْأَشَاعِرَةُ يُسَمَّوْنَ أَهْلَ
التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَوْلُوا النَّصَّ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يُجَالِفُ الظَّاهِرَ، فَسَمَّوْا أَنْفُسَهُمْ أَهْلَ التَّأْوِيلِ؛
تَمَوُّيًا عَلَى الْعَامَّةِ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ مَعْنَى لَا تَنْفِرُ مِنْهُ النَّفْسُ، وَلَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ مَا سَلَكَوهُ
تَحْرِيفٌ وَلَيْسَ بِتَأْوِيلٍ، لَكِنْ هُمْ لَا يُرِيدُونَ أَنْ يُسَمَّوهُ تَحْرِيفًا؛ لِثَلَاثِ بَنَفَرِ الْعَامَّةِ مِنْهُمْ، لَوْ قِيلَ
لَهُؤُلَاءِ: أَنْتُمْ أَهْلُ التَّحْرِيفِ. فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُمْ أَحَدٌ.

والتَّحْرِيفُ فِي اللُّغَةِ التَّغْيِيرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ: حَرَفْتُ الدَّابَّةَ عَنْ وَجْهِهَا أَي: صَرَفْتُهَا.
وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ: فَإِنَّ تَغْيِيرَ النَّصِّ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، وَالتَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ قَدْ يَتَغَيَّرُ بِهِ
المَعْنَى وَقَدْ لَا يَتَغَيَّرُ، أَمَّا التَّحْرِيفُ المَعْنَوِيُّ فَاللَّفْظُ بَاقٍ وَلَكِنَّهُ يُجَرِّفُ مَعْنَاهُ، وَكِلَاهُمَا مُحَرَّمٌ،
وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذِينَ يُجَرِّفُونَ الكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي التَّحْرِيفِ اللَّفْظِيُّ
وَالْمَعْنَوِيُّ جَمِيعًا.

ومِثَالُ التَّحْرِيفِ اللَّفْظِيُّ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (مَالِكُ
يَوْمِ الدِّينِ)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (الرَّحْمَنَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) وَهَذَا تَغْيِيرٌ لَفْظِيٌّ لَكِنْ لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ
المَعْنَى.

وَالغَالِبُ أَنَّ تَغْيِيرَ اللَّفْظِ الَّذِي لَا يَتَغَيَّرُ بِهِ المَعْنَى لَا يَقَعُ إِلَّا مِنْ إِنْسَانٍ جَاهِلٍ؛

= إذ لا يظهر فيه غرض للفاعل بخلاف تغيير اللفظ الذي يتغير به المعنى قصدًا فإنه يظهر فيه غرض؛ لأن غرض المُغَيِّر أو المُحَرِّف تغيير المعنى تبعًا للفظ.

ومع هذا فإن تغيير اللفظ سواءً تغير به المعنى أو لم يتغير بالنسبة لتغيير المعنى قليل جدًا؛ لأنَّ مُغَيِّر اللفظ سوف يردُّ عليه العامي، إذ كلُّ أحدٍ يقرأ القرآن على الصواب؛ ولذلك لا نعلم أن أحدًا تجاسر على التغيير اللفظي إلا قليل من الناس.

وإنما التغيير المعنوي هو الذي يكثر من الناس سواءً كان ممن يتكلم في التوحيد والعقيدة أو من يتكلمون في الفقه؛ ولهذا جاءت خلافات العلماء والفقهاء رَجْمَهُ اللهُ مِنْ هذه الناحية، ولكن ليس كلُّ من حرَّف تحريفًا معنويًا يكون له قصدٌ سيئٌ، فمن الناس من يُحرِّف تحريفًا معنويًا لقصورِ علمه، أو قُصورِ فهمه، أو تقصيره في الوصول إلى الحق، أو لسوءِ قصده؛ ولهذا يختلف العلماء في المسائل حسب هذا الأمر، فمنهم من يكون له قصدٌ سيئٌ، ومنهم من يكون علمه قاصرًا ليس عنده أدلةٌ يجمع بينها ويوفق بينها، فيعلم دليلًا ويقوته أدلةً؛ لأنه قاصرُ العلم، وسوءُ المقصد إنما يكون من دُعاةِ الباطل، وقد تجدد دُعاةِ الباطل أذكياءً وعندهم علومٌ ونشيطين في طلب الأدلة لكن عندهم سوءُ قصدٍ يريدون إضلالَ الناسِ وصدَّهم عن سبيلِ الله فيحصل التحريف.

ومن أمثلة التغيير المعنوي:

من فسَّرَ ﴿أَسْتَوَى﴾ في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ بـ (استوى) مع أن اللفظ لم يتغير، فهذا تحريفٌ لفظيٌّ معنويٌّ، بمعنى أنه يُحرِّفها لفظًا بحيث يتغير المعنى.

ومن يقرأ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: 64] لكن يقول: المراد باليدين النعمة أو

القوة. فهذا لم يُغَيِّر اللفظ، ولكن غيَّر المعنى.

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، فهناك من يقول: «وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا» وهذا تحريف لفظي، أمّا المعنوي فإنه إذا قال: «كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى» فرَضَ أن المتكلم هو موسى دون الله؛ لأنَّ المعتزلة يُنكِرُونَ أن الله يَتَكَلَّمُ، فإذا جاءت مثل هذه الآية حاولوا أن يُحرفوها ويقولون: «كَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا»، وقد قال بعض العلماء لمن غيرها: ما تقول في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فلم يستطع تغييرها؛ لأنَّ الهاء في ﴿وَكَلَّمَهُ﴾ مفعول به، و﴿رَبُّهُ﴾ فاعل، لم يقل: وكلمه ربه، ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

ومنهم من أبقاها على لفظها، فقالوا مثلاً: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ مأخوذة من الكلم وهو الجرح، كما في هذا الحديث الصحيح: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلَّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»^(١) أي: ما من مجروح يُجرح، وقالوا: معنى ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ أي: جرحه بمخالب الحكمة، ولا شك أن هذا معنى باطل، ولا يُعقل أن الله سبحانه وتعالى يجرح موسى بمخالب الحكمة، لكن الذي حملهم على ذلك هو اعتقادهم بأن الله لا يتكلم؛ فهم يقولون: الكلام من صفات الحوادث، أي: من صفات الإنسان، وكل ما كان من صفات الإنسان فإن الله لا يتصف به؛ ولهذا يُنكِرُونَ كلَّ صفةٍ يتَّصفُ بها الإنسان أن يكون الله موصوفاً بها، حتى السمع والبصر يقولون: الله سميع لكن ليس له سمع، وبصير لكن ليس له بصر.

ومن التحريف الذي يتغير به المعنى: (صراط الذين أنعمت عليهم) [الفاتحة: ٧]،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الذبائح والصيد، باب المسك، رقم (٥٥٣٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله، رقم (١٨٧٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِذْ قَدْ يُسَمَّى صَرْفُ الْكَلَامِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ فِي الْجُمْلَةِ
تَأْوِيلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَرِينَةٌ تُوجِبُ ذَلِكَ، وَمِنْ هُنَا حَصَلَ الْفَسَادُ. فَإِذَا سَمَّوْهُ
تَأْوِيلًا قَبْلَ وَرَاجَ عَلَى مَنْ لَا يَهْتَدِي إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا^١!

= (أَنْعَمْتُ) يَحْتَلِفُ بِهَا الْمَعْنَى كَثِيرًا؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْمُنْعَمُ الْمُتَكَلِّمُ، وَإِذَا قُلْتَ: «أَنْعَمْتُ» صَارَ
الْمُنْعَمُ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

حُكْمُ التَّحْرِيفِ فِي النُّصُوصِ: أَنَّهُ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ جُرْأَةٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَتَغْيِيرٌ لِكَلَامِهِ،
وَقَوْلٌ عَلَيْهِ بِلا عِلْمٍ، أَوْ بَعْلِمٍ مَعَ الْعِنَادِ، فَهُوَ قَدْ يَصِلُ إِلَى حَدِّ الْكُفْرِ كَمَا لَوْ كَانَ التَّحْرِيفُ
يَتَضَمَّنُ إِنْكَارًا لِلتَّوْحِيدِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، أَوْ يَتَضَمَّنُ إِشْرَاكَ بِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَغَيْرِهِمْ،
فَالَّذِي يُحَرِّفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ فِيهِ شَبَهُ مِنَ الْيَهُودِ وَفِيهِ شَبَهُ مِنَ النَّصَارَى أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ
هُمُ الَّذِينَ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ كَثُرَ التَّحْرِيفُ فِي النُّصُوصِ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ، وَكَثُرَ الْإِنْحِرَافُ
فِي الْعَمَلِ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالسُّلُوكِ وَالْإِتِّجَاهِ.

[١] التَّعْيِيرُ بِنَفْيِ التَّحْرِيفِ أَوْلَى مِنْ نَفْيِ التَّأْوِيلِ: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَذْهَبُ أَهْلِ
السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِثْبَاتُ مَا أَنْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، أَوْ أَنْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ؛ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ: وَلَا تُؤْوَلُ صِفَاتِهِ؛ وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَيْرُهُ: مَنْ غَيَّرَ تَحْرِيفًا.
فَأَيُّ التَّعْيِيرَيْنِ أَوْلَى؟ وَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى وَهُوَ التَّحْرِيفُ مَثَلًا فَلِإِذَا كَانُوا يُعْبَرُونَ
بِالتَّأْوِيلِ دُونَ التَّحْرِيفِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْبَحْثَ هُنَا فِي مَوْضِعَيْنِ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: هَلِ الْأَوَّلَى أَنْ تُعْبَرَ بِكَلِمَةٍ: «مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ». أَوْ بِكَلِمَةٍ: «مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ»؟

أقول: التَّعْبِيرُ بِنَفْيِ التَّحْرِيفِ أَوَّلَى مِنْ نَفْيِ التَّأْوِيلِ لَوْجِهَيْنِ:

١- أَنَّ التَّحْرِيفَ هُوَ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النِّصُّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهَا﴾ [النساء: ٤٦]، وَلَمْ يَقُلْ: يُؤَوَّلُونَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّعْبِيرَ بِهَا عَبَّرَ بِهِ الْقُرْآنُ أَوَّلَى وَأَشَدُّ وَقَعًا فِي النُّفُوسِ؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ تَرْتَاخُ إِلَى كَلِمَةٍ (تَأْوِيلٍ) أَكْثَرَ مِمَّا تَرْتَاخُ إِلَى كَلِمَةٍ (تَحْرِيفٍ)؛ وَلِأَنَّ النُّفُوسَ تَنْفَرُ مِنْ كَلِمَةٍ (تَحْرِيفٍ) وَلَا تَنْفَرُ مِنْ كَلِمَةٍ (تَأْوِيلٍ)؛ لِأَنِّي لَوْ أَقُولُ: هَذَا مُحَرَّفٌ. تَفَرَّ مِنْهُ الْإِنْسَانُ، لَكِنْ لَوْ أَقُولُ: هَذَا مُؤَوَّلٌ لَا يَنْفَرُ كَمَا يَنْفَرُ مِنَ الْأَوَّلَى، فَالْعَدْلُ أَنْ أُعْبَرَ بِالتَّحْرِيفِ دُونَ التَّأْوِيلِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْقُرْآنُ بِلا شَكٍّ أَيْنَ الْكَلَامِ وَأَفْصَحَهُ، وَيَأْتِي بِالْعَدْلِ، فَالرَّجُلُ الَّذِي يَصْرِفُ الْكَلَامَ عَمَّا أَرَادَ اللَّهُ بِهِ بِدُونِ دَلِيلٍ لَا يَقُولُ: إِنَّهُ مُؤَوَّلٌ. بَلْ يَقُولُ: إِنَّهُ مُحَرَّفٌ.

وَنَحْنُ إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُحَرَّفٌ. لَمْ نَظْلِمَهُ، بَلْ أَعْطَيْنَاهُ حَقَّهُ، وَبَيَّنَّا لِلنَّاسِ أَمْرَهُ؛ أَمَّا أَنْ نَقُولَ: تَأْوِيلٌ. فَهَذَا خِلَافُ الْعَدْلِ وَالْإِنصَافِ، وَهُوَ تَنْزِيلٌ لِلْأَشْيَاءِ فِي غَيْرِ مَنَازِلِهَا.

٢- أَنَّ التَّأْوِيلَ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ، فَلَا يَجُوزُ نَفْيُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَالتَّأْوِيلُ لَيْسَ كُلُّهُ مَذْمُومًا، بَلْ مِنْهُ مَا هُوَ مَقْبُولٌ، وَمِنْهُ مَا هُوَ مَرْدُودٌ، فَالْمَرْدُودُ مِنْهُ يَجِبُ أَنْ نُسَمِّيَهُ تَحْرِيفًا، وَجِهٌ ذَلِكَ أَنَّ التَّأْوِيلَ مِنْهُ مَقْبُولٌ وَمَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أ- بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ.

ب- بِمَعْنَى الْمَالِ وَالْعَاقِبَةِ الَّذِي يَزُولُ لَهُ الشَّيْءُ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ خَبْرًا فَتَأْوِيلُهُ وَوُقُوعُ الْمُخْتَبِرِ بِهِ، وَإِنْ كَانَ حُكْمًا فَتَأْوِيلُهُ فِعْلٌ ذَلِكَ الْحُكْمِ إِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ، وَتَرْكُهُ إِنْ كَانَ مِنْهِيًّا عَنْهُ.

ج- بِمَعْنَى صَرَفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى الْإِخْتِيَالِ الْمَرْجُوحِ لِذَلِيلٍ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الدَّلِيلُ صَاحِبًا فَالتَّأْوِيلُ صَاحِحٌ، وَتُسَمِّيهِ هُنَا تَأْوِيلًا بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ الَّذِي زَعَمَ الْمُؤَوَّلُ أَنَّهُ مُقْتَضَى لِتَأْوِيلِهِ غَيْرَ صَاحِحٍ فَهَذَا التَّأْوِيلُ غَيْرُ صَاحِحٍ، وَيُسَمَّى تَحْرِيفًا.

فَلَمَّا كَانَ التَّأْوِيلُ يَنْقَسِمُ إِلَى صَاحِحٍ وَفَاسِدٍ لَمْ يَصِحَّ تَفْيَهُ مُطْلَقًا بِالنِّسْبَةِ لِصِفَاتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ صِفَاتِ اللَّهِ جَائِزٌ، إِذَا قُلْتَ: اسْتَوَى بِمَعْنَى: عَلَا، فَصَاحِحٌ أَنْ هَذَا يُسَمَّى تَفْسِيرًا، وَلَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ مَعْنَاهَا إِلَّا بِالتَّفْسِيرِ؛ لِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ نُنْفِيَ التَّأْوِيلَ نَفِيًّا مُطْلَقًا.

فَإِذَا قُلْتَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَرِّمْتَ عَلَيْكُمْ أَلْيَتَهُ﴾ [المائدة: ٢٣]: تَفْسِيرُ ﴿حَرِّمْتَ﴾ أَيْ: مُنِعْتُمْ مِنْ أَكْلِهَا. فَأُسَمِّي هَذَا تَأْوِيلًا بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ، وَلَوْ قُلْتَ: ﴿أَلْيَتَهُ﴾: مَا مَاتَ بِغَيْرِ ذِكَاةٍ شَرْعِيَّةٍ، هَذَا تَأْوِيلٌ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ.

وَلَمَّا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] فَذَهَبَتْ وَتَوَضَّأَتْ وَاسْتَقْبَلَتْ الْقِبْلَةَ وَصَلَّيْتَ، فَهَذَا يُسَمَّى تَأْوِيلًا وَلَيْسَ تَفْسِيرًا؛ لِأَنِّي قُمْتُ بِالْعَمَلِ بِهَا أَمْرُتُ، وَقِيَامُ الْإِنْسَانِ بِالْعَمَلِ بِهَا أَمْرٌ هُوَ تَأْوِيلٌ؛ وَلِهَذَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُكْتَرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ

= الْقُرْآنَ^(١)، يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴿١﴾ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ [النصر: ١-٣] فَإِذَا: تَأْوِيلُ الْأَمْرِ: فِعْلُ الْمَأْمُورِ بِهِ.

وَمِنْ أَمَثَلِهِ ذَلِكَ أَيْضًا: رَجُلٌ هَمَّ أَنْ يَتَعَامَلَ مُعَامَلَةَ رَبْوِيَّةٍ، وَلَكِنْ ذَكَرَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] فَتَرَكَ، فَهَذَا مُتَأَوَّلٌ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْمُنْهَى. وَهَذَا تَأْوِيلٌ لَكِنْ بِمَعْنَى الْعَاقِبَةِ وَالْمَالِ.

وَقَوْلُ الْقَائِلِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّهُ أَمَرَ اللَّهُ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ قَوْلُهُ: ﴿أَنَّهُ﴾ بِمَعْنَى: سَيَأْتِي قَطْعًا، فَنُسِمِي هَذَا تَأْوِيلًا، وَهُوَ صَرَفٌ لِلْفِظِّ عَنِ ظَاهِرِهِ. فَفَسَّرَ وَقَالَ: سَيَأْتِي قَطْعًا. وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ ﴿أَنَّهُ﴾ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا مَضَى، لَكِنِّي فَسَّرْتُهُ بِأَنَّهُ سَيَأْتِي قَطْعًا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ وَهَذَا مَعْنَاهُ الْمُسْتَقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَدْ أَتَى الْأَمْرُ مَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾، وَمِثْلُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨] قَالَ قَائِلٌ فِي تَفْسِيرِهَا: إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ أَيُّ: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَقْرَأَ. هَذَا تَأْوِيلٌ صَارِفٌ لِلظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ﴾ إِذَا انْتَهَيْتَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، لَكِنِ الْمُرَادُ إِذَا أَرَدْتَ. فَهَذَا تَأْوِيلٌ صَرَفَ اللَّفْظَ عَنِ ظَاهِرِهِ، لَكِنَّهُ بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ مُتَّصِلٍ فِي الْأُولَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ وَمُنْفَصِلٍ فِي الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَسْتَعِذُّ بِاللَّهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ، فَفِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْإِسْتِفْتَاكِ تَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ. ثُمَّ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب التسيح والدعاء في السجود، رقم (٨١٧)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٤)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

إِدْنٌ: هُنَا أَوْلُنَا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُنْفَصِلٍ، فَنُسَمِّي هَذَا التَّأْوِيلَ تَفْسِيرًا،
فَيَكُونُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ التَّفْسِيرُ؛ لِأَنَّ تَفْسِيرَ الْكَلَامِ بَيَانُ مَعْنَاهُ الْمُرَادُ بِهِ سِوَاهُ كَانَ
مُوَافِقًا لِلظَّاهِرِ أَوْ غَيْرَ مُوَافِقٍ، لَكِنْ نَشْتَرِطُ فِي غَيْرِ الْمَوَافِقِ أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ صَحِيحٌ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] أَي: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ
وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا. فَهَذَا تَأْوِيلٌ مُخَالِفٌ لِلظَّاهِرِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَهَذَا النَّوْعُ يُسَمَّى تَحْرِيفًا؛ لِأَنَّ
الرَّجُلَ صَرَفَ الْأَمْرَ عَنِ ظَاهِرِهِ بِدُونِ دَلِيلٍ فَيَكُونُ مُحَرِّفًا.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»^(١): أَي:
يَنْزِلُ أَمْرُهُ. أَوْ قَالَ: تَنْزِلُ رَحْمَتُهُ. أَوْ قَالَ: يَنْزِلُ مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَتِهِ. فَهَذَا تَأْوِيلٌ وَصَرَفٌ
لِلْكَلامِ عَنِ ظَاهِرِهِ، لَكِنَّهُ فِي الْوَاقِعِ تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ لَهُ.

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَنَا: مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ. أَوَّلَى مِنْ قَوْلِنَا: مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ
فِيهِ الصَّحِيحُ وَفِيهِ الْفَاسِدُ، فَتَنَفَى الشَّيْءُ الَّذِي يَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ وَفَاسِدٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ
خَطَأً، بَلْ يُعَدَّلُ إِلَى لَفْظٍ آخَرَ لَا يَحْمِلُ مَعْنَاهُ التَّحْرِيفَ.

وَهَذَا يُعْتَبَرُ قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ فَقَطْ، بَلْ حَتَّى فِي الْمَسْأَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ
وَالْفِقْهِيَّةِ قَدْ يُؤَوَّلُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ النَّصُوصَ، بِلا دَلِيلٍ فَيَكُونُ مُحَرِّفًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الدَّلِيلُ الَّذِي جَعَلَ هَؤُلَاءِ يَصْرِفُونَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾
[الفجر: ٢٢] إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ؟

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ، رَقْمُ (١١٤٥)، وَمُسْلِمٌ:
كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْإِجَابَةُ فِيهِ، رَقْمُ
(٧٥٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالجواب: أن الدليل عقلي فاسد، يقولون: إنَّ العقل يُحيل أن يأتي الله بذاته. وقالوا: لو كان يأتي بذاته لكان جسماً، والله تعالى ليس بجسم، ولو كان يأتي بذاته لزم أن يتحرك والله عزَّ وجلَّ لا يتحرك - على زعمهم - ولو كان يأتي بذاته لزم أن تكون السموات من الثانية فما فوق مُحيطُ به وتكون فوقه، ولو كان يأتي بذاته لزم أن يخلو العرش منه، وهذه كلها لا تستقيم.

والردُّ عليهم بمنع هذه اللوازم: فالشيء قد يوصف بالتزول وهو ليس بجسم، فإنه يُقال: نزل به المرص، والمرص ليس بجسم.

وقولهم: إنه يلزم أن تكون السموات فوقه إذا نزل. هذا غير صحيح؛ لأنَّ هذا يلزم لو كانت المخلوقات أكبر من الله والله عزَّ وجلَّ أكبر من كل شيء، السموات السبع في كف الرحمن كخردلة في كف أحدنا^(١)، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَتَّى قَدَرَهُ، وَالْأَرْضُ جَمِيعًا بِيَمِينِهِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. كلُّ السموات مطوياتٌ بيمينه سبحانه وتعالى.

ويقول جل وعلا: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]. مثل ما يطوي الإنسان السجل الذي فيه الكتابة، فالله تعالى يطوي هذه السموات العظيمة الكبيرة الواسعة كطي السجل للكتب بدون مشقة، فهل الذي يطوي السموات العظيمة تكون السموات أكبر منه، بحيث إذا نزل إلى السماء الدنيا تكون السموات الأخرى فوقه؟ نقول: لا يمكن أبداً.

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة رقم (١٠٩٠)، والطبري في التفسير (٢٠ / ٢٤٦)، عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً.

وَمَنْ ظَنَّ بِاللَّهِ هَذَا الظَّنَّ فَقَدْ ظَنَّ بِهِ ظَنَّ السَّوِّءِ، لَكِنَّهُ يَنْزِلُ نُزُولًا يَلِيْقُ بِهِ عَرْجَلٌ؛
لِأَنَّ الصَّفَةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى شَيْءٍ فِيهِ بِحَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ الْمُوصُوفِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ يَخْلُو الْعَرْشَ مِنْهُ أَوْ لَا يَخْلُو فَهَذَا أَمْرٌ لَيْسَ لَنَا الْحَقُّ فِي أَنْ نَتَعَرَّضَ
لَهُ بِأَنْ نَقُولَ: نُثَبِّتُ مَا أَثَبَّتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ، وَنَسْكُتُ عَمَّا وَرَاءَ ذَلِكَ.

وَالصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحْرَصُ مِنَّا عَلَى الْحَقِّ وَعَلَى الْعِلْمِ، هَلْ لَمَّا حَدَّثَ الرَّسُولُ بِهَذَا
الْحَدِيثِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلْ يَنْزِلُ اللَّهُ عَنِ الْعَرْشِ أَوْ يَبْقَى عَلَى الْعَرْشِ مَعَ نُزُولِهِ؟!
سَكَتُوا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَكَذَا الْوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَسْكُتَ؛ لِأَنَّا لَنْ نُحِيطُ بِشَيْءٍ غَيْبِيٍّ لَا نَعْلَمُهُ
إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ.

الأدلة التي يستدلُّ به مثل هؤلاءٍ كلها أدلَّةٌ باطلةٌ؛ ولذلك أخذ السلفُ رَضِيَ اللَّهُ
هَذِهِ النُّصُوصَ وَأَجْرَوْهَا عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ اعْتِقَادِ عَدَمِ الْمِثَالَةِ.

أَمَّا الْحَرَكَةُ فَتَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَرْجَلٌ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ السَّمَوَاتِ وَيَهْرُجُنَّ^(١)، وَلَا يَجُوزُ
لَنَا نَفْيُ الْحَرَكَةِ عَنِ اللَّهِ عَرْجَلٌ، وَلَا أَنْ نُثَبِّتَهَا مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ؛ لِأَنَّهُ مَا جَاءَ أَنَّهُ يَتَحَرَّكُ أَوْ لَا
يَتَحَرَّكُ، لَكِنْ نَعْلَمُ أَنَّهُ فَعَالٌ لِيَا يُرِيدُ، وَأَنَّهُ يَأْخُذُ الشَّيْءَ بِيَمِينِهِ، وَيَهْرُجُ السَّمَوَاتِ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى، وَيَكْفِي أَنْ نَقْتَصِرَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّصُّ بِالنُّسْبَةِ لِلْفِعْلِ، أَمَّا الْمَعْنَى: فَكُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ
مَعْنَى (يَهْرُجُ)، وَمَعْنَى (يَأْخُذُ)، وَمَعْنَى (يَقْبِضُ)، كُلُّ هَذِهِ تَسْتَلْزِمُ الْحَرَكَةَ، لَكِنْ اللَّفْظُ بِعَيْنِهِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب عَرْجَلٌ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، رقم
(٧٥١٣)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٦)، من حديث ابن مسعود

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إضغاثهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم، الذي عابه السلف، وهتوا عن النظر فيه والاشتغال به والإضغاث إليه، امتثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فَإِنَّ مَعْنَى الْآيَةِ يَشْمَلُهُمْ.

الفرق بين التحريف والانحراف:

وَكُلٌّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالْإِنْحِرَافِ^{١١} عَلَى مَرَاتِبٍ:

فَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ يَكُونُ فِسْقًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً^{١٢} فَاَلْوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْمُرْسَلِينَ، وَاتِّبَاعُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

= لَا نَقُولُ فِيهِ شَيْئًا، وَنَقُولُ فِي النُّزُولِ: إِنَّهُ يَنْزِلُ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضَافٍ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَهُوَ مُضَافٌ إِلَى ذَاتِهِ، فَالَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ هُوَ بِذَاتِهِ، وَالَّذِي اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ هُوَ بِذَاتِهِ.

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكُلٌّ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالْإِنْحِرَافِ». التَّحْرِيفُ يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ، وَالْإِنْحِرَافُ بِالْعَمَلِ وَالسُّلُوكِ.

[٢] ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّحْرِيفِ وَالْإِنْحِرَافِ عَلَى مَرَاتِبٍ، وَذَكَرَ أَرْبَعَ مَرَاتِبٍ؛ فَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا، وَقَدْ يَكُونُ فِسْقًا، وَقَدْ يَكُونُ مَعْصِيَةً لَا يَفْسُقُ بِهِ الْإِنْسَانُ، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِسْقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِزْنِكَابِ كَبِيرَةٍ أَوْ الْإِضْرَارِ عَلَى صَغِيرَةٍ فَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَالْمَعْصِيَةُ حَتَّى فِي الصَّغَائِرِ تَكُونُ مَعْصِيَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً وَهُوَ أَسْهَلُهَا،

وَقَدْ خَتَمَهُمُ اللَّهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَجَعَلَهُ آخِرَ الْأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَ كِتَابَهُ مُهَيِّمًا عَلَى مَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كُتُبِ السَّمَاءِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَجَعَلَ دَعْوَتَهُ عَامَّةً لِجَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ، الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ بِهِ حُجَّةُ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ.

أوجه الشبه بين المحرفين والمنافقين:

وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ بِهٖ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَكْمَلَ لَهُ وَلَا مَتَبِّهِ الدِّينَ خَبْرًا وَأَمْرًا، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ طَاعَةً لَهُ، وَمَعْصِيَتَهُ مَعْصِيَةً لَهُ، وَأَقْسَمَ بِنَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمُوا فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِهِ،

= بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ اجْتَهَدَ وَلَكِنْ آدَاهُ اجْتِهَادُهُ إِلَى هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي سَلَكَهُ مُخَالِفًا لِلشَّيْءِ، فنقول: هَذَا مُحْطِيٌّ وَلَا نَحْكُمُ بِفِسْقِهِ وَلَا بِمَعْصِيَتِهِ وَلَا بِكُفْرِهِ.

إِذَا: فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا حُكْمُ الْمُتَحَرِّفِينَ أَوْ الْمُحَرِّفِينَ؟ هَلْ هُمْ كُفَّارٌ أَوْ فَسَّاقٌ أَوْ عَصَاةٌ أَوْ مُحْطِيُونَ؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: عَلَى دَرَجَاتٍ، فَقَدْ يَكُونُ كَافِرًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ عَاصِيًا أَوْ مُحْطِيًا، وَالْحَطَأُ لَا يَخْرُجُ عَنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُجْتَهِدًا فَيَكُونُ مَعذُورًا بِهِ وَلَهُ أَجْرٌ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا غَيْرَ مُجْتَهِدٍ، فَيَدْخُلُ إِمَّا فِي الْعَصَاةِ وَإِمَّا فِي الْفَسْقَةِ، وَقَدْ يَكُونُ كَافِرًا، فَالنَّاسُ عَلَى طَبَقَاتٍ فِي هَذَا الْأَمْرِ.

فَإِذَا قَالَ لَنَا قَائِلٌ: هَلْ هُنَاكَ حَدٌّ وَتَمَيِّزٌ بَيْنَ مَا يَكْفُرُ وَيَفْسُقُ وَيَعْصِي وَيُحْطِي؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ هُنَاكَ فَرْقٌ، وَلَكِنْ نَحْنُ لَا نُرِيدُ أَنْ نَدْرُسَ بَيَانَ حُكْمِ هَؤُلَاءِ، إِنَّمَا نَدْرُسُ بَيَانَ أَنَّ التَّحَرِّيفَ وَالْإِنْحِرَافَ يَكُونُ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْحُكْمُ يَتَنَاجُ إِلَى تَفْصِيلِ طَوِيلٍ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَهُ.

وَأَنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ - وَهُوَ الدُّعَاءُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - صَدُّوا
 صُدُّو دَاءً، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمَةِ
 وَالْمُفَلِّسَةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّمَا نُرِيدُ أَنْ نُحَسِّسَ الْأَشْيَاءَ بِحَقِيقَتِهَا، أَي: نُذَرِّكَهَا وَنَعْرِفَهَا،
 وَنُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الَّتِي يُسَمُّونَهَا (العَقْلِيَّاتِ)، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ: جَهْلِيَّاتٌ!
 وَيَبِينُ الدَّلَائِلَ الثَّقَلِيَّةَ الْمُثْقَلَةَ عَنِ الرَّسُولِ، أَوْ نُرِيدُ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْفَلَسَفَةِ.

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْتَدِعَةِ، مِنَ الْمُتَنَسِّكَةِ وَالْمُتَّصِفَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الْأَعْمَالَ بِالْعَمَلِ
 الْحَسَنِ، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ مَا يَدْعُونَهُ مِنَ الْبَاطِلِ، الَّذِي يُسَمُّونَهُ (حَقَائِقِ)
 وَهِيَ جَهْلٌ وَضَلَالٌ.

وَكَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَمَلِّكَةِ وَالْمُتَأَمَّرَةِ: إِنَّمَا نُرِيدُ الْإِحْسَانَ بِالسِّيَاسَةِ الْحَسَنَةِ،
 وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الشَّرِيعَةِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ^(١)!

[١] فَكَثِيرٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفِينَ وَالْمُنْحَرِفِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أُنزِلَ وَمَا جَاءَ بِهِ رَسُولُهُ
 صَدُّوا وَأَعْرَضُوا وَبَقُوا عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ
 الْحَقِّ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الشَّرِيعَةُ وَبَيْنَ الْبَاطِلِ الَّذِي اتَّحَلَّوهُ لِأَنفُسِهِمْ، فَهُمْ بِذَلِكَ مُشْبِهُونَ
 لِلْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ فِيهِمْ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا
 أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ
 أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ٦٠]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَمَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ
 الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُّو دَاءً﴾ [النساء: ٦١]، ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ
 مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾
 [النساء: ٦٢]، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ

= في أنفسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿ [النساء: ٦٣]، وَوَجْهَ الْمُشَابَهَةِ مِنْ وَجْهِ تَظَهَّرَ لِلْمُتَأَمِّلِ:

الْوَجْهَ الْأَوَّلُ: أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ، وَوَجْهَ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَقُولُونَ: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ وَبِمَا أَمَرْنَا بِالْإِيمَانِ بِهِ مِنَ الْكُتُبِ السَّابِقَةِ، لَكِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفِينَ وَالْمُنْحَرِفِينَ يَدَّعِي أَنَّهُ عَلَى الشَّرْعِ، فَأَهْلُ التَّأْوِيلِ -الَّذِينَ هُمْ أَهْلُ التَّحْرِيفِ- لَوْ سَأَلْتَ أَحَدَهُمْ لَقَالَ: لَمْ يَرِدِ اللَّهُ مِنَّا حِينَ قَالَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أَنْ تُثْبِتَ أَنْ لَهُ يَدَيْنِ، بَلْ أَرَادَ أَنْ تُثْبِتَ لَهُ قُوَّةَ أَوْ نِعْمَةً. إِذَا: هُوَ يَدَّعِي أَنَّهُ مُؤْمِنٌ وَأَنَّهُ سَائِرٌ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ وَقَدْ أَمَرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ. وَجْهَ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفِينَ وَالْمُنْحَرِفِينَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ: هَذَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ. قَالُوا: قَالَ فُلَانٌ: كَذَا وَكَذَا. وَقَالَ فُلَانٌ: كَذَا وَكَذَا. فَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى أَيْمَتِهِمْ وَرُعَمَائِهِمْ لَا إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالطَّاعُوتُ هُنَا كُلُّ مَا خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَهَؤُلَاءِ الْمُحَرِّفُونَ وَالْمُنْحَرِفُونَ إِذَا نَصَحْتَهُمْ قَالُوا: نَحْنُ نَتَّبِعُ فُلَانًا! أَنْتَ أَعْلَمُ مِنْ فُلَانٍ؟! أَنْتَ أَذْرَى مِنْ فُلَانٍ؟! هَذَا هُوَ الَّذِي سَلَكَهُ الْوَلِيُّ الْفُلَانِيُّ وَالْعَالِمُ الْفُلَانِيُّ.

فَلِهَذَا صَارَ فِيهِمْ شَبَهٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاعُوتِ؛ وَلِهَذَا كَانَ الْمُنَافِقُونَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْيَهُودِ وَيَسْأَلُوهُمْ وَلَا يَأْتُونَ إِلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَحَاكَمُونَ إِلَيْهِ مَا اسْتَطَاعُوا إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا.

الْوَجْهَ الثَّلَاثُ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وَجْهَ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُمْ: تَعَالَوْا

فَكُلُّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُحْكَمَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَيَطُنُّ
أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ وَبَيْنَ مَا يُخَالِفُهُ، فَلَهُ نَصِيبٌ مِنْ
ذَلِكَ، بَلْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَافٍ كَامِلٌ، يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ.

وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَعْلَمْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ
فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْكَلَامِيَّةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي
كَثِيرٍ مِنَ الْإِمَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ نَسَبُوا إِلَى شَرِيعَةِ الرَّسُولِ، بِظَنِّهِمْ وَتَقْلِيدِهِمْ مَا لَيْسَ
مِنْهَا، وَأَخْرَجُوا عَنْهَا كَثِيرًا مِمَّا هُوَ مِنْهَا.

فَبَسَبَبِ جَهْلٍ هَؤُلَاءِ وَضَلَالِهِمْ وَتَفْرِيطِهِمْ، وَلَبَسِ عُدْوَانٍ أَوْلَيْكَ وَجَهْلِهِمْ
وِنِفَاقِهِمْ، كَثُرَ النِّفَاقُ، وَدَرَسَ كَثِيرٌ مِنْ عِلْمِ الرَّسَالَةِ.

بَلْ إِنَّمَا يَكُونُ الْبَحْثُ التَّامُّ، وَالنَّظَرُ الْقَوِيُّ، وَالْإِجْتِهَادُ الْكَامِلُ،

= إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا. قَالُوا: الْعَقْلُ لَا يَدُلُّ
عَلَيْهَا فَلَا تُثَبِّتُهَا، فَإِذَا قِيلَ: تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ صَدُّوا وَأَعْرَضُوا، كَالْمُنَافِقِينَ تَمَامًا.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ: إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِيَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ، وَاطَّلَعَ عَلَيْهِمْ حَلْفُوا وَقَالُوا:
مَا أَرَدْنَا إِلَّا الْإِحْسَانَ وَالتَّوْفِيقَ. وَجْهُ الْمُشَابَهَةِ: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ التَّوْفِيقَ
فَيَقُولُونَ: لَا نُعَادِي الْمُسْلِمِينَ وَلَا نُعَادِي الْكُفَّارَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا
ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وَأَهْلُ التَّحْرِيفِ يَقُولُونَ أَيْضًا:
نَحْنُ مَا حَرَّفْنَا إِلَّا لِأَنَّا نُرِيدُ الْجَمْعَ بَيْنَ دَلَالَةِ السَّمْعِ وَدَلَالَةِ الْعَقْلِ.

فَصَارَتْ وَجُوهُ الْمُشَابَهَةِ وَجُوهُ أَرْبَعٍ.

فِيمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، لِيُعْلَمَ وَيُعْتَقَدَ، وَيُعْمَلَ بِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، فَيَكُونَ قَدْ تَلَّى حَقَّ تِلَاوَتِهِ، وَأَنْ لَا يُهْمَلَ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ عَاجِزًا عَنِ مَعْرِفَةِ بَعْضِ ذَلِكَ، أَوْ الْعَمَلِ بِهِ، فَلَا يَنْهَى عَمَّا عَجَزَ عَنْهُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، بَلْ حَسْبُهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ اللَّوْمُ لِعَجْزِهِ، لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرَحَ بِقِيَامِ غَيْرِهِ بِهِ، وَيَرْضَى بِذَلِكَ، وَيَوَدُّ أَنْ يَكُونَ قَائِمًا بِهِ، وَأَنْ لَا يُؤْمِنَ بِبَعْضِهِ وَيَتْرَكَ بَعْضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنْ يُصَانَ عَنْ أَنْ يُدْخَلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ، مِنْ رِوَايَةٍ أَوْ رَأْيٍ، أَوْ يَتَّبِعَ مَا لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، اعْتِقَادًا أَوْ عَمَلًا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَكَانُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وَهَذِهِ كَانَتْ طَرِيقَةَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَهِيَ طَرِيقَةُ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَأَوَّلُهُمُ السَّلَفُ الْقَدِيمُ مِنَ التَّابِعِينَ الْأَوَّلِينَ، ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ. وَمَنْ هُوَ لِأُمَّةٍ الدِّينِ الْمَشْهُودُ لَهُمْ عِنْدَ الْأُمَّةِ الْوَسْطِ بِالْإِمَامَةِ^(١).

[١] وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ:

فَالْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ: هِيَ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَسُمِّيَتْ سَمْعِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تُؤْخَذُ

بِالسَّمْعِ.

وَالْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ: هِيَ مَا يُدْرِكُ بِالنَّظَرِ وَالْعَقْلِ؛ وَلِهَذَا يُعَبَّرُ أحيانًا فَيُقَالُ: أَدِلَّةٌ أَثَرِيَّةٌ،

وَأَدِلَّةٌ نَظْرِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تُدْرِكُ بِالنَّظَرِ وَالْعَقْلِ وَالتَّأَمُّلِ.

فَالْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ. وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦].

وَإِذَا طَبَّقْنَا مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى هَذَا وَجَدْنَاهُ مُوَافِقًا تَمَامًا لِهَذَا الْأَمْرِ.

قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ [النساء: ١٣٦]: الإيمان بالله يتضمّن الإيمان بكلّ ما أخبر به عن نفسه وعن غيره، ونحن في باب الأسماء والصفات نتكلّم عن ما أخبر به عن نفسه.

فمن لم يؤمن بأسماء الله وصفاته وأنكر شيئاً منها لم يُحقّق الإيمان بالله أبداً؛ إذ لا يمكن وجود ذات مجردة عن صفات أبداً في الخارج -أي: في الأشياء المشاهدة- والدّهن رُبما يفرض أشياء مُستحيلة، ولكن في الكلام على الواقع المُشاهد لا يمكن أن يوجد ذات مجردة عن الصفات، ولو لم يكن من صفاتها إلا أنّها موجودة لكان كافياً.

ثم هذا الوجود هل هو واجبٌ أو مُمكنٌ؟ هذا أيضاً صفةٌ أخرى.

ثم إنّ الذات لا بُدّ أن يكون لها قوامٌ تقومُ به، وإلا لم تكن ذاتاً، وبهذا نعرف أنّ الإيمان بالله يتضمّن الإيمان بما أخبر به عن نفسه أو أخبر به رسوله ﷺ من الأسماء والصفات من وجهين:

أولاً: أنّ الله أخبر بذلك عن نفسه، فمن أنكره فقد كذب الله.

والثاني: أنّه لا يمكن أن توجد ذات بدون صفات.

وقوله: ﴿وَرَسُولِهِ﴾ يتضمّن الإيمان بالرسول عليه الصلوة والسلام قبول ما أخبر به عن الله تعالى، وإلا فلا يمكن أن نقول لشخصٍ أنكر ما وصف الرسول به ربّه إنّه آمن بالرسول، وكيف يؤمن بالرسول وهو يُنكر أعظم ما أخبر به؟! وذلك فيما يتعلّق بالله تعالى من أسماء وصفات.

وقوله: ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ يعني: القرآن، إذ الإيمان بالأسماء

= والصِّفَاتِ مِنَ الْإِيَانِ بِالْقُرْآنِ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ دَلَّ عَلَيْهَا وَلَا أَحَدَ يَشْكُ فِي أَنَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ.

أَيْضًا دَلِيلٌ مِنَ السُّنَّةِ: قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي» وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ سُنَّةَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هِيَ: قَبُولُ كُلِّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَكُلِّ مَا سَمَّى بِهِ نَفْسَهُ، وَحَيْثُ يَكُونُ مَا مَشَى عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ ذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ.

فَهَذَانِ دَلِيلَانِ، أَحَدُهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالثَّانِي مِنَ السُّنَّةِ، وَهَذِهِ هِيَ الْأَدِلَّةُ السَّمْعِيَّةُ.

الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ: نَذَكُرُ مِنْهَا ذَلِيلَيْنِ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ نَقَوْلَ: قَسَمَ الْحَقُّ وَالْبَاطِلُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ، فَإِنَّ الْحَقَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيمَا قَالَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، أَوْ فِيمَا قَالَهُ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ، وَهَذَا الدَّلِيلُ يُسَمَّى بِالسَّرِّ وَالتَّقْسِيمِ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ وَأَهْلِ الْكَلَامِ، فَإِنَّ كَانَ الْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ فَهَوَ الْمَطْلُوبُ، وَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ وَتُخَالَفَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ فِيمَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بَاطِلًا؛ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ فِي قِسْمِ ثَالِثٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَمَاذَا بَدَأَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلٰلٰلُ﴾ [يونس: ٣٢]، ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

فَإِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الْحَقَّ فِيمَا قَالَهُ أَهْلُ الْبِدْعِ مِنَ التَّعْطِيلِ وَالتَّمْثِيلِ، فَيَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَعَلَى رَأْسِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، لَزِمَ أَنْ يَكُونُوا مُتَّصِفِينَ بِأَحَدٍ وَصَفَيْنِ:

■ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا جَاهِلِينَ بِالْحَقِّ، وَلَا أَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُولَهُ عَاقِلٌ، فَإِنَّهُمْ
 = إِنْ جَهِلُوا فِي ذَلِكَ فَهُمْ فِيهَا سِوَاهُ أَجْهَلٍ، وَيَأْتِي - كَمَا قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -:
 أَفْرَاحُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسِ، فَيُؤَيِّنُونَ لِلنَّاسِ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ
 فِي ذَاتِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ^(١).

■ أَوْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِالْحَقِّ لَكِنَّهُمْ كَتَمُوهُ فَلَمْ يُؤَيِّنُوهُ لِلنَّاسِ، أَوْ اسْتَكْبَرُوا عَنْهُ فَلَمْ
 يَعْمَلُوا بِهِ، وَهَذَا أَيْضًا مُتَمَنِّعٌ وَبَاطِلٌ، فَيَمْتَنِعُ غَايَةَ الْاِمْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ ﷺ الَّذِي
 بَلَغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينَ قَدْ كَتَمَ الْحَقَّ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، أَوْ عَلِمَ الْحَقَّ فَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ
 وَاسْتَكْبَرَ عَنْهُ، وَهَذَا مِنْ أَكْبَرِ الْمَحَالِ.

فَإِذَا امْتَنَعَ هَذَا وَهَذَا؛ فَإِنَّ امْتِنَاعَ الْإِزْمِ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ الْمَلْزُومِ، وَحِينَئِذٍ يَمْتَنِعُ أَنْ
 يَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَخُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ يَمْتَنِعُ أَنْ
 يَكُونُوا عَلَى الْبَاطِلِ، وَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونُوا عَلَى الْبَاطِلِ لَزِمَ أَنْ يَكُونُوا عَلَى الْحَقِّ، وَمَنْ عَدَاهُمْ
 فَعَلَى الْبَاطِلِ، هَذَا دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ وَاضِحٌ.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ مَا قَالَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ
 وَتَعَالَى مِنْ أَسْمَاءٍ وَصِفَاتٍ بَاطِلًا، وَجَرَى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَتَابِعُوهُمْ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ
 مِنْ أَوَائِلِ الْأُمَّةِ يَقُولُونَ بِالْبَاطِلِ وَيَقْرُونَهُ فَلَزِمَ الطَّعْنُ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ
 أَقْرَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ إِمَّا سَفَهًا: فَكَيْفَ يُمَكِّنُ لَهُؤُلَاءِ أَنْ يَصِفُوهُ بِالْعَيْبِ قَائِمِينَ وَقَاعِدِينَ
 وَمُضْطَجِعِينَ وَمُتَعَبِّدِينَ! فَكُلُّهُمْ يَقُولُ: سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى. فِي السُّجُودِ، وَسُبْحَانَ رَبِّي

(١) الفتوى الحموية الكبرى (ص: ١٩٧-٢٠٠).

فَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ قَالَ لِإِشْرِ الْمَرْيَسِيِّ: الْعِلْمُ بِالْكَلامِ هُوَ الْجَهْلُ، وَالْجَهْلُ بِالْكَلامِ هُوَ الْعِلْمُ. وَإِذَا صَارَ الرَّجُلُ رَأْسًا فِي الْكَلامِ قِيلَ: زَنْدِيقٌ، أَوْ رُمِيَ بِالزَّنْدَقَةِ، أَرَادَ بِالْجَهْلِ بِهِ اعْتِقَادَ عَدَمِ صِحَّتِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ عِلْمٌ نَافِعٌ،

= العَظِيمِ. فِي الرُّكُوعِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي يُوصَفُ اللهُ بِهَا، فَيَبْقَوْنَ عَلَى هَذَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ يُمَكِّنُ لَهُمْ وَيَنْصُرُهُمْ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى- وَيُقَرَّهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَهَلْ هَذَا إِلَّا غَايَةُ السَّفَهَةِ!؟

أَوْ أَنْ يَكُونَ اللهُ غَيْرَ مَوْجُودٍ، فَلَوْ كَانَ مَوْجُودًا وَهُوَ يُوصَفُ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي لَا تَلِيقُ بِهِ لَكَانَ يَنْتَقِمُ.

وَهَبْ أَنَّا قُلْنَا: إِنَّهُ مَوْجُودٌ وَلَمْ يَنْتَقِمْ فَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ عَاجِزٌ.

فَهَذَا طَعْنٌ فِي وَجُودِ اللهِ أَوْ فِي قُدْرَتِهِ أَوْ فِي حِكْمَتِهِ.

فَلَوْ كَانَ بَاطِلًا كَيْفَ لَمْ يَنْتَقِمِ اللهُ مِنْهُمْ، وَاللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَلَوْ نَقَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ بَعْضَهَا وَليْسَ كَلِمَتُهَا ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ (١٥) ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْآرِئِينَ (١٦) فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤-٤٧].

فَلَوْ أَنَّ إِنْسَانًا -وَاللهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى- وَصَفْنَا بِكُلِّ عَيْبٍ وَبِكُلِّ نَقْصٍ وَنَحْنُ مَوْجُودُونَ فَسَنَنْتَقِمُ مِنْهُ بِنِيقَدْرٍ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لَمْ نَنْتَقِمْ مِنْهُ قِيلَ: هَذَا عَاجِزٌ. وَإِذَا كُنَّا قَادِرِينَ وَلَمْ نَنْتَقِمْ قِيلَ: هَذَا سَفَهٌ.

وَعَلَى هَذَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هُوَ الْحَقُّ، وَقَدْ آتَيْنَا بِدَلِيلَيْنِ تَقْلِيلَيْنِ أَحَدُهُمَا مِنَ الْكِتَابِ وَالثَّانِي مِنَ السُّنَّةِ، وَمِنَ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ أَيْضًا آتَيْنَا بِدَلِيلَيْنِ: أَحَدُهُمَا مَبْنِيٌّ عَلَى السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ، وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَالِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ مَعَ قُدْرَةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَحِكْمَتِهِ.

أَوْ أَرَادَ بِهِ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ أَوْ تَرَكَ الْإِلْتِمَاتِ إِلَى اعْتِبَارِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَصُونُ عِلْمَ الرَّجُلِ وَعَقْلَهُ، فَيَكُونُ عِلْمًا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْكَلامِ تَزُنَدَقَ، وَمَنْ طَلَبَ الْمَالَ بِالْكَيمِيَاءِ أَفْلَسَ، وَمَنْ طَلَبَ غَرِيبَ الْحَدِيثِ كَذَبَ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالنُّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي الْعَشَائِرِ وَالْقَبَائِلِ، وَيُقَالُ: هَذَا جَزَاءُ مَنْ تَرَكَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَأَقْبَلَ عَلَى الْكَلَامِ.

وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شِعْرًا^(٢):

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ إِلَّا الْحَدِيثَ وَإِلَّا الْفِقْهَ فِي الدِّينِ
الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَسِوَأْسِ الشَّيَاطِينِ

وَذَكَرَ الْأَصْحَابُ فِي الْفَتَاوَى: أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِعُلَمَاءِ بَلَدِهِ، لَا يَدْخُلُ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَأَوْصَى إِنْسَانٌ أَنْ يُوقَفَ مِنْ كُتْبِهِ مَا هُوَ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ، فَأَفْتَى السَّلْفُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِيهَا مِنْ كُتُبِ الْكَلَامِ. ذَكَرَ ذَلِكَ بِمَعْنَاهُ فِي الْفَتَاوَى الظَّهْرِيَّةِ.

فَكَيْفَ يُرَامُ الْوُصُولُ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ، بِغَيْرِ اتِّبَاعِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ؟!
وَلَقَدْ أَحْسَنَ الْقَائِلُ^(٣):

أَيُّهَا الْمُغْتَدِي لِيَطْلُبَ عِلْمًا كُلُّ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الرَّسُولِ

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩ / ١١٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (١٧٩٤).

(٢) أخرجه السبكي في طبقات الشافعية (١ / ٢٩٧)، وانظر: البداية والنهاية (١٤ / ١٣٨).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣ / ١٥٨).

تَطْلُبُ الْفَرْعَ كَيْ تُصَحَّحَ أَصْلًا كَيْفَ أَغْفَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الْأُصُولِ

وَنَبِينًا ﷺ أَوْ قِيَّ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَخَوَائِمَهُ وَجَوَامِعَهُ، فَبِعَثِّ بِالْعُلُومِ الْكُلِّيَّةِ وَالْعُلُومِ الْأَوْلِيَّةِ وَالْآخِرَوِيَّةِ عَلَى أَنْتُمْ الْوُجُوهِ، وَلَكِنْ كَلَّمَا ابْتَدَعَ شَخْصٌ بِدَعَاةٍ اتَّسَعُوا فِي جَوَابِهَا، فَلِذَلِكَ صَارَ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَثِيرًا، قَلِيلَ الْبَرَكَةِ، بِخِلَافِ كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ، فَإِنَّهُ قَلِيلٌ، كَثِيرُ الْبَرَكَةِ، لَا كَمَا يَقُولُهُ ضُلَّالُ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَهَلَتُهُمْ: إِنَّ طَرِيقَةَ الْقَوْمِ أَسْلَمَ، وَإِنَّ طَرِيقَتَنَا أَحْكَمَ وَأَعْلَمَ! وَلَا كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَمْ يُقَدِّرْهُمْ مِنَ الْمُتَسَيِّبِينَ إِلَى الْفِقْهِ: إِنَّهُمْ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لِاسْتِنْبَاطِ الْفِقْهِ وَضَبْطِ قَوَاعِيدِهِ وَأَحْكَامِهِ اشْتِغَالًا مِنْهُمْ بِغَيْرِهِ! وَالْمُتَأَخِّرُونَ تَفَرَّغُوا لِذَلِكَ، فَهُمْ أَفْقَهُ!!

فَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَحْجُوبُونَ عَنِ مَعْرِفَةِ مَقَادِيرِ السَّلَفِ، وَعُمُقِ عُلُومِهِمْ، وَقَلَّةِ تَكْلُفِهِمْ، وَكَمَالِ بَصَائِرِهِمْ. وَتَاللَّهِ، مَا امْتَارَ عَنْهُمْ الْمُتَأَخِّرُونَ إِلَّا بِالتَّكْلُفِ وَالِاسْتِغَالِ بِالْأَطْرَافِ الَّتِي كَانَتْ هِمَّةُ الْقَوْمِ مُرَاعَاةَ أُصُولِهَا، وَضَبْطَ قَوَاعِيدِهَا، وَشَدَّ مَعَاقِدِهَا، وَهَمَّهُمْ مُشْمَرَةٌ إِلَى الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ. فَالْمُتَأَخِّرُونَ فِي شَأْنٍ، وَالْقَوْمُ فِي شَأْنٍ آخَرَ، وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا.

وَقَدْ شَرَحَ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَلَكِنْ رَأَيْتُ بَعْضَ الشَّارِحِينَ قَدْ أَصْنَعَى إِلَى أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، وَاسْتَمَدَّ مِنْهُمْ، وَتَكَلَّمَ بِعِبَارَاتِهِمْ.

وَالسَّلَفُ لَمْ يَكْرَهُوا التَّكَلَّمَ بِالْجَوْهَرِ وَالْجِسْمِ وَالْعَرَضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لِجُرْدِ كَوْنِهِ اضْطِلَاحًا جَدِيدًا عَلَى مَعَانٍ صَحِيحَةٍ، كَالِاضْطِلَاحِ عَلَى أَلْفَاظِ الْعُلُومِ الصَّحِيحَةِ، وَلَا كَرَهُوا أَيْضًا الدَّلَالََةَ عَلَى الْحَقِّ وَالْمُحَاجَّةَ لِأَهْلِ الْبَاطِلِ.

بَلْ كَرِهُوا لِإِسْتِهَالِهِ عَلَى أُمُورٍ كَاذِبَةٍ مُخَالَفَةِ الْحَقِّ، وَمِنْ ذَلِكَ مُخَالَفَتُهَا لِلْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، وَلِهَذَا لَا نَجِدُ عِنْدَ أَهْلِهَا مِنَ الْيَقِينِ وَالْمَعْرِفَةِ مَا عِنْدَ عَوَامِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَضْلاً
عَنْ عُلَمَائِهِمْ، وَإِسْتِهَالِ مُقَدِّمَاتِهِمْ عَلَى الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، كَثُرَ الْكَلَامُ، وَانْتَشَرَ الْقِيلُ
وَالْقَالَ، وَتَوَلَّدَ لَهُمْ عَنْهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْعِ الصَّحِيحِ وَالْعَقْلِ الصَّرِيحِ
مَا يَضِيقُ عَنْهُ الْمَجَالُ. وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ الْكَلَامِ زِيَادَةٌ بَيَانٍ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ
مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ».

وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا سَالِكًا طَرِيقَ السَّلَفِ فِي عِبَارَاتِهِمْ، وَأَنْسُجَ عَلَى
مِنْوَالِهِمْ، مُتَطَفِّلاً عَلَيْهِمْ، لَعَلِّي أَنْظِمَ فِي سِلْكِهِمْ، وَأُدْخَلَ فِي عِدَادِهِمْ، وَأُحْشَرَ
فِي زُمْرَتِهِمْ ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ
وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

وَلَمَّا رَأَيْتُ النُّفُوسَ مَائِلَةً إِلَى الْإِخْتِصَارِ، آثَرْتُهُ عَلَى التَّطْوِيلِ وَالِإِسْهَابِ، وَمَا
تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

اعْلَمْ أَنَّ التَّوْحِيدَ^[١] أَوَّلُ دَعْوَةِ الرُّسُلِ، وَأَوَّلُ مَنَازِلِ الطَّرِيقِ، وَأَوَّلُ مَقَامٍ يَقُومُ
فِيهِ السَّالِكُ إِلَى اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَّقُوا اللَّهَ مَا
لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وَقَالَ هُودٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ
إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وَقَالَ صَالِحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ
إِلَهِ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣]،

[١] التَّوْحِيدُ لُغَةً مَصْدَرٌ: وَحَدُّ يُوحَّدُ، أَي: جَعَلَ الشَّيْءَ وَاحِدًا، أَمَا فِي الْإِصْطِلَاحِ

فَإِنَّ التَّوْحِيدَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَسْتَحِقُّ، هَذَا تَعْرِيفُهُ الْعَامُّ الَّذِي يَشْمَلُ جَمِيعَ أَقْسَامِهِ.

وَقَالَ شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِقَوْمِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]^(١).

وَقَالَ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١) [٢١].

[١] هُوَ لِأَرْبَعَةِ رُسُلٍ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ فَالْأَوَّلُ نُوحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثَّانِي: هُودٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالثَّالِثُ: صَالِحٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالرَّابِعُ: شُعَيْبٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ فَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فَيَكُونُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ أَرْبَعَةَ رُسُلٍ، وَأَمَّا عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ فَقَدْ ذَكَرَ الْآيَةَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

[٢] كَانَ يَنْبَغِي لِلْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا النَّاسَ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ وَخَدَهُ كَمَا دَعَا أَوْلِيَاكَ الرُّسُلُ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف: ١٥٨].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، رَقْمُ (٢٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الْأَمْرِ بِقِتَالِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، رَقْمُ (٢٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= فإذا أتينا بهذه الآية فقد أتينا بدعوة أول الرُّسُلِ ودعوة آخر الرُّسُلِ عليهم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ هو معنى قولهم: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [المؤمنون: ٢٣].

وفي هذه الفقرات بين المؤلف رحمه الله أهمية التوحيد ومرتبته، فقد ذكر أنه أول دعوة الرُّسُلِ، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم به السالك إلى الله عز وجل، وهذا من فضائل الإسلام ومراتبه؛ أن التوحيد بأقسامه الثلاثة هو أول المراتب.



أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ عَلَى الْمُسْلِمِ:

وَلِهَذَا كَانَ الصَّحِيحُ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا النَّظْرَ، وَلَا الْقَصْدُ إِلَى النَّظْرِ، وَلَا الشُّكَّ، كَمَا هِيَ أَقْوَالُ لِأَرْبَابِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، بَلْ أَيْمَةُ السَّلَفِ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْعَبْدُ الشَّهَادَتَانِ^(١).

[١] أَوَّلُ وَاجِبٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١)، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ بِأَنَّ أَوَّلَ مَا يُدْعَى إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ وَأَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ هُوَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكَرِ الْمُؤَلِّفُ هَذَا الدَّلِيلَ؛ لِأَنَّهُ -فِيمَا يَظْهَرُ لِي- مَعْلُومٌ عِنْدَهُ، لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْمُكَلَّفِ هُوَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا النَّظْرَ، وَلَا الْقَصْدُ إِلَى النَّظْرِ، وَلَا الشُّكَّ» هَذِهِ أَقْوَالٌ -كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ- لِأَرْبَابِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ.

وَالْمُرَادُ بِ(أَهْلِ الْكَلَامِ) هُمُ الَّذِينَ يُثْبِتُونَ الْعَقَائِدَ بِالطَّرِيقِ الْكَلَامِيَّةِ، وَالْمُجَادَلَاتِ النَّظْرِيَّةِ، فَلَا يَرْجِعُونَ إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي إِثْبَاتِ الْعَقَائِدِ، وَإِنَّمَا يَأْخُذُونَهَا مِنْ نَظَرِيَّاتِهِمْ وَعُقُولِهِمْ الْفَاسِدَةِ، فَتَجِدُهُمْ يَقُولُونَ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ النَّظْرَ، أَيْ: أَنْ يَنْظُرَ مَثَلًا فِي هَذَا الْكَوْنِ كَيْفَ كَانَ يَجْرِي عَلَى هَذَا النِّظَامِ الْبَدِيعِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَشِجُّ أَنَّ الَّذِي أَبْدَعَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، رقم (١٣٩٥)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم (١٩)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= هذا الكونَ وَخَلَقَهُ وَنَظَّمَهُ وَصَرَّفَهُ هُوَ اللهُ، ثُمَّ يَتَوَصَّلُ بَعْدَ هَذَا إِلَى تَوْحِيدِ الْأُلُوْهِيَّةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَقْصِدَ إِلَى النَّظَرِ - أَيْ: تَنْوِي النَّظَرَ - ثُمَّ تَنْظُرُ، ثُمَّ تَعْتَبِرَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ الشَّكُّ، ثُمَّ بَعْدَ الشَّكِّ يَتَيَّنُ لَكَ الطَّرِيقُ.

وَلَكِنَّا نَقُولُ: إِذَا شَكَّ الْإِنْسَانُ، فَمَا الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنْ هَذَا الشَّكِّ؟ وَلِهَذَا مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ الَّذِي أَلْفَ كِتَابًا بِعُنْوَانٍ: (رِخْلَتِي مِنَ الشَّكِّ إِلَى الْيَقِينِ)، وَكَانَ خُرُوجُهُ مِنْ هَذَا الشَّكِّ إِلَى يَقِينٍ أَخْبَثَ مِنَ الشَّكِّ وَأَزْدَأ؛ لِأَنَّهُ نَحَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ الشَّكِّ - كَمَا يَقُولُ - إِلَى أَنْ يُؤْمِنَ بِأَنَّ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: لَا مَوْجُودَ إِلَّا اللهُ، وَمَعْنَى: لَا مَوْجُودَ إِلَّا اللهُ مَعْنَاهُ: أَنَّ الْكَوْنَ كُلَّهُ هُوَ اللهُ، وَهَذَا هُوَ عَيْنُ قَوْلِ أَهْلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ.

فَتَأْمَلُ كَيْفَ انْتَقَلَ مِنَ الشَّكِّ إِلَى مَا هُوَ أَخْبَثُ مِنَ الشَّكِّ، فَالَّذِينَ يَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَوْ لَا أَنْ تَشْكَّ هَلْ يُوجَدُ إِلَهٌ أَمْ لَا؟ هَلْ لِهَذَا الْكَوْنِ مُدَبِّرٌ أَمْ لَا، هَلْ الْإِلَهُ هُوَ هَذَا الْكَوْنُ أَمْ غَيْرُ هَذَا الْكَوْنِ؟ فَتَرَدُّدُ اخْتِيَالَاتٍ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَصِلُ - عَلَى رَغْمِهِمْ - إِلَى الْيَقِينِ.

فَنَقُولُ: هَذَا الْقَوْلُ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، فَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِهَا أَهْلُ الْكَلَامِ الْمَذْمُومُ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَوَّلُ وَاجِبِ النَّظَرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَوَّلُ وَاجِبِ الْقَصْدِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَوَّلُ وَاجِبِ الشَّكِّ. وَنَحْنُ نَقُولُ: أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْإِنْسَانِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، بِدُونِ نَظَرٍ وَلَا غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِفِطْرَتِهِ يَعْرِفُ أَنَّ لِهَذَا الْكَوْنَ خَالِقًا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ، لَكِنْ يَبْقَى عَلَيْهِ إِلَّا يَعْبُدُ إِلَّا اللهُ، وَهَذِهِ هِيَ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وَمُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَجْدِيدِ ذَلِكَ عَقِيبَ بُلُوغِهِ، بَلْ يُؤْمَرْ بِالطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ أَوْ مِيزَ عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُوجِبْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى وَجْهِهِ أَنْ يُخَاطِبَهُ حَيْثُ بُدِيَ بِتَجْدِيدِ الشَّهَادَتَيْنِ.

وَإِنْ كَانَ الْإِقْرَارُ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَاجِبًا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، وَوُجُوبُهُ يَسْبِقُ وَجُوبَ الصَّلَاةِ، لَكِنْ هُوَ أَدَى هَذَا الْوَاجِبِ قَبْلَ ذَلِكَ^(١).

وَنَحْنُ لَا نَقُولُ: إِنَّ النَّظَرَ مُحَرَّمٌ. لَكِنْ نَقُولُ: لَيْسَ هُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ الرَّسُولُ ﷺ لِمُعَاذِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»^(١)، وَلَمْ يَقُلْ: أَنْ يَنْظُرُوا فِي هَذَا الْكَوْنِ وَمَنْ الَّذِي خَلَقَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، أَوْ أَنْ يَشْكُرُوا ثُمَّ يَتَّقُوا.

[١] ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ اتِّفَاقَيْنِ لِأَيِّمَةِ السَّلَفِ:

الْإِتِّفَاقُ الْأَوَّلُ: أَنَّ أَوَّلَ مَا يُؤْمَرُ بِهِ الْإِنْسَانُ الشَّهَادَتَانِ، وَدَلِيلُ هَذَا الْإِتِّفَاقِ هُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حِينَ بَعَثَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ^(٢).

الْإِتِّفَاقُ الثَّانِي: أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ -أَي: مَنْ تَشَهَّدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ- لَمْ يُؤْمَرْ بِتَجْدِيدِ ذَلِكَ عَقِيبَ بُلُوغِهِ، فَتَحْنُ عِنْدَنَا أَوْلَادٌ صِغَارٌ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا بَلَغُوا لَا نُجَدِّدُ لَهُمُ الشَّهَادَةَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ شَهِدُوا مِنْ قَبْلُ. فَهَذَانِ اتِّفَاقَانِ يَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَهُمَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ (١٣٩٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ الدَّعَاءِ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ وَشُرَائِعِ الْإِسْلَامِ، رَقْمُ (١٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(٢) التَّخْرِيجُ السَّابِقُ.

الحُكْمُ بِإِسْلَامِ مَنْ أَتَى بِشَيْءٍ مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ:

وَهُنَا مَسَائِلُ تَكَلَّمَ فِيهَا الْفُقَهَاءُ كَمَنْ صَلَّى وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِالشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ أَتَى بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهَا، هَلْ يَصِيرُ مُسْلِمًا أَمْ لَا؟^[١] فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَصِيرُ مُسْلِمًا بِكُلِّ مَا هُوَ مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ^[٢]، فَالتَّوْحِيدُ أَوَّلُ مَا يُدْخِلُ فِي الْإِسْلَامِ، وَآخِرُ مَا يُخْرِجُ بِهِ مِنَ الدُّنْيَا،

[١] إِذَا صَلَّى رَجُلٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِالشَّهَادَتَيْنِ، فَإِنَّا نَحْكُمُ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَلَّى قَالَ فِي الشَّهَادَةِ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَكُونُ مُسْلِمًا.

وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَفَرَ بَعْدَ صَلَاتِهِ صَارَ مُرْتَدًّا، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُرْتَدِّينَ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّصَارَى أَوْ الْيَهُودِ أَوْ الْبُودِيِّينَ أَوْ غَيْرِهِمْ صَلَّى مَعَنَا وَلَمَّا صَلَّى قَالَ: سَأَرْجِعُ إِلَى دِينِي. قُلْنَا: إِنَّهُ الْآنَ مُرْتَدٌّ، يُؤَمَّرُ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَّا قُتِلَ، بَيْنَمَا قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ يَبْقَى عَلَى دِينِهِ دُونَ أَنْ يُكْرَهَ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَمَّا إِذَا ارْتَدَّ فَإِنَّا نَأْمُرُهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَإِلَّا نَقْتُلُهُ.

[٢] قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِالصَّلَاةِ أَوْ بِغَيْرِهَا مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْلِمًا» كَالصِّيَامِ مَثَلًا، فَالصِّيَامُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ، لَيْسَ هُوَ مُطْلَقَ الصِّيَامِ، فَغَيْرُ الْمُسْلِمِينَ يَصُومُونَ لَكِنْ لَيْسَ كصِيَامِنَا، وَالْحَجُّ مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ، كَذَلِكَ الزَّكَاةُ إِذَا نَوَى أَتَى زَكَاةً، أَمَّا مُجَرَّدُ أَنْ يَبْذُلَ طَعَامًا أَوْ دَرَاهِمَ فَلَا يَكُونُ مُزَكَّيًا.

فَكُلُّ مَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ حَكَمْنَا بِإِسْلَامِهِ، فَإِنْ عَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُرْتَدٌّ.

كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١) وَهُوَ أَوَّلُ وَاجِبٍ
وَأَخِرُ وَاجِبٍ، فَالتَّوْحِيدُ أَوَّلُ الْأَمْرِ وَآخِرُهُ، أَعْنِي: تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ^(١).

[١] وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ التَّوْحِيدَ أَوَّلُ وَاجِبٍ وَآخِرُ وَاجِبٍ» بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ
مَاتَ عَلَى الشِّرْكِ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ تَوْحِيدُهُ الْأَوَّلُ؛ فَلِهَذَا صَارَ التَّوْحِيدُ أَوَّلُ وَاجِبٍ وَآخِرَ
وَاجِبٍ. أَي: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُبْتَدِئًا بِهِ حَيَاتِهِ وَمُخْتَمِرًا بِهِ حَيَاتِهِ.



(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابَ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِي التَّلْقِينِ، رَقْمُ (٣١١٦)، وَابْنُ مَاجَهَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ
فَضْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، رَقْمُ (٣٧٩٦)، مِنْ حَدِيثِ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أقسام التوحيد ثلاثة:

فإن التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع^{١١}:

[١] رأى أهل العلم رَجَهُمُ اللهُ بِالتَّبَعِ والاستقراء أن التوحيد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولها: توحيد الربوبية.

والثاني: توحيد الألوهية.

والثالث: توحيد الأسماء والصفات.

فإن قال قائل: قد يكون هناك قسم رابع، فما الذي جعله ثلاثة أقسام؟

فالجواب: أن الدليل على أنهم ثلاثة هو التَّبَعُ والاستقراء كما تقدم، ومعنى التَّبَعِ

والاستقراء أن أهل العلم يتبعون الشيء ويستقرئون موارده، فإذا وجدوه مُنْحَصِرًا في ذلك قالوا: إن هذه هي الأقسام.

وقد دل القرآن على الاستدلال بطريقة التَّبَعِ والاستقراء:

فقال عز وجل: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧]،

فهذا رجل كفر بآيات الله ومع ذلك قال: ﴿لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ وهذه الجملة مؤكدة

بمؤكدات ثلاثة: القَسَمُ، واللَّامُ، ونون التوكيد؛ لأنَّ ﴿لَأُوتِيَنَّ﴾ أصلها: والله لأوتينن؛

ولهذا يُعَرِّبُ المُعَرِّبُونَ اللَّامَ هُنَا فيقولون: إنها موطنة للقَسَمِ، أي: مُمَهِّدَةٌ للكلام بأن

يكون على تقدير قَسَمٍ، فمن أين جاء هذا الرجل العلم؟ قال الله تعالى: ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَم

أَتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٧٨] أي: هل يعلم الغيب بأن الله سيؤتيه ذلك، أم أن الله

عاهدَه بأن يُؤتيه ذلك؟

أَحَدُهَا: الْكَلَامُ فِي الصِّفَاتِ (١)،

والجواب: أنه إذا لم يكن عنده علم من الغيب ولا عهد من الله، كان قوله: ﴿لَأُوتِيَنَّكَ مَا لَمْ يَكُنْ بِدُونِ بُرْهَانٍ وَبِدُونِ دَلِيلٍ﴾، فلا تكون مقبولة، هذا من دلالة السِّرِّ والتَّقسيمِ.

وقد تتبَّع العلماء رَجْمَهُمُ اللَّهُ التَّوْحِيدَ فوجدوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ وَفِي خَلْقِهِ، وَوَاحِدٌ فِي عِبَادَتِهِ، فَلَا يُعْبَدُ غَيْرُهُ، وَوَاحِدٌ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فقالوا: ذاتٌ وأفعالٌ وأوصافٌ، فَمِنْ أَجْلِ هَذَا قَسَمُوا التَّوْحِيدَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ.

وَالْقِسْمُ الثَّلَاثُ: تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

[١] تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، بَحِيثٌ نُبْتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُلُهُ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ.

وقولنا: إفرادُ الله بما يختصُّ به من الأسماءِ والصِّفاتِ، ولم نُقل: إفرادُ الله بالصِّفاتِ؛ لأنَّ من الصِّفاتِ التي يتَّصفُ بها الربُّ عَزَّوَجَلَّ مَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمَخْلُوقُ، وَلَكِنْ اتَّفَاقُ الْمُوصِفَاتِ بِالصِّفَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمَاثُلَ، وَكَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِفْرَادُ اللَّهِ بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَمْ نَقُلْ: إِفْرَادُ اللَّهِ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مَخْلُوقَاتٍ كَثِيرَةً كُلُّ الْمَخْلُوقَاتِ لَهَا أَسْمَاءٌ وَلَهَا صِفَاتٌ، لَكِنْ تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ:

= إفراد الله بما يختص به من الأسماء والصفات، وذلك بإثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

هذا القسم من التوحيد هو الذي اختلفت فيه الأمة الإسلامية وتعددت آراؤها، أما توحيد الربوبية والألوهية فالأمة الإسلامية متفقة عليهما، وأنه يجب إفراد الله بالربوبية والألوهية، لكن الثالث هو الذي اختلفت فيه الأمة الإسلامية وتعددت فيه إلى آراء كثيرة، وانقسموا فيه إلى ثلاثة أقسام: غالٍ في الإثبات، وغالٍ في النفي، ووسط.

غالٍ في الإثبات، وهم أهل التمثيل، وغالٍ في النفي وهم المعطلَّة، ووسط وهم السلف وأهل السنة والجماعة، فانقسم الناس في هذا القسم من التوحيد إلى هذه الأقسام الثلاثة، ولم يعرف انقسام الناس في هذا أو لم يظهر إلا بعد انقراض القرون الثلاثة المفضلة كما هو معروف من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره، وإلا كان السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم على الاستقامة في هذا الباب؛ ولذلك لا نجد عنهم كلاماً كثيراً في هذا؛ لأنهم يقرؤون القرآن ويأخذون به على ظاهره، ويقرؤون السنة ويأخذون بها على ظاهرها، ولا يختلفون في هذا، لكن حصل حدوث أمة زائلة -والعياذ بالله- تربت على ثقافة فاسدة فنقلت ثقافتها إلى الأمة الإسلامية كالجعد بن درهم، وجهم بن صفوان وغيرهم من الذين بدؤوا التعطيل.

وأول ما ظهر التعطيل في نفي شيتين فقط؛ هما المحبة والكلام، فإن الجعد بن درهم أول ما تكلم في التعطيل، تكلم في مسألتين فقط، قال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً. فحبسه خالد بن عبد الله القسري رحمه الله، ولما كان في عيد الأضحى خرج به إلى المصلى كعادة الخلفاء يخرجون بضحاياهم إلى مصلى العيد اقتداء برسول الله ﷺ

= وَيَذَبْحُونَ هُنَاكَ، فَخَرَجَ بِهَذَا الرَّجُلِ وَهُوَ الْجَعْدُ بْنُ دِرْهِمٍ مُوثِقًا بِالْحَدِيدِ وَخَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، ضَحُّوا تَقَبَّلَ اللَّهُ ضَحَايَاكُمْ، فَإِنِّي مُضَحٌّ بِالْجَعْدِ بْنِ دِرْهِمٍ؛ إِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا وَلَمْ يُكَلِّمْ مُوسَى تَكْلِيمًا. ثُمَّ نَزَلَ فَذَبَحَهُ^(١)، فَهَذِهِ الْأُضْحِيَّةُ قَالَ عَنْهَا ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٢):

وَلَأَجَلٍ ذَا ضَحَى بِجَعْدٍ خَالِدُ الْ - قَسْرِي يَوْمَ ذَبَائِحِ الْقُرْبَانِ
إِذْ قَالَ: إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ خَلِيلَهُ كَلَّا وَلَا مُوسَى الْكَلِيمُ السَّادِي
شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ لَللَّهِ دُرُكٌ مِّنْ أَخِي قُرْبَانِ

وَنَحْنُ نَشْكُرُ هَذِهِ الضَّحِيَّةَ، وَكُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ يَشْكُرُ هَذِهِ الضَّحِيَّةَ؛ لِأَنَّهُ قَضَى عَلَى رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِ الْبِدْعَةِ، فَقَدْ أَخَذَ الْمَقَالَةَ عَنْهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَانْتَشَرَتْ عَلَى يَدِ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ سُمِّيَ الْقَائِلُونَ بِهَذِهِ الْبِدْعَةِ وَهِيَ بَدْعَةُ التَّعْطِيلِ سُمُّوا جَهْمِيَّةً وَلَمْ يُسَمُّوا جَعْدِيَّةً؛ لِأَنَّهَا انْتَشَرَتْ عَلَى يَدِ الْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، فَسَبَّتْ إِلَيْهِ.

فَالْمُهْمُ أَنَّ هَذَا الْقِسْمَ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ الَّذِي اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْأُمَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَلَى ثَلَاثَةِ

وُجُوهِ:

١- غُلُوبًا.

٢- تَعْطِيلًا.

٣- وَسْطًا.

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (ص: ٢٩-٣٠)، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٣٨٧).

(٢) الكافية الشافية، نونية ابن القيم (ص: ٦١-٦٢).

فَالَّذِينَ عَلَّوْا فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ هُمُ الْمُعْتَرِلَةُ، وَالَّذِينَ عَلَّوْا فِي جَانِبِ النَّفْيِ هُمُ الْمُعْطَلَةُ، وَالْوَسْطُ هُمُ أَهْلُ السُّنَّةِ.

وَلَا تَظَنَّ أَنَّ أَمْرَ هَيْئٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَمْرٌ هَيْئٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَهُوَ أَمْرٌ صَعْبٌ وَمُهُمٌّ جِدًّا؛ لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ شَخْصٍ يَعْبُدُ اللَّهَ وَهُوَ يَعتقدُ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ، أَوْ أَنَّهُ لَا يَرْضَى أَوْ أَنَّهُ لَا يُحِبُّ أَوْ أَنَّهُ لَا يَغْضَبُ أَوْ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ، وَإِنْسَانٍ يَعْبُدُ اللَّهَ وَهُوَ يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ وَيُحِبُّ وَيَرْضَى وَيَغْضَبُ، فَرُقٌّ عَظِيمٌ جِدًّا.

فَهَذَا أَهْمٌ مِنْ كَوْنِي أَعْتَقِدُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةً أَوْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ أَوْ مَا أَشَبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، لِأَنَّ هَذَا يُعَدُّ خِلَافًا فِي جَانِبِ الْمَعْبُودِ، فَإِذَا جَرَّدْتَهُ مِنْ صِفَاتِهِ فَمَاذَا أَعْبُدُ؟

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي مُقَدِّمَةِ النُّونِيَّةِ: الْمُمَثِّلُ يَعْبُدُ صِتْمًا وَالْمُعْطَلُ يَعْبُدُ عَدَمًا^(١)، يَعْبُدُ عَدَمًا، أَي: لَيْسَ لَهُ صِفَاتٌ؛ لِهَذَا نَقُولُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ هَذَا الْبَابِ، وَلَا تَظَنَّ أَنَّ الْأَمْرَ سَهْلًا وَأَنَّ خِلَافَنَا مَعَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ أَوْ أَهْلِ التَّمْثِيلِ مُجَرَّدُ أُمُورٍ نَظَرِيَّةٍ، هِيَ أُمُورٌ عَقْدِيَّةٌ يَنْبَنِي عَلَيْهَا مَسْأَلُ الْإِنْسَانِ فِي الْوَاقِعِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ: ﴿يَتَأْتَبَرُ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

فَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ -وَاللَّهُ الْحَمْدُ- مُوَحِّدُونَ، مُؤْمِنُونَ بِهَذَا مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

وَلَا يَنْطَبِقُ وَصْفُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَّا عَلَى مُتَّبِعِي السَّلَفِ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ أَخَذُوا بِالسُّنَّةِ وَاجْتَمَعُوا عَلَيْهَا.

(١) نونية ابن القيم (١/ ٢٤).

وإنما قلت ذلك؛ لأنَّ بعضَ الناسِ أَلْحَقَ بأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ: الأشعريةَ والمأثريةَ، بَلْ أَلْحَقَ بِهِمُ الْمُفَوَّضَةَ، بَلْ إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ لَا يَفْهَمُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَّا طَائِفَتَيْنِ: طَائِفَةَ التَّأْوِيلِ، وَطَائِفَةَ التَّفْوِيزِ، حَتَّى إِنَّكَ إِذَا قَرَأْتَ بَعْضَ مَا يَكْتُبُونَ تَرَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ انْقَسَمُوا قِسْمَيْنِ: مُؤَوَّلَةٍ، وَمُفَوَّضَةٍ، وَالْعَجِيبُ أَنَّ كِلَا الْقِسْمَيْنِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، لَا الْمُؤَوَّلَةَ، وَلَا الْمُفَوَّضَةَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَا يَنْطَبِقُ أَبَدًا إِلَّا عَلَى التَّمَسُّكِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: أَهْلُ السُّنَّةِ. فَكَيْفَ يَصْدُقُ هَذَا الْوَصْفُ عَلَى مَنْ لَمْ يَأْخُذْ بِالسُّنَّةِ؟! أَنْتَ لَوْ قُلْتَ لِلْقَاعِدِ: إِنَّهُ قَائِمٌ. قَبْلَ لَكَ: غَيْرُ صَاحِحٍ. فَكَيْفَ تَقُولُ لِهَذَا الشَّخْصِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهُوَ لَا يَتَّبِعُ السُّنَّةَ.

مِثَالُ ذَلِكَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(١)، فَقَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ: أَي: يَنْزِلُ أَمْرُ رَبُّنَا، أَوْ تَنْزِلُ رَحْمَةُ رَبُّنَا، أَوْ يَنْزِلُ مَلَكٌ مِنْ مَلَائِكَةِ رَبُّنَا، فَهَلْ هَذَا الَّذِي قَالَ: إِنَّ الْحَدِيثَ بِهَذَا الْمَعْنَى هَلِ اتَّبَعَ السُّنَّةَ؟!

الجوابُ: لا، لَوْ اتَّبَعَ السُّنَّةَ لَقَالَ: يَنْزِلُ رَبُّنَا هُوَ نَفْسُهُ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ.

وأيضاً المُفَوَّضَةُ -الَّذِينَ هُمُ الْقِسْمُ الثَّانِي عَلَى رَعْمٍ مَن زَعَمَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ مُفَوَّضَةٌ وَمُؤَوَّلَةٌ- يَقُولُونَ: يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَكِنْ لَا نَعْلَمُ مَعْنَى (يَنْزِلُ)، كَمَا لَا نَعْرِفُ كَيْفِيَّةَ نَزْوِلِهِ، فَهُمْ يُفَوَّضُونَ فِي الْمَعْنَى.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وليتهم يُقروا بالمعنى ويُفوضون الكيفية، فنقول: هذا صحيح، لكنهم يقولون: لا تدري ماذا أراد الرسول بهذا الكلام.

فهل هؤلاء يصح أن نسميهم أهل سنة في هذا الباب؟! الجواب: لا يصح، ولو صح أن نسميهم أهل سنة لصح أن نصح الرسول عليه الصلاة والسلام بالجهل، ونصح أتباعه بالجهل؛ لأن الذي يُسأل فيقال له: ما معنى ينزل إلى السماء الدنيا؟ فيقول: لا أدري! حتى الرسول يتكلم بهذا الكلام ولا يدري ما معناه! هذا جاهل، فالذي تسأله: ما معنى الوجه في قوله تعالى: ﴿وَبَنِي بَنِي رَيْكَ ذُو الْجَنَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]؟ فيقول: لا أدري ما معناه، فلا أدري هل هو الثوب، أو وجه حقيقي أو غير ذلك. فهذا لا يصح أن نقول: إن هذا عالم، فضلاً أن نقول: إنه من أهل السنة.

وبهذا بطل هذا التقسيم الذي نراه في كثير من كتابات المتأخرين حينما يتكلمون عن أهل السنة فيقولون: ينقسمون إلى قسمين، مفوضة ومؤولة، فنقول: هذا ليس بصحيح، فأهل السنة الذين تمسكوا بالسنة هم الذين قبلوا السنة على ما هي عليه، فقبلوها لفظاً ومعنى، وقالوا: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْمَرْثَى﴾ [الأعراف: ٥٤] يعني: علا عليه علواً يليق بجلاله، وقالوا: ﴿يَنْزِلُ رَبُّنَا﴾^(١) أي: ينزل هو نفسه على ما يليق بجلاله، فهذا معناه.

أما المفوضة فأصح ما ينطبق عليهم من الأوصاف: أنهم جهال؛ ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن أهل التفويض: «إنهم شر أقسام أهل البدع في الإلحاد»^(٢) مع أنك

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم:

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه،

رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٠٥).

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء [١].

= إذا سمعت التفويض قلت: هذا طيب؛ ففيه السلامة، ومع ذلك قال فيهم شيخ الإسلام ما قال؛ لأن الفلاسفة الذين أنكروا حتى المعاد، حين قيل لهم: إن مذهب أهل السنة والجماعة هو التفويض، قالوا: إذا كنتم تُنادون على أنفسكم بالجهل وأنكم لا تعرفون معاني هذه النصوص فدعوها لنا نحن الذين نُخبركم بمعناها، ثم ذهبوا يُحرفون الكلم عن مواضعه، ففتحوا على الأمة باباً عظيماً، مع ما يتضمنه كلامهم من وصم الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين لهم بإحسان بالجهل في أعظم الأمور وهو معرفة أسماء الله وصفاته.

وعليه، فيجب أن نعرف من هم أهل السنة والجماعة؟

فنقول: أهل السنة والجماعة هم الذين يثبتون ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل. ومن عداهم لا يصح أن يوصفوا بهذا الوصف المطلق.

نعم، زُبها نقول: معهم سنة ومعهم بدعة، ومن معه سنة ومعهم بدعة فلا يصح أن نصفه بأهل السنة على الإطلاق، فإذا أعطيناه حقه قلنا له: أنت سني بدعي. وهذا العدل؛ وكيف يجتمع مصطلح سني بدعي؟

نقول: نعم، سني في بعض الأمور، وبدعي في بعض الأمور.

[١] أما توحيد الربوبية إذا أردنا أن نعرفه وحده فنقول: هو إفراد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير، أي: أن تؤمن بأنه لا خالق إلا الله، ولا مالك إلا الله، ولا مدبر إلا الله سبحانه وتعالى، ويسمى توحيد الربوبية؛ لأنه مأخوذ من الرب وهو التربة أو التصرف،

= والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ الْمَالِكُ الْمُدَبِّرُ، وهو أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ مُحْتَصِرٌ جَدًّا.

الْأَدِلَّةُ عَلَى انْفِرَادِ اللهِ تَعَالَى بِالْخَلْقِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣].

وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ هَذَا الاستِفْهَامَ يُرَادُ بِهِ النَّفْيُ: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ يَعْنِي: لَا خَالِقَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَا أَتَمَّذَّكُمْ إِنْ وَجَدْتُمْ خَالِقًا سِوَى اللهِ؛ لِأَنَّ الاستِفْهَامَ إِذَا ضُمِّنَ مَعْنَى النَّهْيِ كَانَ مُشْرَبًا بِالتَّحْدِي، فَيَكُونُ أَبْلَغَ مِنَ النَّفْيِ الْمُجَرَّدِ، فَلَوْ قُلْتَ: لَا خَالِقَ إِلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ يُفِيدُ التَّوْحِيدَ، لَكِنَّ ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللهِ﴾ أَبْلَغُ، يَعْنِي كَأَنَّهُ يَتَّحَدَّى، فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ خَالِقٌ فَاتُّوا بِهِ.

وَبَدِيهِ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ: لَا. فَلَا يَرْزُقُكَ أَبُوكَ وَلَا أُمَّكَ وَلَا غَيْرُهُمَا، وَكَذَلِكَ لَا خَالِقَ لَا أَبُوكَ وَلَا أُمَّكَ وَلَا غَيْرُهُمَا.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

وَجْهُ الدَّلَالَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ: أَنَّهُ قَدَّمَ خَبَرَ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَأَخَّرَ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقُّهُ التَّأخِيرُ يُفِيدُ الْحَصَرَ وَالِاخْتِصَاصَ.

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾

[الشورى: ٤٩].

وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهَا تُفِيدُ الْحَصَرَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدَّمَ الْخَبَرَ وَالْخَبْرُ مِنْ شَأْنِهِ التَّأخِيرُ

فَتَقْدِيمُهُ يُفِيدُ الْحَصَرَ.

الدليل الرابع: قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]؛ لأنَّ قوله: ﴿هُوَ﴾ يُسَمِّيهِ الْعُلَمَاءُ: ضَمِيرَ فَصْلٍ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ يَدُلُّ عَلَى الْحَصْرِ وَالِاخْتِصَاصِ، أَي: اخْتِصَاصِ مَرَجِعِهِ بِهَذَا الْحُكْمِ، فَيَاذَا قُلْتَ لَكَ مَثَلًا: زَيْدٌ فَاضِلٌ. لَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْفَاضِلُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَكْرٌ فَاضِلًا، وَمُحَمَّدٌ فَاضِلًا، وَعَلِيٌّ فَاضِلًا، إِلَى آخِرِهِ، أَمَا إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ هُوَ الْفَاضِلُ، فَمَعْنَاهُ أَنَّا خَصَّصْنَاهُ بِذَلِكَ، أَي: هُوَ لَا غَيْرُهُ الْفَاضِلُ.

إِذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلْقُ﴾ [الحجر: ٨٦] أَي: هُوَ وَحْدَهُ الْخَالِقُ الْعَلِيمُ. فَإِنَّ قَالَ قَائِلٌ: ذَكَرْتُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنْفَرِدٌ بِالْحَلْقِ، لَكِنَّ هَذَا فِيهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّا نَجِدُ بَعْضَ النُّصُوصِ تُشِبُّتُ الْخَلْقَ لِغَيْرِ اللَّهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وَ﴿الْخَالِقِينَ﴾ جَمْعٌ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يُوجَدُ خَالِقُونَ، لَكِنَّ اللَّهَ أَحْسَنُهُمْ، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي الْمُصَوِّرِينَ: «يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيَاوَا مَا خَلَقْتُمْ»^(١)، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنْفَرِدٌ بِالْحَلْقِ وَأَنَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِالتَّوْحِيدِ، بَلْ إِنَّهُ مِنَ التَّوْحِيدِ أَنْ تُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ.

فالجواب: أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَلْقِ هُنَا لَيْسَ الْإِيْمَادُ، فَلَا أَحَدٌ يُوجِدُ شَيْئًا إِلَّا اللَّهُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِالْحَالِقِ هُنَا الصَّانِعُ الَّذِي يُجَوِّلُ شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ إِلَى وَجْهِهِ، وَلَا يُوجِدُ هَذَا الشَّيْءَ، مِثَالُ ذَلِكَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَتَى بِخَشِيَّةٍ مِنَ الْأَثَلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَصَنَعَهَا أَبَا، يُقَالُ: خَلَقَهُ. لَكِنَّهُ هُوَ لَمْ يَخْلُقْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب التجارة فيما يكره لبسه للرجال والنساء، رقم (٢١٠٥)، ومسلم: كتاب اللباس والزينة، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٧)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= هذا الخشب والمسامير، فالذي أوجدها هو الله عز وجل، لكن جعل الله لك قدرة على أن تصنعها وتحولها من شيء إلى آخر، وهذا ليس بخلق، إذ ليس فيه إيجاد.

وكذلك هذا الرجل الذي يصنع تمثالا لحيوان أو إنسان هو خالق، لكنه لم يوجد هذه المادة التي حولها إلى إنسان أو حيوان؛ فبيّن بهذا أنه لا إيراد على قولنا: إن الله منفرد بالخلق؛ لأن هؤلاء الذين قلنا: إنهم خالقون. إنما غيروا الشيء وحولوه من وجه إلى وجه، وليس معناه أنهم أوجدوه من عدم، فالموجد من العدم هو الله عز وجل.

الأدلة على انفراد الله تعالى بالملك:

أما أدلة إفراد الله تعالى بالملك فكثيرة، منها:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَدِيهِ الْمَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، ﴿بِئْرَكَ الَّذِي يَدِيهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، فمن أدلة الحصر والتخصيص تقديم ما حقه التأخير، وهنا نقول: تأمل قوله تعالى: ﴿بِئْرَكَ الَّذِي يَدِيهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١] ﴿بِيدِهِ﴾ جازٌّ ومجروورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ و﴿الملك﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فهنا قدّم ما حقه التأخير، إذا، الملكُ خاصٌّ بالله عز وجل، أي: بيده وحده الملك لا غيره.

الدليل الثاني: قال عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، والدليل على الحصر هنا أيضا تقديم ما حقه التأخير؛ لأن ﴿لِلَّهِ﴾ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و﴿ملك﴾ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، فإذا قدّمنا ما حقه التأخير صار ذلك دالًّا على التخصيص، وأن ملك السموات والأرض لله وحده دون غيره.

فإن قال قائل: ذكرتم أن من التوحيد أن تُفرد الله عز وجل بالملك، وأنه لا مالك

= إِلَّا اللَّهُ، وَلَكِنَّا نَجِدُ أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُثَبِّتُ الْمُلْكَ لِغَيْرِ اللَّهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ﴾ [النور: ٢٣]، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَيَّ أَرْزُقْهُمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المعارج: ٣٠]، فَأَثَبَتِ اللَّهُ لِلْإِنْسَانِ مُلْكًا.

فَالْجَوَابُ: إِنَّ مُلْكَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَامٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَمُلْكُ الْإِنْسَانِ مَحْدُودٌ، فَالْمُلْكُ الَّذِي لَكَ لَيْسَ مُلْكًا لِلثَّانِي مَثَلًا، وَالْمُلْكُ الَّذِي لِلثَّانِي لَيْسَ مُلْكًا لَكَ، وَجَمِيعُ مُلْكِ الْبَشَرِ هُوَ مُلْكُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كَذَلِكَ مُلْكُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مُلْكٌ دَائِمٌ لَا يَفْنَى، وَمُلْكُ اللَّهِ لِلشَّيْءِ مُلْكٌ مُطْلَقٌ، لَا يُنَازِعُهُ أَحَدٌ فِيهِ، وَمُلْكُ الْإِنْسَانِ مُلْكٌ مَحْدُودٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ كَمَا يَشَاءُ.

الأدلة على انفراد الله تعالى بالتدبير:

وَكَذَلِكَ التَّدْبِيرُ أَيْضًا مِنْ تَمَامِ تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَأَدِلَّةُ انْفِرَادِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، وَالْأَمْرُ مَعْنَاهُ: كُلُّ الْأُمُورِ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا، لَكِنْ الْمَفْرُودُ إِذَا كَانَ مُحَلًّا بِ(أَل) يُفِيدُ الْعُمُومَ، فَ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾ أَي: كُلُّ الْأَمْرِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى التَّوْحِيدِ أَنَّهُ قَدَّمَ الْخَبَرَ، ﴿لِلَّهِ﴾، وَالْخَبَرُ حَقُّهُ التَّأخِيرُ، وَتَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأخِيرُ يُفِيدُ الْحَصْرَ، إِذَا ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ﴾ هَذَا دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ.

الدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَهُنَا أَيْضًا آيَةٌ

تُفِيدُ انْفِرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَلْقِ وَالْأَمْرِ جَمِيعًا، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْدَهَا: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وَالدَّلِيلُ عَلَى

= التَّوْحِيدِ فِي الْآيَةِ تَقْدِيمُ مَا حَقَّهُ التَّأخِيرُ وَهُوَ الْخَيْرُ، وَتَقْدِيمُ الْخَيْرِ دَالٌّ عَلَى الْحَتِّصْرِ؛ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةٍ أَنَّ تَقْدِيمَ مَا حَقَّهُ التَّأخِيرُ يُفِيدُ الْحَتِّصَرَ.

فَإِنَّ قَائِلًا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ مُنْفَرِدٌ بِالتَّدْبِيرِ مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ تَدْبِيرٌ، فَهُوَ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَيُوقِفُ وَيَرْهَنُ وَيُؤَجِّرُ وَيَدْخُلُ الْكُلِيَّةَ وَيَتَّقِلُ إِلَى كُلِيَّةٍ أُخْرَى مِثْلًا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكُلُّ هَذَا تَدْبِيرٌ.

فَالْجَوَابُ عَنِ ذَلِكَ:

أَوَّلًا: أَنَّ تَدْبِيرَ الْإِنْسَانِ مَحْدُودٌ فِيمَا يَمْلِكُ تَدْبِيرَهُ.

ثَانِيًا: أَنَّ تَدْبِيرَ اللَّهِ مُطْلَقٌ يَتَصَرَّفُ كَمَا يَشَاءُ، لَكِنْ أَنَا لَا أَتَصَرَّفُ كَمَا شِئْتُ، فَتَصَرَّفِي مَحْدُودٌ كَمَا تَقْتَضِيهِ الشَّرِيعَةُ، وَبِهَذَا عَرَفْنَا أَنَّهُ لَا مُشَارَكَةَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي تَدْبِيرِهِ؛ لِوُجُودِ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّدْبِيرَيْنِ؛ فَلَا تَنْخَرِمُ قَاعِدَةُ انْفِرَادِ اللَّهِ بِالتَّدْبِيرِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ التَّدْبِيرَ الْمَطْلُوقَ الَّذِي لَا مُعَقَّبَ لَهُ وَلَا رَادَّ لَهُ، بِخِلَافِ تَدْبِيرِ الْعَبْدِ.



معنى توحيد الإلهية:

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعبد وحده لا شريك

له^{١١٤}.

[١] إفراد الله تعالى بالعبادة يُسمى توحيد الإلهية وتوحيد العبودية، فباختبار تعلقه بالخالق يُسمى توحيد الألوهية؛ لأنَّ الله تعالى إله، وباختبار تعلقه بفعل العبد يُسمى توحيد العبودية، وهو إفراد الله تعالى بالعبادة، وسُمِّيَ توحيد الألوهية باختبار إضافته إلى الله، ويُسمى توحيد العبادة باختبار إضافته إلى العبد.

فباختبار تعلقه بفعل العبد يُسمى توحيد العبودية، وباختبار أن الإنسان يعبد الله وحده نُسمِّيه توحيد العبادة، وباختبار أنه يعبد الله نُسمِّيه توحيد الإلهية؛ فهو إذاً إفراد الله عزَّ وجلَّ بالعبادة بأن لا تعبد غير الله.

والآيات في هذا كثيرة جداً، ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ص: ٦٥].

وهذا هو الذي أرسل الله الرُّسل لتدعو الناس إليه؛ لأنَّ بعض الناس يُنكرونه، أمَّا توحيد الربوبية فلم يُنكره أحدٌ إلا مُكابرة؛ ولهذا لما أنكر فرعونُ ربوبية الله عزَّ وجلَّ قال له موسى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَاطِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَحَمِّدُوا بِهَا وَأَسْتَقِنْتَهَا أَنْفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، لكن في قرارة أنفسهم لا يُنكرون ربوبية الله عزَّ وجلَّ وأنه ربُّ مُطلق؛ لهذا جاءت الرُّسل لتدعو الناس إلى تحقيق توحيد الألوهية؛ لأنَّ الناس كانوا يُشركون به كثيراً.

والعبادة مأخوذة من تعبد للشيء أي: تذلل له، ومنه قولهم: طريق مُعبَّد، أي:

مُذلل لسُلوِك الأقدام عليه، إذا العبادة هي التذلل لله تعالى بالطاعة بامثال أمره واجتناب

تهيه، وعلى هذا فلا بُدَّ للعايد أن يكون ذليلاً بين يدي المعبود، والعبادة لا بدَّ أن تُبنى على أمرين، وهما المحبة والتعظيم، فالمحبة يكون فعل المأمورات، أي: يفعل الإنسان المأمور ليصل إلى المحبوب، وبالتعظيم يكون ترك المنهيات؛ لأنَّ المعظم للشيء لا بُدَّ أن يخاف منه ويترك ما نهى عنه.

والعبادة: ضابطها العام: ما أمر به الشرع، مثل: الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والصيام والحج وبر الوالدين وصلة الأرحام وحسن الجوار، وغير ذلك من الأمور الشرعية.

فإن قيل: إن هناك آلهة سوى الله، بدليل قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا﴾ [الشعراء: ٢١٣]، وغيرها من الآيات، فكيف تقول: إن الله مُنفرد بالألوهية؟

والجواب على ذلك أن نقول: ألوهية هذه الآلهة باطلة تُسمى، فالهة وهي في الحقيقة ليست بآلهة، كما قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاءُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [يوسف: ٤٠]، فهي تُسمى آلهة ولكنها ليست بآلهة، ومجرد التسمية لا يُحوّل الشيء عن حقيقته، لو أنك سميت الحجر حديدًا أفكون حديدًا؟ ولو سميت الخشب حجرًا لم يكن حجرًا، ولو سميت الربا بيعًا لم يكن بيعًا، قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥].

فتسمية هذه المعبودات سوى الله عزَّ وجلَّ آلهة ليست حقيقة، بل تسمية باطلة ولا تُعطي الألوهية لهذه المعبودات.

= الخُلاصةُ: أنَّ انفرادَ اللهِ تعالى بالعبادةِ مِنْ جِهَةِ العبادِ وانفرادِ اللهِ بالألوهيةِ مِنْ جِهَةِ اللهِ؛ لأنَّا قلنا: هذا التَّوْحِيدُ له إِضَافَتَانِ إِنَّ أُضِيفَ إِلَى اللهِ سُمِّيَ تَوْحِيدَ الأُلُوْهِيةِ وَإِنَّ أُضِيفَ إِلَى العِبَادِ سُمِّيَ تَوْحِيدَ عِبَادَةٍ، وَتَبَيَّنَ أَنَّ انْفِرَادَ اللهِ بالأُلُوْهِيةِ حَقٌّ وَوَاضِحٌ وَمَا سُمِّيَ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً فَلَيْسَ بِإِلَهِ.



الردُّ على نُفَاةِ الصِّفَاتِ:

أَمَّا الْأَوَّلُ: فَإِنَّ نُفَاةَ الصِّفَاتِ أَدْخَلُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ، كَالجَّهْمِ
بِنِ صَفْوَانَ وَمَنْ وافقَهُ، فَإِنَّهُمْ قالُوا: إِبْثَاتُ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ تَعَدُّدَ الواجِبِ! وَهَذَا
الْقَوْلُ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ، فَإِنَّ إِبْثَاتَ ذَاتِ مُجَرَّدَةٍ عَنِ جَمِيعِ الصِّفَاتِ لَا يُتَّصَرَّفُ
لِهَا وُجُودٌ فِي الْخَارِجِ [١]

[١] تَوْحِيدُ الصِّفَاتِ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ،
وَذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ أَنَّهُ إِبْثَاتٌ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ
وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ، وَحَيْثُ لَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الصِّفَاتِ إِلَّا بِإِبْثَاتِ الصِّفَاتِ
وَنَفْيِ الْمُمَثِّلَةِ، كَسَائِرِ التَّوْحِيدِ، فَالتَّوْحِيدُ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الاِسْتِثْقَاءُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِبْثَاتِ
وَنَفْيِ؛ إِبْثَاتِ مَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُوحَّدُ، وَنَفْيِ مُشَارَكَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِيهِ.

وَعَلَى هَذَا فَتَوْحِيدُ الصِّفَاتِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ، لَكِنْ بِنَفْيِ الْمُمَثِّلَةِ، تَقُولُ:
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَهَذَا نَفْيُ الْأَلُوْهِيَّةِ لِغَيْرِ اللَّهِ وَإِبْثَاتُهَا لِلَّهِ، فَتَثْبِتُ الصِّفَةَ لِلَّهِ وَتَنْفِي مُمَثِّلَةَ غَيْرِهِ
لَهُ فِيهَا.

إِذَا، تَوْحِيدُ الصِّفَاتِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِبْثَاتِ الصِّفَاتِ، وَنَفْيِ الْمُمَثِّلَةِ؛ لِأَنَّكَ إِنْ نَفَيْتَ
بِدُونِ إِبْثَاتٍ فَهُوَ تَعْطِيلٌ مَحْضٌ، وَإِنْ أَثْبَتَّ بِدُونِ نَفْيِ الْمُمَثِّلَةِ فَهُوَ شِرْكٌ، فَلَوْ قُلْتَ: اللَّهُ
لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ أَبَدًا. فَهَذَا تَعْطِيلٌ، وَإِنْ قُلْتَ: لَهُ صِفَةٌ تُشْبِهُ صِفَةَ الْمَخْلُوقِينَ أَوْ تُمَثِّلُهَا،
فَهَذَا شِرْكٌ.

إِذَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُثْبِتَ تَوْحِيدَ الصِّفَاتِ إِلَّا بِإِبْثَاتِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِ الْمُمَثِّلَةِ، وَإِلَّا لَمْ
تَكُنْ مُوحَّدًا لَوْ نَفَيْتَ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا، فَلَا بُدَّ أَنْ تُثْبِتَ الصِّفَةَ ثُمَّ تَنْفِي الْمُمَثِّلَةَ، فَحِينَئِذٍ

= ثَبِّتْ أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ، لَكِنْ حِينَمَا تُوحِّدُ اللَّهَ بِسَمْعِهِ تَقُولُ: وَلَا مُمَائِلَ لَهُ فِي السَّمْعِ، أَمَّا مُجَرَّدُ الْإِثْبَاتِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الشَّرِكِ، بِدَلِيلِ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: فُلَانٌ سَمِيعٌ. فَلَا يَمْنَعُ أَنَّ غَيْرَهُ يُشَارِكُهُ فِي السَّمْعِ، فَقَدْ يَكُونُ غَيْرُهُ أَيْضًا يَسْمَعُ، لَكِنْ إِنْ قُلْتَ: فُلَانٌ سَمِيعٌ لَا مَثِيلَ لَهُ فِي سَمْعِهِ. فَمَعْنَاهُ أَنَّكَ نَفَيْتَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُهُ شَرِيكًا فِي سَمْعِهِ، فَإِذَا لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ وَنَفْيِ الْمُمَائِلَةِ وَالْمُشَارَكَةِ لَهُ فِي صِفَاتِهِ.

قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-: «أَمَّا الْأَوَّلُ» وَهُوَ تَوْحِيدُ الصِّفَاتِ، وَالثَّانِي: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، وَالثَّلَاثُ: تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ. وَتَوْحِيدُ الصِّفَاتِ هُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ مِنَ الصِّفَاتِ وَنَفْيِ الْمُمَائِلَةِ، وَتَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ هُوَ إِثْبَاتُ الْإِلَهِيَّةِ لِلَّهِ وَنَفْيِ الْمُشَارَكَةِ لَهُ فِيهَا.

وَقَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَإِنَّ نَفَاةَ الصِّفَاتِ أَدْخَلُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي مُسَمَّى التَّوْحِيدِ» أَي: أَنَّ الْمُعْطَلَةَ أَدْخَلُوا نَفْيَ الصِّفَاتِ فِي التَّوْحِيدِ، وَقَالُوا: مَعْنَى تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَلَّا تَصِفَهُ بِصِفَةٍ، فَجَعَلُوا التَّوْحِيدَ بِمَعْنَى تَجْرِيدِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ.

وَنَحْنُ لَا نُوَافِقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ هُوَ إِفْرَادُ الْمُوَحَّدِ بِمَا وَحَّدَ فِيهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ شَيْءٍ، فَلَيْسَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا صِفَةَ لَهُ مُوَحَّدًا لِلَّهِ فِي الصِّفَةِ، بَلْ هُوَ مُعْطَلٌ، وَلَيْسَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِإِلَهٍ. مُوَحَّدًا لِلَّهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ، بَلْ هُوَ مُعْطَلٌ، وَلَيْسَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِرَبِّ. مُوَحَّدًا لِلَّهِ فِي الرُّبُوبِيَّةِ، كَذَلِكَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ. فَهُوَ غَيْرُ مُوَحَّدٍ لِلَّهِ فِي صِفَاتِهِ، بَلْ هُوَ مُعْطَلٌ.

وَهَؤُلَاءِ الْمُعْطَلَةُ نَفَاةُ الصِّفَاتِ يَقُولُونَ: نَحْنُ الْمُوَحَّدُونَ وَأَنْتُمْ الْمُشْرِكُونَ؛ وَلِهَذَا يُسَمُّونَ أَنْفُسَهُمْ بِأَهْلِ التَّوْحِيدِ، قَالُوا: لِأَنَّا وَحَّدْنَا اللَّهَ. وَقُلْنَا: اللَّهُ وَاحِدٌ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ؛

= وذلك لأن إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، والواجب هو الإله؛ لأنه واجب الوجود، فإذا أثبت له صفة لزم أن يتعدّد بتعدّد تلك الصفات، فهم يرون كأن الصفة شيئاً منفصلاً عن الموصوف، فكلما تعدّد هذا الشيء تعدّد الواجب وهذا هو الشرك، إذا فلا ثبت لله صفة، فإذا أثبت أن الله سميع، فسمعه لم يزل مُتصفاً به من أول الأمر غير حادث بعد أن لم يكن، فإذا أثبت واجباً وهو السمع، مع وجوب الله الذي هو ذات الله، صار الواجب اثنين، وإذا أثبت أنه بصير أثبت ثلاثة واجبات، وإذا أثبت أنه عليم أثبت أربعة واجبات، وهكذا، فكل صفة تُثبتها لله معناها أنك أثبت قداماً واجبي الوجود مُتعدّديه، وهذا هو الشرك.

وهذا يكون معلوم الفساد بالضرورة من وجهين:

الوجه الأول: ما ذكره المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور» أي: لا يتصور وجود ذات مجردة من كل صفة أبداً، فلو لم يكن فيها من الصفات إلا الوجود لكان كافياً، لكن كل شيء قائم بنفسه لا بد له من صفات: طويل، أو قصير، أو تخين، أو رقيق، أو أحمَر، أو أسود، أو أبيض، أو ذكِر، أو أنثى، أو جماد، أو شجر، أو حجر، إلى آخره، فكل ذات موجودة في السماء أو في الأرض لا بد لها من صفات، ولا يمكن أن توجد ذات ليس لها صفة أبداً، فكيف تقول: إن الله موجود ولا صفة له؟! فذلك لا يمكن أبداً، إذ لا يمكن وجود ذات مجردة عن الصفات بإجماع العقلاء.

فالخاص: أنه ما من ذات في الخارج مُشاهدة أو مسموعة إلا ولها صفات وجود، ومُتصفة بصفة.

وإِنَّمَا الذَّهْنُ قَدْ يَفْرَضُ الْمَحَالَ وَيَتَخَيَّلُهُ^[١]،

الوجه الثاني من الردِّ عليهم: أن نقول: إن تعدد الصفات لا يستلزم تعدد الواجب المنفصل البائن؛ لأن الصفات وصف في موصوفها، أي: معانٍ في موصوفها لا تتعداه؛ ولهذا نقول لهؤلاء: هل أنت سميع؟ سيقول: نعم. هل أنت بصير؟ سيقول: نعم. هل أنت متكلم؟ سيقول: نعم. هل أنت طويل؟ سيقول: نعم. إن كان طويلاً، هل أنت قصير؟ سيقول: نعم. إن كان قصيراً، فنقول: إذا أنت واحدٌ وصفاتك متعدّدة.

فلا يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف، فقد يجتمع للموصوف عدة صفات وهو واحد، وهذا معقول، فإذا تكون الصفات التي يتصف بها الله عزَّ وجلَّ واجبة، ولا يلزم من ذلك تعدد الواجب؛ لأن الصفات تابعة للذات، ليست شيئاً مستقلاً حتى نقول: سمع الله شيء، وبصر الله شيء، وعلمه شيء، وقدرته شيء. بل هي صفات في موصوف، فمتى كثرت أو قلت فالموصوف واحد لا يتعدّد.

فتبين لنا أن قول هؤلاء النفاة الذين يزعمون أن توحيد الله في صفاته هو أن تنفي الصفات عن الله.

[١] قال المؤلف رحمه الله: «وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيلُهُ» أي: أن الذهن

قد يتصور أنه توجد ذات ليس لها صفة.

فإن قال قائل: أنا أتصور أنه يوجد شيء ليس له صفة أبداً. قلنا: هذا إن تصوّرتَه فقد تصوّرت المحال، كما أن الإنسان قد يفرض مثلاً أن ذرة رفعت بيدها سيارةً محمّلةً بالحديد، هذا يفرضه الذهن مع أنه محال، فلا نعتمد على فرض الذهن؛ لأنه قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات، لكن هذا خيال فقط، لا حقيقة له في الواقع.

وَهَذَا غَايَةُ التَّعْطِيلِ^[١]

[١] قوله: «وَهَذَا غَايَةُ التَّعْطِيلِ» التَّعْطِيلُ مَعْنَاهُ التَّرْكَ وَالتَّخْلِيَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَيَبْرُؤُا مُعْطَلًا﴾ [الحج: ٤٥] أي: مَترُوكَةً.

وَأَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ: فَإِنَّهُ تَعْطِيلُ اللَّهِ عَمَّا يَجِبُ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَهُوَ إِنْكَارُ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ سِوَاءِ كَانَتْ كُلِّيًّا أَمْ جُزْئِيًّا، وَسِوَاءِ كَانَتْ الْإِنْكَارُ جَحْدًا أَمْ تَأْوِيلًا، وَنَحْنُ هُنَا لَا تَتَكَلَّمُ فِي حُكْمِ الْإِنْكَارِ: هَلْ يَكُونُ كُفْرًا، أَوْ يَكُونُ فِسْقًا، أَوْ يَكُونُ عُدْرًا؟ لِأَنَّ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرٌ، لَكِنْ تَتَكَلَّمُ عَلَى أَنَّ التَّعْطِيلَ هُوَ إِنْكَارُ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ أَوْ صِفَاتِهِ سِوَاءِ كَانَتْ جَحْدًا أَمْ تَأْوِيلًا، فَقَدْ يَجْحَدُ نِهَائِيًّا أَوْ يُثَبِّتُ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ التَّأْوِيلِ.

وَهُنَاكَ مَنْ عَطَّلَ اللَّهَ عَنِ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَأَثَبَتِ الْبَعْضَ، وَهُنَاكَ مَنْ عَطَّلَ اللَّهَ عَنِ كُلِّ الصِّفَاتِ وَأَثَبَتِ الْأَسْمَاءَ، وَهُنَاكَ مَنْ عَطَّلَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ أَيْضًا، وَقَالَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى بِاسْمٍ وَلَا نَصِفَهُ بِصِفَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِأَيِّ صِفَةٍ، لَا عَلَنِيَّةٍ وَلَا وُجُودِيَّةٍ.

الطَّائِفَةُ الْأُولَى: أَثَبَّتِ الْأَسْمَاءَ وَأَنْكَرَتْ بَعْضَ الصِّفَاتِ أَوْ أَكْثَرَهَا:

وهؤلاء هم الأشاعرة الذين يتنسبون إلى أبي الحسن الأشعري رحمه الله، وهو إمام كان له ثلاث حالات في حياته: كان في الأول على مذهب المعتزلة، ثم كان على مذهب بين المعتزلة وبين أهل السنة، ثم استقر على مذهب أهل السنة والجماعة، فأخذ عنه علماء كثيرون مذهبهم الوسط الذي بين المعتزلة وبين أهل السنة، وانتشر ونسب إليه، فكان هؤلاء العلماء يتنسبون إلى أبي الحسن الأشعري بناء على مذهبه هذا الوسطي، لكنه في آخر حياته

= رَحْمَةُ اللَّهِ أَلْفَ كِتَابًا سَمَاءَهُ (الإبَانَةُ عَنِ أُصُولِ الدِّيَانَةِ) صَرَّحَ فِيهِ بِأَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الإِمَامِ أَحْمَدَ ابْنِ حَنْبَلٍ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَأَنَّهُ يُثْبِتُ لِلَّهِ تَعَالَى كُلَّ مَا أُثْبِتَهُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَبِهَذَا كَانَ سَلْفِيَّ الْعَقِيدَةِ، لَكِنَّ أَتْبَاعَهُ مَشَوْا عَلَى مَذْهَبِ الوَسْطِ، فَقَالُوا: نَحْنُ نُثْبِتُ الأَسْمَاءَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ كُلَّ الأَسْمَاءِ، وَنُثْبِتُ مِنَ الصِّفَاتِ سَبْعَ صِفَاتٍ فَقَطُّ، وَالبَاقِي لَا نُثْبِتُهُ. وَالصِّفَاتُ الَّتِي يُثْبِتُونَهَا هِيَ: الحَيَاةُ، وَالْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالسَّمْعُ، وَالبَصَرُ، وَالإِرَادَةُ، وَالكَلَامُ.

طريق إثبات الصفات السبعة عند الأشاعرة:

قالوا: نُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا دَلِيلًا عَقْلِيًّا يُثْبِتُ هَذِهِ الأَشْيَاءَ، فَنُثْبِتُهَا بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ لَا بِدَلَالَةِ السُّنَّةِ أَوْ الْقُرْآنِ، وَقَالُوا: نَحْنُ نُشَاهِدُ كُلَّ الكَائِنَاتِ مُحْكَمَةً وَمُتَقَنَّةً لَا تَنَاقُضُ فِيهَا وَلَا تَضَارِبُ، كَذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الشَّرِيعَةَ مُحْكَمَةٌ مُتَقَنَّةٌ لَيْسَ فِيهَا تَنَاقُضٌ وَلَا تَضَارِبٌ، وَالإِحْكَامُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ؛ إِذْ لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُحْكِمَ شَيْئًا إِلَّا وَهُوَ عَالِمٌ بِطَرِيقِ الإِحْكَامِ.

والتَّخْصِصُ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ، فَمَثَلًا هَذِهِ السَّمَاءُ فَوْقَنَا، وَنَحْنُ فِي الأَرْضِ، وَهَذِهِ النُّجُومُ، وَهَذِهِ الشَّمْسُ، وَهَكَذَا، فَالَّذِي جَعَلَ هَذِهِ سَمَاءً وَهَذِهِ أَرْضًا الإِرَادَةُ، فَلَوْلَا أَنَّ لِلَّهِ إِرَادَةً مَا حَصَلَ هَذَا التَّخْصِصُ، أَي: مَا صَارَتْ هَذِهِ سَمَاءً، وَهَذِهِ أَرْضًا، وَهَذَا سَحَابًا، وَهَذَا شَجَرًا، وَهَذَا بَحْرًا، وَهَذَا نَهْرًا.

كَذَلِكَ إِيجَادُ هَذِهِ الأَشْيَاءِ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَا يَقْدِرُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجِدَ.

إِذَا هَذِهِ ثَلَاثُ صِفَاتٍ أُثْبِتُوا بِالْعَقْلِ: الإِحْكَامُ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ، وَالتَّخْصِصُ يَدُلُّ عَلَى الإِرَادَةِ، وَالإِيجَادُ يَدُلُّ عَلَى الْقُدْرَةِ، وَقَالُوا: هَذِهِ الصِّفَاتُ الثَّلَاثُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُومَ

= إلّا بحيٍّ، فالَمِيتُ لَيْسَ عِنْدَهُ قُدْرَةٌ وَلَا إِرَادَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، إِذَا يَلْزَمُ مِنْ اتِّصَافِ اللَّهِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ أَنْ يَكُونَ حَيًّا، إِذَا أَثْبَتْنَا الْحَيَاةَ بَعْدَ أَنْ أَثْبَتْنَا الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ الْأُولَى.

وقالوا: الحيُّ إمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، أَوْ أَصَمًّا، أَعْمَى، أَخْرَسَ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَيٌّ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، أَوْ يَكُونَ أَصَمًّا، أَعْمَى، أَخْرَسَ، وَالثَّانِي غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ؛ فَلِزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا مُتَكَلِّمًا، وَبِهَذَا ثَبَتَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ السَّبْعُ.

هذا وجهُ طريقِ إثباتِ الصِّفَاتِ بِالْعَقْلِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ.

وهؤلاءِ لَا يُثْبِتُونَ لِلَّهِ صِفَةَ الرَّحْمَةِ، وَلَا يُثْبِتُونَ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، وَلَا يُثْبِتُونَ أَنَّ اللَّهَ يَدَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، لَكِنْ يُثْبِتُونَهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَيَقُولُونَ: «أَسْتَوِي» بِمَعْنَى: اسْتَوَى وَمَلَكَ وَقَهَرَ، وَالْيَدُ بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ أَوْ النِّعْمَةِ، فَهُمْ لَا يُنْكِرُونَ أَنَّ اللَّهَ يَدَا، فَمَنْ يُنْكِرُ ذَلِكَ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّهُ كَذَّبَ الْقُرْآنَ، لَكِنَّهُمْ يَتَأَوَّلُونَ، وَمَنْ يُثْبِتُهَا بِتَأْوِيلٍ لَا يَكْفُرُ لَكِنْ يُنْظَرُ فِي تَأْوِيلِهِ.

فَنَقُولُ لَهُؤُلَاءِ: أَنْتُمْ أَنْبَتُمْ الْإِرَادَةَ بِطَرِيقِ الْعَقْلِ، فَكَذَلِكَ رَحْمَةُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ يُمَكِّنُ إِثْبَاتَهَا بِالْعَقْلِ، فَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْعَمَ عَلَيْنَا بِنِعَمٍ كَثِيرَةٍ، وَدَفَعَ عَنَّا النَّقَمَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ، فَدَلَالَةُ هَذِهِ النِّعَمِ عَلَى الرَّحْمَةِ أَوْضَحُ وَأَبِينُ مِنْ دَلَالَةِ التَّخْصِيسِ عَلَى الْإِرَادَةِ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ لِلْعَامِيِّ: هَذَا الْمَطَرُ الَّذِي نَزَلَ، وَهَذَا النَّبَاتُ الَّذِي نَبَتَ عَلَامَ يَدُلُّ؟ لِقَالَ: يَدُلُّ عَلَى الرَّحْمَةِ لَا شَكَّ فِي ذَلِكَ. لَكِنْ لَوْ قُلْتَ لَهُ: هَذِهِ شَمْسٌ وَهَذَا قَمَرٌ وَهَذِهِ سَمَاءٌ وَهَذِهِ أَرْضٌ، فَعَلَامَ يَدُلُّ ذَلِكَ؟ فَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُولَ: يَدُلُّ عَلَى الْإِرَادَةِ. فَدَلَالَةُ الْإِنْعَامِ وَالْإِحْسَانِ عَلَى الرَّحْمَةِ أَوْضَحُ مِنْ دَلَالَةِ التَّخْصِيسِ عَلَى الْإِرَادَةِ.

فَنَقُولُ لَهُوْلَاءِ الْأَشَاعِرَةِ: يَلْزَمُكُمْ إِثْبَاتُ الرَّحْمَةِ، بِالطَّرِيقِ الْعَقْلِيِّ كَمَا أَثْبَتْنَا الْإِرَادَةَ، هَذَا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَدَلَّةِ السَّمْعِيَّةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿ذُو الرَّحْمَةِ﴾ بِمَعْنَى: صَاحِبُ الرَّحْمَةِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، وَمَعْنَى ﴿رَحِيمٌ﴾ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بِالرَّحْمَةِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: هَذَا رَحِيمٌ وَهُوَ أَشَدُّ النَّاسِ غِلْظَةً، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ رَحْمَةٌ.

وَكَذَلِكَ النَّصُوصُ الَّذِي تُخَالِفُ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ عِنْدَهُمْ يُجَرِّفُونَهَا، فَالرَّحْمَةُ مَثَلًا عِنْدَهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا: النِّعْمَةُ، فَيُفَسِّرُونَهَا بِشَيْءٍ مَخْلُوقٍ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ إِرَادَةُ النِّعْمَةِ، فَيُفَسِّرُونَهَا بِالْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بِالْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّ الْإِرَادَةَ فَرَعٌ مِنَ الرَّحْمَةِ، إِذْ يَكُونُ أَوَّلًا مُتَّصِفًا بِالرَّحْمَةِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُرِيدُ أَنْ يَرَحِمَ، أَمَّا أَنْ تَكُونَ رَحْمَةً زَائِدَةً عَلَى ذَلِكَ فَلَا، وَقَالُوا: الْمَانِعُ مِنَ إِثْبَاتِ الرَّحْمَةِ لِلَّهِ أَنْ الرَّحْمَةُ رِقَّةٌ وَلِينٌ وَعَطْفٌ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُنْتَزَعٌ عَنِ ذَلِكَ.

وَنَحْنُ نَقُولُ لَهُمْ:

أَوَّلًا: الرِّقَّةُ فِي مَوْضِعِهَا صِفَةٌ كَمَا لِ، وَاللِّينُ فِي مَوْضِعِ اللَّيْنِ يُعْتَبَرُ كَمَا لَا.

ثَانِيًا: تَفْسِيرُ الرَّحْمَةِ بِالرِّقَّةِ وَتَكَامُلِ النَّفْسِ وَعَدَمِ اعْتِزَالِهَا إِنَّمَا هُوَ رَحْمَةُ الْمَخْلُوقِ، عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ مَنْ رَحْمَتُهُ لَا تَدُلُّ عَلَى تَذَلُّلِهِ، فَمَثَلًا السُّلْطَانُ الْأَعْظَمُ لِلْقَوْمِ إِذَا رَحِمَ شَخْصًا فَقِيرًا لَا يُنْزَلُ هَذَا مِنْ رُتْبَتِهِ.

وَمِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يُنْكِرُهَا الْأَشَاعِرَةُ: الرِّضَا، وَالْمَحَبَّةُ، وَالغَضَبُ، وَالكَرَاهِيَةُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكُلُّهَا ثَابِتَةٌ فِي الْقُرْآنِ، فَيُنْكِرُونَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ، وَيُنْكِرُونَ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: اللَّهُ يُحِبُّ وَلَا يُحِبُّ؛ لِأَنَّ الْمَحَبَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَمَاثِلِينَ، كَمَحَبَّةِ

= الرجل لزوجته مثلاً، ومحَبَّته لأبيه ولأخيه، وما أشبه ذلك، فهما شَيَانِ مُتَمَاثِلَانِ، وليس بين الله وبين مخلوقاته تَبَايُنٌ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ بَائِنٌ مِنَ الْخَلْقِ، لَا يُمَاتِلُهُمْ بِأَيِّ شَكْلٍ مِنَ الْأَشْكَالِ.

وكلامهم هذا غيرُ صحيح، فالمحبة تكون بين شيئين مُتَبَايِنِينَ غايةَ التَّبَايُنِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠]، إِذَا، نَحْنُ نُحِبُّ الْمَالَ.

ولَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ نُفِيقُوا مِمَّا كُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ نُفِيقُوا مِمَّا كُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بَيْحُ بَيْحٍ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ» ثُمَّ قَالَ: «أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»^(١) فَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ يُحِبُّ الْبُسْتَانَ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْآدَمِيِّ.

وقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي جَبَلٍ أَحَدٍ: «هُوَ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»^(٢)، وَلَيْسَ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالْأَحْجَارِ تَمَاثُلٌ.

فَنَقُولُ لَهُؤَلَاءِ: قَوْلُكُمْ: إِنَّ الْمَحَبَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَمَاثِلِينَ. غَيْرُ صَحِيحٍ، وَأَنْتُمْ بَأَنْفُسِكُمْ تَمِيدُونَ فِي نُفُوسِكُمْ، إِذْ تَشْعُرُونَ بِمَحَبَّةٍ مِّنْ تُحِبُّونَ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، رقم (١٤٦١)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد، والوالدين ولو كانوا مشركين، رقم (٩٩٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب من غزا بصبي للخدمة، رقم (٢٨٩٣)، ومسلم: كتاب الحج، باب فضل المدينة، ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة، وبيان تحريمها، وتحريم صيدها وشجرها، وبيان حدود حرمها، رقم (١٣٦٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبطريق العقل: الرجل إذا أطاع الله فأثابه يدلُّ على أن الله مُجِبُّه؛ لأنك لو لم تُحِبَّ هذا العاملَ وعمَله ما أثبتته، ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًا كَانَهُمْ يُتِينَ مَرَضًا﴾ [الصف: ٤]، إذا إثابة الله للطائعين تدلُّ على محبته ورضاه عنهم.

وكذلك أيضًا الغضب والكراهة يُمكن إثباتها بطريق العقل، وهو أن الله إذا انتقم من المسلمين دلَّ على بُغضه لما يفعلون وعلى غضبه عليهم؛ ولهذا إذا أُصيب أحدٌ بمُصيبةٍ إثر ذنبٍ فعله قال الناس: هذا من غضب الله عليه؛ فإذا يُمكن إثبات هذه الصفات بطريق العقل كما أثبتوا هُـم سبع صفات بطريق العقل.

وليت هؤلاء لما أثبتوا الكلام لله أثبتوه على حقيقته، بل قالوا: إن الكلام هو معنى قائم بنفس الله وليس صوتًا مسموعًا من الله، ثم يخلق أصواتًا تُعبرُ عمَّا في نفسه، وإن موسى لما ناداه الله لم يُنَادِهِ من نفسه، بل خلق صوتًا يُنَادِي موسى، ولما كلم الله محمدًا عليه الصلاة والسلام وفرَض عليه خمس صلوات، لم يكن هو المتكلم، بل خلق صوتًا يُعبرُ عمَّا في نفسه.

وهذا التفسير للكلام تفسيرٌ خاطئ؛ لأننا نعلم أن الكلام إذا أُطلق فالمرادُ به الكلام المسموع، أمَّا ما في النفس فلا يُطلق عليه كلامًا.

فإن قال قائل: لماذا تقول: إن الذي في النفس ليس بكلام، والله تعالى يقول: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَعْمَلُ﴾ [المجادلة: ٨]، فأثبت الله قولًا في النفس؟

فالجواب: هذه الآية دليلٌ عليكم وليست دليلًا لكم؛ لأن الله تعالى لما أراد القول في النفس قيده وقال: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: ٨]، فالقول إمَّا أن يتطابق عليه اللسان

= والقلبُ، أو يكون بالقلبِ فقط، أو يكون باللسانِ فقط، فإذا كان في النفسِ فقط فلا بُدَّ أن يُقَيَّدَ بذلك، وإذا كان في اللسانِ دونَ القلبِ فلا بُدَّ أن يُقَيَّدَ بذلك، وإذا كان في اللسانِ والقلبِ فلا يُقَيَّدُ؛ لأنَّ هذا هو الأصلُ.

ففي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾ واضحٌ أنَّ القولَ هنا في النفسِ لا باللسانِ، ولهذا قَيَّدَ، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١] قَيَّدَ لأنَّ الكلامَ باللسانِ بألسنتِهِم دونَ القلبِ؛ ولهذا قال: ﴿مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، أمَّا إذا قال قولاً مُتطابقاً عليه اللسانُ والقلبُ فهو يُطْلَقُ، فيقال: قال فلانٌ. فإذا أُطْلِقَ القولُ فلا بُدَّ أن يكونَ ملفوظاً به مقصوداً في القلبِ أو في النفسِ، وعلى هذا فقولُ الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] المعنى: قال الله ذلك بصوتٍ فسمِعَهُ عيسى، كذلك قوله تعالى: ﴿وَنُنذِرُهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَفَرَّتْهُ رَيْحًا﴾ [مريم: ٥٢] النداءُ يكونُ بصوتٍ عالٍ مُرتفعٍ، والنَّجِيُّ هو المناجي بصوتٍ مُنخفضٍ.

هذا هو مذهبُ الأشاعرةِ أنَّ الله تعالى يُثَبَّتُ له الأسماءُ دونَ الصفاتِ، فيقولون: نُؤْمِنُ بأنَّ الله هو السَّمِيعُ البَصِيرُ العَلِيمُ الحَكِيمُ الحَبِيرُ الحَيُّ، إلى آخره، لكن نقولُ: سَمِيعٌ بلا سَمْعٍ، وبصيرٌ بلا بَصَرٍ، وعزيرٌ بلا عِزَّةٍ، وحكيمٌ بلا حِكْمَةٍ، وحَيٌّ بلا حَيَاةٍ، وقديرٌ بلا قُدرةٍ. وهذا غيرُ معقولٍ، فالسَّمِيعُ لا يُمكنُ أن يُطْلَقَ إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِالسَّمْعِ، فلا يُمكنُ أن تقولَ لأصمَّ: إِنَّهُ سَمِيعٌ.

ونحنُ نقولُ لهم: أخطأتم على اللُّغَةِ وعلى الشَّرْعِ:

أمَّا اللُّغَةُ فإنَّ الاسمَ المُشْتَقَّ في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ يَدُلُّ على المعنى المُشْتَقِّ مِنْهُ، فلا يُمكنُ أن يُوجَدَ اسمٌ مُشْتَقٌّ إِلَّا وَقَدْ انْتَصَفَ المَوْصُوفُ بِهِ بِنَفْسِ تِلْكَ الصِّفَةِ، إِلَّا أَنَّ العَرَبَ فِي

= بعض الأحيان يُطْلَقُونَ الصِّفَةَ عَلَى ضِدِّهَا تَفَاوُؤًا، فَيَقُولُونَ مَثَلًا فِي اللَّذِيغِ: سَلِيمٌ. وَيَقُولُونَ فِي الْكَسِيرِ: إِنَّهُ جَبِيرٌ. تَفَاوُؤًا، لَكِنَّ هَذَا نَادِرٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَإِلَّا فَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ مُشْتَقٌّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى الْمُسْتَقَّةُ مِنْهُ ثَابِتًا بِهَذَا الْاسْمِ الْمُسَمَّى الَّذِي سُمِّيَ بِهِ هَذَا الْاسْمَ.

الطَائِفَةُ الثَّانِيَةُ: مَنْ يُنْكِرُ الْأَسْمَاءَ وَلَا يُثَبِّتُ لِلَّهِ صِفَةً وَجُودِيَّةً أَبَدًا:

فَلَا يَقُولُ: الرَّحْمَنُ. وَلَا الرَّحِيمُ وَلَا السَّمِيعُ وَلَا الْبَصِيرُ.

فَإِنْ قُلْنَا لَهُمْ: أَلَيْسَ اللَّهُ قَدْ وَصَفَ نَفْسَهُ بِذَلِكَ؟

قالوا: نَعَمْ، سَمِيعٌ بِمَعْنَى خَالِقٍ لِلسَّمْعِ فِي غَيْرِهِ، وَليْسَ هُوَ سَمِيعًا، وَكَذَلِكَ بَصِيرٌ: خَالِقٌ لِلْبَصْرِ فِي غَيْرِهِ، فَإِذَا أَثْبَتْنَا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ شَبَّهَاهُ بِالْمَسْمُوعَاتِ وَالْمُبْصَرَاتِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ لَكِنَّ كُلَّ هَذَا إِذَا تَأَمَّلَهُ الْإِنْسَانُ فِي الْحَقِيقَةِ وَجَدَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الضَّلَالِ.

وَكَذَلِكَ لَا يُثَبِّتُونَ الْكَلَامَ، وَيَقُولُونَ: لَوْ أَنَّنَا أَثْبَتْنَا أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ مَسْمُوعٍ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُومَ الْحَوَادِثُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَقُومُ بِالصَّوْتِ يَكُونُ مُتَّبَاعًا، فَمَثَلًا أَنَا إِذَا قُلْتُ: قَامَ فُلَانٌ. فَهُوَ مُتَّبَاعٌ؛ لِأَنَّ (قَامَ) قَبْلَ (فُلَانٌ) إِذَا (فُلَانٌ) حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ. فَإِذَا أَثْبَتْنَا أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّنَا أَثْبَتْنَا أَنَّ الْحَوَادِثَ تَقُومُ بِذَاتِ اللَّهِ، وَمَا قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ فَهُوَ حَادِثٌ؛ وَلِهَذَا أَنْكَرُوا أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالُوا: هَذِهِ أَفْعَالٌ تَحْدُثُ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُومَ بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي النَّفْسِ كَلَامٌ مَعْلُومٌ فِي الْأَرْضِ قَدِيمٌ وَلَا يَلْزَمُ الْحَدُوثَ، فَصَارَ الدَّلِيلُ عِنْدَهُمْ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

= إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا^(١)

والردُّ على هذا الدليل: أَنَّ الَّذِي قَالَه عَبَّرَ عَن كَلَامٍ خَاصٍّ مُعَيَّنٍ، وَهُوَ أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي يَكُونُ مُحَرَّرًا موزونًا مَقْصودًا هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْقَلْبِ، ثُمَّ اسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِاللِّسَانِ، هَذَا هُوَ الْكَلَامُ، أَمَّا كَلَامٌ مَن لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ فِي قَلْبِهِ ككَلَامِ الْمَجْنُونِ وَالسَّاهِيِ وَالنَّائِمِ وَالسَّكْرَانِ فَهَذَا لَا يُسَمَّى كَلَامًا وَلَا يُعْتَبَرُ، فَالشَّاعِرُ أَرَادَ الْكَلَامَ الْمُعْتَبَرَ الْمَقْصودَ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يُقْصَدُ أَوَّلًا بِالْقَلْبِ ثُمَّ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ، لَكِنَّ مَا دَامَ فِي الْقَلْبِ فَلَا يُسَمَّى كَلَامًا.

أَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ يَسْتَلْزِمُ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَتَقُولُ: وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يُحَدِّثُ مَا شَاءَ مِنَ الْكَلَامِ وَالْأَفْعَالِ، وَلَا يَلْزِمُ مِنْ قِيَامِ الْأَفْعَالِ الْحَادِثَةِ بِاللَّهِ أَوْ الْأَقْوَالِ الْحَادِثَةِ بِاللَّهِ أَنْ يَكُونَ هُوَ حَادِثًا، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُ أَنِّي أَنَا لَوْ تَكَلَّمْتُ بِكَلَامٍ لَمْ أَصِرْ حَادِثًا عِنْدَ إِيجَادِ الْكَلَامِ، وَأَنْ وُجُودِي سَابِقٌ، فَالْحَوَادِثُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ قَامَتْ بِهِ يَكُونُ حَادِثًا؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ سَابِقٌ عَلَيْهِ، فَوُجُودُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَرْبَى سَابِقٌ عَلَى مَا يَقُومُ بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزِمُ مِنْ قِيَامِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ بِذَاتِهِ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ حَادِثًا، هَذَا مَا تَرَدُّ بِهِ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ مَنْ يُعْطِلُ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ السَّمِيعَ لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنَّهُ ذُو سَمْعٍ، بَلْ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ سَمْعًا فِي غَيْرِهِ، كَذَلِكَ الْبَصِيرُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ بَصْرًا فِي غَيْرِهِ، أَمَّا أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْبَصِيرُ. فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ؛ لِأَنَّنا لَوْ أَثَبَّنَا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لِشَبْهَتَاهَا بِالْمَوْجُودَاتِ.

(١) البيت ينسب للأخطل، وهو في ملحقات ديوانه (ص: ٥٦٠)، ومن شواهد ابن يعيش في شرح الفصل (١/ ٧٥)، وشرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٣٥).

فَنَقُولُ لَهُمْ أَيْضًا: إِذَا نَفَيْتُمْ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عَنْهُ شَبَّهْتُمُوهُ بِالْمَعْدُومَاتِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْدُومٍ، وَوَصَفَهُ بِالْعَدَمِ أَقْبَحُ مِنْ وَصْفِهِ بِالْوُجُودِ؛ لِأَنَّ الْعَدَمَ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ: إِنَّا لَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ أَوْ غَيْرُ سَمِيعٍ؛ لِأَنَّ السَّمِيعَ وَغَيْرَ السَّمِيعِ إِنَّمَا يُثَبَّتُ أَوْ يُنْفَى عَمَّا يَكُونُ قَابِلًا لَهُ، أَمَّا مَا لَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُ فَقَدْ يُثَبَّتُ أَوْ يُفَعَّلُ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ غَيْرُ قَابِلٍ لِلسَّمْعِ وَلَا لَعَدَمِهِ فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِسَمِيعٍ وَلَا أَصَمَّ.

وَهَؤُلَاءِ لَمَّا قِيلَ لَهُمْ: أَنْتُمْ إِذَا نَفَيْتُمْ السَّمْعَ أَثَبْتُمْ الصَّمَمَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا سَمِيعًا أَوْ أَصَمَّ. قَالُوا: هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِيهَا يَكُونُ قَابِلًا لِلسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، كَالْإِنْسَانِ مَثَلًا، فَالْإِنْسَانُ إِذَا قُلْتَ: لَيْسَ بِسَمِيعٍ. لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَصَمَّ، وَإِذَا قُلْتَ: لَيْسَ بِأَصَمَّ. لَزِمَ أَنْ يَكُونَ سَمِيعًا، أَمَّا مَا لَا يَكُونُ قَابِلًا لِذَلِكَ فَيَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ بِأَصَمَّ وَلَا بِسَمِيعٍ. فَالْجِدَارُ مَثَلًا يَصِحُّ أَنْ نَقُولَ: لَيْسَ أَصَمَّ وَلَا سَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَابِلٍ لِلاتِّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ، فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى زَعْمِهِمْ غَيْرُ قَابِلٍ لِلاتِّصَافِ بِالسَّمْعِ وَالصَّمَمِ، فَيَصِحُّ أَنْ نَنْفِيَ عَنْهُ ذَلِكَ وَنَقُولَ: لَيْسَ بِسَمِيعٍ وَلَا بِأَصَمَّ.

فَإِنْ قِيلَ لَهُمْ: هَلْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ؟ قَالُوا: لَا نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ؛ لِأَنَّا إِن قُلْنَا: مَوْجُودٌ. شَبَّهْنَاهُ بِالْمَوْجُودَاتِ، وَإِنْ قُلْنَا: مَعْدُومٌ. شَبَّهْنَاهُ بِالْمَعْدُومَاتِ.

فَنَقُولُ لَهُمْ: مَا مِنْ شَيْءٍ مُمَكِّنٍ إِلَّا وَهُوَ إِمَّا مَوْجُودٌ وَإِمَّا مَعْدُومٌ، فَلَوْ تَنَزَّلْنَا مَعَكُمْ وَقُلْنَا: السَّمْعُ وَالصَّمَمُ إِنَّمَا يَصِحُّ نَفْيُهُمَا عَمَّا لَا يَكُونُ قَابِلًا لَهُمَا، لَكِنَّ الْوُجُودَ وَالْعَدَمَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ، حَتَّى الْجَاهِدَاتُ، وَالْحَيَوَانَاتُ، فَأَنْتُمْ إِذَا قُلْتُمْ:

= إِنَّ اللَّهَ لَا مَوْجُودٌ وَلَا مَعْدُومٌ، شَبَّهْتُمُوهُ بِالْمُتَمَتِّعَاتِ الْمُسْتَحِيلَاتِ.

الطائفة الثالثة: وهم الذين قالوا: نُثِبَتِ الْأَسْمَاءُ دُونَ الصِّفَاتِ، وَلَهُمْ شُبُهَاتَانِ:
 الشُّبُهَةُ الْأُولَى: يَقُولُونَ: لَوْ أَثْبَتْنَا لَهُ صِفَاتٍ لِلزِّمِّ تَعَدُّدُ الْقُدَمَاءِ؛ لِأَنَّ الصِّفَاتِ
 قَدِيمَةً، وَتَعَدُّدُهَا يَلْزِمُ مِنْهُ تَعَدُّدُ الْقُدَمَاءِ، وَهَذَا مُتَمَتِّعٌ؛ لِأَنَّا كَفَرْنَا الَّذِينَ قَالُوا: ﴿وَإِنَّ
 اللَّهَ تَالِكٌ لَنْ نَدْنُقَ﴾ [المائدة: ٧٣]، وَنَحْنُ إِذَا أَثْبَتْنَا صِفَاتٍ قَدِيمَةً أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ؛ جَعَلْنَا
 الْأَلْهَةَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ، وَهَذَا مُسْتَحِيلٌ.

فمثلاً: إِذَا قُلْتَ: إِنَّ اللَّهَ مَوْصُوفٌ بِسَمْعٍ قَدِيمٍ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهِ، وَبِصَرِّ
 قَدِيمٍ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهِ، وَبِقُدْرَةٍ قَدِيمَةٍ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا، وَبِحَيَاةٍ
 قَدِيمَةٍ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ مُتَّصِفًا بِهَا... إلخ، فَأَنْتَ أَثْبَتَّ أَرْبَعَ صِفَاتٍ وَاللَّهُ وَاحِدٌ، فَإِذَا
 يَكُونُ خَمْسَةً قُدَمَاءً.

الشُّبُهَةُ الثَّانِيَّةُ: يَقُولُونَ: إِنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضٌ، وَالْعَرَضُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ،
 وَالْأَجْسَامُ مُتَمَتِّعَةٌ، فَلَوْ أَثْبَتَّ اللَّهُ صِفَةً لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُمَاثِلًا لِلْمَخْلُوقِ بِنَاءً عَلَى
 الْمُقَدَّمَاتِ الثَّلَاثِ.

وَلَا يُوجَدُ دَلِيلٌ سَمِعِيٌّ عَلَى مَا قَالُوا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ، وَلَكِنَّهُمْ
 يَرْجِعُونَ إِلَى الْعَقْلِ، وَهَذَا هُوَ أَسَاسُ قَاعِدَتِهِمْ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

الْجَوَابُ عَنِ الشُّبُهَةِ الْأُولَى:

نَقُولُ: تَعَدُّدُ الصِّفَاتِ لَا يَلْزِمُ مِنْهُ تَعَدُّدُ الْمَوْصُوفِ، وَالْمُتَمَتِّعُ هُوَ أَنْ نَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ
 إِلَهًا آخَرَ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّنَا نَقُولُ لِهَذَا الرَّجُلِ: أَنْتَ سَمِيعٌ وَبَصِيرٌ وَمُتَكَلِّمٌ، وَأَنْتَ: وَاحِدٌ

= ولست أربعة أشخاص. وعلى قاعدته يكون أربعة، وهذا غير معقول أن تعدد الصفات يستلزم تعدد الموصوف.

ونقول: إن الصفات لازمة لله؛ لأنه لا يمكن أن يكون ذات مجردة عن الصفات أبداً، فكل ذات لها صفات، وحيث يُدْبَطَلُ الشبهة الأولى.

الجواب عن الشبهة الثانية: إن الصفات أعراض، والعرض لا يقوم إلا بجسم، والأجسام متماثلة.

فتقول: المقدمتان غير صحيحتين؛ فالأعراض تقوم بغير الأجسام، فإنه يقال: يوم حار، ويوم بارد، ويوم طويل، ومرض شديد، وما أشبه ذلك، والموصوف بهذه الصفات ليست أجساماً، فبطل قولكم: إن الأعراض لا تقوم إلا بأجسام.

ثم على فرض صحة أن الأعراض لا تقوم إلا بأجسام -وهي غير صحيحة- نقول: قولكم: إن الأجسام متماثلة. غير صحيح، فالأجسام متباينة، فالحديد ليس كالزبد في الليونة، والحجارة ليست كالزبد في الليونة، والإنسان ليس كالحیوان، إذا قولكم: الأجسام متماثلة. باطل أيضاً، وحيث يُدْبَطَلُ لو أثبتنا لله صفة لم يلزم أن يكون جسماً، ولا يلزم أن يكون مماثلاً للأجسام الأخرى؛ لأنه تبين لنا أن الأعراض تقوم بغير أجسام، والأجسام غير متماثلة، فبطلت المقدمتان، وإذا بطلت المقدمتان في القياس بطلت النتيجة، فالحمد لله أن هؤلاء بطلت شبهتهم.

ثم نذكر عليهم مرة أخرى ونقول: من المستحيل أن يكون اسم مشتق بدون أصل المعنى الذي اشتق منه، وأنتم تقولون: إن الله سميع وبصير وقدير... إلخ، فكل هذه

= الأَسَاءِ مُشْتَقَّةٌ، فَالسَّمِيعُ مِنَ السَّمْعِ، وَالْبَصِيرُ مِنَ الْبَصْرِ، وَالْقَدِيرُ مِنَ الْقُدْرَةِ... إلخ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُسَمَّى مَنْ لَا يَسْمَعُ بِسَمِيعٍ، أَوْ مَنْ لَا يُبْصِرُ بِبَصِيرٍ، أَوْ مَنْ لَا قُدْرَةَ عِنْدَهُ بِقَدِيرٍ أَبَدًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَوْصَافٌ مُشْتَقَّةٌ مِنْ مَعَانِيهَا.

فَإِذَا قَالُوا: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِأَنَّهَا أَسَاءٌ لَكِنِ الْوَصْفُ يَعُودُ عَلَى الْغَيْرِ، فَمَعْنَى (سَمِيعٍ) أَي: خَالِقٌ لِلسَّمْعِ فِي غَيْرِهِ، يَعْنِي: مُسْمِعٌ، وَبَصِيرٌ: خَالِقُ الْبَصْرِ فِي غَيْرِهِ، فَنَقُولُ: هَذَا مُبْصِرٌ، مِثَالُ ذَلِكَ: جَاءَنَا رَجُلَانِ: أَحَدُهُمَا أَصَمٌّ بَصِيرٌ، وَالثَّانِي أَعْمَى سَمِيعٌ، فَقُلْنَا: سَنَصِفُ الْأَصَمَّ بِالسَّمِيعِ بِاعْتِبَارِ سَمْعِ صَاحِبِهِ، وَنَصِفُ الْأَعْمَى بِالْبَصِيرِ بِاعْتِبَارِ بَصْرِ صَاحِبِهِ، فَلَا يَصِحُّ هَذَا؛ إِذَا فَالِاسْمُ الْمُسْتَقُّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَعَدَّى الْمَوْصُوفَ بِهِ، وَحَيْثُذِي، قَوْلُكُمْ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بِمَعْنَى: مُسْمِعٌ لغيره. خَطَأً.

الطائفةُ الرَّابِعَةُ: الَّذِينَ قَالُوا: لَا تُثْبِتُ وَلَا تَنْفِي:

وَشُبْهَتُهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّا لَوْ أَثْبَتْنَا لَشَبَّهْنَا بِالْمَوْجُودَاتِ، وَلَوْ نَفَيْْنَا لَشَبَّهْنَا بِالْمَعْدُومَاتِ، وَالتَّشْبِيهُ حَرَامٌ؛ إِذَا لَا نَقُولُ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ أَوْ إِنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَلَا حَيٌّ وَلَا مَيِّتٌ، وَلَا سَمِيعٌ وَلَا أَصَمٌّ، وَلَا بَصِيرٌ وَلَا أَعْمَى، وَهَكَذَا.

وَالْجَوَابُ عَلَى شُبْهَتِهِمْ هَذِهِ سَهْلٌ جَدًّا، نَقُولُ: وَإِذَا نَفَيْتُمُ النَّفْيَ وَالْإِثْبَاتَ شَبَّهْتُمُوهُ بِالْمُتَنَبِّعَاتِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَنَبِّعِ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ لَا مَوْجُودًا وَلَا مَعْدُومًا، فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ أَنَّ النَّفِيضِينَ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، فَكُلُّ شَيْءٍ مَعْدُومٌ فَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَوْجُودٌ فَهُوَ غَيْرُ مَعْدُومٍ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ يُسَمَّى شَيْئًا إِلَّا وَهُوَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ.

والَّذِي يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ التَّعْطِيلَ أَقْسَامٌ:

- تَعْطِيلُ الْأَشَاعِرَةِ؛ حَيْثُ يُثَبِّتُونَ الْأَسْمَاءَ وَسَبْعًا مِنَ الصِّفَاتِ.
- تَعْطِيلُ الْمُعْتَزِلَةِ؛ حَيْثُ يُثَبِّتُونَ الْأَسْمَاءَ وَيُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ إِلَّا ثَلَاثَ صِفَاتٍ عِنْدَهُمْ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا عَلِيمًا قَادِرًا، فَهَذِهِ الصِّفَاتُ الَّتِي يُثَبِّتُهَا الْمُعْتَزِلَةُ فَقَطْ.
- تَعْطِيلُ غُلَاةِ الْجَهْمِيَّةِ حَيْثُ يُنْكِرُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ.
- تَعْطِيلُ غُلَاةِ الْغُلَاةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِالْإِثْبَاتِ أَوْ بِالنَّفْيِ، أَيْ: لَا يَصِفُونَ اللَّهَ لَا بِالنَّفْيِ وَلَا بِالْإِثْبَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حُكْمُ التَّعْطِيلِ:

إِنْ كَانَ تَكْذِيبًا فَهُوَ كُفْرٌ؛ لِأَنَّ تَكْذِيبَ خَيْرِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ كُفْرٌ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ مَثَلًا: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْتَوْ عَلَى الْعَرْشِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ وَجْهٌ، إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ يَدٌ... إلخ.

وَإِنْ كَانَ تَأْوِيلًا، يَعْنِي أَنَّهُ يُؤَوَّلُ فَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ لَكِنْ مَعْنَى اسْتَوَى: اسْتَوَى، إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، لَكِنْ مَعْنَى يَنْزِلُ: يَنْزِلُ أَمْرُهُ، فَإِذَا كَانَ تَأْوِيلًا نَظَرْنَا: إِنَّ كَانَ لَهُ مَسَاغٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَعْنَى أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَأْتِي بِمِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ، يُرَادُ بِهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ فَإِنَّهُ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ كَانَ لَا مَسَاغَ لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِمَعْنَى أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ لَا تَأْتِي بِمِثْلِ هَذَا التَّعْبِيرِ لِلْمَعْنَى الَّتِي أَوَّلَ الْكَلَامِ إِلَيْهِ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي لَا مَسَاغَ لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ هُوَ تَكْذِيبٌ فِي الْوَاقِعِ، إِذْ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ كَانَ أَمَامَهُ خُبْرٌ مِثْلًا وَقَالَ: هَذِهِ لَيْسَتْ خُبْرَةً وَلَكِنَّهَا صَاحٍ - أَيْ: أَوْلَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَصِحُّ؛ وَهَذَا مَعْنَاهُ أَنَّكَ

= تُكذِّبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ خُبْرَةً؛ لِأَنَّهُ لَا مَسَاغَ لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، فَهُوَ تَكْذِيبٌ.

أَمَّا لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَصْلِيَنَّ عَلَى وَتَيْدٍ. وَالْوَيْدُ هُوَ الْحَشْبَةُ الَّتِي تُدَقُّ فِي الْجِدَارِ لِيُعَلَّقَ عَلَيْهَا الْحَوَائِجُ، فَتَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ! كَيْفَ نُصَلِّيَ عَلَى وَتَيْدٍ وَالْإِنْسَانُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَرَكَعَ وَيَسْجُدَ أَوْ يَقِفَ عَلَيْهِ؟! فَقَالَ: أَنَا أُرِيدُ بِالْوَيْدِ: الْجَبَلَ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَالْجِبَالُ أَوْتَادًا﴾ [النبا: ٧].

وِثَانٍ قَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنَامُ إِلَّا عَلَى فِرَاشٍ. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّحْرَاءِ وَصَنَعَ وَسَادَةً مِنْهَا وَنَامَ عَلَيْهَا، فَقُلْنَا لَهُ: لَقَدْ حِثَّ فِي يَمِينِكَ فَكَفَّرَ عَنْهَا؛ لِأَنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لَا تَنَامَ إِلَّا عَلَى فِرَاشٍ، وَأَنْتَ نِمْتَ عَلَى الْأَرْضِ. فَقَالَ: أَنَا أُرِيدُ بِالْفِرَاشِ: الْأَرْضَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، فَهَذَا تَأْوِيلُهُ صَحِيحٌ سَائِغٌ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الَّذِينَ يُعْطَلُونَ اللَّهَ مِنْ صِفَاتِهِ بِتَأْوِيلِ تَقْوِيلٍ فِي حُكْمِهِمْ: إِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ لَا مَسَاغَ لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، بِمَعْنَى: أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ لَا تُعْبَرُ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرُوهُ بِهَذَا التَّعْبِيرِ فَهُمْ كُفْرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ الَّذِي لَا مَسَاغَ لَهُ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِنْ هُوَ إِلَّا تَكْذِيبٌ، فَإِنْ كَانَ تَكْذِيبًا فَتَكْذِيبٌ خَيْرٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ كُفْرٌ، أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ مَسَاغٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْفُرُونَ مَا لَمْ يَقُولُوا: نَعَمْ، نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةَ، وَلَكِنْ لَا نَقْبَلُ هَذَا الْمَعْنَى. فَحَيْثُ يُذَكَّرُونَ مُكْذِبِينَ، كَأَنَّ يَقُولُوا: نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ الْيَدَ الْحَقِيقِيَّةَ وَلَكِنْ لَا نَقْبَلُ هَذَا الْمَعْنَى. فَهُمْ مُكْذِبُونَ، أَمَّا إِذَا قَالُوا: إِنْ اللَّهُ أَرَادَ بِالْيَدِ النَّعْمَةَ أَوْ الْقُوَّةَ فَتَقُولُ: هَذَا لَهُ مَسَاغٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَكِنْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ خِلَافَ مَا تَقُولُونَ فَنَحْنُ لَا نَكْفُرُهُمْ.

لَكِنْ مَنْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ وَأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي آذَاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ؛ فَإِنَّا نَعِذِرُهُ وَلَا نُفَسِّقُهُ؛ لِأَنَّنا عَلِمْنَا أَنَّ عُلَمَاءَ مُخْلِصِينَ لِلْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، حَرِصِينَ عَلَى الْعِلْمِ قَدْ سَلَكُوا هَذَا الْمَسْلَكَ،

وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد^(١)، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عموا جميع المخلوقات^(٢).

= ونعلم حسن مقصديهم، لكنهم حرموا الصواب، فنقول: هؤلاء اجتهدوا فأخطؤوا فلهم أجرٌ واحدٌ، لكننا لا نقبل خطأهم، نَعِدُّهُمْ بِخَطِيئَتِهِمْ لِعِلْمِنَا بِنُصْحِهِمْ لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ، وَلَكِنْ لَا نُؤَافِقُهُمْ عَلَى خَطِيئَتِهِمْ، بَلْ نُنَكِّرُ خَطَأَهُمْ.

هَذَا هُوَ التَّفْصِيلُ فِي حُكْمِ الْمُعْطَلَةِ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ حَكَمَ بِالْكُفْرِ مُطْلَقًا، لَكِنْ عَلَى الْجَاحِدِ، فَقَالَ نَعِيمُ بْنُ حَمَّادِ الْخَزَاعِمِيِّ - شَيْخُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ -: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ»^(١)، فَأُطْلِقَ الْكُفْرَ عَلَى مَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَكَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَحْتَمِلُ مَنْ جَحَدَهُ تَأْوِيلًا، وَمَنْ جَحَدَهُ تَكْذِيبًا.

[١] قَوْلُهُ: «وَهَذَا الْقَوْلُ قَدْ أَفْضَى بِقَوْمٍ إِلَى الْقَوْلِ بِالْحُلُولِ وَالْإِتِّحَادِ» الْحُلُولُ مَعْنَاهُ حُلُولُ الْمَخْلُوقَاتِ فِي ذَاتِ الْخَالِقِ حَتَّى يَكُونَا شَيْئًا وَاحِدًا، أَوْ حُلُولُ الْخَالِقِ فِي ذَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ حَتَّى يَكُونَا شَيْئًا وَاحِدًا؛ وَلِهَذَا سَمَّاهُ حُلُولًا وَإِتِّحَادًا، فَهَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّ كُلَّ كَلَامٍ فِي الْوَرَى هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، حَتَّى كَلَامِي أَنَا وَكَلَامُكَ أَنْتَ وَكَلَامُ الثَّالِثِ، فَقَالُوا بِالْحُلُولِ وَالْإِتِّحَادِ.

[٢] وَأَمَّا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّهُ أَقْبَحُ مِنْ كُفْرِ النَّصَارَى، فَإِنَّ النَّصَارَى خَصُّوهُ بِالْمَسِيحِ وَهَؤُلَاءِ عَمَّوْا جَمِيعَ الْمَخْلُوقَاتِ» فَقَدْ قَالَ النَّصَارَى: إِنَّ اللَّاهُوتَ حَلٌّ فِي النَّاسُوتِ، وَاللَّاهُوتُ هُوَ اللَّهُ، وَالنَّاسُوتُ هُمُ النَّاسُ، هَذِهِ لُغَتُهُمْ، فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَحَلَّ فِي شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ حَلَّ فِي جَمِيعِ الْخَلْقِ - وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ - وَهَذَا يَقُولُهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ وَمِنَ الصُّوفِيَّةِ؛ حَتَّى

(١) أخرجه الذهبي في العلو (ص: ١٧٢)، وانظر: الاقتصاد في الاعتقاد لعبد الغني المقدسي (ص: ٢١٧).

وَمِنْ فُرُوعِ هَذَا التَّوْحِيدِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامِلُوا الْإِيمَانِ، عَارِفُونَ بِاللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ^(١)!

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّ عُبَادَ الْأَصْنَامِ عَلَى الْحَقِّ وَالصَّوَابِ، وَأَتَمَّهُمْ إِنَّمَا عَبَدُوا اللَّهَ لَا غَيْرَهُ!

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ بَيْنَ الْأُمَّ وَالْأُخْتِ وَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحَمْرِ وَالزَّانَا وَالنِّكَاحِ،

= إِنَّ بَعْضَهُمْ إِذَا رَأَى إِنْسَانًا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَأَشَارَ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَقَالَ: هَذَا هُوَ اللَّهُ.

وَبَعْضُهُمْ -وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ- عَمَّ حَتَّى فِي غَيْرِ النَّاسِ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَالٌ حَتَّى فِي الْبَعِيرِ، وَفِي الْكَلْبِ وَالْحَنْزِيرِ وَالْحِمَارِ -وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ- وَجَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الْوُجُودِ هُوَ عَيْنَ وَجُودِ الْخَالِقِ.

[١] الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَمِنْ فُرُوعِ هَذَا الْمَذْهَبِ. أَي: مَذْهَبِ جَهْمِ. قَالَ: «أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامِلُوا الْإِيمَانِ، عَارِفُونَ بِاللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ» فَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ فِرْعَوْنَ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيمَانِ، مِثْلَ إِيْمَانِ جِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ، وَعَارِفٌ بِاللَّهِ عَلَى وَجْهِ الْحَقِيقَةِ، بَلْ هُوَ الَّذِي عَرَفَ اللَّهُ تَمَامًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «أَنَا رَبُّكُمْ الْأَخْلَى» [النازعات: ٢٤] وَالْمَخْلُوقُ وَالْخَالِقُ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

وَقَدْ قَالُوا: كَفَرُوا أَصْحَابُ فِرْعَوْنَ؛ لِأَنَّهُمْ خَصَّصُوا الْعِبَادَةَ بِهِ، وَلَوْ عَبَدُوا الْكُونَ كُلَّهُ مَا كَفَرُوا؛ لِأَنَّ الْكُونَ كُلَّهُ هُوَ الرَّبُّ، فَكُفِّرُوا آلَ فِرْعَوْنَ لَا لِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَكِنْ لِأَنَّهُمْ خَصَّصُوا الْعِبَادَةَ بِفِرْعَوْنَ، وَلَوْ عَبَدُوا كُلَّ شَيْءٍ لَكَانُوا مُؤْمِنِينَ حَقًّا؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ كُلَّ هَذَا الْوُجُودِ رَبٌّ.

الْكُلُّ مِنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، لَا، بَلْ هُوَ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ^[١].

وَمِنْ فُرُوعِهِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ ضَيِّقُوا عَلَى النَّاسِ. تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلوًّا
كَبِيرًا^[٢].

[١] كُلُّ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْوُجُودَ هُوَ الرَّبُّ، وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: إِذَا مَعْنَاهُ أَنَّ
مَعْبُودَهُ مَوْطُورُهُ^(١)، فَالْإِنْسَانُ إِذَا وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَجَامَعَهَا يُجَامِعُ مَعْبُودَهُ، فَيَكُونُ رَبًّا مُجَامِعًا
مُجَامِعًا. وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُهُ الْعَقْلُ! فَضْلًا عَنْ صِحَّتِهِ.

[٢] ضَيَّقَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَى النَّاسِ فِي زَعْمِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ وَحَدُوا الْعِبَادَةَ لِلَّهِ وَحَدَّهُ، وَقَالُوا:
﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].



توحيد الربوبية:

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ تَوْحِيدُ الرَّبُوبِيَّةِ: كَالِإِقْرَارِ بِأَنَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ^[١].

وَهَذَا التَّوْحِيدُ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَهُوَ الْغَايَةُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالْكَلامِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ.

وَهَذَا التَّوْحِيدُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى تَقْيِضِهِ طَائِفَةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، بَلِ الْقُلُوبُ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ أَعْظَمَ مِنْ كَوْنِهَا مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ بِغَيْرِهِ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ، كَمَا قَالَتِ الرَّسُلُ فِيمَا حَكَى اللهُ عَنْهُمْ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] ^[٢].

[١] اعْلَمْ أَنَّ كَلِمَةَ (صَانِع) تُطْلَقُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ كَثِيرًا بَدَلًا مِنْ (خَالِق) كَأَنَّهُمْ أَخَذُوهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَنَعَ اللهُ الَّذِي أَنْفَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، فَإِذَا تَكَلَّمُوا وَذَكَرُوا الصَّانِعَ فَإِنَّهُمْ يَعْنُونَ بِهِ الْخَالِقَ.

[٢] فَإِذَا تَوْحِيدُ الرَّبُوبِيَّةِ مَعْنَاهُ: الْإِقْرَارُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ بِأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، وَسَبَقَ لَنَا أَيْضًا إِضَافَةٌ: وَمَالِكُ كُلِّ شَيْءٍ، وَإِضَافَةٌ ثَالِثَةٌ: وَمُدَبِّرُ كُلِّ شَيْءٍ.

نُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ هَذَا التَّوْحِيدَ لَمْ يُنْكَرْهُ أَحَدٌ، فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ الْعَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، أَبَدًا، فَكُلُّ الْعَالَمِ حَتَّى الْكَافِرُ مِنْهُمْ وَغَيْرُ الْكَافِرِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَالَمَ لَيْسَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَكَافِئَانِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: «وَهَذَا التَّوْحِيدُ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَهُوَ الْغَايَةُ عِنْدَ كَثِيرٍ

وَأَشْهَرُ مَنْ عُرِفَ تَجَاهُلُهُ وَتَظَاهَرُهُ بِإِنْكَارِ الصَّانِعِ فِرْعَوْنُ، وَقَدْ كَانَ مُسْتَيْقِنًا
بِهِ فِي الْبَاطِنِ، كَمَا قَالَ مُوسَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
بَصَائِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] ^(١).

فِرْعَوْنُ مَقْرَبًا لِلرَّبُّوبِيَّةِ جَاحِدًا:

وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ وَعَنْ قَوْمِهِ: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾
[النمل: ١٤]؛ وَلِهَذَا لَمَّا قَالَ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] عَلَى وَجْهِ الْإِنْكَارِ لَهُ،
تَجَاهُلَ الْعَارِفِ، قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ
(٢٤) قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْتَمِعُونَ (٢٥) قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ (٢٦) قَالَ إِنْ رَسُولُكُمْ
الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ (٢٧) قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾
[الشعراء: ٢٨].

وَقَدْ زَعَمَ طَائِفَةٌ أَنَّ فِرْعَوْنَ سَأَلَ مُوسَى مُسْتَفْهِمًا عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَأَنَّ الْمَسْئُولَ
عَنْهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَاهِيَّةٌ عَجَزَ مُوسَى عَنِ الْجَوَابِ! وَهَذَا غَلَطٌ، وَإِنَّمَا هَذَا اسْتِفْهَامٌ
إِنْكَارٍ وَجَحْدٍ، كَمَا دَلَّ سَائِرُ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ جَاحِدًا لِلَّهِ نَافِيًا لَهُ، لَمْ
يَكُنْ مُشْتَبِّهًا لَهُ، طَالِبًا لِلْعِلْمِ بِمَاهِيَّتِهِ، فَلِهَذَا بَيَّنَّ لَهُمْ مُوسَى أَنَّهُ مَعْرُوفٌ،

= مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ وَالْكَلامِ وَطَائِفَةٍ مِنَ الصُّوفِيَّةِ. يُشِيرُ بِهِ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ يَقُولُونَ
فِي التَّوْحِيدِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ فِي مُلْكِهِ،
وَيَدْعُونَ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ فَلَا يَتَكَلَّمُونَ عَلَيْهِ، وَهَذَا خَطَأٌ كَمَا سَيَبِينُ الْمُؤَلَّفُ.

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا﴾ مُخَاطَبٌ بِهِ مُوسَى فِرْعَوْنَ، فَلَمْ يَقُلْ: مَا عَلِمْتَمَا.

بَلْ سَكَتَ، وَسُكُوتُهُ فِي مَقَامِ الْمَجَادَلَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُقَرُّ بِذَلِكَ.

وَأَنَّ آيَاتِهِ وَدَلَائِلَ رَبُّوبِيَّتِهِ أَظْهَرَ وَأَشْهَرُ مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ: بِمَا هُوَ؟ بَلْ إِنَّهُ أَعْرَفُ وَأَظْهَرُ وَأَيُّنُ مِنْ أَنْ يُجْهَلَ، بَلْ مَعْرِفَتُهُ مُسْتَقَرَّةٌ فِي الْفِطْرِ أَعْظَمَ مِنْ مَعْرِفَةِ كُلِّ مَعْرُوفٍ^(١).

[١] اسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ بِالْآيَاتِ عَلَى أَنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَانُوا مُقَرَّرِينَ بِاللَّهِ فِي دَاخِلِ نَفْسِهِمْ لَكِنَّهُمْ يُنْكِرُونَهُ بِالْأَسْتِثْمَةِ جَحْدًا وَاسْتِكْبَارًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وَجُمْلَةٌ ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا﴾ جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ عَلَى تَقْدِيرِ (قَدْ)، أَي: وَجَحَدُوا بِهَا وَقَدْ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا؛ وَلِهَذَا حَكَى اللهُ تَعَالَى قَوْلَ فِرْعَوْنَ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] فَقَالَ فِرْعَوْنُ مُنْكَرًا لَهُ إِنْكَارَ تَجَاهِلِ الْعَارِفِ، أَي: مَا هُوَ رَبُّ الْعَالَمِينَ الَّذِي دَعَوْتَنَا إِلَى أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ؟! وَلَيْسَ هَذَا اسْتَيْقَانًا كَمَا زَعَمَهُ بَعْضُهُمْ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ فِرْعَوْنَ سَأَلَ سُؤَالَ اسْتَيْقَانٍ عَنِ مَاهِيَةِ اللهِ، وَالْمَاهِيَةُ هِيَ الَّتِي يُسْأَلُ عَنْهَا بِ(مَا هُوَ)، أَي: مَا مَادَّتُهُ؟ فَإِذَا سُئِلَتْ مَثَلًا: مَا هُوَ الْإِنْسَانُ؟ قُلْتَ: طِينٌ. أَي: فِي أَصْلِهِ طِينٌ، أَوْ قُلْتَ: فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ الْإِنْسَانُ عَصَبٌ وَدَمٌ وَعَظْمٌ. فَهَذَا هُوَ السُّؤَالُ عَنِ الْمَاهِيَةِ.

أَمَّا السُّؤَالُ عَنِ الشَّيْءِ بِاعْتِبَارِ آيَاتِهِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ عَمَلِهِ فَإِنَّهُ لَيْسَ سُؤَالًا عَنِ الْمَاهِيَةِ، كَمَا لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: مَا هَذَا الرَّجُلُ؟ فَقُلْتَ: هَذَا هُوَ الْوَزِيرُ، أَوْ الْأَمِيرُ، أَوْ هَذَا طَالِبٌ فِي الْكُلِّيَّةِ، أَوْ طَالِبٌ فِي الْمَعْهَدِ، أَوْ طَالِبٌ فِي الْمَدْرَسَةِ. فَهَذَا لَيْسَ سُؤَالًا عَنِ الْمَاهِيَةِ، إِنَّمَا سُؤَالٌ عَنِ الْعَمَلِ وَالْحَالِ.

وَلَمَّا قَالَ فِرْعَوْنُ وَهُوَ يُسْأَلُ مُوسَى: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ لَمْ يَكُنْ يُسْأَلُ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَتَكَوَّنُ هَذَا الرَّبُّ؟ لَكِنَّهُ يُسْأَلُ: مَا هَذَا الرَّبُّ الَّذِي دَعَوْتَنَا إِلَيْهِ؟ وَلِهَذَا أَجَابَهُ مُوسَى بِقَوْلِهِ: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤]، فَالسُّؤَالُ هُنَا لَيْسَ

= سُؤَالَ عَنِ الْمَاهِيَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِفْهَامٌ إِنكَارٍ وَجَحْدٍ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ عَنِ الْمَاهِيَةِ مُقَرَّرٌ بِالْأَصْلِ،
وَفِرْعَوْنُ لَمْ يُقَرَّرْ بِهِ، بَلْ أَنْكَرَهُ، فَسَأَلَ: مَا هَذَا الرَّبُّ الَّذِي دَعَوْتَنَا إِلَى عِبَادَتِهِ؟

وَقَدْ أَجَابَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِجَوَابٍ سَدِيدٍ: ﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا
بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٤]، وَفِرْعَوْنُ لَمْ يَكُنْ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا،
بَلْ غَايَةُ مَا هُنَاكَ أَنَّهُ رَبُّ لِقَوْمِهِ ﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ، فَاطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ ﴾
[الزخرف: ٥٤]، وَهُوَ رَبُّ لَهُمْ بِالادِّعَاءِ فَقَطُّ، وَلَيْسَ بِالْحَقِيقَةِ، فَرَبُّ الْجَمِيعِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.



القولُ بالصانعين؛

وَلَمْ يُعْرَفْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الطَّوَائِفِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْعَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ مُتَمَاثِلَانِ فِي
الْصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ. فَإِنَّ الشُّبُهَاتِ مِنَ الْمَجُوسِ وَالْمَانَوِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْأَصْلَيْنِ: النُّورِ
وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ صَدَرَ عَنْهُمَا مَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَهُوَ الْإِلَهِ
الْمَحْمُودُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ شَرِّيرَةٌ مَذْمُومَةٌ، وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الظُّلْمَةِ: هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ
أَوْ مُحَدَّثَةٌ؟ فَلَمْ يُشْتَوِ رَئِيسَ مُتَمَاثِلَيْنِ^(١).

[١] لم يقل أحد من بني آدم: إن للعالم صانعين متماثلين في الصفات والأفعال.

فإن قال قائل: يرِدُ عَلَيْكُمُ الشُّبُهَاتُ وَالْمَانَوِيَّةُ، وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْمَجُوسِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ
لِلْعَالَمِ صَانِعَيْنِ، وَهُمَا النُّورُ وَالظُّلْمَةُ، فَقَدْ قَالُوا: إِنَّ النُّورَ يَخْلُقُ الْخَيْرَ وَالظُّلْمَةُ تَخْلُقُ
الشَّرَّ؟

فالجواب: صحيح أن هؤلاء قالوا بأن للعالم صانعين: النور والظلمة، لكن لم يقل
هؤلاء بأن النور مساوٍ للظلمة، أو أن الظلمة مساوية للنور، بل بينهما فرق عندهم:
أولاً: النور خيرٌ من الظلمة.

ثانياً: الظلمة شريرةٌ مذمومةٌ لا خير فيها؛ لأنها لا تخلق إلا الشر.

ثالثاً: بعضهم يقول: إن الظلمة كانت بعد أن لم تكن. وبعضهم يقول: إنها
قديمة.

فهذه ثلاثة فروق بين النور والظلمة على قول من يقول: إنها خالقان للعالم.

قال المتنبي مخاطب سيف الدولة^(١):

وكم لظلام الليل عندك من يد
تخبر أن المانوية تكذب

أي: إنك تُعطي في الليل عطاءً كثيراً، والليل عند المانوية لا يحدث إلا شراً، مما يشهد على أن المانوية الذين يقولون: إن الظلمة لا تخلق إلا الشر. كاذبون في ذلك.



(١) ديوان المتنبي (ص: ٤٦٦).

تَنَاقُضُ قَوْلِ النَّصَارِيِّ بِالتَّثْلِيثِ:

وَأَمَّا النَّصَارِيُّ الْقَائِلُونَ بِالتَّثْلِيثِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يُشْبِتُوا لِلْعَالَمِ ثَلَاثَةَ أَرْبَابٍ يَنْفَصِلُ
بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، بَلْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ وَاحِدٌ، وَيَقُولُ: بِاسْمِ الْإِبْنِ
وَالْأَبِ وَرُوحِ الْقُدْسِ إِلَهٌ وَاحِدٌ. وَقَوْلُهُمْ فِي التَّثْلِيثِ مُتَنَاقِضٌ فِي نَفْسِهِ، وَقَوْلُهُمْ فِي
الْحُلُولِ أَفْسَدُ مِنْهُ^[١].

[١] قَالَ الْمُؤَلَّفُ: «وَقَوْلُهُمْ فِي التَّثْلِيثِ مُتَنَاقِضٌ» وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَارِيَّ لِضَلَالِهِمْ
قَالُوا: إِنَّ الْإِلَهَ ثَلَاثَةٌ لَكِنَّهَا وَاحِدٌ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ، فَبِدَاهَةِ الْعُقُولِ الثَّلَاثَةُ لَيْسَتْ
وَاحِدًا، فَالْأَبُ وَالْإِبْنُ وَرُوحُ الْقُدْسِ، هَذِهِ ثَلَاثَةٌ مُنْفَرِدَةٌ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ، وَمَعَ ذَلِكَ
يَقُولُونَ: هُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ. وَلَوْ قَالُوا: هُمْ شُرَكَاءُ. لَكَانَ قَوْلُهُمْ قَرِيبًا مِنَ الْمَعْقُولِ، لَكِنْ إِذَا
قَالُوا: هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَاحِدٌ، لَا شَكَّ أَنَّ هَذَا ضَلَالٌ بَيْنٌ وَتَنَاقُضٌ.

كَذَلِكَ الْأَفْسَدُ مِنْهُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ حَلَّ فِي عِيْسَى ابْنِ مَرْيَمَ، فَكَانَ عِيْسَى ابْنُ
مَرْيَمَ هُوَ اللَّهُ، وَهَذَا أَيْضًا مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّ عِيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَشَرٌ مَخْلُوقٌ، فَكَيْفَ
يَحِلُّ فِيهِ الْخَالِقُ؟! وَنَعْرِفُ أَنَّ عِيْسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُودِيَ حَتَّى إِتْمَمَ -أَي: الْيَهُودَ-
لَمَّا شُبِّهَ لَهُمْ زَعَمُوا أَنَّهُمْ صَلَبُوهُ وَقَتَلُوهُ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا مُمَكِّنًا فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ؟!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ يُدَلُّ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ شَيْئًا وَاحِدًا
بِالْمَاءِ يَكُونُ لَهُ أَحْوَالٌ ثَلَاثَةٌ وَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ؟

فَالْجَوَابُ: الَّذِي اخْتَلَفَتِ الْآنَ أَوْصَافُهُ، كَانَ بِالْأَوَّلِ مَاءً سَائِلًا، ثُمَّ صَارَ جَامِدًا، ثُمَّ
صَارَ بُخَارًا، لَكِنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، أَمَّا هَذَا فَيَقُولُ: إِنَّ رُوحَ الْقُدْسِ الَّذِي هُوَ جِبْرِيلُ وَعِيْسَى
كَانَا ذَاتًا مُسْتَقِلَّةً، ثُمَّ اتَّحَدَا، فَكَانَ الثَّلَاثَةُ آلِهَةً، وَهِيَ عَلَى رَعِيْمِهِمْ شَيْءٌ وَاحِدٌ.

وَلِهَذَا كَانُوا مُضْطَرِّبِينَ فِي فَهْمِهِ، وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ، لَا يَكَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ يُعْبِرُ عَنْهُ بِمَعْنَى مَعْقُولٍ، وَلَا يَكَادُ اثْنَانِ يَتَّفِقَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ وَاحِدٌ بِالذَّاتِ، ثَلَاثَةٌ بِالْأَقْنُومِ! وَالْأَقَانِيمُ يُفَسِّرُوتَهَا تَارَةً بِالْحَوَاصِّ، وَتَارَةً بِالصِّفَاتِ، وَتَارَةً بِالشَّخَاصِ.

وَقَدْ فَطَرَ اللهُ الْعِبَادَ عَلَى فَسَادِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ بَعْدَ التَّصَوُّرِ التَّامِّ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهْمٌ لَا يَقُولُونَ بِإِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الطَّوَائِفِ مَنْ يُثَبِّتُ لِلْعَالَمِ صَانِعَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ، مَعَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ وَالْفَلَسَفَةِ تَعَبُّوا فِي إِثْبَاتِ هَذَا الْمَطْلُوبِ وَتَقْرِيرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَرَفَ بِالْعَجْزِ عَنْ تَقْرِيرِ هَذَا بِالْعَقْلِ، وَزَعَمَ أَنَّهُ يُتَلَقَّى مِنَ السَّمْعِ.

دَلِيلُ التَّمَانِعِ:

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ إِثْبَاتُهُ بِدَلِيلِ التَّمَانِعِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ فَعِنْدَ اخْتِلَافِهِمَا مِثْلُ: أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيكَ جِسْمٍ وَآخَرَ تَسْكِينَهُ، أَوْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا إِحْيَاءَهُ وَالْآخَرَ إِمَاتَتَهُ: فِيمَا أَنْ يَحْصُلَ مَرَادُهُمَا، أَوْ مَرَادُ أَحَدِهِمَا، أَوْ لَا يَحْصُلُ مَرَادُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَالأَوَّلُ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ الْجَمْعَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ، وَالثَّالِثُ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ خُلُوقَ الْجِسْمِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَيَسْتَلْزِمُ أَيْضًا عَجْزَ كُلِّ مِنْهُمَا، وَالْعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا، وَإِذَا حَصَلَ مَرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَانَ هَذَا هُوَ الْإِلَهِ الْقَادِرَ، وَالْآخَرُ عَاجِزًا لَا يَصْلُحُ لِلْإِلَهِيَّةِ، وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَعْرُوفٌ فِي مَوْضِعِهِ^{١١}.

[١] هَذَا دَلِيلُ التَّمَانِعِ عِنْدَهُمْ؛ يَقُولُونَ مَثَلًا: لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ -أَي: خَالِقَانِ-

وَكثِيرٌ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ يَزْعُمُونَ أَنَّ دَلِيلَ التَّمَانِعِ هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] لِإِعْتِقَادِهِمْ أَنَّ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ الَّذِي قَرَّرُوهُ هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ الَّذِي بَيَّنَّهُ الْقُرْآنُ، وَدَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَكَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلِ التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الْكُتُبُ، هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ الْمُتَضَمِّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَهُوَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَخَدُّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، فَإِنَّ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الْعَرَبِ كَانُوا يُقَرُّونَ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَأَنَّ خَالِقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاحِدٌ.

كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٥] الْآيَاتِ.

= فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا شَيْئًا وَأَرَادَ الْآخَرَ شَيْئًا غَيْرَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا خَالِقٌ، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُحْرَكَ هَذَا الْجِسْمُ، وَالثَّانِي يَقُولُ: أَنَا أُرِيدُ أَنْ لَا يَتَحَرَّكَ.

فَاتَى الْمُؤَلَّفُ بِطَرِيقِ الْحَصْرِ، وَقَالَ: «فَإِنَّمَا أَنْ يَحْصَلَ مُرَادُهُمَا» بِأَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ سَاكِنًا مُتَحَرِّكًا، هَذَا وَاحِدٌ، (أَوْ مُرَادُ أَحَدِهِمَا، أَوْ لَا يَحْصُلُ مُرَادٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، وَالْأَوَّلُ مُمْتَنِعٌ) أَي: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا سَاكِنًا؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ ضِدَّيْنِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُتَحَرِّكًا سَاكِنًا.

ثَانِيًا: أَنْ يَحْصَلَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ مُرَادُ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ صَارَ هُوَ الْإِلَهَ، وَالثَّانِي لَا يَسْتَحِقُّ الْأُلُوْهِيَّةَ لِعَجْزِهِ.

ثَالِثًا: أَنْ يَكُونَ الْجِسْمُ لَا مُتَحَرِّكًا وَلَا سَاكِنًا، وَهَذَا أَيْضًا مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ خُلُوقَ الْجِسْمِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ، وَيَلْزَمُ أَيْضًا لُزُومَ آخَرَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ مَقْصُودٌ وَاحِدٌ مِنْهُمَا: عَجْزُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِذَا عَجَزَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ الْهَيْبِ.

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ لَلَّهِ فِي خَلْقِ الْعَالَمِ. بَلْ كَانَ حَالُهُمْ فِيهَا كَحَالِ أُمَّثَالِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الْأُمَمِ مِنَ الْهِنْدِ وَالتُّرْكِ وَالبَّرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَائِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا كَانَ أَصْلَ شِرْكَ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ نُوحٍ: ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرَأُ، الْهَتَكُ وَالْهَتَكُ وَلَا نَدْرَأُ وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَفُوتَ وَيَفُوتَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) وَكُتِبَ التَّفْسِيرِ، وَقَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهَا، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءُ قَوْمٍ صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَائِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَعَبَدُوهُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ بَعِيْنَهَا صَارَتْ إِلَى قَبَائِلِ الْعَرَبِ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَبِيلَةَ قَبِيلَةَ^(١).

وَقَدْ ثَبَتَ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنِ أَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَمْرِي أَنْ لَا أَدَعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَيْتُهُ، وَلَا تَمَثَّلًا إِلَّا طَمَسْتُهُ^(٢).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يُحْذَرُ مَا فَعَلُوا، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿وَدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَفُوتَ وَيَفُوتَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، رقم (٤٩٢٠)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، رقم (٩٦٩)، من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأُبرِرَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كُرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا^(١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ كَنَيْسَةَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَذُكِرَ مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرِ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التَّصَاوِيرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

وَفِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ»^(٣).

وَمِنْ أَسْبَابِ الشُّرْكِ^(١): عِبَادَةُ الْكُوكَابِ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ بِحَسَبِ مَا يُظَنُّ أَنَّهُ مُنَاسِبٌ لِلْكُوكَابِ مِنْ طِبَاعِهَا.

[١] قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ أَسْبَابِ الشُّرْكِ». هَذَا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ جِدًّا، بَلْ يُقَالُ: «وَمِنْ الشُّرْكِ»؛ لِأَنَّ عِبَادَةَ الْكُوكَابِ شُرْكَ، وَالسَّبَبُ لِلشُّرْكِ لَمْ يَذْكُرْهُ فِيهَا سَبَقَ مِنْ تَصْوِيرِ الصَّالِحِينَ مِنْ أَجْلِ الْغُلُوِّ فِيهِمْ، أَوْ تَذَكُّرِ الْعِبَادَةِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، رَقْمُ (١٣٩٠)، وَفِي كِتَابِ: الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبَيْعَةِ، رَقْمُ (٤٣٥)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، رَقْمُ (٥٢٩)، وَبَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، رَقْمُ (٥٣١)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ: هَلْ تَنْبِشُ قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَّخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدَ، رَقْمُ (٤٢٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، رَقْمُ (٥٢٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ، عَلَى الْقُبُورِ وَاتِّخَاذِ الصُّورِ فِيهَا وَالنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، رَقْمُ (٥٣٢)، مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَشِرْكُ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ - فِيمَا يُقَالُ - مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَكَذَلِكَ الشِّرْكُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ لَهُمْ.

وَهُؤُلَاءِ كَانُوا مُقَرَّنِينَ بِالصَّانِعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ، وَلَكِنْ اتَّخَذُوا هَؤُلَاءِ شُفَعَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ ۗ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۗ سُبْحَانَهُ، وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وَكَذَلِكَ كَانَ حَالُ الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا الرَّسُلَ، كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي قِصَّةِ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ التَّسْعَةِ الرَّهْطِ الَّذِينَ تَقَاسَمُوا بِاللَّهِ، أَيُّ: تَحَالَفُوا بِاللَّهِ ﴿لَنَنبِئَنَّكَ، وَأَهْلَهُ﴾ [النمل: ٤٩]، فَهَؤُلَاءِ الْمُفْسِدُونَ الْمُشْرِكُونَ تَحَالَفُوا بِاللَّهِ عَلَى قَتْلِ نَبِيِّهِمْ وَأَهْلِهِ، وَهَذَا بَيِّنٌ أَنَّهُمْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ بِاللَّهِ إِيْمَانِ الْمُشْرِكِينَ^[١].

[١] وَجْهٌ بَيَانُهُ أَنَّهُمْ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ لَكِنْ إِيْمَانُهُمْ بِاللَّهِ إِيْمَانٌ بِرُبُوبِيَّتِهِ، وَهَذَا لَا يَنْفَعُ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرَّسُلُ إِنَّمَا هُوَ تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ، أَمَّا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ فَقَدْ كَانَ مُتَقَرَّرًا عِنْدَهُمْ، وَكَانُوا يَقْرُونَ بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ، لَكِنْ تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ - الَّذِي هُوَ الْعِبَادَةُ - هُوَ الَّذِي كَانُوا مُفْرَطِينَ فِيهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ أُرْسِلَتِ الرَّسُلُ.



تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ:

فَعَلِمَ أَنَّ التَّوْحِيدَ الْمَطْلُوبَ هُوَ تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ^[١].

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا

بَدِيلَ لِمَخْلُوقِ اللَّهِ^{٣٠} ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾

مُبِينٍ إِلَيْهِ وَانْقَرُّوا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ

فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِبَعًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَا

رَبَّهُمْ مُبِينِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا

ءَاتَيْنَاهُمْ^{٣٤} فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٤﴾ أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ

يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾ وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا

هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿[الروم: ٣٦]﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[إبراهيم: ١٠]،

[١] تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَعْبُدُ إِلَّا مَنْ يَعْلَمُ

عِلْمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ هُوَ الْمَالِكُ الْخَالِقُ الْمُدَبِّرُ النَّافِعُ الضَّارُّ، أَمَا أَنْ يَعْبُدَ مَنْ لَا يَعْتَقِدُ فِيهِ ذَلِكَ

فَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ؛ وَلِهَذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِأَبِيهِ: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ

وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، فَهُوَ نَاقِصٌ فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ، وَنَاقِصٌ

بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ لَا يَنْفَعُ شَيْئًا، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنَّ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ يَتَضَمَّنُ

تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ».

إِذَا: تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ، وَلَا عَكْسَ، أَيُّ: لَيْسَ كُلُّ مَنْ وَحَّدَ

تَوْحِيدَ الرَّبُوبِيَّةِ يَكُونُ مُوَحِّدًا تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ.

وَقَالَ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(١).

[١] مَعْنَى: «يُهَوِّدَانِهِ» أَي: يَجْعَلَانِهِ يَهُودِيًّا إِذَا كَانَا يَهُودِيَّيْنِ، «أَوْ يُنَصِّرَانِهِ» إِذَا كَانَا نَصْرَانِيَّيْنِ، «أَوْ يُمَجِّسَانِهِ» إِذَا كَانَا مَجُوسِيَّيْنِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَعِيشُ فِي بَيْتِهِ يَهُودِيَّةً فَيَكُونُ يَهُودِيًّا، أَوْ يَعِيشُ فِي بَيْتِهِ نَصْرَانِيَّةً فَيَكُونُ نَصْرَانِيًّا، أَوْ يَعِيشُ فِي بَيْتِهِ مَجُوسِيَّةً فَيَكُونُ مَجُوسِيًّا، وَهَذَا تَهَوُّدٌ وَتَنْصُرٌ وَتَمْجِسٌ بِالْفِعْلِ.

وَقَدْ يُرَادُ مِنَ الْحَدِيثِ: يُهَوِّدَانِهِ حُكْمًا، وَيُمَجِّسَانِهِ حُكْمًا، وَيُنَصِّرَانِهِ حُكْمًا؛ لِأَنَّ الْمَوْلُودَ بَيْنَ أَبَوَيْنِ كَافِرِينَ كَانَ لَهُ حُكْمُهُمَا، فَإِذَا مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُمَيِّزَ فَإِنَّهُ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِأَحْكَامِ أَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، بَلْ يُحْكَمُ لَهُ بِأَحْكَامِ أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ، فَلَا يُغَسَّلُ، وَلَا يُكْفَنُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ.

فَالْحَدِيثُ إِذَا يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَعْنَى: يَجْعَلَانِهِ مَجُوسِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يَعِيشُ فِي بَيْتِهِ هَذَا دِينُهَا فَيَتَدَيَّنُ بِهِ، أَوْ بِالْحُكْمِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَبْقَى وَلَا يَعِيشُ، بَلْ يَمُوتُ صَغِيرًا لَكِنْ يُحْكَمُ لَهُ بِحُكْمِ أَبَوَيْهِ، إِنْ كَانَا يَهُودِيَّيْنِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْيَهُودِ، وَإِنْ كَانَا نَصْرَانِيَّيْنِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ النَّصَارَى، وَإِنْ كَانَا مَجُوسِيَّيْنِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجُوسِ، هَذَا فِي الدُّنْيَا، أَمَّا فِي الْآخِرَةِ إِنْ مَاتَ وَهُوَ طِفْلٌ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانَ سَيَعْمَلُ؛ وَلِهَذَا لَمَّا سُئِلَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ قَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»^(٢). وَقَالَ فِي حَدِيثٍ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، رَقْمُ (١٣٥٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، رَقْمُ (٢٦٥٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، رَقْمُ (١٣٨٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَحُكْمُ مَوْتِ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، رَقْمُ (٢٦٥٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مَعْنَاهُ يُوَلَّدُ سَادَجًا لَا يَعْرِفُ تَوْحِيدًا وَلَا شِرْكًَا، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ لَنَا تَلَوْنَا، وَلِقَوْلِهِ ﷺ -فِيمَا يَرُوي عَنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ-: «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ، فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ»^(١) الحديث، وَفِي الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: «يُهوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ»^(٢)، وَلَمْ يَقُلْ: وَيُسَلِّمَانِهِ^(٣). وَفِي رِوَايَةٍ: «يُوَلَّدُ عَلَى الْمِلَّةِ»^(٤)، وَفِي أُخْرَى: «عَلَى هَذِهِ الْمِلَّةِ»^(٥).

= آخَرَ: «أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ»^(٥). فَيُحْمَلُ قَوْلُهُ: «أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ» عَلَى الْحُكْمِ فِي الدُّنْيَا، وَيُحْمَلُ قَوْلُهُ: «اللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَا كَانُوا عَامِلِينَ» عَلَى حَالِهِمْ فِي الْآخِرَةِ.

[١] قَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَمْ يَقُلْ: وَيُسَلِّمَانِهِ»؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ دِينُ الْفِطْرَةِ، فَكَيْفَ يُسَلِّمَانِهِ وَهُوَ عَلَى دِينِ الْفِطْرَةِ، هَذَا عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ، لَكِنْ إِنْ صَحَّتْ رِوَايَةُ «يُسَلِّمَانِهِ» فَالْمَعْنَى: يُبَيِّنَانِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ.



(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةُ نَعِيمِهَا، بَابُ الصِّفَاتِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا فِي الدُّنْيَا أَهْلُ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِ، رَقْمٌ (٢٨٦٥)، مِنْ حَدِيثِ عِيَاضِ بْنِ حِمَارِ الْمَجَاشِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يَصَلَّى عَلَيْهِ، رَقْمٌ (١٣٥٨)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، رَقْمٌ (٢٦٥٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ الْقَدْرِ، بَابُ مَا جَاءَ كُلِّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، رَقْمٌ (٢١٣٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْقَدْرِ، بَابُ مَعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَحُكْمُ مَوْتِ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ، رَقْمٌ (٢٦٥٨/٢٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ أَهْلِ الدَّارِ الْبَيْتُونَ، فَيَصَابُ الْوُلْدَانُ وَالذَّرَارِيُّ، رَقْمٌ (٣٠١٢-٣٠١٣)، مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبِيَّاتِ مِنْ غَيْرِ نَعْمَدٍ، رَقْمٌ (١٧٤٥)، مِنْ حَدِيثِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْجُهُ فِطْرَةَ اللَّهِ لِلنَّاسِ:

وَهَذَا الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ ﷺ هُوَ الَّذِي تَشْهَدُ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ لَهُ بِصِدْقِهِ، مِنْهَا أَنْ يُقَالَ: لَا رَيْبَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَحْضُلُ لَهُ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَالْإِرَادَاتِ مَا يَكُونُ حَقًّا، وَتَارَةً مَا يَكُونُ بَاطِلًا، وَهُوَ حَسَّاسٌ مُتَحَرِّكٌ بِالْإِرَادَاتِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرْجِحٍ لِأَحَدِهِمَا. وَنَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا عُرِضَ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُصَدَّقَ وَيَنْتَفِعَ وَأَنْ يُكْذَبَ وَيَتَضَرَّرَ، مَالَ بِفِطْرَتِهِ إِلَى أَنْ يُصَدَّقَ وَيَنْتَفِعَ.

وَحِينَئِذٍ فَالْإِعْتِرَافُ بِوُجُودِ الصَّانِعِ وَالْإِيْمَانُ بِهِ هُوَ الْحَقُّ أَوْ تَقْيِضُهُ، وَالثَّانِي فَاسِدٌ قَطْعًا، فَتَعَيَّنَ الْأَوَّلُ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْفِطْرَةِ مَا يَقْتَضِي مَعْرِفَةَ الصَّانِعِ وَالْإِيْمَانُ بِهِ، وَبَعْدَ ذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي فِطْرَتِهِ مَحَبَّةٌ أَنْفَعَ لِلْعَبْدِ أَوْ لَا، وَالثَّانِي فَاسِدٌ قَطْعًا، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي فِطْرَتِهِ مَحَبَّةٌ مَا يَنْفَعُهُ.

وَمِنْهَا: أَنَّهُ مَفْطُورٌ عَلَى جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ بِحِسِّهِ، وَحِينَئِذٍ لَمْ تَكُنْ فِطْرَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مُسْتَقِلَّةً بِتَحْصِيلِ ذَلِكَ، بَلْ يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبٍ مُعِينٍ لِلْفِطْرَةِ: كَالْتَّعْلِيمِ وَنَحْوِهِ، فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ، وَانْتَفَى الْمَانِعُ، اسْتَجَابَتْ لِمَا فِيهَا مِنَ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ^[١].

[١] أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَوْجُهُ الْفِطْرَةِ الَّتِي فُطِرَ النَّاسُ عَلَيْهَا:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا رَيْبَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَهُ اعْتِقَادَاتٌ وَإِرَادَاتٌ، وَأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يُرِيدَ مَا يَنْفَعُهُ، وَإِمَّا أَنْ يُرِيدَ مَا يَضُرُّهُ.

وَالثَّانِي: مُمْتَنِعٌ، فَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يُرِيدَ مَا يَضُرُّهُ تَعَيَّنَ أَنْ يُرِيدَ مَا يَنْفَعُهُ، وَهُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِعْتِرَافُ بِوُجُودِهِ.

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ نَفْسٍ قَابِلَةٌ لِلْعِلْمِ وَإِرَادَةِ الْحَقِّ، وَجُرْدُ
التَّعْلِيمِ وَالتَّخْضِيعِ لَا يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْإِرَادَةَ، لَوْلَا أَنَّ فِي النَّفْسِ قُوَّةً تُقْبَلُ ذَلِكَ،
وَالْأَفَلُو عُلْمَ الْجَاهِدِ وَالْبَهَائِمِ وَحُضْضًا لَمْ يَقْبَلَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُصُولَ إِفْرَارِهَا بِالصَّانِعِ مُمَكِّنٌ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مُتَفَصِّلٍ مِنْ
خَارِجٍ، وَتَكُونُ الذَّاتُ كَافِيَةً فِي ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ الْمُقْتَضِي قَائِمًا فِي النَّفْسِ وَقَدَّرَ عَدَمُ
المُعَارِضِ، فَالْمُقْتَضِي السَّالِمُ عَنِ الْمُعَارِضِ يُوجِبُ مُقْتَضَاهُ، فَعُلِمَ أَنَّ الْفِطْرَةَ
السَّلِيمَةَ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهَا مَا يُفْسِدُهَا كَانَتْ مُقَرَّةً بِالصَّانِعِ، عَابِدَةً لَهُ^[١].

وَمِنْهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلِ الْمُفْسِدُ الْخَارِجُ، وَلَا الْمُصْلِحُ الْخَارِجُ، كَانَتْ
الْفِطْرَةُ مُقْتَضِيَةً لِلصَّلَاحِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِي فِيهَا لِلْعِلْمِ وَالْإِرَادَةِ قَائِمٌ، وَالْمَانِعُ مُتَنَبِّ.

= ثَانِيًا: أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ مَفْطُورٌ عَلَى جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ بِحِسِّهِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ
ذَوْقِهِ الْبَاطِنِيِّ، فَمَاذَا يَطْلُبُ؟ يَطْلُبُ الْمَنَافِعَ، فَإِنَّهُ إِذَا رَأَى الْحَرِيقَ يَهْرَبُ بِمُقْتَضَى الْحِسِّ دُونَ
أَنْ يَقُولَ لَهُ قَائِلٌ: اهِرَبْ مِنَ الْحَرِيقِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِنْسَانَ مَفْطُورٌ عَلَى جَلْبِ
الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْفِطْرَةَ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَا تَسْتَقِلُّ بِهِ، أَي:
لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْرِفَ تَفَاصِيلَ مَا يَجِبُ لِلَّهِ تَعَالَى وَيَمْتَنِعُ وَيَجُوزُ، بَلْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُعِينٍ عَلَى
ذَلِكَ، وَهُوَ الشَّرْعُ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ - فَإِذَا وُجِدَ الشَّرْعُ، وَهُوَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَانْتَفَى الْمَانِعُ وَجَبَ
ثُبُوتُ الْحُكْمِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «اسْتَجَابَتْ لَهَا فِيهَا مِنَ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ».

[١] فَإِنْ حَصَلَ لَهَا مُعَارِضٌ فَقَدْ تَنَصَّرَفُ مَعَ هَذَا الْمُعَارِضِ، مِثْلُ إِنْ كَانَ أَبَوَاهُ
يَهُودِيَيْنِ أَوْ مَجُوسِيَيْنِ أَوْ نَصْرَانِيَيْنِ فَإِنَّهُ قَدْ يَنْصَرِفُ عَنْهَا إِلَى هَذَا الْمُعَارِضِ؛ لِأَنَّ هَذَا
الْمُعَارِضَ قَوِيٌّ فَيَصْرِفُهُ عَنِ الْفِطْرَةِ الَّتِي فَطَرَ اللَّهُ الْخَلْقَ عَلَيْهَا.

دلالة العقل على الخالق:

وَيُحْكِي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ أَرَادُوا الْبَحْثَ مَعَهُ فِي تَقْرِيرِ تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: أَخْبِرُونِي قَبْلَ أَنْ نَتَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَنْ سَفِينَةٍ فِي دِجَلَةَ تَذْهَبُ فَتَمْتَلِئُ مِنَ الطَّعَامِ وَالْمَتَاعِ وَغَيْرِهِ بِنَفْسِهَا، وَتَعُودُ بِنَفْسِهَا فَتَرْسِي بِنَفْسِهَا، وَتَفْرَعُ وَتَرْجِعُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدَبَّرَهَا أَحَدٌ؟! فَقَالُوا: هَذَا مُحَالٌ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا! فَقَالَ لَهُمْ: إِذَا كَانَ هَذَا مُحَالًا فِي سَفِينَةٍ، فَكَيْفَ فِي هَذَا الْعَالَمِ كُلِّهِ عُلُوهُ وَسُفْلِيهِ؟! وَتُحْكِي هَذِهِ الْحِكَايَةَ أَيْضًا عَنْ غَيْرِ أَبِي حَنِيفَةَ^(١).

[١] فهذا العالم بما فيه من الانتظام والبقاء والإمداد والإعداد لا يمكن أن يوجد نفسه، كما لو قيل لك: إن هناك سفينة في دجلة جاءت محملة بالطعام، ثم توجهت إلى هذا النهر وأرست فيه، وأنزلت الطعام الذي حملته دون أن يكون لها قائد، ودون أن يكون لها من يحملها، فإنك لا تصدق بهذا، كذلك الشمس والقمر والنجوم والمطر والسحاب وغير ذلك، لا يمكن أن يسير هذا السير بدون مسير له؛ لأن هناك ربًا يدبر هذه الكائنات.

وأبو حنيفة رَحِمَهُ اللهُ يُنَاطِرُ قَوْمًا لَا يَعْتَرِفُونَ بِالرَّبِّ وَلَا يُقْرُونَ بِهِ، وَقِيلَ لِأَعْرَابِيٍّ: كَيْفَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قَالَ: الْبَعْرَةُ تَدُلُّ عَلَى الْبَعِيرِ، وَالْأَثَرُ يَدُلُّ عَلَى الْمَسِيرِ، فَسَاءَ ذَاتُ أَبْرَاجٍ، وَأَرْضُ ذَاتُ فِجَاجٍ، وَبِحَارُ ذَاتُ أَمْوَاجٍ أَلَا تَدُلُّ عَلَى السَّمِيعِ الْبَصِيرِ؟ وَالْجَوَابُ: بَلَى، تَدُلُّ عَلَيْهِ.

فهذا الأعرابيُّ بِفِطْرَتِهِ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ الْعَظِيمَةَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا خَالِقٌ مُدَبِّرٌ.

= فالإنسانُ مثلاً إذا قُدِّرَ أَنَّهُ لَمْ يُهَيِّأْ لَهُ مَنْ يَصُدُّهُ عَنِ الْفِطْرَةِ، وَلَا مَنْ يُؤَيِّدُ فِطْرَتَهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَى الْفِطْرَةِ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ»^(١). فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ بَدُونِ مُعَارِضٍ مُقَاوِمٍ بَقِيَ عَلَى الْفِطْرَةِ.

وَنَحْنُ نَجِدُ الْبَهَائِمَ مَفْطُورَةً عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَالِقِ عَزَّوَجَلَّ وَمَفْطُورَةً عَلَى مَصَالِحِهَا، تَعْرِفُ أَيْنَ يَكُونُ الْمَاءُ، وَأَيْنَ يَكُونُ الْمَرْعَى، وَتَعْدُو فَتَجُنُّ إِلَى أَوْلَادِهَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ مُقَاوِمٌ يَصُدُّهَا عَنِ الْفِطْرَةِ الَّتِي خُلِقَتْ عَلَيْهَا، بِخِلَافِ الْإِنْسَانِ فَإِنَّهُ ذُو إِرَادَةٍ وَعَقْلٍ وَشُعُورٍ يَصُدُّهُ صَدًّا.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، رقم (١٣٥٨)، ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

تَقْرِيرُ الْقُرْآنِ لِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ :

فَلَوْ أَقْرَّ رَجُلٌ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ الَّذِي يُقَرِّبُهُ هُوَ لِأَنَّ النَّظَارَ، وَيَفْنَى فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ التَّصَوُّفِ، وَيَجْعَلُونَهُ غَايَةَ السَّالِكِينَ، كَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ (مَنَازِلِ السَّائِرِينَ) وَغَيْرُهُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ وَحْدَهُ وَيَتَبَرَّأَ مِنْ عِبَادَةِ مَا سِوَاهُ كَانَ مُشْرِكًا مِنْ جِنْسِ أَمْثَالِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ تَقْرِيرِ هَذَا التَّوْحِيدِ وَبَيَانِهِ وَصَرَفِ الْأَمْثَالِ لَهُ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَرَّرُ تَوْحِيدَ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَيُبَيَّنُّ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ ذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَجْعَلُ الْأَوَّلَ دَلِيلًا عَلَى الثَّانِي، إِذْ كَانُوا يُسَلِّمُونَ فِي الْأَوَّلِ، وَيُنَازِعُونَ فِي الثَّانِي.

فَيُبَيِّنُ لَهُمْ سُبْحَانَهُ أَنَّكُمْ إِذَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا خَالِقَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، وَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي الْعِبَادَةَ بِمَا يَنْفَعُهُمْ، وَيَذْفَعُ عَنْهُمْ مَا يَضُرُّهُمْ، لَا شَرِيكَ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَلِمَ تَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَتَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى؟! كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ ١٠٠. اللَّهُ خَيْرٌ أَمَا يُشْرِكُونَ ﴿١٠١﴾ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا ١٠٢. أَلَيْسَ اللَّهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿[النمل: ٦٠] الْآيَاتِ.

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ كُلِّ آيَةٍ: ﴿أَوَلَيْسَ اللَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾ أَيُّ: أَلَيْسَ اللَّهُ مَعَ اللَّهِ فَعَلَّ هَذَا؟ وَهَذَا اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارٌ، يَتَّصِفُ نَفْيَ ذَلِكَ، وَهُمْ كَانُوا مُقَرِّينَ بِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ غَيْرُ اللَّهِ، فَاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ. وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ: هَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهٌ؟ كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يُنَاسِبُ سِيَاقَ الْكَلَامِ، وَالْقَوْمُ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى،

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّكُمْ لَنَشْهَدُونَ أَتَىٰ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَىٰ قُلْ لَا أَشْهَدُ﴾ [الأنعام: ١٩]
وَكَانُوا يَقُولُونَ: ﴿أَجْعَلُ الْإِلَهَةَ إِلَهًا وَحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ مُّجَابٌ﴾ [ص: ٥].

لَكِنَّهُمْ مَا كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ مَعَهُ إِلَهًا جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا، وَجَعَلَ خِلَالَهَا
أَنْهَارًا، وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي، وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا. بَلْ هُمْ مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللَّهَ وَحْدَهُ
فَعَلَ هَذَا، وَهَكَذَا سَائِرُ الْآيَاتِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ
لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَمَّمَ
عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنَ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وَأَمْثَالُ ذَلِكَ ^(١).

[١] أَرَادَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يُقَرِّرَ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ الَّذِي يُنْكِرُهُ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ بِهَا
يَذْكُرُهُ مِنْ أَعْمَالِهِ الَّتِي لَا تَفْعَلُهَا هَذِهِ الْإِلَهَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا
شَجَرَهَا أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْبُدُونَ﴾ [النمل: ٦٠]، وَالْإِسْتِفْهَامُ هُنَا لَا يُطْلَبُ بِهِ
الِاسْتِعْلَامُ، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهِ الْإِنْكَارُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُرِيدُ أَنْ يَسْتَفْهِمَ هَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهٌ أَمْ
لَا؟ وَلَكِنَّهُ يُنْكِرُ عَلَى هَؤُلَاءِ، يَقُولُ: أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ فَعَلَ ذَلِكَ حَتَّى تَعْبُدُوهُ؟

وَالْجَوَابُ: حَتَّى هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: لَيْسَ هُنَاكَ إِلَهٌ فَعَلَ ذَلِكَ، حَتَّى إِلَهْتُمُ الَّتِي يُؤْمِنُونَ
بِهَا يُؤْمِنُونَ بِأَنَّهَا لَا تَفْعَلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ لَا تَفْعَلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَلَا تَسْتَحِقُّ أَنْ
تُعْبَدَ.

إِذَا اسْتَدَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى بُطْلَانِ عِبَادَةِ هَذِهِ الْأَصْنَامِ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ

دَلَائِلُ صِدْقِ الرَّسُولِ دَالَّةٌ عَلَى تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ:

وَإِذَا كَانَ تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ الَّذِي يَجْعَلُهُ هَؤُلَاءِ النَّظَارُ وَمَنْ وافَقَهُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الغَايَةُ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَلْيُعْلَمَ أَنَّ دَلَائِلَهُ مُتَعَدِّدَةٌ^{١١}: كَدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ، فَإِنَّ العِلْمَ كُلَّمَا كَانَ النَّاسُ إِلَيْهِ أَحْوَجَ كَانَتْ أُدْلَتُهُ أَظْهَرَ؛ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ بِخَلْقِهِ^{١٢}.

= تَخَلَّقَ حَتَّى بِإِقْرَارِ عَابِدِيهَا، وَهَذَا إِلْزَامٌ لَهُمْ بِتَوْحِيدِ الأُلُوْهِيَّةِ كَمَا أَقْرُوا بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ؛ وَلِهَذَا كُلُّ الآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا المَوْلُفُ تُدَلُّ عَلَى إِلْزَامِ هَؤُلَاءِ المُشْرِكِينَ أَنْ يُؤْمِنُوا بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا، كَمَا آمَنُوا بِتَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي رُبُوبِيَّتِهِ؛ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]، قَالَ: ﴿رَبِّكُمْ﴾ فَعَلَّقَ العِبَادَةَ بِوصْفِ الرَّبُّوبِيَّةِ، وَقَالَ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] أَي: وَلَا تَعْبُدُوا مَنْ لَيْسَ رَبًّا وَلَا خَالِقًا لَكُمْ وَلَا لِمَنْ قَبْلَكُمْ.

[١] قَوْلُ المَوْلُفِ رَحْمَةً اللّٰهُ: «وَإِذَا كَانَ تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ الَّذِي يَجْعَلُهُ هَؤُلَاءِ النَّظَارُ وَمَنْ وافَقَهُمْ مِنَ الصُّوفِيَّةِ هُوَ الغَايَةُ فِي التَّوْحِيدِ، دَاخِلًا فِي التَّوْحِيدِ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَنَزَلَتْ بِهِ الكُتُبُ، فَلْيُعْلَمَ أَنَّ دَلَائِلَهُ مُتَعَدِّدَةٌ». نَحْنُ نَقُولُ: تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ دَاخِلٌ فِي تَوْحِيدِ الأُلُوْهِيَّةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَحَّدَ اللَّهَ فِي أُلُوْهِيَّتِهِ فَقَدْ وَحَّدَهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْبُدَ مَنْ يُؤْمِنُ أَنَّهُ وَاحِدٌ فِي خَلْقِهِ وَمُلْكِهِ وَتَدْبِيرِهِ، وَإِلَّا لَمَا عَبَدَهُ، كَمَا سَبَقَ.

[٢] قَالَ المَوْلُفُ رَحْمَةً اللّٰهُ: «كَدَلَائِلِ إِثْبَاتِ الصَّانِعِ، وَدَلَائِلِ صِدْقِ الرَّسُولِ». فَدَلَائِلُ صِدْقِ الرَّسُولِ هِيَ الَّتِي أُعْطَاهَا اللَّهُ تَعَالَى لِلرُّسُلِ، وَالمُرَادُ بِالرُّسُولِ هُنَا مَا هُوَ أَعْمٌ، فَلَا يَخْتَصُّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، بَلْ كُلُّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أُعْطَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى آيَاتٍ، فمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أُعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى آيَاتٍ، وَعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أُعْطَاهُ اللَّهُ آيَاتٍ، وَإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

= أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى آيَاتٍ، وَكُلُّ الرُّسُلِ أُعْطُوا آيَاتٍ لِيُؤْمِنَ بِهِمُ الْبَشَرُ.

ودلائل صدق الرسول دالة على توحيد الربوبية، وجه ذلك أن آيات الأنبياء لا بُدَّ أنها خارقة للعادة، والذي أخرق العادة حتى أجرى هذه الآيات على خلاف النظام هو الله، فيستدل بهذه الآيات على وجود الرب وربوبيته، وبالنظر لما وقع للرسول عليه الصلاة والسلام فقد عطش الناس ذات يوم فجاؤوا إلى الرسول عليه الصلاة والسلام يسألونه، ليس عندهم ماء، وإذا بين يديه إناء فيه ماء، فوضع أصبعه، فجعل الماء يثور من بين أصابعه كأمثال العيون^(١)، هذه آيات دالة على صدق الرسول عليه الصلاة والسلام وفي نفس الوقت هي من دلائل توحيد الربوبية؛ لأنه لا يستطيع أحد أن يفعل هكذا أبداً مهما كان.

وكذلك في حديث أنس في قصة الرجل الذي اشتكى للنبي ﷺ وقال: يا رسول الله، ادع الله أن يُغيثنا. فرفع يديه وليس في السماء سحاب، فدعا الله تعالى: «اللهم اغثنا»^(٢). ثلاث مرات، فأنشأ الله سحابة وانتشرت في السماء، ثم رعدت وبرقت حتى أمطرت، فما نزل النبي ﷺ من منبره إلا والمطر يتحادر من لحيته. هذه من دلائل صدق الرسول، لكنها في نفس الوقت دليل على الربوبية.

وطلبت منه قريش أن يريهم آية، فأشار إلى القمر فانشق نصفين^(٣)، وهذا أيضاً من دلائل صدق الرسول ﷺ، وفي نفس الوقت هو من دلائل الربوبية أيضاً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، رقم (٣٥٧٢)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب في معجزات النبي ﷺ، رقم (٢٢٧٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

طريقة القرآن في الاستدلال:

وَالْقُرْآنُ قَدْ ضَرَبَ اللهُ لِلنَّاسِ فِيهِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ، وَهِيَ الْمَقَائِسُ الْعَقْلِيَّةُ الْمَفِيدَةُ لِلْمَطَالِبِ الدِّيْنِيَّةِ، لَكِنَّ الْقُرْآنَ يَبَيِّنُ الْحَقَّ فِي الْحُكْمِ وَالذَّلِيلِ، فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ؟ وَمَا كَانَ مِنَ الْمَقَدَّمَاتِ مَعْلُومَةٌ ضَرْوْرِيَّةٌ مُتَّفَقًا عَلَيْهَا، اسْتَدْلَلْ بِهَا، وَلَمْ يُجْتَنَجْ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهَا.

وَالطَّرِيقَةُ الفَصِيحَةُ فِي الْبَيَانِ أَنْ تُحَذَفَ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ، بِخِلَافِ مَا يَدَّعِيهِ الْجُهَّالُ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ فِيهِ طَرِيقَةٌ بُرْهَانِيَّةٌ، بِخِلَافِ مَا قَدْ يَسْتَبْهُ وَيَقَعُ فِيهِ نِزَاعٌ، فَإِنَّهُ يَبَيِّنُهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ^{١١}.

[١] طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْمَقَدَّمَاتُ ضَرْوْرِيَّةً مَعْلُومَةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ اسْتَدْلَلْ بِهَا وَلَمْ يَسْتَدْلَلْ عَلَيْهَا، فَمَثَلًا كَوْنُ اللهِ هُوَ الْخَالِقُ هُوَ أَمْرٌ ضَرْوْرِيٌّ، فَلَمْ يَسْتَدْلَلْ اللهُ تَعَالَى عَلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، بَلِ اسْتَدْلَلْ عَلَى تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِأَنَّ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ أَمْرٌ مَعْلُومٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ، فَصَارَ هَذَا التَّوْحِيدُ دَلِيلًا يُسْتَدْلَلُ بِهِ لَا حُكْمًا يُسْتَدْلَلُ عَلَيْهِ، لَكِنَّ تَوْحِيدَ الْأُلُوهِيَّةِ هُوَ الَّذِي فِيهِ اشْتِبَاهٌ وَنِزَاعٌ بَيْنَ الرُّسُلِ وَأُحْمِهِمْ، لِذَلِكَ كُلِّ الْآيَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلَّفُ فِيهَا تَقَدَّمَ وَأَفْعَالِ الرُّبُوبِيَّةِ اسْتَدْلَلَّ اللهُ تَعَالَى بِهَا عَلَى تَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ فِيهِ اشْتِبَاهٌ وَنِزَاعٌ وَمُؤَيَّةٌ وَيَقُولُ الْمُشْرِكُونَ: مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرَّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى، عِنْدَ اللهِ وَيَلْبَسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ؛ صَارَ اسْتِدْلَالُ اللهِ عَلَيْهِ أَكْثَرَ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ بَيِّنًا وَاضِحًا مَعْلُومًا فَإِنَّهُ يُسْتَدْلَلُ بِهِ لَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُسَلَّمٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ دَلِيلٍ، لَكِنَّهُ يَكُونُ حُجَّةً لِلْمُنْكَرِ فِيهَا

= يَكُونُ مُسْتَلْزِمًا لَهُ، فَإِذَا كَانَ هَؤُلَاءِ مُقَرَّرِينَ بِتَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّبُّ لَزِمَهُمْ أَنْ يُقَرُّوا بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ؛ وَلِهَذَا تَوْحِيدُ الْإِلَهِيَّةِ لَهَا كَانَ فِيهِ نِزَاعٌ وَاشْتِبَاهٌ اسْتَدَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ بِأَدَلَّةٍ مُتَعَدِّدَةٍ.

فمَثَلًا: البعثُ بعدَ الموتِ فيه نِزَاعٌ، فالْمُشْرِكُونَ يُنْكِرُونَهُ وَيَقُولُونَ: لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُبْعَثَ، مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ ﴿أَوَدَا مِنَّا وَكُنَّا نُرَابًا وَعِظْمًا أَوِنَا لَتَبْعُوْنَا ۝ أَوَابَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ﴾ [الصافات: ١٦-١٧]، فَلَمَّا كَانَ هَذَا أَمْرًا مُشْتَبِهًا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَدَلَّةً مُتَعَدِّدَةً، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنِسَى خَلْقَهُ ۗ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظْمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، وَهَذَا أَنْكَرَ، وَالتَّنْكِيرُ يَحْتَاجُ إِلَى إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَالِدَلِيلِ عَلَيْهِ، فَانظُرْ إِلَى الْأَدَلَّةِ:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ: قَالَ تَعَالَى ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، وَجَهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ الَّذِي خَلَقَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ قَادِرٌ عَلَى إِعَادَتِهَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧].

الدَّلِيلُ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩]، وَالْعَالِمُ بِكُلِّ خَلْقٍ قَادِرٌ عَلَيْهِ.

الدَّلِيلُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ﴾ [يس: ٨٠]، وَجَهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّ الشَّجَرَ الْأَخْضَرَ تَتَوَلَّدُ مِنْهُ النَّارُ، وَالشَّجَرُ الْأَخْضَرُ كُلُّنَا يَعْلَمُ أَنَّهُ رَطْبٌ بَارِدٌ؛ فَيَحْدُثُ مِنْ هَذَا الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارٌ، وَالنَّارُ هِيَ مِنَ الْيُبُوسَةِ وَالْحَرَارَةِ، لَكِنْ تَوَلَّدَتْ مِنْ رَطْبٍ بَارِدٍ، فَالَّذِي قَدَرَ عَلَى أَنْ يُوَلِّدَ هَذَا الْيَابِسَ الْحَارَّ مِنَ الرَّطْبِ الْبَارِدِ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِنَ هَذِهِ الْعِظَامِ الرَّمِيمِ خَلْقًا آخَرَ.

.....
 = الدليل الرابع: قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١]، فخلق السموات والأرض أعظم من إعادة الأموات، فقد قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧].

الدليل الخامس: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾. والخللاق صيغة مبالغة تدل على كمال خلقه عز وجل.

الدليل السادس: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. وهذا أيضا تمام القدرة فالذي إذا أراد شيئا يقول له: كن. فيكون، لا يعجز عن أن يحيي الموتى، إنما يقول: احيوا. فيحيون.

الدليل السابع: قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يس: ٨٣]، أي: كل شيء بيد الله ملكوته، مُنْقَادٌ لِأَمْرِهِ، لا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَابَى.

الدليل الثامن: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]، فإن كنا لا بُدَّ أَنْ نَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ فَلَا بُدَّ أَنْ نَحْيَا بَعْدَ الْمَوْتِ، وَإِلَّا لَمَا تَحَقَّقَ الرَّجُوعُ.

فتأمل هذا الأمر المنكر الذي فيه اشتباه، فقد يأتي شخص متمكِّن في البيان والفصاحة ويقول للعوام: انظروا هذا العظم أفتنه بيدي، فهل يمكن أن يصير بعد ذلك إنسانا؟ فقد يقول العامي: لا والله، لا أظنُّ أنه يصير إنسانا. فلما كان هذا أمرا مُشْتَبِهًا أَيَّدَهُ اللهُ تَعَالَى بِالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَادِرٌ عَلَى ذَلِكَ.

والحاصل: أن طريقة القرآن في الاستدلال لإثبات الشيء أنه إذا كان الشيء أمرا

= واضحًا لا نزاع فيه فإنه يُستدلُّ به لا عليه، ولا يُتكلَّفُ في الإطالة لإثباته باعتبارِ المفهوم،
 وإلا فلا ينبغي أن تُضافَ إلى ما يُتكلَّفُ، لكننا نقولُ: باعتبارِ المفهومِ أنَّ المُستدلَّ إذا كانَ
 الأمرُ بيِّنًا واضحًا فإنه لا يُتكلَّفُ بالاستدلالِ عليه، أمَّا إذا كانَ الأمرُ مُشْتَبِهًا فإنه يُستدلُّ
 عليه بما يُقرِّره حتَّى لا يتمكَّنَ المنكِرُ من الإنكارِ.



بطلان الشرك في الربوبية:

وَلَمَّا كَانَ الشَّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الإِمْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَنَّ تَمَّ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضُ الْعَالَمِ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّنَوِيَّةُ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَمَا يَقُولُهُ القَدْرِيَّةُ فِي أفعالِ الحَيَوَانِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الفَلَاسِفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الأَفْلاكِ، أَوْ حَرَكَاتِ النُّفُوسِ، أَوْ الأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُثْبِتُونَ أُمُورًا مُحَدَّثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللَّهِ إِيَّاهَا، فَهُمْ مُشْرِكُونَ فِي بَعْضِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُشْرِكِي العَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي آلِهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعٍ أَوْ ضَرٍّ، بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ.

فَلَمَّا كَانَ هَذَا الشَّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَوْجُودًا فِي النَّاسِ بَيْنَ القُرْآنِ بُطْلَانَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمَّا لَبَّضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون: ٩١] فَتَأَمَّلْ هَذَا البُرْهَانَ البَاهِرَ، بِهَذَا اللَّفْظِ الوَجِيزِ الظَّاهِرِ، فَإِنَّ الإِلَهَ الحَقَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ خَالِقًا فَاعِلًا، يُوصِلُ إِلَى عَابِدِهِ النِّفْعَ، وَيَدْفَعُ عَنْهُ الضَّرَّ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ سُبْحَانَهُ إِلَهٌ آخَرَ يَشْرِكُهُ فِي مُلْكِهِ لَكَانَ لَهُ خَلْقٌ وَفِعْلٌ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَرْضَى تِلْكَ الشَّرِكَةَ، بَلْ إِنْ قَدَرَ عَلَى فَهَرِ ذَلِكَ الشَّرِيكِ وَتَفَرَّدَهُ بِالمُلْكِ وَالإِلَهِيَّةِ دُونَهُ فَعَلَّ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ انْفَرَدَ بِخَلْقِهِ وَذَهَبَ بِذَلِكَ الخَلْقِ، كَمَا يَنْفَرِدُ مُلُوكُ الدُّنْيَا بَعْضُهُمْ عَنِ بَعْضٍ بِمُلْكِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرِ المُنْفَرِدُ مِنْهُمْ عَلَى فَهَرِ الآخَرِ وَالْعُلُوِّ عَلَيْهِ.

فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

■ إِمَّا أَنْ يَذْهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِخَلْقِهِ وَسُلْطَانِهِ.

■ وَإِنَّمَا أَنْ يَعْلُوَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

■ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونُوا تَحْتَ فَهْرِ مَلِكٍ وَاحِدٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِمْ كَيْفَ يَشَاءُ، وَلَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ وَحْدَهُ هُوَ الْإِلَهَ، وَهُمْ الْعَبِيدُ الْمَرْبُوبُونَ الْمَقْهُورُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وَإِنِّيظَامُ أَمْرِ الْعَالَمِ كُلِّهِ وَإِحْكَامُ أَمْرِهِ مِنْ أَدَلِّ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ مُدَبِّرَهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَمَلِكٌ وَاحِدٌ، وَرَبٌّ وَاحِدٌ، لَا إِلَهَ لِلْخَلْقِ غَيْرُهُ، وَلَا رَبَّ لَهُمْ سِوَاهُ، كَمَا قَدْ دَلَّ دَلِيلُ التَّمَانُعِ عَلَى أَنَّ خَالِقَ الْعَالَمِ وَاحِدٌ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا إِلَهَ سِوَاهُ، فَذَلِكَ تَمَانُعٌ فِي الْفِعْلِ وَالْإِيحَادِ، وَهَذَا تَمَانُعٌ فِي الْعِبَادَةِ وَالْإِلَهِيَّةِ، فَكَمَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ رَبَّانٍ خَالِقَانِ مُتَكَافِئَانِ، كَذَلِكَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ^(١).

فَالْعِلْمُ بِأَنَّ وُجُودَ الْعَالَمِ عَنْ صَانِعَيْنِ مُتَمَائِلَيْنِ مُتَمَنِّعٍ لِذَاتِهِ، مُسْتَقَرٌّ فِي الْفِطْرِ، مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ بَطْلَانُهُ، فَكَذَا تَبْطُلُ إِلَهِيَّةُ اثْنَيْنِ، فَالآيَةُ الْكَرِيمَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا ثَبَتَ وَاسْتَقَرَّ فِي الْفِطْرِ مِنْ تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ، دَالَّةٌ مُثَبِّتَةٌ مُلْزِمَةٌ لِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] وَقَدْ ظَنَّ طَوَائِفٌ أَنَّ هَذَا دَلِيلُ التَّمَانُعِ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ،

[١] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ» أَي: يَسْتَحِيلُ شَرْعًا، أَمَّا كَوْنًا فَمَوْجُودٌ غَيْرٌ مُسْتَحِيلٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرَأُ الْهَتَكَ وَلَا نَدْرَأُ وِدَا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]، فِعْبَادَةُ غَيْرِ اللَّهِ كَوْنًا مَوْجُودَةٌ غَيْرٌ مُسْتَحِيلَةٍ، لَكِنْ شَرْعًا مُسْتَحِيلَةٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ أَبَدًا، كَمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِلَهَانِ خَالِقَانِ، فَكَمَا أَنْ تَعَدُّ الْأَرْبَابِ تَمْنُوعٌ فَتَعَدُّ الْإِلَهَةِ كَذَلِكَ تَمْنُوعٌ.

وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ... إلخ، وَعَقَلُوا عَنْ مَضْمُونِ الْآيَةِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحْبَرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ غَيْرُهُ، وَلَمْ يَقُلْ: أَرَبَابٌ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ وُجُودِهِمَا، وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا وَهُمَا مَوْجُودَتَانِ إِلَهَةٌ سِوَاهُ لَفَسَدَتَا. وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ: لَفَسَدَتَا، وَهَذَا فَسَادٌ بَعْدَ الْوُجُودِ، وَلَمْ يَقُلْ: لَمْ يُوجَدَا.

وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ، بَلْ لَا يَكُونُ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدًا، وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا إِلَهٌ الْوَاحِدُ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّ فَسَادَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الْإِلَهَةِ فِيهِمَا مُتَعَدِّدَةً، وَمِنْ كَوْنِ إِلَهٍ الْوَاحِدِ غَيْرِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَا صَلَاحَ لِهَمَا إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ إِلَهٌ فِيهِمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا غَيْرُ، فَلَوْ كَانَ لِلْعَالَمِ إِلَهَانِ مَعْبُودَانِ لَفَسَدَ نِظَامُهُ كُلُّهُ، فَإِنَّ قِيَامَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْعَدْلِ، وَبِهِ قَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَأَظْلَمَ الظُّلْمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ الشَّرْكَ، وَأَعْدَلَ الْعَدْلِ التَّوْحِيدُ^[١].

وَتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ مُتَضَمِّنٌ لِتَوْحِيدِ الرَّبُوبِيَّةِ دُونَ الْعَكْسِ، فَمَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ يَكُونُ عَاجِزًا، وَالْعَاجِزُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ مِثْلُ مَا يَقُولُونَ إِذَا لَا يَنْفَعُوا إِلَّا ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]^[٢].

[١] رَدَّ الْمُؤَلَّفُ عَلَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهَا دَلِيلُ التَّمَانِعِ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجُهُ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ مِثْلُ مَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢] قَوْلُهُ: ﴿كَمَا يَقُولُونَ﴾ جُمْلَةٌ

مُعْتَرِضَةٌ تُبَيِّنُ بَطْلَانَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ إِلَهَةٌ، أَيُّ: مَعْبُودَةٌ كَمَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ، إِذَا الْمَعْنَى: إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ إِلَهَةٌ، ﴿لَا يَنْفَعُوا إِلَّا ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]: الضَّمِيرُ فِي ﴿لَا يَنْفَعُوا﴾ يَعُودُ عَلَى

وَفِيهَا لِلْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا تَتَّخِذُوا سَبِيلًا إِلَىٰ مُغَالِبَتِهِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَنْقُولُ عَنِ السَّلَفِ كَقَتَادَةَ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ: لَا تَتَّخِذُوا سَبِيلًا بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩] وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ [الإسراء: ٤٢] وَهُمْ لَمْ يَقُولُوا: إِنَّ الْعَالَمَ لَهُ صَانِعَانِ، بَلْ جَعَلُوا مَعَهُ آلِهَةً اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ، وَقَالُوا: ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] بِخِلَافِ الْآيَةِ الْأُولَىٰ^(١).

= الْآلِهَةُ، أَي: لَا تَبْتَغِ هَذِهِ الْآلِهَةَ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ، أَي: إِلَىٰ صَاحِبِ الْعَرْشِ، وَصَاحِبُ الْعَرْشِ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَ﴿سَبِيلًا﴾ بِمَعْنَى: طَرِيقًا.

[١] إِذَا: فِيهَا قَوْلَانِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: لَوْ كَانَ مَعَ اللَّهِ آلِهَةٌ لَابْتَغَوْا سَبِيلًا إِلَىٰ مُغَالِبَتِهِ، أَي: لِأَقَامُوا الْحَرْبَ مَعَهُ أَيُّهُمْ يَغْلِبُ حَتَّىٰ يَكُونَ إِلَهًا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: لَابْتَغُوا إِلَىٰ اللَّهِ سَبِيلًا بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، أَي: لِكَانَتْ هَذِهِ الْآلِهَةُ تَبْتَغِي التَّقَرُّبَ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَوْ فَرَضَ أَنَّ مَعَ آلِهَةً، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَيْسَ مَعَ آلِهَةٍ.



تقسيم التوحيد باعتبار العبد:

ثُمَّ التَّوْحِيدُ الَّذِي دَعَتْ إِلَيْهِ رُسُلُ اللَّهِ وَنَزَلَتْ بِهِ كُتُبُهُ نُوْعَانِ:
تَوْحِيدٌ فِي الْإِنْبَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَتَوْحِيدٌ فِي الطَّلَبِ وَالْقَصْدِ^(١).

[١] قَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا التَّنْوِيعَ يُخَالِفُ التَّقْسِيمَ السَّابِقَ فِي التَّوْحِيدِ أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ: تَوْحِيدُ الرَّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ، وَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَسَبَقَ مَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ، لَكِنْ هَذَا التَّنْوِيعُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةً لِلَّهِ هُنَا بِاعْتِبَارِ تَوْحِيدِ الْإِنْسَانِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَلَيْسَ بِاعْتِبَارِ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ، فَالتَّقْسِيمُ الْأَوَّلُ هُوَ تَقْسِيمُ التَّوْحِيدِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَهُوَ إِمَّا فِي مُلْكِهِ، أَوْ فِي صِفَاتِهِ، أَوْ عِبَادَتِهِ.

لَكِنْ هُنَا التَّوْحِيدُ بِاعْتِبَارِ اعْتِقَادِ الْعَبْدِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَهُوَ إِمَّا طَلَبٌ وَإِمَّا تَصَدِيقٌ، فَإِذَا كَانَ التَّوْحِيدُ بِالْإِنْخِبَارِ عَنِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّصَدِيقِ، أَيْ: يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُصَدِّقَ، وَإِذَا كَانَ مِنْ بَابِ الْعَمَلِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الطَّلَبِ وَالْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ، بِمَعْنَى: أَنَا أَعْمَلُ فَيَجِبُ عَلَيَّ أَنْ أُوحِّدَ اللَّهَ تَعَالَى بِقَصْدِي بَأَن لَّا أَقْصِدَ بِعَمَلِي إِلَّا اللَّهَ، وَهَذَا يُسَمَّى تَوْحِيدَ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ، وَأَيْضًا أَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَن نَفْسِهِ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ، وَهَذَا يُسَمَّى التَّوْحِيدَ التَّصَدِيقِيَّ الْخَبْرِيَّ، فَالْأَوَّلُ يَتَعَلَّقُ بِعَمَلِي، وَالثَّانِي يَتَعَلَّقُ بِعِلْمِي وَاعْتِقَادِي كَمَا سَبَّوْضَحَ الْمُؤَلِّفُ رَحْمَةً لِلَّهِ.

فَالْمُهْمُ أَنَّ هَذَا التَّنْوِيعَ لَيْسَ وَارِدًا عَلَى مَا سَبَقَ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّ فِي ذَلِكَ تَنَاقُضًا، بَلْ مَا سَبَقَ تَقْسِيمُ التَّوْحِيدِ بِاعْتِبَارِ تَعَلُّقِهِ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ نُوحِّدَهُ فِي كَذَا، وَفِي كَذَا، أَمَّا هُنَا فَتَوْحِيدُنَا نَحْنُ الْقَائِمُ بِقُلُوبِنَا إِمَّا تَصَدِيقٌ بِمَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ، وَإِمَّا بِطَلَبِ الْعَمَلِ لِمَا أَرَادَ اللَّهُ مِنَّا.

توحيد الإثبات والمعرفة:

فَالأَوَّلُ: هُوَ إِبْتِثَاتُ حَقِيقَةِ ذَاتِ الرَّبِّ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَسْمَائِهِ، كَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَكَمَا أَخْبَرَ رَسُولُهُ ﷺ، وَقَدْ أَفْصَحَ الْقُرْآنُ عَنْ هَذَا النَّوعِ كُلِّ الْإِفْصَاحِ، كَمَا فِي أَوَّلِ (الْحَدِيدِ) وَ(طه) وَآخِرِ (الْحَشْرِ) وَأَوَّلِ (الم تَنْزِيلُ) السَّجْدَةِ، وَأَوَّلِ (آلِ عِمْرَانَ) وَسُورَةِ (الإِخْلَاصِ) بِكَمَالِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ^[١].

توحيد في القصد والطلب:

وَالثَّانِي: وَهُوَ تَوْحِيدُ الطَّلَبِ وَالْقَصْدِ، مِثْلُ: مَا تَضَمَّنَتْهُ سُورَةُ: ﴿قُلْ يَتَأْتِيَ الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: ١]، ﴿قُلْ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وَأَوَّلُ سُورَةِ (تَنْزِيلُ الْكِتَابِ) وَآخِرُهَا، وَأَوَّلُ سُورَةِ (يُونُسَ) وَأَوْسَطُهَا وَآخِرُهَا، وَأَوَّلُ سُورَةِ (الأَعْرَافِ) وَآخِرُهَا، وَجُمْلَةُ سُورَةِ (الْأَنْعَامِ)^[٢].

[١] إِذَا: مَعْنَاهُ تَوْحِيدُ الْإِبْتِثَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ وَهُوَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، يَدْخُلُ فِيهِ أَقْسَامُ التَّوْحِيدِ السَّابِقَةِ: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ رُبُوبِيَّتِهِ، وَعَنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَعَنْ أُلُوهِيَّتِهِ؛ كُلُّ هَذَا يُسَمَّى تَوْحِيدَ الْإِبْتِثَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَمَوْقِفُنَا نَحْوَ هَذَا التَّوْحِيدِ أَنْ نُؤْمِنَ بِهِ وَنُصَدِّقَ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ، وَالْخَبْرُ يُقَابَلُ بِالتَّصَدِيقِ.

[٢] قَوْلُهُ: ﴿قُلْ يَتَأْتِيَ الْكَافِرُونَ﴾ ① لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ② وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ١-٢] إِلَى آخِرِهِ؛ هَذِهِ تَوْحِيدٌ فِي الْقَصْدِ وَالطَّلَبِ، أَيُّ: لَا أَقْصِدُ إِلَّا اللَّهَ، وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَشْرِكْ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٦٤] فَمَا تَعَلَّقَ بِالْعَمَلِ فَهُوَ

سُورَةُ الْقُرْآنِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلتَّوْحِيدِ:

وَعَالِبُ سُورِ الْقُرْآنِ مُتَضَمِّنَةٌ لِتَوْحِيدِ لِنَوْعِي التَّوْحِيدِ، بَلْ كُلُّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ ^[١]، فَإِنَّ الْقُرْآنَ إِمَّا خَبَرَ عَنِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ الْعِلْمِيُّ الْخَبَرِيُّ ^[٢].

وَإِمَّا دَعْوَةٌ إِلَى عِبَادَتِهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَخَلَعَ مَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، فَهُوَ التَّوْحِيدُ الْإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ ^[٣].

= مِنْ بَابِ الْقَصْدِ وَالطَّلَبِ، وَمَا تَعَلَّقَ بِالْعِلْمِ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِبْتَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ، هَذَا الضَّابِطُ؛ لِأَنَّ تَوْحِيدَنَا لِلَّهِ إِمَّا أَنْ نُوحِّدَ اللَّهَ تَعَالَى بِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِمَّا أَنْ نُوحِّدَهُ بِمَا نَفَعَلَهُ لَهُ، وَتَوْحِيدُنَا لَهُ بِمَا نَفَعَلَهُ لَهُ هَذَا هُوَ الَّذِي يُسَمَّى تَوْحِيدَ الْقَصْدِ وَالطَّلَبِ، أَيُّ: لَا نَطْلُبُ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا نَقْصِدُ إِلَّا اللَّهَ، وَتَوْحِيدُنَا بِمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ تَوْحِيدِ الْإِبْتَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ، أَيُّ: عَرَفْنَا كَذَا فَوَحَّدْنَاهُ بِهِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ أَلَيْسَ هُوَ تَوْحِيدَ أَعْمَالِ الْعِبَادِ؟

فَالْجَوَابُ: هُوَ جَامِعٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَبِاعْتِبَارِ فِعْلِ التَّوْحِيدِ عِبَادَةٌ، وَبِاعْتِبَارِ مَا يَنْبُتُ لِلَّهِ تَوْحِيدُ أَلُوْهِيَّةٍ، وَاللَّهُ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَمَرَ أَنْ تُؤْمِنَ بِأَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَى وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

[١] كَانَ الْمُتَبَادِرُ أَنْ يَقُولَ: بَلْ كُلُّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ مُتَضَمِّنَةٌ لَهُ. وَهَذَا هُوَ مُرَادُهُ.

[٢] فَالْقُرْآنُ إِمَّا خَبَرَ عَنِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

[الإخلاص: ١]، هَذَا خَبَرَ عَنِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَيْضًا مِثْلُ قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢] هَذَا أَيْضًا خَبَرَ عَنِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ.

[٣] هَذَا كَثِيرٌ جِدًّا أَيْضًا، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَيُّيَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، وَمِثْلُ

وَأَمَّا أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَإِلْزَامٌ بِطَاعَتِهِ فَذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ التَّوْحِيدِ وَمُكَمَّلَاتِهِ^[١].
وَأَمَّا خَبْرٌ عَنْ إِكْرَامِهِ لِأَهْلِ تَوْحِيدِهِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا، وَمَا يُكْرِمُهُمْ بِهِ
فِي الآخِرَةِ، فَهُوَ جَزَاءُ تَوْحِيدِهِ^[٢].

= قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾
[الأنبياء: ٢٥].

[١] الأمر والنهي كثير، مثل قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ، سَبْعًا﴾
[النساء: ٣٦]، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكِيَّينَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾
[الإسراء: ٣٢]، ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وأمثالها كثير.

فإن قال قائل: قوله: «وَأَمَّا دَعْوَةٌ إِلَى عِبَادَتِهِ، وَأَمَّا أَمْرٌ وَنَهْيٌ» فهل الدَّعْوَةُ إِلَى عِبَادَتِهِ
لا تَشْمَلُ الأَمْرَ وَالنَّهْيَ؟

فالجواب: الدَّعْوَةُ إِلَى العِبَادَةِ تَشْمَلُ الأَمْرَ أَوْ التَّرْغِيبَ فِي العِبَادَةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ
هُنَاكَ نَوْعٌ مِنَ التَّرَادُفِ؛ لِأَنَّ المَقَامَ يَقْتَضِي التَّوْضِيحَ، فَالتَّوْحِيدُ الإِرَادِيُّ الطَّلَبِيُّ، وَالتَّوْحِيدُ
العِلْمِيُّ الخَبْرِيُّ، فِيهَا شَيْءٌ مِنَ التَّرَادُفِ.

[٢] وهذا كثير أيضا؛ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾
[البينة: ٧] ﴿جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البينة: ٨] هذا خبرٌ عَمَّا يُكْرِمُهُمْ
اللهُ بِهِ يَوْمَ القِيَامَةِ، ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾
[غافر: ٥١].

وَمَا خَبَّرَ عَنْ أَهْلِ الشَّرْكِ وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي الدُّنْيَا مِنَ النِّكَالِ، وَمَا فَعَلَ بِهِمْ فِي
العُقْبَى مِنَ الْعَذَابِ، فَهُوَ جَزَاءٌ مَنْ خَرَجَ عَنْ حُكْمِ التَّوْحِيدِ.

فَالْقُرْآنُ كُلُّهُ فِي التَّوْحِيدِ وَحُقُوقِهِ وَجَزَائِهِ، وَفِي شَأْنِ الشَّرْكِ وَأَهْلِهِ وَجَزَائِهِمْ:
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَسْلُومِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] تَوْحِيدٌ، ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]
تَوْحِيدٌ، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] تَوْحِيدٌ، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
[الفاتحة: ٥] تَوْحِيدٌ، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] توحيد مُتَضَمِّنٌ لِسُؤَالِ
الهِدَايَةِ إِلَى طَرِيقِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] الَّذِينَ فَارَقُوا التَّوْحِيدَ^(١).

شَهَادَةُ الْخَالِقِ وَالْخَلَائِقِ بِتَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ:

وَكَذَلِكَ شَهِدَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ بِهَذَا التَّوْحِيدِ،

[١] كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الَّذِينَ قَامُوا بِالتَّوْحِيدِ، ﴿غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] الَّذِينَ فَارَقُوا التَّوْحِيدَ.

إِذَا الْفَاتِحَةُ تَضَمَّنَتْ التَّوْحِيدَ؛ لِأَنَّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَسْلُومِينَ﴾ ① الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
② مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿ [الفاتحة: ٢-٤] كُلُّ هَذَا تَوْحِيدٌ؛ لِتَعَلُّقِهَا بِذَاتِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ ﴿إِيَّاكَ
نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] هَذَا تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، هَذَا تَوْحِيدُ
الرُّبُوبِيَّةِ، وَفِيهَا الْإِخْلَاصُ وَطَرِيقُهُ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ يُفِيدُ
الْحَصْرَ، فَكُلُّ شَيْءٍ حَقُّهُ التَّأخِيرُ إِذَا قَدَّمْتَهُ كَانَ دَالًّا عَلَى الْحَصْرِ وَالِاخْتِصَاصِ.

﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، هَذَا أَيْضًا تَوْحِيدٌ بِالِدُّعَاءِ، لَا أَتَوَجَّهُ بِالِدُّعَاءِ
إِلَّا إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ أَيْضًا سُؤَالٌ بِالهِدَايَةِ إِلَى طَرِيقِ أَهْلِ التَّوْحِيدِ.

وَشَهِدَتْ لَهُ بِهِ مَلَائِكَتُهُ وَأَنْبِيَآؤُهُ وَرُسُلُهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَابِئًا بِأَلْفِ سَبْعِينَ مِائَةً رُوِيَ فِي كِتَابِ الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ١٨].

مَرَاتِبُ الشَّهَادَةِ:

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةَ إِثْبَاتَ حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ، وَالرَّدَّ عَلَى جَمِيعِ طَوَائِفِ الضَّلَالِ، فَتَضَمَّنَتْ أَجَلَ شَهَادَةٍ وَأَعْظَمَهَا وَأَعْدَلَهَا وَأَصْدَقَهَا مِنْ أَجَلِّ شَاهِدٍ، بِأَجَلِّ مَشْهُودٍ بِهِ.

وَعِبَارَاتُ السَّلْفِ فِي (شَهَدَ) تَدْوِرُ عَلَى الْحُكْمِ، وَالْقَضَاءِ، وَالْإِعْلَامِ، وَالْبَيَانِ، وَالْإِنْخِبَارِ. وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا حَقٌّ لَا تَنَافِي بَيْنَهَا؛ فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ كَلَامَ الشَّاهِدِ وَخَبْرَهُ، وَتَتَضَمَّنُ إِعْلَامَهُ وَإِنْخِبَارَهُ وَبَيَانَهُ. فَلَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

فَأَوْلُ مَرَاتِبِهَا: عِلْمٌ وَمَعْرِفَةٌ وَاعْتِقَادٌ لِصِحَّةِ الْمَشْهُودِ بِهِ وَثُبُوتِهِ.

وَنَائِبِهَا: تَكَلُّمُهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلِمْ بِهِ غَيْرَهُ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِهَا مَعَ نَفْسِهِ وَيَتَذَكَّرُهَا وَيَنْطِقُ بِهَا أَوْ يَكْتُبُهَا.

وَنَائِلِهَا: أَنْ يُعْلِمَ غَيْرَهُ بِمَا يَشْهَدُ بِهِ وَيُخْبِرُهُ بِهِ وَيُبَيِّنُهُ لَهُ.

وَرَابِعُهَا: أَنْ يُلْزِمَهُ بِمَضْمُونِهَا وَيَأْمُرَهُ بِهِ.

[١] أولو العلم يشمل الأنبياء والرسل وورثتهم أيضا؛ ولهذا الآية أعم مما قال المؤلف، فشهدت له به ملائكته وأنبيأؤه ورسله وخلفاؤهم من ذوي العلم؛ لأنه قال: وأولو العلم، والرسل من أولي العلم؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [الرعد: ٣٧]، فالرسول ﷺ لا شك أنه من العلماء، وهو أعلم الناس بالله.

فَشَهَادَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ لِنَفْسِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَالْقِيَامِ بِالْقِسْطِ تَصَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ
الْأَرْبَعِ: عِلْمُهُ بِذَلِكَ سُبْحَانَهُ، وَتَكَلُّمُهُ بِهِ، وَإِعْلَامُهُ وَإِخْبَارُهُ لِخَلْقِهِ بِهِ، وَأَمْرُهُمْ
وَالزَّمَامُهُ بِهِ.

فَأَمَّا مَرْتَبَةُ الْعِلْمِ: فَإِنَّ الشَّهَادَةَ تَصَمَّنُهَا ضَرُورَةٌ، وَإِلَّا كَانَ الشَّاهِدُ شَاهِدًا بِمَا
لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزُّخْرُف: ٨٦] وَقَالَ ﷺ:
«عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدُ» وَأَشَارَ إِلَى الشَّمْسِ (١) (١).

[١] هَذَا الْحَدِيثُ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِرَجُلٍ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ.
قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدُ أَوْ دَعُ». لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي (بُلُوغِ الْمَرَامِ)، وَقَالَ:
إِنَّ الْحَاكِمَ صَحَّحَهُ. فَأَخْطَأَ (٢). فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ، لَكِنْ مَعْنَاهُ صَحِيحٌ؛ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ
تَشْهَدَ إِلَّا بِشَيْءٍ تَعَلَّمَهُ عِلْمًا مِثْلَ الشَّمْسِ، أَمَّا الظَّنُّ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَشْهَدَ بِهِ، فَلَا تَشْهَدُ إِلَّا
بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، حَتَّى لَوْ وَجَدْتَ قَرَائِنَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَلَا تَشْهَدُ.

فَلَوْ وَجَدْتَ مِثْلًا إِنْسَانًا يَرُكُضُ مُتَعَجِّلاً، وَظَنَنْتَ أَنَّهُ سَارِقٌ، فَإِنَّكَ لَا تَشْهَدُ عَلَيْهِ
بِأَنَّهُ سَارِقٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَعْلَمُ حَتَّى تَعْلَمَ الْيَقِينِ أَنَّهُ سَارِقٌ، فَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ سَنَدًا،
لَكِنَّهُ صَحِيحٌ مَعْنَى.

إِذَا الشَّهَادَةُ لَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبٍ:

الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى: الْعِلْمُ، بِمَعْنَى أَنْ يَكُونَ الشَّاهِدُ عَالِمًا بِمَا شَهِدَ بِهِ، فَأَمَّا الظَّنُّ فَلَا يَجُوزُ
لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ، وَإِنْ وَجَدَ قَرَائِنَ كَثِيرَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ لَا تَشْهَدُ، فَالشَّهَادَةُ فِي غَيْرِ الْعِلْمِ
تُسَمَّى شَهَادَةَ الزُّورِ.

(١) أخرجه الحاكم (٤/ ١١٠)، والبيهقي (١٠/ ٢٦٣).

(٢) انظر: فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام لفضيلة شيخنا رحمه الله (١٤/ ٥٨٠).

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ التَّكْلِيمِ وَالْحَبْرِ: فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الرَّحُوفُ: ١٩]، فَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ شَهَادَةً، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظُوا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ وَلَمْ يُؤَدُّوْهَا عِنْدَ غَيْرِهِمْ^{١١}.

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ الإِعْلَامِ وَالإِخْبَارِ فَتَوَعَّانِ: إِعْلَامٌ بِالقَوْلِ، وَإِعْلَامٌ بِالفِعْلِ.

وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُعَلِّمٍ لِغَيْرِهِ بِأَمْرٍ: تَارَةً يُعَلِّمُهُ بِهِ بِقَوْلِهِ، وَتَارَةً بِفِعْلِهِ؛ وَلِهَذَا كَانَ مَنْ جَعَلَ دَارَهُ مَسْجِدًا وَفَتَحَ بَابَهَا، وَأَبْرَزَهَا بِطَرِيقِهَا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ بِالدُّخُولِ وَالصَّلَاةِ فِيهَا؛ مُعَلِّمًا أَتَمًّا وَقَفْتُ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ وُجِدَ مُتَقَرِّبًا إِلَى غَيْرِهِ بِأَنْوَاعِ الْمَسَارِ، يَكُونُ مُعَلِّمًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَنَّهُ مُجِبُّهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِقَوْلِهِ، وَكَذَلِكَ بِالعَكْسِ^{١٢}.

وَكَذَلِكَ شَهَادَةُ الرَّبِّ عَزَّجَلَّ وَبَيَانُهُ وَإِعْلَامُهُ يَكُونُ بِقَوْلِهِ تَارَةً، وَبِفِعْلِهِ أُخْرَى، فَالْقَوْلُ مَا أُرْسِلَ بِهِ رُسُلُهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ، وَأَمَّا بَيَانُهُ وَإِعْلَامُهُ بِفِعْلِهِ فَكَمَا قَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: شَهِدَ اللهُ بِتَدْبِيرِهِ العَجِيبِ وَأُمُورِهِ المُحْكَمَةِ عِنْدَ خَلْقِهِ:.....

[١] المرتبة الثانية: التي ذكرها المصنف، فهم «لم يؤدوها عند غيرهم» ولم يقولوا:

نشهد. ولكنهم قالوا: الملائكة بنات الله. فجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثًا، ومن هذا الباب ما يفعله بعض الناس حيث يُسمي الممرضات ملائكة، وبعضهم يقول: ملائكة الشفاء. وهذا لا يجوز، وقد يكون هؤلاء النساء كافرات أيضًا، فكيف نسمي امرأة كافرة ملكًا من الملائكة؟! لكن هذه مما تساهل فيه الناس، ويجب أن يُنكر عليهم.

[٢] المرتبة الثالثة: الشهادة الفعلية: ومعناها أن يقوم الإنسان بفعل يدل عليها،

فإذا كنت تتودد إلى هذا الرجل بالهدايا فمعناه أنك مُجِبُّهُ، وإذا فتحت بيتك وجعلته مسجدًا ولم نقل: وقفت؛ صار مسجدًا، والله أعلم.

أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ^(١). وَقَالَ آخَرُ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ^(٢)

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ تَكُونُ بِالْفِعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧]، فَهَذِهِ شَهَادَةٌ مِنْهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِمَا يَفْعَلُونَهُ^(١).

وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَشْهَدُ بِمَا جَعَلَ آيَاتِهِ الْمَخْلُوقَةَ دَالَّةً عَلَيْهِ، وَدَلَالَتُهَا إِنَّمَا هِيَ بِخَلْقِهِ وَجَعَلِهِ.

وَأَمَّا مَرْتَبَةُ الْأَمْرِ بِذَلِكَ وَالْإِلْزَامِ بِهِ، وَأَنَّ مُجَرَّدَ الشَّهَادَةِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ، لَكِنَّ الشَّهَادَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَتَتَضَمَّنُهُ،

[١] الْكُفَّارُ لَا يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ كُفَّارٌ - بِهَذَا اللَّفْظِ - وَإِنْ كَانَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ: ﴿إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ، كَافِرُونَ﴾ [سبا: ٣٤]، لَكِنَّ أفعالَهُمْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ كُفَّارٌ.

كَذَلِكَ تَدْبِيرُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَحِكْمَتُهُ الْبَالِغَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ، وَأَنَّهُ حَكِيمٌ، وَكَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ

فَفِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي أَنْفُسِنَا؛ لِأَنَّنا لَا نَشْعُرُ بِأَنَّ لَنَا رَبَّيْنِ يَتَجَادَبَانِ فِينَا، وَإِنَّمَا نَشْعُرُ أَنَّ لَنَا رَبًّا وَاحِدًا نَلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ الشَّدَائِدِ، وَكَذَلِكَ مَا نُشَاهِدُهُ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ الْعَظِيمَةِ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ؛ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ.

(١) انظر: تفسير الثعلبي (١٥٨/٨)، زاد المسير (٢٦٦/١).

(٢) البيت لأبي العتاهية في ديوانه (ص: ١٠٤).

فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ شَهِدَ بِهِ شَهَادَةً مِنْ حَكَمٍ بِهِ وَقَضَى وَأَمَرَ وَالزَّمَّ عِبَادَهُ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [القصاص: ٨٨] وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ شَاهِدٌ بِذَلِكَ^(١).

وَوَجْهُ اسْتِلْزَامِ شَهَادَتِهِ سُبْحَانَهُ لِذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا شَهِدَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فَقَدْ أَخْبَرَ وَبَيَّنَّ وَأَعْلَمَ وَحَكَّمَ وَقَضَى أَنَّ مَا سِوَاهُ لَيْسَ بِإِلَهِ، وَأَنَّ إِلَهِيَّةَ مَا سِوَاهُ بَاطِلَةٌ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ سِوَاهُ، كَمَا لَا تَصْلُحُ الْإِلَهِيَّةُ لِغَيْرِهِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِاتِّخَاذِهِ وَخَدُّهُ إِلَهًا، وَالنَّهْيَ عَنِ اتِّخَاذِ غَيْرِهِ مَعَهُ إِلَهًا، وَهَذَا يَفْهَمُهُ الْمُخَاطَبُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ وَالْإِثْبَاتِ،

[١] الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ: وَهِيَ الْأَمْرُ وَالْإِزْلَامُ، وَالشَّهَادَةُ لَا تَسْتَلْزِمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَالشَّاهِدُ عِنْدَمَا يَشْهَدُ عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقِّ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ فَإِنَّ هَذَا لَا يُلْزِمُ الْقَاضِيَّ بِأَنْ يَحْكُمَ بِذَلِكَ، فَالشَّاهِدُ لَا يُشْعِرُ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ أَمَرَ لِلْقَاضِيِّ بِأَنْ يَحْكُمَ، لَكِنَّهُ مُؤَدِّ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِعْلَامِ بِمَا شَهِدَ بِهِ، فَمُجَرَّدُ الشَّهَادَةِ لَا يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ، لَكِنَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، أَي: شَهَادَةِ اللَّهِ لِنَفْسِهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، يَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ لَنَا لِيُثْبِتَ وَحْدَانِيَّتَهُ لَنَا فَقَطُّ، وَلَكِنْ لِيُلْزِمَنَا أَنْ نَلْتَزِمَ بِذَلِكَ.

فَالْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ إِذَا هِيَ أَنَّ كُلَّ شَهَادَةٍ لَا تَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ وَالْحُكْمَ بِالْمَشْهُودِ بِهِ، لَكِنَّ الشَّهَادَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ -أَي: فِي شَهَادَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لِنَفْسِهِ بِالتَّوْحِيدِ- تَسْتَلْزِمُ ذَلِكَ.

كَمَا إِذَا رَأَيْتَ رَجُلًا يَسْتَمْتِي رَجُلًا أَوْ يَسْتَشْهِدُهُ أَوْ يَسْتَطِبُّهُ وَهُوَ لَيْسَ أَهْلًا لِذَلِكَ،
وَيَدْعُ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهُ، فَتَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِمُفْتٍ وَلَا شَاهِدٍ وَلَا طَيِّبٍ، الْمُفْتِي فُلَانٌ،
وَالشَّاهِدُ فُلَانٌ، وَالطَّيِّبُ فُلَانٌ، فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ مِنْهُ وَنَهْيٌ^{١١}.

وَأَيْضًا فَالآيَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ وَحْدَهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَإِذَا أَخْبَرَ أَنَّهُ هُوَ وَحْدَهُ
الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِبَادَةِ تَضَمَّنَ هَذَا الْإِخْبَارُ أَمْرَ الْعِبَادِ وَالزَّمَامَهُمْ بِإِدَاءِ مَا يَسْتَحِقُّ الرَّبُّ
تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ الْقِيَامَ بِذَلِكَ هُوَ خَالِصٌ حَقُّهُ عَلَيْهِمْ.

وَأَيْضًا فَلَفْظُ الْحُكْمِ وَالْقَضَاءِ يُسْتَعْمَلُ فِي الْجُمْلَةِ الْخَيْرِيَّةِ، وَيُقَالُ لِلْجُمْلَةِ
الْخَيْرِيَّةِ: قَضِيَّةٌ، وَحُكْمٌ، وَقَدْ حُكِمَ فِيهَا بِكَذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ
لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُ كَيْفَ
تَحْكُمُونَ﴾ [الصافات: ١٥١-١٥٤] فَجَعَلَ هَذَا الْإِخْبَارَ الْمَجْرَدَ مِنْهُمْ حُكْمًا^{١٢}.

[١] الْجُمْلَةُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ الْأَمْرَ قَوْلُهُ: «الْمُفْتِي فُلَانٌ، وَالشَّاهِدُ فُلَانٌ، وَالطَّيِّبُ فُلَانٌ»
أَي: فَادْهَبْ إِلَيْهِ. وَالْجُمْلَةُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ النَّهْيَ قَوْلُهُ: «لَيْسَ بِمُفْتٍ وَلَا شَاهِدٍ وَلَا طَيِّبٍ»
أَي: فَلَا تَدْهَبْ إِلَيْهِ، فَهَذَا الْخَبْرُ تَضَمَّنَ أَمْرًا وَنَهْيًا، فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ مِنْهُ وَنَهْيٌ»
هَذَا مِنْ بَابِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ غَيْرِ الْمُرْتَبِ، فَقَوْلُهُ: «فَإِنَّ هَذَا أَمْرٌ» يَعُودُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ،
فَكَانَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَخِيرَ، وَقَوْلُهُ: «وَنَهْيٌ» يَعُودُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى، فَكَانَ يَقْتَضِي
أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَوَّلَ، وَلَوْ قَالَ: فَإِنَّ هَذَا نَهْيٌ مِنْهُ وَأَمْرٌ لِّصَارَ لَنَا وَنَشْرًا مَرْتَبًا.

[٢] الْإِخْبَارُ هُوَ قَوْلُهُمْ: ﴿وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، ﴿وَلَدَّ﴾ فَعْلٌ
مَاضٍ، وَ﴿اللَّهُ﴾ فَاعِلٌ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾ [الصافات: ١٥٢]، فَكَذَّبَهُمْ لِأَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣]، الْإِسْتِفْهَامُ هُنَا

بيان معنى الشهادة وتفصيلها:

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الفلم: ٣٥-٣٦] لَكِنَّ هَذَا حُكْمٌ لَا إِزَامَ مَعَهُ، وَالْحُكْمُ وَالْقَضَاءُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مُتَّصِنٌ الْإِزَامَ.

وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ مُجَرَّدَ شَهَادَةٍ لَمْ يَتِمَّ كُنُوفَا مِنَ الْعِلْمِ بِهَا، وَلَمْ يَتَّفَعُوا بِهَا، وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ بِهَا الْحُجَّةُ، بَلْ قَدْ تَضَمَّنَتِ الْبَيَانَ لِلْعِبَادِ وَدَلَّالَتُهُمْ وَتَعْرِيفُهُمْ بِمَا شَهِدَ بِهِ، كَمَا أَنَّ الشَّاهِدَ مِنَ الْعِبَادِ إِذَا كَانَتْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا بَلْ كَتَمَهَا لَمْ يَتَّفَعْ بِهَا أَحَدٌ، وَلَمْ تَقُمْ بِهَا حُجَّةٌ.

وَإِذَا كَانَ لَا يُتَّفَعُ بِهَا إِلَّا بِبَيَانِهَا، فَهُوَ سُبْحَانَهُ قَدْ بَيَّنَّهَا غَايَةَ الْبَيَانِ بِطَرِيقِ ثَلَاثَةٍ: السَّمْعِ، وَالْبَصْرِ، وَالْعَقْلِ. ^[١]

أَمَّا السَّمْعُ ^[٢]:

= لِلإِنكَارِ، أَي: هَلْ يَخْتَارُ الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ، عَلَى زَعْمِكُمْ؟ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ بَنَاتُ اللَّهِ، وَالْبَنِينَ لَهُمْ؛ وَلِهَذَا إِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسَوِّدًا وَهُوَ كَظِيمٌ، فَيَقُولُونَ: لَنَا الْبَنُونَ وَاللَّهُ الْبَنَاتُ. فَأَنْكَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: ﴿مَا لَكُمْ﴾ [الصفات: ١٥٤]، أَي: فَكَيْفَ تَحْكُمُونَ مِثْلَهُ اسْتِفْهَامِ إِنْكَارٍ وَتَوْبِيخٍ أَيْضًا، فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى قَوْلَهُمْ هَذَا حُكْمًا.

[١] إِذَا طَرِيقُ بَيَانِ شَهَادَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ غَيْرُ مَرَاتِبِ الشَّهَادَةِ، لِأَنَّ مَرَاتِبَ الشَّهَادَةِ أَرْبَعَةٌ مِنْهَا الْبَيَانُ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ عَزَّجَلَّ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ كَمَا سَبَقَ، وَلَكِنْ بِطَرِيقِ ثَلَاثَةٍ: السَّمْعِ، وَالْبَصْرِ، وَالْعَقْلِ.

[٢] الْمُرَادُ بِالسَّمْعِ هُنَا هُوَ إِدْرَاكُ الْمَسْمُوعِ، أَي: حَاسَّةُ السَّمْعِ، وَحَاسَّةُ الْبَصْرِ، وَحَاسَّةُ الْعَقْلِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَاسَّةٍ لَكِنَّ تَسَاوَحًا.

فَسَمِعَ آيَاتِهِ الْمَتْلُوءَةَ الْمُبَيَّنَةَ لِمَا عَرَفْنَا إِيَّاهُ مِنْ صِفَاتِ كَمَا لَهُ كُلُّهَا - الْوَحْدَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا -
غَايَةَ الْبَيَانِ، لَا كَمَا يَزْعُمُهُ الْجَهْمِيَّةُ وَمَنْ وَاَفَقَهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ^(١)

[١] قوله: «لا كما يزعمه الجهمية» الجهمية: هم أتباع جهم بن صفوان، والجهم بن صفوان ليس هو رأس بدعة الجهمية وإنما رأسها هو الجعد بن درهم، ولكن الجعد بن درهم كان شيخاً لجهم بن صفوان، فالجهم عنه تلقى هذه البدعة.

وأول هذه البدع أن الجعد بن درهم قال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً. فنفى أن الله تعالى يحب، ونفى أن الله تعالى يكلم، وإذا انتفى الكلام والمحبة بطلت العبادة والشرائع؛ لأن بالكلام بيان الشرائع، إذ إن الشرائع لم تبيّن إلا بكلام الله عز وجل، والمحبة تنبني عليها العبادة؛ لأننا لو لم نحب الله عز وجل ما عبدناه، كما لا يهمننا أن نصل إليه أو لا نصل، فعلى المحبة تدور العبادة، وعلى الكلام يدور الوحي والشرع، فإذا انتفت صفتا الكلام والمحبة فمعناه إبطال الشرائع كلها؛ ولهذا كانت بدعة الجهمية بدعة عظيمة جداً وخطيرة على المسلمين، كما هو الواقع، لكن لما أخذ الجهم بن صفوان هذه البدعة من الجعد بن درهم نشرها بين الناس وبينها وجادل عليها، فصارت هذه البدعة تُنسب إلى الجهم بن صفوان لا ابتداءً، ولكن نشرًا وإشاعةً ومجادلةً، فصارت تُعرف بالجهمية.

أما المعتزلة: فإنهم أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وكان واصل بن عطاء من تلاميذ الحسن البصري، ولكن لما جاءت مسألة أهل الكباير وهل هم مؤمنون أو كافرون؟ فالحوارج يقولون: إن فاعل الكبيرة كافر. فيكفرون الزاني والسارق وشارب الحمر وغيرهم، والسلف لا يكفرونه، بل يقولون: هو مؤمن لكن ناقص الإيمان، أو هو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، وكان الحسن البصري رحمه الله يقرر هذا، فقام واصل

وَمُعْطَلَةٌ بَعْضِ الصِّفَاتِ^(١) مِنْ دَعْوَى اِحْتِمَالَاتٍ تُوقِعُ فِي الْحَيْرَةِ^(٢)، تُنَافِي الْبَيَانَ
الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ كِتَابَهُ الْعَزِيزَ وَرَسُولَهُ الْكَرِيمَ.

= ابنُ عطاءٍ وَقَالَ: أَنَا لَا أَقُولُ بِذَلِكَ وَلَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ فِي مَنَزِلَةٍ بَيْنَ مَنَزِلَتَيْنِ، فَلَا أَقُولُ:
مُؤْمِنٌ. وَلَا أَقُولُ: كَافِرٌ. ثُمَّ قَامَ عَنْ مَجْلِسِهِ وَاعْتَزَلَ فَانْصَمَّ إِلَيْهِ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ، فَسَمُوا
بِذَلِكَ الْمُعْتَزَلَةَ، هَذَا أَصْلُ تَسْمِيَتِهِمْ، وَهَذَا أَصْلُ اعْتِزَالِهِمْ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَالْمُعْتَزَلَةُ سَلَكُوا مَسَلَكَ الْجَهْمِيَّةِ فِي إنْكَارِ الصِّفَاتِ، وَإِنْ كَانُوا يُخَالِفُونَ الْجَهْمِيَّةَ
فِي مَسْأَلَةِ الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ مُرْجِيَّةٌ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا تُضَرُّ مَعَ الْإِيْمَانِ مَعْصِيَةٌ، وَعِنْدَهُمْ
أَنَّ فَاعِلَ الْكَبِيرَةِ مُؤْمِنٌ كَامِلٌ الْإِيْمَانِ، كَمَا أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ الْجَهْمِيَّةَ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الْقَدْرِ؛
لِأَنَّ الْجَهْمِيَّةَ يَقُولُونَ بِالْجَبْرِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ مُجَبَّرٌ عَلَى عَمَلِهِ، وَالْمُعْتَزَلَةُ بِالْعَكْسِ؛ يَقُولُونَ:
إِنَّ الْإِنْسَانَ مُسْتَقِلٌّ بِعَمَلِهِ، فَصَارُوا يُوَافِقُونَ الْجَهْمِيَّةَ فِي شَيْءٍ، وَيُخَالِفُونَهُمْ فِي شَيْئَيْنِ.

[١] وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «وَمُعْطَلَةٌ بَعْضِ الصِّفَاتِ» الْأَشَاعِرَةُ الَّذِينَ عَامَّةُ النَّاسِ الْيَوْمَ عَلَى
مَذْهَبِهِمْ يُقَرُّونَ بِسَبْعِ صِفَاتٍ وَيُنْكِرُونَ الْبَاقِيَّ، وَقَدْ سَبَقَ بَيَانُ شُبُهَاتِهِمْ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ^(١).

[٢] قَوْلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مِنْ دَعْوَى اِحْتِمَالَاتٍ تُوقِعُ فِي الْحَيْرَةِ» نَحْنُ نَذَكُرُ مِثَالًا وَاحِدًا
وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْتَوِي عَلَى السَّمَوَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، يَقُولُونَ: ﴿أَسْتَوِي﴾ يَحْتَمِلُ مَعَانِي
مُتَعَدِّدَةً، مِنْهَا الِارْتِفَاعُ وَالْعُلُوُّ، وَمِنْهَا الْمُلْكُ وَالْقَهْرُ وَالِاسْتِيْلَاءُ، فَأَيُّهَا يُرَادُ؟ وَنَحْنُ نَرَى
أَنَّ الْمُرَادَ الْعُلُوَّ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ عُدِّيَّ بِ (عَلَى)، وَقَدْ أَثَبَتَ اللَّهُ لِنَفْسِهِ الْفَوْقِيَّةَ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ مِنَ
الْقُرْآنِ، لَكِنْ هُمْ يَقُولُونَ: لَا، ﴿أَسْتَوِي﴾ بِمَعْنَى: اسْتَوَى. وَالْمُنْصِفُ مِنْهُمْ هُوَ الَّذِي يَقُولُ:
﴿أَسْتَوِي﴾ تَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ، فَيَجِبُ أَنْ أَقِفَ وَلَا أَقُولُ: ﴿أَسْتَوِي﴾ بِمَعْنَى: عَلَا، وَلَا بِمَعْنَى:

(١) انظر: (ص: ١٢٥-١٢٦).

كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَمَّ ۝۱﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴿[الزُّخْرُفُ: ١-٢]﴾، ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]، ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨] ^{١١}.

= استولى؛ لأنها محتمل معنيين. فيوقعون الناس في الحيرة، فيبقى الإنسان شاكاً في عقيدته في ربه.

ويقولون مثلاً: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٠] تحتمل النعمة، وتحتمل اليد التي بها يأخذ ويقبض، وما دام في هذا احتمال إذا توقفت. هذا المنصف منهم، لكن هم يقولون: إن ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ بمعنى النعمة، وينكرون أنها بمعنى اليد التي بها يأخذ ويقبض.

فالحاصل أن هؤلاء المعطلة يوقعون الإنسان في حيرة، أو يخرجونه من التوحيد إلى التعطيل.

فإن قال قائل: من اتبع هؤلاء هل نحكم بكفره؟

فالجواب: البدع مختلفة، فلا يمكن أن نحكم بها على سبيل العموم، فمنها بدع مكفرة، كبدع الجهمية عند السلف، وكذلك تعطيل الصفات تعطيلاً كلياً ككفر، وأما جحد بعض الصفات عن تأويل له وجه في اللغة العربية فهذا لا يكفر، ولذلك الأشاعرة ليسوا كفاراً.

[١] كلمة (مبين) تأتي بمعنى (بين) مثل قوله تعالى: ﴿لَقِيَ ضَلَكِلِ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وتأتي بمعنى مظهر للشيء، تقول: أبنت هذا لفلان، فأنا مبين له، فهذا القرآن الكتاب المبين ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١] المعنى أنه قرآن مظهر للناس؛ بدليل قوله تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَيَّ رَسُولُنَا أَلْبَغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢]، ﴿وَأَزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ تَأْتِي مُبَيَّنَةً أَوْ مُقَرَّرَةً لَهَا دَلٌّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ، لَمْ يُجِئْنَا رَبُّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيَّ رَأْيِي فَلَانٍ، وَلَا إِلَى ذَوْقِي فَلَانٍ وَوَجِدِهِ فِي أُصُولِ دِينِنَا.

وَلِهَذَا نَجِدُ مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ مُخْتَلِفِينَ مُضْطَرِبِينَ، بَلْ قَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فَلَا يَخْتَاجُ فِي تَكْمِيلِهِ إِلَى أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ فِيمَا يَأْتِي مِنْ كَلَامِهِ بِقَوْلِهِ: «لَا نَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مُتَأَوِّلِينَ بِأَرَائِنَا، وَلَا مُتَوَهِّمِينَ بِأَهْوَانِنَا، فَإِنَّهُ مَا سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلِمَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ»^[١].

[١] لاستيابة الآياتِ ثلاثة طُرُقٍ، هِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالْعَقْلُ، فَالسَّمْعُ يَسْمَعُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَا يَتَّبِعُ بِهِ تَوْحِيدَهُ، يَسْمَعُ الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ الَّتِي تُكْمِلُ الْقُرْآنَ، وَالْبَصَرُ يُشَاهِدُ آيَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْكَوْنِيَّةَ، فَيُشَاهِدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجِبَالَ وَالْبِحَارَ وَمَا فِيهَا مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْإِبْدَاعِ، فَيَسْتَدِلُّ بِذَلِكَ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَالْعَقْلُ هُوَ الْمَصْبُ؛ لِأَنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ طَرِيقَانِ إِلَى إِصْطِلَاحِ الْمَعْلُومَاتِ إِلَى الْقَلْبِ حَتَّى يَعْقِلَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ﴾ [السجدة: ٩]، فَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ طَرِيقَانِ يَصُبَّانِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْقَلْبُ الَّذِي بِهِ الْعَقْلُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَكُونُ لَكُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، فَإِذَا وَصَلَتْ إِلَى الْعَقْلِ، أَوْ إِلَى الْقَلْبِ جَمَعَ مِنْ هَذَا وَمِنْ هَذَا مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَمَّا آيَاتُهُ الْعَيَانِيَّةُ الْخَلْقِيَّةُ: فَالنَّظَرُ فِيهَا وَالِاسْتِدْلَالُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ
آيَاتُهُ الْقَوْلِيَّةُ السَّمْعِيَّةُ، وَالْعَقْلُ يَجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ وَهَذِهِ، فَيَجْزِمُ بِصِحَّةِ مَا جَاءَتْ بِهِ
الرُّسُلُ، فَتَتَّفِقُ شَهَادَةُ السَّمْعِ وَالْبَصْرِ وَالْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ^(١).

فَهُوَ سُبْحَانَهُ لِكَمَالِ عَدْلِهِ وَرَحْمَتِهِ وَإِحْسَانِهِ وَحِكْمَتِهِ وَمَحَبَّتِهِ لِلْعُدْرِ وَإِقَامَةِ
الْحُجَّةِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا وَمَعَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ
أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾
[الحديد: ٢٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَتَتْلُوا أَهْلَ
الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]^(٢).

[١] أَمَّا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «الْفِطْرَةُ» أَمَى بِهَا مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْفُرُوعِ، لَكِنَّ الْحَقِيقَةَ
أَنَّ الْفِطْرَةَ لَا شَكَّ أَنَّهَا مِنَ الْأَدِلَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ كَمَا سَبَقَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ نَفْسِهِ تَعْلِيْقًا
عَلَى قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ»^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[٢] أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَظَاهِرٌ فِيهَا أَنَّ اللَّهَ لَمْ يُرْسِلِ الرَّسُولَ إِلَّا بَيِّنَةً تَشْهَدُ عَلَى صِدْقِهِ؛
لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَوْ جَاءَنَا رَجُلٌ وَقَالَ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ، فاعْبُدُوا اللَّهَ، وَالَّذِي
سَيُخَالِفُنِي سَأَسْتَبِيحُ دَمَهُ وَمَالَهُ وَأَهْلَهُ. لَوْ قَالَ لَنَا قَائِلٌ هَذَا بَدُونِ آيَةٍ فَلَنَا الْحَقُّ فِي أَنْ نَرُدَّ
قَوْلَهُ، لَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لِحِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا إِلَّا بِآيَةٍ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥] فَوَاضِحٌ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصل عليه، رقم (١٣٥٨)،
ومسلم: كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، رقم (٢٦٥٨)، من حديث أبي
هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّن قَبْلِ يَاسِينَ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧].

حَتَّىٰ إِنَّ مَن أَخْفَىٰ آيَاتِ الرَّسُولِ آيَاتٍ هُودٍ، حَتَّىٰ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ: ﴿يَا هُودُ مَا جِئْنَا بِبَيِّنَاتٍ﴾ [هود: ٥٣]، وَمَعَ هَذَا فَيَبِّتُهُ مِّنْ أَوْضَحِ الْبَيِّنَاتِ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِتَدْبِيرِهَا، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ مِّنْ دُونِهِ فَكَيْدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ مَا مِنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [هود: ٥٦] ١١.

= وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَنَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ (١٢) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ [النحل: ٤٣-٤٤]، فَإِنَّ اسْتِدْلَالَ الْمُؤَلِّفِ بِهَذِهِ الْآيَةِ بِنَاءً عَلَىٰ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا رِجَالًا﴾ أَي: إِلَّا رِجَالًا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَعْمُونَ﴾ فَلَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَىٰ مَا سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَجْلِهِ.

فَالآيَةُ مُحْتَمِلَةٌ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾ مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا رِجَالًا﴾ أَي: إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ أَرْسَلْنَاهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿تَعْمُونَ﴾ وَالْمَعْنَى: اسْأَلُوهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ عِلْمٌ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ. فَإِنَّهَا لَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَىٰ مَا سَاقَهَا الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَجْلِهِ.

[١] قَوْمٌ هُودٍ قَالُوا: ﴿مَا جِئْنَا بِبَيِّنَاتٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [هود: ٥٣]، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ لَكَانَ مَعَهُمْ حَقٌّ، لَكِنَّهُ عِنْدَهُ بَيِّنَةٌ، بَيْنَهَا الْمُؤَلِّفُ

فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ: أَنَّ رَجُلًا وَاحِدًا يُخَاطَبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الْخِطَابِ،
غَيْرِ جَزَعٍ، وَلَا فَزَعٍ، وَلَا خَوَارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِمَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ^{١١}.
فَأَشْهَدَ اللَّهُ أَوْ لَا عَلَى بَرَاءَتِهِ مِنْ دِينِهِمْ وَمَا هُمْ عَلَيْهِ إِشْهَادٌ وَاثِقٌ بِهِ، مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ،
مُعَلِّمٌ لِقَوْمِهِ أَنَّهُ وَلِيُّهُ وَنَاصِرُهُ وَغَيْرُ مُسَلِّطٍ لَهُمْ عَلَيْهِ.

ثُمَّ أَشْهَدَهُمْ إِشْهَادَ مُجَاهِرٍ لَهُمْ بِالْمُخَالَفَةِ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ دِينِهِمْ وَالْهَيْهَاتُمُ الَّتِي
يُؤَالُونَ عَلَيْهَا وَيُعَادُونَ عَلَيْهَا وَيَبْذُلُونَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ فِي نُصْرَتِهِمْ لَهَا، ثُمَّ أَكَّدَ
ذَلِكَ عَلَيْهِمْ بِالْإِسْتِهَانَةِ لَهُمْ وَاحْتِقَارِهِمْ وَازْدِرَائِهِمْ، وَلَوْ يَجْتَمِعُونَ كُلُّهُمْ عَلَى كَيْدِهِ
وَشِفَاءِ غَيْظِهِمْ مِنْهُ، ثُمَّ يُعَاجِلُونَهُ وَلَا يُمְهِلُونَهُ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا مَا كَتَبَهُ اللَّهُ
عَلَيْهِ^{١٢}.

ثُمَّ قَرَّرَ دَعْوَتَهُمْ أَحْسَنَ تَفْرِيرٍ، وَبَيَّنَّ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى وَرَبَّهُمُ الَّذِي نَوَاصِيهِمْ بِيَدِهِ
هُوَ وَلِيُّهُ وَوَكِيلُهُ الْقَائِمُ بِنَصْرِهِ وَتَأْيِيدِهِ، وَأَنَّهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، فَلَا يَخْذُلُ مَنْ تَوَكَّلَ
عَلَيْهِ وَأَقْرَبَ بِهِ، وَلَا يُشْمِتُ بِهِ أَعْدَاءَهُ.

= رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: «فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْآيَاتِ: أَنَّ رَجُلًا وَاحِدًا يُخَاطَبُ أُمَّةً عَظِيمَةً بِهَذَا الْخِطَابِ،
غَيْرِ جَزَعٍ، وَلَا فَزَعٍ، وَلَا خَوَارٍ، بَلْ هُوَ وَاثِقٌ بِمَا قَالَهُ، جَازِمٌ بِهِ».

[١] أُمَّةٌ هُودٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَقْوَى الْأُمَمِ؛ لِأَنَّهُمْ قَوْمٌ عَادِ الَّذِينَ
اسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَقَالُوا: ﴿مَنْ أَسَدٌ مَتَى قُوَّةٌ﴾ [فصلت: ١٥] وَمَعَ ذَلِكَ هَذَا الْفَرْدُ الْوَاحِدُ
يَتَحَدَّثُ هَذَا التَّحَدِّيَ وَلَا يُصِيبُهُ سُوءٌ.

[٢] لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿فَكَيْدُو فِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥]، وَمَعْنَى تُنظِرُونَ: تُؤَخِّرُونِي

وَتَمْهِلُونِي.

فَأَيُّ آيَةٍ وَبُرْهَانٍ أَحْسَنُ مِنْ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ وَبَرَاهِينِهِمْ وَأَدْلِيَّتِهِمْ؟! وَهِيَ شَهَادَةٌ مِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بَيْنَهَا لِعِبَادِهِ غَايَةُ الْبَيَانِ.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: الْمُؤْمِنُ، وَهُوَ فِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ: الْمُصَدِّقُ الَّذِي يُصَدِّقُ الصَّادِقِينَ بِمَا يُقِيمُ لَهُمْ مِنْ شَوَاهِدِ صِدْقِهِمْ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُرِيَ الْعِبَادَ مِنَ الْآيَاتِ الْأُفْقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ مَا يَبَيِّنُ لَهُمْ أَنَّ الْوَحْيَ الَّذِي بَلَغَهُ رُسُلُهُ حَقٌّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَتْرِيهِمْ أَيَّتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥٣] أَي: الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ الْمُتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥٢] ثُمَّ قَالَ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فُصِّلَتْ: ٥٣].

فَشَهِدَ سُبْحَانَهُ لِرَسُولِهِ بِقَوْلِهِ أَنْ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ، وَوَعَدَ أَنَّهُ يُرِيَ الْعِبَادَ مِنْ آيَاتِهِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَلْقِيَّةِ مَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ ذَكَرَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَأَجَلُّ، وَهُوَ شَهَادَتُهُ سُبْحَانَهُ بِأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ، فَإِنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ الشَّهِيدَ الَّذِي لَا يَغِيبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يَغْرُبُ عَنْهُ، بَلْ هُوَ مُطَّلِعٌ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ، مُشَاهِدٌ لَهُ، عَلَيْهِمُ بِتَفَاصِيلِهِ.

وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَالْأَوَّلُ اسْتِدْلَالٌ بِقَوْلِهِ وَكَلِمَاتِهِ، وَاسْتِدْلَالٌ بِالْآيَاتِ الْأُفْقِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ اسْتِدْلَالٌ بِأَفْعَالِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ^(١).

[١] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى: الْمُؤْمِنُ، وَهُوَ فِي أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ: الْمُصَدِّقُ»؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَالْإِيمَانُ فِي اللُّغَةِ التَّصَدِيقُ، فَمَعْنَى الْمُؤْمِنِ يَعْنِي: الَّذِي يُصَدِّقُ الصَّادِقِينَ بِمَا يَظْهَرُ عَلَىٰ أَيْدِيهِمْ مِنْ شَوَاهِدِ الصِّدْقِ، وَهُنَاكَ تَفْسِيرٌ آخَرُ لِلْمُؤْمِنِ، وَهُوَ مِنَ الْأَمَنِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْخَوْفِ، أَي: الَّذِي يُؤْمِنُ عِبَادَهُ الصَّالِحِينَ مِنْ عَذَابِهِ، مَا خَوْذٌ مِنَ الْأَمَنِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْخَوْفِ.

إِذَا فِي الْآيَةِ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُؤْمِنُ أَي: الْمُصَدِّقُ لِعِبَادَةِ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا يُقِيمُ لَهُمْ مِنْ شَوَاهِدِ الصِّدْقِ.
وَالثَّانِي: الْمُؤْمِنُ، أَي: الَّذِي يَجْعَلُ الْخَائِفَ فِي أَمَانٍ، أَي: الْمُؤْمِنُ عِبَادَةَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ عَذَابِهِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْآيَةَ شَامِلَةٌ لِلْمَعْنَيْنِ؛ لِأَنَّ مِنْ قَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ أَنَّ الْآيَةَ إِذَا كَانَتْ مُحْتَمِلَةً لِمَعْنَيْنِ لَا يَتَنَافِيَانِ فَإِنَّ الرَّاجِحَ حَمْلُهَا عَلَيْهِمَا، أَمَا إِذَا كَانَا يَتَنَافِيَانِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَنْظُرَ إِلَى الرَّاجِحِ فَتَأْخُذُ بِهِ وَنَدَعُ الْمَرْجُوحَ.



الاستدلال بالأسماء والصفات على التوحيد:

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَإِنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِذَلِكَ لَا يُعْهَدُ فِي
الِإِصْطِلَاحِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَوْدَعَ فِي الْفِطْرَةِ الَّتِي لَمْ تَتَجَسَّسْ بِالْجُحُودِ وَالتَّعْطِيلِ،
وَلَا بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ الْكَامِلُ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِمَا
وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، وَمَا خَفِيَ عَنِ الْخَلْقِ مِنْ كَمَالِهِ أَعْظَمُ وَأَعْظَمُ بِمَا
عَرَفُوهُ مِنْهُ.

وَمِنْ كَمَالِهِ الْمُقَدَّسِ: شَهَادَتُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَاطِّلَاعُهُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَغِيبُ عَنْهُ
ذَرَّةٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ، بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَمَنْ هَذَا شَأْنُهُ كَيْفَ يَلِيقُ بِالْعِبَادِ
أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ، وَأَنْ يَعْبُدُوا غَيْرَهُ وَيَجْعَلُوا مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ؟!

وَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَمَالِهِ أَنْ يُقَرَّ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ الْكَذِبِ، وَيُخْرِعُ عَنْهُ بِخِلَافِ
مَا الْأَمْرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُنْصَرُهُ عَلَى ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ وَيُعَلِّي شَأْنَهُ، وَيُجِيبُ دَعْوَتَهُ، وَيُهْلِكُ عَدُوَّهُ،
وَيُظْهِرُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ مَا يَعْجِزُ عَنْ مِثْلِهِ قُوَى الْبَشَرِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ
كَاذِبٌ عَلَيْهِ مُفْتَرٍ؟! ۱۱

[١] لَوْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يُسْتَدَلُّ اللَّهُ عَزَّجَلَّ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى تَوْحِيدِهِ وَهَذَا غَيْرُ

مَعَهُودٍ؟

فَالْجَوَابُ: بَيْنَ الْمُؤَلَّفِ أَنَّ الْإِنْسَانَ الَّذِي لَمْ تَتَجَسَّسْ فِطْرَتُهُ بِتَعْطِيلٍ وَلَا تَمْثِيلٍ لَا يَعْرِفُ
مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ إِلَّا مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَمَالِ الْمُطْلَقِ، فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى قَدِ اسْتَدَلَّ بِكَمَالِهِ عَلَى

وَمَعْلُومٌ أَنَّ شَهَادَتَهُ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَقُدْرَتُهُ وَحِكْمَتُهُ وَعِزَّتُهُ وَكَمَالُهُ
الْمُقَدَّسَ يَأْبَى ذَلِكَ، وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ أَبْعَدِ النَّاسِ عَنْ مَعْرِفَتِهِ.

وَالْقُرْآنُ مَمْلُوءٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ، وَهِيَ طَرِيقُ الْخَوَاصِّ، يَسْتَدِلُّونَ بِاللَّهِ عَلَى
أَفْعَالِهِ وَمَا يَلِيْقُ بِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ وَلَا يَفْعَلَهُ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوَابِلِ ﴿٤٤﴾
لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَنِيزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤-
٤٧] وَسَيَأْتِي لِذَلِكَ زِيَادَةٌ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى^١.

الْفَرْقُ بَيْنَ الطَّرِيقَتَيْنِ: الْحِسِّيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ:

وَيَسْتَدِلُّ أَيْضًا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ عَلَى وَحْدَانِيَّتِهِ، وَعَلَى بُطْلَانِ الشَّرْكِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ
الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الحشر: ٢٣]،

= وَحْدَانِيَّتِهِ، وَبِهَذَا يَكُونُ الدَّلِيلُ وَاضِحًا بَيِّنًا؛ لِأَنَّهُ كَيْفَ يُعْقَلُ أَنْ يُقَرَّ اللَّهُ عَزَّجَلَّ هَذَا الرَّجُلُ
الَّذِي جَاءَ لِلنَّاسِ وَقَالَ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ، أَقَاتِلْكُمْ عَلَى مَا جِئْتُ بِهِ، وَأَسْتَبِيحُ نِسَاءَكُمْ
وَأَمْوَالَكُمْ، أَوْ اتَّبِعُونِي؟! ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ يُؤَيِّدُهُ اللَّهُ وَيَنْصُرُهُ وَيُظْهِرُهُ عَلَى أَعْدَائِهِ وَيَجْعَلُ الْعَاقِبَةَ
لَهُ، فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ بِمُقْتَضَى حِكْمَةِ اللَّهِ، وَهَذَا اعْتِدَاءٌ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ
كَذَلِكَ لَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى يَنْصُرُ أَهْلَ الْبَاطِلِ؛ فَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَسْتَدِلَّ اللَّهُ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ
عَلَى تَوْحِيدِهِ وَانْفِرَادِهِ بِالْأَلُوْهِيَّةِ.

[١] أي: لَوْ كَانَ كَإِذَا لَمْ يَتْرُكْهُ اللَّهُ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوَابِلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]

أي: بَعْضُهَا وَلَيْسَ كُلُّهَا ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا يَنْكُرُ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ
حَنِيزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٥-٤٧].

وَأَضْعَافُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ.

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ قَلِيلٌ سَالِكُهَا، لَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا إِلَّا الْخَوَاصُّ، وَطَرِيقَةُ الْجُمْهُورِ:
الِاسْتِدْلَالُ بِالآيَاتِ الشَّاهِدَةِ؛ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ تَنَاوُلًا وَأَوْسَعُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ يُفْضِلُ
بَعْضَ خَلْقِهِ عَلَى بَعْضٍ^(١).

[١] وَلِهَذَا ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ لِلدَّجَالِ عِلَامَةً، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّهُ أَعْوَرٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ
بِأَعْوَرَ»^(١). فَأَعْطَانَا عِلَامَةً، وَهِيَ أَنَّهُ أَعْوَرُ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْعِلَامَةَ عِلَامَةٌ حِسِّيَّةٌ كُلُّنَا
نَعْرِفُهَا، حَتَّى الْعَوَامُّ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى تَأَمُّلٍ وَنَظَرٍ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: إِنَّهُ حَادِثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ،
أَوْ أَنَّهُ سَيَمُوتُ بَعْدَ أَنْ كَانَ حَيًّا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ لَكَانَ فِي هَذَا غُمُوضٌ
عَلَى الْعَوَامِّ، فَالْعَامِّيُّ لَا يَعْرِفُ الْإِسْتِدْلَالَ عَلَى امْتِنَاعِ أَنْ يَكُونَ رَبًّا بِكَوْنِهِ حَادِثًا، أَوْ بِكَوْنِهِ
لَا يَبْقَى، لَكِنْ بِمُعْجَرِدِ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ وَالدَّجَالُ أَعْوَرٌ، فَإِنَّهُ يُعْرِفُ.

فَالآيَاتُ الْحِسِّيَّةُ الْمُشَاهِدَةُ كُلُّنَا يَعْرِفُهَا وَيَتَنَاوَلُهَا، وَفِي مُتَنَاوَلِنَا؛ وَلِهَذَا يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ
رَحِمَهُ اللَّهُ: «طَرِيقَةُ الْجُمْهُورِ». وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ إِثْبَاتَ وُجُودِ اللَّهِ
عَزَّ وَجَلَّ فَتَجِدُهُمْ يُشْبِتُونَهُ بِالطَّرِيقِ الْعَقْلِيَّةِ دُونَ الْحِسِّيَّةِ، وَالطَّرِيقِ الْعَقْلِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ صَحِيحَةً
وَمُؤَلِّمَةً لَكِنَّهَا لَيْسَتْ وَاضِحَةً لِكُلِّ أَحَدٍ، لَكِنْ الطَّرِيقُ الْحِسِّيُّ الَّذِي يُشَاهِدُهُ النَّاسُ أَوْضَحُ
وَأَقْرَبُ لِلْفَهْمِ وَأَسْهَلُ.

فَلَوْ سُئِلَتْ: مَا هِيَ طَرِيقَةُ الْقُرْآنِ فِي إِثْبَاتِ الْحَقَائِقِ؟ قُلْتُ: طَرِيقَتُهُ أَنَّهُ يُشْبِتُهَا بِالْآيَاتِ
الْحِسِّيَّةِ الْمُشَاهِدَةِ؛ لِأَنَّهَا أَوْضَحُ وَأَسْهَلُ تَنَاوُلًا، فَكُلُّ يَعْرِفُهَا، وَأَمَّا الطَّرِيقُ الْعَقْلِيَّةُ وَإِنْ كَانَ
الْقُرْآنُ يَسْتَدِلُّ بِهَا كَثِيرًا، لَكِنَّهَا أَقْلُ بِالنِّسْبَةِ لِلِاسْتِدْلَالِ بِالْأَشْيَاءِ الْحِسِّيَّةِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ، رَقْمُ (٧١٣١)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفِتَنِ، بَابُ
ذِكْرِ الدَّجَالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ، رَقْمُ (٢٩٣٣)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كَمَالُ التَّوْحِيدِ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ:

فَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ الدَّلِيلُ وَالْمَدْلُولُ عَلَيْهِ، وَالشَّاهِدُ وَالْمَشْهُودُ، قَالَ تَعَالَى -لَمَنْ طَلَبَ آيَةً تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ-: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِيهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرِحْمَةً وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ تَوْحِيدَ الْإِلَهِيَّةِ هُوَ التَّوْحِيدُ الَّذِي أُرْسِلَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَأُنزِلَتْ بِهِ الْكُتُبُ -كَمَا تَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ الْإِشَارَةُ- فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلٍ مَنِ قَسَمَ التَّوْحِيدَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ.

وَجَعَلَ هَذَا النَّوعَ: تَوْحِيدَ الْعَامَّةِ، وَالنَّوعَ الثَّانِي: تَوْحِيدَ الْخَاصَّةِ، وَهُوَ الَّذِي يَثْبُتُ بِالْحَقَائِقِ، وَالنَّوعَ الثَّلَاثَ: تَوْحِيدًا قَائِمًا بِالْقِدَمِ، وَهُوَ تَوْحِيدُ خَاصَّةِ الْخَاصَّةِ. فَإِنَّ أَكْمَلَ النَّاسِ تَوْحِيدًا الْأَنْبِيَاءَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَالْمُرْسَلُونَ مِنْهُمْ أَكْمَلُ فِي ذَلِكَ، وَأَوْلُو الْعِزْمِ مِنَ الرُّسُلِ أَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا، وَهُمْ: نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى، وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الْخَلِيلَانِ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا وَسَلَامُهُ، فَإِنَّهُمَا قَامَا مِنَ التَّوْحِيدِ بِمَا لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُمَا عِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَحَالًا، وَدَعْوَةً لِلْخَلْقِ وَجِهَادًا، فَلَا تَوْحِيدَ أَكْمَلُ مِنَ الَّذِي قَامَتْ بِهِ الرُّسُلُ، وَدَعَوْا إِلَيْهِ، وَجَاهَدُوا الْأُمَّمَ عَلَيْهِ^١.

[١] وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْوَاقِعِ قَدْ يُؤْهِمُ بَعْضَ النَّاسِ أَنَّ غَيْرَ مُحَمَّدٍ وَإِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عِنْدَهُمْ نَقْصٌ فِي التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «وَأَكْمَلُهُمْ تَوْحِيدًا الْخَلِيلَانِ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ» وَلَكِنْ هَذَا الْوَهْمُ خَطَأٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ الْآخَرِينَ كَامِلٌ، لَكِنْ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ كَمَالٌ وَأَكْمَلٌ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

وَلِهَذَا أَمَرَ سُبْحَانَهُ نَبِيَّهُ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ فِيهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى بَعْدَ ذِكْرِ مُنَاطَرَةِ
إِبْرَاهِيمَ قَوْمَهُ فِي بَطْلَانِ الشَّرْكِ، وَصِحَّةِ التَّوْحِيدِ، وَذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ دُرِّيَّتِهِ: ﴿أُولَئِكَ
الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِنُهُمْ آقَدَةَ﴾ [الأنعام: ٩٠]، فَلَا أَكْمَلَ مِنْ تَوْحِيدٍ مَنْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ.

وَكَانَ ﷺ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ إِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَقُولُوا: «أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ،
وَكَالِمَةِ الْإِخْلَاصِ، وَدِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَمِلَّةِ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ»^(١).

= ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ
وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [الحديد: ١٠]، وَقَالَ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَتِيلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي
الْأَرْزَاقِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَتِيلِينَ
دَرَجَةً وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾ [النساء: ٩٥].

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُؤْتَى مِنَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ مَا لَمْ يُؤْتَهُ الْآخَرُ، وَلَا يَكُونُ
هَذَا نَقْصًا فِي الْآخِرِ إِذَا كَانَ قَدْ أُوتِيَ الْكَمَالَ الَّذِي يَلِيْقُ بِهِ.

فَلَا تَظُنَّ أَنَّ فِي هَذَا عَمَزًا لِمَنْ سِوَى إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَالْكُلُّ قَدْ
كَمَلَ بِحَقِّهِ التَّوْحِيدُ الَّذِي أَكْمَلَهُ اللَّهُ لَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ دِينَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْمَلَ مِنْ غَيْرِهِ. فَالْجَوَابُ:
أَنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
دِينَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَكْمَلَ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِلَّا لَأَمَرَ الرَّسُولَ بِاتِّبَاعِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٠٦/٣)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي رَجْوَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

فَمِلَّةُ إِبْرَاهِيمَ التَّوْحِيدُ، وَدِينُ مُحَمَّدٍ ﷺ: مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ قَوْلًا وَعَمَلًا
وَأَعْتِقَادًا، وَكَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ هِيَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِطْرَةُ الْإِسْلَامِ هِيَ مَا
فَطَّرَ عَلَيْهِ عِبَادَهُ مِنْ مَحَبَّتِهِ وَعِبَادَتِهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَالْإِسْتِسْلَامُ لَهُ عُبُودِيَّةٌ
وَذُلٌّ وَأَنْقِيَادًا وَإِنَابَةٌ.

فَهَذَا تَوْحِيدٌ خَاصَّةٌ الْخَاصَّةِ، الَّذِي مَنْ رَغِبَ عَنْهُ فَهُوَ مِنْ أَسْفَهِ السُّفَهَاءِ،
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ، وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا
وَآئِنَّا فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١٣٠) إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْتُ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿
[البقرة: ١٣٠-١٣١].

وَكُلُّ مَنْ لَهُ حِسٌّ سَلِيمٌ وَعَقْلٌ يُمَيِّزُ بِهِ، لَا يَحْتَاجُ فِي الْإِسْتِدْلَالِ إِلَى أَوْضَاعِ
أَهْلِ الْكَلَامِ وَالْجَدَلِ وَاصْطِلَاحِهِمْ وَطُرُقِهِمُ الْبَتَّةَ، بَلْ رُبَّمَا يَقَعُ بِسَبَبِهَا فِي سُكُوكٍ
وَشُبُهٍ يَحْضُلُ لَهُ بِهَا الْحَيْرَةُ بِالضَّلَالِ وَالرَّيْبَةِ، فَإِنَّ التَّوْحِيدَ إِنَّمَا يَنْفَعُ إِذَا سَلِمَ قَلْبُ
صَاحِبِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا هُوَ الْقَلْبُ السَّلِيمُ الَّذِي لَا يُفْلِحُ إِلَّا مَنْ آتَى اللَّهَ بِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ النَّوْعَ الثَّانِيَّ وَالثَّالِثَ مِنَ التَّوْحِيدِ الَّذِي ادَّعَوْا أَنَّهُ تَوْحِيدُ الْخَاصَّةِ
وَخَاصَّةُ الْخَاصَّةِ يَنْتَهِي إِلَى الْفَنَاءِ الَّذِي يُسَمَّرُ إِلَيْهِ غَالِبُ الصُّوفِيَّةِ، وَهُوَ دَرْبٌ خَطِرٌ
يُفْضِي إِلَى الْإِتْمَادِ.

انظُرْ إِلَى مَا أَنْشَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ يَقُولُ
شِعْرًا^(١):

مَا وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدٌ

(١) منازل السائرين (ص: ١٣٩).

تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لِاحِدٍ

وَإِنْ كَانَ قَائِلُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهِ الْإِتِّحَادَ، لَكِنْ ذَكَرَ لَفْظًا مُجْمَلًا مُحْتَمَلًا جَذْبُهُ بِهِ الْإِتِّحَادِيَّ إِلَيْهِ، وَأَقْسَمَ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْبَانِهِ إِنَّهُ مَعَهُ، لَوْ سَلَكَ الْأَلْفَاظَ الشَّرْعِيَّةَ الَّتِي لَا إِجْمَالَ فِيهَا كَانَ أَحَقَّ، مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي حَامَ حَوْلَهُ لَوْ كَانَ مَطْلُوبًا مِنَّا لَنَبَهُ الشَّارِعُ عَلَيْهِ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهِ وَبَيَّنَّهُ، فَإِنَّ عَلَى الرَّسُولِ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ، فَأَيْنَ قَالَ الرَّسُولُ: هَذَا تَوْحِيدُ الْعَامَّةِ، وَهَذَا تَوْحِيدُ الْخَاصَّةِ، وَهَذَا تَوْحِيدُ خَاصَّةِ الْخَاصَّةِ، أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، أَوْ أَشَارَ إِلَى هَذِهِ النُّقُولِ وَالْعُقُولِ حَاضِرَةً^[١].

[١] أَبَانَ لَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ جَعَلَ تَوْحِيدَ الْأُلُوْهِيَّةِ تَوْحِيدَ الْعَوَامِّ، وَتَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ تَوْحِيدَ الْخَوَاصِّ، وَتَوْحِيدَ خَوَاصِّ الْخَوَاصِّ هُوَ الَّذِي لَا يَرَى إِلَّا اللَّهَ، بِمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ مُجَرَّدٌ عَنِ الصِّفَاتِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ الَّذِي قَسَمَ هَذَا التَّقْسِيمَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ جَعَلَ التَّوْحِيدَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَدَعَتْ إِلَيْهِ هُوَ تَوْحِيدَ الْعَوَامِّ؛ وَلِهَذَا يَقُولُ هَؤُلَاءِ الصُّوفِيَّةُ: إِنَّا لَا نَحْتَاجُ إِلَى صَلَاةٍ، وَلَا إِلَى زَكَاةٍ، وَلَا إِلَى حَجٍّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا الْعَوَامُّ، أَمَا نَحْنُ فَقَدْ وَصَلْنَا إِلَى الْيَقِينِ، فَلَا حَاجَةَ أَنْ نَتَعَبَّدَ، وَفَسَّرُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، بِمَعْنَى: حَتَّىٰ تَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ قِفْ وَلَا تَتَعَبَّدْ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَى زَمَنُ التَّعَبُّدِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ أَي: حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْمَوْتُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُونَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ الْإِنْسَانُ إِلَى الْيَقِينِ سَقَطَ عَنْهُ التَّكْلِيفُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُشَاهِدُ إِلَّا الرَّبَّ، فَيَصِلُ بِهِ تَوْحِيدُهُمْ إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا الْمَخْلُوقَ وَالْخَالِقَ شَيْئًا

= واجدًا، يقولون: لا يُمكنُ أن تقول: خالقٌ ومخلوقٌ. فإذا قلت: خالقٌ ومخلوقٌ؛ فقد أشركت، ولا تصف الله بأبي وصف فإنك إن وصفته فقد عددته.

وانظر كلام أبي إسحاق الهروي صاحب (منازل السائرين)، الذي شرحه ابن القيم في كتاب سماء «مدارج السالكين»، حيث يقول^(١):

ما وحد الواحد من واحد إذ كل من وحده جاحد

ومعناه أن الواحد لا يوحد الواحد إلا إذا جرده عن الصفة؛ ولهذا قال:

إذ كل من وحده جاحد

توحيد من ينطق عن نعتيه عاريةً أبطلها الواحد

أي: أن الإنسان الذي ينطق عن نعت الله أي: بنعته، يقول: إن هذه عارية، والعارية هي الشيء الذي يعطى ثم يؤخذ ويرد، فليس له ثبات، بل سوف يزول، (توحيد إياه توحيد) أي: توحيدك الله أن تجعل الخالق والمخلوق شيئًا واحدًا، (ونعت من ينعت لاجد) أي: وصف من يصفه ماثل عن الحق؛ لأن الإلحاد هو الميل.

وكلام الشيخ الهروي لا شك أنه يؤهم القول بوحدة الوجود، وهذا الرجل من الصوفية، فيخشى أن يكون أراد بهذا الكلام مذهب غلاة الصوفية، وأنه ليس هناك خالقٌ ولا مخلوقٌ، فإذا قلت: خالقٌ ومخلوقٌ. فقد أشركت، فالشيء كله واحد، كذلك إذا وصفت الله فأنت ملحد.

(١) منازل السائرين (ص: ١٣٩).

فَهَذَا كَلَامُ اللَّهِ الْمُنزَّلُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَهَذِهِ سُنَّةُ الرَّسُولِ، وَهَذَا كَلَامٌ خَيْرِ
الْقُرُونِ بَعْدَ الرَّسُولِ، وَسَادَاتُ الْعَارِفِينَ مِنَ الْأَيْمَةِ، هَلْ جَاءَ ذِكْرُ الْفَنَاءِ وَهَذَا
التَّقْسِيمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ؟ وَإِنَّمَا حَصَلَ هَذَا مِنْ زِيَادَةِ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ، الْمُسْبِيهِ لِعُلُوِّ
الْحَوَارِجِ، بَلْ لِعُلُوِّ النَّصَارَى فِي دِينِهِمْ.

وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى الْغُلُوَّ فِي الدِّينِ وَتَمَى عَنْهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ
لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا
كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧].

وَقَالَ ﷺ: «لَا تُشَدُّوا فَيُشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا فَشَدَّدَ
اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فِتْلِكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالذِّيَارَاتِ: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا
عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧]» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١).

قَوْلُهُ: «وَلَا شَيْءَ مِثْلَهُ» اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ^(١) عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ،

وَكُلُّ هَذَا فِي الْحَقِيقَةِ كَلَامٌ - وَإِنْ كَانَ الْمُؤَلَّفُ ذَكَرَهُ - وَعِنْدِي لَوْ أَنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ
لَمْ تُذَكَّرْ لَهُ مِثْلُ هَذِهِ الْأَرَاءِ لَكَانَ أَسْلَمَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْخَطَأَ وَالْغَلَطَ يَصْعُبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ
يَتَّصِرَ بِهِ، فَضَلَّ عَنْ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ خَطَأً، وَالتُّفُوسُ تَنْفِرُ مِنْ تَصَوُّرِ الْخَطَأِ وَفَهْمِهِ.

[١] أَوَّلًا: لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ مَنْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ؟ لِأَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ الْآنَ صَارَ لَفْظًا كُلُّ
يَدَّعِيهِ، فَالْأَشَاعِرَةُ قَالُوا: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْمَاتْرِيدِيَّةُ قَالُوا: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.
وَالْمُتَّبِعُونَ لِلْسَّلَفِ قَالُوا: نَحْنُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَالطَّرِيقَةُ بَيْنَ هَؤُلَاءِ مُخْتَلِفَةٌ غَيْرُ مُتَّفِقَةٌ، وَكُلُّ
هَذِهِ دَعَاوَى تَحْتَاجُ إِلَى بَيِّنَةٍ، فَيُقَالُ: إِنَّ لَفْظَ (أَهْلِ السُّنَّةِ) كَلِمَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى السُّنَّةِ، فَتَنْظُرُ هَلْ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ فِي الْحَسَدِ، رَقْمٌ (٤٩٠٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= يَنْطَبِقُ عَلَى هَؤُلَاءِ أَوْ هَؤُلَاءِ أَوْ هَؤُلَاءِ، فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمُتَّبِعِينَ لِلسَّلَفِ وَجَدْنَا أَنَّهُمْ هُمُ الْمُسْتَحِقُّونَ لِهَذَا الوَصْفِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الشَّيْءِ هُوَ مَنْ لَزِمَ الشَّيْءَ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ هُمُ مَنْ لَزِمُوا السُّنَّةَ، فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ: مَذَهَبُ السَّلَفِ، وَمَذَهَبُ الْأَشَاعِرَةِ، وَمَذَهَبُ الْمَأْتَرِيَّةِ، وَجَدْنَا أَنَّ الْمُتَمَسِّكِينَ بِالسُّنَّةِ هُمُ السَّلَفِيُّونَ، وَهُمْ الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ، وَهُمْ الَّذِينَ قَالَ فِيهِمُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سَتَخْتَلِفُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قَالُوا: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(١). فَهَلْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلُوا نُصُوصَ الصِّفَاتِ وَقَالُوا: الْمُرَادُ بِالْيَدِ: النُّعْمَةُ، وَالْمُرَادُ بِالكَلَامِ: الكَلَامُ النَّفْسِيُّ، وَالْمُرَادُ بِالْمَجِيءِ: مَجِيءُ الْأَمْرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟

الجواب: لا، فَإِذَا كَانَ هَكَذَا فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَا يَنْطَبِقُ إِلَّا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَهُمْ السَّلَفُ وَأَتْبَاعُهُمُ الَّذِينَ يُطَلَّقُ عَلَيْهِمْ اسْمُ الْأَثَرِيَّةِ، أَي: مُتَّبِعُو الْأَثَرِ.

فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا: «اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ». لَا يَعْنِي بِذَلِكَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- الْأَثَرِيَّةَ فَقَطْ دُونَ الْأَشَاعِرَةِ وَدُونَ الْمَأْتَرِيَّةِ.

و(أَهْلُ السُّنَّةِ) يُطَلَّقُ عِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ عَلَى الْأَثَرِيَّةِ وَالْأَشَاعِرِيَّةِ وَالْمَأْتَرِيَّةِ، وَيَرَى هَؤُلَاءِ الْأَشَاعِرَةَ وَالْمَأْتَرِيَّةَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، فَتَقُولُ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، فَلَا تَنْفِقُ طَائِفَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ فِي مَنَاجِحِهِمَا بِوَصْفِ وَاحِدٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْوَصْفِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِمْ، وَهُمْ السَّلَفُ الَّذِينَ يُطَلَّقُونَ عَلَيْهِمْ هَؤُلَاءِ الْأَثَرِيَّةَ.

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الإيذان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، رقم (٢٦٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ^(١).

[١] وقوله: «لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَلَا فِي أَفْعَالِهِ» لله ذاتٌ ولنا ذاتٌ، كذلك لله صفاتٌ ولنا صفاتٌ، فإن قال قائلٌ: ذَلِكَ مَعْنَاهُ الْإِشْتِرَاكُ. قُلْنَا: هَذَا الْإِشْتِرَاكُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمَاثُلَ، بَلْ هُوَ لَا يَقْتَضِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَكَذَلِكَ الْأَفْعَالُ، فَاللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَفْعَالٌ وَلَنَا أَفْعَالٌ، وَإِشْتِرَاكُنَا فِي ذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّمَاثُلَ.

والتَّمثِيلُ لُغَةٌ: هُوَ ذِكْرُ مُمَائِلٍ لِلشَّيْءِ أَوْ إِثْبَاتُ مُمَائِلٍ لِلشَّيْءِ، سِوَاءَ ذِكْرَتِهِ بِقَلْبِكَ وَهُوَ التَّقْدِيرُ الْقَلْبِيُّ، أَوْ بِلِسَانِكَ وَهُوَ التَّقْدِيرُ الذُّكْرِيُّ، فَكُلُّ ذَلِكَ تَمثِيلٌ.

وَاصطِلَاحًا: إِثْبَاتُ مَثِيلٍ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي ذَاتِهِ أَوْ فِي صِفَاتِهِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ إِثْبَاتُ الْمَثِيلِ لِلَّهِ فِي ذَاتِهِ فَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ.

وَأَمَّا الثَّانِي: وَهُوَ إِثْبَاتُ مَثِيلٍ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي صِفَاتِهِ فَقَدْ قَالَ بِهِ أُمَّمٌ، فَالْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ مَثِيلًا فِي الْأَلُوْهِيَّةِ، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ صِفَاتِ اللَّهِ كَصِفَاتِنَا، وَاسْتَوَاءَهُ كَاسْتَوَائِنَا عَلَى السَّرِيرِ، وَنُزُولَهُ كَنُزُولِنَا مِنَ السَّطْحِ إِلَى الْأَرْضِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَؤُلَاءِ أَثْبَتُوا لِلَّهِ مَثِيلًا فِي صِفَاتِهِ.

وَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ لِلْعَالَمِ خَالِقِينَ: النُّورَ وَالظُّلْمَةَ. أَثْبَتُوا لِلَّهِ تَعَالَى مَثِيلًا فِي رُبُوبِيَّتِهِ.



حُكْمُ تَمْثِيلِ الصِّفَاتِ:

حَرَامٌ وَقَدْ يَصِلُ لِلْكَفْرِ: بِدَلِيلِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ:

أَمَّا دَلَالَةُ السَّمْعِ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَهَذَا خَبَرٌ، فَمَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ مَثِيلًا فَقَدْ كَذَّبَ الْخَبَرَ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، وَهَذَا طَلَبٌ؛ لِأَنَّهُ نَهَى، وَالنَّهْيُ: طَلَبُ الْكَفِّ عَلَى وَجْهِ الْاسْتِعْلَاءِ، فَمَنْ أَثْبَتَ لِلَّهِ مَثِيلًا فَقَدْ عَصَى الْأَمْرَ وَخَالَفَ، فَالْمُثَبِّتُونَ لِلَّهِ الْمَثِيلَ مُكَذِّبُونَ لِلْخَبَرِ مُسْتَكْبِرُونَ عَنِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُمْ خَالَفُوا اللَّهَ عَزَّجَلَّ فِي نَفْيِ الْمَثِيلِ وَفِي ضَرْبِ الْمَثِيلِ.

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْعَقْلِ: فَلِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَفْرَضَ اللَّهُ تَعَالَى مَثِيلًا لظُهُورِ التَّبَايُنِ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَمَنْ أَثْبَتَ لِلْخَالِقِ مَثِيلًا، وَجَعَلَ صِفَاتِهِ كَصِفَاتِ خَلْقِهِ فَقَدْ أَنْكَرَ الْمَعْقُولَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مَثِيلًا، فَإِنَّ الصِّفَاتِ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَوْصُوفٍ كَانَتْ بِحَسَبِ ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ، أَي: تَلِيقُ بِهِ، بِدَلِيلِ إِذَا قُلْتَ: يَدُ الْإِنْسَانِ. وَقُلْتَ: يَدُ الْحِصَانِ. كُلُّنَا يَعْرِفُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْيَدَيْنِ: بَيْنَ يَدِ الْإِنْسَانِ وَيَدِ الْحِصَانِ، حَتَّى لَوْ لَمْ تَقُلْ لِلنَّاسِ: يَدُ الْإِنْسَانِ مِثْلُ يَدِ الْحِصَانِ. فَإِذَا قُلْتَ لِشَخْصٍ: عِنْدِي حِصَانٌ وَلَكِنْ يَدُهُ لَيْسَتْ كَيَدِ الْإِنْسَانِ. لَضَحِكَ عَلَيْكَ.

فَإِذَا: صِفَةُ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَلِيقُ بِذَلِكَ الْمَوْصُوفِ عَقْلًا بَدُونِ السَّمْعِ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّمَثِيلُ مُتَمَتِّعًا بِدَلَالَةِ السَّمْعِ وَالْعَقْلِ.

وَالسَّلَفُ حَكَمُوا عَلَى الْمُثَبِّلِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، كَمَا قَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَوْلَهُ الْآيَفَ

الدُّكْر: «مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ»^(١) وهو صحيح، فالمُثَلُّ كافرٌ؛ لأنَّه مُكذَّبٌ للخَيْرِ، وتكذيبُ الخَيْرِ، أيَّ خَيْرٍ كَانَ، كُفْرٌ، وليسَ كالأمرِ فمُخَالَفَةُ الأمرِ قَدْ تَكُونُ كُفْرًا وَقَدْ تَكُونُ مَعْصِيَةً دُونَ الكُفْرِ، لَكِنْ تَكْذِيبُ الخَيْرِ مَهْمَا كَانَ فَهُوَ كُفْرٌ؛ لِأَنَّهُ تَنْقُصٌ لِلْمُخَيْرِ. وَحِينَئِذٍ نَقُولُ: التَّمثِيلُ كُفْرٌ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لَخَيْرِ اللَّهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وَبَيَانُ الْجَمْعِ بَيْنَ نُصُوصِ نَفْيِ التَّمثِيلِ وَبَيَانِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَيَسْتَشْهَدُ بِهِ الْمُثَلُّ فِيَقُولُ: آدَمُ مِثْلُ اللَّهِ، وَمَهْمَا أَتَيْتُمْ مِنْ أَدِلَّةٍ تَنْفُونَ بِهَا التَّمثِيلَ فَعِنْدِي حَدِيثٌ يُبَيِّنُهُ. فَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: هَذَا عَلَى صُورَةٍ هَذَا. أَيْ: مِثْلُهُ طَبَقَ الْأَصْلِ، فَإِذَا كَانَ مِثْلَهُ طَبَقَ الْأَصْلِ فَكُلُّ الْكُتُبِ الَّتِي أَثْبَتَتْ (مِنْ غَيْرِ تَمثِيلٍ) نَقُولُ: هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ بِتَمثِيلٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ.

فَنَقُولُ لَهُ: إِنْ كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَا يُكذَّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَنَقُولُ: الَّذِي قَالَ: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»، مُرْسَلٌ مِنْ قِبَلِ مَنْ قَالَ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ يَأْتِي بِمَا يُكذَّبُ خَبَرَ الْمُرْسَلِ!؟

(١) تقدم تخريجه (ص: ٩٧).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفندتهم مثل أفئدة الطير، رقم (٢٨٤١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولذلك اختلف العلماء في تخریج هذا الحديث والجمع بينه وبين النصوص الدالة على نفي التمثيل، فقال بعضهم: إن لفظ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(١) ليس بصحيح ولا نقبله، أما لفظ: «عَلَى صُورَتِهِ» فنقبله، لكن نُؤوِّله؛ لأجل أن يطابق النصوص الدالة على انتفاء المماثلة.

والذين ضعموا لفظ: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ» تخلصوا منه، وقالوا: هذا لفظ غير صحيح ولم يقله الرسول ﷺ.

أما الذين قالوا: «عَلَى صُورَتِهِ» بالضمير فهذا صحيح مقبول، ولكن يُؤوَّل:

١- قال بعضهم: إن الضمير في «صُورَتِهِ» يعودُ على آدَمَ، يعني: إن الله خلق آدم على صورة آدم.

٢- وقال بعضهم: خلق آدم على صورة المصروب؛ لأن الرسول ﷺ نهي عن الضرب على الوجه، وقال: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» أي: على صورة هذا الذي ضربته، فلا تُهن هذه الصورة؛ لأنها مخلوقة على صورة آدم، فيكون الضمير عائداً على المصروب.

٣- وقال بعضهم: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» أي: على صورة الله، لكن الإضافة هنا من باب إضافة المخلوق إلى خالقه لا من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، أي: على الصورة التي خلقها الله عز وجل واختارها، ومنها قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، فاختار هذا الوجه بهذه الكيفية التي نُفضِّلُ على وجوه سائر الحيوانات،

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (٨٥/١)، والأجري في الشريعة (٧٢٥)، والطبراني في الكبير (٤٣٠/١٢) رقم (١٣٥٨٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

= فهذا الوجه الذي خلقه الله عز وجل وصوره اعتنى به وأضافه إلى نفسه لا تضربه؛ فتحدث به خدوشاً وعيوباً وهو محل الإكرام لا محل الإهانة، وحيثئذ تكون الإضافة على سبيل التشريف والتعظيم.

قالوا: ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣]، و﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]، والبيت هنا مخلوق، والناقة أيضاً مخلوقة، وهذه الصورة مخلوقة وأضيفت إلى الله على سبيل التشريف، قالوا: وهذا معنى سائغ جاء نظيره في القرآن، ومُناسِبته للنهي عن ضرب الوجه واضحة جداً، وهو أن هذا الوجه الذي خلقه الله عز وجل على هذه الصورة المعينة إذا ضربته فأنت الآن عبته، إما عيباً معنوياً وإما عيباً حسيّاً، وإما الأمران جميعاً.

فالعيب الحسي أن يكون هذا الرجل مثلاً بليداً كالخمار لا يهمله أن تضربه على وجهه أو رأسه أو صدره أو على بطنه أو على ظهره فكله يستوي عنده، فيكون خدش وجهه أو جرحه عيباً حسيّاً يُغيّر خلق الله، وإذا ضربته على وجهه كان أشد من ضربه على ظهره فالإهانة واضحة؛ إذ إن ضرب هذا الرجل على وجهه لا شك أنه أشدُّ إذلاً مما لو ضرب على ظهره أو يده أو رجله.

فالصورة إذا يجب أن تُكرم ولا تُهان؛ لا إهانة معنوية ولا حسيّة، وهذا تأويل واضح ليس فيه إشكال.

٤- وقال بعضهم: «على صورته» الضمير يعود على الله، وأن الله تعالى صورة، وإثبات الصورة لله ثابت ليس فيه إشكال، كما في حديث أبي سعيد رضي الله عنه الطويل في

= قِصَّةِ الْكَشْفِ عَنْ سَاقِهِ عَزَّجَلَّ، وَأَنَّهُ يَأْتِي بِالصُّفَةِ الَّتِي يَعْرِفُونَهَا^(١)، قَالُوا: فَالصُّورَةُ ثَابِتَةٌ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ فِي الصَّحِيحَيْنِ.

وهنا «على صورته» أي: على صورة الله، لكن لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً، فنحن نثبت أن لله صورة حقيقية، وننفي أن تكون مماثلة لصورة المخلوقين؛ لأن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وننفي ما نقاه الله، ونقول: صورة الله لكن ليست كصورة الإنسان. كذا «على صورته» لكن بدون مماثلة.

وقد يقول قائل: أنا لا أتصور صورة على صورة بدون مماثلة؟

فنقول: ما تقول في قول الرسول ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»^(٢) فهل تعتقد أنهم مماثلون للقمر تماماً؟

الجواب: سيقول: لا. ولكن هناك مشابهة لكن دون مماثلة، والمنفي في القرآن المماثلة، فهذا مثلاً له وجهٌ والله وجهٌ، لكن لا يلزم أن الصورة التي كان الله عليها أن تكون صورة الأدمي كصورة الله، فحينئذ ثبت حقيقة الصورة بمقتضى هذا الحديث، ونفي المماثلة بالأدلة الدالة على نفي المماثلة في الله للخلق.

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب «يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ»، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة، رقم (٣٢٥٤)، ومسلم: كتاب الجنة وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر، رقم (٢٨٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فصارَ عِنْدَنَا أَرْبَعَةٌ أَقْوَالٍ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ:

الأوَّلُ: أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ عَلَى آدَمَ.

الثَّانِي: يَعُودُ عَلَى الْمَضْرُوبِ.

الثَّالِثُ: يَعُودُ عَلَى اللَّهِ بِاعْتِبَارِ التَّشْرِيفِ وَالتَّعْظِيمِ.

الرَّابِعُ: يَعُودُ عَلَى اللَّهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ الصُّورَةَ صُورَةُ اللَّهِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُ الْمِثَالَةَ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ دَلَّتْ عَلَى نَفْيِ الْمِثَالَةِ.

أَمَّا الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ فَهُمَا ضَعِيفَانِ.

وَأَمَّا الثَّالِثُ وَالرَّابِعُ فَالْحَدِيثُ يَتَعَيَّنُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى أَحَدِهِمَا، فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهُمَا أَسْلَمَ، أَنْ نُزَوِّلَهُ أَوْ نُبْقِيَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ؟

قِيلَ: الْأَخِيرُ أَوْلَى؛ بِأَنْ يُبْقِيَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ مَعَ نَفْيِ الْمِثَالَةِ، وَحَيْثُذِ نَكُونُ قَدْ أَعْطَيْنَا النُّصُوصَ حَقَّهَا بَدُونِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَيْءٌ يُعَارِضُ كِتَابَ اللَّهِ أَوْ سُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ.

وَحَيْثُذِ نَقُولُ: الْجَمْعُ بَيْنَ نَفْيِ التَّمْثِيلِ وَإِثْبَاتِ الصُّورَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(١) أَنْ تُثَبَّتَ الصُّورَةُ بَدُونِ تَمْثِيلٍ.

فَإِذَا أوردَ عَلَيْنَا: كَيْفَ تَقُولُ: هَذَا عَلَى صُورَةِ هَذَا. بَدُونِ تَمْثِيلٍ، فَهَذَا هُوَ الْمَعْقُولُ؟!

الجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: هَذَا وَرَدَ نَظِيرُهُ فِي السُّنَّةِ: «إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ» فَأَنْتَ لَا تَقُولُ بِالْمِثَالَةِ.

(١) تقدم تخريجه (ص: ٢٠٦).

وأما قوله: «عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ»^(١) فعلى قول مَنْ يَرَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ: وَاضِحٌ، وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ مَنْ يُصَحِّحُهُ فَيُخْرِجُ عَلَى نَفْسِ التَّخْرِيجِ الَّذِي ذَكَرْنَا، لَكِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْوَجْهَانِ الْأَوْلَانِ، وَهُمَا أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ إِلَى آدَمَ أَوْ إِلَى الْمَضْرُوبِ؛ لِأَنَّ هُنَا لَا يُوجَدُ ضَمِيرٌ.



(١) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٥١٧)، وابن خزيمة في التوحيد (٨٥ / ١)، والأجري في الشريعة (٧٢٥)، والطبراني في الكبير (٤٣٠ / ١٢) رقم (١٣٥٨٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

لفظ التشبيه مجمل:

وَلَكِنْ لَفْظُ التَّشْبِيهِ قَدْ صَارَ فِي كَلَامِ النَّاسِ لَفْظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ، وَهُوَ مَا نَفَاهُ الْقُرْآنُ وَدَلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ؛ مِنْ أَنْ خَصَّائِصَ الرَّبِّ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، وَلَا يُمَاتِلُهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ فِي شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] رَدُّ عَلَى الْمَثَلَةِ الْمُشَبَّهَةِ، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] رَدُّ عَلَى النَّفَاةِ الْمُعْطَلَّةِ، فَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ الْخَالِقِ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ فَهُوَ الْمُشَبَّهُ الْمُبْطَلُ الْمَذْمُومُ، وَمَنْ جَعَلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ مِثْلَ صِفَاتِ الْخَالِقِ فَهُوَ نَظِيرُ النَّصَارَى فِي كُفْرِهِمْ.

وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلَّهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا يُقَالُ: لَهُ قُدْرَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلَا زِمٌ هَذَا الْقَوْلِ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَإِرَادَتُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ^{١١}.

[١] نَحْنُ نَقُولُ: لَيْسَ كَمِثْلِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١]، وَهَذِهِ عِبَارَةُ الْمَاتِنِ، لَكِنَّ الْمُؤَلَّفُ يَقُولُ: هَلْ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا شَبِيهَ لَهُ؟ وَانظُرْ إِلَيْهِ وَهُوَ يُفْصَلُ، حَيْثُ قَالَ: «وَلَكِنْ لَفْظُ التَّشْبِيهِ قَدْ صَارَ فِي كَلَامِ النَّاسِ لَفْظًا مُجْمَلًا يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الصَّحِيحُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ لِلَّهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ».

فالتشبيه صار لفظاً مجملاً، أي: يحتمل معنيين، فيحتمل أن يراد به المعنى الصحيح، أي: من غير تمثيل، والمائلة نفاها القرآن، فإذا أريد بالتشبيه التمثيل صار نفي المشابهة حقاً؛ لأنه يشابه من غير تمثيل، وهذا حق.

لَكِنْ هُنَاكَ مَعْنَى آخَرَ لِلتَّشْبِيهِ وَهُوَ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ أَنْ لَا يَنْبُتَ لِلَّهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ،
 فيقول: مَعْنَى مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، أَي: مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ شَيْءٍ مِنَ
 الصِّفَاتِ تَشْبِيهٌ. فَإِذَا أُريدَ بِالتَّشْبِيهِ هَذَا الْمَعْنَى فَلَا يَصِحُّ نَفْيُهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مِنْ غَيْرِ
 تَشْبِيهِ، أَي: مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ صِفَةٍ لِلَّهِ، فَهَذَا غَيْرُ جَائِزٍ.

وَبِهَذَا نَعْرِفُ أَنَّ قَوْلَ الْإِنْسَانِ: أَنَا أَثْبِتُ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَمَثُّلٍ. أَوْلَى مِنْ قَوْلِهِ: أَنَا
 أَثْبِتُ الصِّفَاتِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ. وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ:
 الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
 شَيْءٌ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: لَيْسَ كَشِبْهِهِ.

وَكَذَلِكَ أَيْضًا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَضْرِبَ لَهُ الْأَمْثَالَ، فَقَالَ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾.
 فَالْمَثَلُ هُوَ الَّذِي جَاءَ النَّصُّ بِنَفْيِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وَبِالنَّهْيِ عَنْهُ
 فِي قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ فَكَانَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّ التَّعْبِيرَ
 بِالنَّصِّ أَوْلَى مَحَافَظَةً عَلَى النَّصِّ؛ وَلِأَنَّ النَّصَّ قَدْ يَحْمِلُ مَعْنَى دَقِيقًا لَا نَفْطِنُ لَهُ، فَنَظَنُّ أَنَّ
 اللَّفْظَيْنِ مَعْنَاهُمَا سَوَاءٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وَهُنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى الْإِنْسَانِ دُخُولُ الْكَافِ
 عَلَى (مِثْلِهِ) إِذْ قَدْ يَتَوَهَّمُ الْوَاهِمُ أَنَّ اللَّهَ مِثْلًا، وَهَذَا الْمِثْلُ لَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَمِثْلُ الشَّيْءِ لَيْسَ
 هُوَ الشَّيْءُ.

وَلَوْ قَالَ: «لَيْسَ كَاللَّهِ شَيْءٌ» مَا حَصَلَ إِشْكَالٌ، وَلَوْ قُلْتَ: لَيْسَ كَزَيْدٍ شَيْءٌ. فَالْكَافُ
 دَاخِلَةٌ عَلَى (زَيْدٍ)، إِذَا هُنَاكَ شَيْءٌ يُسَمَّى زَيْدًا، وَالْكَافُ دَاخِلَةٌ عَلَيْهِ لِنَفْيِ مُشَابَهَتِهِ غَيْرَهُ،
 وَ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ الْكَافُ دَخَلَتْ عَلَى (مِثْلٍ)، إِذَا هُنَاكَ شَيْءٌ يُسَمَّى مِثْلًا، فَهَلْ لِلَّهِ

= مثل بحيث لا يكون لهذا المثل شبيهة؟ هذا محل الوهم، فقد يتوهم واهم أن الله مثلا؛ لأن الكاف دخلت على (مثل)، أن الله مثلا، وهذا المثل لا يُشبهه شيء.

والعلماء رَحِمَهُمُ اللهُ تَخَرَّجُوا مِنْ هَذَا الْوَهْمِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ (مِثْلَ) زَائِدَةٌ، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ عَلَى الْأَوَّلِ: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ، وَتَقْدِيرُ

الْكَلَامِ عَلَى الثَّانِي: لَيْسَ كَهُوَ شَيْءٌ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْكَافَ هِيَ الزَّائِدَةُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحُرُوفِ مَعْهُودٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ،

لَكِنَّ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ غَيْرُ مَعْهُودٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَحَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي اللُّغَةِ

الْعَرَبِيَّةِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْهُودِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ الْكَافُ زَائِدَةً.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنَّ (مِثْلَ) بِمَعْنَى: ذَاتٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَيْسَ كذَاتِ اللَّهِ شَيْءٌ، أَوْ

بِمَعْنَى: صِفَةٌ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَيْسَ كصِفَةِ اللَّهِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ وَالْمَثَلَّ قَدْ يُرَادُ بِهِ الصِّفَةُ

كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥] (مَثَلٌ) بِمَعْنَى: صِفَةٌ، فَيَكُونُ

الْمَعْنَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ أَي: لَيْسَ كصِفَتِهِ شَيْءٌ، أَوْ لَيْسَ كذَاتِهِ شَيْءٌ، كَمَا يَقُولُونَ: مِثْلُكَ

لَا يَبْخُلُ. يَعْنِي: أَنْتَ لَا تَبْخُلُ.

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ: إِنَّهُ لَا زِيَادَةَ فِيهَا، وَإِنَّمَا هَذَا مِنْ بَابِ التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ مِثْلِ الْمِثْلِ

يَقْتَضِي نَفْيَ الْمِثْلِ أَيْضًا، إِذْ لَوْ كَانَ لِلْمِثْلِ أَصْلٌ لَكَانَ لَهُ مِثْلٌ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمُرَادُ

بِالآيَةِ: تَوْكِيدُ نَفْيِ مُمِثَلَةِ شَيْءٍ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَتَبْقَى الْآيَةُ عَلَى حَقِيقَتِهَا بِدُونِ زِيَادَةٍ، فَهَهُنَا

أَرْبَعُ تَقْدِيرَاتٍ.

والراجع: هو الأخير لا شك؛ لأنه متى دار الأمر بين كَوْنِ الشَّيْءِ زَائِدًا وَغَيْرَ زَائِدٍ
فَلأَصْلُ عَدَمُ الزِّيَادَةِ؛ وَلِهَذَا يُقَالُ: الأَصْلُ فِي الكَلَامِ التَّأْسِيسُ لَا التَّوَكِيدُ.

فالتعبيرُ بنفي التمثيلِ جاءَ خَبْرًا كَقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ وَمَثَبًا كَقَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَصْرِيحًا﴾
لِلَّهِ الأَمْثَالُ.

الوجهُ الثاني: أَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ عَلَى الإِطْلَاقِ غَيْرُ صَاحِحٍ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ شَيْئَيْنِ
إِلَّا وَيَشْتَبِهَانِ فِي شَيْءٍ مِنْ وُجُوهٍ وَيَفْتَرِقَانِ مِنْ وَجْهِ، وَالْمَقْصُودُ مَا يَفْتَرِقُ بِهِ الخَالِقُ عَنِ
المَخْلُوقِ.

مثاله: المَوْجُودُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، لَكِنْ وُجُودُ الخَالِقِ يَخْتَلِفُ عَنِ وُجُودِ
المَخْلُوقِ، وَالسَّمْعُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الخَالِقِ وَالمَخْلُوقِ، وَلَوْلا ذَلِكَ الاِشْتِرَاكُ مَا عَرَفْنَا مَعْنَى
سَمْعِ اللهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ أُثْبِتَ اللهُ لِنَفْسِهِ الحَيَاةَ: ﴿أَلَمْ يَكُنْ أَلْفَيْومًا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وَأُثْبِتَ
لِلْمَخْلُوقِ حَيَاةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ أَلْحَى مِنْ أَلْمِتِ﴾ [الروم: ١٩]، فَالحَيَاةُ الَّتِي أُثْبِتَهَا اللهُ
لِلْمَخْلُوقِ وَالَّتِي أُثْبِتَهَا لِنَفْسِهِ بَيْنَهُمَا قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ وَهُوَ أَصْلُ الحَيَاةِ، وَلَوْلا هَذَا القَدْرُ
المُشْتَرَكُ مَا عَرَفْنَا مَعْنَى قَوْلِهِ عَنِ نَفْسِهِ: ﴿أَلْحَى﴾، وَلَوْلا القَدْرُ المُشْتَرَكُ الَّذِي نَعَلَّمَهُ مَا عَرَفْنَا
مَعْنَى (الحَي)، لَكِنْ الشَّيْءُ الَّذِي يَتِمَّازُ بِهِ الخَالِقُ مِنَ المَخْلُوقِ أَنَّ حَيَاةَ الخَالِقِ عَرَّوَجَلٌ كَامِلَةٌ
لَيْسَ فِيهَا نَقْصٌ، وَأَمَّا أَرْزَلَةٌ أَبَدِيَّةٌ، وَأَمَّا حَيَاةُ المَخْلُوقِ فَهِيَ نَاقِصَةٌ وَلَيْسَتْ أَرْزَلَةٌ وَلَا أَبَدِيَّةٌ،
قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿١٦﴾ وَسَبَقَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فَهِيَ حَيَاةٌ
نَاقِصَةٌ.

ومن ذلك أيضًا: (السمعُ) ثابتٌ لله تعالى، وللمخلوقِ سَمْعٌ، فهما مُشترِكَا في أصلِ الصِّفةِ لكنَّهما يَخْتَلِفَانِ فيما يَخْتَصُّ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ، فَسَمْعُكَ مَحْدُودٌ وَنَاقِصٌ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ أَنْزَلَ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ مَخَاوِرِكَمَا﴾ [المجادلة: ١]، وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي الْحِجْرَةِ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ وَيَخْفَى عَلَيْهَا بَعْضُ حَدِيثِ هَذِهِ الْمَرَأَةِ فَلَا تَدْرِي مَاذَا تَقُولُ^(١)، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَيَسْمَعُ مَا تَقُولُ، فَهَذَا سَمْعٌ لَا حَدَّ لَهُ، فَمَا مِنْ صَوْتٍ وَإِنْ خَفِيَ يَقَعُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْمَعُهُ، أَمَا نَحْنُ فَسَمْعُنَا مَحْدُودٌ جِدًّا، وَنَاقِصٌ، فَسَمْعُكَ يُمَكِّنُ أَنْ تُصَابَ الْأُذُنُ وَلَا تَسْمَعُ، وَهُنَاكَ مَنْ هُوَ أَصَمُّ، فَيَأْتِي لَهُ الصَّمَمُ وَلَا يَسْمَعُ أَبَدًا، وَعَلَى هَذَا فِقْسُ.

وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ، فَلِلَّهِ عِلْمٌ وَلَنَا عِلْمٌ، وَلَكِنْ هُنَاكَ فَرْقٌ، فَالْأَصْلُ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَصِحَّ نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ التَّشْبِيهِ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ مَعْنَاهُ أَلَّا تُنْبِتَ لِلَّهِ تَعَالَى أَيِّ صِفَةٍ يَتَّصِفُ بِهَا الْمَخْلُوقُ، وَلَوْ أُثْبِتْنَاهَا مَعَ الْفَارِقِ.

وإلى هذا ذهب بعض أهل التعطيل، فقالوا: كُلُّ صِفَةٍ يَتَّصِفُ بِهَا الْمَخْلُوقُ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ بِهَا اللَّهُ؛ خَوْفًا مِنَ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ تَوَهَّمُوا أَنَّ التَّشْبِيهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مُتَنَفٍ بَيْنَ صِفَةِ الْخَالِقِ وَصِفَةِ الْمَخْلُوقِ، وَالْأَمْرُ لَيْسَ كَذَلِكَ. وَعَلَيْهِ فَلَفْظُ التَّشْبِيهِ لَفْظٌ مُجْمَلٌ، فِيرَادُ بِهِ التَّمثِيلُ، وَهَذَا قَدْ نَفَاهُ الْقُرْآنُ، وَيُرَادُ بِهِ أَلَّا يُثْبِتَ لِلَّهِ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِلا شَكٍّ.

(١) علقه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَكِيمًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]، (١١٧ / ٩)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فإذا أُريدَ بالتَّشْبِيهِ التَّمثِيلُ صَارَ تَفِيهُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ يُوَازِي قَوْلَنَا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وَإِذَا أُريدَ بِالتَّشْبِيهِ أَنَّ لَا أُثْبِتَ لِلَّهِ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مَعْنَاهُ التَّعْطِيلُ، وَبَعْضُ النَّاسِ يُريدُ بِالتَّشْبِيهِ إِثْبَاتَ شَيْءٍ مِنَ صِفَاتِ اللَّهِ، فَكُلُّ شَيْءٍ تَثْبُتُ لِلَّهِ وَلِلْأَدَمِيِّ مِنْهُ صِفَةٌ فَهُوَ عِنْدَهُمْ تَشْبِيهِ، يَقُولُ: إِذَا أُثْبِتَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ سَمْعٌ شَبَّهَتْهُ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ لَهُ سَمْعٌ، وَإِذَا أُثْبِتَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ بَصَرٌ، فَقَدْ شَبَّهَتْ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَ لَهُ بَصَرٌ، فَيَنْفِي الصِّفَاتِ بِنَاءٍ عَلَى قَوْلِهِ: مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ لَفْظَ التَّشْبِيهِ صَارَ لَهُ مَعْنَى يَسْتَعْلَهُ بَعْضُ النَّاسِ لِنَفْيِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: كُلُّ مَنْ أُثْبِتَ لِلَّهِ صِفَةٌ فَهُوَ مُشَبَّهٌ. فَإِذَا قُلْتَ: مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ. مَعْنَاهُ أَنَّكَ نَفَيْتَ الصِّفَاتِ، وَأَنْتَ إِذَا نَفَيْتَ التَّشْبِيَةَ نَفَيْتَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَأَهْلُ التَّعْطِيلِ يُسَمُّونَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الْمُثَبَّتَةَ يُسَمُّونَهُمْ مُشَبَّهَةً! فَإِذَا قُلْتَ: مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ - وَالْإِنْسَانُ الْمُخَاطَبُ يَفْهَمُ أَنَّ التَّشْبِيَةَ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ - صَارَ مَعْنَاهُ مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ صِفَاتٍ، وَهَذَا مَعْنَى بَاطِلٌ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْمُؤَلِّفُ بِآيَةِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَفِي الْآيَةِ إِثْبَاتٌ وَنَفْيٌ، فَالْإِثْبَاتُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، وَالنَّفْيُ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فَيَبَيِّنُ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالمُشَبَّهَةِ هُنَا الْمُثَلُّونَ، إِذَا: فَهِيَ رَدٌّ عَلَى الْمُثَلَّةِ، وَكُلُّ مُثَلٍّ مُشَبَّهٌ لَا شَكَّ.

وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ عَلَى الْمُعْطَلَةِ الثَّفَاةِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَّصِفًا بِصِفَةٍ.

وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، حَيٌّ. وَالْمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ، حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ. وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهٌُ يَجِبُ نَفْيُهُ، وَهَذَا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَصَرِيحُ الْعَقْلِ، وَلَا يُخَالِفُ فِيهِ عَاقِلٌ^(١).

[١] قال بعض المعطّلة: لا يجوز أن تقول: إن الله له علم، أو إن الله له حياة، أو له قدرة. وقد بينا الشبهة من قبل ورددنا عليها^(١)، قلنا: إن لهم في ذلك شبهة، فمنهم من يقول: إثبات العلم والقدرة والحياة معناه إثبات قُدَمَاءٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وتعدّد القُدَمَاءِ إشرافاً، ومنهم من يقول: إذا أثبت العلم والقدرة والسمع، فإن هذه أعراض، والأعراض لا تقوم إلا بأجسام، والأجسام متماثلة، فيلزم إذا أثبت الصفة أن تُثبت المشابهة.

ونحن نقول: إن قولكم: إن الأعراض لا تقوم إلا بأجسام. غير صحيح؛ لأنّ الأعراض تقوم بغير الأجسام، ألا تقول: هذا يومٌ طويلٌ؟ و(طويلٌ) صفةٌ، و(يومٌ) ليس جسماً، ويوصفُ بصفةٍ، إذا انتقص قولهم بأنّ الأعراض لا تقوم إلا بجسم، كذلك تقول: الحَرُّ اليومَ شديدٌ، فوصفت الحَرَّ بالشديد، والحَرُّ ليس جسماً، إذا تبين أن الصفة قد تقوم بغير الجسم، كذلك تقول: هذا مَرَضٌ شديدٌ. والمرض صفةٌ، و(شديدٌ) صفةٌ أيضاً.

ثانياً: قولكم الأجسام متماثلة. غير صحيح، فليس جسم البعير كجسم الدرّ، وليس الحديد الصلب مثل الزبد اللين، وليس الرصاص مثل الإسفنج في الصلابة، إذا الأجسام غير متماثلة لا في أحجامها، ولا في أوزانها، ولا في أي شيء، فدعواكم أن الأجسام متماثلة دعوى باطلة، وإذا بطلت المقدمات بطلت النتيجة، وعلى هذا فلا يلزم من إثبات الصفات لله أن يكون مماثلاً للمخلوق.

ونقول لهم: هل تقولون: إن الله موجودٌ؟ سيقولون: نعم موجودٌ. وهل هو حيٌّ

(١) انظر: (ص: ٨٩).

الاشتراك في الاسم لا يلزم منه التماثل:

فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّى نَفْسَهُ بِأَسْمَاءَ، وَسَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَا، وَكَذَلِكَ سَمَّى صِفَاتِهِ بِأَسْمَاءَ، وَسَمَّى بِبَعْضِهَا صِفَاتِ خَلْقِهِ، وَلَيْسَ الْمُسَمَّى كَالْمُسَمَّى، فَسَمَّى نَفْسَهُ: حَيًّا، عَلِيمًا، قَدِيرًا، رَؤُوفًا، رَحِيمًا، عَزِيزًا، حَكِيمًا، سَمِيعًا، بَصِيرًا، مَلِكًا، مُؤْمِنًا، جَبَّارًا، مُتَكَبِّرًا. وَقَدْ سَمَّى بَعْضَ عِبَادِهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَقَالَ: ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْقَبْرِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصفات: ١٠١]، ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، ﴿وَالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨]، ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥].

= وعليمٌ وقديرٌ؟ سيقولون: نعم. فهم يثبتون أن الله موجودٌ وحيٌّ وعليمٌ وقديرٌ، فنقول لهم: إذا أثبتتم ذلك فهو على قاعدتكم تشبيهٌ، وإن أثبتتم هذه الصفات بدون تشبيه، نقول: ونحن نثبت هذه الصفات التي نفيتم بدون تشبيه، فيما أن تقرؤوا بالجميع، وإما أن تُنكروا الجميع.

وأما قول المؤلف رحمه الله: «فَلَا يُقَالُ: لَهُ قُدْرَةٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا حَيَاةٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ! وَلَا زِمَ هَذَا الْقَوْلُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ» فالمراد بالقول هنا هو نفي القدرة والعلم والحياة، أي: لا يُقَالُ لَهُ: حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ يُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ «فَالْعَبْدُ حَيٌّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْقَبْرِ﴾ [الأنعام: ٩٥]، وَيُقَالُ لَهُ: عَلِيمٌ، وَسَمِيعٌ، وَبَصِيرٌ».

وقوله: «وَكَذَلِكَ كَلَامُهُ وَسَمِعُهُ وَبَصَرُهُ وَإِرَادَتُهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَهُمْ يُوَافِقُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ» أي: الذين يقولون: ليس له علمٌ، ولا قدرةٌ «عَلَى أَنَّهُ مُوجُودٌ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، حَيٌّ».

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُمَاتِلُ الْحَيُّ الْحَيَّ، وَلَا الْعَلِيمُ الْعَلِيمَ، وَلَا الْعَزِيزُ الْعَزِيزَ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَسْمَاءِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصِّلَتْ: ١٥].

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا الْإِسْتِحَارَةَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَتَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي، وَاصْرِفْ عَنِّي، وَاقْدُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ» قَالَ: «وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١) (١).

= وَالْمَخْلُوقُ يُقَالُ لَهُ: مَوْجُودٌ، حَيٌّ، عَلِيمٌ، قَدِيرٌ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا تَشْبِيهٌُ يَجِبُ نَفْيُهُ.

[١] مَعْنَى «يُسَمَّى حَاجَتَهُ» أَي: يَقُولُ مِثْلًا إِذَا كَانَ يُرِيدُ الْبَيْعَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ بَيْعِي سَيَّارَتِي خَيْرٌ لِي، أَوْ بَيْتِي، أَوْ دُخُولِي هَذِهِ الْمَدْرَسَةَ. اللَّهُمَّ يُسَمَّى حَاجَتَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّطَوُّعِ مِثْنِي مِثْنِي، رَقْمُ (١١٦٢)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَفِي حَدِيثِ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ، أَحْبَبْتَنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حَشِيَّتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْفَدُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ،.....»

= وقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ» المراد: إِذَا هَمَّ بِالْأَمْرِ وَتَرَدَّدَ فِيهِ، أَمَا الْأَمْرُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ تَرَدُّدٌ فَلَا حَاجَةَ فِيهِ إِلَى الْاسْتِخَارَةِ، فَلَمْ يَكُنِ الرَّسُولُ ﷺ يَسْتَخِيرُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْزُو، كَذَلِكَ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ جَابِرٍ جَمَلَهُ لَمْ يَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ وَلَمْ يَسْتَخِرْ، إِذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَلَيْسَ كُلُّهَا أَرَدَتْ شَيْئًا تُصَلِّي، لَكِنْ إِذَا أَرَدَتْ شَيْئًا وَتَرَدَّدَتْ فِيهِ فَاسْتَخِرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَشَاوِرِ الْمَخْلُوقَ.

وبعض العلماء قال: استخِرْ ثُمَّ اسْتَشِرْ. وَالرَّسُولُ ﷺ قَالَ: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ». وَلَمْ يَقُلْ: فَلْيُشَاوِرْ. فَبَدَأَ بِالْاسْتِخَارَةِ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَشِرْ، وَقَدْ تَكُونُ سُورَى صَاحِبِكَ الَّذِي اسْتَشَرْتَهُ حَامِلَةً لَكَ عَلَى الْفِعْلِ، فَيَكُونُ هَذَا اسْتِجَابَةً لِدُعَايِكَ؛ حَيْثُ قُلْتَ: فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي. وَقَدْ يَكُونُ عَدَمُ مَشُورَتِهِ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ لِي فِيهِ خَيْرٌ فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَقَالَ فَضْلُهَا الْحَنَابِلَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: يَسْتَخِيرُ أَوَّلًا ثُمَّ يَسْتَشِيرُ ثَانِيًا. وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْاسْتِخَارَةِ فَقَطْ فَلَا حَرَجَ، فَإِذَا انشَرَحَ صَدْرُهُ لِلشَّيْءِ، وَأَقْدَمَ عَلَيْهِ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَهُ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى اخْتَارَهُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَنْشِرْ صَدْرُهُ أَعَادَ الْاسْتِخَارَةَ مَرَّةً ثَانِيَةً وَثَالِثَةً حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ الْأَمْرُ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَوْلُهُ: «أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ» فَأَتَبَتَ اللَّهُ عَلِمًا، «أَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ» فَأَتَبَتَ اللَّهُ قُدْرَةً.

وَأَسْأَلُكَ الرَّضَا بَعْدَ الْقَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ^(١)، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيْنًا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مُهْتَدِينَ»^(١).

فَقَدْ سَمَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ صِفَاتِ اللَّهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَقُوَّةً.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفِ قُوَّةٍ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْعِلْمُ كَالْعِلْمِ، وَلَا الْقُوَّةُ كَالْقُوَّةِ، وَنظَائِرُ هَذَا كَثِيرَةٌ، وَهَذَا لَا زَمَ لِجَمِيعِ الْعُقَلَاءِ.

إثبات الصفات ليس تشبيهاً:

فَإِنَّ مَنْ نَفَى صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ، كَالرُّضَا وَالغَضَبِ، وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ! قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثَبِّتُ لَهُ الْإِرَادَةَ وَالْكَلامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ، مَعَ أَنَّ مَا تُثَبِّتُهُ لَهُ لَيْسَ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَقُلْ فِيمَا نَفَيْتَهُ وَأَثَبْتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِثْلَ قَوْلِكَ فِيمَا أَثَبْتَهُ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا^(١).

[١] مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ» أَي: أَسْأَلُكَ إِذَا مِتُّ أَنْ

يَكُونَ عَيْشِي بَارِدًا، بِمَعْنَى: أَلَّا أُعَذَّبَ فِي الْقَبْرِ بِالنَّارِ.

[٢] أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ هُنَاكَ أَنَا سَا يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالرُّضَا

وَالغَضَبِ وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ. فَنَقُولُ لَهُمْ: أَنْتَ تُثَبِّتُ الْإِرَادَةَ وَالْكَلامَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ، مَعَ أَنَّ مَا تُثَبِّتُهُ لَهُ لَيْسَ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَمَا الْفَرْقُ؟

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: كِتَابُ السُّهُورِ، رَقْمٌ (١٣٠٥)، مِنْ حَدِيثِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أُثْبِتُ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ! قِيلَ لَهُ: فَأَنْتَ تُثْبِتُ لَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَىٰ^{١١}
 مِثْلَ: حَيٍّ، عَلِيمٍ، قَدِيرٍ. وَالْعَبْدُ يُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، وَلَيْسَ مَا يُثْبِتُ لِلرَّبِّ مِنْ هَذِهِ
 الْأَسْمَاءِ مُمَثِّلًا لَهَا يُثْبِتُ لِلْعَبْدِ، فَقُلْ فِي صِفَاتِهِ نَظِيرَ قَوْلِكَ فِي مُسَمَّى أَسْمَائِهِ^{١٢}.

= وَالَّذِينَ يُثْبِتُونَ بَعْضَ الصِّفَاتِ وَيُنْكِرُونَ بَعْضَهَا هُمُ الْأَشَاعِرَةُ، فَهُمْ يُثْبِتُونَ سَبْعَ صِفَاتٍ:
 الْحَيَاةَ وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالْإِرَادَةَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلَامَ، وَيَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ
 السَّبْعَ يُثْبِتُهَا الْعَقْلُ فَثُبَّتْهَا، وَمَا سِوَاهَا لَا تُثْبِتُهُ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ
 وَالتَّجْسِيمَ.

فَقَوْلُ لَهُ: أَنْتَ إِذَا ذَكَرْتَ أَنَّ إِثْبَاتَ الرِّضَا وَالغَضَبِ وَالْحُبِّ وَالكَرْهِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ
 وَالتَّجْسِيمَ، فَإِنَّ الْإِرَادَةَ أَيْضًا وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْكَلَامَ تَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ؛ لِأَنَّ
 الْمَخْلُوقَ يُوصَفُ بِذَلِكَ، فَقَوْلُ لَهُ: إِذَا كُنْتَ أَثْبِتَ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَقُلْتَ: إِنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُ
 التَّشْبِيهَ وَالتَّجْسِيمَ. فَأَثْبِتْ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقُلْ: إِنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّمثِيلَ؛ لِأَنَّهُ
 لَا فَرْقَ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا»، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الرِّضَا وَالسَّنْعِ؟ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ
 الْكَرَاهَةِ وَالسَّمْعِ؟ فَكُلُّ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُثْبِتَهُ.

[١] هَذِهِ طَائِفَةٌ أُخْرَى غَيْرُ الْأَشَاعِرَةِ يَقُولُونَ: لَا تُثْبِتُ الصِّفَاتِ وَلَكِنْ تُثْبِتُ
 الْأَسْمَاءَ، فَقَوْلُ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ وَلَكِنْ بَدُونَ سَمِعٍ، وَبَصِيرٌ وَلَكِنْ بَدُونَ بَصَرٍ، وَهَلْمٌ جَرًّا،
 فَيَزْعُمُونَ أَنَّ إِثْبَاتَ الصِّفَةِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ، وَأَنَّ إِثْبَاتَ الْإِسْمِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ.

[٢] نَقَوْلُ لَهُ: هَلْ تُثْبِتُ لِلَّهِ أَسْمَاءَ مِثْلَ السَّمِيعِ وَالْبَصِيرِ وَالْعَزِيزِ وَالْحَكِيمِ وَالْقَوِيِّ؟
 سَيَقُولُ: نَعَمْ. فَقَوْلُ: هَلْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ تُثْبِتُ لِلْإِنْسَانِ؟ سَيَقُولُ: نَعَمْ. فَقَوْلُ لَهُ: إِذَا كَانَ
 إِثْبَاتُهَا لِلْإِنْسَانِ يَسْتَلْزِمُ التَّشْبِيهَ وَالتَّمثِيلَ فَانْفِهَا أَيْضًا، فَإِنَّ أَثْبِتَهَا لِرِمَكٍ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ،
 لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَنَا أَثْبِتُ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لِلَّهِ دُونَ تَشْبِيهِهِ. إِذَا أَثْبِتَ هَذِهِ الصِّفَاتِ دُونَ تَشْبِيهِهِ.

فَإِنْ قَالَ: وَأَنَا لَا أَثْبِتُ لَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى، بَلْ أَقُولُ: هِيَ مَجَازٌ، وَهِيَ أَسْمَاءُ لِبَعْضِ مُبْتَدَعَاتِهِ، كَقَوْلِ غُلَاةِ الْبَاطِنِيَّةِ وَالْمُتَفَلِّسِفَةِ^(١)

[١] هَذِهِ هِيَ الطَّائِفَةُ الثَّالِثَةُ الَّتِي تَقُولُ: أَنْتُمْ تُلْزِمُونَنَا بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ إِذَا أَثْبَتْنَا الْأَسْمَاءَ، فَإِنَّا نُنَكِّرُ الْأَسْمَاءَ أَيْضًا، فَلَا تُثْبِتُهَا. فَيَقُولُونَ: لَيْسَ لِلَّهِ صِفَاتٌ وَلَا لَهُ أَسْمَاءٌ أَيْضًا، أَمَّا هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِثْلُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، و﴿هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦١] ﴿وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٦١] فَيَقُولُونَ: هِيَ أَسْمَاءٌ لِبَعْضِ مُبْتَدَعَاتِهِ، فَالسَّمِيعُ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَخْلُقُ شَيْئًا يَسْمَعُ، وَالْعَزِيزُ أَيُّ: يَخْلُقُ شَيْئًا يَكُونُ عَزِيزًا، وَالْحَكِيمُ أَيُّ: يَعْرِفُ الْأُمُورَ وَيُقَدِّرُهَا، وَهَكَذَا، فَجَعَلُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَيْسَتْ لِلَّهِ، لَكِنَّهَا تُسَنَدُ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَالْمُرَادُ بِهَا مُبْتَدَعَاتُهُ عَلَى الْمَخْلُوقَاتِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ غُلَاةُ الْبَاطِنِيَّةِ وَالْمُتَفَلِّسِفَةِ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ الدِّينَ لَهُ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ، فَالظَّاهِرُ هَذِهِ الْعِبَادَاتُ الَّتِي تُشَاهَدُ وَالبَاطِنُ هُوَ مَا فِي الْقَلْبِ، وَلَكِنْ عِنْدَهُمْ هُوَ التَّحَلُّلُ مِنَ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ الظَّاهِرَةَ يُؤْمَرُ بِهَا الْعَوَامُّ؛ حَتَّى تَتَهَدَّبَ أَخْلَاقُهُمْ وَتَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ مُعَيَّنَةٍ -عَلَى رَعْمِهِمْ- فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى دَرَجَةِ مُعَيَّنَةٍ سَقَطَتْ عَنْهُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ، فَإِنْ قِيلَ لَهُمْ: لِمَ صِرْتُمْ لَا تُصَلُّونَ وَلَا تُزَكُّونَ وَلَا تَصُومُونَ وَلَا تَحُجُّونَ الْبَيْتَ؟ قَالُوا: لِأَنَّ هَذِهِ وَسِيلَةٌ وَسَلَّمٌ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى الْغَايَةِ، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى الْغَايَةِ فَلَا تَلْزِمُكَ الْوَسِيلَةُ.

فَهُمْ يَقُولُونَ: صَلَّى وَصُمَّ وَزَكَ حَتَّى تَصِلَ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الَّتِي تَسْقُطُ فِيهَا التَّكْلِيفُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى دَرَجَةِ الْيَقِينِ انْتَهَتِ الْعِبَادَةُ، فَيَجُوزُ أَنْ تَتْرَكَ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْحَجَّ، وَأَنْ تَتَرَفَّى بِالْمَحَارِمِ وَغَيْرِ الْمَحَارِمِ، وَأَنْ تَشْرَبَ الْحَمْرَ، وَأَنْ تَعْمَلَ كُلَّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّكَ وَصَلْتَ إِلَى الدَّرَجَةِ؛ وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ: إِنَّ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ إِنَّمَا هِيَ لِلْعَوَامِّ، وَالْأَنْبِيَاءُ مِنَ الْعَوَامِّ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُومُونَ بِهِذِهِ

قِيلَ لَهُ: فَلَا بُدَّ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّهُ مَوْجُودٌ حَقٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَالْجِسْمُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مُمَثِّلًا لَهُ. فَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَثْبِتُ شَيْئًا، بَلْ أَنْكِرُ وُجُودَ الْوَاجِبِ^(١).

= العبادات، فالأولياء عندنا أفضل من الأنبياء؛ ولهذا عندهم: أن من أصول عقيدتنا أن من أئمتنا من بلغ مرتبة لا ينالها ملك مقرب ولا نبي مرسل. لأنهم يرون أن الأنبياء عوام لم يصلوا إلى الحقيقة والعباد بالله.

[١] لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ اللَّهَ لَا صِفَاتَ لَهُ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَسْمَاءٌ، أَلَسْتَ تَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ حَقًّا قَائِمٌ بِنَفْسِهِ؟ سَيَقُولُ: بَلَى. نَقُولُ: الْجِسْمُ مَوْجُودٌ أَيْضًا وَلَيْسَ مُمَثِّلًا لَهُ عَلَى زَعْمِهِمْ، فَإِمَّا أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ غَيْرُ مَوْجُودٍ، أَوْ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مَوْجُودٌ. فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ مَوْجُودٌ. قُلْنَا: وَالْجِسْمُ مَوْجُودٌ. وَهَذَا يَلْزِمُ عَلَى قَوْلِكَ أَنْ يَكُونَ مَجْسِيًّا وَمُمَثِّلًا، وَإِنْ قَالَ: أَنَا لَا أَثْبِتُ شَيْئًا بَلْ أَنْكِرُ وُجُودَ الْوَاجِبِ فَانظُرْ إِلَى الْجَوَابِ، يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرٌ وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا قَدِيمٌ أَرْزِي، وَإِمَّا حَادِثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِمَّا مَخْلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقِهِ، وَإِمَّا غَيْرٌ مَخْلُوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقِهِ، وَإِمَّا فَقِيرٌ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ».



الله تعالى واجب الوجود بنفسه :

قِيلَ لَهُ: مَعْلُومٌ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا غَيْرٌ وَاجِبٌ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا قَدِيمٌ أَرْبِيٍّ، وَإِمَّا حَادِثٌ كَائِنٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِمَّا مَخْلُوقٌ مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا غَيْرٌ مَخْلُوقٍ وَلَا مُفْتَقِرٌ إِلَى خَالِقٍ، وَإِمَّا فَقِيرٌ إِلَى مَا سِوَاهُ، وَإِمَّا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ.

وَعَبَّرَ الْوَاجِبُ بِنَفْسِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْوَجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِقَدِيمٍ، وَالْمَخْلُوقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِخَالِقٍ، وَالْفَقِيرُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَنِيٍّ عَنْهُ. فَقَدْ لَزِمَ عَلَى تَقْدِيرِ النَّقِیْضَيْنِ وَجُودُ مَوْجُودٍ وَاجِبٍ بِنَفْسِهِ قَدِيمٍ أَرْبِيٍّ خَالِقٍ غَنِيٍّ عَمَّا سِوَاهُ، وَمَا سِوَاهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ^[١].

[١] الموجودُ إمَّا واجبٌ بنفسه لا يحتاجُ إلى مُوجِدٍ، وإمَّا غيرٌ واجبٍ الوجودِ بنفسه ويحتاجُ إلى مُوجِدٍ، ومع ذلك وُجُودُهُ مُمَكِّنٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، لَيْسَ غَيْرُ هَذَا، فَكُلُّ الْمَخْلُوقَاتِ هَذَا شَأْنُهَا: إِمَّا أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ بِنَفْسِهَا وَاجِبَةٌ الْوُجُودِ، وَإِمَّا غَيْرٌ وَاجِبَةٌ الْوُجُودِ وَمَوْجُودَةٌ بِغَيْرِهَا، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ لَمْ يُوجِدْهُ أَحَدٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَمَ لَا قَبْلًا وَلَا بَعْدًا، وَغَيْرُ اللَّهِ لَيْسَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، بَلْ هُوَ حَادِثٌ وَمَعَ ذَلِكَ وُجُودُهُ وَجُودٌ بِغَيْرِهِ، فَاللَّهُ هُوَ الَّذِي أَوْجَدَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، لَا هُمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَلَا هُمْ الْخَالِقُونَ، إِنَّمَا اللَّهُ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُمْ.

وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْرُجَ شَيْءٌ عَنِ هَذَا التَّقْسِيمِ، إِذَا يَجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ بِأَنَّ اللَّهَ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ جَائِزُ الْوُجُودِ وَوُجُودُهُ بِغَيْرِهِ، وَهَذَا مُتَّبَعٌ عَلَى اللَّهِ.

وَقَدْ عَلِمَ بِالْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ وَجُودِ مَوْجُودِ حَادِثٍ كَائِنٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ^[١١].
 وَالْحَادِثُ لَا يَكُونُ وَاجِبًا بِنَفْسِهِ، وَلَا قَدِيمًا أَزَلِيًّا، وَلَا خَالِقًا لِمَا سِوَاهُ، وَلَا غَنِيًّا
 عَمَّا سِوَاهُ، فَثَبَّتَ بِالضَّرُورَةِ وَجُودِ مَوْجُودَيْنِ: أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالْآخَرُ مُمَكِّنٌ،
 أَحَدُهُمَا قَدِيمٌ، وَالْآخَرُ حَادِثٌ، أَحَدُهُمَا غَنِيٌّ، وَالْآخَرُ فَقِيرٌ، أَحَدُهُمَا خَالِقٌ، وَالْآخَرُ
 مَخْلُوقٌ ^[١٢].

= وَأَمَّا قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللهُ: «فَقَدْ لَزِمَ عَلَى تَقْدِيرِ النَّقِیْضَيْنِ» النَّقِیْضَانِ هُمَا مَا لَا
 يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ أَحَدِهِمَا، مِثْلَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ،
 وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، فَالْوُجُودُ وَالْعَدَمُ نَقِیْضَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ إِمَّا مَوْجُودًا وَإِمَّا
 مَعْدُومًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا مَعْدُومًا.

وَالْخِلَافَانِ هُمَا مُتَغَايِرَانِ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمِعَا وَيَرْتَفِعَا، مِثْلَ الْبَيَاضِ وَالْحَرَكَةِ، وَأَمَّا الْمِثْلَانِ
 فَعَلَى اسْمِهِمَا، وَأَمَّا الْمُنْتَطَابِقَانِ أَوْ الْمُتَوَافِقَانِ، فَهُمَا شَيْئَانِ يَدُلُّانِ عَلَى وَاحِدٍ، مِثْلَ بَشَرٍ وَإِنْسَانٍ،
 أَوْ حَجَرٍ وَحَصَاةٍ.

إِذَا لَزِمَ عَلَى تَقْدِيرِ النَّقِیْضَيْنِ وَجُودُ مَوْجُودٍ.

[١] مِنَ الْمَعْلُومِ بِالْحِسِّ وَالضَّرُورَةِ وَجُودِ شَيْءٍ كَائِنٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، مِثْلَ الْإِنْسَانِ،
 وَأَيْضًا تُشَاهِدُ الثَّمَرَةَ تَخْرُجُ وَتَنُمُو وَتَدُوبُ، وَفِي الْعَامِ الْقَادِمِ تَأْتِي ثَمَرَةٌ أُخْرَى لَمْ تَكُنْ
 مَوْجُودَةً.

[٢] الْقَدِيمُ لَيْسَتْ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، وَلَكِنْ يُخْبَرُ بِهَا عَنِ اللهِ، وَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ
 وَصْفِ الْخَالِقِ بِالْقَدِيمِ وَوَصْفِ الْمَخْلُوقِ بِالْقَدِيمِ، وَصَفُ الْخَالِقِ بِالْقَدِيمِ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي
 لَا ابْتِدَاءَ لَهُ، أَمَّا الْقَدِيمُ فِي الْمَخْلُوقِ فَهُوَ السَّابِقُ لِعَبْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ ابْتِدَاءٌ، بَلْ كُلُّ مَخْلُوقٍ

وَهُمَا مُتَّفِقَانِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا شَيْئًا مَوْجُودًا ثَابِتًا^{١١}، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَيْضًا أَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ مُمَثِّلًا لِلْآخَرِ فِي حَقِيقَتِهِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَثَّلَا فِيمَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ، وَأَحَدُهُمَا يَجِبُ قَدَمُهُ وَهُوَ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَالْآخَرُ لَا يَجِبُ قَدَمُهُ وَلَا هُوَ مَوْجُودٌ بِنَفْسِهِ، وَأَحَدُهُمَا خَالِقٌ وَالْآخَرُ لَيْسَ بِخَالِقٍ، وَأَحَدُهُمَا غَنِيٌّ عَمَّا سِوَاهُ، وَالْآخَرُ فَقِيرٌ.

= له ابتداء؛ ﴿فَدَرَزْنَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وقالوا: ﴿هَذَا إِفْكٌ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ١١].

فَيَجِبُ أَنْ نَعْرِفَ أَوْلَى: أَنَّ اللَّهَ لَا يُسَمَّى بِالْقَدِيمِ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

الحقيقة الثانية التي يجب أن نعرفها: أننا إذا وصفنا الله بالقديم فنعني بالقديم الذي لا ابتداء له، وليس السابق لغيره، نعم هو الأول الذي ليس قبله شيء، لكن لا ابتداء لوجوده، فإذا وصفنا المخلوق بالقديم فمعناه السابق لغيره، وإن كان حادثاً بعد أن لم يكن، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ فَدَرَزْنَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩].

ولا يجوز أن أقول: يا قديم اغفر لي؛ لأنه ليس اسم الله، والله عز وجل يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

[١] اتفقا في كون كل منهما موجوداً ثابتاً لا يستلزم التمثيل والتجسيم، وقد قررنا بهذه القاعدة - امتناع انتفاء التقيضين - أنه لا بد من وجود واجب الوجود، ولا بد من وجود غير واجب الوجود بعد أن لم يكن، ومع ذلك فإن وجود هذا وهذا لا يتماثلان؛ ولهذا قال المؤلف رحمه الله: «وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً».

فَلَوْ تَمَّائِلًا لَلزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا وَاجِبَ الْقِدَمِ لَيْسَ بِوَاجِبِ الْقِدَمِ، مَوْجُودًا
بِنَفْسِهِ غَيْرَ مَوْجُودٍ بِنَفْسِهِ، خَالِقًا لَيْسَ بِخَالِقٍ، غَنِيًّا غَيْرَ غَنِيٍّ، فَيَلزِمُ اجْتِمَاعُ الضَّدَّيْنِ
عَلَى تَقْدِيرِ تَمَّائِلِيَّتِهِمَا. فَعَلِمَ أَنَّ تَمَّائِلِيَّتَهُمَا مُتَتَفٍ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ، كَمَا هُوَ مُتَتَفٍ بِنُصُوصِ
الشَّرْعِ^{١١}!

[١] أَمَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ الْمُؤَلَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَتَبَّتْ بِالضَّرُورَةِ وَجُودُ مَوْجُودَيْنِ:
أَحَدُهُمَا وَاجِبٌ، وَالْآخَرُ مُمَكِّنٌ» فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا وَاجِبَ الْوُجُودِ وَالثَّانِي غَيْرَ وَاجِبٍ، فَإِنَّهُ
يَلزِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ مُمَّائِلًا لِلْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُمَّائِلًا لِلْآخَرِ لَلزِمَ أَنْ يَتَسَاوَا فِي
الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَيُقَالُ: كُلُّ مِنْهُمَا وَاجِبُ الْوُجُودِ لَيْسَ وَاجِبَ الْوُجُودِ، وَقَدْ قُلْنَا: الْخَالِقُ
وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ، وَالْمَخْلُوقُ جَائِزُ الْوُجُودِ بغيرِهِ، فَإِذَا قُلْنَا: الْخَالِقُ مِثْلُ الْمَخْلُوقِ. صَارَ
الْخَالِقُ وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ جَائِزَ الْوُجُودِ.

وَإِذَا قُلْنَا: الْمَخْلُوقُ مِثْلُ الْخَالِقِ. صَارَ الْمَخْلُوقُ جَائِزَ الْوُجُودِ بغيرِهِ وَفِي نَفْسِ الْوَقْتِ
وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ، وَهَذَا غَيْرُ مُمَكِّنٍ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَاجِبَ الْوُجُودِ جَائِزَ
الْوُجُودِ، مَوْجُودًا بغيرِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ أَنْ أَحَدُهُمَا وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ وَالثَّانِي جَائِزُ
الْوُجُودِ بغيرِهِ، فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ مُتَمَّائِلَانِ وَأَحَدُهُمَا وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ
وَالثَّانِي جَائِزُ الْوُجُودِ بغيرِهِ لَلزِمَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ جَائِزَ الْوُجُودِ
بغيرِهِ، وَهَذَا مُتَمَنِّعٌ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الضَّدَّيْنِ.

وَقَالَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَيْنَ الضَّدَّيْنِ»؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِثْلًا لَيْسَ بغيرِهِ
وَلَا بِفَقِيرٍ، بَلْ يَكُونُ وَسَطًا بَيْنَهُمَا، أَمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ فَهِيَ تَقْيِضَانِ، وَكَذَلِكَ
الْحَادِثُ وَالْوَاجِبُ.

فَعَلِمَ بِهَذِهِ الْأَدَلَّةِ اتَّفَاقَهُمَا مِنْ وَجْهِ، وَاخْتِلَافَهُمَا مِنْ وَجْهِ، فَمَنْ نَفَى مَا اتَّفَقَا فِيهِ
كَانَ مُعْطَلًا قَائِلًا لِلْبَاطِلِ، وَمَنْ جَعَلَهُمَا مُتَمَثِّلَيْنِ كَانَ مُشَبَّهًا قَائِلًا لِلْبَاطِلِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى مَا اتَّفَقَا فِيهِ، فَاللَّهُ تَعَالَى مُحْتَصٌّ بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ
وَقُدْرَتِهِ وَسَائِرِ صِفَاتِهِ، وَالْعَبْدُ لَا يَشْرِكُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْعَبْدُ أَيْضًا مُحْتَصٌّ
بِوُجُودِهِ وَعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ مُشَارَكَةِ الْعَبْدِ فِي خَصَائِصِهِ ^(١).

وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَهَذَا الْمُشْتَرِكُ مُطْلَقٌ كُلُّهُ يُوجَدُ
فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ، وَالْمَوْجُودُ فِي الْأَعْيَانِ مُحْتَصٌّ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ ^(٢).

[١] اتَّفَاقُ الشَّيْئَيْنِ فِي الْأِسْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّمَثُّلُ، وَإِذَا كَانَ الْبَصَرُ فِي الْمَخْلُوقِينَ
يَخْتَلِفُ فَمَا بِالْكَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، فَالِاتَّفَاقُ فِي الْأِسْمِ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِتِّفَاقِ فِي الصِّفَةِ،
وَقَدْ كَانَتْ زَرْقَاءُ الْيَمَامَةِ تُبْصِرُ مِنْ مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَمَرَّ بِهَا سِرْبٌ مِنَ الْحَمَامِ فَقَالَتْ ^(١):

لَيْتَ الْحَمَامَ لَيْتَهُ إِلَى حَمَامَتِي هـ
وَنَضَفَهُ قَدَيْتَهُ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهُ هـ

أي: لَيْتَهُ لِي مَعَ نَصِفِهِ إِلَى حَمَامَتِي تَكُونُ مِائَةً، فَعَدَّتْهُ وَهُوَ يَطِيرُ.

المهم: أَنَّ اتَّفَاقَ الشَّيْئَيْنِ فِي الْأِسْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّمَثُّلُ أَبَدًا حَتَّى فِي الْأُمُورِ الَّتِي بَيْنَنَا.

[٢] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَإِذَا اتَّفَقَا فِي مُسَمَّى الْوُجُودِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَهَذَا
الْمُشْتَرِكُ مُطْلَقٌ كُلُّهُ يُوجَدُ فِي الْأَذْهَانِ لَا فِي الْأَعْيَانِ» نَحْنُ نَتَصَوَّرُ وُجُودًا فِي أَذْهَانِنَا،
وَنَتَصَوَّرُ أَنَّ الْخَالِقَ وَالْمَخْلُوقَ مُتَّفَقَانِ فِي هَذَا الْوُجُودِ، لَكِنْ هَذَا الْإِتِّفَاقُ إِنَّمَا نَرَاهُ فِي

(١) انظر: أدب الكاتب (ص: ٢٤١)، شرح أبيات سيويه (١/ ٢٧).

وَهَذَا مَوْضِعٌ اضْطَرَبَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّظَارِ؛ حَيْثُ تَوَهَّمُوا أَنَّ الْإِتِّفَاقَ فِي مُسَمَّى
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوُجُودُ الَّذِي لِلرَّبِّ كَالْوُجُودِ الَّذِي لِلْعَبِيدِ.

وَطَائِفَةٌ ظَنَّتْ أَنَّ لَفْظَ (الْوُجُودِ) يُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيِّ، وَكَابَرُوا عُقُولَهُمْ،
فَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ عَامَّةٌ قَابِلَةٌ لِلتَّقْسِيمِ، كَمَا يُقَالُ: الْمَوْجُودُ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَمُمْكِنٍ،
وَقَدِيمٍ وَحَادِثٍ. وَمَوْرِدُ التَّقْسِيمِ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْأَقْسَامِ، وَاللَّفْظُ الْمَشْتَرِكُ كَلْفِظِ
(الْمَشْتَرَى) الْوَاقِعِ عَلَى الْمُبْتَاعِ وَالْكُوكَبِ، لَا يَنْقَسِمُ مَعْنَاهُ، وَلَكِنْ يُقَالُ: لَفْظُ (الْمَشْتَرَى)
يُقَالُ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا، وَمِثَالُ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ الَّتِي قَدْ بُسِطَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي
مَوْضِعِهِ^(١).

= الْأَذْهَانِ، وَلَوْلَا وُجُودُ هَذَا الْمَشْتَرِكِ الْمَطْلُوقِ لَمْ نَفْهَمْ شَيْئًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَهَذَا
الْمَطْلُوقُ الْمَوْجُودُ الْمَشْتَرِكُ إِنَّمَا نَجِدُهُ فِي أَذْهَانِنَا، وَفِي الْأَعْيَانِ عِنْدَمَا يَكُونُ وُجُودُ الْخَالِقِ
مُحْتَصًّا بِذَاتِهِ وَوُجُودُ الْمَخْلُوقِ مُحْتَصًّا بِذَاتِهِ، يَتَّفِقَانِ، فَنَحْنُ نَشْتَرِكُ بِهِ جَمِيعًا اشْتِرَاكًا كَلِمًا،
فَفِي الذَّمْنِ أَنَّ هَذَا الْبَصَرَ الْمَطْلُوقَ الْعَامَّ كُلُّنَا نَشْتَرِكُ فِيهِ، لَكِنْ عِنْدَمَا نُمَيِّزُ وَنُضَيِّفُ كُلَّ
بَصَرٍ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ.

إِذَا، الْإِشْتِرَاكُ فِي الْمَعْنَى الْمَطْلُوقِ الْكُلِّيِّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَذْهَانِ فَقَطْ، أَمَا فِي الْأَعْيَانِ فَإِنَّ
وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ يُخْصُّهُ، فَسَمِعَ كُلُّ شَيْءٍ يُخْصُّهُ، وَبَصَرَ كُلُّ شَيْءٍ يُخْصُّهُ، وَحَيَاةَ كُلِّ شَيْءٍ
يُخْصُّهُ، فَلَا يَشْتَرِكَانِ، بَلْ يَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدٍ بِمَا يَخْتَصُّ.

[١] الْمَشْتَرِكُ ضِدُّهُ الْمُتْرَادِفُ، فَالْمَشْتَرِكُ لَفْظٌ وَاحِدٌ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَالْمُتْرَادِفُ
مَعْنَى وَاحِدٌ لَهُ أَلْفَاظٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فَبَشَرٌ وَأَدَمِيٌّ، هَذَا مُتْرَادِفٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، كَذَلِكَ سَيْفٌ،
وَمُهَنْدٌ، وَبِتَارٌ، وَصَارِمٌ، مُتْرَادِفٌ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ مُتَعَدِّدٌ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، لَكِنْ عَيْنٌ تُقَالُ لِلْعَيْنِ

وَأَصْلُ الْخَطَا وَالْغَلَطِ: تَوَهُّمُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْعَامَّةَ الْكُلِّيَّةَ يَكُونُ مُسَمَّاهَا الْمَطْلُوقُ الْكُلِّيُّ هُوَ بَعِيْنُهُ ثَابِتًا فِي هَذَا الْمَعْيَنِ وَهَذَا الْمَعْيَنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ مَا يُوْجَدُ فِي الْخَارِجِ لَا يُوْجَدُ مُطْلَقًا كُلِّيًّا، بَلْ لَا يُوْجَدُ إِلَّا مُعَيَّنًا مُخْتَصًّا، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ إِذَا سُمِّيَ اللهُ بِهَا كَانَ مُسَمَّاهَا مُخْتَصًّا بِهِ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا الْعَبْدُ كَانَ مُسَمَّاهَا مُخْتَصًّا بِهِ. فَوُجُودُ اللهِ وَحَيَاتُهُ لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، بَلْ وُجُودُ هَذَا الْمَوْجُودِ الْمَعْيَنِ لَا يُشْرِكُهُ فِيهِ غَيْرُهُ، فَكَيْفَ بِوُجُودِ الْخَالِقِ؟^[١].

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا هُوَ ذَاكَ، فَالْمُشَارُ إِلَيْهِ وَاحِدٌ لَكِنْ بِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَبِهَذَا وَمِثْلِهِ يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ الْمَشَبَّهَةَ أَخَذُوا هَذَا الْمَعْنَى وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الْحَقِّ فَضَلُّوا، وَأَنَّ الْمُعْطَلَةَ أَخَذُوا نَفْيَ الْمِثَالَةِ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَزَادُوا فِيهِ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى ضَلُّوا، وَأَنَّ كِتَابَ اللهِ دَلَّ عَلَى الْحَقِّ الْمَحْضِ الَّذِي تَعْقِلُهُ الْعُقُولُ السَّلِيمَةُ الصَّحِيْحَةُ،.....

= الباصرة، وتقال للماء النابع، وتقال للذهب، فهذا مُشْتَرِكٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مُتَعَدِّدٌ وَاللَّفْظُ وَاحِدٌ.

والمشترى لفظ واحد يُطلق على المتباع ويُطلق على النجم، فهذا أيضًا مُشْتَرِكٌ؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ وَاحِدٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ مَعْنَيْنِ، فَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ: إِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ وَأَسْمَاءَ الْإِنْسَانِ، أَوْ صِفَاتِ اللهِ وَصِفَاتِ الْإِنْسَانِ الْمُتَّفِقَةِ فِي اللَّفْظِ مِنْ قَبِيلِ الْمَشْتَرِكِ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَ مَعْنَاهَا بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا وَمَعْنَاهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسَانِ، وَاللَّفْظُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى اللهِ صَارَ لَهُ مَعْنَى، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْإِنْسَانِ صَارَ لَهُ مَعْنَى.

[١] وُجُودِي أَنَا مِثْلًا لَا تُشَارِكُنِي فِيهِ، وَوُجُودُكَ أَنْتَ لَا أُشَارِكُكَ فِيهِ، فَوُجُودُ

الخالق لا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْمَخْلُوقُ، وَوُجُودُ الْمَخْلُوقِ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْخَالِقُ.

وَهُوَ الْحَقُّ الْمُعْتَدِلُ الَّذِي لَا انْحِرَافَ فِيهِ، فَالْتُّفَاهُ أَحْسَنُوا فِي تَنْزِيهِهِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَكِنْ أَسَاءُوا فِي نَفْيِ الْمَعَانِي الثَّابِتَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَالْمُشَبَّهَةِ أَحْسَنُوا فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَلَكِنْ أَسَاءُوا بِزِيَادَةِ التَّشْبِيهِ^(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُخَاطَبَ لَا يَفْهَمُ الْمَعَانِيَ الْمُعْبَّرَ عَنْهَا بِاللَّفْظِ إِلَّا أَنْ يَعْرِفَ عَيْنَهَا أَوْ مَا يُنَاسِبُ عَيْنَهَا، وَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرِكٌ وَمُشَابَهَةٌ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى، وَإِلَّا فَلَا يُمَكِّنُ فَهْمُ الْمُخَاطَبِينَ بِدُونِ هَذَا قَطُّ، حَتَّى فِي أَوَّلِ تَعْلِيمِ مَعَانِي الْكَلَامِ بِتَعْلِيمِ مَعَانِي الْأَلْفَافِ الْمُفْرَدَةِ، مِثْلَ تَرْبِيَةِ الصَّبِيِّ الَّذِي يُعَلِّمُ الْبَيَانَ وَاللُّغَةَ، يُنْطَقُ لَهُ بِالْفِظِ الْمُفْرَدِ لَهُ وَيُنَازِلُ لَهُ إِلَى مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ مَشْهُودًا بِالْإِحْسَاسِ الظَّاهِرِ أَوْ الْبَاطِنِ، فَيَقَالُ لَهُ: لَبَنٌ، خُبْزٌ، أُمٌّ، أَبٌ، سَمَاءٌ، أَرْضٌ، شَمْسٌ، قَمَرٌ، مَاءٌ،

[١] تَبَيَّنَ بِهَذَا لَنَا أَنَّ الْمُشَبَّهَةَ أَحْسَنُوا مِنْ وَجْهِ وَأَسَاءُوا مِنْ وَجْهِ، وَأَنَّ التُّفَاهَةَ أَحْسَنُوا مِنْ وَجْهِ وَأَسَاءُوا مِنْ وَجْهِ، فَالْمُشَبَّهَةُ أَحْسَنُوا فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ، وَقَالُوا: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِأَنَّ لِلَّهِ وَجْهًا وَيَدًا وَاسْتِوَاءً وَنُزُولًا، فَكُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَهُوَ حَقٌّ، لَكِنَّهُمْ غَلَوُوا فِي الْإِثْبَاتِ، فَقَالُوا: نُثَبِّتُ ذَلِكَ مَعَ التَّشْبِيهِ، نَقُولُ: اللَّهُ يَدٌ لَكِنْ مِثْلَ أَيْدِينَا، وَلَهُ وَجْهٌ مِثْلُ وُجُوهِنَا، وَهَكَذَا. أَخْطَؤُوا فِي ذَلِكَ.

أَمَّا التُّفَاهَةُ فَقَالُوا: نَحْنُ نُنَزِّهُهُ اللَّهُ عَنِ مُشَابَهَةِ الْخَلْقِ وَمُثَالَتِهِ، لَكِنَّهُمْ غَلَوُوا فِي التَّنْزِيهِ؛ فَتَقَوُّوا عَنِ اللَّهِ الصِّفَاتِ بِحُجَّةِ أَنَّهَا تَقْتَضِي التَّشْبِيَةَ، فَأَخْطَؤُوا مِنْ وَجْهِ وَأَحْسَنُوا مِنْ وَجْهِ.

أَمَّا السَّلْفُ فَقَالُوا: نَحْنُ نُؤْمِنُ بِالصِّفَاتِ دُونَ تَمَثُّلِهَا. فَأَحْسَنُوا مِنَ الْوَجْهِينِ: أَحْسَنُوا فِي الْإِثْبَاتِ وَأَحْسَنُوا فِي نَفْيِ الْمِثَالَةِ.

وَيُشَارُ لَهُ مَعَ الْعِبَارَةِ إِلَى كُلِّ مُسَمًى مِنْ هَذِهِ الْمُسَمَّيَاتِ، وَإِلَّا لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَى اللَّفْظِ وَمُرَادَ النَّاطِقِ بِهِ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ يَسْتَغْنِي عَنِ التَّعْلِيمِ السَّمْعِيِّ، كَيْفَ وَآدَمَ أَبُو الْبَشَرِ أَوَّلَ مَا عَلَّمَهُ اللهُ تَعَالَى أُصُولَ الْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَهِيَ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا، وَكَلَّمَهُ وَعَلَّمَهُ بِخَطَابِ الْوَحْيِ مَا لَمْ يَعْلَمَهُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ! ^(١)

[١] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: لَوْلَا أَنَّنَا نَعْقِلُ وَجُودَ مَعْنَى مُشْتَرِكٍ فِيهَا يُخَاطِبُنَا اللهُ بِهِ لَمَا فَهِمْنَا الْكَلَامَ، فَلَوْلَا أَنَّنَا نَعْلَمُ مَثَلًا مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصْرِ، وَأَنَّ السَّمْعَ هُوَ إِدْرَاكُ الْمَسْمُوعَاتِ، وَالْبَصَرَ هُوَ إِدْرَاكُ الْمَرْتَبَاتِ لَمَا عَرَفْنَا مَا هُوَ مَعْنَى السَّمْعِ الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ، وَلَا عَرَفْنَا مَعْنَى الْبَصْرِ الَّذِي أَضَافَهُ اللهُ لِنَفْسِهِ.

فَمَثَلًا لَوْ أَرَدْتَ أَنْ تَشْرَحَ لِلصَّبِيِّ مَعْنَى الْحُبْرِ، فَقُلْتَ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ حَبِّ مَطْحُونٍ مَعْجُونٍ مَشْوِيٍّ بِالنَّارِ، لَمْ يَعْرِفْهُ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: الْحُبْرُ هُوَ هَذَا الَّذِي عَلَى الْمَائِدَةِ. فَإِنَّهُ يَفْهَمُ، كَذَلِكَ لَوْ سُئِلْتَ عَنْ مَعْنَى السَّمَاءِ فَقُلْتَ: سَقْفٌ مَرْفُوعٌ مَحْرُوسٌ مِنَ الشَّيَاطِينِ بَعِيدُ الْمَنَالِ. فَإِنَّهُ لَمْ يَتَصَوَّرِ السَّمَاءَ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ لَهُ: هَذِهِ السَّمَاءُ. عَرَفَهَا الْفُورِ، كَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ سُئِلْتَ مَا مَعْنَى أُمِّي؟ فَقُلْتَ: أُمُّكَ الَّتِي حَمَلَتْ بِكَ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، ثُمَّ وَضَعَتْكَ عَلَى تَعَبٍ وَكُرْهِ، ثُمَّ أَرْضَعَتْكَ وَحَضَّتْكَ. فَإِنَّهُ يَبْحَثُ فِي النَّسَاءِ، أَمَا لَوْ قُلْتَ: هَذِهِ أُمُّكَ. عَرَفَهَا عَلَى الْفُورِ.

كَذَلِكَ لَوْ سُئِلْتَ: مَا هُوَ اللَّبَنُ؟ فَقُلْتَ: سَائِلٌ أَيْضٌ يَسِيلُ مِنْ ضَرْعِ الْبَهَائِمِ. أَخَذَ يَبْحَثُ عَنْ هَذَا السَّائِلِ الْأَبْيَضِ، لَكِنْ لَوْ قُلْتَ: هَذَا الَّذِي فِي الْكُوبِ هُوَ اللَّبَنُ. فَإِنَّهُ يَفْهَمُ، كَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: الشَّمْسُ هِيَ سِرَاجٌ وَهَاجٌ مُنِيرٌ، وَضَعَهُ اللهُ فِي السَّمَاءِ. لَمْ يَفْهَمْهُ، أَمَا إِذَا قُلْتَ: هَذِهِ. وَأَشْرَتْ إِلَيْهَا فَهَمَّ أَنَّهَا الشَّمْسُ، فَتَأَيَّدُ الْمَعَانِي بِالْإِشَارَةِ أَقْوَى.

فَمُرَادُ الْمُؤَلِّفِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاكِ بَيْنَ أَسْمَاءِ اللهِ وَأَسْمَاءِ الْمَخْلُوقِ، وَبَيْنَ صِفَاتِ اللهِ وَصِفَاتِ الْمَخْلُوقِ، يَتَوَصَّلُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَى الْفَهْمِ وَإِلَّا لَمْ يَفْهَمْ.

فَدَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى هِيَ بِوِاسِطَةِ دَلَالَتِهِ عَلَى مَا عَنَاهُ الْمُتَكَلِّمُ وَأَرَادَهُ،
وَأَرَادَتْهُ وَعِنَايَتُهُ فِي قَلْبِهِ، وَلَا يُعْرَفُ بِاللَّفْظِ ابْتِدَاءً، وَلَكِنْ لَا يُعْرَفُ الْمَعْنَى بِغَيْرِ
الَلْفْظِ حَتَّى يَعْلَمَ أَوْ لَا أَنْ هَذَا الْمَعْنَى الْمُرَادُ هُوَ الَّذِي يُرَادُ بِذَلِكَ اللَّفْظِ وَيُعْنَى بِهِ،
فَإِذَا عَرَفَ ذَلِكَ ثُمَّ سَمِعَ اللَّفْظَ مَرَّةً ثَانِيَةً، عَرَفَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ بِهَا إِشَارَةً إِلَيْهِ، وَإِنْ
كَانَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى مَا يُحْسُ بِالْبَاطِنِ، مِثْلِ الْجُوعِ وَالشَّبَعِ وَالرِّيِّ وَالْعَطَشِ وَالْحَزْنَ
وَالْفَرَحِ، فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ اسْمَ ذَلِكَ حَتَّى يَجِدَهُ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِذَا وَجَدَهُ اسْتَنْزَلَهُ إِلَيْهِ،
وَعُرِّفَ أَنْ اسْمَهُ كَذَا^{١١}.

وَالْإِشَارَةُ تَارَةً تَكُونُ إِلَى جُوعِ نَفْسِهِ أَوْ عَطَشِ نَفْسِهِ، مِثْلَ أَنْ يَرَاهُ قَدْ جَاعَ
فَيَقُولُ لَهُ: جُعتَ، أَنْتَ جَائِعٌ، فَيَسْمَعُ اللَّفْظَ وَيَعْلَمُ مَا عَيْنُهُ بِالْإِشَارَةِ أَوْ مَا يَجْرِي
مَجْرَاهَا مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي تُعَيِّنُ الْمُرَادَ، مِثْلَ نَظَرِ أُمِّهِ إِلَيْهِ فِي حَالِ جُوعِهِ وَإِدْرَاكِهِ بِنَظَرِهَا
أَوْ نَحْوِهِ أَنَّهَا تَعْنِي جُوعَهُ، أَوْ يَسْمَعُهُمْ يُعْبِرُونَ بِذَلِكَ عَنْ جُوعِ غَيْرِهِ.

فَإِذَا عُرِّفَ ذَلِكَ فَالْمُخَاطَبُ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَ بَيَانَ مَعَانٍ، فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا
أَدْرَكَهَا الْمُخَاطَبُ الْمُسْتَمِعُ بِإِحْسَاسِهِ وَشُهُودِهِ، أَوْ بِمَعْقُولِهِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ،
فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَّا إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّغَةِ، بَأَنَّ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ
مَعَانِيَ الْأَلْفَاطِ الْمَفْرَدَةِ وَمَعْنَى التَّرْكِيبِ، فَإِذَا قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿الَّذِي يَجْعَلُ لَهُ عَيْنَيْنِ﴾^٨
وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿ [البلد: ٩]

[١] الْمَعَانِي النَّفْسِيَّةُ لَا يُمَكِّنُ أَبَدًا أَنْ تُعْرَفَ، إِنَّمَا تَعْرِيفُهَا لَفْظُهَا، كَالْحَزَنِ وَالْفَرَحِ،
وَالْمَحَبَّةِ وَالكَرَاهَةِ، كَذَلِكَ الْجُوعُ فَإِنَّكَ لَوْ لَمْ تَجْعُ مَا عَرَفْتَ مَعْنَاهُ أَبَدَ الْأَبْدِينَ، أَمَا لَوْ جُعتَ
عَرَفْتَ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ النَّفْسِيَّةِ الَّتِي لَا تُدْرِكُ إِلَّا إِذَا أَصَابَتْ الْإِنْسَانَ.

أَوْ قِيلَ لَهُ: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ
وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨] وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهِيَ الْمَخَاطَبُ بِمَا
أَدْرَكَهُ بِحِسِّهِ.

وَإِنْ كَانَتْ الْمَعَانِي الَّتِي يُرَادُ تَعْرِيفُهَا بِهَا لَيْسَتْ بِمَا أَحَسَّهُ وَشَهِدَهُ بِعَيْنِهِ، وَلَا
بِحَيْثُ صَارَ لَهُ مَعْقُولٌ كُلِّيٌّ يَتَنَاوَلُهَا حَتَّى يَفْهَمَ بِهِ الْمُرَادَ بِتِلْكَ الْأَلْفَاطِ، بَلْ هِيَ بِمَا
لَا يُدْرِكُهُ بِشَيْءٍ مِنْ حَوَاسِّهِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ، فَلَا بُدَّ فِي تَعْرِيفِهِ مِنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ
وَالْتَّمِثِيلِ وَالِإِعْتِبَارِ بِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْقُولَاتِ الْأُمُورِ الَّتِي شَاهَدَهَا مِنْ التَّشَابُهِ
وَالْتَنَاسُبِ، وَكُلَّمَا كَانَ التَّمْثِيلُ أَقْوَى، كَانَ الْبَيَانُ أَحْسَنَ، وَالْفَهْمُ أَكْمَلَ.

فَالرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ لَمَّا بَيَّنَّ لَنَا أُمُورًا لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً قَبْلَ
ذَلِكَ، وَكَانَتْ فِي لُغَتِهِمْ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا؛ أَتَى بِالْأَلْفَاطِ تَنَاسُبُ مَعَانِيهَا تِلْكَ
الْمَعَانِي، وَجَعَلَهَا أَسْمَاءَ لَهَا، فَيَكُونُ بَيْنَهَا قَدْرٌ مُشْتَرِكٌ، كَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، وَالصَّوْمِ،
وَالِإِيمَانِ، وَالْكَفْرِ، وَكَذَلِكَ لَمَّا خَبَرْنَا بِأُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِالِإِيمَانِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهُمْ
لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَهَا قَبْلَ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ لَهُمْ أَلْفَاطٌ تَدُلُّ عَلَيْهَا بِعَيْنِهَا، أَخَذَ مِنْ
اللُّغَةِ الْأَلْفَاطِ الْمُنَاسِبَةَ لِتِلْكَ بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَانِي
الْغَيْبِيَّةِ، وَالْمَعَانِي الشُّهُودِيَّةِ الَّتِي كَانُوا يَعْرِفُونَهَا، وَقَرَنَ بِذَلِكَ مِنَ الْإِشَارَةِ وَنَحْوِهَا
مَا يُعْلَمُ بِهِ حَقِيقَةُ الْمُرَادِ، كَتَعْلِيمِ الصَّبِيِّ، كَمَا قَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: النَّاسُ
فِي حُجُورِ عُلَمَائِهِمْ كَالصَّبِيَّانِ فِي حُجُورِ آبَائِهِمْ^(١).

وَأَمَّا مَا يُخْبِرُ بِهِ الرَّسُولُ مِنَ الْأُمُورِ الْغَائِبِيَّةِ، فَقَدْ يَكُونُ بِمَا أَدْرَكُوا نَظِيرَهُ بِحِسِّهِمْ

(١) أخرجه ابن بطّة في الإبانة (٤٠).

وَعَقْلِهِمْ، كإِخْبَارِهِمْ بِأَنَّ الرِّيحَ أَهْلَكَتْ عَادًا، فَإِنَّ عَادًا مِنْ جِنْسِهِمْ، وَالرِّيحَ مِنْ جِنْسِ رِيحِهِمْ، وَإِنْ كَانَتْ أَشَدَّ^{١١}.

وَكَذَلِكَ غَرَقُ فِرْعَوْنَ فِي الْبَحْرِ، وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَخْبَارِ عَنِ الْأَمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَلِهَذَا كَانَ الْإِخْبَارُ بِذَلِكَ فِيهِ عِبْرَةٌ لَنَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وَقَدْ يَكُونُ الَّذِي يُخْبِرُ بِهِ الرَّسُولُ مَا لَمْ يُدْرِكُوا مِثْلَهُ الْمُوَافِقَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، لَكِنَّ فِي مُفْرَدَاتِهِ مَا يُشْبِهُ مُفْرَدَاتِهِمْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرَهُمْ عَنِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْلَمُوا مَعْنَى مُشْتَرَكًا وَتَشْبِيهَا بَيْنَ مُفْرَدَاتِ تِلْكَ الْأَلْفَاطِ وَبَيْنَ مُفْرَدَاتِ الْأَلْفَاطِ مِمَّا عَلِمُوهُ فِي الدُّنْيَا بِجِسْمِهِمْ وَعَقْلِهِمْ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْهَدُوهُ بَعْدُ، وَيُرِيدُ أَنْ يُجْعَلَهُمْ يَشْهَدُوهُ مُشَاهَدَةً كَامِلَةً لِيَفْهَمُوا بِهِ الْقَدْرَ الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْنَى الْغَائِبِ،

[١] لَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ أَنَّهُ أَهْلَكَتْ عَادًا لَمْ يَحْتَاجِ النَّاسُ إِلَى شَرْحِ مَعْنَى الْإِهْلَاكِ، أَوِ الرِّيحِ، أَوْ عَادٍ؛ لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ بِالْحِسِّ، فَالْإِهْلَاكُ مَعْرُوفٌ، وَالرِّيحُ مَعْرُوفَةٌ، وَعَادٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، وَعَلَى هَذَا فَنَقُولُ: إِنَّ الرَّسُولَ بِمُجَرَّدِ أَنْ أَخْبَرَ النَّاسَ عَنِ طَرِيقِ الْوَحْيِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَهْلَكَتْ عَادًا بِالرِّيحِ عَرَفُوا مَعْنَى الْإِهْلَاكِ، وَعَرَفُوا مَعْنَى الرِّيحِ، لَكِنَّ هُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ هَذِهِ الرِّيحَ أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ الَّتِي تَأْتِيهِمْ؛ ﴿بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ ① سَخَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَكَمِينًا أَيَّامٍ حُسُومًا ﴿ [الحاقة: ٦-٧].

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ هَذَا مِنَ الْبَيَانِ الَّذِي لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عِنْدَهُمْ، لَكِنَّ الْأَشْيَاءَ غَيْرَ الْمَعْلُومَةِ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَيَانًا وَاضِحًا.

أَشْهَدُهُمْ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ لَهُمْ إِلَيْهِ، وَفَعَلَ قَوْلًا يَكُونُ حِكَايَةً لَهُ وَشَبَّاهًا بِهِ، يَعْلَمُ
الْمُسْتَمِعُونَ أَنَّ مَعْرِفَتَهُمْ بِالْحَقَائِقِ الْمَشْهُودَةِ هِيَ الطَّرِيقُ الَّتِي يَعْرِفُونَ بِهَا الْأُمُورَ
الْغَائِبَةَ^(١).

دَرَجَاتُ فَهْمِ مَعَانِي الْخِطَابِ:

فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَ هَذِهِ الدَّرَجَاتُ:

أَوَّلُهَا: إِدْرَاكُ الْإِنْسَانِ الْمَعَانِي الْحِسِّيَّةَ الْمَشَاهِدَةَ.

وَتَانِيهَا: عَقْلُهُ لِمَعَانِيهَا الْكُلِّيَّةَ.

وَتَالِثُهَا: تَعْرِيفُ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي الْحِسِّيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.

فَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الثَّلَاثُ لَا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ خِطَابٍ، فَإِذَا أَخْبَرْنَا عَنِ الْأُمُورِ الْغَائِبَةِ
فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْرِيفِنَا الْمَعَانِي الْمَشْرُوكَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَقَائِقِ الْمَشْهُودَةِ وَالِاشْتِيَاءِ الَّذِي بَيْنَهُمَا،

[١] أَخْبَرْنَا مِثْلًا الرَّسُولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ فِي الْجَنَّةِ مَاءً، وَأَنَّ فِيهَا عَسَلًا وَلَبَنًا
وفاكِهةً ونخلًا ورُمَّانًا، وما أشبه ذلك، لكن نحن لا ندرك حقائق تلك الأشياء، إنما ندرك
المعنى الكلِّي الذي تشترك فيه مع ما في الدنيا؛ ولهذا قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «ليس في
الجنة مِمَّا في الدنيا إِلَّا الْأَسْمَاءُ»^(١). وَإِلَّا فالرَّمَانُ غيرُ الرَّمَانِ، والنخلُ غيرُ النخلِ في حقيقته،
وكذلك اللَّبَنُ والحَمْرُ وما أشبهه، إِذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَعْرِفَ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَّا إِذَا أَنَا بَشِيءٌ
نَعْرِفُ مَعْنَاهُ بِمَا نُشَاهِدُهُ بِأَعْيُنِنَا أَوْ نَسْمَعُهُ بِأَذَانِنَا، وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَعْنَى
الْكُلِّيِّ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَشْتَرِكَا فِي الْحَقِيقَةِ.

(١) أخرجه هناد في الزهد رقم (٣، ٨)، والطبري في تفسيره (١/ ٤١٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره
(١/ ٦٦ رقم ٢٦١)، وأبو نعيم في صفة الجنة رقم (١٢٤).

وَذَلِكَ بِتَعْرِيفِنَا الْأُمُورَ الْمَشْهُودَةَ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا لَمْ نَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْفَارِقِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَصَصِ الْأَمَمِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِثْلَهَا، بَيْنَ ذَلِكَ بِذِكْرِ الْفَارِقِ، بِأَنْ يُقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ مِثْلَ هَذَا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَإِذَا تَقَرَّرَ انْتِفَاءُ الْمِثَالَةِ كَانَتْ الْإِضَافَةُ وَحْدَهَا كَافِيَةً فِي بَيَانِ الْفَارِقِ، وَانْتِفَاءُ التَّسَاوِي لَا يَمْنَعُ مِنْهُ وَجُودُ الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ الَّذِي هُوَ مَذْلُوعُ اللَّفْظِ الْمَشْتَرَكِ مَا أَمَكَّنَ ذَلِكَ قَطُّ^(١).

[١] نَفَهَمُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الدَّرَجَاتِ الثَّلَاثِ فِي فَهْمِ مَعَانِي

الْحِطَابِ:

أَوَّلًا: إِدْرَاكِ الْمَعَانِي الْحِسِّيَّةِ الْمَشَاهِدَةِ، فَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ مَعَانِيَ اللَّفْظِ بِمَا تُشَاهِدُهُ لَا يُمَكِّنُنَا أَنْ نَعْرِفَهُ.

وَالثَّانِي: أَنْ نَعْقِلَ الْمَعَانِيَ الْكُلِّيَّةَ وَالْمَعْنَى الْمَشْتَرَكِ الْعَامَّ الَّذِي تَسَاوَى فِيهِ جَمِيعُ الْأَفْرَادِ، فَالْإِنْسَانِيَّةُ مِثْلًا مَعْنَى مُشْتَرَكٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا إِنْسَانٌ، أَوْ رَأَيْتَ إِنْسَانًا عَرَفْتَ مَعْنَى الْإِنْسَانِ بِالْمَعْنَى الْعَامِّ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ.

ثَالِثُهَا: تَعْرِيفُ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي الْحِسِّيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ، بِأَنْ نَضْعَ لِكُلِّ مَعْنَى عَقْلِيٍّ أَوْ حِسِّيٍّ لَفْظًا يُبَيِّنُهُ وَيُعَرِّفُهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، أَيْ: قَالَ اللَّهُ لَهُ: هَذَا اسْمٌ لِهَذَا الْمُسَمَّى، فَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ حَتَّى نَفَهَمَ الْحِطَابَ.

ثُمَّ إِذَا كَانَ هَذَا الْغَائِبُ بِمَا لَا يَخْتَلِفُ مَعَ الْحَاضِرِ لَمْ نَحْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْفَارِقِ، فَلَمَّا قَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِهْلَاكَ قَوْمِ عَادٍ بِالرِّيْحِ الْعَظِيمِ لَمْ نَحْتَجْ إِلَى أَنْ يُعَرِّفَنَا مَعْنَى الرِّيْحِ، أَوْ مَعْنَى الْإِهْلَاكِ، أَوْ الْقَوْمِ الَّذِينَ أَهْلِكُوا؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ نَعَرَفْنَا مِنْ بَنِي آدَمَ، وَالرِّيْحَ نَعَرَفْنَا، وَالْإِهْلَاكَ نَعَرَفْنَا، فَلَا نَحْتَاجُ شَيْئًا، وَلَا ذَكَرَ الْفَارِقَ.

لَكِنَّ لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْجَنَّةِ: ﴿فِيهَا فَكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾ [الرحمن: ٦٨] هَلْ هَذَا النُّخْلُ وَالرَّمَّانُ وَالْفَاكِهَةُ مِثْلُ مَا نُشَاهِدُهُ فِي الدُّنْيَا؟ لَوْ لَمْ يَذْكَرِ الْفَارِقُ لَكَانَ مِثْلَهُ، وَالْفَارِقُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»^(١)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا فِي الْآخِرَةِ مِثْلَ مَا فِي الدُّنْيَا لَكَانَ رَأْيُهُ الْعَيْنُ، وَسَمِعَتُهُ الْأُذُنُ، وَخَطَرَ عَلَى الْقُلُوبِ، لَكِنَّهُ أَعْظَمُ.

فَالْحَاصِلُ أَنَّكَ إِذَا عَرَفْتَ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ عَرَفْتَ مَدْلُولَ الْكَلَامِ وَمَعْنَى الْكَلَامِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْغَائِبُ الَّذِي حُدِّثَ عَنْهُ لَا يَخْتَلِفُ عَنِ الشَّاهِدِ الَّذِي تُشَاهِدُهُ فَإِنَّكَ لَا تَحْتَاجُ إِلَّا إِلَى الْبَيَانِ فَقَطْ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْفَارِقِ، وَإِنْ كَانَ يُجَالِفُهُ احْتَجَجْتَ إِلَى ذِكْرِ الْفَارِقِ، فَلَمَّا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنِ نَفْسِهِ أَنَّ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا وَعِلْمًا وَقُدْرَةً، وَنَحْنُ نَعْلَمُ مَعْنَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ الْفَارِقَ لَكَانَ مَا يَبْتُئُ اللَّهُ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مِثْلَ مَا يَبْتُئُ لَنَا مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَالْفَارِقُ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وَ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَعَلَى هَذَا فَتَقُولُ: مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ مِمَّا تُشَاهِدُهُ فِينَا فَإِنَّهُ يُشَارِكُ مَا فِينَا فِي الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ الْعَامِّ لَكِنَّ هُنَاكَ فَارِقٌ، وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ مَا ثَبَتَ لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مَا يَبْتُئُ لَنَا، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فَلَوْلَا ذِكْرُ هَذَا الْفَارِقِ لَكَانَ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مُثَابِلًا لِمَا لِلْمَخْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي صِفَةِ الْجَنَّةِ، رَقْمُ (٣٢٤٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْجَنَّةِ وَصِفَةِ نَعِيمِهَا، رَقْمُ (٢٨٢٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ»: لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقَدِّرًا﴾ [الكهف: ٤٥]، ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] ^(١). ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لَا يَأُودُهُ:

[١] مَوْقِعُ جُمْلَةٍ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ بِمَا قَبَلَهَا فِي الْمَعْنَى أَنَّهَا تَعْلِيلِيَّةٌ، أَيْ: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ، مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

فَلَوْ قُلْتُ لَكَ مَثَلًا: أَصْلِحْ لِي هَذَا الْجِهَازَ؛ لِأَنَّ بِهِ عَطْلًا، وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ كَيْفَ تُصْلِحُهُ، فَلَا تَقْدِرُ أَنْ تُصْلِحَهُ، إِذَا عَجَزْتَ أَنْ تُصْلِحَهُ لِلْجَهْلِ، وَلَوْ أَفْهَمَكَ عَالِمٌ كَيْفَ تُصْلِحُ هَذَا الْجِهَازَ، لَكِنَّ يَدَيْكَ مَشْلُولَةٌ لَا تَسْتَطِيعُ الْحَرَكَةَ، فَإِنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تُصْلِحَهُ؛ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ.

كَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قُلْتُ لَكَ: اكْتُبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَأَنْتَ لَا تَعْرِفُ الْكِتَابَةَ، فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ كِتَابَتَهَا لِعَدَمِ الْعِلْمِ، أَمَّا لَوْ قُلْتُ لَكَ: اكْتُبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَأَنْتَ تَعْرِفُ الْكِتَابَةَ لَكِنَّ يَدَكَ فِيهَا شَلْلٌ مَثَلًا، فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ لِلْعَجْزِ عَنِ الْكِتَابَةِ.

إِذَا لَا يُعْجِزُ اللَّهُ شَيْءٌ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ؛ لِكَمَالِ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ لِأَنَّنا نَعْلَمُ أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الشَّيْءِ سَبَبُهُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

أ- إِمَّا الْجَهْلُ.

ب- وَإِمَّا الْعَجْزُ.

إِذَا: مَوْقِعُ الْجُمْلَةِ بِمَا قَبَلَهَا تَعْلِيلِيَّةٌ.

أَي: لَا يُكْرَهُهُ وَلَا يُثْقَلُهُ وَلَا يُعْجِزُهُ، فَهَذَا النَّفْيُ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَفْيٍ يَأْتِي فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩] لِكَمَالِ عَدْلِهِ، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣] لِكَمَالِ عِلْمِهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ن: ٣٨] لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكَمَالِ حَيَاتِهِ وَقِيُومِيَّتِهِ، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾^(١) [الأنعام: ١٠٣] لِكَمَالِ جَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبْرِيَاءِهِ، وَإِلَّا فَالنَّفْيُ الصَّرْفُ لَا مَدْحَ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةِ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ^(١)

لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الْغَدْرِ وَالظُّلْمِ عَنْهُمْ مَا ذَكَرَهُ قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ وَبَعْدَهُ، وَتَصْغِيرُهُمْ بِقَوْلِهِ: «قُبَيْلَةٌ» عُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ، لَا كَمَالِ قُدْرَتِهِمْ: وَقَوْلُ الْآخِرِ:

[١] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ قَالَ بَعْضُ الْجُهَّالِ الْمُحَرِّفِينَ: لَا تُدْرِكُهُ

الْأَبْصَارُ لِصِغَرِهِ. مَعَ أَنَّ الْمَعْنَى وَاضِحٌ؛ فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا تُدْرِكُهُ لِأَنَّهُ لَطِيفٌ لَا يُدْرِكُ، وَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُدْرِكَهَ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ. وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وَالْمُؤْمِنُونَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ يُنَادُونَ وَيُعْلِنُونَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثَلَاثِينَ مَرَّةً، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْمَعْنَى الْفَاسِدُ الْبَاطِلُ!؟

(١) انظر: شرح نقائض جريير والفرزدق (٢/ ٥٠١)، البيان والتبيين (٣/ ٢٦٩)، الشعر والشعراء (٣١٩/١).

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا^(١)
لَمَّا اقْتَرَنَ بِنَفْيِ الشَّرِّ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَمِّهِمْ، عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزُهُمْ وَضَعْفُهُمْ
أَيْضًا^(٢)؛ وَلِهَذَا يَأْتِي الْإِثْبَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا، عَكْسَ
طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ بِالنَّفْيِ الْمُفَصَّلِ وَالْإِثْبَاتِ الْمُجْمَلِ^(٣).

[١] هذا البيت واحد من أبيات، يقول فيها الشاعر:

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَجْزُونَ الشَّرَّ أَبَدًا.

يَجْزُونَ مِنْ ظُلْمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الشُّوْءِ إِحْسَانًا
أَي: إِذَا ظَلَمَهُمْ أَحَدٌ قَالُوا: سَاعْنَاكَ وَغَفَرْنَا لَكَ، وَإِنْ أَسَاءَ إِلَيْهِمْ أَحَدٌ أَحْسَنُوا
إِلَيْهِ، فَظَاهِرُ الْبَيْتِ الْمَدْحُ، لَكِنَّ الْمُرَادُ بِهِ الذَّمُّ؛ وَلِهَذَا قَالَ:

فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانًا
أَي: لَيْتَ لِي أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَهُمْ لَا خَيْرَ فِيهِمْ.

[٢] فَالْحَاصِلُ أَنَّ النَّفْيَ الصَّرْفَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ مَدْحًا فَهُوَ لَيْسَ
بِمَدْحٍ وَلَا يَأْتِي فِي صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

[٣] مِنْ أَجْلِ أَنَّ النَّفْيَ لَا يَرُدُّ فِي صِفَاتِ اللَّهِ إِلَّا مُتَضَمِّنًا لِلْإِثْبَاتِ صَارَ وُرُودُ الْإِثْبَاتِ
فِي صِفَاتِ اللَّهِ أَكْثَرَ مِنْ وُرُودِ النَّفْيِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ الْإِثْبَاتِ صِفَاتُ مَدْحٍ وَكَمَالٍ؛ فَلِهَذَا
جَاءَتْ كَثِيرَةٌ غَالِبًا.

(١) انظر: عيون الأخبار (١/ ٢٨٥)، مجالس ثعلب (ص: ٨٠)، العقد الفريد (٢/ ٣٣٢).

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللهُ: «يَأْتِي الْإِبْتَاتُ لِلصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللهِ مُفَصَّلًا، وَالنَّفْيُ مُجْمَلًا»
 هذا في الغالبِ، إِذَا عِنْدَنَا أَمْرَانِ:

أَوَّلًا: الْإِبْتَاتُ أَكْثَرُ فِي صِفَاتِ اللهِ، وَالغَالِبُ أَنَّهُ يَأْتِي مُفَصَّلًا، وَقَدْ يَأْتِي مُجْمَلًا، كَمَا فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

ثَانِيًا: النَّفْيُ فِي الْغَالِبِ يَأْتِي مُجْمَلًا، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ: «دَائِمًا»، وَقَدْ يَأْتِي مُفَصَّلًا،
 كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا أَخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، وَقَالَ: ﴿لَمْ
 يَكِلْهُ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، وَقَالَ: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].



بعض أقوال نفاة الصفات:

يَقُولُونَ: لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَلَا شَبَحٍ، وَلَا جُثَّةٍ، وَلَا صُورَةً، وَلَا دَمٍ، وَلَا لَحْمٍ،
وَلَا شَخْصٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَا لَوْنٍ، وَلَا رَائِحَةٍ، وَلَا طَعْمٍ، وَلَا بِمَجَسَّةٍ،
وَلَا بِذِي حَرَارَةٍ، وَلَا بِرُودَةٍ، وَلَا رُطُوبَةٍ، وَلَا يُوسَّةٍ، وَلَا طُولٍ، وَلَا عَرْضٍ،
وَلَا عُمُقٍ، وَلَا اجْتِمَاعٍ، وَلَا افْتِرَاقٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ، وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَتَبَعَّضُ، وَلَيْسَ بِذِي
أَبْعَاضٍ وَأَجْزَاءٍ وَجَوَارِحٍ وَأَعْضَاءٍ، وَلَيْسَ بِذِي جِهَاتٍ، وَلَا بِذِي يَمِينٍ وَلَا شِمَالٍ
وَأَمَامٍ وَخَلْفٍ وَفَوْقٍ وَتَحْتٍ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ مَكَانٌ وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ، وَلَا يَجُوزُ
عَلَيْهِ الْمَمَاسَةُ وَلَا الْعَزَلَةُ وَلَا الْخُلُولُ فِي الْأَمَاكِنِ، وَلَا يُوصَفُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ
الِدَّالَّةِ عَلَى حُدُوثِهِمْ، وَلَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُتَنَاهٍ، وَلَا يُوصَفُ بِمِسَاحَةٍ، وَلَا ذَهَابٍ فِي
الْجِهَاتِ، وَلَيْسَ بِمَحْدُودٍ، وَلَا وَالِدٍ وَلَا مَوْلُودٍ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ الْأَقْدَارُ، وَلَا تَحْجُبُهُ
الْأَسْتَارُ إِلَى آخِرِ مَا نَقَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْمُعْتَزَلَةِ. وَفِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ
حَقٌّ وَبَاطِلٌ، وَيَظْهَرُ ذَلِكَ لِمَنْ يَعْرِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ^[١].

[١] نفاة الصفات في الإثبات لا يثبتون، لكن في النفي يأتون بمثل هذه الأشياء
الباردة السَّمْجَةِ، ويقولون: ليس بجسم، ولا شبه، ولا جُثَّةٍ، ولا صُورَةٍ، ولا لَحْمٍ، ولا دَمٍ.
فما الداعي لهذا التفصيل، قُلْ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]،
وانته، بهذا تصف الله بأكمل الصفات، أما أن تقول كل هذه الأشياء التفصيلية فلا.

وقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي هذه الجملة حق وباطل» الحق الذي فيها: ولا والد
ولا مَوْلُودٌ؛ لأن الله يقول: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، والباقي فيه أشياء
باطلة وفيه أشياء تحتاج إلى تفصيل، لكن مهما كان كل هذا المجموع بالنفي يجب أن لا يقال

مَعَاذِيرُ النَّفْيِ الْمَجْرَدِ:

وَهَذَا النَّفْيُ الْمُحَدَّدُ مَعَ كَوْنِهِ لَا مَدْحَ فِيهِ، فِيهِ إِسَاءَةٌ أَدَبٍ، فَإِنَّكَ لَوْ قُلْتَ
لِلْإِسْلَامِ: أَنْتَ لَسْتَ بِرَبِّائٍ وَلَا كَسَّاحٍ وَلَا حَجَّامٍ وَلَا حَائِكٍ!

= على الإطلاق ويُقال على الله كما قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ
الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

واعلم أن الله تعالى لم يذكر النفي في التفصيل إلا دفعا لقول من قال بهذا المنفي،
أو دفعا لتوهم وإهم من حدوث ذلك المنفي؛ فمثلا قوله: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُؤَكِّدْ ۝
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣-٤] فصل هنا دفعا لقول من قال: إن الله له
ولد، لأن النصارى قالوا: المسيح ابن الله. واليهود قالوا: عزير ابن الله. والمشركون قالوا:
الملائكة بنات الله. فنفى الله ذلك عن نفسه.

أو يذكره لدفع توهم نقص، كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا
فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لما قال الله على نفسه أنه خلق السموات
والأرض في ستة أيام، وهي مخلوقات عظيمة كبيرة واسعة فيها نظام عظيم؛ قد يتوهم وإهم
بأن الله بعدما فعل ذلك تعب؛ فقال: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فلهذا يذكر الله
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى النَّفْيِ.

أو يذكر الله تعالى النفي في مقام الوعيد، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا
تَمَلُّونَ﴾ [البقرة: ٧٤]، فصل هنا لأجل وعيد من خالفوا أمر الله عز وجل.
فإذا النفي المفصل يكون في ثلاثة مواضع، دفعا لقول من ادعى في حق الله، ودفعا
لتوهم من يتوهمون في حق الله، وإنذارا ووعيدا.

لَأَدَّبَكَ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ وَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا^(١١).

وَإِنَّمَا تَكُونُ مَادِحًا إِذَا أَجْمَلْتَ النَّفْيَ فَقُلْتَ: أَنْتَ لَسْتَ مِثْلَ أَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِكَ، أَنْتَ أَعْلَى مِنْهُمْ وَأَشْرَفُ وَأَجَلُّ، فَإِذَا أَجْمَلْتَ فِي النَّفْيِ أَجْمَلْتَ فِي الْأَدَبِ. وَالتَّعْبِيرُ عَنِ الْحَقِّ بِالْأَلْفَاظِ الشَّرْعِيَّةِ النَّبَوِيَّةِ الْإِلَهِيَّةِ هُوَ سَبِيلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ^(١٢).

وَالْمَعْطَلَةُ يُعْرَضُونَ عَمَّا قَالَهُ الشَّارِعُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَتَدَبَّرُونَ مَعَانِيهَا، وَيَجْعَلُونَ مَا ابْتَدَعُوهُ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ هُوَ الْمُحْكَمَ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ.....

[١] النَّفْيُ فِيهِ ثَلَاثَةٌ مَحَازِيرُ:

أَوَّلًا: أَنَّهُ لَمْ يَرِذْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ، هَذِهِ الْأَشْيَاءُ الْمَنْفِيَّةُ لِلَّهِ.

وِثَانِيًا: أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي مَدْحًا، وَالنَّفْيُ الَّذِي فِي صِفَاتِ اللَّهِ كُلِّهِ يَتَضَمَّنُ الْمَدْحَ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ فِيهِ سُوءُ أَدَبٍ، فَلَوْ أَنَّكَ وَقَفْتَ أَمَامَ الْمَلِكِ وَقُلْتَ: أَنْتَ الْمَلِكُ لَسْتَ بَخِيلًا وَلَا زَبَّالًا وَلَا كَسَّاحًا. لِقَالَ: أَحْسِبُوهُ. فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ مَدَحُوا اللَّهَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ لَا شَكَّ أَنَّهُمْ أَسَاءُوا الْأَدَبَ مَعَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

[٢] الْحَقِيقَةُ أَنَّ الْأَلْفَاظَ لَهَا دَخْلٌ فِي الْأَدَابِ، فَقَدْ رَأَى مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ أَنَّ أَسْنَانَهُ قَدْ

سَقَطَتْ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِمُعَبَّرٍ يُعَبِّرُ هَذِهِ الرَّؤْيَا، فَجَاؤُوا لَهُ بِمُعَبَّرٍ لِلرُّؤْيَا، فَقَالَ: أَوْلَادُ الْمَلِكِ سَيَمُوتُونَ. فَقَالَ الْمَلِكُ: اضْرِبُوهُ. ثُمَّ قَالَ: ائْتُونِي بِغَيْرِهِ فَهَذَا لَا يَعْرِفُ. فَجَاؤُوا بِآخَرَ، فَقَصَّ عَلَيْهِ الرَّؤْيَا، فَقَالَ: الْمَلِكُ يَكُونُ أَطْوَلَ أَهْلِهِ عُمَرًا. فَأَكْرَمَهُ وَأَعْطَاهُ جَائِزَةً، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، لَكِنْ هَذَا رَوَّعَهُ وَهَذَا فَرَّحَهُ.

وَاعْتِيَادُهُ، وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ وَالسُّنَّةِ وَالْإِيمَانِ فَيَجْعَلُونَ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الْحَقُّ
الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَاعْتِيَادُهُ، وَالَّذِي قَالَهُ هُوَ لَآءٍ إِمَّا أَنْ يُعْرَضُوا عَنْهُ إِعْرَاضًا جَهْلِيًّا،
أَوْ يَبِينُوا حَالَهُ تَفْصِيلًا، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لَا يُحْكَمُ بِهِ عَلَى الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ غَالِبَ عَقَائِدِهِمُ السُّلُوبُ: لَيْسَ بِكَذَا، وَأَمَّا الْإِثْبَاتُ فَهُوَ قَلِيلٌ،
وَهِيَ أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ حَيٌّ، وَأَكْثَرُ النَّفْيِ الْمَذْكُورِ لَيْسَ مُتَلَقًى عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
وَلَا عَنِ الطَّرِيقِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي سَلَكَهَا غَيْرُهُمْ مِنْ مُثَبِّتَةِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ:
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فِيهِ هَذَا الْإِثْبَاتُ مَا
يُقَرَّرُ مَعْنَى النَّفْيِ، فَفِهِمْ أَنَّ الْمُرَادَ انْفِرَادَهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، وَوَصَفَهُ بِهِ رُسُلُهُ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي صِفَاتِهِ وَلَا فِي
أَسْمَائِهِ وَلَا فِي أَفْعَالِهِ، بِمَا أَخْبَرَنَا بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَهُ صِفَاتٌ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا أَحَدٌ مِنْ
خَلْقِهِ، كَمَا قَالَ رَسُولُهُ الصَّادِقُ ﷺ فِي دُعَاءِ الْكَرْبِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ
هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ
اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رِبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي
وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَغَمِّي»^(١). وَسَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَى فَسَادِ طَرِيقَتِهِمْ فِي الصِّفَاتِ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَيْسَ قَوْلُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» مِنَ النَّفْيِ الْمَذْمُومِ، فَإِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى قَالَ: «وَمَا كَانَتْ أَلْفٌ لِلَّهِ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ

(١) أخرجه الإمام أحمد (١ / ٣٩١) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿ [فاطر: ٤٤] فَنَبَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي آخِرِ الْآيَةِ عَلَى دَلِيلِ انْتِفَاءِ الْعَجْزِ، وَهُوَ كَمَالُ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، فَإِنَّ الْعَجْزَ إِنَّمَا يَنْشَأُ إِمَامًا مِنَ الضَّعْفِ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا يُرِيدُهُ الْفَاعِلُ، وَإِمَامًا مِنْ عَدَمِ عِلْمِهِ بِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَقَدْ عُلِمَ بِبَدَايِهِ الْعُقُولِ وَالْفِطْرِ كَمَالُ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ، فَانْتَفَى الْعَجْزُ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُدْرَةِ مِنَ التَّضَادِّ، وَلِأَنَّ الْعَاجِزَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِلَهًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا^(١).

[١] وَجُمْلَةٌ: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» نَفْيٌ لِكَيْتِه مُتَضَمِّنٌ لِلْإِبْطَاتِ، فِيهِ نَفْيُ الْعَجْزِ لِكَمَالِ قُدْرَتِهِ وَعِلْمِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿رَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] السَّبَبُ: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] إِذَا نَفَى الْعَجْزَ عَنْهُ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، لَكِنَّهَا مُتَضَمِّنَةٌ لَصِفَةٍ إِجْبَائِيَّةٍ، بَلْ لَصِفَتَيْنِ إِجْبَائِيَّتَيْنِ هُمَا الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ.

وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَمَشَّى عَلَيْهَا فِي كُلِّ صِفَةٍ سَلْبِيَّةٍ أَنْ تَقُولَ: إِنَّهَا سَلْبِيَّةٌ مُتَضَمِّنَةٌ لَصِفَةٍ ثُبُوتِيَّةٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ شَيْئًا إِلَّا لثُبُوتِ كَمَالِ ضِدِّهِ لَهُ. فَقَدْ نَفَى عَنْهُ الْعَجْزَ لِكَمَالِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَنَفَى عَنْهُ التَّعَبَ لِكَمَالِ الْقُوَّةِ، وَنَفَى عَنْهُ النَّوْمَ لِكَمَالِ الْحَيَاةِ وَالْقِيُومِيَّةِ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَّا مَنْ كَانَتْ حَيَاتُهُ نَاقِصَةً لِيَسْتَرِيحَ مِنَ التَّعَبِ الْمَاضِي وَيَسْتَجِدَّ النَّشَاطَ لِلْعَمَلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَلِهَذَا أَهْلُ الْجَنَّةِ لَا يَنَامُونَ فِيهَا لِأَنَّ حَيَاتَهُمْ كَامِلَةٌ، وَمَعْنَى الْقِيُومِيَّةِ: أَنَّهُ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ وَقَائِمٌ عَلَى غَيْرِهِ، فَاللَّهُ هُوَ الَّذِي يُدَبِّرُ الْعَالَمَ، فَلَوْ نَامَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - وَحَاشَا أَنْ يَنَامَ - فَلَا أَحَدٌ يُدَبِّرُ الْعَالَمَ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رَقْمٌ (١٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= كذلك نفى عنه الغفلة لكمال مراقبته، ونفى عنه عزوب شيء في السموات والأرض لكمال علمه، ونفى عنه الظلم بقوله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ لأنه عدل لو شاء لظلم؛ ولهذا قال عز وجل: «إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»^(١)، إذا لا لعجزه عن الظلم لا يظلم، ولكن لكمال عدله لا يظلم، وهكذا، فيجب أن تؤمن بأن الله لا ينفي عن نفسه شيئاً إلا لثبوت كمال ضده في حقه.



(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة، باب تحريم الظلم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

التَّوْحِيدُ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ:

قَوْلُهُ: «وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ»: هَذِهِ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ الَّتِي دَعَتْ إِلَيْهَا الرُّسُلُ كُلُّهُمْ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، وَإِثْبَاتُ التَّوْحِيدِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ بِاعْتِبَارِ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ الْمُقْتَضِي لِلْحَضَرِ، فَإِنَّ الْإِثْبَاتَ الْمُجَرَّدَ قَدْ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ، وَلِهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَمَّا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُكَزُّ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] قَالَ بَعْدَهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

فَإِنَّهُ قَدْ يَحْطَرُّ بِبَالٍ أَحَدٍ خَاطِرٌ شَيْطَانِيٌّ: هَبْ أَنْ إِلَهًا وَاحِدًا، فَلِغَيْرِنَا إِلَهَ غَيْرُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]^(١).

[١] كَلِمَةُ: (لَا إِلَهَ غَيْرُهُ) هِيَ مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَالتَّوْحِيدُ - كَمَا تَقَدَّمَ - لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَمْرَيْنِ: إِثْبَاتٍ وَنَفْيٍ؛ لِأَنَّ التَّوْحِيدَ مَصْدَرٌ وَحَدُّ يُوْحِدُ، أَي: جَعَلَ الشَّيْءَ وَاحِدًا، وَجَعَلَ الشَّيْءَ وَاحِدًا مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْحُكْمِ لَهُ، وَنَفْيُهُ عَمَّا سِوَاهُ، فَالنَّفْيُ الْمَحْضُ عَدَمٌ مَحْضٌ.

فَإِذَا قُلْتَ: «لَا إِلَهَ» مَعْنَاهُ أَنَّكَ نَفَيْتَ الْأُلُوْهِيَّةَ كُلَّهَا، وَالْإِثْبَاتُ الْمَحْضُ أَيْضًا لَا يَنْفِي الْمُشَارَكَةَ، فَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ: زَيْدٌ قَائِمٌ. فَهَذَا إِثْبَاتٌ، لَا يَنْفِي أَنَّ غَيْرَهُ قَائِمٌ أَيْضًا، لَكِنْ إِذَا قُلْتَ: «لَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدٌ» فَإِنَّكَ وَحَدَّتَ الْقِيَامَ لَزَيْدٍ، وَنَفَيْتَهُ عَنِّ غَيْرِهِ، وَهَذَا هُوَ التَّوْحِيدُ، وَلَوْ قُلْتَ: «لَا قَائِمٌ» فَهَذَا عَدَمٌ، أَي: لَمْ تُثَبِّتْ شَيْئًا أَبَدًا، فَلَوْ قُلْتَ: «لَا إِلَهَ» لَمْ يَصِحَّ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ هَذَا نَفْيٌ، وَلَوْ قُلْتَ: «اللَّهُ إِلَهٌ» لَمْ يَصِحَّ التَّوْحِيدُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ نَعَمٌ، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ اللَّاتُ إِلَهًا أَيْضًا، وَالْعُزَّى إِلَهًا، فَإِذَا قُلْتَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَإِنَّكَ الْآنَ قَدْ وَحَدَّتْ؛ لِأَنَّكَ أَنْبَتَ الْأُلُوْهِيَّةَ لِلَّهِ وَنَفَيْتَهَا عَنِّ غَيْرِهِ.

فالتَّوْحِيدُ لَهُ رُكْنَانِ: أَحَدُهُمَا: النَّفْيُ، وَالثَّانِي: الْإِثْبَاتُ. فَالْإِثْبَاتُ بَدْوِنِ نَفْيٍ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَالنَّفْيُ بَدْوِنِ إِثْبَاتٍ تَعْطِيلٌ مَحْضٌ؛ وَلِهَذَا كَانَتْ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ مُشْتَمِلَةً عَلَى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَلَمَّا قَالَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهًُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] الْوَحْدَانِيَّةُ هُنَا ثَابِتَةٌ بِقَوْلِهِ: ﴿وَاحِدٌ﴾ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ إِلَهٌ ثَانٍ، فَإِذَا كَانَ الْخِطَابُ لِلخَلْقِ عَامَّةً فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا بَحَثَهُ الْمُؤَلِّفُ، لَكِنْ إِذَا كَانَ الْخِطَابُ لِلْمُؤْمِنِينَ؛ أَي: إِلَهُكُمْ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ إِلَهًُ وَاحِدٌ، فَهُنَا قَدْ يَعْرُضُ لِلإِنْسَانِ خَاطِرٌ شَيْطَانِيٌّ، يَقُولُ: إِلَهُنَا إِلَهًُ وَاحِدٌ وَإِلَهُ غَيْرِنَا مُتَعَدِّدٌ، فَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

وَكَلِمَةُ (إِلَه) عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ، وَمَعْنَاهَا مِنْ حَيْثُ التَّصْرِيفُ: فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَي: «لَا مَالُوهُ إِلَّا اللَّهُ» وَالْمَالُوهُ هُوَ الْمَعْبُودُ الَّذِي تَأَلَّهُ الْقُلُوبُ وَتُحِبُّهُ وَتَتَعَبَّدُ لَهُ، فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ آتَى فِعَالٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: فِرَاشٌ بِمَعْنَى مَفْرُوشٍ، وَبِنَاءٍ بِمَعْنَى مَبْنِيٍّ، وَغِرَاسٌ بِمَعْنَى مَفْرُوسٍ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا الْمُعْرَبُونَ عَلَى نَحْوِ سِتَّةِ أَقْوَالٍ، أَحْسَنُهَا: أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ وَ(إِلَه) اسْمُهَا مُرَكَّبٌ مَعَهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَخَبَرُهَا تَقْدِيرُهُ (حَقٌّ)، أَي: لَا إِلَهَ حَقٌّ، كَمَا تَقُولُ: لَا رَجُلٌ قَائِمٌ. وَ(إِلَا) أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ، وَ(اللَّهُ) بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ الْمَحذُوفِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، فَلَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ إِلَهٌ لَيْسَ بِحَقٍّ؛ لَوْ جُودَ آيَةٌ لَيْسَتْ بِحَقٍّ، وَلَكِنْ الْإِلَهُ الْحَقُّ هُوَ اللَّهُ.

إِذَا الْمَعْنَى: لَا مَعْبُودَ حَقٌّ سِوَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ تَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَسْتَلْزِمُ إِخْلَاصَ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ، فَمَتَى اعْتَقَدْتَ أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ فَسَوْفَ تُحْلِصُ

= له العِبَادَةُ، فَتَقُولُ إِذَا سَمِعْتَ أَمْرَهُ: سَمِعًا وَطَاعَةً. وَإِذَا سَمِعْتَ نَهْيَهُ تَقُولُ كَذَلِكَ: سَمِعًا وَطَاعَةً فِي الْاجْتِنَابِ.

أَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْآيَاتِ الَّتِي سَمَى اللَّهُ بِهَا مَعْبُودَاتِ الْمُشْرِكِينَ إِلَهَةً فَوَاضِحٌ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وَكَانَتْ الرُّسُلُ تَقُولُ لِقَوْمِهِمْ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي نَفْيِ الْأُلُوهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ، وَلَكِنْ هُنَاكَ آيَاتٌ تُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ يُوجَدُ إِلَهَةٌ سِوَى اللَّهِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩] أَي: مَعْبُودًا آخَرَ.

إِذَا فِيهِ الْقُرْآنِ آيَاتٌ صَرِيحَةٌ وَاضِحَةٌ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِيهِ آيَاتٌ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ إِلَهَةٌ سِوَى اللَّهِ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ التَّنَاقُضِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجَدَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَنَاقُضٌ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، وَلَكِنْ الْجَوَابُ عَلَيْهَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْإِلَهَ بِمَعْنَى الْمَالُوهِ أَي: الْمَعْبُودِ، ثُمَّ هَذَا الْمَعْبُودُ إِنْ كَانَ مُسْتَحَقًّا لِلْعِبَادَةِ فَهُوَ إِلَهٌ حَقٌّ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّ فَهُوَ إِلَهٌ بَاطِلٌ، وَعَلَى هَذَا فثُبُوتُ الْأُلُوهِيَّةِ لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ؛ لِأَنَّهَا مَعْبُودَةٌ، فَكُلُّ مَعْبُودٍ مَالُوهٌ أَي: إِلَهٌ، لَكِنْ هَلْ هُوَ إِلَهٌ حَقٌّ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، وَبِهَذَا يَزُولُ مَا قَدْ يُفْهَمُ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْأُلُوهِيَّةَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَالْآيَاتِ الَّتِي تَنْفِي الْأُلُوهِيَّةَ عَمَّا سِوَى اللَّهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آيَةِ أُخْرَى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾ [يوسف: ٤٠]، فَجَعَلَهُمُ اللَّهُ

وَقَدْ اعْتَرَضَ صَاحِبُ الْمُتَخَبِّ عَلَى النَّحْوِيِّينَ فِي تَقْدِيرِ الْحَبْرِ فِي: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣] فَقَالُوا: تَقْدِيرُهُ: لَا إِلَهَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ: يَكُونُ ذَلِكَ نَفْيًا لَوْجُودِ الْإِلَهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ نَفْيَ الْمَاهِيَّةِ أَقْوَى فِي التَّوْحِيدِ الصَّرْفِ مِنْ نَفْيِ الْوُجُودِ، فَكَانَ إِجْرَاءُ الْكَلَامِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ هَذَا الْإِضْمَارِ أَوْلَى^{١١}.

وَأَجَابَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْفَضْلِ الْمُرْسِيُّ فِي (رِيِّ الظَّمَانِ) فَقَالَ: هَذَا كَلَامٌ مَنْ لَا يَعْرِفُ لِسَانَ الْعَرَبِ، فَإِنَّ (إِلَهَ) فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى قَوْلِ سَبْيَوِيهِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ اسْمٌ لَا، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ خَبَرٍ لِلْمُبْتَدَأِ، وَإِلَّا فَمَا قَالَهُ مِنْ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْإِضْمَارِ فَاسِدٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِذَا لَمْ يُضْمَرَ يَكُونُ نَفْيًا لِلْمَاهِيَّةِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ نَفْيَ الْمَاهِيَّةِ هُوَ نَفْيُ الْوُجُودِ، لَا تَتَصَوَّرُ الْمَاهِيَّةُ إِلَّا مَعَ الْوُجُودِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ لَا مَاهِيَّةً، لَا وَجُودًا.

= عَرَّجَلٌ يَعْبُدُونَ أَسْمَاءَ وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ آلِهَةً؛ لِأَنَّ الْإِلَهَ الْحَقُّ هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ، فَبِهَذَا تَبَيَّنَ لَنَا أَنَّهُ لَا مُعَارَضَةَ بَيْنَ نَفْيِ الْأُلُوْهِيَّةِ عَمَّا سِوَى اللَّهِ وَبَيْنَ ثُبُوتِهَا لِهَذِهِ الْأَصْنَامِ.

[١] إِذَا قَالَ: لَا إِلَهَ فِي الْوُجُودِ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ هَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ حَقِيقَةٌ نَفْيُ وُجُودِ الْإِلَهِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. نَفْيُ لِلْمَاهِيَّةِ، أَي: لَا يُوجَدُ أَحَدٌ إِلَّا سِوَى اللَّهِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأُلُوْهِيَّةَ مُتَنَفِيَةٌ عَنِ كُلِّ مَا سِوَى اللَّهِ.

وَلَوْ قَالَ: مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: لَا مَوْجُودَ إِلَّا اللَّهُ، فَهَذَا خَطَأٌ عَظِيمٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: لَا مَوْجُودَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْخَلْقَ هُمُ اللَّهُ؛ لِأَنَّهُمْ مَوْجُودُونَ، فَيَكُونُ هَذَا تَفْسِيرًا مُوَافِقًا لِمَا عَلَيْهِ وَحْدَةُ الْوُجُودِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، فَإِنَّهُمْ يُشْبِتُونَ مَا هِيَ عَارِيَةٌ عَنِ
الْوُجُودِ، وَإِلَّا اللَّهُ مَرْفُوعٌ، بَدَلًا مِنْ (إِلَه) لَا يَكُونُ خَبْرًا لِـ (لَا)، وَلَا لِلْمُبْتَدَأِ.
وَذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ هُنَا ذِكْرَ الْإِعْرَابِ، بَلِ الْمُرَادُ دَفْعُ الْإِشْكَالِ الْوَارِدِ عَلَى النُّحَاةِ فِي
ذَلِكَ، وَبَيَانُ أَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَزِلَةِ، وَهُوَ فَاسِدٌ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: نَفْيَ الْوُجُودِ لَيْسَ
تَقْيِيدًا، لِأَنَّ الْعَدَمَ لَيْسَ بِشَيْءٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾
[مريم: ٩] ^(١).

[١] الْقَوْلُ الصَّحِيحُ: إِنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ وَأَنْ تَقْدِيرُهُ: (حَقٌّ)، أَي: لَا إِلَهَ حَقٌّ، وَاللَّهُ
بَدَلٌ مِنْ ذَلِكَ الْخَبَرِ الْمَحذُوفِ، أَي: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا التَّقْدِيرَ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ آلِهَةً
سِوَى اللَّهِ تُؤَلَّهُ وَتُعْبَدُ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾
[المؤمنون: ١١٧]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الفصل: ٨٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا
أَعْنَتَ عَنْهُمْ آ إِلَهُهُمْ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [هود: ١٠١].

وَكُلُّ هَذَا إِثْبَاتٌ لِأَلُوْهِيَّةِ مَا سِوَى اللَّهِ، وَلَا يُعَارِضُ هَذَا قَوْلُنَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَلَا
قَوْلُ الرُّسُلِ لِقَوْمِهِمْ: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْيِ هُنَا الْإِلَهَ الْحَقُّ، فَالْإِلَهَ
مَعْنَاهُ الْمَعْبُودُ، وَلَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ لَا مَعْبُودَ إِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّنَا نَجِدُ مَعْبُودَاتٍ سِوَى
اللَّهِ، فَالْعَرَبُ يَعْبُدُونَ اللَّاتَ وَالْعَزَّى وَمَنَاةَ، وَقَوْمُ نُوحٍ يَعْبُدُونَ آلِهَةً مُتَعَدِّدَةً، وَيَنْصُوتُونَ
عَلَى وَدٍّ وَسِوَاعٍ وَيَعُوْثَ وَيَعُوقَ وَنَسِرَ، وَفِي زَمَانِنَا يُوجَدُ أَنْاسٌ يَعْبُدُونَ بَشَرًا، كِمَارِكِسَ
وَلِينِينَ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا، وَأَنْاسٌ يَعْبُدُونَ بَقْرًا، وَأَنْاسٌ يَعْبُدُونَ الشَّمْسَ وَأَنْاسٌ يَعْبُدُونَ
القَمَرَ، وَأَنْاسٌ يَعْبُدُونَ النِّسَاءَ، وَخَاصَّةً فُرُوجَهُنَّ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْإِلَهَةِ.

وَلَا يُقَالُ: لَيْسَ قَوْلُهُ: «غَيْرُهُ» كَقَوْلِهِ: «إِلَّا اللَّهُ» لِأَنَّ غَيْرَ مُعْرَبٌ بِإِعْرَابِ الْإِسْمِ
الْوَاقِعِ بَعْدَ إِلَّا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ لِلْخَيْرِ فِيهِمَا وَاحِدًا؛ فَلِهَذَا ذَكَرْتُ هَذَا الْإِشْكَالَ وَجَوَابَهُ
هُنَا^(١).

قَوْلُهُ: «قَدِيمٌ بِلَا ائْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلَا ائْتِهَاءٍ»: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ»
[الحديد: ٣]، وَقَالَ ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ
بَعْدَكَ شَيْءٌ»^(١).

= فَإِذَا (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) لَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ إِلَهٌ سِوَى اللَّهِ، لَكِنْ مَعْنَاهُ: لَا إِلَهَ حَقٌّ.
تَقُولُ: هَذَا إِلَهٌ حَقٌّ. فَإِذَا نَفَيْتَ قُلْتَ: لَا إِلَهَ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ، وَإِعْرَابُهَا الصَّحِيحُ أَنْ (لَا)
نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ (وَالْإِلَهَ) اسْمُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَخَبَرُهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ
(حَقٌّ)، وَ(إِلَّا) أَدَاةُ اسْتِثْنَاءٍ، وَ(اللَّهُ) بَدَلٌ مِنَ الْخَيْرِ الْمَحذُوفِ (حَقٌّ)، وَبَدَلُ الْمَرْفُوعِ
مَرْفُوعٌ. هَذَا هُوَ إِعْرَابُهَا الصَّحِيحُ، فَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ نَفْيَ وُجُودِ آلِهَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ
غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُنَاكَ آلِهَةٌ وَلَكِنْ التَّنْفِي مُنْصَبٌ عَلَى كَوْنِهَا حَقًّا أَوْ بَاطِلًا، فَلَا إِلَهَ حَقٌّ
إِلَّا اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

فَلَوْ قُلْتَ: لَا إِلَهَ مَوْجُودٌ، لَمْ يَصِحْ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ يُكْذِّبُهُ، فَهُنَاكَ آلِهَةٌ
مَوْجُودَةٌ.

[١] قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَيْسَ قَوْلُهُ: غَيْرُهُ كَقَوْلِهِ: إِلَّا اللَّهُ»، هَذَا مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ
فَقَطْ، أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَهِيَ سَوَاءٌ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، رقم (٢٧١٣)،
من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَقَوْلُ الشَّيْخِ: «قَدِيمٌ بِلاَ اِبْتِدَاءٍ، دَائِمٌ بِلاَ اِنْتِهَاءٍ» هُوَ مَعْنَى اِسْمِهِ: ﴿الْأَوَّلُ
وَالْآخِرُ﴾^(١).

[١] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ: «هُوَ مَعْنَى اِسْمِهِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ» لَكِنْ سَيَأْتِي أَنَّ الْأَوَّلَ
وَالْآخِرَ أَحْسَنُ مِنَ الْقَدِيمِ الدَّائِمِ، وَلَوْ أَنَّهُ قَالَ: أَوَّلٌ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ، وَآخِرٌ لَيْسَ بَعْدَهُ
شَيْءٌ. لَكَانَ أَوْلَى.



قواعدُ في الموجودات:

وَالْعِلْمُ بِثُبُوتِ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ مُسْتَقَرٌّ فِي الْفِطْرَةِ، فَإِنَّ الْمَوْجُودَاتِ لَا بُدَّ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى وَاجِبِ الْوُجُودِ لِذَاتِهِ، قَطْعًا لِلتَّسْلُسِ، فَأَنْتِ تُشَاهِدُ حُدُوثَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ وَحَوَادِثِ الْجَوِّ كَالسَّحَابِ وَالْمَطَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْحَوَادِثُ وَغَيْرُهَا لَيْسَتْ مُتَّبِعَةً، فَإِنَّ الْمُتَّبِعَ لَا يُوجَدُ، وَلَا وَاجِبَةُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهَا، فَإِنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ لَا يَقْبَلُ الْعَدَمَ، وَهَذِهِ كَانَتْ مَعْدُومَةً ثُمَّ وُجِدَتْ، فَعَدَمُهَا يَنْفِي وُجُودَهَا، وَوُجُودُهَا يَنْفِي امْتِنَاعَهَا، وَمَا كَانَ قَابِلًا لِلْوُجُودِ وَالْعَدَمِ لَمْ يَكُنْ وُجُودُهُ بِنَفْسِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلْقُوتُ﴾ [الطور: ٣٥] يَقُولُ سُبْحَانَهُ: أَخْدَثُوا مِنْ غَيْرِ مُحْدِثٍ أَمْ هُمْ أَخْدَثُوا أَنْفُسَهُمْ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّيْءَ الْمُخْدَثَ لَا يُوجَدُ نَفْسَهُ^(١).

فَالْمُمْكِنُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَا يَكُونُ مَوْجُودًا بِنَفْسِهِ، بَلْ إِنْ حَصَلَ مَا يُوجِدُهُ، وَإِلَّا كَانَ مَعْدُومًا، وَكُلُّ مَا أُمْكِنَ وُجُودُهُ بَدَلًا عَنْ عَدَمِهِ، وَعَدَمُهُ بَدَلًا عَنْ وُجُودِهِ، فَلَيْسَ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ وُجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لَازِمٌ لَهُ.

[١] هُنَا ثَلَاثَةُ قَوَاعِدَ: الْمَتَّبِعُ لَا يُوجَدُ، وَوَاجِبُ الْوُجُودِ لَا يُعَدَمُ، فَهَذِهِ الْمَوْجُودَاتُ الَّتِي تُشَاهِدُهَا لَيْسَتْ مُتَّبِعَةً؛ لِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ، وَالْمَتَّبِعُ لَا يُوجَدُ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْدُومَةً وَالوَاجِبُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، فَتَكُونُ جَائِزَةً الْوُجُودِ، وَمَا كَانَ جَائِزَ الْوُجُودِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُوجِدٍ وَهُوَ اللَّهُ، وَهَذِهِ هِيَ الْقَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ: كُلُّ مَا كَانَ مُمَكِّنَ الْوُجُودِ لَا بَدَلَهُ مِنْ مُوجِدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلْقُوتُ﴾

وَإِذَا تَأَمَّلَ الْفَاضِلُ غَايَةَ مَا يَذْكُرُهُ الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْفَلَاسِيفَةُ مِنَ الطُّرُقِ الْعَقْلِيَّةِ،
وَجَدَ الصَّوَابَ مِنْهَا مَا يَعُودُ إِلَى بَعْضِ مَا ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الطُّرُقِ الْعَقْلِيَّةِ بِأَوْضَحِ
عِبَارَةٍ وَأَوْجَزِهَا.

وَفِي طُرُقِ الْقُرْآنِ مِنْ تَمَامِ الْبَيَانِ وَالتَّحْقِيقِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَهُمْ مِثْلُهُ، قَالَ تَعَالَى:
﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

وَلَا نَقُولُ: لَا يَنْفَعُ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْمُقَدَّمَاتِ الْحَقِيقَةِ وَالْأَدِلَّةِ النَّظَرِيَّةِ: فَإِنَّ الْحَقَّاءَ
وَالظُّهُورَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ، قُرْبِيًّا ظَهَرَ لِبَعْضِ النَّاسِ مَا خَفِيَ عَلَى غَيْرِهِ، وَيَظْهَرُ
لِلْإِنْسَانِ الْوَاحِدِ فِي حَالٍ مَا خَفِيَ عَلَيْهِ فِي حَالٍ أُخْرَى.

وَأَيْضًا فَاَلْمُقَدَّمَاتُ وَإِنْ كَانَتْ خَفِيَّةً فَقَدْ يُسَلِّمُهَا بَعْضُ النَّاسِ وَيُنَازِعُ فِيهَا
هُوَ أَجَلٌ مِنْهَا، وَقَدْ تَفَرَّحَ النَّفْسُ بِمَا عَلِمَتْهُ بِالْبَحْثِ وَالنَّظَرِ مَا لَا تَفْرَحُ بِمَا عَلِمَتْهُ
مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعِلْمَ بِإِبْتِاتِ الصَّانِعِ وَوُجُوبِ وُجُودِهِ أَمْرٌ
صَّرُورِيٌّ فِطْرِيٌّ، وَإِنْ كَانَ يَخْضَلُ لِبَعْضِ النَّاسِ مِنَ الشُّبْهِ مَا يُجْرِجُهُ إِلَى الطُّرُقِ
النَّظَرِيَّةِ^(١).

[١] أَرَادَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ وُجُودَ الْخَالِقِ عَزَّجَلَّ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالْفِطْرَةِ
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَدِلَّةٍ نَظَرِيَّةٍ، لَكِنْ مَعَ ذَلِكَ قَدْ نَحْتَاجُ لِلْأَدِلَّةِ النَّظَرِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا
أَخْفَى مِنَ الْحِسِّيَّةِ إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ، فَهُنَا قَوْلُهُ: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ
هُمْ الْخُلُقُوتُ﴾ [الطور: ٣٥] مِنَ الْأَدِلَّةِ النَّظَرِيَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ إِمَّا أَنْ يُوجَدَ
نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ، وَإِمَّا أَنْ يُوجَدَ صُدْفَةً، وَإِمَّا أَنْ يُوجَدَ بِمُوجِدٍ، وَهُنَا إِيجَادُ نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ مُتَمَتِّعٌ؛
لِأَنَّهُ قَبْلَ وُجُودِهِ كَانَ عَدَمًا، وَالْعَدَمُ لَا يُوجَدُ، فَلَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ: هَلْ أَنْتَ خَلَقْتَ نَفْسَكَ؟

وَقَدْ أَدْخَلَ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: الْقَدِيمَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْحُسْنَى، فَإِنَّ الْقَدِيمَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ، فَيَقَالُ: هَذَا قَدِيمٌ: لِلْعَتِيقِ، وَهَذَا حَدِيثٌ: لِلجَدِيدِ، وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ هَذَا الْإِسْمُ إِلَّا فِي الْمُتَقَدِّمِ عَلَى غَيْرِهِ، لَا فِيمَا لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]، وَالْعُرْجُونُ الْقَدِيمُ: الَّذِي يَبْقَى إِلَى حِينِ وُجُودِ الْعُرْجُونِ الثَّانِي، فَإِذَا وُجِدَ الْحَدِيثُ قَبْلَ لِلْأَوَّلِ: قَدِيمٌ^[١].

= لَكَانَ مِنَ الْيَبَانِ أَنْ تَقُولَ: لَا؛ لِأَنَّكَ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ كُنْتَ عَدَمًا، فَكَيْفَ تَخْلُقُ نَفْسَكَ وَأَنْتَ مَعْدُومٌ؟! =

أَمَا أَنْ تَكُونَ وَجِدْتَ صُدْفَةً بَدُونِ خَالِقٍ فَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّ فِي التَّنْظِيمِ وَالْحِكْمِ فِي هَذَا الْخَلْقِ مَا لَا يَجْعَلُهُ مَوْجُودًا صُدْفَةً؛ فَاَلْمَوْجُودُ صُدْفَةٌ مَعْنَاهُ مَوْجُودٌ بغيرِ نِظَامٍ، وَمَا وَجِدَ بغيرِ نِظَامٍ فَلَا نِظَامَ لَهُ، وَنَحْنُ نُشَاهِدُ أَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُ مُنْتَظِمٌ، وَعَلَى سَنَنِ وَأَسْبَابٍ ظَاهِرَةٍ، فَإِذَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ، وَالْخَالِقُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فَهَذَا وَجْهُ التَّقْدِيرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].

الاحْتِمَالُ الثَّلَاثُ: وَهُوَ أَنَّهُمْ مَخْلُوقُونَ، وَالْخَالِقُ لَهُمْ هُوَ اللَّهُ، فَلَمْ يَخْلُقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ بِالصُّدْفَةِ هَكَذَا، وَلَا هُمْ الَّذِينَ خَلَقُوا أَنْفُسَهُمْ، لَكِنَّ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ اللَّهُ.

[١] الْمُتَكَلِّمُونَ يَقُولُونَ: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْقَدِيمِ، وَالْقَدِيمُ عِنْدَهُمْ هُوَ الَّذِي لَمْ يُسْبِقْ بَعْدَهُ، إِذَا هُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ، وَالْقَدِيمُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ غَيْرُ الْقَدِيمِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي أَتَى بِهَا الْقُرْآنُ، فَفِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا، فَمَثَلًا سَيَّارَةٌ إِصْدَارُهَا مُتَقَدِّمٌ وَسَيَّارَةٌ أُخْرَى إِصْدَارُهَا مُتَأَخِّرٌ فَتَقُولُ: الْأُولَى قَدِيمَةٌ. أَي: أَنَّهَا مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا،

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيئُلُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]
 أَي: مُتَقَدِّمٌ فِي الزَّمَانِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ
 الْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء: ٧٦] فَالْأَقْدَمُ مُبَالِغَةٌ فِي الْقَدِيمِ، وَمِنْهُ: الْقَوْلُ الْقَدِيمُ وَالْجَدِيدُ
 لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾
 [هود: ٩٨] أَي: يَتَقَدَّمُهُمْ.

وَسُتَعْمَلُ مِنْهُ الْفِعْلُ لِأَزْمًا وَمُتَعَدِّيًّا، كَمَا يُقَالُ: أَخَذَنِي مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ،
 وَيُقَالُ: هَذَا قَدَّمَ هَذَا وَهُوَ يَقْدُمُهُ. وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْقَدَمُ قَدَمًا، لِأَنَّهَا تَقْدُمُ بَقِيَّةَ بَدَنِ
 الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا إِدْخَالُ الْقَدِيمِ فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى فَهُوَ مَشْهُورٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكَلَامِ،
 وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ، مِنْهُمْ ابْنُ حَزْمٍ. وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ
 مُسْتَعْمَلًا فِي نَفْسِ التَّقْدِيمِ، فَإِنَّ مَا يَقْدَمُ عَلَى الْخَوَادِثِ كُلِّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِالتَّقْدِيمِ مِنْ غَيْرِهِ،
 لَكِنَّ أَسْمَاءَ اللهِ تَعَالَى هِيَ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى الَّتِي تَدُلُّ عَلَى خُصُوصٍ مَا يُمْدَحُ بِهِ ^[١].

= وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩] أَي: الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا عُرْجُونٌ
 حَادِثٌ.

[١] إِذَا الْقَدِيمُ قَدْ يَصِحُّ أَنْ يُسَمَّى اللهُ بِهِ مِنْ جِهَةٍ، وَهُوَ إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ الْقَدِيمُ الْمَطْلُوقُ
 الَّذِي لَمْ يَسْبِقْهُ شَيْءٌ، فَهَذَا صَحِيحٌ، لَكِنَّ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمُتَقَدِّمُ عَلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا،
 فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْأِسْمُ قَابِلًا لِلنَّقْصِ وَقَابِلًا لِلْكَمَالِ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، فَكَلِمَةُ
 (قَدِيم) تُطْلَقُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ غَيْرَهُ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ، وَتُطْلَقُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ
 الْقَدِيمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى الْأَخِيرِ تَصِحُّ لِهِيَ، لَكِنَّ لَمَّا كَانَتْ تَحْتَمِلُ مَعْنَى
 صَحِيحًا وَمَعْنَى غَيْرَ صَحِيحٍ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ، أَمَّا أَسْمَاءُ اللهِ فَهِيَ حُسْنَى كُلِّهَا تَدُلُّ
 عَلَى مَعْنَى صَحِيحٍ.

والتَّقدُّمُ فِي اللُّغَةِ: مُطْلَقٌ لَا يَخْتَصُّ بِالتَّقدُّمِ عَلَى الحَوَادِثِ كُلِّهَا، فَلَا يَكُونُ مِنَ الأَسْمَاءِ الحُسْنَى، وَجَاءَ الشَّرْعُ بِاسْمِهِ الأَوَّلِ، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ القَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ آيِلٌ إِلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ، بِخِلَافِ القَدِيمِ، وَاللهُ تَعَالَى لَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى^{١١}.

قَوْلُهُ: «لَا يَفْنَى وَلَا يَبِيدُ»: إِقْرَارٌ بِدَوَامِ بَقَائِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٦٦﴾ وَبَقِيَ وَجْهٌ رَبِّكَ ذُو الجَلَلِ وَالإِكْرَامِ ﴿٦٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٧] وَالفَنَاءُ وَالبَيْدُ مُتَقَارِبَانِ فِي المَعْنَى، وَالجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِي الذِّكْرِ لِلتَّأَكِيدِ، وَهُوَ أَيْضًا مُقَرَّرٌ وَمُؤَكَّدٌ لِقَوْلِهِ: دَائِمٌ بِلا انْتِهَاءٍ.

[١] يَبَيِّنُ المَوْلُفُ رَحْمَةَ اللهِ أَنْ اسْمَ اللهِ (الأَوَّلِ) خَيْرٌ مِنَ (القَدِيمِ) مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنَّ (الأَوَّلِ) تَدُلُّ عَلَى القَدِيمِ مُطْلَقًا، أَي: أَنَّهُ قَبْلُ كُلِّ شَيْءٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُا تُوحِي بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ يُؤوِلُ إِلَيْهِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ: «وَهُوَ أَحْسَنُ مِنَ القَدِيمِ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ آيِلٌ إِلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ» فَالأَوَّلُ أَوْلَى مِنَ القَدِيمِ، حَتَّى وَإِنْ عُنيَ بِالقَدِيمِ مَعْنَى الأَوَّلِ.

وُخْلاصَةُ البَحْثِ فِي هَذَا: أَنَّ القَدِيمَ مِنَ أَسْمَاءِ اللهِ عِنْدَ المُتَكَلِّمِينَ، وَأَنَّهُ خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ مَا تَقَدَّمَ غَيْرَهُ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا، وَهُوَ بِهَذَا المَعْنَى لَا يَصِحُّ اللهُ أَوَّلًا، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّرْعِ مَا هُوَ بَدَلٌ عَنْهُ وَخَيْرٌ مِنْهُ، وَهُوَ اسْمُ (الأَوَّلِ)، فَهُوَ خَيْرٌ مِنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: إِثْبَاتُ الأَوَّلِيَّةِ المُطْلَقَةِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ؛ لِأَنَّهُ بَلْفِظِ الأَوَّلِ (أَوَّلِ) عَلَى وَزْنِ

(أَفْعَلِ)، فَهِيَ اسْمٌ تَفْضِيلِي.

الوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ آيِلٌ إِلَيْهِ وَتَابِعٌ لَهُ.

قَوْلُهُ: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ»: هَذَا رَدُّ لِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ، فَإِنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ أَرَادَ الْإِيْمَانَ مِنَ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَالْكَافِرَ أَرَادَ الْكُفْرَ، وَقَوْلُهُمْ فَاسِدٌ مَرْدُودٌ، لِمُخَالَفَتِهِ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَالْمَعْقُولَ الصَّحِيحَ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْقَدَرِ الْمَشْهُورَةُ، وَسَيَأْتِي لَهَا زِيَادَةٌ بَيَانٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإِنْكَارِهِمُ الْقَدَرَ، وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الْجَبْرِيَّةُ الْمُحْتَجُّونَ بِالْقَدَرِ قَدَرِيَّةً أَيْضًا، وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى أَغْلَبُ^(١).

[١] تُوجَدُ قَدَرِيَّتَانِ: قَدَرِيَّةٌ نَافِيَةٌ، وَقَدَرِيَّةٌ مُثَبِّتَةٌ، فَالْنَافِيَةُ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

لَا يُرِيدُ الْكُفْرَ، وَالثَّانِيَةُ تَقُولُ: إِنَّهُ يُرِيدُ كُلَّ شَيْءٍ وَيُجْبِرُ عَلَى مُرَادِهِ.



الفرق بين المشيئة والمحبة :

وَأَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ وَإِنْ كَانَ يُرِيدُ الْمَعَاصِيَ قَدَرًا فَهُوَ لَا يُجِبُّهَا وَلَا يَرْضَاهَا وَلَا يَأْمُرُ بِهَا، بَلْ يُبْغِضُهَا وَيَسْخَطُهَا وَيَكْرَهُهَا وَيَنْهَى عَنْهَا، وَهَذَا قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، فَيَقُولُونَ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ؛ وَلِهَذَا اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْحَالِفَ لَوْ قَالَ: وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَحْنَثْ إِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا، وَلَوْ قَالَ: إِنْ أَحَبَّ اللَّهُ حَنِثَ إِذَا كَانَ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحَبًّا^{١١}.

[١] إِذَا قُلْتَ: وَاللَّهِ لأُصَلِّيَنَّ إِنْ أَحَبَّ اللَّهُ. وَلَمْ تُصَلِّ حَنِثْتَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُجِبُّ هَذَا، أَمَّا إِذَا قُلْتَ: وَاللَّهِ لأُصَلِّيَنَّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَلَمْ تُصَلِّ فَلَا تَحْنَثُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ الْعَامَّةِ إِذَا قَالَ: إِنْ أَحَبَّ. أَيُّ: إِنْ شَاءَ، وَعَلَى هَذَا فَلَا يَحْنَثُ، إِنَّمَا إِذَا نَظَرْتَ فَتَقُولُ: اللَّهُ يُجِبُّ هَذَا الشَّيْءَ أَفْعَلْهُ.



الفرق بين الإرادة الشرعية والإرادة الكونية:

وَالْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يَقُولُونَ: الْإِرَادَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ نَوْعَانِ: إِرَادَةُ قَدْرِيَّةٌ كَوْنِيَّةٌ خَلْقِيَّةٌ، وَإِرَادَةُ دِينِيَّةٌ أَمْرِيَّةٌ شَرْعِيَّةٌ.

فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ هِيَ الْمُتَضَمِّنَةُ لِلْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا، وَالْكَوْنِيَّةُ هِيَ الْمَشِيئَةُ الشَّامِلَةُ لِجَمِيعِ الْحَوَادِثِ.

وَهَذَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الدِّينِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ الْأَمْرِيَّةُ، فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجِبَنَّ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ الَّذِينَ يَشْعُرُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ هِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي مِثْلِ قَوْلِ النَّاسِ لِمَنْ يَفْعَلُ الْقَبَائِحَ: هَذَا يَفْعَلُ مَا لَا يُرِيدُهُ اللَّهُ، أَيْ: لَا يُحِبُّهُ وَلَا يَرْضَاهُ وَلَا يَأْمُرُ بِهِ.

وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ فَهِيَ الْإِرَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ الْمُسْلِمِينَ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ^(١).

[١] إِذَا لَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْإِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ، فَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَمَا لَا يُحِبُّهُ، وَأَمَّا الْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ فَيَلْزَمُ فِيهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يُرِيدُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَّا أَنْ نَسْرِقَ؟

الْجَوَابُ: إِنْ قُلْتَ: لَا. أَخْطَأْتَ، وَإِنْ قُلْتَ: نَعَمْ. أَخْطَأْتَ، لَكِنْ نَفْصَلُ فَنَقُولُ: أَمَّا بِالْإِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ فَنَعَمْ، وَأَمَّا بِالْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَلَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ السَّرِقَةَ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ بَعْدَمَا صَلَّيْنَا: هَلْ أَرَادَ مِنَّا صَلَاتَنَا؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ شَرَعًا وَكَوْنًا، أَمَّا شَرَعًا فَلِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ، وَأَمَّا كَوْنًا فَلِأَنَّهُ وَقَعَ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَقَعُ فَهُوَ بِإِرَادَةِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: رَجُلٌ لَمْ يَصُمْ رَمَضَانَ مُتَعَمِّدًا، فَهَلْ عَدَمَ صَوْمِهِ بِإِرَادَةِ اللَّهِ؟

فَالْجَوَابُ: بِإِرَادَةِ اللَّهِ الْكُونِيَّةِ لَا الشَّرْعِيَّةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ شَرَعًا لَمْ يَأْمُرْهُ بِأَنْ لَا يَصُومَ، بَلْ أَرَادَ مِنْهُ أَنْ يَصُومَ وَأَمْرَهُ بِذَلِكَ، أَمَّا كَوْنًا فَلَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَصُومَ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَصُمْ.

وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي إِيْمَانِ أَبِي جَهْلٍ؟

فَالْجَوَابُ: هُوَ مُرَادُ اللَّهِ شَرَعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّهُ، غَيْرُ مُرَادٍ كَوْنًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ، أَمَّا كُفْرُهُ فَمُرَادُ اللَّهِ كَوْنًا لَا شَرَعًا.

أَمَّا إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ فَمُرَادُ اللَّهِ شَرَعًا وَكَوْنًا.

وَالْفَرْقُ ثَابِتٌ بَيْنَ إِرَادَةِ الْمُرِيدِ أَنْ يَفْعَلَ، وَبَيْنَ إِرَادَتِهِ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ، فَإِذَا أَرَادَ الْفَاعِلُ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ مُعَلِّقَةٌ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلاً فَهَذِهِ الْإِرَادَةُ لِفِعْلِ الْغَيْرِ، وَكِلَا التَّوَعُّينِ مَعْقُولٌ لِلنَّاسِ، وَالْأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ الْإِرَادَةَ الثَّانِيَةَ دُونَ الْأُولَى، فَاللَّهُ تَعَالَى إِذَا أَمَرَ الْعِبَادَ بِأَمْرٍ فَقَدْ يُرِيدُ إِعَانَةَ الْمَأْمُورِ عَلَى مَا أَمَرَ بِهِ وَقَدْ لَا يُرِيدُ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُرِيدًا مِنْهُ فِعْلَهُ.

وَتَحْقِيقُ هَذَا مِمَّا يَبِينُ فَضَلَ النَّزَاعِ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى: هَلْ هُوَ مُسْتَلْزِمٌ لِإِرَادَتِهِ أَمْ لَا؟ فَهُوَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ الْخَلْقَ عَلَى أَلْسِنِ رُسُلِهِ بِمَا يَنْفَعُهُمْ وَنَهَاهُمْ عَمَّا يَضُرُّهُمْ، وَلَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَأَرَادَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَخْلُقَ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَيَجْعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَخْلُقَ فِعْلَهُ، فَجِهَةٌ خَلَقَهُ سُبْحَانَهُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَخْلُوقَاتِ، غَيْرُ جِهَةٍ أَمَرَهُ لِلْعَبْدِ عَلَى وَجْهِ الْبَيَانِ لَهَا هُوَ مَصْلِحَةٌ لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةٌ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذْ أَمَرَ فِرْعَوْنَ وَأَبَا لَهَبٍ وَغَيْرَهُمَا بِالْإِيمَانِ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ مَا يَنْفَعُهُمْ وَمَا يَضُرُّهُمْ إِذَا فَعَلُوهُ، وَلَا يَلْزِمُ إِذَا أَمَرَهُمْ أَنْ يُعِينَهُمْ، بَلْ قَدْ يَكُونُ فِي خَلْقِهِ لَهُمْ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَيْهِ وَجْهٌ مَفْسَدَةٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ فِعْلٌ لَهُ، فَإِنَّهُ يَخْلُقُ مَا يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ،

= إِذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَخْلُوقَاتِ فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ كَوْنًا، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَشْرُوعَاتِ فَهُوَ مُرَادٌ لِلَّهِ شَرْعًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ يَلْزِمُ فِيهَا وَقُوعُ الْمُرَادِ، بِخِلَافِ الْإِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: الْإِرَادَةُ الْكَوْنِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَمَا لَا يُحِبُّهُ، وَالْإِرَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِمَا يُحِبُّهُ.

وَلَا يَلْزَمُ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ مَصْلَحَةً لِلْمَأْمُورِ إِذَا فَعَلَهُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً
لِلْأَمْرِ إِذَا فَعَلَهُ هُوَ أَوْ جَعَلَ الْمَأْمُورَ فَاعِلًا لَهُ.

فَأَيْنَ جِهَةٌ الْخَلْقِ مِنْ جِهَةِ الْأَمْرِ؟! فَالْوَاحِدُ مِنَ النَّاسِ يَأْمُرُ غَيْرَهُ وَيَنْهَاهُ
مُرِيدًا النَّصِيحَةَ وَمُبِينًا لِمَا يَنْفَعُهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُرِيدُ أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ
الْفِعْلِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَصْلَحَتِي فِي أَنْ أَمُرَ بِهِ غَيْرِي وَأَنْصَحَهُ يَكُونَ مَصْلَحَتِي
فِي أَنْ أَعَاوَنَهُ أَنَا عَلَيْهِ، بَلْ قَدْ تَكُونُ مَصْلَحَتِي إِرَادَةَ مَا يُضَادُّهُ، فَجِهَةٌ أَمْرِهِ لِغَيْرِهِ
نُضْحًا غَيْرُ جِهَةِ فِعْلِهِ لِنَفْسِهِ، وَإِذَا أَمَكْنَ الْفَرْقُ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِينَ فَهُوَ فِي حَقِّ اللَّهِ
أَوْلَى بِالْإِمْكَانِ.

وَالْقَدَرِيَّةُ تَضْرِبُ مَثَلًا بِمَنْ أَمَرَ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا يَكُونُ الْمَأْمُورُ
أَقْرَبَ إِلَى فِعْلِهِ، كَالْبَشْرِ وَالطَّلَاقَةِ وَتَمْهِيئَةِ الْمَسَانِدِ وَالْمَقَاعِدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَيَقَالُ لَهُمْ: هَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ مَصْلَحَةُ الْأَمْرِ تَعُودُ إِلَى الْأَمْرِ، كَأَمْرِ الْمَلِكِ جُنْدَهُ بِمَا يُؤَيِّدُ
مُلْكَهُ، وَأَمْرِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِمَا يُصْلِحُ مُلْكَهُ، وَأَمْرِ الْإِنْسَانِ شَرِيكَهُ بِمَا يُصْلِحُ الْأَمْرَ
الْمُشْتَرَكَ بَيْنَهُمَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ يَرَى الْإِعَانَةَ لِلْمَأْمُورِ مَصْلَحَةً لَهُ، كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ،
وَإِذَا أَعَانَ الْمَأْمُورَ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ يُشَبِّهُهُ عَلَى إِعَانَتِهِ عَلَى
الطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَحِبِّهِ، فَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا
أَمَرَ الْمَأْمُورَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُورِ، لَا لِنَفْعِ يَعُودُ عَلَى الْأَمْرِ مِنْ فِعْلِ الْمَأْمُورِ، كَالنَّاصِحِ
الْمُشِيرِ وَقَدْ رَأَى أَنَّهُ إِذَا أَعَانَهُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَصْلَحَةً لِلْأَمْرِ، وَأَنَّ فِي حُصُولِ مَصْلَحَةِ

المأمور مَضَرَّةً عَلَى الأَمْرِ، مِثْلَ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَفْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى وَقَالَ مُوسَى:
﴿إِنَّكَ أَلَمَّا يَأْتِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرِجْ إِلَى لَكَ مِنَ التَّصْحِيبِ﴾ [القصص: ٢٠] فَهَذَا
مَصْلَحَتُهُ فِي أَنْ يَأْمُرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخُرُوجِ، لَا فِي أَنْ يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، إِذْ لَوْ أَعَانَهُ
لَضَرَّهُ قَوْمُهُ. وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ.

وَإِذَا قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْعِبَادَ بِمَا يُصْلِحُهُمْ، لَمْ يَلْزَمْ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُعِينَهُمْ عَلَى مَا
أَمَرَهُمْ بِهِ، لَا سِيَّامًا وَعِنْدَ الْقَدَرِيَّةِ لَا يَقْدِرُ أَنْ يُعِينَ أَحَدًا عَلَى مَا بِهِ يَصِيرُ فَاعِلًا. وَإِذَا
عُلِّتْ أفعالُهُ بِالْحِكْمَةِ، فَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي نَفْسِ الأَمْرِ، وَإِنْ كُنَّا نَحْنُ لَا نَعْلَمُهَا. فَلَا يَلْزَمُ إِذَا
كَانَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ لَهُ حِكْمَةٌ فِي الأَمْرِ أَنْ يَكُونَ فِي الإِعَانَةِ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ بِهِ حِكْمَةٌ،
بَلْ قَدْ تَكُونُ الْحِكْمَةُ مُقْتَضِيَةً أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِذَا أُمِّكِنَ فِي المَخْلُوقِ أَنْ يَكُونَ
مُقْتَضِيًا الْحِكْمَةَ وَالْمَصْلَحَةَ أَنْ يَأْمُرَ لِمَصْلَحَةِ المَأْمُورِ، وَأَنْ تَكُونَ الْحِكْمَةُ وَالْمَصْلَحَةُ
لِلْأَمْرِ أَنْ لَا يُعِينَهُ عَلَى ذَلِكَ فَإِمَّا كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّ الرَّبِّ أَوْلى وَأُخْرَى.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّهُ يُمَكِّنُ فِي حَقِّ المَخْلُوقِ الْحَكِيمِ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِأَمْرٍ وَلَا يُعِينُهُ عَلَيْهِ،
فَالْحَالِقُ أَوْلى بِإِمَّا كَانَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مَعَ حِكْمَتِهِ.

فَمَنْ أَمَرَهُ وَأَعَانَهُ عَلَى فِعْلِ المَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ المَأْمُورُ بِهِ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ خَلْقُهُ وَأَمْرُهُ
إِنْشَاءً وَخَلْقًا وَمَحَبَّةً، فَكَانَ مُرَادًا بِجِهَةِ الخَلْقِ وَمُرَادًا بِجِهَةِ الأَمْرِ، وَمَنْ لَمْ يُعِينَهُ عَلَى
فِعْلِ المَأْمُورِ كَانَ ذَلِكَ المَأْمُورُ بِهِ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ أَمْرُهُ وَلَمْ يَتَعَلَّقَ بِهِ خَلْقُهُ، لِغَدَمِ الْحِكْمَةِ
المُقْتَضِيَةِ لِتَعَلُّقِ الخَلْقِ بِهِ، وَالحِصُولِ الْحِكْمَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِخَلْقِ ضِدِّهِ، وَخَلْقِ أَحَدِ الضَّدِّينِ
بِنَافِي خَلْقِ الضَّدِّ الأَخْرَى، فَإِنَّ خَلْقَ المَرَضِ الَّذِي يَحْضُلُ بِهِ ذُلُّ العَبْدِ لِربِّهِ وَدُعَاؤُهُ
وَتَوْبَتُهُ وَتَكْفِيرُ خَطَايَاهُ وَيَرْقُ بِهِ قَلْبُهُ وَيُذْهِبُ عَنْهُ الكِبْرِيَاءَ وَالْعِظَمَةَ وَالْعُدْوَانَ يُضَادُّ

خَلَقَ الصَّحَّةَ الَّتِي لَا تَحْصُلُ مَعَهَا هَذِهِ الْمَصَالِحُ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ خَلْقُ ظُلْمِ الظَّالِمِ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ لِلْمَظْلُومِ مِنْ جِنْسٍ مَا يَحْصُلُ بِالْمَرَضِ يُضَادُّ خَلْقَ عَدْلِهِ الَّذِي لَا يَحْصُلُ بِهِ هَذِهِ الْمَصَالِحُ، وَإِنْ كَانَتْ مَصْلَحَتُهُ هُوَ فِي أَنْ يَعْدَلَ.

وَتَفْصِيلُ حِكْمَةِ اللَّهِ فِي خَلْقِهِ وَأَمْرِهِ، تَعَجُّزٌ عَنْ مَعْرِفَتِهَا عُقُولُ الْبَشَرِ، وَالْقَدْرِيَّةُ دَخَلُوا فِي التَّعْطِيلِ عَلَى طَرِيقَةٍ فَاسِدَةٍ: مَثَلُوا اللَّهَ فِيهَا بِخَلْقِهِ، وَلَمْ يُشْبِهُوا حِكْمَةَ تَعُودِ إِلَيْهِ.

قَوْلُهُ: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ»^(١):

[١] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ». أَي: أَنَّ الْإِنْسَانَ مَهْمَا تَخَيَّلَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحِيطَ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَكُلُّ مَا قَدَّرْتَهُ فِي ذَهْنِكَ فَاللَّهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ؛ وَلِهَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى شَيْءٍ، حَتَّى وَرَدَ فِي الْأَثَرِ: «تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ»^(٢). أَي: تَفَكَّرُوا فِي نِعَمِهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّكَ مَهْمَا حَاوَلْتَ أَنْ تُدْرِكَ شَيْئًا فَإِنَّكَ لَنْ تُدْرِكَهُ، فَلَوْ قِيلَ لَكَ مَثَلًا إِنَّ هُنَاكَ حُوتًا كَبِيرًا فِي أَقْصَى الْأَرْضِ، فَمَهْمَا قَدَّرْتَ مِنَ التَّخَيُّلِ فِي ذَهْنِكَ عَنْ هَذَا الْحُوتِ لَا تُدْرِكُهُ؛ لِأَنَّهُ غَائِبٌ عَنْكَ، فَإِذَا كُنْتَ لَا تُدْرِكُ ذَلِكَ فِي الْمَخْلُوقِ ففِي اللَّهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى. فَهَذَا الْحُوتُ مَثَلًا لَا تَسْتَطِيعُ تَقْدِيرَ حَجْمِهِ هَلْ هُوَ مِثْلُ السَّيَّارَةِ، أَوْ مِثْلُ الْجَبَلِ، أَوْ أَكْبَرُ، أَوْ أَقْلُ؛ لِأَنَّهُ غَائِبٌ عَنْكَ، لَكِنْ رَبِّمَا إِذَا شَاهَدْتَهُ تُدْرِكُهُ، لَكِنْ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ لَا تُدْرِكُهُ أَبَدًا حَتَّى مَعَ رُؤْيِيهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُدْرِكُهُ أَحَدٌ، فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٧ / ٢٢١٩)، وأبو الشيخ في العظمة رقم (١)، والطبراني في الأوسط رقم (٦٣١٩)، واللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيثار رقم (١١٩)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

ولذلك عندما يدخل الشيطان عليك أن تتفكر في ذات الله فتقول مثلاً: ما لونه؟ أو ما ذاته؟ يجب عليك أن تقف؛ لأنك إن مثلت شيئاً فكما قال ابن القيم: الممثل يعبد صنماً^(١)، لأن أهل التمثيل مثلوا الله بأن له سبهاً معيناً عندهم فصاروا يعبدونه، والمُعطل يعبدُ العدم؛ لأنَّ المُعطل يقول: إنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا مُصلاً بالعالم، ولا بائناً من العالم، ولا عن يمينك، ولا عن شمالك، ولا تحته، ولا خلفه ولا أمامه، والذي يصفُ ربَّه بهذا الوصفِ معناه أنه وصفه بالعدم المحض.

ونحنُ إنما نعرفُ الله تعالى بصفاتهِ وآلاتِهِ ونعيمهِ وأفعاله التي تُشاهدُها في الكون، أمَّا أن نُحدِّدَ الذاتَ بأنَّ نتخيَّلها فهذا ما لا يُمكننا إدراكه إطلاقاً؛ ولهذا قال المؤلفُ رَحِمَهُ اللهُ: «لا تَبْلُغهُ الأوهامُ» أي: مَهْمَا كَانَ عِنْدَكُمْ مِنَ الأوهامِ، «ولا تُدرِكُهُ الأَفهامُ» أي: العُلومُ، فالإنسانُ لا يُمكنُ أن يُدرِكَ ذاتَ اللهِ عزَّ وجلَّ لا بوهِمِهِ ولا بفَهْمِهِ، أي: لا بالظنِّ ولا بالعلمِ.

ولا يزالُ الناسُ يتساءلون: مَنْ خَلَقَ كذا؟ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ؟ حتَّى يأتِيَ إليه الشَّيْطَانُ ويقولُ: وَمَنْ خَلَقَ اللهُ؟ حينئذٍ يقولُ الرسولُ ﷺ: يَجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَسْتَعِيدَ وَتَتَهَيَّأَ وَتَقْرَأَ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٣﴾﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وكذلك تقول لنفسك: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، فَمِنْ المُمْكِنِ أَنْ يَدْخُلَ الشَّيْطَانُ عَلَى الإنسانِ بِهَذَا،

(١) نونية ابن القيم (١/ ١٢٤).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الجهمية، رقم (٤٧٢٢)، من حديث أبي هريرة

= لَكِنْ - الْحَمْدُ لِلَّهِ - الْمُؤْمِنُ يَقُولُ: كَفَى بِي أَنْ أَعْلَمَ مَا بَلَّغَنِي عِلْمُهُ مِنْ وَحْيِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَالْبَاقِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ أُدْرِكَهَ، فَمَثَلًا هَذِهِ الرُّوحُ لَا تُدْرِكُهَا، فَهِيَ إِذَا كَانَتْ فِي الْجِسْمِ صَارَ حَيًّا يَذْهَبُ وَيَتَحَرَّكُ وَيَجِيءُ، وَإِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْجِسْمِ صَارَ سَاكِنًا، فَأَنْتَ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُحِيطَ بِهَا، وَهُنَاكَ أَشْيَاءٌ مُعَقَّدَةٌ فِي الْإِنْسَانِ لَمْ يَسْتَطِيعُوا فَهَمَّهَا أَبَدًا، بِمَا هِيَ إِمْدَادٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لِلْجِسْمِ وَتَقْوِيئُهُ، وَحَيَاةُ الْجِسْمِ فِيهَا، أَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي تُهْلِكُهَا، كَمَرَضِ السَّرَطَانِ مَثَلًا، أَوْ إِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَالْأَبْرَصِ، فَهُمْ لَمْ يَصِلُوا إِلَى هَذَا مَعَ تَقَدُّمِ الطَّبِّ.

فَإِذَا إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ عَاجِزًا عَنِ إِدْرَاكِ مَا هُوَ أَمَامَهُ وَمَا فِي نَفْسِهِ، فَعَجْزُهُ عَنِ إِدْرَاكِ مَا لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ مِنْ بَابِ أُولَى؛ وَلِهَذَا يَجِبُ عَلَيْنَا عَقِيدَةٌ أَنْ لَا نَتَفَكَّرَ فِي ذَاتِ اللَّهِ بِالذَّاتِ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ مَا سَمَى أَوْ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فَنَحْنُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَفَكَّرَ فِي مَعْنَاهُ، أَمَّا فِي كَيْفِيَّتِهَا فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا أَنْ تَتَكَلَّمَ فِيهَا.

فَلَوْ قِيلَ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. مَعْنَاهَا: عَلَا عَلَيْهِ أَوْ اسْتَقَرَّ، فَلَا تَسْأَلُ عَنِ كَيْفِيَّةِ هَذَا الاسْتِقْرَارِ، فَإِذَا كُنْتَ لَا تَعْرِفُ مَا غَابَ عَنْكَ مِنَ الْآدَمِيِّ فَمَا غَابَ عَنْكَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ أَعْظَمُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْاسْتِوَاءِ: الْاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْإِيَابُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَا^(١).

إِذَا عِنْدَمَا نَتَفَكَّرُ فِي ذَاتِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ يَجِبُ عَلَيْنَا الْوُقُوفُ، لَكِنْ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ نَتَفَكَّرُ فِي مَعَانِيهَا، أَمَّا فِي كَيْفِيَّتِهَا فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى الْوُصُولِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا.

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٢٥/٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

والتكليفُ: ذِكْرُ كَيْفِيَةِ الصِّفَةِ، مثل أن يَقُولَ: كَيْفِيَةُ يَدِ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا، كَيْفِيَةُ وَجْهِ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا، وَكَيْفِيَةُ عَيْنِ اللَّهِ كَذَا وَكَذَا، كَيْفِيَةُ نُزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَذَا وَكَذَا... إلخ.

والتكليفُ مُحَرَّمٌ، بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ وَدَلَالَةِ السَّمْعِ:

أَمَّا دَلَالَةُ السَّمْعِ: فَإِنَّ كُلَّ مَنْ كَيْفَ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ فَقَدْ قَالَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَحْبَرْنَا عَنْ صِفَاتِهِ وَلَمْ يُحْبِرْنَا عَنْ كَيْفِيَّتِهَا، أَحْبَرْنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، لَكِنْ لَمْ يُحْبِرْنَا كَيْفَ اسْتَوَى؟! وَأَحْبَرْنَا أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَكِنْ لَمْ يُحْبِرْنَا كَيْفَ يَنْزِلُ؟! وَأَحْبَرْنَا أَنَّ لَهُ وَجْهًا، وَلَمْ يُحْبِرْنَا عَنْ كَيْفِيَةِ هَذَا الْوَجْهِ، وَهَكَذَا.

فَإِذَا قُلْنَا كَيْفِيَةَ لَصِفَاتِهِ فَقَدْ قُلْنَا عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ حَرَّمَ ذَلِكَ فَقَالَ: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَنًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ فَالتَّكْيِيفُ حَرَامٌ، وَدَلِيلُهُ هَذِهِ الْآيَةُ؛ لِأَنَّ التَّكْيِيفَ قَوْلٌ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ.

وَدَلِيلٌ آخَرُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦].

وَمَعْنَى ﴿ وَلَا تَقْفُ ﴾ أَي: تَتَّبِعْ، مِنْ قَفَا يَقْفُوهُ إِذَا اتَّبَعَهُ، سِوَاءَ قُلْتَهُ بِلِسَانِكَ أَمْ بِقَلْبِكَ أَمْ بِجَوَارِحِكَ.

فَالتَّكْيِيفُ حَرَامٌ بِدَلِيلِ الْقُرْآنِ، وَرُبَّمَا يُسْتَدَلُّ لَهُ بِالسُّنَنِ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَحْصِي نِنَاءَ عَلَيَّكَ»^(١) فَإِنَّ مَنْ كَيْفَ صِفَاتِ اللَّهِ فَقَدْ أَتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا يُقَالُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، رَقْمٌ (٤٨٦)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

= لا يَدُلُّ، والمِهْمُ أَنَّ عِنْدَنَا دَلِيلًا مِنَ الْقُرْآنِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ.

أَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ: فَإِنَّا نَقُولُ: إِنَّ كَيْفِيَةَ الشَّيْءِ لَا تُعَلَّمُ إِلَّا بِمُشَاهَدَتِهِ، أَوْ مُشَاهَدَةِ نَظِيرِهِ، أَوْ الْخَيْرِ الصَّادِقِ عَنْهُ، فَلتَنْظُرْ هَلْ فِي صِفَاتِ اللَّهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؟

الجواب: لا، فنحن ما شاهدنا هذه الصفات، ولا شاهدنا لها نظيرًا، ولم يأتنا خبرٌ صادقٌ عنها، وحينئذٍ يجبُ علينا عقلاً أن نتوقفَ عن التكييفِ.

ووجهٌ آخر: أن نقول: إن العلمَ بكيفية الصفة فرعٌ عن العلمِ بكيفية الذات، كما أننا لا نكيفُ ذاته فلا يُمكنُ أن نُكَيِّفَ صِفَاتِهِ؛ لأنَّ الوصفَ تابعٌ للموصوفِ.

ونقولُ أيضًا لهذا المُتحدِّثِ الَّذِي يَقُولُ بِالْكَيفِيَّةِ: هَلْ تَعْرِفُ كَيْفِيَةَ ذَاتِهِ؟ سَيَقُولُ: لَا أَعْرِفُ كَيْفِيَةَ ذَاتِهِ. نقولُ له: إِذَا كُنْتَ لَا تَعْرِفُ كَيْفِيَةَ ذَاتِهِ فَإِنَّ كَيْفِيَةَ الصِّفَاتِ تَابِعَةٌ لِكَيْفِيَّةِ الذَّاتِ، فَمَا لَا تَعَلَّمُ كَيْفِيَةَ ذَاتِهِ لَا يُمكنُ أَنْ تَعَلَّمَ كَيْفِيَةَ صِفَاتِهِ أَبَدًا.

فقولنا: «مِنَ غَيْرِ تَكْيِيفٍ» أَي: أَنَّهُ مُتَّبِعٌ سَمْعًا وَعَقْلًا، يَعْنِي بِالدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ وَالدَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ، فَهَذَانِ أَيْضًا دَلِيلَانِ مَعَ الدَّلِيلَيْنِ السَّمْعِيِّينِ عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ.

ولهذا لَمَّا سُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَأْسِهِ اسْتِعْظَامًا لِهَذَا السُّؤَالِ، حَتَّى بَدَأَ يَتَصَبَّبُ عَرَقًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، وَقَالَ لِلسَّائِلِ: «يَا هَذَا، الاسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»^(١).

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (١٠٤)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٦٤)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٢٥/٦)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٨٦٦).

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] قَالَ فِي الصَّحَاحِ: تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ: ظَنَنْتُهُ، وَفَهِمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ. فَمَرَادُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّهُ لَا يَتَّهَى إِلَيْهِ وَهُمْ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ عِلْمٌ. قِيلَ: الْوَهْمُ مَا يُرْجَى كَوْنُهُ، أَيْ: يُظَنُّ أَنَّهُ عَلَى صِغَةِ كَذَا، وَالْفَهْمُ: هُوَ مَا يُحْصَلُهُ الْعَقْلُ وَيُحِيطُ بِهِ، وَاللهُ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ سُبْحَانَهُ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِنَّمَا نَعْرِفُهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَحَدٌ، صَمَدٌ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ،

= فقوله: «الاستواء غير مجهول» أي: معلوم.

وقوله: «الكيف غير معقول»: يعني: لا ندرِكُه بعقولنا، وإذا لم ندرِكُه بعقولنا يبقى الدليل السَّمْعِيُّ، وليس في السمع ما يدلُّ على الكيفية، إذا انتفى عنه الدليلان: العقليُّ والسَّمْعِيُّ فوجب الكفُّ.

وقوله: «والإيمان به» أي: بالاستواء، «واجب» لثبوته في الكتاب والسنة، والسؤال عن الكيفية بدعة؛ لأنَّ الرجل يقول: «كيف استوى؟» ولم يقل: «ما معنى استوى؟»، ولو قال: ما معنى استوى؟ لكانت الإجابة واضحة، وقلنا: أي: علا على عرشه علواً خاصاً بالعرش يليق بجلال الله.

وذكر هذا من باب الاستشهاد بكلام السلف بأنَّ الكيف غير معقول، والمنفي هو التكييف وليس الكيفية؛ لأنَّها ثابتة بلا شك، إذ لا يمكن أن يعقل استواء حقيقي إلا وله كيفة، وكلُّ شيء موجود له كيفة؛ لكنَّها مجهولة لنا.

فيهذا تبين أن التكييف حرام؛ لأنه قول على الله بغير علم بالأدلة السَّمْعِيَّةِ والعقلية.

﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٥٥]^(١)، ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الحشر: ٢٣] ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الحشر: ٢٤].

قوله: «وَلَا يُشْبِهُ الْأَنَامَ»: هَذَا رَدٌّ لِقَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ. الَّذِينَ يُشَبِّهُونَ الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قَالَ عَزَّجَلَّ: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١] وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفِي الصِّفَاتِ كَمَا يَقُولُ أَهْلُ الْبِدْعِ، فَمِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْفِقْهِ الْأَكْثَرِ: لَا يُشْبِهُ شَيْئًا مِنْ خَلْقِهِ^(١).

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَصِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْيَيْنَا^(٢). انْتَهَى^[٢].

[١] قوله: «الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ» ﴿ هَذِهِ الْجُمْلَةُ نَفِي تَضَمَّنَ إِثْبَاتًا، فَكَوْنُهُ عَزَّجَلَّ لَا يَأْخُذُهُ نِعَاسٌ وَلَا نَوْمٌ، فَهَذَا يَتَضَمَّنُ كَمَا لِحَيَاةِ وَالْقَيُّومِيَّةِ. »

[٢] قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «صِفَاتُهُ كُلُّهَا خِلَافُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ». فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ مِنَ الْمُشَبِّهَةِ: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» [المائدة: ٦٤] الْيَدُ مَعْرُوفَةٌ، وَاللَّهُ عَزَّجَلَّ لَا يُخَاطِبُنَا إِلَّا بِشَيْءٍ نَعْرِفُهُ، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّهِ مِثْلَ أَيْدِينَا.

(١) الفقه الأكبر (ص: ١٤).

(٢) الفقه الأكبر (ص: ٢٤).

كُفْرُ الْمَشْبَهَةِ :

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ: مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيهَا وَصْفَ اللَّهِ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهٌ^(١).

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَّةٍ: مَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِشَيْءٍ فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ^(٢).

فالجواب: أن نقول: هل تعتقد أن لله ذاتا؟ سيقول: نعم. نقول: مثل ذات المخلوق؟ سيقول: لا. فنقول: إذا كانت الذات ليست كذات المخلوقين لزم أن تكون الصفات ليست كصفات المخلوقين.

كذلك نقول له: هل تعتقد أن للأسد يدا؟ سيقول: نعم، هل يد الأسد كيدك؟ سيقول: لا. إذا، اختلفت كيفية اليد بين المخلوقات، فاختلافها بين الخالق والمخلوق من باب أولى، ثم نقول له: إن الله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فنحن نرد عليك بالعقل والسمع، والقرآن والعقول التي تعرفها.

[١] الذي يقول: يد الله مثل أيدينا أو وجهه الله مثل وجوهنا. هو كافر

لوجهين:

الوجه الأول: أنه يكذب القرآن، فالله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾

[الشورى: ١١]، وهذا يقول: لا، بل مثله شيء.

(١) تقدم تخريجه (ص: ١٣٩).

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٩٣٧).

الوجه الثاني: أنه إذا شُبِّهَ الخَالِقُ بالمَخْلُوقِ، فهذا تَنْقُصٌ للخَالِقِ؛ لأنَّ الكَامِلَ إذا شُبِّهَ بالناقصِ كَانَ ذَلِكَ نَقْصًا فِي حَقِّهِ، بَلْ قَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ^(١):

أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفَ يَنْقُصُ قَدْرَهُ إِذَا قِيلَ إِنَّ السَّيْفَ أَمْضَى مِنَ الْعَصَا
مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُشَبَّهِ السَّيْفَ بِالْعَصَا، بَلْ قَالَ: هُوَ أَمْضَى مِنْهُ.



(١) نسبة الثعالبي في يتيمة الدهر (٢٩٩/٥) لأبي درهم البندنجي، والمستعصي في الدر الفريد (١٥٧/٤) للكثير بن زيد.

التعريف بالجهمية:

وَقَالَ: عِلَامَةُ جَهْمٍ وَأَصْحَابِهِ دَعْوَاهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا أَوْلِعُوا بِهِ مِنَ الْكَذِبِ أَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ، بَلْ هُمُ الْمَعْطَلَّةُ. وَكَذَلِكَ قَالَ خَلَقَ كَثِيرٌ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ: عِلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبَّهَةٌ، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ نَفَاةِ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِلَّا يُسَمَّى الْمُنْتَبِثَ لَهَا مُشَبَّهًا، فَمَنْ أَنْكَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ بِالْكَلْبِيَّةِ مِنْ غَالِيَةِ الزَّنَادِقَةِ، الْقَرَامِطَةِ وَالْفَلَّاسِفَةِ، وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُقَالُ لَهُ: عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ سَمَّاهُ بِذَلِكَ فَهُوَ مُشَبَّهٌ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْإِسْمِ يُوجِبُ الْإِشْتِبَاهَ فِي مَعْنَاهُ، وَمَنْ أَثْبَتَ الْإِسْمَ وَقَالَ: هُوَ مَجَازٌ، كَغَالِيَةِ الْجَهْمِيَّةِ، يَزْعُمُ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ حَقِيقَةٌ؛ قَادِرٌ حَقِيقَةٌ فَهُوَ مُشَبَّهٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ وَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا حُبَّةٌ وَلَا إِرَادَةٌ. قَالَ لِمَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ: إِنَّهُ مُشَبَّهٌ، وَإِنَّهُ مُجَسَّمٌ؛ وَلِهَذَا كُتِبَ نَفَاةِ الصِّفَاتِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيَةِ مُنْتَبِثِي الصِّفَاتِ مُشَبَّهَةٌ وَمُجَسَّمَةٌ [١].

[١] الجهمية: هم أتباع جهم بن صفوان، والمعتزلة: أتباع وإصل بن عطاء وعمرو ابن عبيد، والرافضة: أتباع عبد الله بن سبأ وشيعته، وكان رجلاً يهودياً دخل في الإسلام تصنعاً وأراد أن يفسد الإسلام، فأملى عليه الشيطان أن يحدث بدعة الغلو في آل البيت؛ بأنهم كانوا مظلومين، فأشاع هذه البدعة إلى أن وصل به الحال فوقف على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فلم يصبر علي على هذا الأمر، بل أمر بالأخايد فخذت وملأها حطباً، وألقى أصحاب هذه النحلة في هذه النار، ويقال: إن عبد الله بن سبأ هرب، لكن هذه النحلة رأى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه لا جزاء لهم إلا الإحراق بالنار، وقال:

وَيَقُولُونَ فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ: الْمَالِكِيَّةُ، يُنسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ^(١)، وَقَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ الشَّافِعِيَّةُ، يُنسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ!! حَتَّى الَّذِينَ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ مِنْهُمْ، كَعَبْدِ الْجَبَّارِ، وَالرَّحْمَشَرِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، يُسَمُّونَ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنَ الصِّفَاتِ وَقَالَ بِالرُّؤْيِيَّةِ: مُشَبَّهًا. وَهَذَا الْإِسْتِعْمَالُ قَدْ غَلَبَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غَالِبِ الطَّوَائِفِ.

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا^(١) =

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: أَصْلُ الرَّافِضِيَّةِ هُوَ هَذَا الْحَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ الْيَهُودِيُّ الَّذِي دَخَلَ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ لِيُقْسِدَهُ، كَمَا أَفْسَدَ بُولُسُ دِينَ النَّصَارَى، ثُمَّ صَارُوا طَوَائِفَ مُتَعَدِّدَةً بَعْضُهُمْ قَرِيبٌ مِنَ الْحَقِّ وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ، إِلَى أَنْ وَصَلُوا أَنْ يَقُولُوا فِي كُتُبِهِمْ: إِنَّ مِنْ أَوْلِيَانِنَا مَنْ بَلَغَ مَرْتَبَةَ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا نَبِيُّ مُرْسَلٌ وَلَا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ.

وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَى سَفَاهَاتِ عُقُولِهِمْ فَلْيُرَاجِعْ كِتَابَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ»، فَهُوَ كِتَابٌ عَظِيمٌ جِدًّا، لَمْ يُصَنَّفْ مِثْلُهُ فِي بَيَانِ بَطْلَانِ بَدْعَةِ الرَّافِضِيَّةِ؛ وَقَدْ صَنَفَهُ رَدًّا عَلَى كِتَابِ أَلْفِهِ طَاغِيَةً مِنْ طَوَاغِيَتِهِمْ وَهُوَ ابْنُ الْمُطَهَّرِ، وَسَمَّاهُ «مِنْهَاجَ الْكِرَامَةِ فِي إِثْبَاتِ الْإِمَامَةِ» لَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: هَذَا الْكِتَابُ مِنْهَاجُ النَّدَامَةِ. وَرَدَّ عَلَيْهِ رَدًّا عَظِيمًا جِدًّا مِنْ أَجُودِ مَا يَكُونُ.

[١] انظر إلى التهجيين والتحقير في قولهم: «إِنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُجَسِّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ: الْمَالِكِيَّةُ، يُنسَبُونَ إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ» وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كِبَرِيَاءِ هَؤُلَاءِ النُّفَاةِ، فَهُمْ قَدْ تَصَوَّرُوا الْمَالِكِيَّةَ حُفْنَةً مِنَ الرِّجَالِ يَتَّبِعُونَ رَجُلًا مَجْهُولًا.

(١) أخرجه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (١٠٦٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٦٧)، (١٥٥٣)، والأجري في الشريعة (٥/٢٥٢٠-٢٥٢١).

وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ مِنْ اسْتِعْمَالِ هَذَا اللَّفْظِ عِنْدَ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ الْمَشْهُورِينَ: أَنَّهُمْ لَا يُرِيدُونَ بِنَفْيِ التَّشْبِيهِ نَفْيَ الصِّفَاتِ، وَلَا يَصِفُونَ بِهِ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ الصِّفَاتِ، بَلْ مُرَادُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْبِهُ الْمَخْلُوقَ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤْيَيْنَا، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فَتَنَى الْمِثْلَ وَأَثْبَتَ الْوَصْفَ.



التَّوَسُّلُ فِي الدُّعَاءِ:

لَفْظُ التَّوَسُّلِ بِالشَّخْصِ وَالتَّوَجُّهِ بِهِ فِيهِ إِجْمَالٌ، غَلِطَ بِسَبَبِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ: فَإِنْ أُريدَ بِهِ التَّسْبُبُ بِهِ لِكَوْنِهِ دَاعِيًا وَشَافِعًا، وَهَذَا فِي حَيَاتِهِ يَكُونُ، أَوْ لِكَوْنِ الدَّاعِي مُحِبًّا لَهُ، مُطِيعًا لِأَمْرِهِ، مُقْتَدِيًا بِهِ، وَذَلِكَ أَهْلٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالطَّاعَةِ وَالِافْتِدَاءِ، فَيَكُونُ التَّوَسُّلُ إِمَّا بِدُعَاءِ الوَسِيلَةِ وَشَفَاعَتِهِ، وَإِمَّا بِمَحَبَّةِ السَّائِلِ وَاتِّبَاعِهِ، أَوْ يُرادُ بِهِ الإِقْسَامُ بِهِ وَالتَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ، فَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي كَرِهوهُ وَمَهْوُوا عَنْهُ.

وَكَذَلِكَ السُّؤَالُ بِالشَّيْءِ، قَدْ يُرادُ بِهِ التَّسْبُبُ بِهِ، لِكَوْنِهِ سَبَبًا فِي حُصُولِ الْمَطْلُوبِ، وَقَدْ يُرادُ بِهِ الإِقْسَامُ بِهِ.

وَمِنَ الْأَوَّلِ: حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أَوْوَأَ إِلَى الْغَارِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا^(١)، فَإِنَّ الصَّخْرَةَ انْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَتَوَسَّلُوا إِلَى اللَّهِ بِذِكْرِ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ الْخَالِصَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ. فَهَؤُلَاءِ: دَعَاؤُ اللَّهِ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ، لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ هِيَ أَعْظَمُ مَا يَتَوَسَّلُ بِهِ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ، وَيَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ، وَيَسْأَلُهُ بِهِ، لِأَنَّهُ وَعَدَ أَنْ يَسْتَجِيبَ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَتْ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ الْبَشَرِ، فَإِنَّ الشَّفِيعَ عِنْدَ الْبَشَرِ كَمَا أَنَّهُ شَافِعٌ لِلطَّالِبِ شَفَعَهُ فِي الطَّلَبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ صَارَ بِهِ شَفَعًا فِيهِ بَعْدَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (٢٢١٥)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أَنْ كَانَ وَثْرًا، فَهُوَ أَيْضًا قَدْ شَفَعَ الْمَشْفُوعَ إِلَيْهِ، وَبِشَفَاعَتِهِ صَارَ فَاعِلًا لِلْمَطْلُوبِ، فَقَدْ شَفَعَ الطَّالِبَ وَالْمَطْلُوبَ مِنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَثْرٌ، لَا يَشْفَعُهُ أَحَدٌ، فَلَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَالْأَمْرُ كُلُّهُ إِلَيْهِ، فَلَا شَرِيكَ لَهُ بِوَجْهِهِ.

فَسَيِّدُ الشُّفَعَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى فَقَالَ لَهُ اللَّهُ: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَاسْأَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشَفَّعُ، فَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ»^(١)، فَالْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ. كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ١].

فَإِذَا كَانَ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِمَنْ يَشَاءُ، وَلَكِنْ يُكْرِمُ الشَّفِيعَ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «اشْفَعُوا تُوجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ»^(٢). وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يَا بَنِي عَبِيدِ مَنْافٍ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، يَا صَفِيَّةُ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»^(٣). وَفِي الصَّحِيحِ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا أَلْفِينَنَّا أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب قول الله: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، رقم (٤٤٧٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٣)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها، رقم (١٤٣٢)، ومسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام، رقم (٢٦٢٧)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوصايا، باب: هل يدخل النساء والولد في الأقارب؟، رقم (٢٧٥٣)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب في قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، رقم (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ شَاةٌ لَهَا ثَغَاءٌ، أَوْ رِقَاعٌ تَخْفِقُ، فَيَقُولُ: أَعْنِي أَعْنِي. فَأَقُولُ: قَدْ أَبْلَعْتُكَ، لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ»^(١).

فَإِذَا كَانَ سَيِّدُ الْخَلْقِ وَأَفْضَلُ الشُّفَعَاءِ يَقُولُ لِأَخْصِ النَّاسِ بِهِ: «لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ» فَمَا الظَّنُّ بغيره؟ وَإِذَا دَعَاهُ الدَّاعِي، وَشَفَعَ عِنْدَهُ الشَّفِيعُ، فَسَمِعَ الدُّعَاءَ، وَقَبِلَ الشَّفَاعَةَ، لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِيهِ كَمَا يُؤَثِّرُ الْمَخْلُوقُ فِي الْمَخْلُوقِ، فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الَّذِي جَعَلَ هَذَا يَدْعُو وَيَشْفَعُ، وَهُوَ الْخَالِقُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، فَهُوَ الَّذِي وَفَّقَ الْعَبْدَ لِلتَّوْبَةِ ثُمَّ قَبِلَهَا، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُوَ الَّذِي وَفَّقَهُ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ أَجَابَهُ، وَهَذَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُؤْمِنِينَ بِالْقَدَرِ، وَأَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ^(١).

[١] التَّوَسُّلُ فِي الدُّعَاءِ: هُوَ أَنْ يَقْرَنَ بِدُعَائِهِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِإِجَابَةِ الدُّعَاءِ، سَوَاءً ذَكَرَهُ قَبْلَ الدُّعَاءِ أَمْ بَعْدَهُ، فَقَدْ تَقَوْلُهُ قَبْلُ وَقَدْ تَقَوْلُهُ بَعْدُ، فَقَدْ تَقُولُ: اللَّهُمَّ يَا غَفُورُ يَا رَحِيمُ اغْفِرْ لِي، فَهَذَا سَبَقَ التَّوَسُّلُ، وَقَدْ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ، وَهَذَا تَأَخَّرَ التَّوَسُّلُ، وَكِلَاهُمَا مَقْرُونٌ بِالدُّعَاءِ، وَعَلَى هَذَا فَالتَّوَسُّلُ بِالدُّعَاءِ أَنْ يَقْرَنَ الْإِنْسَانُ بِدُعَائِهِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِإِجَابَةِ أَوْ قَبُولِ الدُّعَاءِ.

والتَّوَسُّلُ فِي الدُّعَاءِ قِسْمَانِ: جَائِزٌ، وَمَنْعُوعٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ التَّقْسِيمَ فِي الْمَعْلُومَاتِ أَفْضَلُ لِلطَّالِبِ وَأَحْسَنُ لِلْمَسْأَلِ، فَإِذَا قَسَمْتَ الْأَشْيَاءَ صَارَ هَذَا أَبْيَنَ وَأَظْهَرَ لِلطَّالِبِ، وَالغَالِبُ أَنَّهَا أَثْبَتُ أَيْضًا عِنْدَهُ فِي ذِمَّتِهِ، وَأَبْيَنُ وَأَظْهَرُ فِي مَعْلُومَاتِهِ، فَالتَّوَسُّلُ إِذَا قِسْمَانِ، الْجَائِزُ سَبْعَةٌ أَنْوَاعٍ:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الغلول، رقم (٣٠٧٣)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب غلظ تحريم الغلول، رقم (١٨٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أولاً: التَّوَسُّلُ لِلَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا: وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْمُسْتَسْقَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَهَذَا يَشْمَلُ الدُّعَاءَ بِهَا عُمُومًا أَوْ خُصُوصًا.

مِثَالُ الْعُمُومِ: قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْمَشْهُورِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ - حَدِيثِ الْهَمِّ الَّذِي إِذَا قَالَه الْإِنْسَانُ مَخْلَصًا أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْهُ هَمَّهُ وَغَمَّهُ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْإِنْسَانُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمْتِكَ، نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَائِكَ، أَسْأَلُكَ اللَّهُمَّ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَعَمِّي»^(١). وَالشَّاهِدُ مِنْهُ قَوْلُهُ: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ» فَهَذَا تَوَسُّلٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِكُلِّ اسْمَائِهِ، إِذَا هَذَا التَّوَسُّلُ بِالْأَسْمَاءِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ.

وَمِثَالُ التَّوَسُّلِ بِالْأَسْمَاءِ عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي؛ إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ. اللَّهُمَّ يَا رَزَّاقَ ارزُقْنِي. اللَّهُمَّ يَا كَرِيمُ تَفَضَّلْ عَلَيَّ. فَهَذَا تَوَسُّلٌ بِالْخُصُوصِ، أَي: أَنَّكَ أَتَيْتَ بِاسْمٍ وَاحِدٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ يُنَاسِبُ مَا تَدْعُوهُ بِهِ.

وَيَنْبَغِي هُنَا - إِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَعَيَّنُ - أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ الْمَتَوَسَّلُ بِهِ مُطَابِقًا لِمَا تَدْعُو اللَّهُ بِهِ، أَي: تَجْعَلُ الْاسْمَ مُطَابِقًا لِسُؤَالِكَ، فَلَا تَسْأَلُ بِاسْمٍ لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ السُّؤَالِ، فَلَا يَلِيقُ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ يَا شَدِيدَ الْعِقَابِ اغْفِرْ لِي؛ لِأَنَّ شَدِيدَ الْعِقَابِ لَا يَتَنَاسَبُ الْمَغْفِرَةَ، لَكِنْ: اللَّهُمَّ يَا شَدِيدَ الْعِقَابِ اشْدُدْ وَطَأَتَكَ عَلَى الْأَعْدَاءِ، فَإِنَّهُ مُنَاسِبٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابَ الدَّعَوَاتِ، بَابِ أَفْضَلِ الْاسْتِغْفَارِ، رَقْمَ (٦٣٠٦)، مِنْ حَدِيثِ شَدَادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإذا أردت أن تدعو بالمغفرة تقول: يا غفور. ولهذا في الدعاء الذي علمه النبي عليه الصلاة والسلام أبا بكر رضي الله عنه: «اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني؛ إنك أنت الغفور الرحيم»^(١) فقال: «فاغفر لي وارحمني» ثم توسل بالاسمين المناسبين لذلك فقال: «إنك أنت الغفور الرحيم».

وإذا قلت: اللهم هب لي من لدنك رحمة. تقول: إنك أنت الوهاب، ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

فإذا التوسل بأسماء الله عموماً أو خصوصاً جائز، ومعنى قولنا: جائز. أنه ليس بممنوع، وليس المعنى أنه من الأشياء التي يجوز فعلها وتركها على السواء، وعلى هذا فتكون مشروعة، أي: أنه يُشرع للإنسان أن يتوسل إلى الله تعالى عند دُعائه بأسماء الله. ثانياً: التوسل بصفاتِه كذلك:

ومعنى (كذلك) الكافُ حرفُ تشبيه، و(ذا) اسمُ إشارة، والمشارُ إليه بقیةُ الأسماء، أي: مثل الأسماء عموماً وخصوصاً، كذا تتوسل إلى الله تعالى عموماً وخصوصاً بصفاتِه، والصفاتُ غيرُ الأسماء، فالعزیزُ اسمٌ والعزَّةُ صفةٌ، والغفورُ اسمٌ والمغفرةُ صفةٌ.

فالتوسل إلى الله تعالى بصفةٍ من صفاتِه جائز، سواء كان على سبيلِ العمومِ أو على سبيلِ الخصوص، فمنه على سبيلِ الخصوص قولُ النبي ﷺ في دعاءِ الفتنِ وما أشبه ذلك:

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء قبل السلام، رقم (٨٣٤)، ومسلم: كتاب الذكر، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٥)، من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

= «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أَحْيَيْنِي إِذَا عَلِمْتَ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّيْ إِذَا عَلِمْتَ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي»^(١). فِكَلِمَةُ: «بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ» هَذَا تَوَسَّلَ بِصِفَةٍ وَهِيَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ.

وَمِنْهُ أَيْضًا فِي حَدِيثِ الْاسْتِخَارَةِ: «أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ؛ فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ»^(٢) هَذَا تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِصِفَةٍ خَاصَّةٍ.

أَمَّا التَّوَسُّلُ بِصِفَةٍ عَامَّةٍ فَأَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِصِفَاتِكَ الْعُلْيَا. عُمُومًا كَذَا وَكَذَا، وَهَذَا أَيْضًا جَائِزٌ؛ فَكَمَا تَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ عُمُومًا تَوَسَّلَ إِلَيْهِ كَذَلِكَ بِصِفَاتِهِ عُمُومًا، فَالتَّوَسُّلُ بِالصِّفَاتِ جَائِزٌ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: جَائِزٌ: أَنَّهُ مَشْرُوعٌ، وَلَيْسَ الْمَعْنَى أَنَّ الْإِنْسَانَ إِنْ شَاءَ فَعَلَهُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ تَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ الدُّعَاءِ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

ثَالِثًا: وَمِنْهُ التَّوَسُّلُ بِأَفْعَالِهِ:

كَأَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ كَمَا عَلَّمْتَنِي الْعِلْمَ فَارزُقْنِي الْعَمَلَ بِهِ. هُنَا تَوَسَّلْتَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِفِعْلِهِ وَهُوَ تَعْلِيمُكَ الْعِلْمَ، إِلَى أَنْ يُعْطِيكَ الْعَمَلَ بِهِ، وَمِنْهُ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»^(٣). وَدَائِمًا يُورَدُ الْعُلَمَاءُ إِشْكَالًا عَلَى

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ: كِتَابُ السُّهُورِ، رَقْمٌ (١٣٠٥)، مِنْ حَدِيثِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) تَقَدَّمَ تَحْرِيجُهُ (ص: ٢٢٠).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الدُّعَوَاتِ، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمٌ (٦٣٥٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ التَّشْهَادِ، رَقْمٌ (٤٠٦)، مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= هذا الحديث وهو أن العادة أن المشبه به أعلى من المشبه، وهنا قال: «صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ» فيقولون: كيف تطلب من الله أن يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ صَلَاةً تُشَبِّهُ الصَّلَاةَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ مَعَ أَنَّ مُحَمَّدًا أَفْضَلُ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ؟

نقول: المسألة ليس فيها إشكال والله الحمد، فالكاف هنا ليست للتشبيه، ولكنها للتعليل، فهي توصل منك بفعل من أفعال الله سبق أن من به على إبراهيم وآله، فليمنن على محمد وآله، فالكاف هنا للتعليل لا للتشبيه، وبهذا يرتفع الإشكال.

فإن قال قائل: أرنا مثلاً تكون فيه الكاف للتعليل، ثم أطلعنا على كلام أهل العلم في ذلك؟

فالجواب: أمّا طلبك للمثال على ذلك فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقال تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]، فالكاف هنا للتعليل، أي: اذكروه بهديته، و﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ أي: لأننا أرسلنا فيكم رسولاً منكم.

وأما الدليل من كلام أهل العلم، فقد قال ابن مالك في الألفية^(١):

شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى

والشاهد قوله: «وبها التعليل قد يعنى».

فالكاف في قوله ﷺ: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ»^(٢) للتعليل، فهو إذا من باب التوسل

(١) ألفية ابن مالك (ص: ٣٥).

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

= إلى الله تعالى بأفعاليه، وإنما ذكرنا الأفعال مع أن الأفعال من باب الصفات، لكن الأفعال صفات ذاتية، والعلم والرحمة والقدرة صفات ذاتية لازمة لذات الباري عز وجل بخلاف الأفعال فإنها من الصفات الذاتية التي تتعلق بمشيتيه وحكمته؛ ولهذا فصلنا عن الأول وقلنا: ومنه التوسل بأفعاليه، وقد ذكرنا مثالا من الحديث وهو قوله ﷺ: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم»^(١) ومثالا آخر، وهو: اللهم كما علمتني العلم فارزقني العمل به.

رابعا: التوسل إلى الله بالإيمان به:

ومعناه أنك مؤمن بالله تتوسل بإيمانك إلى مطلوبك، مثاله: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَاكَ فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٦]، فالإيمان بالله وسيلة يتوسل الإنسان به في دعاء الله عز وجل لحصول مطلوبه، وكذلك الإيمان بالرسول ﷺ، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، هذه صالحة للإيمان بالرسول والإيمان بالله.

فإذا، الإيمان بالله ورسوله وسيلة يتوسل بها الإنسان في دعائه ربه.

ووجه ذلك أن الإيمان بالله سبحانه وتعالى سبب للرضا والمحبة، وإذا رضي الله عن شخص وأحبه أجاب دعاءه، إذ لا مانع، فهذا وجه كون الإيمان وسيلة لإجابة الدعاء.

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

خامسًا: التَّوَسُّلُ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ:

أَيُّ: أَنْ يَتَوَسَّلَ الْإِنْسَانُ بِصَالِحِ عَمَلِهِ؛ لِيَقْبَلَ اللَّهُ مِنْهُ، لِكَيْتَهُ لَا يَتَوَسَّلَ بِالْعَمَلِ إِذْلَاءً بِهِ عَلَى اللَّهِ وَمِنَّةً بِهِ عَلَيْهِ، لِكَيْتَهُ يَتَوَسَّلَ بِهِ لِيَقْبَلَ اللَّهُ مِنْهُ، وَنَضْرِبُ مِثَالًا يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَةَ أَمْثِلَةٍ، قِصَّ عَلَيْنَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قِصَّةَ رِجَالٍ ثَلَاثَةِ آوَاهُمُ اللَّيْلُ إِلَى غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَدَخَلُوا هَذَا الْغَارَ فَانطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ، فَسَدَّتْ بَابَ الْغَارِ عَلَيْهِمْ، فَأَرَادُوا أَنْ يُزْحِرْحِرُوهَا فَعَجَزُوا، فَقَالُوا: تَوَسَّلُوا إِلَى اللَّهِ بِأَعْمَالِكُمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبُوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا. هُوَ رَجُلٌ صَاحِبُ غَنَمٍ كَانَ لَهُ أَبُوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكَانَ يَأْوِي بِاللَّيْلِ بِالْغَنَمِ وَيَحْلُبُ اللَّبَنَ، وَلَا يَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا، الْمَالُ الرَّقِيقُ، وَالْأَهْلُ أَهْلُهُ زَوْجَتُهُ وَأَوْلَادُهُ، لَا يُعْطِيهِمْ قَبْلَ أَبِيهِ، يَقُولُ: ذَهَبْتُ أَطْلُبُ الشَّجَرَ - أَيُّ: الْمَرْعَى - فِي يَوْمٍ مِنَ الْإَيَّامِ وَرَجَعْتُ مُتَأَخِّرًا، فَوَجَدَ أَبِيهِ قَدْ نَامَا، وَالصَّبِيَّةُ عِنْدَهُ يَتَضَوَّرُونَ مِنَ الْجُوعِ، يَطْلُبُونَ اللَّبَنَ، وَالرَّجُلُ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ لَا يَسْقِي أَحَدًا قَبْلَ أَبِيهِ، فَهَلْ يُعْطِي الْأَوْلَادَ قَبْلَ، أَوْ يُوقِظُ وَالِدَيْهِ، أَوْ يَنْتَظِرُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ الْوَالِدَانِ فَيُعْطِيهِمَا ثُمَّ يُعْطِي الْأَبْنََاءَ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ.

الرَّجُلُ الثَّانِي قَالَ: إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةٌ عَمٌّ، وَكَانَ يُرِيدُهَا عَلَى نَفْسِهِ، أَيُّ: يُرِيدُ أَنْ يَزِنَ بِهَا - وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ - وَلَكِنَّهَا تَأْتِي عَلَيْهِ، وَفِي يَوْمٍ مِنَ الْإَيَّامِ أَلَّتْ بِهَا سَنَةٌ فَجَاءَتْ إِلَيْهِ وَطَلَبَتْ مِنْهُ، وَأَبَى إِلَّا أَنْ تُمَكِّنَهُ مِنْ نَفْسِهَا، وَمِنْ أَجْلِ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ مَكَّنْتَهُ مِنْ نَفْسِهَا، لَكِنْ لَمَّا جَلَسَ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ قَالَتْ لَهُ: يَا هَذَا، اتَّقِ اللَّهَ، وَلَا تَفْضُ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ. فَقَامَ الرَّجُلُ عَنْهَا فَوْرًا وَلَمْ يُحَدِّثْ شَيْئًا، قَامَ عَنْهَا وَهِيَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ، لَمْ يَقُمْ كِرَاهَةً لَهَا، بَلْ قَامَ وَهُوَ يُحِبُّهَا وَيُرِيدُهَا، لَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ صَارَتْ فِي قَلْبِهِ كَالسَّهْمِ، فَقَامَ تَقْوَى اللَّهِ

= عَزَّوَجَلَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ. فَاَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ، لَكِنْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ.

وجاء الثالث فأدلى بدلوه وهو أنه كان له أجرًا على شيء من الطعام، فأخذوا أجورهم إلا واحدًا لم يأخذ الأجر، فلما غاب هذا العامل صار عنده وادٍ من الغنم والبقر والرقبي، فلما جاء بعد حين يطلب أجره قال: كل هذا الذي تراه لك، قال: يا عبد الله، اتق الله لا تستهزئ بي، أجرتي شيء من الطعام وليس كل هذا، فقال: بل كله لك. اللهم إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِكَ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ. فَاَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ وَخَرَجُوا يَمْشُونَ^(١). فهؤلاء توسلوا بالأعمال الصالحة فقبل الله دعاءهم.

سادسًا: التوسل بذكر حال الداعي وافتقاره:

أي: أن الداعي لا يذكر شيئًا غير حاله فقط، فيكون ذلك دعاء؛ لأن الكريم يكتفيه التعرض، فلو أن رجلًا فقيرًا جاء إلى شخص غني وكريم فقال له: يا فلان، أنا صاحب عائلة، قليل ذات اليد، عاجز عن التكسب - أي: بسبب ضعفي أعني - فإن هذا يُعتبر توسلًا بذكر حال الداعي، ومثاله من القرآن قول موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، هنا لم يذكر إلا حاله فقط، فتوسل لله تعالى بذكر حاله: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، فهنا توسل موسى عليه الصلاة والسلام إلى الله عز وجل بأنه فقير إليه.

(١) أخرجه البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئًا لغيره بغير إذنه فرضي، رقم (٢٢١٥)، ومسلم: كتاب الرقاق، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، رقم (٢٧٤٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

كذلك قول أيوب: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، فهذا توسلٌ بذكر حاله، حيث قال: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾، واسمٌ من أسماء الله، حيث قال: ﴿وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾، إذا، معناه أنه يجوز أن نجمع بين هذا وهذا وتدعو.

سابعاً: التوسلُ بدعاءٍ من تُرجى إجابته:

أي: أن أطلبَ من شخصٍ تُرجى إجابته أن يدعو الله لي، فهذا جائزٌ، وله أمثلةٌ في السنة، فقد جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ وهو يخطبُ يوم الجمعة فقال: يا رسول الله، هلكت الأموال وانقطعت السبل، فادعُ الله يُعِيننا. فرفع يديه فدعا، فأعائهم الله^(١). فهذا الرجلُ توسلَ بدعاء النبي ﷺ؛ حيث قال: ادعُ الله يُعِيننا؛ لأن النبي ﷺ تُرجى إجابته.

وهذا الرجلُ لم يسألَ لحاجته فقط، فإنه لم يقل: ينزل المطرُ على بيتي فقط، إنما سألَ لحاجته وحاجة المسلمين، وأخبر النبي ﷺ أن من أمته سبعين ألفاً يدخلون الجنة بلا حسابٍ ولا عذابٍ، فقام عكاشة بن محصنٍ فقال: يا رسول الله، ادعُ الله أن يجعلني منهم، قال: «أنت منهم»^(٢)، وهذا توسلٌ بدعاءٍ من تُرجى إجابته لمصلحة الطالبٍ فقط؛ لأن عكاشة قال: ادعُ الله أن يجعلني أنا. فقال: «أنت منهم».

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب الاستسقاء في خطبة الجمعة (٩٣٣)، ومسلم: كتاب صلاة

الاستسقاء، باب الدعاء في الاستسقاء، رقم (٨٩٧)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره، رقم (٥٧٠٥)، ومسلم: كتاب

الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، رقم (٢٢٠)،

من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وعلى هذا فإننا نقول: التوسلُ بدُعاءٍ مَنْ تُرَجَى إجابته مِنَ التَّوسُّلِ الجائزِ، ولكن هل هو مِنَ التَّوسُّلِ المَشروعِ؟ بِمَعْنَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِكُلِّ إِنْسَانٍ رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ سِيْمَا الْحَيْرِ وَالصَّلَاحِ أَنْ يَقُولَ: ادْعُ اللهُ لِي؟ أَي: هَلْ هَذَا مِنَ الْأُمُورِ المَشْرُوعَةِ، أَوْ مِنَ الْأُمُورِ الجائِزَةِ الَّتِي يَكُونُ تَرْكُهَا أَوْلَى؟

الجوابُ: هو مِنَ الْأُمُورِ الجائِزَةِ الَّتِي قَدْ يَكُونُ تَرْكُهَا أَوْلَى، إِلَّا إِذَا قَصَدْتَ بِقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: ادْعُ اللهُ لِي. مَصْلَحَتَهُ هو وَلَيْسَ مَصْلَحَتَكَ، أَوْ قَصَدْتَ مَصْلَحَتَهُ وَمَصْلَحَتَكَ، فَالَّذِي يَقُولُ لِإِنْسَانٍ: ادْعُ اللهُ لِي، إِمَّا أَنْ يَقْصِدَ مَصْلَحَتَهُ هو -أَي: القَائِلِ- أَوْ مَصْلَحَةَ الدَّاعِي، أَوْ مَصْلَحَتَهُمَا جَمِيعًا، فَإِذَا كَانَ قَصْدَ مَصْلَحَتِهِ -أَي: القَائِلِ- فَإِنَّ هَذَا لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السُّؤَالِ المُجَرَّدِ، وَلَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا غَيْرَهُ، فَيَكُونَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ مِثْنَةٌ، فَرُبَّمَا إِذَا تَخَاصَمُوا فِيهَا بَعْدَ قَطْعِ رِقَبَتِهِ بِمِثْنَةٍ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَسْأَلَ وَلَوْ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، بَلِ ادْعُ اللهُ أَنْتَ، فَلَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَبِّكَ أَحَدٌ، إِمَّا إِذَا قَصَدْتَ مَصْلَحَةَ الدَّاعِي فَقَدْ تُوجِرُ عَلَى ذَلِكَ وَيَسْهُلُ الْأَمْرُ، وَقَدْ يَدْعُو الدَّاعِي وَتَكُونُ لَهُ مَصْلَحَةٌ؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا دَعَا لِأَخِيهِ بظَهْرِ الغَيْبِ قَالَ المَلِكُ: آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ (١). فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ يَدْعُو المَلِكُ لِي بظَهْرِ الغَيْبِ فَيُوجِرُ.

وَأَمَّا التَّوسُّلُ بِدُعاءٍ مَنْ لَا تُرَجَى إجابته غَيْرُ جائِزٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ الاسْتِهْزَاءَ، فَرَجُلٌ عَاصٍ فَاسِقٌ فَاجِرٌ يُرَابِي وَيَزْنِي وَيَشْرَبُ الحَمْرَ وَيَغْشَى وَيَعْتَدِي عَلَى النَّاسِ، كَيْفَ تَأْتِي إِلَيْهِ وَتَقُولُ لَهُ: ادْعُ اللهُ أَنْ يَغْفِرَ لِي؟! فَهَذَا كَأَنَّهُ اسْتِهْزَاءٌ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّ اللهَ تَعَالَى

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الدعاء للمسلمين بظهر الغيب، رقم (٢٧٣٢)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= يكره الفاسقين والظالمين والفجار، فكيف تريد منه أن يكون شفيعاً لك عند الله عز وجل؟! أما الرجل الصالح الذي يظهر منه صلاح فإن الله تعالى يحب الصالحين، وترجى إجابته.

فالحاصل، أن التوسل بدعاء من ترجى إجابته جائز، أما من لا ترجى فلا ينبغي أن يجعله شفيعاً لك عند الله عز وجل ولا أن يجعله وسيلة لإجابة دعائك.

فإن قال قائل: قد يسأل سائل ويقول: طلب الدعاء خاص بالنبي ﷺ.

فالجواب: لو قاله قائل لم يبعد، لكن الأصل عدم التخصيص.

فإن قال قائل: هل هذا دليل على جواز طلب الدعاء من أي شخص ترجى إجابته؟

فالجواب: ليس هو بدليل واضح، لكن الأصل عدم الخصوصية بالنسبة للطلب من الرسول - صلى الله عليه وعلى آله وسلم - والأولى ألا تفعل، فادع الله تعالى بما بينك وبين ربك، فهذا خير لك، والدعاء عبادة، فكونك تطلب من شخص يدعو لك ليس بطيب.

وأما ما يروى من أن الرسول ﷺ قال لعمر بن الخطاب وقد أراد أن يعتمر: لا تنسنا يا أخي من صالح دعائك^(١). فهذا الحديث ضعيف، ولكن مع هذا نقول: الأصل: الجواز؛ لأنه ثبت أن الرسول ﷺ سئل أن يدعو فدعا.

(١) أخرجه أبو داود: باب تفريع أبواب الوتر، باب الدعاء، رقم (١٤٩٨)، والترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٦٢)، من حديث عمر رضى الله عنه.

القسم الثاني: التوسل الممنوع.

والتوسل الممنوع نوعان:

أولاً: التوسل بشيء لا أثر له في إجابة الدعاء، كذات النبي ﷺ أو جاهه، وقد تقدم أن التوسل في الدعاء هو أن تقرن بدعائك ما يكون سبباً للإجابة، فالإيمان بالله سبب للإجابة، والطاعات سبب للإجابة، والتوسل بأسماء الله وصفاته سبب للإجابة، أما إذا لم يكن له أثر في الإجابة ولم يكن سبباً فالتوسل به لا يجوز، بل يكون نوعاً من الشرك، كما لو أنك استعملت في المرض أشياء لم يرد بها الشرع، فلو أن شخصاً مريضاً مثلاً وقال: أُجرب أن أربط يدي بخيط، لعل ذلك ينفعه. تقول: هذا لا يجوز، من قال لك: إن هذا سبب؟!

ثانياً: التوسل بشيء لم يثبت في الشرع أنه سبب فإنه لا يجوز، مثل أن تتوسل بالرسول ﷺ وتقول: اللهم إني أسألك بنبيك كذا وكذا. فهذا لا يجوز؛ لأن ذات الرسول ليست سبباً لإجابته، فكون الرسول له ذات هذا لا ينفع، فلا يجوز أن تقول: اللهم إني أسألك بنبيك، ولا بجاه نبيك أيضاً، فجاه الرسول إنما ينفع الرسول عليه الصلاة والسلام، أما أنت فليس لك منفعة، فإذا قلت: أسألك بجاه الرسول، فهو حرام، ولا يجوز التوسل به؛ لأنك توسلت إلى الله بما لم يجعله وسيلة، فيكون هذا نوعاً من الشرك؛ لأن إثبات الإنسان لشيء من الأمور أنه سبب ولم يثبت أنه سبب؛ نوع من الشرك، والله أعلم.

أما التوسل بذاته ﷺ فإن ذاته لا تؤثر شيئاً بالنسبة لدعائك إطلاقاً وإلا لقلنا: إنه يجوز للإنسان أن يتوسل بالشمس وبالقمر ويقول: اللهم إني أسألك بالشمس وأسألك

= بالقمرِ وأسألك بالنجوم، وما أشبه ذلك، فالذوات المخلوقات وإن عظمت فإنه لا يجوز التوسل بها؛ لأنها ليس لها أثر في إجابة الدعاء، وعلى هذا فلا يجوز أن نقول: اللهم إني أسألك بذات نبيك أن تغفر لي.

ولا يجوز أن نقول: اللهم إني أسألك بنبيك، نبي الرحمة، أو ما أشبه ذلك، فإن قلت: إنه قد ورد حديث عن الرسول ﷺ في قصة الرجل الأعمى الذي قال: «اللهم إني أسألك بنبيك نبي الرحمة...»^(١) وذكر الدعاء. وهذا قد أرشد إليه النبي ﷺ قال له: قل هكذا.

فالجواب عن ذلك: أنه لا يريد أن يتوسل بذاته، فإما أن يحمل على أن المعنى: أتوسل إليك بنبيك أي: بدعائه، وأنه طلب من الرسول ﷺ أن يدعو له، أو المعنى: أسألك بنبيك نبي الرحمة، أي: بالإيمان به؛ وذلك لأن الإيمان بالرسول ﷺ من الوسائل التي يتوسل بها في الدعاء، وأما ذات الرسول ﷺ فليس لها أثر في إجابة الدعاء.

كذلك التوسل بجاه الرسول ﷺ واجاهه معناه القدر والمنزلة، ولا شك أن الرسول عليه الصلاة والسلام له جاه عند الله وقدر ومنزلة، فإن الله تعالى ذكر عن موسى أنه كان عند الله وجهها، وذكر عن عيسى أنه وجه في الدنيا والآخرة، ومحمد ﷺ أفضل الأنبياء، وعلى هذا فإنه يكون عند الله وجهها، ولا شك أن له جاها وقدرًا ومنزلة لكن جاها وقدره ومنزله إنما يتفجع به هو نفسه، أما أنت فلا تتفجع، فأبي صلوة بين إجابة دعائك وبين وجاهة الرسول عليه الصلاة والسلام عند الله؟! وإذا كان وجهها فإذا يتفجعك؟ ولهذا لا يجوز أن يتوسل الإنسان بجاه النبي ﷺ.

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٥٧٨)، وابن ماجه: كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الحاجة، رقم (١٣٨٥)، من حديث عثمان بن حنيف رضى الله عنه.

وإن كان بعض أهل العلم أجاز التوسل بجاه الرسول ﷺ قال: لأننا نرى أن الملوك والسلاطين يشفع الإنسان عندهم بجاه فلان وفلان، فيقول مثلاً: إني أسألك بجاه فلان ومحييتك له أو وقربه منك أن تعطيني جائزة، أو أن تفك أسيري، وما أشبه ذلك.

والجواب على هذا أن نقول: إن الله تعالى لا يقاس بخلقه، وجاه هؤلاء الشرفاء عند الملوك والسلاطين له أثر؛ لأن السلطان مهما عظم قدره فإنه سوف يراعي ذوي الجاه وذوي القدر؛ لأنه وإن كان هو السلطان فلا بد أن يخاف من الرعية؛ ولذلك صار التوسل بجاه الشرفاء أو العظماء لدى الملوك أمراً معلوماً، وفائدته ظاهرة، لكن بالنسبة إلى الله عز وجل فهو لا يخاف من أحد ويستوي عنده من له جاه ومن ليس له جاه بالنسبة إلى أنهم كلهم عباد لا يستطيعون أن ينفعوا الله ولا أن يضروه، وعلى هذا فلا يصح أن يقاس التوسل بجاه المخلوقين إلى المخلوقين، بالتوسل بجاه المخلوقين إلى الله عز وجل على هذا.

أما النوع الثاني: فهو التوسل بشيء محرم، كالتوسل المتضمن للإقسام على الله بمخلوقاته، مثل أن تتوسل بالإقسام على الله بالرسول عليه الصلاة والسلام فهذا لا يجوز، أو تتوسل إلى الله تعالى بالإقسام عليه بالشمس أو بالقمر، مثل أن تقول: يا رب، أقسم عليك بالشمس أن تفعل كذا وكذا، أقسم عليك بمحمد أن تفعل كذا وكذا. فإنه لا يجوز؛ لأن الإقسام على الله فيه تفصيل إذا كان إقساماً به سبحانه وتعالى، أما الإقسام بمخلوقاته فهو شرك من أنواع الشرك، فكيف تتوسل إلى الله تعالى بما حرمه عليك؟!

ووجه كون هذا محرماً أن التوسل كما قدمنا أن يقرن الإنسان بدعائه ما يكون سبباً لإجابته، والتوسل إلى الله بما حرم ليس سبباً للإجابة، بل سبب للرد، أرأيت لو أن

= مِلْكًا مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا قَالَ: إِيَّاكُمْ أَنْ تَسْلُكُوا هَذَا الطَّرِيقَ. وَمَنْعَ مِنْ سُلُوكِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ إِلَى هَذَا الْمَلِكِ لِيَطْلُبَ مِنْهُ جَائِزَةً وَقَالَ لَهُ: يَا سَيِّدِي، إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعْصِيَتِكَ أَنْ تُعْطِيَنِي جَائِزَةً؛ لِأَنِّي سَلَكْتُ الطَّرِيقَ الَّذِي مَنَعْتَنِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِهِ إِلَى الْحَبْسِ أَوْ إِلَى الضَّرْبِ، وَلَا يُعْطِيهِ جَائِزَةً نَوَالٍ وَمَالٍ، كَيْفَ تَتَوَسَّلُ إِلَيَّ بِمَعْصِيَتِي؟ هَكَذَا التَّوَسَّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْصِيَتِهِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ، وَأَنَّ فِيهِ اسْتِخْفَافًا بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَاسْتِهَانَةً بِهِ وَاسْتِهْزَاءً بِهِ.

فَصَارَ التَّوَسُّلُ الْمَنْعُوعُ قِسْمَيْنِ:

الأول: أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا لَا أَثَرَ لَهُ فِي إِجَابَةِ دَعْوَتِهِ.

والثاني: أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِشَيْءٍ مُحَرَّمٍ، وَالْإِقْسَامُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُحَرَّمِ.

وَبِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ تَعَرَّضْنَا لِذِكْرِ الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ يَنْبَغِي أَنْ نَعْرِفَ مَا حُكِمَ الْإِقْسَامُ عَلَى اللَّهِ، أَيْ: أَنْ تَحْلِفَ عَلَى اللَّهِ بِأَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا أَوْ يُقَدِّرَ شَيْئًا؟

الجواب: أَنَّ الْإِقْسَامَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

القِسْمُ الْأَوَّلُ: أَنْ تُقْسِمَ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَنْ يَفْعَلَ مَا أَخْبَرَ أَنَّهُ سَيَفْعَلُهُ، فَهَذَا جَائِزٌ، بَلْ هُوَ وَاجِبٌ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَعْتَقِدَ ذَلِكَ، مِثْلَ أَنْ تَقُولَ: وَاللَّهِ، لَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ، أَوْ وَاللَّهِ، لَيَشْفَعَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ وَاللَّهِ، لَيَنْزِلَنَّ اللَّهُ فِي الثُّلُثِ الْآخِرِ فِي اللَّيْلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ هَذَا جَائِزٌ، بَلْ اعْتِقَادُهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّكَ أَقْسَمْتَ بِشَيْءٍ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ سَيَفْعَلُهُ.

والقسم الثاني: أن يُقسَمَ الإنسانُ على الله عَزَّوَجَلَّ إحسانًا للظنِّ به، ورجاءً لفضله، فهذا جائزٌ أيضًا، ومنه قوله ﷺ: «رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ»^(١). أي: أنه فقيرٌ مسكينٌ وليس له قدرٌ عندَ الناسِ، يُدْفَعُ بِالْأَبْوَابِ وَلَا يُدْخَلُ عَلَى النَّاسِ، إِنْ سَأَلَ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَإِنْ شَفَعَ لَمْ يُشْفَعْ لَهُ، لَكِنْ إِنْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ بِطَاعَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَرْضَاهُ اللَّهُ فَإِذَا أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ أَبْرَهُ.

ومن ذلك أن الرُّبِيعَ -وهي أختُ أنسِ بنِ النَّضْرِ، وعمَّةُ أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمُ- كَسَرَتْ ثَنِيَّةَ جَارِيَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاؤُوا إِلَى الرَّسُولِ ﷺ يَطْلُبُونَ الْقِصَاصَ، وَالسَّنُّ يُكْسَرُ بِالسَّنِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥]، وَكَانَتْ الرُّبِيعُ غَالِيَةً عِنْدَ أَنْسِ بْنِ النَّضْرِ، فَعَرَضُوا عَلَى أَهْلِ الْجَارِيَةِ الصُّلْحَ دَرَاهِمَ أَوْ إِبْلًا أَوْ غَيْرَهُمَا، فَقَالُوا: لَا نُرِيدُ إِلَّا الْقِصَاصَ. فَقَالَ أَنْسُ بْنُ النَّضْرِ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تُكْسَرُ ثَنِيَّةُ الرُّبِيعِ. وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ لَهُ: «كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» وَلَمْ يَقُلْ أَنْسُ بْنُ النَّضْرِ ذَلِكَ رَدًّا لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، إِنَّمَا قَالَهُ إِحْسَانًا لِلظَّنِّ بِاللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَأَنَّهُ سَوْفَ يُغَيِّرُ إِصْرَارَ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ، فَأَلْقَى اللَّهُ فِي قُلُوبِ الْأَنْصَارِ أَهْلِ الْجَارِيَةِ الْعَفْوَ فَعَفَوْا عَنْهَا، وَقَالُوا: لَا نُرِيدُ الْقِصَاصَ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ»^(٢).

القِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْإِقْسَامِ عَلَى اللَّهِ الَّذِي لَا يَجُوزُ: إِذَا كَانَ سَبَبُ هَذَا الْإِقْسَامِ الْإِعْجَابَ بِالنَّفْسِ وَالتَّأْيِي عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فَهَذَا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ خَطَرٌ عَلَى الْإِنْسَانِ أَيْضًا،

(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، رقم (٢٦٢٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الصلح، باب الصلح في الدية، رقم (٢٧٠٣)، ومسلم: كتاب القسامة،

باب إثبات القصاص في الأسنان، رقم (١٦٧٥)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ عَابِدًا وَيَمُرُّ عَلَى صَاحِبٍ لَهُ مُصْرٌّ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَيُخَوِّفُهُ بِاللَّهِ، لَكِنْ ذَاكَ يَقُولُ: دَعْنِي وَرَبِّي. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ يُنِيبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَسْتَغْفِرُ، وَهَذَا كُلُّمَا نَصَحَهُ قَالَ: دَعْنِي وَرَبِّي. فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ، قَدْ غَفَرْتُ لَهُ وَأَخْبَطْتُ عَمَلَكَ»^(١). فَصَارَ هَذَا الرَّجُلُ الْمُعْجَبُ بِنَفْسِهِ، الْمُتَأَلَّى عَلَى اللَّهِ، الْمُتَحَدِّي لِفَضْلِ اللَّهِ صَارَتْ نَتِيجَتُهُ أَنْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَذَلِكَ الرَّجُلُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ؛ إِمَّا لِأَنَّ ذُنُوبَهُ دُونَ الشَّرِّ، أَوْ لِأَنَّ اللَّهَ مَنْ عَلَيْهِ فَتَابَ حَتَّى مِنَ الشَّرِّ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْإِقْسَامَ عَلَى اللَّهِ أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ: مِنْهُ مَا يَكُونُ الْحَامِلُ لَهُ حُسْنَ الظَّنِّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَمِنْهُ مَا يَكُونُ إِقْسَامًا عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَعْمَالِ اللَّهِ أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ سَيَفْعَلُهُ، وَالثَّلَاثُ: مَا يَكُونُ الْحَامِلُ لَهُ الْإِعْجَابَ بِالنَّفْسِ وَتَحَدِّي فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهَذَا حَرَامٌ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن تقنيط الإنسان من رحمة الله تعالى، رقم (٢٦٢١)، من حديث جندب بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

العبادة:

وَقَوْلُهُ: «فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ»: اعْلَمْ أَنَّ مَبْنَى الْعُبُودِيَّةِ وَالْإِيَّانِ بِاللَّهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ، عَلَى التَّسْلِيمِ وَعَدَمِ الْأَسْئَلَةِ عَنْ تَفَاصِيلِ الْحِكْمَةِ فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَالشَّرَائِعِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَحْكُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَنْ أُمَّةٍ نَبِيٍّ صَدَّقَتْ بِنَبِيِّهَا وَأَمَنَتْ بِمَا جَاءَ بِهِ أُمَّهَا سَأَلَتْهُ عَنْ تَفَاصِيلِ الْحِكْمَةِ فِيهَا أَمْرًا بِهَ وَنَهَاها عَنْهُ وَبَلَّغَهَا رَبَّهَا، وَلَوْ فَعَلَتْ ذَلِكَ لَمَا كَانَتْ مُؤْمِنَةً بِنَبِيِّهَا، بَلْ انْقَادَتْ وَسَلَّمَتْ وَأَدْعَنْتْ، وَمَا عَرَفَتْ مِنَ الْحِكْمَةِ عَرَفَتُهُ، وَمَا خَفِيَ عَنْهَا لَمْ تَتَوَقَّفْ فِي انْقِيَادِهَا وَتَسْلِيمِهَا عَلَى مَعْرِفَتِهِ، وَلَا جَعَلَتْ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا، وَكَانَ رَسُولُهَا أَعْظَمَ عِنْدَهَا مِنْ أَنْ تَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، كَمَا فِي الْإِنْجِيلِ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَا تَقُولُوا: لِمَ أَمَرَ رَبُّنَا؟ وَلَكِنْ قُولُوا: بِمِ أَمَرَ رَبُّنَا؟»؛ وَلِهَذَا كَانَ سَلْفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ -الَّتِي هِيَ أَكْمَلُ الْأُمَّمِ عَقُولًا وَمَعَارِفَ وَعُلُومًا- لَا تَسْأَلُ نَبِيَّهَا: لِمَ أَمَرَ اللَّهُ بِكَذَا؟ وَلِمَ نَهَى عَنْ كَذَا؟ وَلِمَ قَدَّرَ كَذَا؟ وَلِمَ فَعَلَ كَذَا؟ لِيَعْلَمِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مُضَادٌّ لِلْإِيَّانِ وَالِاسْتِسْلَامِ، وَأَنَّ قَدَمَ الْإِسْلَامِ لَا تَثْبُتُ إِلَّا عَلَى دَرَجَةِ التَّسْلِيمِ^[١].

[١] والعبادة تتعلق بتوحيد الألوهية، بل هي أهم شيء؛ لأن الإنسان لم يُخْلَقْ إِلَّا للعبادة، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] فَلَمْ يَخْلُقِ اللَّهُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لِيَتَمَتَّعُوا بِالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ وَالنِّكَاحِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْمَرَائِبِ، أَبَدًا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ الْأَنْعَامُ خَيْرًا مِنَّا؛ لِأَنَّ الْأَنْعَامَ اهْتَدَتْ لِمَا خُلِقَتْ لَهُ وَنَحْنُ لَمْ نَهْتَدِ، وَإِنَّمَا خَلَقَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ لِيَعْبُدُوهُ فَقَطْ ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، هَذِهِ الْحِكْمَةُ مِنْ خَلْقِ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ، لَا لِنَأْكُلَ أَوْ نَشْرَبَ أَوْ نَتَرَفَّهَ، أَبَدًا،

= فالأكل والشرب والرّاهية وسائرُ إلى إقامة العبادة؛ ولهذا قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ، وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَتَانِ»؛ لأنه إذا صلى بحضرة الطعام تشوش فنقول له: كل لتأتي العبادة وأنت مطمئن غيرُ مُشوش البالي.

ومن العجب أن كثيرا من الناس اشتغلوا بما خلق لهم عما خلقوا له، أي: اشتغلوا عن عبادة الله بالدنيا المخلوقة لهم، فكلُّ الدنيا حتى الذي في السماء مخلوق لنا، قال الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ﴾ [الحاثية: ١٣] وسَخَّرَ لنا الشمس والقمر والنجوم والأنهار والبحار، ومع ذلك كثيرٌ منا اشتغل بما خلق لنا عما خلقنا له؛ كأنه انتكاس في الرأي ونقص في العقل.

والعبادة تُطلق على معنيين: على التَّعبُدِ، وعلى المُتَّعِبِدِ به، أمّا إطلاقها على التَّعبُدِ فإنك تقول: عبَدت الله عبادةً، أي: تَعَبَّدًا، وأمّا على المُتَّعِبِدِ به فإنك تقول: الصلاة عبادةً، والزكاة عبادةً، والصوم عبادةً، إلى آخره، فلنعرفها على الوجهين:

■ أمّا العبادة بمعنى التَّعبُدِ فهي التذللُ لله سبحانه وتعالى حُبًّا وتعظيمًا بفعل أمره واجتناب نهيهِ، فالعبادة إذا مَبْنِيَّةٌ على المحبة والتَّعظيمِ، تُحِبُّ الله عز وجل فتفعل ما أمرك به وتُعظِّمُه فتَهْرَبُ مِمَّا حَرَّمَه عليك خوفًا منه، والعبادة بمعنى التَّعبُدِ مأخوذةٌ من قولهم: طريقٌ مُعَبَّدٌ. أي: مُذَلَّلٌ لسالكه، مُسهَّلٌ له.

■ ثم قلنا كما قال المؤلف أيضًا: إن مَبْنَى التَّعبُدِ على التسليم المُطلق للمعبود، وهو الله عز وجل وتعظيم أمره ونهيهِ، وعدم المناقشة، فلا تقول: يا رَبِّ لِمَ أَوْجِبْتَ؟! يا رَبِّ لِمَ

= فعلت؟ بل تُسَلِّمُ تَسْلِيمًا مُطْلَقًا، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ هَذَا فِعْبَادَتُكَ نَاقِصَةٌ، فَالرَّقِيقُ يَكُونُ عَبْدًا حَقِيقَةً إِنْ كَانَ إِذَا أَمَرَهُ سَيِّدُهُ بِأَدْرَ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ دُونَ أَنْ يُنَاقِشَ سَيِّدَهُ، فَإِذَا كَانَ هَذَا بِالنَّسْبَةِ لِلْمَخْلُوقِينَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ فَكَيْفَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْخَالِقِ.

فَالْعِبَادَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى التَّسْلِيمِ التَّامِّ بِحَيْثُ لَا تُنَاقِشُ وَلَا تَقُولُ: لِمَ؟ وَإِنَّمَا تَقُولُ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَكُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١]، وَقَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

فَلَا تَقُلْ: يَا رَبِّ لِمَ فَرَضْتَ صِيَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا؟ بَلْ قُلْ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. وَلَا تَقُلْ: لِمَ فَرَضْتَ الْجِهَادَ مَعَ مَشَقَّتِهِ؟ بَلْ قُلْ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. هَذَا هُوَ مَبْنَى الْعُبُودِيَّةِ؛ التَّدَلُّلُ لِلْمَعْبُودِ لَهُ وَالتَّسْلِيمُ التَّامُّ، وَاقْرَأْ إِنْ شِئْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] فَسَمِّ مِنَ اللَّهِ: فَلَا وَرَبِّكَ، لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَقُومُوا بِهَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ: يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا، وَالثَّلَاثُ: يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.

وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْعِبَادَةَ تُطَلَّقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: عَلَى التَّعَبُّدِ، وَعَلَى الْمُتَعَبَّدِ بِهِ، وَبَيْنَا تَعْرِيفَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ الْأَوَّلِ.

أَمَّا مَعْنَاهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ فَأَحْسَنُ مَا عُرِّفَتْ بِهِ مَا عَرَّفَهَا بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ: الْعِبَادَةُ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُجِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ

= والأعمال الظاهرة والباطنة، كالصلاة والصيام والزكاة والحج وبر الوالدين وصلة الأرحام، ونحو ذلك^(١).

والعبادة مبنية على أصليْن أساسين لا تصح إلا بهما:

الأصل الأوّل: الإخلاص لله عزّ وجلّ بأن يفعلها الإنسان طاعة لله عزّ وجلّ يبتغي من الله تعالى فضلاً ورضواناً، كما قال الله عزّ وجلّ عن محمد رسول الله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩].

فمن فعل العبادة ليُقَالَ: إنّه عابِدٌ. لم تُقبَلِ منه؛ لعدم الإخلاص، ومن فعل العبادة لينال بها مرتبة من الدنيا لم تُقبَلِ منه؛ لعدم الإخلاص، كما لو صار يُكثرُ الركوع والسجود لأجل أن يُوظفَ إماماً في المسجد، فهذا لا تُقبَلُ عبادته؛ لعدم الإخلاص وكذلك من طلب العلم لينال بذلك شهادة، فهذا لا يُثابُّ على طلبه، بل يَأْتُمُّ؛ لعدم الإخلاص لله تعالى في عبادة من أفضل العبادات؛ لأن طلب العلم الشرعيّ جهادٌ في سبيلِ الله.

والدليل من القرآن على وجوب الإخلاص في العبادة قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة: ٥]، وقال الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ (١١) فَأَعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١٤-١٥].

أما من السنة فقول النبي ﷺ: «إِتْمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا

(١) العبودية (ص: ٤٤).

= يُصِيْبُهَا أَوْ امْرَأَةً يَنْكِحُهَا، فَهَجَرْتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).

هذا دليل من السنة على وجوب الإخلاص وأن العبادة لا تقبل إلا إذا كانت لله، فهذان اختلفا في النية فبطل عمل الثاني دون الأول، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

أما الأصل الثاني وهو الأساس: فهو المتابعة للرسول ﷺ بحيث لا يتعبد الإنسان لله إلا بما شرع، فمن تعبد لله بغير ما شرع فعبادته غير مقبولة ولو كان مخلصا؛ فالأعمال التي يجزئها أصحاب الطرق من الصوفية وأمثالهم هم فيها مخلصون لله، لكنها لا تقبل؛ لعدم المتابعة؛ لأنها لم توافق الشرع، ولو أن رجلا قال: أنا أريد أن أصلي الظهر ثمان ركعات، لأزداد من الخير. قلنا له: صلاتك باطلة؛ لعدم المتابعة، مع أنه مخلص ويحب الخير، يريد أن يتقرب إلى الله، لكنه فعل الأمر على خلاف ما جاء به الشرع فلا يقبل منه.

الدليل على هذا الأصلي من الكتاب والسنة:

قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذُنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]، وقال عز وجل: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، هذه ثلاث آيات من القرآن كلها تدل على وجوب المتابعة للرسول عليه الصلاة والسلام مع عدم الخروج عن شرع الله.

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: إنها الأعمال بالنيات، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

أَمَّا مِنَ السُّنَّةِ فَالدَّلِيلُ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١)، وَفِي لَفْظٍ: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٢)، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ أَيُّ عَمَلٍ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَإِلَّا فَإِنَّهُ مَرْدُودٌ، فَالْإِنْسَانُ الَّذِي يُرِيدُ الْخَيْرَ وَلَوْ كَانَ حَرِيصًا عَلَيْهِ مَا دَامَ الْعَمَلُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ.

وَدَلِيلٌ آخَرٌ مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»^(٣).

هَذَانِ أَصْلَانِ أَسَاسِيَانِ فِي قَبُولِ كُلِّ عِبَادَةٍ؛ وَلِذَلِكَ نَجِدُ أَنَّ الْعِبَادَاتِ فِيهَا أَرْكَانٌ وَشُرُوطٌ وَوَاجِبَاتٌ؛ لِأَجْلِ أَنْ يَتَحَقَّقَ مَسِيرُهَا عَلَى مَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَلَا تَتَحَقَّقُ الْمُتَابَعَةُ حَتَّى تَكُونَ الْعِبَادَةُ مُوَافِقَةً لِمَا جَاءَ بِهِ - أَي: لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ - فِي أُمُورٍ سِتَّةٍ: سَبَبِهَا، جِنْسِهَا، قَدْرِهَا، صِفَتِهَا، زَمَانِهَا، مَكَانِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَفْضِيَةِ، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ، وَرَدِّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، رَقْمُ (١٧١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْبَيُوعِ، بَابُ النَّجْشِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّلْحِ، بَابُ إِذَا اصْطَلَحُوا عَلَى صَلْحٍ جَوْرٍ فَالْصَّلْحُ مَرْدُودٌ، رَقْمُ (٢٦٩٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْأَفْضِيَةِ، بَابُ نَقْضِ الْأَحْكَامِ الْبَاطِلَةِ وَرَدِّ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، رَقْمُ (١٧١٨)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السُّنَّةِ، بَابُ فِي لُزُومِ السُّنَّةِ، رَقْمُ (٤٦٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابُ الْعِلْمِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْذِ بِالسُّنَّةِ وَاجْتِنَابِ الْبِدْعِ، رَقْمُ (٢٦٧٦)، وَابْنُ مَاجَةَ: افْتِتَاحُ الْكِتَابِ فِي الْإِيمَانِ وَفَضَائِلِ الصَّحَابَةِ وَالْعِلْمِ، بَابُ اتِّبَاعِ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَيِّدِينَ، رَقْمُ (٤٢)، مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أولاً: سببها: فلا بُدَّ أن يكونَ هذا السببُ قد جاءَتْ به الشريعةُ، فإن لم تأتِ به الشريعةُ فإنه لا تصحُّ العبادةُ به.

والسببُ في اللغة: كلُّ ما يتوصَّلُ به إلى غيره؛ ولهذا سُمِّيَ الحبلُ سبباً؛ قال اللهُ تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [الحج: ١٥]، أي: بحبلٍ.

وأما في الاصطلاح عند الأصوليين: فالسببُ هو ما يلزم من وجوده الوجودُ ومن عدمه العدمُ، فكلُّ شيءٍ علَّقَ عليه الوجودُ بحيثُ إذا وُجِدَ وجدَ الشيءُ، وإذا لم يُوجدْ لم يُوجدْ فهو سببٌ، مثال ذلك: أسبابُ الموارثِ فإنها إن ثبتت ثبت الإرثُ، وإن عُدِمَت عُدِمَ الإرثُ.

أيضاً العباداتُ إذا لم يكن لها سببٌ شرعيٌّ وأحدثَ الإنسانُ لها سبباً لم تكن مقبولةً، مثاله: لو اجتمعَ الناسُ ليلةَ عيدِ ميلادِ الرسولِ ﷺ في مكانٍ وجعلوا يذكرون اللهَ ويصلُّون على النبيِّ ﷺ، ويذكرون مدائحَ للرسولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يريدون بذلك التقربَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، لا يحصلُ هذا التقربُ؛ لأنه لم يكن سبباً، أي: لم يقلِ الشارعُ: الميلاذُ سببٌ لإحداثِ هذا الذكرِ، مع أنه ذكرٌ ليس فيه شيءٌ، فهم يذكرون اللهَ ويصلُّون على الرسولِ ﷺ، لكن لم يجعلِ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هذا الزمنَ لهذه العبادةِ.

كذلك يوجدُ بعضُ الناسِ كلِّما أرادَ أن يتطَيَّبَ قال: اللهم صلِّ على محمدٍ. فيجعلُ الطيبَ سبباً للصلاةِ، فلا يُثابُّ؛ لأنَّ هذا السببَ لم يجعله الشارعُ سبباً، فلم يقلِ النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: كلِّما تطيَّبتم صلُّوا عليَّ، ولا كانَ هوَ إذا تطيَّبَ قال ذلك.

وهناك أيضًا بعض الناس إذا تَجَشَّأَ قَالَ: الحمدُ لله. وليس هذا مشروعًا، فلم يرد عن الرسول ﷺ أن هذا التَجَشُّؤَ سببٌ لقول: الحمدُ لله. ولو فرض أن الإنسان أصيب وصار لا يهضم ولما حصلت هذه النعمة فرح وقال: الحمدُ لله. فلا بأس، فهذا يكون حمد الله على زوال مرض، أما الجشأ فالرسول ﷺ لم يأمرنا بهذا، لكن إذا عطس الإنسان أمرنا بالحمد، ولو كان الجشأ يُقال فيه: الحمدُ لله. لبيته الرسول لنا.

وهناك أيضًا بعض الناس إذا تَثَاءَبَ قَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وهذا ليس بمشروع، فمن قال: إِنَّ التَّثَاؤُبَ سَبَبٌ لِقَوْلِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ؟! وَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، فإذا قرأنا الحديث لم نستعذ بالله من الشيطان الرجيم، كذلك لم يقل: مَنْ يَتَثَاءَبُ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ.

كذلك من قال: أنا أريد أن أتسوك كلما دخلت الفصل. وجعل هذا لازماً كلما أراد أن يدخل الفصل تسوك، تكون عبادة غير مشروعة؛ لأنه لم يرد أن الإنسان كلما أراد أن يدخل محل العلم تسوك.

إذا، لا بُدَّ أن تكون العبادة موافقة للشرع في سببها، والعبادات التي اتَّخَذَهَا النَّاسُ لِأَسْبَابٍ لَمْ تُشْرَعْ تُعْتَبَرُ غَيْرَ مُقَرَّبَةٍ إِلَى اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْإِحْتِفَالَ بِعِيدِ الْمَوْلِدِ بَدْعَةٌ.

الثاني: جنسها: فلا بُدَّ في العبادة أن تكون موافقة للشرع في جنسها، فلو تعبد الإنسان بشيء لم يرد التعبد بجنسه صار ذلك بدعة غير مقبول منه، مثال ذلك: لو قال: إن

= الأضحية من الغنم ومن الضأن مقبولة إذا تمت شروطها، وأنا أريد الأضحية بفرس، فإنه أغلى من الشاة، فلا تقبل؛ لأنها ليست من جنس ما أمر به.

كذلك أيضا لو قال رجل: إنه قد شرع أن نؤدّي صاعا من الطعام فطرة في آخر رمضان، وأنا أريد أن أخرج صاعا من (بذر القت) بدلا عن صاع الطعام. قلنا له: لا يجزئ؛ لأنه ليس من جنس العبادة المشروعة.

فإذا، لا بُدَّ أن تكون العبادة موافقة للشرع في جنسها، فإذا تعبد الإنسان لله بعبادة لم يكن جنسها مشروعا قلنا: هذه عبادة باطلة؛ لأنها لم تتحقق فيها موافقة الشرع، ولا بُدَّ من موافقة الشرع.

الثالث: قدرها: فلا بُدَّ أن تكون العبادة موافقة للشرع في قدرها، فمعلوم مثلا أن عدد ركعات صلاة الظهر أربع، فإن قال قائل: إن في عصرنا هذا تخاذل الناس عن الصلاة وصاروا لا يؤدونها بتمامها، وأنا أريد أن أزيد أربع ركعات وأجعل الظهر ثماني ركعات من أجل أن النقص من هنا يجبر من هنا.

قلنا: هذا مردود عليك؛ لأنه ليس موافقا للشرع في القدر.

كذلك لو أن رجلا أراد أن يتعبد لله عز وجل بأن يجعل التسبيح الذي شرع أدبار الصلوات متين متعبدا لله بذلك، لقلنا: هذا يرد كله؛ لأنه تعبد لله تعالى بما لم يشرعه، ويكون له أجر الذكر المطلق فقط، أما إن زاد ومن نيته أن المشروع هو الثلاث والثلاثون والباقي تطوع؛ فهذا لا بأس به، فإننا لا نمنعه من زيادة الذكر وإنما نمنعه من أن يزيد على المشروع معتقدا أنه مشروع.

رابعًا: الصِّفَةُ: فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعِبَادَةُ مُوَافِقَةً لِلشَّرْعِ فِي صِفَتِهَا فَلَيْسَتْ مَقْبُولَةً، فَمَثَلًا لَوْ أَنَّ رَجُلًا غَسَلَ أَعْضَاءَهُ الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا فِي الْوُضُوءِ، لَكِنَّهُ بَدَأَ بِالرَّجُلَيْنِ، ثُمَّ الرَّأْسِ، ثُمَّ الْيَدَيْنِ، ثُمَّ الْوَجْهِ.

لَقُلْنَا: هَذَا لَا يُجْزِي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلشَّرْعِ فِي صِفَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

وكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ عَكَّسَ رَجُلٌ فِي الصَّلَاةِ، فَبَدَأَ بِالسُّجُودِ قَبْلَ الرُّكُوعِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِعَدَمِ مُوَافَقَةِ الشَّرْعِ فِي كَيْفِيَّتِهَا، وَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ لَوْ بَدَأَ بِالْمَيْتِ فِي الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ، فَإِنَّهُ لَا يُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِلشَّرْعِ.

وَفِي حَالِ اخْتِلَافِ التَّرْتِيبِ يُجْزِيهِ الْأَخِيرُ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَفِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فِي الْوُضُوءِ يُجْزِيهِ مِنْ غَسَلِ الْأَعْضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْوَجْهَ، وَيَأْتِي بِالْبَاقِي مَرْتَبَةً، وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الصَّلَاةِ، لَكِنَّ الصَّلَاةَ لَمَّا كَانَتْ جُزْءًا لَا يَتَجَزَّأُ بِكُلِّ أَرْكَانِهَا، إِذَا سَجَدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ مُتَعَمِّدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، إِلَّا إِذَا كَانَ نَاسِيًا، وَكَذَلِكَ فِي الْحَجِّ لَوْ بَاتَ بِالْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَوَقَّفَ بِعَرَفَةَ وَجَبَ أَنْ يَرْجِعَ وَيَبِيتَ بِالْمَزْدَلِفَةِ.

خَامِسًا: زَمَانُهَا: فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْعِبَادَةُ مُوَافِقَةً لِلشَّرْعِ فِي الزَّمَانِ، فَلَوْ أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ: الْحَجُّ يَكُونُ فِي عِيدِ الْأَضْحَى، وَأَنَا صَاحِبُ غَنَمٍ، وَأَجْلِبُ فِي الْأَسْوَاقِ غَنَمًا وَمَوْسِمِي فِي بَيْعِ الْغَنَمِ هُوَ عِيدُ الْأَضْحَى، فَسَوْفَ أَحُجُّ فِي عِيدِ رَمَضَانَ، أَذْهَبُ إِلَى مَكَّةَ مُتَأَخِّرًا وَأَخْرُجُ يَوْمَ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ، وَأَبِيتُ فِي مَنْى، وَيَوْمَ تِسْعِ وَعِشْرِينَ مِنْ رَمَضَانَ أَقِفُ فِي عَرَفَةَ، ثُمَّ أَرْمِي الْجِمَارَ وَأَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَأَسْعَى، وَفِي عِيدِ الْأَضْحَى أَكُونُ عِنْدَ غَنَمِي أَبِيعُهُ.

لَقُلْنَا لَهُ: هَذِهِ الْعِبَادَةُ مَرْدُودَةٌ؛ فَهُوَ قَدْ جَاءَ بِكُلِّ أفعالِ الْحَجِّ عَلَى التَّرْتِيبِ، لَكِنْ مُخَالَفَةً لِلشَّرْعِ فِي زَمَانِهَا.

كَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا حَوَّلَ الصِّيَامَ مِنَ النَّهَارِ إِلَى اللَّيْلِ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ؛ لِعَدَمِ مُوَافَقَةِ الشَّرْعِ فِي الزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ عِبَادَةٍ مُوقَّتَةٍ إِذَا أَخْرَجَهَا عَنِ وَقْتِهَا فَإِنَّهَا لَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا مِنَ النَّاسِ تَعَمَّدَ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ عَنِ وَقْتِهَا ثُمَّ صَلَّى بِهَا، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُوَافِقَةٍ لِلشَّرْعِ فِي زَمَانِهَا؛ وَلِذَلِكَ نَقُولُ لِثَلْثِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي تَعَمَّدَ تَرْكَ الصَّلَاةِ أَوْ يُصَلِّيَ أَحْيَانًا وَيَدَعُ أَحْيَانًا: ثُبِّ إِلَى اللَّهِ وَأَحْسِنِ الْعَمَلَ وَأَصْلِحْهُ وَمَا مَضَى فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْكَ مَعَهَا عَمَلٌ؛ لِأَنَّكَ تَرَكْتَهُ مُتَعَمَّدًا.

أَمَّا لَوْ اشْتَغَلَ بِشَيْءٍ عَظِيمٍ وَنَسِيَ الْوَقْتَ، فَإِنَّهُ يُصَلِّيُهَا؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ النَّاسِيَّ بِقَضَائِهَا إِذَا ذَكَرَ، فَالْمُتَعَمَّدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى؟

فَالْجَوَابُ: الَّذِي نَامَ أَوْ نَسِيَ لَمْ يُسِئْ فَهُوَ مَعذُورٌ، أَمَّا هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَلَيْسَ بِمَعذُورٍ، وَنَسْتَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي سَبَقَ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(٢) فَإِذَا أَخَّرَ الصَّلَاةَ عَنِ وَقْتِهَا مُتَعَمَّدًا؛ لَيْسَ عَلَى هَذَا أَمْرُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَوْ صَلَّى بِهَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، بَابُ مِنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَ، وَلَا يَعْزِزُ إِلَّا تِلْكَ الصَّلَاةَ، رَقْمُ (٥٩٧)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ قَضَاءِ الصَّلَاةِ الْفَائِتَةِ، وَاسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ قَضَائِهَا، رَقْمُ (٦٨٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ (ص: ٣٠٦).

سادسًا: مَكانِها: فلا بُدَّ أَنْ تكونَ العِبادَةُ مُوافِقةً للشرعِ في مَكانِها، فهُناكَ عِباداتٌ مَحْصُوصَةٌ بِمَكانٍ مُعَيَّنٍ، فَإِنَّ فَعَلِها الإِنسانُ في غيرِ هَذا المَكانِ لا تُجزِئُ، فالاعتِكَافُ مِثْلًا مَكانُهُ في المَساجِدِ، فإذا قالَ رَجُلٌ: أنا سَاعتِكَفُ في حُجْرَةٍ مِنَ البَيتِ لا أَكَلِمُ أَحَدًا أَبَدًا مِنَ الناسِ. فلا يُقبَلُ مِنهُ؛ لأنَّهُ غيرُ مُوافِقٍ للشرعِ في مَكانِها؛ ولِهذا يُقالُ: إِنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يَجْعَلَ لِلَّهِ عِبادَةً لا يُشارِكُهُ فيها أَحَدٌ مِنَ الخَلقِ حينَ فَعَلِها، فَذَهَبَ يَسْأَلُ العُلَماءَ كِيفَ يُمَكِّنُ ذَلِكَ؟ قالَ: إِنَّ صُمتُ قَد يَكُونُ هُناكَ أَناسٌ صائِمُونَ، وَإِنْ صَلَّيْتُ قَد يَكُونُ هُناكَ أَناسٌ يُصلُّونَ. فَذَهَبَ إِلى أَحَدِ العُلَماءِ فَقالَ: يَذَهَبُ إِلى مَكَّةَ وَيُحَلِّي لَه المَطافُ، أَي: يَطُوفُ وَحَدَهُ، وفي هَذا الحالِ إِذا طافَ وَحَدَهُ لا يُمَكِّنُ أَنْ يُشارِكَهُ أَحَدٌ في العِبادَةِ؛ لأنَّهُ ليسَ هُناكَ بَيتٌ يُطافُ بِهِ إِلاَّ البَيتُ الحَرامُ، وَعَلَى هَذا فيكونُ مُوفِياً لِنَدْرِهِ؛ لأنَّ هَذه العِبادَةُ مَحْصُوصَةٌ بِهَذا المَكانِ المُعَيَّنِ.



مَرَاتِبُ التَّسْلِيمِ:

فَأَوَّلُ مَرَاتِبِ تَعْظِيمِ الأَمْرِ التَّصَدِيقُ بِهِ^(١)،

[١] مَرَاتِبُ التَّسْلِيمِ:

أَوَّلًا: التَّصَدِيقُ، أَي: تَصَدِيقُ الإِنسَانِ بِمَا أَوْجَبَ اللهُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَشْهَدُهُ وَلَا يُكذِّبُهُ، فَمَثَلًا يُصَدَّقُ بِأَنَّ اللهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ؛ وَلِهَذَا قَالَ العُلَمَاءُ: إِذَا أَنْكَرَ الإِنسَانُ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ وَهُوَ عَالِمٌ بِفَرِيضَتِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا؛ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ وَجُوبَ شَيْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ دِينِ الإِسْلَامِ.

ثَانِيًا: العَزْمُ الجَازِمُ عَلَى امْتِثَالِهِ، بِحَيْثُ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ تَرَدُّدٌ يَفْعَلُ أَوْ لَا، فَإِنَّ هَذَا نَقْصٌ فِي العُبُودِيَّةِ، بَلْ يَجِبُ عَلَى الإِنسَانِ أَنْ يُمَرَّنَ نَفْسَهُ عَلَى أَنَّهُ سَوْفَ يَفْعَلُ المَأمُورَ بِهِ جَازِمًا، وَرُبَّمَا يَتَرَدَّدُ وَيَتَسَلَّطُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ ثُمَّ لَا يَفْعَلُ، قَالَ اللهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَنذِرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَقْمَهُونَ﴾ [الأَنْعَامُ: ١١٠]، فَالإِنسَانُ الَّذِي يَتَرَدَّدُ فِي قَبُولِ الحَقِّ أَوْ فِي عَدَمِ تَنْفِيذِهِ رُبَّمَا يُبْتَلَى بِهَذَا الأَمْرِ، يُقَلِّبُ اللهُ قَلْبَهُ حَتَّى لَا يَقْبَلَ الحَقَّ، وَبَصَرَهُ حَتَّى يَعْمَى عَن رُؤْيَةِ الحَقِّ.

إِذَا، لَا بُدَّ أَنْ نُؤْمِنَ مِنْ أَوَّلِ مَرَّةٍ، وَنَقُولُ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَلَا تَتَرَدَّدُ، وَنَحْنُ بِمُجَرَّدِ أَنْ نَعْلَمَ الوَاجِبَ، مِنَّا مَنْ يَعَزِّمُ عَلَى امْتِثَالِهِ فَيُعِينُهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وَمِنَّا مَنْ يَتَرَدَّدُ فَيُصَابُ بِالنَّكْسَةِ، وَيُقَلِّبُ اللهُ قَلْبَهُ وَبَصَرَهُ حَتَّى يَعْمَى.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَرَدَّ حَدِيثُ فِي البُخَارِيِّ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ فِي الشُّكِّ قَالَ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ»^(١) فَهَلْ هَذَا الشُّكُّ مَعْنَاهُ أَنْ إِبْرَاهِيمَ تَرَدَّدَ فِي الأَمْرِ؟

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ: كِتَابُ أَحَادِيثِ الأنبياءِ، بَابُ قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَن صَنِيفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٥١) إِذْ

ثُمَّ الْعَزْمُ الْجَازِمُ عَلَى امْتِثَالِهِ^(١)،

فالجواب: إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يَكُنْ شَاكًا، فَقَدْ قَالَ اللهُ لَهُ: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ^ط قَالَ بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ولم يَقُلْ: عِنْدِي تَرَدُّدٌ. بَلْ قَالَ: ﴿وَلَكِنْ لِيُطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ أي: ليزدادَ إِيثَانًا، وَالإِنْسَانُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ أَنْ يَحْضَلَ عَلَى مَا يَزِدَادُهُ بِهِ إِيثَانًا، وَقَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «نَحْنُ أَحَقُّ بِالشَّكِّ» أي: كَمَا أَنَّنَا غَيْرُ شَاكِّينَ فإِبْرَاهِيمُ غَيْرُ شَاكٍّ، وَلَوْ فُرِضَ أَنَّ فِي هَذَا الأَمْرِ شَكًّا، فَنَحْنُ أَوْلَىٰ بِهِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا نَفْيُ الشَّكِّ عَنِ إِبْرَاهِيمَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ شَاكٌّ وَنَحْنُ كَذَلِكَ أَيْضًا.

[١] قوله: «ثُمَّ الْعَزْمُ الْجَازِمُ عَلَى امْتِثَالِهِ» لِكُونِهِ مَأْمُورًا بِهِ، لَا لِكُونِهِ يُنَاسِبُ، فبَعْضُ النَّاسِ يَفْعَلُ المَأْمُورَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنَاسِبُهُ مَادِيًّا، فمِثْلًا يَذْهَبُ لِلحَجِّ لِأَنَّ الحَجَّ مَأْمُورٌ بِهِ، لَكِنْ لِأَنَّهُ يُنَاسِبُهُ مَادِيًّا، وَهَذَا نَقْصٌ فِي التَّعَبُّدِ، نَعَم، الإِنْسَانُ لَيْسَ عَلَيْهِ جُنَاحٌ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ فِي الحَجِّ، لَكِنْ لَا يُجْعَلُ هَذَا هُوَ الأَصْلَ، إِنَّمَا يَفْعَلُهُ لِكُونِهِ مَأْمُورًا بِهِ بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ امْتِثَالُهُ أَنَّهُ يُنَاسِبُهُ أَمْ لَا.

كَذَلِكَ بَعْضُ النَّاسِ يَفْعَلُ الشَّيْءَ إِذَا ظَهَرَتْ لَهُ حِكْمَتُهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ فَلَا يَفْعَلُهُ، وَلَيْسَ هَذَا كَامِلَ التَّعَبُّدِ لِلَّهِ، إِنَّمَا كَامِلُ التَّعَبُّدِ لِلَّهِ أَنْ يَفْعَلَهُ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللهِ؛ لِأَنَّ حِكْمَتَهُ ظَهَرَتْ لَهُ؛ وَلِهَذَا دَائِمًا يُنَازِعُ بَعْضُ النَّاسِ وَيَقُولُ: لِمَاذَا تُوجِبُونَ عَلَيْنَا الوُضُوءَ مِنْ لَحْمِ الإِبِلِ؟

وَالجَوَابُ: مَا دُمْتَ تَعْبُدُ اللهُ، فَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ تَتَوَضَّأَ مِنْ لَحْمِ الإِبِلِ^(١)؛

دَخَلُوا عَلَيْهِ ﴿[الحجر: ٥١-٥٢]، رَقْم (٣٣٧٢)، وَمُسْلِم: كِتَابُ الإِيثَانِ، بَابُ زِيَادَةِ طَمَئِينَةِ القَلْبِ، رَقْم (١٥١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِم: كِتَابُ الحَيْضِ، بَابُ الوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الإِبِلِ، رَقْم (٣٦٠)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= ولهذا قالت عائشة لما سُئِلت: ما بال الحائضِ تَقْضِي الصَّوْمَ ولا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قالت: كُنَّا يُصَيِّنَا ذَلِكَ فَنُؤَمِّرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا نُؤَمِّرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ^(١). وَنَحْنُ عِبَادٌ مُتَعَبِدُونَ نَفْعَلُ مَا أَمَرْنَا بِهِ، وَنَتْرُكُ مَا نُهَيْنَا عَنْهُ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَرَفْنَا حِكْمَتَهُ أَمْ لَمْ نَعْرِفْ، وَالْإِنْسَانُ الَّذِي لَا يَعْبُدُ رَبَّهُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْحِكْمَةِ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَمْ يَعْبُدِ اللَّهَ، وَإِنَّمَا عَبَدَ هَوَاهُ، إِنْ ظَهَرَ لَهُ حِكْمَةٌ مُنَاسِبَةٌ فِي الْفِعْلِ فَعَلَّ وَإِلَّا لَمْ يَفْعَلْ، وَهَذَا فِي الْوَاقِعِ عَابِدٌ لِهَوَاهُ، أَمَّا الْعَابِدُ لِلَّهِ فَيَقُولُ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. عَرَفَ الْحِكْمَةَ أَمْ لَا.

أَمَّا عَنِ مَسْأَلَةِ حِكْمَةِ الْوُضُوءِ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ، فَأَمَرَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ حِكْمَةُ الْحِكْمِ، ثُمَّ إِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ فِي لَحْمِ الْإِبِلِ قُوَّةً تُثِيرُ الْإِنْسَانَ وَإِنْ كَانَ لَا يَشْعُرُ، فَتَعُوذُهُ عَلَى أَنْ يَتَوَرَّ بِكُلِّ شَيْءٍ، وَهَذَا الْمَاءُ يُخَفِّفُ مِنْ حِدَّتِهَا؛ وَلِهَذَا أَمَرَ الْإِنْسَانُ عِنْدَمَا يَشْتَدُّ بِهِ الْغَضَبُ أَنْ يَتَوَضَّأَ؛ وَلِذَلِكَ إِذَا أَكَلْتَ مِنْ أَيِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَعِيرِ وَجَبَ عَلَيْكَ الْوُضُوءُ. وَبَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِذَا أَكَلْتَ مِنَ الْكَبِدِ، أَوْ مِنَ الْأَمْعَاءِ أَوْ الْكُرْشِ فَلَا تَتَوَضَّأُ؛ لِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِلَحْمٍ.

فَنَقُولُ لَهُ: إِذَا، أَجْزُ لَنَا أَنْ نَأْكُلَ كَبِدَ الْخَنْزِيرِ، أَوْ كُرْشَ الْخَنْزِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَحْمٍ، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنْزِيرِ﴾ [النحل: ١١٥]، فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ، كُلُّ مَنْ كَبِدَ الْخَنْزِيرِ. فَقَدْ خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، وَإِنْ قَالَ: لَا. فَهَذَا تَنَاقُضٌ، فَلِذَاذَا يَقُولُ: هَذَا لَحْمٌ فِي الْخَنْزِيرِ. وَلَا يَقُولُ: إِنَّهُ لَحْمٌ فِي الْبَعِيرِ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَعْلَمُ أَنَّ فِي الْإِبِلِ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الحيض، باب لا تقضي الحائض الصلاة، رقم (٣٢١)، ومسلم: كتاب الحيض، باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة، رقم (٣٣٥)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثُمَّ الْمُسَارَعَةُ إِلَيْهِ وَالْمُبَادَرَةُ بِهِ، وَالْحَذَرُ عَنِ الْقَوَاطِعِ وَالْمَوَانِعِ، ثُمَّ بَدَلُ الْجُهْدِ وَالنُّصْحِ فِي الْإِثْبَانِ بِهِ عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ، ثُمَّ فِعْلُهُ لِكَوْنِهِ مَأْمُورًا، بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّفُ الْإِثْبَانُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ حِكْمَتِهِ، فَإِنْ ظَهَرَتْ لَهُ فَعَلَهُ وَإِلَّا عَطَّلَهُ، فَإِنَّ هَذَا يُنَافِي الْإِنْقِيَادَ، وَيَقْدَحُ فِي الْإِمْتِنَانِ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ^(١) -نَاقِلًا عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ^(٢) -: فَمَنْ سَأَلَ مُسْتَفْهِمًا رَاغِبًا فِي الْعِلْمِ وَنَفِي الْجَهْلِ عَنِ نَفْسِهِ، بَاحِثًا عَنْ مَعْنَى يَجِبُ الْوُقُوفُ فِي الدِّيَانَةِ عَلَيْهِ؛ فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَشِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ. وَمَنْ سَأَلَ مُتَعَتِّتًا غَيْرَ مُتَفَقِّهِ وَلَا مُتَعَلِّمٍ، فَهُوَ الَّذِي لَا يَحِلُّ قَلِيلُ سُؤَالِهِ وَلَا كَثِيرُهُ.

= الكبد والكرش والأمعاء والرئة والقلب والرأس ولم يستثنيه، ولو كان هذا خارجًا منه لاشتهأ.

ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَيْوَانٌ يَخْتَلِفُ بَعْضُهُ عَنِ بَعْضٍ فِي الْحُكْمِ، وَقَوْلُنَا: فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ احْتِرَازًا مِنَ الشَّرِيعَةِ الْيَهُودِيَّةِ، حَيْثُ يُوجَدُ فِيهَا حَيْوَانٌ بَعْضُهُ حَرَامٌ وَبَعْضُهُ حَلَالٌ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، وَهَذَا مُسْتَقِيلٌ، وَقَالَ: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوْ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦]، فَصَارَ هَذَا حَيْوَانًا وَاحِدًا اخْتَلَفَ حَلَالًا وَحَرْمَةً، أَمَّا فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ فَلَا يُوجَدُ إِلَّا عِنْدَ الْعَامَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْفَرَسَ مُؤَخَّرَهُ حَلَالٌ وَمُقَدَّمُهُ مُحَرَّمٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مُقَدَّمَهُ يَقَابِلُ الْأَعْدَاءَ فِي الْجِهَادِ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَأْكُلَهُ احْتِرَازًا لَهُ، أَمَّا مُؤَخَّرُهُ فَحَلَالٌ. وَهَذَا الْحُكْمُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٣٣).

(٢) التمهيد (٢١/ ٢٩٢).

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الَّذِي يَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَسْتَعْلَلَ بِهِ هُوَ بَسْطُ الْأَدِلَّةِ، وَإِيضاً حُ
سْبِلِ النَّظَرِ، وَتَحْصِيلُ مُقَدِّمَاتِ الْإِجْتِهَادِ، وَإِعْدَادُ الْأَلَةِ الْمُعِينَةِ عَلَى الْاسْتِمْدَادِ.
قَالَ: فَإِنْ عَرَضَتْ لَكَ مَسْأَلَةٌ: أُتِيَتْ مِنْ بَابِهَا، وَنُشِدَتْ مِنْ مَظَانِّهَا، وَاللَّهُ يَفْتَحُ وَجْهَ
الصَّوَابِ فِيهَا^(١). أَنْتَهَى.

وَقَالَ رحمته: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْينُهُ»^(٢). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَلَا شَكَّ فِي تَكْفِيرِ مَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَلَكِنْ مَنْ تَأَوَّلَ حُكْمَ الْكِتَابِ لِشُبْهَةٍ
عَرَضَتْ لَهُ، بَيَّنَّ لَهُ الصَّوَابُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، لِكَمَالِ
حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، لَا بِمَجْرَدِ فَهْرِهِ وَقُدْرَتِهِ، كَمَا يَقُولُ جَهْمٌ وَأَتْبَاعُهُ.



(١) الجامع لأحكام القرآن (٦/٣٣٣).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الزهد، رقم (٢٣١٧)، وابن ماجه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في
الفتنة، رقم (٣٩٧٦)، من حديث أي هريرة رضي الله عنه.

الإيمان بالرسول والأنبياء:

وَأَمَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلُونَ، فَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِمَنْ سَمَى اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ مِنْ رُسُلِهِ، وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَرْسَلَ رُسُلًا سِوَاهُمْ وَأَنْبِيَاءَ، لَا يَعْلَمُ أَسْمَاءَهُمْ وَعَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي أَرْسَلَهُمْ.

فَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِهِمْ جُمْلَةً لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي عَدَدِهِمْ نَصٌّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

وَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِأَنَّهُمْ بَلَّغُوا جَمِيعَ مَا أُرْسِلُوا بِهِ، عَلَى مَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَأَنََّّهُمْ بَيَّنُّوهُ بَيِّنَاتًا لَا يَسَعُ أَحَدًا مِمَّنْ أُرْسِلُوا إِلَيْهِ جَهْلُهُ، وَلَا يَحِلُّ خِلَافُهُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحر: ٨٢]، ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤]، ﴿وَاطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢].

وَأَمَّا أَوْلُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، فَقَدْ قِيلَ فِيهِمْ أَقْوَالٌ أَحْسَنَهَا مَا نَقَلَهُ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ^(١) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَتَادَةَ: أَنَّهُمْ نُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَمُوسَى، وَعِيسَى وَمُحَمَّدٌ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَهُمْ الْمَذْكُورُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا

(١) معالم التنزيل (٧/٢٧٢)، وانظر: التفسير البسيط (٢٠/٢٠٤)، زاد المسير (٤/١١٤).

بِهِمْ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴿الشُّورَى: ١٣﴾.

وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ: فَتَصْدِيقُهُ وَاتِّبَاعُ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا^١.

[١] الْفَرْقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ: أَنْ يُقَالَ: النَّبِيُّ بِدُونِ هَمْزٍ، وَيُقَالَ: النَّبِيُّ بِهَمْزٍ، فَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالْهَمْزِ فَإِنَّهُ مَأْخُودٌ مِنَ النَّبِيَّ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ بِالشَّيْءِ الْمُهْمَمِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْمَطْبِيِّ ﴿٢﴾ الَّذِي هُوَ فِيهِ مُخْلِفُونَ﴾ [النَّبَأ: ١-٣]، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ النَّبَأِ، فَهُوَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، وَفَعِيلٌ تَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَبِمَعْنَى مَفْعُولٍ، فَمَعْنَى فَعِيلٍ: فَمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: سَمِعْتُ هُنَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ أَي: سَمِعْتُ، وَفِي قَوْلِكَ: فُلَانٌ جَرِيحٌ، فَجَرِيحٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَي: جَرُوحٌ، وَقَتِيلٌ بِمَعْنَى مَقْتُولٍ، فَكَلِمَةُ نَبِيٍّ الْآنَ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، وَهِيَ صَالِحَةٌ لِكُونِهَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَبِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَأَمَّا كَوْنُهَا بِمَعْنَى فَاعِلٍ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ مُنْبِئٌ غَيْرُهُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ يُنْبِئُ غَيْرَهُ بِمَا أَخْبَرَهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْوَحْيِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَهِيَ بِمَعْنَى مُنْبَأٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَبَأَهُ، وَعَلَى هَذَا فَهِيَ صَالِحَةٌ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ الَّذِي هُوَ مُفْعَلٌ وَبِمَعْنَى مَفْعُولٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ مُنْبَأٌ وَمُنْبِئٌ.

وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ التَّسْهِيلِ: (النَّبِيُّ) فَهَلْ هُوَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مُشْتَقٌّ مِنَ النَّبَأِ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ لِلتَّقْدِيرِ، أَوْ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ نَبَأِ يَنْبُو إِذَا عَلَا وَارْتَفَعَ؟

الْجَوَابُ: أُرْجِحُ الْجَمِيعَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ رَفِيعُ الْمَكَانَةِ، فَهُوَ مِنَ النَّبْوَةِ أَي: الارتفاعِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ مُخْبِرٌ، فَهُوَ مِنَ النَّبَأِ بِمَعْنَى الْخَبَرِ، هَذَا اسْتِثْقَاؤُهُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ.

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الشَّرْعُ فَيَقُولُ الْعُلَمَاءُ: إِنَّ النَّبِيَّ شَرَعًا هُوَ مِنْ أَوْحِيٍّ إِلَيْهِ بِشَّرْعٍ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ، فَمَنْ تَأَسَّى بِهِ فِي شَرْعِهِ هَذَا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، لَكِنَّ النَّبِيَّ لَمْ يُكَلَّفْ وَلَمْ يُلْزَمْ بِإِبْلَاغِهِ إِلَى النَّاسِ، مِثْلَ آدَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَإِنَّ آدَمَ نَبِيٌّ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِرَسُولٍ، لَمْ يُرْسَلْهُ اللَّهُ

= عَزَّجَلَّ، والدليل على نُبوِّته حديثُ أبي ذَرٍّ الَّذِي صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ؛ أَنَّ آدَمَ نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ^(١)،
 وَدَلِيلٌ آخَرٌ أَنَّ آدَمَ لَا بُدَّ أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِعِبَادَةٍ، وَالْعُقُولُ لَا تَسْتَقْبِلُ بِمَعْرِفَةٍ مَا مُحِبُّهُ
 اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْعِبَادَةِ، فَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يُوحَى إِلَيْهِ بِشَرَعٍ يَتَعَبَّدُ اللَّهُ بِهِ.

فَعِنْدَنَا دَلِيلٌ وَتَعْلِيلٌ عَلَى أَنَّ آدَمَ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ بِرَسُولٍ؛ التَّعْلِيلُ: أَنَّهُ هُوَ أَبُو الْبَشَرِ
 لَيْسَ عِنْدَهُ أَحَدٌ يُرْسَلُ إِلَيْهِمْ، أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِرَسُولٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَانَ النَّاسُ
 أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ
 فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وَفِي قِرَاءَةٍ لَكِنَّهَا لَيْسَتْ سَبْعِيَّةً: ((كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً
 فَاخْتَلَفُوا؛ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ))^(٢)، وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ تُدَلُّ عَلَيْهَا الْقِرَاءَةُ الَّتِي
 حُذِفَتْ مِنْهَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ
 حَصَلَ اخْتِلَافٌ، فَكَانَ النَّاسُ فِي الْبِدَايَةِ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ، مُتَّبِعِينَ لِأَبِيهِمْ آدَمَ مُقْتَدِينَ بِهِ،
 فَكَثُرَ النَّاسُ وَاخْتَلَفَتِ الْأَرْأَاءُ فَاضْطُرَّ النَّاسُ إِلَى رُسُلٍ يَحْكُمُونَ بَيْنَهُمْ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ
 عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- أَنَّهُ كَانَ بَيْنَ آدَمَ وَبَيْنَ نُوحٍ عَشْرُ قُرُونٍ وَالنَّاسُ فِي أَوَّلِ هَذِهِ
 الْقُرُونِ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ، ثُمَّ بَدَأَ الْاِخْتِلَافُ يَدْبُ بَيْنَهُمْ حَتَّى احْتَجَّجُوا إِلَى الرُّسُلِ، فَبَعَثَهُمُ
 اللَّهُ^(٣).

فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ لَوْ طُلِبَ مِنَّا مِثَالُ النَّبِيِّ مِثْلَنَا بِآدَمَ، وَبَيَّنَّا الدَّلِيلَ عَلَى كَوْنِهِ نَبِيًّا،
 وَالتَّعْلِيلُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ حَصَلَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ النَّاسِ فَبَعَثَ اللَّهُ الرُّسُلَ.

(١) صحيح ابن حبان (٦١٩٠).

(٢) هي قراءة ابن مسعود، وأبي، انظر: تفسير الطبري (٣/ ٦٢١-٦٢٣).

(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٦٢١)، والحاكم (٢/ ٤٨٠).

= وأما الرسول فهو: على وزنِ فعول، بمعنى مُفعل، أي: مُرسل، والمرسل هو الذي حُمِّل ما يُبلِّغه إلى غيره، سواءً كانَ هذا الشيءُ قولاً أو فعلاً، هذا هو الرسول.

وحينئذٍ نقولُ في تعريفِ الرسولِ لغةً: هو مَنْ حُمِّل شيئاً يُبلِّغه إلى غيره.

أما في الشرع فقال العلماء: الرسول هو مَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرعٍ وأَمِرَ بِتَبليغِهِ، وعلى هذا فيكونُ الرسولُ أعمَّ؛ إذ كلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً.

والرسولُ أفضلُ مِنَ النَّبِيِّ؛ لآلِه أُوحيَ إِلَيْهِ فَشَارَكَ النَّبِيَّ فِي هَذَا، وَكُلِّفَ بِالرَّسَالَةِ فَصَارَ أَفْضَلَ مِنَ النَّبِيِّ فِي هَذَا، فَهُوَ إِذَا أَفْضَلَ.

وأفضلُ الرُّسُلِ أُولُو الْعَزْمِ وَهُمْ خَمْسَةٌ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَنُوحٌ وَعِيسَى وَمُوسَى، وَهَؤُلَاءِ ذُكِرُوا فِي الْقُرْآنِ مَجْمُوعِينَ مَرَّتَيْنِ، فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ وَفِي سُورَةِ الشُّورَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، وَقَالَ فِي سُورَةِ الشُّورَى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، هَؤُلَاءِ هُمُ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ، وَهُمْ أَفْضَلُ الرُّسُلِ.

فإن قال قائل: أيُّهم أفضلُ: النبيُّ أم الرسولُ أم الوليُّ؟

فالجوابُ: الرسولُ ثم النبيُّ ثم الوليُّ، إذًا، كلُّ نبيٍّ وليٌّ، وكلُّ رسولٍ نبيٌّ ووليٌّ أيضًا، وليس كلُّ وليٍّ نبيًّا؛ لأنَّ الأولياءَ كثيرونَ، وما دُمنا نعرِّضنا للاختلافِ في الأقسامِ، فالوليُّ هو المؤمنُ التَّقِيُّ، الدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

= يَحْرُوتُ ﴿٢٣﴾ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿﴾ [يونس: ٦٢-٦٣]، فعندنا ثلاثة أصنافٍ من الناسٍ: وُلِيٌّ، وَنَبِيٌّ، وَرَسُولٌ، أَفْضَلُهُمُ الرَّسُولُ، ثُمَّ النَّبِيُّ، ثُمَّ الْوَلِيُّ، خِلَافًا لِلرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْوَلِيَّ أَفْضَلُ مِنَ الرَّسُولِ، وَالنَّبِيُّ أَفْضَلُ مِنَ الرَّسُولِ، فَعِنْدَهُمُ الْآنَ هُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَرَاتِبَ ثَلَاثَةٌ: الْوَلَايَةُ ثُمَّ النُّبُوَّةُ ثُمَّ الرَّسَالَةُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عِنْدَهُمْ بَيْتٌ مَشْهُورٌ:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ قَوِيَّتُ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ (١)

فَهَؤُلَاءِ الطَّائِفَةُ يَقُولُونَ: الْوَلِيُّ ثُمَّ النَّبِيُّ وَبَعْدَ النَّبِيِّ الرَّسُولُ، وَالْمَسْأَلَةُ بِالْعَكْسِ، فَالرَّسَالَةُ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ النُّبُوَّةُ، ثُمَّ الْوَلَايَةُ، لَكِنْ هَؤُلَاءِ -وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ- عَكَسُوا، وَقَالُوا: إِنَّ الْأَوْلِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَأَفْضَلُ مِنَ الرُّسُلِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فَبَدَأَ بِالنَّبِيِّينَ الَّذِينَ يَدْخُلُ فِيهِمُ الرُّسُلُ، ثُمَّ الصِّدِّيقِينَ، ثُمَّ الشُّهَدَاءِ، ثُمَّ الصَّالِحِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَمَّا الْإِيمَانُ بِالرُّسُلِ فَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السَّنَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الطَّوِيلِ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» (٢) إِذَا، هُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السَّنَةِ، هَذِهِ مَنَزَلَتُهُ فِي الدِّينِ، وَإِذَا كَانَتْ مَنَزَلَتُهُ فِي الدِّينِ بِهَذَا الْمُسْتَوَى فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِهِمْ وَاجِبٌ، وَلَكِنْ كَيْفَ تُؤْمِنُ بِهِؤُلَاءِ الرُّسُلِ؟

(١) نقله عنهم شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١١/٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، رقم (٨)، من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجواب: الرُّسُلُ يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ، قَسَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَلِكَ، مِنْهُمْ مَنْ قَصَّهُ اللَّهُ عَلَيْنَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْصَهُ عَلَيْنَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨]، فَالَّذِينَ قَصَّهْمُ اللَّهُ عَلَيْنَا يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ مِثْلَ: مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ وَعِيسَى وَإِدْرِيسَ، وَغَيْرِهِمْ، وَالَّذِينَ لَمْ يَقْصَهُمُ اللَّهُ عَلَيْنَا نُؤْمِنُ بِهِمْ إِجْمَالًا، فَنَقُولُ: آمَنَّا بِكُلِّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ؛ وَذَلِكَ تَفْصِيلًا فَيَمَنْ نَعْلَمُ أَعْيَانَهُمْ وَإِجْمَالًا فِي غَيْرِهِمْ، بَأَنَّ نُؤْمِنَ بِكُلِّ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ حَقًّا، لَا تَقُلْ: أَنَا لَا أُوْمِنُ إِلَّا بِمَا قَصَّ اللَّهُ عَلَيَّ. فَلَوْ قُلْتُ هَكَذَا لَمْ تَصِرْ مُؤْمِنًا بِالرُّسُلِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَصَّهُ عَلَيْنَا وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْصَهُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: نَحْنُ آمَنَّا بِأَنَّ مُوسَى رَسُولُ اللَّهِ إِلَى قَوْمِهِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَتَّبِعَهُ؟

فالجواب: الشَّرِيعَةُ أَوْ الْكِتَابُ النَّازِلُ عَلَى النَّبِيِّ، وَالْكَلَامُ الصَّادِرُ مِنَ النَّبِيِّ قِسْمَانِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: خَبْرٌ. وَالثَّانِي: طَلَبٌ.

فَأَمَّا الْخَبْرُ فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ إِجْمَالًا وَتَفْصِيلًا، لَكِنَّ الْأَخْبَارَ الَّتِي صَحَّتْ عَنْهُمْ بِخِلَافِ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَنَلَقَّاهَا مِنْ أُمَّهَاتِهِمْ؛ لِأَنَّ أُمَّهَاتِهِمْ مُحَرَّفُونَ وَمُبَدَّلُونَ فَلَا تَثِقُ بِهِمْ، لَكِنَّ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ مُوسَى قَالَ هَكَذَا وَجَبَ عَلَيْنَا الْإِيْمَانُ بِهِ، مِثْلَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُوسَى فِي الْقُرْآنِ، أَوْ يَذْكُرَ الرَّسُولُ ﷺ عَنْهُ فِي السُّنَّةِ، أَوْ تَأْتِينَا أَخْبَارٌ صَادِقَةٌ مِنْ جِهَاتٍ أُخْرَى، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا.

وأما الطلبُ الَّذِي هو الأحكامُ فإننا لا نتبعهم إلا فيما دلَّ شرعنا على اتِّباعهم فيه، قال أهل العلم: كلُّ ما ثبت من شرائع الأممِ السابقين فهو شرعٌ لنا، إلا ما وردَ شرعنا بخلافه، فمثلاً ذكرَ اللهُ تعالى قصصاً عن الرُّسُلِ في القرآن، وأتَمَّهم فَعَلُوا أَسْياءَ، فعلى هذا الرأيِ شرعهم شرعٌ لنا، مثال ذلك أَيُّوبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَلَفَ أَنْ يَضْرِبَ امْرَأَتَهُ مِئَةَ سَوْطٍ، فقال اللهُ تعالى: ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْفُراً فَأَضْرِبْ بِهٖ وَلَا تَحْنُثْ ﴾ [ص: ٤٤]، فإذا وجبَ على إنسانٍ مائةُ جَلْدَةٍ وكان لا يُمكنُ أَنْ يَتَحَمَّلَهَا لضعفِ جسمه، ضعفًا لا يُرجى زواله، فإننا نفعلُ كما فعلَ أَيُّوبُ.

وأيضاً سُلَيْمانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخْبَرَنَا عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا طُوقَ النَّبِيَّةِ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، تَلِدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَماً يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ» بناءً على أَنَّهُ جازِمٌ على الأمرِ «فَطَافَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً فَلَمْ يَلِدْ مِنْهُنَّ إِلَّا وَاحِدَةً وَلَدَتْ شَقًّا إِنْسَانٍ» لِيُؤَكِّدَ اللهُ عَزَّجَلَّ أَنَّ الأمرَ كُلَّهُ بِمَشِيئَةِ اللهِ، قالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ. لَمْ يَحْنُثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ»^(١).

فلو أن أحداً منَّا قال: والله لأفعلنَّ كذا وكذا. فقال له صاحبه: قل: إن شاء الله. فقال: إن شاء الله. ثم لم يفعله فإنه يحنث؛ احتجاجاً بقصة سُلَيْمانَ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ اللهُ. فقال الرسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَوْ قَالَهَا لَمْ يَحْنُثْ».

وكذلك أيضاً تحاجتِ امرأتانِ عِنْدَ سُلَيْمانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَّهُما خَرَجَتَا إِلَى الْبَرِّ فَأَكَلَا الذُّبُّ وَلَدَّ إِحْدَاهُمَا، فَاخْتَصَمَتِ الْمُرَاتَانِ إِلَى سُلَيْمانَ، وَكَانَتْ وَاحِدَةً كَبِيرَةً وَالْأُخْرَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب كفارات الأيمان، باب الاستثناء في الأيمان، رقم (٦٧٢٠)، ومسلم: كتاب الأيمان، باب الاستثناء، رقم (١٦٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

صغيرة، فقالت الكبيرة: أكل الذئب ولد الصغيرة. وقالت الصغيرة: أكل الذئب ولد الكبيرة. فتنازعتا في الولد الموجود، فدعا سليمان عليه الصلاة والسلام: بالسكين، وقال: أنا الآن أشقه بينكما نصفين، فقالت الكبيرة: نعم يا نبي الله، شقه نصفين. وقالت الصغرى: لا، يا نبي الله، الولد ولدها. فقضى به للصغرى^(١)؛ لأن الكبيرة أكل الذئب ولدها فأرادت أن يموت هذا الولد كما مات ولدها، لكن الصغيرة أخذها شفقة الأم فقالت: هو لها يا نبي الله، فقضى به للصغيرة. ولو أن هذه وقعت عند قاضٍ وحكم بما حكم به سليمان فإنه يجوز.

فالقاعدة: أن ما جاءت به الرسل السابقون إذا لم يرد شرعنا بخلافه فنحن نتبعه ويكون شرعاً لنا، دليل ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفْتِدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

وعلى هذا فتكون هذه القصص وهذه الأحكام الواردة أو الشرائع التي يتعبدون بها نتعبد بها، إلا إذا ورد في شرعنا بخلافها.

فإن قال قائل: ما تقول في قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فإن ظاهر الآية الكريمة أن لهم شرائع ولنا شرائع ولهم منهاج ولهم منهاج؟

فالجواب: أن هذه الآية في سياق حكم الرسول عليه الصلاة والسلام لهؤلاء الكفار، قال: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فحتى لا يقول هؤلاء: لماذا خالف محمدٌ شرعتنا؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفرائض، باب إذا ادعت امرأة ابناً، رقم (٦٧٦٩)، ومسلم: كتاب الأفضية، باب اختلاف المجتهدين (١٧٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قَالَ اللهُ: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَا﴾، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الشَّرْعَةَ الَّتِي جَعَلَهَا لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُخَالَفَةٌ لَهَا سَبَقَهَا يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا دُونَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ، وَالْكَلَامُ فِيهَا إِذَا لَمْ يَرِدْ شَرْعًا بِخِلَافِهِ، هَذَا هُوَ كَيْفِيَّةُ الْإِيمَانِ بِالرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

البحث الثاني الذي هو رسالة الرسل وأحقهم بالرسالة:

وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَمِمْخَارًا وَمِمْخَارًا﴾ [الفصص: ٦٨]، فَبَيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنَّهُ يَخْتَارُ مَا شَاءَ مِمَّا خَلَقَ، فَالْخِيَارُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى مَادَمَ وَتَوْحًا وَمَالَ إِبْرَاهِيمَ وَمَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (٢٣) ذُرِّيَّةً بِمَضْمُونٍ مِنْ بَعْضِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿[١١] عَمْرَانَ: ٢٣-٢٤﴾، وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي فَخُذْ مَا آتَيْنَاكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٤]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الرُّسُلَ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فَبَيَّنَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجْعَلُ الرِّسَالََةَ إِلَّا لِمَنْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ حَامِلًا لَهَا مُؤَدِّيًا لَهَا؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: هُمْ أَفْضَلُ الْبَشَرِ وَأَحَقُّهُمْ بِالرِّسَالََةِ، وَيَلِيهِمْ فِي الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ الْأَنْبِيَاءُ، وَقَدْ ذَكَرَ اللهُ طَبَقَاتِ الْخَلْقِ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾ [النساء: ٦٩]، فَهَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ هُمْ أَصْنَافُ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِمْ.

وَكَلِمَةُ النَّبِيِّينَ يَدْخُلُ فِيهَا الرُّسُلُ أَيْضًا، فَأَفْضَلُ الْخَلْقِ هُمُ الرُّسُلُ ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ بَقِيَّةُ الْخَلْقِ، وَقَدْ سَبَقَ لَنَا أَنَّ مِنَ النَّاسِ الْمُنْحَرِفِينَ مَنْ قَالُوا: إِنَّ الْأَوْلِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ أَفْضَلُ مِنَ الرُّسُلِ، وَلَكِنْ هَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ يَرُدُّهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافِهِ.

= والرسل عليهم الصلاة والسلام يمتازون عن الناس بكمال العبودية؛ ولذلك الرسول عليه الصلاة والسلام غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ومع هذا كان يقوم في الليل حتى تتورم قدماه، ويقول: «أفلا أحب أن أكون عبدا شكورا»^(١).

وكذلك وصف الله هؤلاء الرسل بأنهم عباد لله، فقال تعالى في نوح: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ [الإسراء: ٣]، وكذلك قال في محمد ﷺ: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١]، فهم أعبد الناس لله تعالى.

وقد هيأهم الله عز وجل للتبليغ والصبر عليه، حتى كانوا يلبغون ما أرسلهم الله به مع المشقة الشديدة والإيذاء، وكان المشركون يؤذون الرسول ﷺ بالقول وبالفعل، والقصص في هذا كثيرة لا حاجة إلى ذكرها هنا.

كذلك في الدعوة لا شك أن الرسل عليهم الصلاة والسلام أقوم الناس دعوة، وأحسن الناس دعوة، فانظر مثلا إلى نوح عليه الصلاة والسلام كيف كان يدعو قومه؟

قال تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِيئٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: ١٠-١٢]، فانظر كيف أمرهم بالاستغفار؟ ثم رعبهم بما في الاستغفار من خيرَي الدنيا والآخرة، فقال: ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾، ومغفرة الله تقيهم من عقوبة الآخرة، أما في الدنيا فقال: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَنْبِيئٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ [نوح: ١١-١٢].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجمعة، باب قيام النبي ﷺ الليل، رقم (١١٣٠)، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، رقم (٢٨١٩)، من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثُمَّ تَأْتِي إِلَى دَعْوَةِ مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَيْثُ كَانَ يَدْعُو قَوْمَهُ بِاللَّيْنِ وَالرَّفْقِ وَالْبَيَانِ حَتَّى هَدَى اللَّهُ بِهِ أُمَّمًا عَظِيمَةً.

وَالْجِهَادُ أَيْضًا هُمْ أَقْوَمُ النَّاسِ بِهِ، وَقَدْ كَيْفَ كَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُجَاهِدُ بِإِلَهٍ وَعِلْمِهِ وَبَدَنِهِ، فَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَبْذُلُ مَالَهُ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، حَتَّى جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَأَعْطَاهُ غَنَمًا بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَلَمَّا أَعْطَاهُ الْغَنَمَ ذَهَبَ الْأَعْرَابِيُّ إِلَى قَوْمِهِ قَالَ لَهُمْ: يَا قَوْمِ، أَسْلِمُوا؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا يُعْطِي عَطَاءً مَنْ لَا يَخْشَى فَاقَةً^(١).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: حِينَمَا يَخْتَارُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَذَا الرَّجُلَ لِيَكُونَ نَبِيًّا أَوْ رَسُولًا يَتَخَلَّقُ بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، فَهَلْ حِينَ يَخْتَارُهُ يُعْطِيهِ أَخْلَاقًا غَيْرَ أَخْلَاقِ الْبَشَرِ؟

فَالْجَوَابُ: مَعْلُومٌ أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ اللَّهُ رَسُولًا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى غَايَةِ مِنَ الْكَمَالِ فِي كُلِّ حَالٍ، حَتَّى فِي جِسْمِهِ وَهَيْئَتِهِ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي صِفَاتِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّهُ مِنْ أَحْسَنِ النَّاسِ جِسْمًا وَهَيْئَةً وَوَجْهًا وَكُلِّ شَيْءٍ.

وَاللَّهُ لَا يَخْتَارُهُ إِلَّا لِلْحِكْمَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّهُ لِتَحْمُلِ هَذَا الْعِبَاءِ الْعَظِيمِ، مِنَ الصَّبْرِ وَالتَّحْمُلِ وَالْإِحْسَانِ، وَكُلُّ مَا يَنْصِفُ بِهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الَّتِي لَيْسَتْ فِي غَيْرِهِ.

وَمِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ أَنَّهُ أَعْطَى كُلَّ رَسُولٍ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ الْبَشَرُ لِيَكُونَ شَاهِدًا بِصِدْقِهِ وَحُجَّةً عَلَى أَهْلِ دَعْوَتِهِ، وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ وَهِيَ أَنَّ الرُّسُلَ الَّذِينَ أَرْسَلَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا بُدَّ أَنْ يُعْطِيَهُمْ آيَاتٍ يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهَا الْبَشَرُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ مَا سئَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا قَطُّ فَقَالَ لَا، رَقْمٌ (٢٣١٢)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا بِالْبَيِّنَاتِ ﴿[الحديد: ٢٥]، وَالْبَيِّنَاتُ هِيَ مَا يَتَّبِعُنَّ بِهِ الْأَمْرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي»^(١)، وَالْبَيِّنَةُ هِيَ مَا تُبَيِّنُ الْحَقَّ وَتُوضِّحُهُ أَنَّهُ فِي جَانِبٍ هَذَا دُونَ هَذَا، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ أَي: بِالشَّوَاهِدِ وَالذَّلَائِلِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقَوْمَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِ النَّاسِ وَيَقُولَ: إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ. فَلَوْ قَالَ ذَلِكَ بَدُونِ بَيِّنَةٍ لَمْ يُصَدَّقْ أَبَدًا، وَلَمْ تُقَمَّ بِهِ الْحُجَّةُ، وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فَهَذِهِ الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ رَحْمَةٌ بِالرُّسُولِ وَبِالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، أَمَّا كَوْنُهَا رَحْمَةً بِالرُّسُولِ فَظَاهِرٌ؛ لِئَلَّا يَرْجِمَهُ النَّاسُ وَيُكَذِّبُوهُ وَيَقُولُوا: أَنْتَ مَجْنُونٌ. وَأَنْتَ كَاذِبٌ. وَلَوْ قَالُوا ذَلِكَ وَلَيْسَ مَعَهُ آيَةٌ فَإِنَّهُمْ يُعْذَرُونَ.

وَهَذِهِ الْآيَاتُ كَذَلِكَ رَحْمَةٌ بِالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، حَتَّى يَتَّبِعُوا هَذَا الرَّسُولَ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ اتَّبَعُوهُ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ لَكَانَ هَذَا سَدَاجَةً وَتَغْفِيلًا مِنْهُمْ، كَيْفَ يَتَّبِعُونَ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ؟!

إِذَا، فَهِيَ رَحْمَةٌ بِالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَاءَ رَسُولٌ بَدُونِ آيَاتٍ وَأُزِمُوا بِاتِّبَاعِهِ وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ لَعُذِّبُوا عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ اتَّبَعُوهُ بَدُونِ آيَةٍ لَكَانُوا غُفْلًا سُدْجًا لَا يَعْرِفُونَ، فَكَانَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ بِالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ أَنْ تَأْتِيَ الرُّسُلُ بِالْبَيِّنَاتِ، هَاتَانِ فَائِدَتَانِ: الرَّحْمَةُ بِالرُّسُولِ، وَالرَّحْمَةُ بِالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ.

الثَّالِثَةُ: إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ بِمَا جَاءَتْ بِهِ هَذِهِ الرُّسُلُ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ إِذَا أَعْطَاهُمْ آيَاتٍ يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهَا الْبَشَرُ وَلَمْ يُؤْمِنُوا قَامَتْ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابَ الْأَحْكَامِ، بَابَ مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، رَقْمَ (١٣٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= الحُجَّةُ عَلَيْهِمْ، أَمَا لَوْ لَمْ يُعْطِهِمْ آيَاتٍ لَقَالُوا: يَا رَبَّنَا مَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا يُمَكِّنُنَا أَنْ نُصَدِّقَهُ، وَصَارَ لَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ لَكِنْ إِذَا جَاءَتِ الْآيَاتُ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ.

فهنا ثلاثة أشياء:

أولاً: ما من رسولٍ أرسله الله إلا أتاه من الآيات ما يؤمن على مثله البشر، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، هذا من القرآن، ومن السنة قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَّا أَتَاهُ مِنَ الْبَيِّنَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ الْبَشَرُ»^(١)، وهذا عام، فكل نبيٍّ أرسله الله فإنه يعطيه ما يؤمن على مثله البشر.

ثانياً: الحكمة من الآيات أنها رحمة للرسول والمرسل إليهم، وإقامة الحجة على المرسل إليهم، وبيننا وجه ذلك.

والآيات التي أُعطيها الرسل تنقسم إلى قسمين: آيات كونية، وآيات شرعية، وهذه الآيات شهادة من الله عز وجل لهؤلاء الرسل بأنهم صادقون.

فالآيات الكونية: نذكر منها على سبيل المثال: ما جرى لإبراهيم عليه الصلاة والسلام حين ألقاه قومه في النار وهي تتأجج وأكثر ما تكون وأقوى ما تكون تلهباً، ومع ذلك لم يضره شيء منها؛ لأن الله قال لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَيَّ إِذْ هَبْتَ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، فكانت برداً وسلاماً، قال العلماء: لو قال الله: ﴿كُونِي بَرْدًا﴾، ولم يقل: وسلاماً. لهلك من البرد، لكنه

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم»، رقم (٧٢٧٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، رقم (١٥٢)، من حديث أبي هريرة روى الله عنه

= قَرَنَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَسَلَّمَ﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا نَجِيًّا لَمْ يَمَسَّهُ سُوءٌ، وَهَذَا مِنَ الْآيَاتِ؛ لِأَنَّ النَّارَ فِي الْعَادَةِ مُحْرِقَةٌ، وَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي أُلْقِيَ فِيهَا لَمْ يَحْتَرِقْ، إِذَا، فَهِيَ آيَةٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ.

كَذَلِكَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُعْطِيَ عِدَّةَ آيَاتٍ، مِنْهَا الْعَصَا، قَالَ اللَّهُ لَهُ: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (٧) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَنْوَكْتُهَا عَلَيْهَا وَأَهْتَسُ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِي فِيهَا مَنَارِبٌ أُخْرَى﴾ [طه: ١٧-١٨]، إِذَا، يُلْقِي هَذِهِ الْعَصَا فَتَكُونُ تُعْبَانًا عَظِيمًا، إِذَا رَفَعَهَا عَادَتْ عَصَا، وَهَذِهِ آيَةٌ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ تَعُودُ تُعْبَانًا حَقِيقِيًّا أَوْ بِحَسَبِ رُؤْيِي الرَّايِي؟

فَالْجَوَابُ: تَعُودُ تُعْبَانًا حَقِيقِيًّا، وَليْسَتْ سِحْرًا، فَالسَّحْرُ يَكُونُ الْعَصَا تُعْبَانًا لَكِنْ حَسَبَ رُؤْيِي الرَّايِي وَليْسَتْ حَقِيقَةً، لَكِنْ هَذِهِ الْعَصَا تَكُونُ تُعْبَانًا حَقِيقَةً، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ السَّحْرَةَ لَمَّا أُلْقُوا جِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ حَتَّى كَانَتْ كَأَنَّهَا تُعَابِنُ تُسَعَى أَمْرَهُ اللَّهُ أَنْ يُلْقِي هَذِهِ الْعَصَا فَالْقَاهَا فَصَارَتْ تَلْتَهُمْ هَذِهِ الْجِبَالُ وَالْعِصِيَّ، فَانْقِلَابُ الْعَصَا تُعْبَانًا حَقِيقَةً وَليْسَ بِحَسَبِ رُؤْيِي الرَّايِي، ثُمَّ التَّهَامُهَا هَذِهِ الْعِصِيَّ وَالْجِبَالُ عَلَى كَثْرَتِهَا هُوَ أَيْضًا مِنْ آيَاتِ اللَّهِ؛ وَلِهَذَا لَمَّا رَأَى السَّحْرَةَ هَذَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا مِنْ قُدْرَةِ إِلَهِيَّةٍ، لَمْ يَمْلِكُوا إِلَّا أَنْ يَسْجُدُوا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ وَأَنْ يَصْبِرُوا عَلَى تَهْدِيدِ فِرْعَوْنَ، حَتَّى قَالُوا لَهُ: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، أَي: افْعَلِ الَّذِي تُرِيدُ، ﴿إِنَّمَا نَقْضِي هَذِهِ لَلْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (٧٢) إِنَّا ءَامَنَّا بِرَبِّنَا لِنَغْفِرَ لَنَا خَطِيئَتَنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ﴾ [طه: ٧٢-٧٣]. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُجَنِّدُهُمْ تَجْنِيدًا إِجْبَارِيًّا لِتَعَلُّمِ السِّحْرِ.

وهذه العصا أيضًا فيها آيةٌ أخرى، وهي أَنَّهُ يَضْرِبُ بِهَا الْحَجَرَ فَيَتَفَجَّرُ عُيُونًا، وَإِنَّمَا حَجَرٌ مُّعَيَّنٌ وَإِنَّمَا أَيُّ حَجَرٍ يَكُونُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾ [البقرة: ٦٠]، اختلفَ فيه المُفسِّرونَ: (أل) هُنَا لِلْعَهْدِ، وَأَنَّهُ حَجَرٌ مُّعَيَّنٌ يَحْمِلُهُ مَعَهُ، وَكَلَّمَا احتاجوا إلى الماءِ ضَرَبَهُ فَتَفَجَّرَ، أَوْ (أل) هَذِهِ لِلجِنْسِ؟ وَالأصلُ الجِنْسُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ حَجَرًا مَعَهُودًا يَنْزِلُ الخِطَابُ عَلَيْهِ.

وَفِي العَصَا آيَةٌ ثَالِثَةٌ أَيْضًا وَهِيَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَمَرَ أَنْ يَضْرِبَ بِهَا البَحْرَ الأَحْمَرَ الَّذِي بَيْنَ مِصْرَ وَبَيْنَ الجَزِيرَةِ العَرَبِيَّةِ، فَضَرَبَهُ فَانفَلَقَ، فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطُّودِ العَظِيمِ، وَهَذِهِ مِنَ الآيَاتِ الَّتِي أَعْطَاهَا اللهُ تَعَالَى مُوسَى، وَهِيَ آيَاتٌ حَسِيَّةٌ مُشَاهِدَةٌ.

وَمِنَ الآيَاتِ الحَسِيَّةِ أَيْضًا مَا أَعْطَاهُ اللهُ تَعَالَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَعْطَاهُ مِنَ الآيَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ البَشَرُ، فَقَدْ كَانَ لَا يَمَسُّحُ ذَا عَاهَةِ إِلَّا بَرَأً، فَأَيُّ إِنْسَانٍ فِيهِ عَاهَةٌ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ إِذَا مَسَّحَهُ بَرَأً، وَكَانَ يُرَى الأَكْمَهَ وَهُوَ المَخْلُوقُ بِلا عَيْنٍ، وَيُرَى الأَبْرَصَ مَعَ أَنَّ هَذَيْنِ المَرْضِيَيْنِ لَا يُمَكِّنُ عِلاَجُهُمَا، لَا سِوَمَا فِي عَهْدِهِ، وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُجِيبِي المَوْتَى بِإِذْنِ اللهِ، يَأْتِي لِلْمَيِّتِ وَيَقُولُ: قُمْ حَيًّا. أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا فَيَقُومُ هَذَا المَيِّتُ حَيًّا، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مِنَ البَشَرِ ذَلِكَ أَبَدًا، لَكِنَّهُ هُوَ يُجِيبُهُ بِإِذْنِ اللهِ، إِذَا، فَهِيَ آيَةٌ لَهُ.

وَأَبْلَغُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُخْرِجُ المَوْتَى مِنَ القُبُورِ بِإِذْنِ اللهِ، يَأْتِي إِلَى القَبْرِ وَيَقْفُ عَلَيْهِ وَيَدْعُو صَاحِبَهُ فَيَخْرُجُ، حَقِيقَةً لَا تَخْيِيلًا، وَهَذَا أَيْضًا مِنَ الآيَاتِ الحَسِيَّةِ؛ لِأَنَّ حَيَاةَ المَيِّتِ، أَوْ خُرُوجَ المَيِّتِ مِنْ قَبْرِهِ أَمْرٌ مَحْسُوسٌ مُشَاهِدٌ.

وَأَبْلَغُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ شَيْئًا عَلَى صُورَةِ طَيْرٍ، فَيَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا

= بِإِذْنِ اللَّهِ، وَفِي قِرَاءَةِ سَبْعِيَّةٍ: ((فَيَكُونُ طَائِرًا بِإِذْنِ اللَّهِ))^(١) وَالْفَائِدَةُ مِنَ الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ يَكُونُ طَيْرًا يَطِيرُ؛ لِأَنَّ (طَائِرًا) اسْمٌ فَاعِلٍ، وَ(طَيْرًا) اسْمٌ جِنْسٍ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَكُونُ طَيْرًا يَطِيرُ، لَكِنَّ هُنَا إِشْكَالٌ: كَيْفَ يَخْلُقُ كَهَيْئَةَ الطَّيْرِ مَعَ أَنَّ التَّصْوِيرَ حَرَامٌ؟

وَالْجَوَابُ: هَذَا بِأَمْرِ اللَّهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَنْ يُجَلِّلَ وَيُحَرِّمَ، فَالسُّجُودُ لغيرِ اللَّهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِآدَمَ، وَكَانَ عَدَمُ السُّجُودِ لِآدَمَ كُفْرًا، مَعَ أَنَّ السُّجُودَ لغيرِ اللَّهِ شِرْكٌ أَكْبَرُ، فَكَانَ تَرْكُ السُّجُودِ لغيرِ اللَّهِ كُفْرًا، فَإِذَا كَانَ الشَّيْءُ بِأَمْرِ اللَّهِ فَهُوَ عِبَادَةٌ، فَمَثَلًا قَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا سَبَبًا الْوَلَدُ مُحَرَّمٌ، بَلْ مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ، وَامْتِثَالُ إِبْرَاهِيمَ لِأَمْرِ اللَّهِ بِقَتْلِ وَلَدِهِ طَاعَةٌ عَظِيمَةٌ، إِذَا، نَقُولُ: إِنَّ خَلْقَ عِيسَى لشيءٍ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ، وَإِنْ كَانَ حَرَامًا فِي شَرِيعَتِنَا فَهُوَ بِالنَّسْبَةِ لِعِيسَى حَيْثُ أُمِرَ بِهِ يَكُونُ حَلَالًا جَائِزًا.

هَذِهِ آيَاتٌ حِسِّيَّةٌ لِلْأَنْبِيَاءِ، لَا يَسْتَطِيعُ الْبَشَرُ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهَا.

وَبالنَّسْبَةِ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ لَهُ آيَاتٌ آفَاقِيَّةٌ فِي السَّمَاءِ، وَآيَاتٌ أَرْضِيَّةٌ فِي الْأَرْضِ، مِنَ الْآيَاتِ الْآفَاقِيَّةِ فِي السَّمَاءِ انشِقَاقُ الْقَمَرِ، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَالُوا لِلرَّسُولِ ﷺ: أَرِنَا آيَةً. فَأَرَاهُمْ آيَةَ الْقَمَرِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ وَانشَقَّ نِصْفَيْنِ^(٢)، وَهَذَا أَمْرٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَرَ النَّاسُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ آيَةً، لِأَنَّ الْآيَةَ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَقْرُونَةً بِالتَّحَدِّيِّ،

(١) انظر: تفسير الطبري (٥/٤١٩)، السبعة في القراءات (ص: ٢٠٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية، رقم (٣٦٣٦)، ومسلم: كتاب صفة القيامة، باب انشقاق القمر، رقم (٢٨٠٠)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَرَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَمَرَ انشَقَّ فَلَاقَتَيْنِ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: سَحَرَنَا مُحَمَّدٌ، وَلَكِنْ
 اسْأَلُوا الرُّكْبَانَ الَّذِينَ يَقْدَمُونَ إِلَيْكُمْ، فَسَأَلُوهُمْ فَقَالُوا: نَعَمْ، رَأَيْنَاهُ مُنْشَقًّا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.
 وَهَذَا أَمْرٌ حَسْبِي.

وَمِنَ الْآيَاتِ الْأَفَاقِيَةِ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ.



الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين:

وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ الْمُنزَّلَةِ عَلَى الْمُرْسَلِينَ: فَنُؤْمِنُ بِمَا سَمَى اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا فِي كِتَابِهِ، مِنَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالزَّبُورِ، وَنُؤْمِنُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَوَى ذَلِكَ كُتِبَ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، لَا يَعْرِفُ أَسْمَاءَهَا وَعَدَدَهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْإِيمَانُ بِالْقُرْآنِ: فَالْإِقْرَارُ بِهِ، وَاتِّبَاعُ مَا فِيهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ زَائِدٌ عَلَى الْإِيمَانِ بِغَيْرِهِ مِنَ الْكِتَابِ؛ فَعَلَيْنَا الْإِيمَانُ بِأَنَّ الْكِتَابَ الْمُنزَّلَ عَلَى رُسُلِ اللَّهِ أَتَتْهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، وَأَنَّهَا حَقٌّ وَهُدًى وَنُورٌ وَبَيَانٌ وَشِفَاءٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿الْحَقُّ ۗ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ﴾ [آل عمران: ١-٤]، ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَكَلَّمَ بِهَا، وَأَنَّهَا نَزَلَتْ مِنْ عِنْدِهِ، وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَةِ الْكَلَامِ وَالْعُلُوِّ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ﴿وَإِنَّهُ لَكِنْتُ عَزِيزٌ ﴿١١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢]، ﴿وَبَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سج: ٦]، ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٥٧]، ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورَ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾

[التَّعَابِي: ٨]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرَةٌ^١.

[١] تَقُلُّ الْقُرْآنَ لَيْسَ كَنْقَلِ الْأَحَادِيثِ، فَالْقُرْآنُ يَنْقُلُهُ الْكَبِيرُ إِلَى الصَّغِيرِ، كُلُّ النَّاسِ يَتَنَاقَلُونَهُ، فثُبُوتُهُ أَمْرٌ قَطْعِيٌّ كَثُوبِ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ، وَلَا أَحَدٌ يَشُكُّ فِي ثُبُوتِهِ وَلَكِنْ يَبْقَى النَّظَرُ فِي دَلَالَتِهِ عَلَى الْحُكْمِ، هَلْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَدُلُّ، هَذَا هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَتَفَرَّقَ النَّاسُ فِيهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي الْفَهْمِ، وَيَخْتَلِفُونَ فِي الْعِلْمِ، وَمِنْ هُنَا يَحْصُلُ التَّفَرُّقُ فِي مَدْلُولِ الْقُرْآنِ، وَالْإِشَارَةُ تَعُودُ إِلَى الْفَهْمِ وَالْعِلْمِ لَا إِلَى الثُّبُوتِ، فَكُنَّا مُتَّفِقِينَ عَلَى أَنَّهُ ثَابِتٌ، لَكِنَّا نَخْتَلِفُ فِي فَهْمِ دَلَالَةِ الْقُرْآنِ بِحَسَبِ مَا عِنْدَنَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ، فَقَدْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ قَارِئٌ وَتَكُونُ الْآيَةُ دَالَّةً عَلَى مَعْنَى، لَكِنْ هَذَا الْمَعْنَى مَخْصُوصٌ بِأَدِلَّةٍ أُخْرَى، وَالْقَارِئُ لَا يَدْرِي لَكِنْ غَيْرُهُ قَدْ دَرَى، وَقَدْ تَكُونُ الْآيَةُ مَنْسُوخَةً وَالْقَارِئُ لَمْ يَعْلَمْ بِالنَّسْخِ وَغَيْرُهُ قَدْ عَلِمَ، وَحَيْثُ يَخْتَلِفُ النَّاسُ فِي الْفَهْمِ.

مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، هَذِهِ الْآيَةُ لَوْ أَخَذْنَا بِظَاهِرِهَا فَعِدَّةُ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وَهَذِهِ مِثْلُهَا لَكِنْ فِي الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجِهَا، فَإِذَا مَاتَ الرَّجُلُ عَنِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ فَهَلْ تَعْتَدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا أَمْ بِالْحَمْلِ؟ قَدْ يَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ: هَذَا دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْآيَةِ الْأُولَى، فَيَلْزِمُ أَنْ تَبْقَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا، وَإِذَا أَمَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا خَرَجَتْ مِنَ الْعِدَّةِ وَلَوْ لَمْ تَضَعِ.

وَقَدْ يَقُولُ آخَرٌ: أَنَا أَخَذْتُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَخْمَالُ أَجْلُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، وَأَقُولُ: إِذَا مَاتَ عَنِ امْرَأَةٍ حَامِلٍ تَبْقَى حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ، حَتَّى لَوْ أَمَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَوْ وَضَعَتْ الْحَمْلَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ فَإِنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ الْعِدَّةِ.

ويأتي ثالثٌ يقول: تَعْتَدُ بِأَطْوَلِ الْأَمْرَيْنِ، إِنْ انْتَهَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ قَبْلَ وَضْعِ الْحَمْلِ بَقِيَتْ حَتَّى الرَّضَاعَةِ، وَإِنْ وَضَعْتَ الْحَمْلَ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ انْتَهَتْ حَتَّى تَنْتَهِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ.

ويأتي رابعٌ فيقول: الْحُكْمُ لِلْحَمْلِ فَمَتَى وَضَعْتَ الْحَمْلَ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَوْ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ.

وسُيِّعَةُ الْأَسْلَمِيَّةُ تُوفِّي عَنْهَا زَوْجُهَا وَوَضَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا، فَأَذِنَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَتَزَوَّجَ^(١)، وَحِينَئِذٍ يَتَرَجَّحُ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْعِبْرَةَ بَوَاضِعِ الْحَمْلِ مُطْلَقًا، سِوَاءِ بَوَاضِعِهِ مَبَاشِرَةً أَوْ بَقِيَّةً فِي بَطْنِهَا سِنِينَ، تَنْتَظِرُ حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ، وَالْاِخْتِلَافُ كُلُّهُ بِسَبَبِ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ، وَأَحْسَنُهُمْ فِي الْفَهْمِ الْقَوْلُ الثَّلَاثُ الَّذِي قَالَ: تَعْتَدُ بِأَطْوَلِهَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا اعْتَدَتْ بِأَطْوَلِهَا أَخَذَتْ بِالْاِحْتِيَاظِ، أَمَّا أَحْسَنُهُمْ فِي الْعِلْمِ فَالْقَوْلُ الْأَخِيرُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ السُّنَّةِ.

ففي كلام الله عَزَّوَجَلَّ لَا اخْتِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي إِثْبَاتِهِ، لَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْمَدْلُولِ؛ لِأَنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ.



(١) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب «وَأُؤْتِيَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»، رقم (٥٣٢٠)، من حديث المسور بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وأخرجه مسلم: كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها، رقم (١٤٨٥)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

التواتر والاحاد في اثبات الصفات:

قوله: «وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ»: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِذَلِكَ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْطَلَّةِ وَالْمُعْتَرِلَةِ وَالرَّافِضَةِ، الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْأَخْبَارَ قِسْمَانِ: مُتَوَاتِرٌ وَآحَادٌ، فَالْمُتَوَاتِرُ - وَإِنْ كَانَ قَطْعِيَّ السَّنَدِ - لِكَيْتَهُ غَيْرُ قَطْعِيٍّ الدَّلَالَةِ، فَإِنَّ الْأَدِلَّةَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ!! وَلِهَذَا قَدَحُوا فِي دِلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى الصِّفَاتِ! قَالُوا: وَالْآحَادُ لَا تُفِيدُ الْعِلْمَ، وَلَا يُجْتَنَجُّ بِهَا مِنْ جِهَةِ طَرِيقِهَا، وَلَا مِنْ جِهَةِ مَتْنِهَا! فَسَدُّوا عَلَى الْقُلُوبِ مَعْرِفَةَ الرَّبِّ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنْ جِهَةِ الرُّسُولِ، وَأَحَالُوا النَّاسَ عَلَى قَضَايَا وَهْمِيَّةٍ، وَمُقَدَّمَاتٍ خَيَالِيَّةٍ، سَمَّوْهَا قَوَاطِعَ عَقْلِيَّةٍ، وَبَرَاهِينَ يَقِينِيَّةٍ!! وَهِيَ فِي التَّحْقِيقِ ﴿كَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّنَّانُ مَاءً حَقًّا إِذَا جَاءَهُ، لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ، وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ (٢١) أَوْ كَظُلْمَتٍ فِي بَحْرِ لَيْلِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ، مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ، سَحَابٌ ظَلَمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَكْدَهُ لَمْ يَكْدِ بَرْنَهَا، وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٣٩-٤٠].

وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ قَدَّمُوهَا عَلَى نُصُوصِ الْوَحْيِ، وَعَزَلُوهَا لِأَجْلِهَا النُّصُوصَ، فَأَقْفَرَتْ قُلُوبُهُمْ مِنَ الْإِهْتِدَاءِ بِالنُّصُوصِ، وَلَمْ يَظْفَرُوا بِالْعُقُولِ الصَّحِيحَةِ الْمُؤَيَّدَةِ بِالْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ وَالنُّصُوصِ النَّبَوِيِّ، وَلَوْ حَكَّمُوا نُصُوصَ الْوَحْيِ لَفَازُوا بِالْمَعْقُولِ الصَّحِيحِ، الْمُوَافِقِ لِلْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ.

بَلْ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ أَرْبَابِ الْبِدْعِ يَعْزِضُ النُّصُوصَ عَلَى بِدْعَتِهِ، وَمَا ظَنَّهُ مَعْقُولًا: قَمَا وَاقَفَهُ قَالَ: إِنَّهُ مُحْكَمٌ، وَقَبْلَهُ وَاحْتَجَّ بِهِ!! وَمَا خَالَفَهُ قَالَ: إِنَّهُ مُتَشَابِهٌ، ثُمَّ رَدَّهُ،

وَسَمَى رَدَّهُ تَفْوِيضًا! أَوْ حَرْفَهُ، وَسَمَى تَحْرِيفَهُ تَأْوِيلًا!! فَلِذَلِكَ اشْتَدَّ انْكَارُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَيْهِمْ.

وَطَرِيقُ أَهْلِ السُّنَّةِ: أَنْ لَا يَعْدِلُوا عَنِ النَّصِّ الصَّحِيحِ، وَلَا يِعَارِضُوهُ بِمَعْقُولٍ، وَلَا قَوْلِ فُلَانٍ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُ الْحَمِيدِيَّ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟! فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! تَرَانِي فِي كَيْسِيَّةٍ! تَرَانِي فِي بَيْعَةِ! تَرَانِي عَلَى وَسْطِي زُنَارًا؟! أَقُولُ لَكَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَأَنْتَ تَقُولُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ!؟

وَنظَائِرُ ذَلِكَ فِي كَلَامِ السَّلَفِ كَثِيرٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

خَبَرُ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ:

وَخَبَرُ الْوَاحِدِ إِذَا تَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ عَمَلًا بِهِ وَتَصَدِيقًا لَهُ؛ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ أَحَدُ قِسْمِي التَّوَاتُرِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ، كَخَبَرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)، وَخَبَرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ»^(٢)، وَخَبَرِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى

(١) أخرجه البخاري: كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، رقم (١)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب العتق، باب بيع الولاء وهبته، رقم (٢٥٣٥)، ومسلم: كتاب الطلاق،

خَالَتِهَا»^(١)، وَكَقَوْلِهِ: «يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ»^(٢)، وَأَمْثَالِ ذَلِكَ.

وَهُوَ نَظِيرُ خَيْرِ الَّذِي أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ وَأَخْبَرَ أَنَّ الْقِبْلَةَ تَحَوَّلَتْ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَيْهَا»^(٣).

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُ رُسُلَهُ أَحَادًا، وَيُرْسِلُ كُتْبَهُ مَعَ الْآحَادِ، وَلَمْ يَكُنِ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِمْ يَقُولُونَ: لَا تَقْبَلُهُ لِأَنَّهُ خَبْرٌ وَاحِدٌ! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٣]، فَلَا بُدَّ أَنْ يَحْفَظَ اللَّهُ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ عَلَى خَلْقِهِ، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُهُ وَبَيِّنَاتُهُ.

وَلِهَذَا فَضَحَ اللَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِهِ فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ، وَبَيَّنَّ حَالَهُ لِلنَّاسِ، قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: مَا سَتَرَ اللَّهُ أَحَدًا يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ^(٤). وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: لَوْ هَمَّ رَجُلٌ فِي السَّحْرِ أَنْ يَكْذِبَ فِي الْحَدِيثِ، لَأَضْبَحَ وَالنَّاسُ يَقُولُونَ: فَلَانَ كَذَّابًا^(٥).

= باب النهي عن بيع الولاء وهبته، رقم (١٥٠٦)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها، رقم (٥١٠٩)، ومسلم: كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، رقم (١٤٠٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الشهادات، باب الشهادة على الأنساب، رقم (٢٦٤٥)، ومسلم: كتاب الرضاع، باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة، رقم (١٤٤٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان، رقم (٤٠)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، رقم (٥٢٥)، من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٤٨/١).

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٤٩/١).

وَحَبْرُ الْوَاحِدِ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ الصَّدَقَ وَالْكَذِبَ، وَلَكِنَّ التَّمْرِيقَ بَيْنَ صَحِيحِ
 الْأَخْبَارِ وَسَقِيمِهَا لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُعْظَمَ أَوْقَاتِهِ مُسْتَعْمِلًا بِالْحَدِيثِ،
 وَالْبَحْثُ عَنِ سِرِّ الرِّوَاةِ، لِيَقِفَ عَلَى أَحْوَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ، وَشِدَّةِ حَذَرِهِمْ مِنَ الطُّغْيَانِ
 وَالزَّلَلِ، وَكَانُوا بِحَيْثُ لَوْ قُتِلُوا لَمْ يُسَاجِحُوا أَحَدًا فِي كَلِمَةٍ يَتَقَوْلُهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
 وَلَا فَعَلُوا هُمْ بِأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ، وَقَدْ نَقَلُوا هَذَا الدِّينَ إِلَيْنَا كَمَا نَقَلَ إِلَيْهِمْ، فَهُمْ تَرَكُوا
 الْإِسْلَامَ وَعِصَابَةَ الْإِيمَانِ، وَهُمْ نُقَادُ الْأَخْبَارِ، وَصَيَارِفَةُ الْأَحَادِيثِ. فَإِذَا وَقَفَ الْمَرْءُ
 عَلَى هَذَا مِنْ شَأْنِهِمْ، وَعَرَفَ حَالَهُمْ، وَخَبَرَ صِدْقَهُمْ وَوَرَعَهُمْ وَأَمَانَتَهُمْ؛ ظَهَرَ لَهُ الْعِلْمُ
 فِيمَا نَقَلُوهُ وَرَوَوْهُ.

وَمَنْ لَهُ عَقْلٌ وَمَعْرِفَةٌ يَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ لَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِأَحْوَالِ نَبِيِّهِمْ
 وَسِرِّيَّتِهِ وَأَخْبَارِهِ، مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِمْ بِهِ شُعُورٌ، فَضَلًا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لَهُمْ أَوْ مَظْنُونًا،
 كَمَا أَنَّ النُّحَاةَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَخْبَارِ سَبِيئِيَّتِهِ وَالْحَلِيلِ وَأَقْوَالِهِمَا مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ،
 وَعِنْدَ الْأَطِبَّاءِ مِنْ كَلَامِ بُقْرَاطٍ وَجَالِينُوسَ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، وَكُلُّ ذِي صَنْعَةٍ
 هُوَ أَخْبَرُ بِهَا مِنْ غَيْرِهِ، فَلَوْ سَأَلْتَ الْبَقَالَ عَنِ أَمْرِ الْعِطْرِ، أَوْ الْعَطَّارَ عَنِ الْبُرِّ، وَنَحْوِ
 ذَلِكَ!! لَعَدَّ ذَلِكَ جَهْلًا كَبِيرًا.

وَلَكِنَّ النُّفَاةَ قَدْ جَعَلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]
 مُسْتَنَدًا لَهُمْ فِي رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، فَكَلَّمَا جَاءَهُمْ حَدِيثٌ يُخَالِفُ قَوَاعِدَهُمْ
 وَأَرَآءَهُمْ، وَمَا وَضَعَتْهُ خَوَاطِرُهُمْ وَأَفْكَارُهُمْ؛ رَدُّوهُ بِ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
 [الشورى: ١١] تَلْيِيسًا مِنْهُمْ وَتَدْلِيسًا عَلَى مَنْ هُوَ أَعْمَى قَلْبًا مِنْهُمْ، وَتَحْرِيفًا لِمَعْنَى الْآيِ
 عَنْ مَوَاضِعِهِ.

فَفَهَّمُوا مِنْ أَحْبَارِ الصِّفَاتِ مَا لَمْ يُرِدْهُ اللَّهُ وَلَا رَسُولُهُ، وَلَا فَهَمَهُ أَحَدٌ مِنْ
 أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ، أَنَّهُ يَفْتَضِي إِثْبَاتَهَا التَّمثِيلَ بِمَا لِلْمَخْلُوقِينَ! ثُمَّ اسْتَدَلُّوا عَلَى بُطْلَانِ
 ذَلِكَ بِـ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] تَحْرِيفًا لِلنَّصِّينِ!! وَيُصَنِّفُونَ الْكُتُبَ،
 وَيَقُولُونَ: هَذَا أُصُولُ دِينِ الْإِسْلَامِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَجَاءَ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَقْرَأُونَ كَثِيرًا
 مِنَ الْقُرْآنِ وَيَفْوِضُونَ مَعْنَاهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ غَيْرِ تَدَبُّرٍ لِمَعْنَاهُ الَّذِي بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ،
 وَأَخْبَرَ أَنَّهُ مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ.

وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلَ الْكِتَابِ الْأَوَّلِ عَلَى هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ، وَقَصَّ ذَلِكَ
 عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمْ لِنَعْتَبِرَ وَنُنْزِجَ عَنْ مِثْلِ طَرِيقَتِهِمْ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَنْظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا
 لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ
 يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥] إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًا
 وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وَالْأَمَانِيُّ: التَّلَاوَةُ الْمُجَرَّدَةُ، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَوَيْلٌ
 لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا
 فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]. فَذَمَّهُمْ عَلَى نِسْبَةِ
 مَا كَتَبُوهُ إِلَى اللَّهِ، وَعَلَى اكْتِسَابِهِمْ بِذَلِكَ، فَكَيْلَا الْوَصْفَيْنِ ذَمِيمٌ: أَنْ يَنْسِبَ إِلَى اللَّهِ مَا
 لَيْسَ مِنْ عِنْدِهِ، وَأَنْ يَأْخُذَ بِذَلِكَ عِوَضًا مِنَ الدُّنْيَا مَالًا أَوْ رِيَّاسَةً.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَعِصِمَنَا مِنَ الزَّلَلِ، فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ^(١).

[١] أَمَّا السُّنَّةُ فَتَخْتَلِفُ عَنِ الْقُرْآنِ بِاعْتِبَارِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّ فِيهَا الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ
 وَالْمَوْضُوعَ أَيْضًا، فَنَحْتَاجُ أَوْلَى أَنْ نَتَبَّهَ فِي ثُبُوتِهَا ثُمَّ نَنْظُرَ فِي دَلَالَتِهَا.

وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ اجْتَمَعَ فِيهِمَا مِنْ تَقْرِيرِ الْمَدْلُولِ بِأَوْضَحِ الْأَدِلَّةِ وَأَيْسَرِهَا وَأَقْرَبِهَا إِلَى

= الفِطْرَةَ وَالْعُقُولِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَاسِيفَةَ، وَمَدْلُولُ ذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى أُدِلَّةَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَاصِحَّةً بَيِّنَةً لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَطْوِيلٍ وَلَا إِلَى مُقَدِّمَاتٍ وَلَا إِلَى نَتَائِجٍ، كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْكَلَامِ؛ وَلِذَلِكَ أُدِلَّةُ الْمَنَاطِقَةِ وَيَرَاهِينُهُمْ قَالَ عَنْهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ (الرَّدُّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ) ^(١) - وَهُوَ كِتَابٌ جَيِّدٌ -، ذَكَرَ أَنَّ عِلْمَ الْمُنْطِقِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ؛ لِأَنَّ الذَّكِيَّ عِنْدَهُ مِنْ ذِكَايِهِ مَا يُغْنِيهِ عَنْهُ، وَأَمَّا الْبَلِيدُ فَهُوَ صَعْبٌ عَلَيْهِ، لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَفَهْمِهِ.

وَأُدِلَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِيهَا خَطَأٌ وَفِيهَا صَوَابٌ، فَمَثَلًا مِنْ خَطِئِهِمْ مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْأَعْرَاضَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِجِسْمٍ وَالْأَجْسَامُ مُتَمَائِلَةٌ» وَقَدْ سَبَقَ لَنَا بَيَانُ بُطْلَانِهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِدَلِيلٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ تَعَدُّدُ الْقُدَمَاءِ. وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَعَدُّدِ الصِّفَاتِ تَعَدُّدُ الْمَوْصُوفِ، وَكَذَلِكَ لَوْ عَطَفْتَ صِفَةً عَلَى صِفَةٍ وَالْمَوْصُوفُ وَاحِدٌ لَمْ يَلْزَمْ تَعَدُّدُ الْمَوْصُوفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝ ١﴾ أَلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝ ٢ وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى ۝ ٣ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۝ ٤ [الأعلى: ١-٤].

فَلَا تَقُولُ هُنَا: إِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ الذَّاتِيَّةَ، بَلِ الْمَغَايِرَةَ فِي الصِّفَاتِ فَقَطْ، أَمَّا الْمَوْصُوفُ فَوَاحِدٌ.

فَالْمَهْمُ أَنَّ مِنْ أُدِلَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ مِنْهَا مَا هُوَ صَوَابٌ وَمِنْهَا مَا هُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، فَالْصَّوَابُ مِنْ أُدِلَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُغْنِي عَنْهُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، فَمَا فِيهَا مِنْ صَوَابٍ فَإِنَّهُ يُوجَدُ نَظِيرُهُ وَمَا هُوَ أَبِينٌ وَأَوْضَحُ مِنْهُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَمَّا مَا فِيهَا مِنْ خَطَأٍ فَهُوَ خَطَأٌ.

(١) الرد على المنطقيين (ص: ٣).

إِذَا، تَنَلَّقَى أُمُورَ الْعُقَايِدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا أَنَّنَا لَا تَنَلَّقَى الْأَحْكَامَ إِلَّا مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَلَا فَرْقَ، وَلَكِنْ مَعَ كَوْنِنَا نَعْتَقِدُ أَنَّ أَدْلَةَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَيْبُنُ وَأَظْهَرُ وَأَوْضَحُ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَدْلَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْ أَدْلَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ، فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَدْلَةُ صَوَابًا فَإِنَّا نُخَاطِبُهُمْ بِذَلِكَ وَنَأْتِي بِهِ هَذِهِ الْأَدْلَةَ؛ لِأَنَّهَا لَا تُنَافِي الْحَقَّ؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ يَظْهَرُ لَهُمْ مِنْ بَعْضِ الْأَدْلَةِ مَا لَا يَظْهَرُ لَهُ مِنَ الدَّلِيلِ الْآخِرِ، فَيَعْتَمِدُونَ عَلَى الْاسْتِدْلَالِ بِأَدْلَةِ الْمَنَاطِقَةِ وَأَدْلَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَقَدْ يَصْعَبُ عَلَيْهِ فَهْمُ الْقُرْآنِ وَوَجْهُ دَلَالَتِهِ، فَحَيْثُ نُخَاطِبُهُمْ بِمَا يَفْهَمُونَ، بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا صَوَابًا، أَمَّا إِذَا كَانَ خَطَأً فَإِنَّ الْوَاجِبَ أَنْ نُبَيِّنَ خَطَأَهُ حَتَّى لَا يَغْتَرَّ النَّاسُ بِهِ.

فَالْحَاصِلُ عِنْدَ الْمُقَارَنَةِ بَيْنَ الْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ الَّتِي زَعَمَهَا الْمُتَكَلِّمُونَ وَالْفَلَاسِفَةُ:

أَوَّلًا: أَنَّ أَدْلَةَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَيْبُنُ وَأَظْهَرُ وَأَيْسَرُ، وَلَيْسَ فِيهَا مُقَدِّمَاتٌ كَثِيرَةٌ تُوجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ التَّرَدُّدَ وَالشَّكَّ.

ثَانِيًا: قَدْ نَجَدُ فِي أَدْلَةِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُتَكَلِّمِينَ مَا هُوَ صَوَابٌ، لَكِنْ مَا فِيهَا مِنَ الصَّوَابِ مَوْجُودٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ بَعْضٌ بِمَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

ثَالِثًا: إِذَا كَانَ الْمُخَاطَبُ لَا يَفْهَمُ مِنَ الْأَدْلَةِ إِلَّا مِنْ طَرِيقِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَاسِفَةِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْنَا أَنْ نُخَاطِبَهُ بِهِ هَذِهِ الْأَدْلَةَ؛ بِشَرَطِ أَنْ تَكُونَ الْأَدْلَةُ صَحِيحَةً.

وَمِنْ أَدْلَتِهِمُ الْبَاطِلَةِ: أَنَّ الصِّفَاتِ أَعْرَاضَ، وَالْأَعْرَاضَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِأَجْسَامٍ، وَالْأَجْسَامُ مُتَهَائِلَةٌ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ.

وكذلك قولهم: إننا إذا أثبتنا لله عز وجل الأزلية استلزم أن تُثبت قداماً مُتعددين، وهذا معناه الإشراف بالله.

كذلك أيضاً قولهم: إن الحوادث لا تقوم إلا بحادث، أي: أن الفعل حادث ولا يقوم إلا بشيء حادث، فنقوا بهذا الدليل أن يكون الله سبحانه وتعالى استوى على العرش، أو أنه ينزل من السماء، أو يغضب، أو يضحك، أو يفرح، أو ما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأفعال حوادث، والحوادث لا تقوم إلا بحادث؛ فإذا أثبت لله سبحانه وتعالى أنه استوى على العرش لزم من ذلك أن يكون الله حادثاً، وهذا غير صحيح، إذ لا يلزم من حدوث الفعل أن يكون الفاعل محدثاً، فمثلاً، نحن جالسون على الكراسي، وهذا الجلوس وجودنا قبل وجوده لا شك، فلا يلزم من حدوث الفعل أن يكون الفاعل حادثاً، كما أنه لا يلزم من وجود الفعل الذي نفعله اليوم أن يكون حادثاً مع وجودنا، فتبين بهذا أن الفعل شيء والفاعل شيء آخر.

وقولهم: كل حادث لا بُدَّ له من محدث، هذا دليل صحيح، وبهذا استدلوا على وجود الخالق؛ لأن المشاهد الكونية تحدث شيئاً فشيئاً، ولا يُصرَّفها إلا الله عز وجل ولا يمكن لأحد أن يدعي ويقول: أنا الذي أطلع الشمس من المشرق وأغيبها من المغرب.

وقد وجدنا في القرآن ما هو مثله أو أوضح منه، وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَلِيقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فهذا أبين وأظهر؛ لأننا إذا قلنا: كل حادث لا بُدَّ له من محدث. فقد يقول قائل: ائت لنا بدليل حاصِل من الأشياء حتى نعرف، لكن في القرآن بسير وتقسيم.

والحاصل، أن ما في أدلة المتكلمين والفلاسفة من الصواب في القرآن ما هو أصوب وأوضح وأبين منه، ونحن لا نقول هذا لمجرد الدعوى، أو لمجرد عصبية ولكن نقوله محكمين للواقع، وهذا بالنظر لخصومنا، أما بالنظر لعقيدتنا فإننا نعتقد بكل حال أن أدلة القرآن والسنة أبين وأظهر وأصح.

والغرض من ذلك ليس فقط أن يتبين لنا أن الأدلة في القرآن والسنة أبين وأصح، وإنما أن يكون ملجؤنا عند الاستدلال الكتاب والسنة، وألا نطلب عبادة الله بدون الكتاب والسنة، خصوصاً ما يتعلق بأسماء الله وصفاته.

ثانياً: أن نعرض أدلة المتكلمين والفلاسفة على القبول؛ لأننا وجدنا أن فيها حقاً وباطلاً، ومعنى ذلك أنه يجب ألا نسلّم بمجرد ما يعرض علينا هذا المتكلم أو هذا الفيلسوف الدليل ونأخذُه قضية مسلّمة، بل نناقشه، وهذا كما قلنا في أدلة السنة لا بد أن نبحث أولاً عن ثبوتها عن الرسول عليه الصلاة والسلام ثم بعد ذلك نستدل بها.



الدُّعَاءُ وَالتَّوَسُّلُ فِيهِ :

قَوْلُهُ: «وَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ»: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْخَلْقِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَسَائِرِ أَهْلِ الْمَلَلِ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّ الدُّعَاءَ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ فِي جَلْبِ الْمَنَافِعِ وَدَفْعِ الْمَضَارِّ، وَقَدْ أَخْبَرَ تَعَالَى عَنِ الْكُفَّارِ أَنَّهُمْ إِذَا مَسَّهُمُ الضَّرُّ فِي الْبَحْرِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَسَّهُ الضَّرُّ دَعَاهُ لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا.

وَإِجَابَةُ اللَّهِ لِدُعَاءِ الْعَبْدِ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا، وَإِعْطَاؤُهُ سُؤْلَهُ مِنْ جِنْسِ رِزْقِهِ لَهُمْ، وَنَصْرِهِ لَهُمْ، وَهُوَ مِمَّا تَوْجِبُهُ الرُّبُوبِيَّةُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا، ثُمَّ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِتْنَةً فِي حَقِّهِ وَمَضْرَّةً عَلَيْهِ، إِذْ كَانَ كُفْرُهُ وَفُسُوقُهُ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَفِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ»^(١)، وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْمَعْنَى، فَقَالَ^(٢):

اللَّهُ يَغْضَبُ إِنْ تَرَكْتَ سُؤْلَهُ وَبُنَى آدَمَ حِينَ يُسْأَلُ يَغْضَبُ

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: قَدْ نَدَبَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الدُّعَاءِ، وَفِي ذَلِكَ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الْوُجُودُ، فَإِنَّ مَنْ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ لَا يُدْعَى.

الثَّانِي: الْغِنَى، فَإِنَّ الْفَقِيرَ لَا يُدْعَى.

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٣٧٣)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء، رقم (٣٨٢٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) انظر: الدر الفريد (٤٣/٢)، غرر الخصاص الواضحة (ص: ٣٧٢)، المستطرف (ص: ٣٠٣).

الثالث: السَّمْعُ، فَإِنَّ الْأَصَمَّ لَا يُدْعَى.

الرَّابِعُ: الْكَرَمُ، فَإِنَّ الْبَخِيلَ لَا يُدْعَى.

الخامس: الرَّحْمَةُ، فَإِنَّ الْقَاسِيَّ لَا يُدْعَى.

السادس: الْقُدْرَةُ، فَإِنَّ الْعَاجِزَ لَا يُدْعَى.

وَمَنْ يَقُولُ بِالطَّبَائِعِ يَعْلَمُ أَنَّ النَّارَ لَا يُقَالُ لَهَا: كُفِّي! وَلَا النَّجْمُ يُقَالُ لَهُ:
أَصْلِحْ مِزَاجِي!! لِأَنَّ هَذِهِ عِنْدَهُمْ مُؤَثَّرَةٌ طَبْعًا لَا اخْتِيَارًا، فَشَرَعَ الدُّعَاءَ وَصَلَاةَ
الِاسْتِسْقَاءِ لِيُبَيِّنَ كَذِبَ أَهْلِ الصَّنَائِعِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ وَغَالِيَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ إِلَى أَنَّ الدُّعَاءَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ! قَالُوا:
لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ الْإِلَهِيَّةَ إِنْ اقْتَضَتْ وُجُودَ الْمَطْلُوبِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ
فَلَا فَائِدَةَ فِي الدُّعَاءِ!! وَقَدْ يُحْضِرُ بَعْضُهُمْ بِذَلِكَ خَوَاصَّ الْعَارِفِينَ! وَيَجْعَلُ الدُّعَاءَ
عِلَّةً فِي مَقَامِ الْخَوَاصِّ!! وَهَذَا مِنْ غَلَطَاتِ بَعْضِ الشُّيُوخِ. فَكَمَا أَنَّهُ مَعْلُومُ الْفَسَادِ
بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ فَهُوَ مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ الْعَقْلِيَّةِ، فَإِنَّ مَنَفَعَةَ
الدُّعَاءِ أَمْرٌ أُنْشِئَتْ عَلَيْهِ مَجَارِبُ الْأُمَّمِ، حَتَّى إِنَّ الْفَلَاسِيفَةَ تَقُولُ: ضَجِيحُ الْأَصْوَاتِ،
فِي هَيَاكِلِ الْعِبَادَاتِ، يَفْنُونَ اللُّغَاتِ، مُحَلَّلٌ مَا عَقَدْتَهُ الْأَفْلَاكُ الْمُؤَثَّرَاتُ!! هَذَا وَهُمْ
مُشْرِكُونَ.

وَجَوَابُ الشُّبْهَةِ بِمَنْعِ الْمُقَدَّمَتَيْنِ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ عَنِ الْمَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ: إِمَّا أَنْ تَقْتَضِيَهُ
أَوْ لَا، فَتَمَّ قِسْمُ ثَالِثٍ، وَهُوَ: أَنْ تَقْتَضِيَهُ بِشَرْطٍ لَا تَقْتَضِيهِ مَعَ عَدَمِهِ، وَقَدْ يَكُونُ
الدُّعَاءُ مِنْ شَرْطِهِ، كَمَا تُوجِبُ الثَّوَابَ مَعَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهِ، وَكَمَا

تُوجِبُ الشَّبَعِ وَالرِّيِّ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، وَلَا تُوجِبُهُ مَعَ عَدَمِهَا، وَحُصُولِ الْوَلَدِ بِالْوَطْءِ، وَالزَّرْعِ بِالْبَذْرِ، فَإِذَا قُدِّرَ وَقُوعُ الْمَدْعُوِّ بِهِ بِالدُّعَاءِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ: لَا فَائِدَةٌ فِي الدُّعَاءِ، كَمَا لَا يُقَالَ: لَا فَائِدَةٌ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْبَذْرِ وَسَائِرِ الْأَسْبَابِ. فَقَوْلُ هَؤُلَاءِ - كَمَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلشَّرْعِ - فَهُوَ مُخَالَفٌ لِلْحِسِّ وَالْفِطْرَةِ.

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ، مَا قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ: أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ إِلَى الْأَسْبَابِ شِرْكٌ فِي التَّوْحِيدِ! وَمَحْوُ الْأَسْبَابِ أَنْ تَكُونَ أَسْبَابًا، نَقْصٌ فِي الْعَقْلِ، وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْأَسْبَابِ بِالْكُلِّيَّةِ قَدْخٌ فِي الشَّرْعِ، وَمَعْنَى التَّوَكُّلِ وَالرَّجَاءِ: يَتَأَلَّفُ مِنْ وُجُوبِ التَّوْحِيدِ وَالْعَقْلِ وَالشَّرْعِ.

وَيَبَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِلْتِفَاتَ إِلَى السَّبَبِ هُوَ اعْتِمَادُ الْقَلْبِ عَلَيْهِ، وَرَجَاؤُهُ وَالِاسْتِنَادُ إِلَيْهِ، وَكَيْسَ فِي الْمَخْلُوقَاتِ مَا يَسْتَحِقُّ هَذَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ شُرَكَاءِ وَأَضْدَادٍ مَعَ هَذَا كُلِّهِ، فَإِنْ لَمْ يُسَخِّرْهُ مُسَبِّبُ الْأَسْبَابِ لَمْ يُسَخَّرْ.

وَقَوْلُهُمْ: إِنْ اقْتَضَتِ الْمَشِيئَةُ الْمَطْلُوبَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ؟ قُلْنَا: بَلْ قَدْ تَكُونُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ، مِنْ تَحْصِيلِ مَضْلِحَةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ، وَدَفْعِ مَضْرَّةٍ أُخْرَى عَاجِلَةٍ وَآجِلَةٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِهِ؛ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ؟ قُلْنَا: بَلْ فِيهِ فَوَائِدٌ عَظِيمَةٌ، مِنْ جَلْبِ مَنَافِعَ، وَدَفْعِ مَضَارِّ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، بَلْ مَا يُعَجَّلُ لِلْعَبْدِ، مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِرَبِّهِ، وَإِقْرَارِهِ بِهِ، وَبِأَنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ قَدِيرٌ عَلِيمٌ رَحِيمٌ، وَإِقْرَارِهِ بِفَقْرِهِ إِلَيْهِ وَاضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنَ الْعُلُومِ الْعَلِيَّةِ وَالْأَحْوَالِ الزَّكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْظَمِ الْمَطَالِبِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ إِعْطَاءُ اللَّهِ مُعَلَّلًا بِفِعْلِ الْعَبْدِ، كَمَا يُعْقَلُ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَسْئُولِ
لِلسَّائِلِ، كَانَ السَّائِلُ قَدْ أَثَّرَ فِي الْمَسْئُولِ حَتَّى أَعْطَاهُ؟!!

قُلْنَا: الرَّبُّ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّكَ الْعَبْدَ إِلَى دُعَائِهِ، فَهَذَا الْخَيْرُ مِنْهُ، وَتَمَامُهُ
عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنِّي لَا أَحْمِلُ هَمَّ الْإِجَابَةِ، وَإِنَّمَا أَحْمِلُ هَمَّ الدُّعَاءِ، وَلَكِنْ
إِذَا أَلْهِمْتُ الدُّعَاءَ فَإِنَّ الْإِجَابَةَ مَعَهُ»^(١).

وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ
كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥] فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِتَبْيِيرِ
الْأَمْرِ، ثُمَّ يَضَعُ إِلَيْهِ الْأَمْرَ الَّذِي دَبَّرَهُ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَقْذِفُ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ
حَرَكَةَ الدُّعَاءِ، وَيَجْعَلُهَا سَبَبًا لِلْخَيْرِ الَّذِي يُعْطِيهِ إِيَّاهُ، كَمَا فِي الْعَمَلِ وَالثَّوَابِ، فَهُوَ
الَّذِي وَقَّعَ الْعَبْدَ لِلتَّوْبَةِ ثُمَّ قَبَلَهَا، وَهُوَ الَّذِي وَقَّعَهُ لِلْعَمَلِ ثُمَّ أَثَابَهُ، وَهُوَ الَّذِي وَقَّعَهُ
لِلدُّعَاءِ ثُمَّ أَجَابَهُ، فَمَا أَثَّرَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ، بَلْ هُوَ جَعَلَ مَا يَفْعَلُهُ سَبَبًا لِمَا
يَفْعَلُهُ. قَالَ مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ -أَحَدُ أَيْمَةِ التَّابِعِينَ-: نَظَرْتُ فِي هَذَا
الْأَمْرِ، فَوَجَدْتُ مَبْدَأَهُ مِنَ اللَّهِ، وَتَمَامَهُ عَلَى اللَّهِ، وَوَجَدْتُ مَلَكَ ذَلِكَ الدُّعَاءِ^(٢).

وَهُنَا سُؤَالٌ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ: أَنْ مِنَ النَّاسِ مَنْ قَدْ يَسْأَلُ اللَّهَ فَلَا يُعْطَى، أَوْ يُعْطَى
غَيْرَ مَا سَأَلَ؟ وَقَدْ أُجِيبَ عَنْهُ بِأَجُوبَةٍ، فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَجُوبَةٌ مُحَقَّقَةٌ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَتَّصِفْ بِعَطِيَّةِ السُّؤَالِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا تَتَّصِفُ بِإِجَابَةِ
الدَّاعِي، وَالدَّاعِي أَعْمٌ مِنَ السَّائِلِ، وَإِجَابَةُ الدَّاعِي أَعْمٌ مِنَ إِعْطَاءِ السَّائِلِ؛ وَلِهَذَا

(١) ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٩٣/٨).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥١٣٥)، وابن بطة في الإبانة (١٧١١)، واللالكائي في أصول اعتقاد
أهل السنة والجماعة (١٢٥٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٠٨/٢).

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟»^(١).

فَفَرَّقَ بَيْنَ الدَّاعِيِ وَالسَّائِلِ، وَبَيَّنَ الإِجَابَةَ وَالإِعْطَاءَ، وَهُوَ فَرْقٌ بِالْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ، كَمَا أَتَبَعَ ذَلِكَ بِالمُسْتَغْفِرِ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ السَّائِلِ، فَذَكَرَ الْعَامَّ ثُمَّ الْخَاصَّ ثُمَّ الْأَخْصَّ، وَإِذَا عَلِمَ الْعِبَادُ أَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ دَعْوَةَ الدَّاعِي، وَعَلِمُوا قُرْبَهُ مِنْهُمْ، وَتَمَكَّنَهُمْ مِنْ سُؤَالِهِ: عَلِمُوا عِلْمَهُ وَرَحْمَتَهُ وَقُدْرَتَهُ، فَدَعَوْهُ دُعَاءَ الْعِبَادَةِ فِي حَالِ، وَدُعَاءِ الْمَسْأَلَةِ فِي حَالِ، وَجَمَعُوا بَيْنَهُمَا فِي حَالِ، إِذِ (الدُّعَاءُ) اسْمٌ يَجْمَعُ الْعِبَادَةَ وَالِاسْتِعَانَةَ، وَقَدْ فَسَّرَ قَوْلَهُ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] بِالدُّعَاءِ، الَّذِي هُوَ الْعِبَادَةُ، وَالدُّعَاءُ الَّذِي هُوَ الطَّلِبُ. وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ [غافر: ٦٠] يُؤَيِّدُ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ.

الجواب الثاني: أَنَّ إِجَابَةَ دُعَاءِ السُّؤَالِ أَعْمٌ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَسْئُولِ، كَمَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَحِمَ؛ إِلَّا أَعْطَاهُ بِهَا إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: إِمَّا أَنْ يُعَجَّلَ دَعْوَتُهُ، أَوْ يَدْخَرَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِثْلَهَا، أَوْ يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا نُكِّثُ. قَالَ: «اللَّهُ أَكْثَرُ»^(٢). فَقَدْ أَخْبَرَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الدَّعْوَةِ الْحَالِيَةِ عَنِ الْعُدْوَانِ مِنْ إِعْطَاءِ السُّؤَالِ مُعَجَّلًا، أَوْ مِثْلِهِ مِنَ الْخَيْرِ مُؤَجَّلًا،

(١) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب في انتظار الفرج، رقم (٣٥٧٣)، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَوْ يَصْرِفُ عَنْهُ مِنَ الشُّوءِ مِثْلَهُ.

الجواب الثالث: أن الدعاء سبب مقتضى لنيل المطلوب، والسبب له شروط وموانع، فإذا حصلت شروطه وانتفت موانعه حصل المطلوب، وإلا فلا يحصل ذلك المطلوب، بل قد يحصل غيره، وهكذا سائر الكلمات الطيبات، من الأذكار الماثورة المعلقة عليها جلب منافع أو دفع مضار، فإن الكلمات بمنزلة الآلة في يد الفاعل، تختلف باختلاف قوته وما يعينها، وقد يعارضها مانع من الموانع، ونصوص الوعيد والوعيد المتعارضة في الظاهر من هذا الباب.

وكثيراً ما نجد أدعية دعا بها قوم فاستجيب لهم، ويكون قد اقترن بالدعاء ضرورة صاحبه وإقباله على الله، أو حسنة تقدمت منه، جعل الله سبحانه إجابة دعوته شكر الحسنة، أو صادف وقت إجابته، ونحو ذلك؛ فأجيب دعوته، فيظن أن السر في ذلك الدعاء، فيأخذه مجرداً عن تلك الأمور التي قارنته من ذلك الداعي.

وهذا كما إذا استعمل رجل دواءً نافعاً في الوقت الذي ينبغي، فانتفع به، فظن آخر أن استعمال هذا الدواء بمجرده كافٍ في حصول المطلوب، وكان غاطلاً.

وكذا قد يدعو باضطرابٍ عند قبر، فيجأ، فيظن أن السر للقبر، ولم يدر أن السر للاضطرابٍ وصدق اللجء إلى الله تعالى، فإذا حصل ذلك في بيت من بيوت الله تعالى كان أفضل وأحب إلى الله تعالى.

فالأدعية والتعوذات والرقى بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا يحده فقط، فمتى كان السلاح سلاحاً تاماً والساعد ساعداً قوياً، والمحل قابلاً، والمانع مفقوداً؛ حصلت به النكايه في العدو، ومتى تخلف واحد من هذه الثلاثة تخلف التأثير.

فَإِذَا كَانَ الدُّعَاءُ فِي نَفْسِهِ غَيْرَ صَالِحٍ، أَوْ الدَّاعِي لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ قَلْبِهِ وَلِسَانِهِ فِي الدُّعَاءِ، أَوْ كَانَ تَمَّ مَانِعٌ مِنَ الإِجَابَةِ؛ لَمْ يَحْضُرِ الأَثَرُ^(١).

[١] الدعاء في اللغة: بِمَعْنَى الطَّلِبِ، تَقُولُ: دَعَوْتُ فُلَانًا. أَي: طَلَبْتَهُ، سِوَاءَ طَلَبْتَهُ حُضُورًا يَنْفَعُهُ أَوْ حُضُورًا يَنْفَعُكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ»^(١) أَي: الأَذَانِ، فَالدَّعْوَةُ فِي الأَذَانِ أَنْ يُقَالَ لِلنَّاسِ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الفَلَاحِ، فَقَدْ دَعَاهُمْ لشيءٍ يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَمِنْهَا أَيْضًا دَعْوَةُ الإِنْسَانِ إِلَى الوَلِيمَةِ، فَالدُّعَاءُ الطَّلِبُ وَليسَ هُوَ السُّؤَالُ؛ وَلِهَذَا قَالَ اللهُ تَعَالَى فِي الحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللهُ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرِ فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ»^(٢).

فَفَرَّقَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بَيْنَ السُّؤَالِ وَبَيْنَ الدُّعَاءِ، فَالأَصْلُ أَنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الطَّلِبُ، ثُمَّ قَدْ يَقْتَرَنُ مَعَهُ سؤَالٌ وَقَدْ لَا يَقْتَرَنُ، فَإِذَا قُلْتَ: يَا رَبِّي اغْفِرْ لِي. فَهَذَا سؤَالٌ، وَأَخَذَ الطَّلِبُ مِنْ (يَا رَبِّي) فَهَذَا نِدَاءٌ، وَ(اغْفِرْ لِي) هَذَا هُوَ السُّؤَالُ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ فَهُوَ أَنْ يَسْأَلَ الإِنْسَانُ حَاجَةً لَهُ، وَالرُّادُّ بِالدُّعَاءِ هُنَا السُّؤَالُ المَقْرُونُ بِالطَّلِبِ، فَلَا تُرِيدُ بِهَذَا العُنْوَانِ مُجَرَّدًا أَنْ تَقُولَ: «يَا رَبِّي» وَلَكِنْ تُرِيدُ الدُّعَاءَ مَعَ السُّؤَالِ، وَالدُّعَاءُ مَعَ السُّؤَالِ مِنَ العِبَادَةِ، كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء، رقم (٦١٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التهجد، باب الدعاء في الصلاة من آخر الليل، رقم (١١٤٥)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه، رقم (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَأَمَّا الدُّعَاءُ شَرَعًا فَهُوَ الطَّلِبُ الْمَقْرُونُ بِالسُّؤَالِ، كَأَنْ تَقُولَ: يَا رَبِّي، اغْفِرْ لِي،
= أَوْ اللَّهُمَّ ادْخِلْنِي الْجَنَّةَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

أَمَّا التَّوَسُّلُ فِيهِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّوَسُّلَ فِي اللُّغَةِ هُوَ اتِّخَاذُ وَسِيلَةٍ تُوصِلُ إِلَى الْمَقْصُودِ؛
لِأَنَّ التَّوَسُّلَ وَالتَّوَسَّلَ كَمَا أَنَّهَا قَرِيبَانِ فِي مَخَارِجِ الْحُرُوفِ فَهِيَ قَرِيبَانِ فِي مَعَانِي الْأَلْفَاظِ؛
وَلِهَذَا قُلْنَا فِي تَعْرِيفِ التَّوَسُّلِ هُوَ أَنْ يُتَوَسَّلَ بِالشَّيْءِ إِلَى مَقْصُودِهِ.

وَالْعِبَادَةُ سَبَقَ أَنَّهَا تُطَلَّقُ عَلَى التَّعَبُّدِ وَعَلَى الْمُتَعَبَّدِ بِهِ، وَهِيَ بِمَّا يَتَّصِلُ بِتَوْحِيدِ
الْأَلُوْهِيَّةِ، فَقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ
عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ فِي الْآيَةِ أَنَّ اللهُ قَالَ:
﴿ادْعُونِي﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾ وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ دُعَائِي. فَدَلَّ
هَذَا عَلَى أَنَّ الدُّعَاءَ عِبَادَةٌ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ»^(١)، وَهَذَا وَاضِحٌ أَيْضًا
مِنَ السُّنَنِ أَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ.

فَإِذَا دَعَوْتَ أَحَدًا فَهُوَ عِبَادَةٌ لَهُ، فَلَوْ دَعَوْتَ صَنَمًا فَهَذِهِ عِبَادَةٌ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ
الدُّعَاءُ لَهُ تَعَلُّقٌ بِتَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ، وَإِجَابَتُهُ مِنْ فِعْلِ اللهِ عَزَّجَلَّ، فَإِذَا قُلْتَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي
ذُرِّيَّةً صَالِحَةً. فَرَزَقَكَ، فَهَذِهِ الذَّرِيَّةُ الصَّالِحَةُ مِنْ فِعْلِ اللهِ عَزَّجَلَّ، وَإِجَابَةُ الدُّعَاءِ أَيْضًا مِنْ
مُقْتَضَى أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَقَدْ غَفَرَ لَكَ لِأَنَّهُ غَفُورٌ، وَأَعْطَاكَ لِأَنَّهُ كَرِيمٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: أَبْوَابَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابِ وَمِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، رَقْمَ (٢٩٦٩)، وَأَبُو دَاوُدَ: بَابِ
تَفْرِيعِ أَبْوَابِ الْوَتْرِ، بَابِ الدُّعَاءِ، رَقْمَ (١٤٧٩)، وَابْنُ مَاجَةَ: كِتَابَ الدُّعَاءِ، بَابِ فَضْلِ الدُّعَاءِ،
رَقْمَ (٣٨٢٨)، مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

= إِذَا، هُوَ مِنْ مُقْتَضَى الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

وَمِنْ شُرُوطِ الدُّعَاءِ: الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ فِيهِ بِالْأَلَا يَدْعُو غَيْرَ اللَّهِ، فَإِنْ دَعَا مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَجَابُ لَهُ، وَإِنْ دَعَا غَيْرَ اللَّهِ بَدُونَ تَشْرِيكِ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَجَابُ لَهُ، وَالدَّلِيلُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ نَصَرَكَمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ [الأعراف: ١٩٧]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ قَالَ: ﴿مَعَ اللَّهِ﴾ إِذَا، فِيهَا تَشْرِيكَ ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، فَفَنَى اللَّهُ الْفَلَاحَ عَمَّنْ دَعَا مَعَ اللَّهِ غَيْرَهُ، إِذَا، لَا يُسْتَجَابُ لَهُ إِذَا أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا، أَوْ دَعَا أَحَدًا سِوَى اللَّهِ، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ﴾ [الأحقاف: ٥]، وَمِنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مِنْ شَرْطِ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ الْإِخْلَاصَ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ وَضِدَّ الْإِخْلَاصِ أَنْ يُشْرَكَ مَعَ اللَّهِ أَحَدًا، أَوْ أَنْ يَدْعُو أَحَدًا سِوَى اللَّهِ، وَكُلُّ هَؤُلَاءِ لَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّا نَجِدُ مَنْ يَدْعُو الْأَصْنَامَ بِكَشْفِ ضُرِّ فَيُنْكَشِفُ، أَوْ يَحْصُلُ لَهُمُ الْمَطْلُوبُ، قَدْ يَدْعُو عَلَى الْقَبْرِ وَيَقُولُ: يَا سَيِّدِي، يَا وَلِيَّ اللَّهِ، يَا مَوْلَايَ. وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، ارْزُقْنِي وَلَدًا؛ فَيَأْتِيهِ وَلَدٌ، أَوْ أَنْقِذْنِي مِنْ هَذِهِ الشُّدَّةِ. فَيُنْقَذُ، وَيُقَالُ: إِنَّ بَعْضَ النِّسَاءِ يَذْهَبْنَ إِلَى قَبْرِ أَحْمَدَ الْبَدَوِيِّ، إِذَا لَمْ يَأْتِهَا الْوَلَدُ، وَتَأْخُذُ مِنْ تُرَابِ الْقَبْرِ فَتَمَسِّحُ بِهِ، وَتَدْعُو أَحْمَدَ الْبَدَوِيِّ أَنْ يُؤْتِيَهَا الْوَلَدَ، فَيَأْتِيهَا الْوَلَدُ، فَمَا الْجَوَابُ عَلَى هَذَا؟

وَالجَوَابُ عَلَى هَذَا أَنْ نَقُولَ: إِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْفِتْنَةِ، وَأَنَّ الشَّيْءَ حَصَلَ عِنْدَهُ لَا بِهِ، (عِنْدَهُ) أَي: أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَلَيْسَ بِهَذَا الشَّيْءِ، (لَا بِهِ)

= الباءُ للسببية، أي: لا بسببه، فاللهُ عزَّ وجلَّ قد يبتلي الإنسانَ بالأشياء التي تصدُّه عن دينه اختياراً للعبد، لقد قال النبيُّ عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ في سبعةٍ يُظلمهم اللهُ يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه، أَحَدُهُمْ: «رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَتْ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»^(١) وهذا امتحانٌ لا شكَّ، رَجُلٌ شابٌّ عنده قُدرةٌ ورغبةٌ في النكاحِ وشابٌّ، والمرأةُ ذاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وليسَ عندهم أحدٌ؛ لأنَّه لو كانَ عندهم أحدٌ لم يَقُلْ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ. ولقَالَ: أَخَافُ أَنْ يَرَانِي النَّاسُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ: «إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»، فما حمَلَه على الامتناعِ إلا خوفُ اللهِ، وهذه من الفتنِ.

كذلك من الفتنِ ما قصَّ اللهُ علينا عن اليهودِ الذين ابتلوا بالسبِّ، ويومُ السبتِ هو يومُ الجمعةِ عندَ اليهودِ، وقد حرَّمَ اللهُ عليهم الصيدَ في ذلك اليومِ، وابتلاهم، فإذا كانَ يومُ السبتِ جاءتِ الحيتانُ شُرْعاً على الماءِ، وفي غيرِ يومِ السبتِ لا يرونَ أيَّ حوتٍ، فقالوا: هذا لا يُمكنُ فماذا نصنعُ؟ قالوا: ضِعوا الشُّبَّاكُ يومَ الجمعةِ، ثم تأتي الحيتانُ يومَ السبتِ فتدخلُ في الشُّبَّاكِ وتنجسُ، فإذا صارَ يومُ الأحدِ صيدوها، فالفعلُ ظاهرُه الإباحةُ؛ لأنَّهم يقولون: لم تصدُّ يومَ السبتِ. فقالَ لهم: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [البقرة: ٦٥]، فلو جاء شخصٌ، وقال: صدقَ دَارُونُ أَنَّ الأَصْلَ أَنَّ الإنسانَ قِرَدٌ. قلنا له: صدقَ باعتبارِ نفسه لا باعتبارِ غيره، فهو أقرُّ على نفسه بأنَّه قِرَدٌ، لكنْ إقرارُه على غيره غيرُ مقبولٍ.

فإن قلنا له: ما الدليلُ على صدقك؟ قال: إنَّ اللهَ يَقُولُ: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المساجد، رقم (٦٦٠)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب فضل إخفاء الصدقة، رقم (١٠٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

= قلنا له: هذا عكس نظرية دازون، فهذا إنسان صار قردًا، ودازون يقول: القرد صار إنسانًا، واليهود الذين صاروا قردة هلكوا وليس لهم نسل، أما القردة الموجودة هذه فهي خلق جديد، وفصيلة من جنس آخر، مثل الإبل والبقر وغيرها.

المهم أن هؤلاء ابتلوا فلم يصبروا.

والصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الصَّيْدَ وَهُمْ مُحْرَمُونَ، فابتلاههم الله تعالى، قَالَ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَبْلُوكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ [المائدة: ٩٤]، أي: يتلون بأيديهم الصيد التي تمشي، وبالرماح الصيد التي تطير، ومع ذلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يمسكوا منها شيئًا أبدًا، بل صبروا.

فأقول: إن هؤلاء الذين يدعون الأصنام أو الأموات ثم يحصل لهم ما دعوا به فهذا من الفتنة والامتحان من الله عز وجل، وإلا فإننا نشهد ونجزم ونعلم علم اليقين أن هذه الأصنام لا تنفعهم، قال تعالى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِكَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَفْلُونَ﴾ [الأحاف: ٥]، فالتزم هذا الشرط وهو الإخلاص لله.

الشرط الثاني لقبول الدعاء: اعتقاد الداعي قدرة الله على إجابته، فلا بد أن يعتقد ذلك بأن الله قادر على أن يجيبه، فإن تردد في ذلك وقال: أجرب هل الله يقدر أم لا يقدر؟ فإن ذلك لا يمكن أن يجاب دعوته، بل يكون كافرًا؛ لأنه شك في قدرة الله عز وجل فلا بد أن يكون معتقدًا اعتقادًا لا مربة فيه أن الله قادر على إجابته، ونقول: إنه يشترط أن يجزم بأن الله قادر على إجابته، لا أن الله يجيبه؛ لأن الله قد يجيب وقد لا يجيب، لكن لا بد أن يكون هناك سبب لعدم الإجابة؛ ولهذا نقول: الشرط: أن يعتقد بأن الله قادر على إجابته، أما إذا شك وقال: لا أدري هل يمكن هذا في حق الله أم لا يمكن، فهذا لا يجوز.

الشرط الثالث: شعوره بافتقاره إلى الله عزَّوجلَّ فعندما تدعو الله سبحانه وتعالى لا تعتقد أنك غني عنه، فإنك إذا سألته وأنت تعتقد أنك غني عنه فإنه لا يجيبك؛ لأن معنى ذلك أنك تسأل الله سؤالاً فضولياً لا حاجة له، فلا بد أن تشعر بأنك في حاجة إلى الله عزَّوجلَّ؛ ولهذا تجد دعاء الرسل من هذا النوع، قال موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]، ومن دعاء الرسل وأتباعهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٧]، ﴿لَيْنَ لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَكُنَّا مِنَ الْخَسِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٩].

فلا بد أن تشعر بأنك في حاجة إلى الله عزَّوجلَّ وأنك لا جئ إليه، معتقداً أنه لا غنى لك عن الله.

الشرط الرابع: رجاؤه أن يجيب الله دعاءه، هذا أيضاً لا بد منه، وهذا غير الشرط الثاني، فالشرط الثاني اعتقاده أن الله قادر، وهذا رجاؤه أن الله يجيب، أما إذا سألت الله عزَّوجلَّ وأنت لا ترجو أن يجيبك فأنت بعيد من الإجابة؛ لأن الله سبحانه وتعالى ثبت عنه أنه قال في الحديث القدسي: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه إذا ذكرني»^(١)، فقوله: «أنا عند ظن عبدي بي» فالذي يدعو الله ويظن أن الله لا يجيب دعاءه لا يجيبه؛ لأن الله عند ظنك به، إن ظننت به خيراً فلك، وإن ظننت به سؤياً ذلك فعليك، فلا بد أن تكون راجياً.

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَدِّثُكُمْ أَنَّهُ فَكَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم: كتاب الذكر، باب الحث على ذكر الله تعالى، رقم (٢٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومع هذا فإنني أقول: إن هذا الشرط هو في الحقيقة السبب الذي يوجب لي أن أدعو الله؛ لأنني لو لم أزجو الإجابة ما دعوت الله عز وجل لكن الإنسان قد يدعو الله تعالى أحياناً دعاءً على العادة فقط، لا يشغل في باله مسؤوله ولا يشغل في باله أن الله يُجيبه وهذا غفلة، وقد ورد في الأثر «أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه»^(١)، فلا بد أن تجعل نفسك راجية لقبول الدعاء.

الشرط الخامس: ألا يعتدي في الدعاء، فيسأل ما يمتنع شرعاً أو قدراً، فإن اعتدى فهو آثم ولا يُجاب له، والدليل قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [الأعراف: ٥٥]، كأنه قال: ادعوا ربكم تضرُّعاً وخفية ولا تعتدوا إنه لا يُحبُّ المعتدين.

والاعتداء في الدعاء أن يسأل ما لا يجوز شرعاً أو قدراً، أي: ما يمتنع، فلو سأل الله سبحانه وتعالى أن يهلك فلاناً بدون أي سبب، فلا يقبل منه؛ لأن هذا عدوان، فلا يجوز أن تعتدي على غيرك، وكذلك لو قال: اللهم إني أسألك أن تُبرئني من صلاة الفجر؛ لأنني كثير النوم. فإن هذا غير جائز؛ لأنه مُمتنع شرعاً، ولو أن أحداً قال: اللهم إني أعلم لما لأبيائك من المنزلة عندك، فأسألك اللهم أن تجعلني نبياً. فإن هذا لا يقبل؛ لأنه يمتنع شرعاً أن يرسل الله تعالى رسولا بعد محمد ﷺ، وأما عيسى ابن مريم فإنه سينزل في آخر الزمان حاكماً بشريعة الرسول عليه الصلاة والسلام لا رسولا مستقلاً، إذا، لو سأل ما يمتنع شرعاً أو قدراً لم يُجب.

(١) أخرجه الترمذي: أبواب الدعوات، رقم (٣٤٧٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ ارزُقني وَلَدًا بلا زواج، فَإِنَّ ذَلِكَ بحسبِ ما أجرى اللهُ العادةَ به لا يُمكنُ، لكنْ يُمكنُ أن يَقَعَ آيةٌ من آياتِ اللهِ، وهذا لا يَجُوزُ سُؤالُه، كما لَو قُلْتَ في الليلِ مثلاً وأنتَ تشعُرُ بالبردِ وليسَ عندَكَ ضوءٌ تَتَدَفَّأُ فَقُلْتَ: اللَّهُمَّ أَخْرِجْ لي الشمسَ الآنَ حتَّى تكونَ فوقَ رأسي. فَإِنَّ هذا عُدوانٌ؛ لأنَّ مِثْلَ هذا وإن كانَ قد يَقَعُ بحسبِ قُدرةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ لكنِ اللهُ أجرى بأن لا تَخْرَجَ الشمسُ في نِصفِ الليلِ، وإلاَّ فَإِنَّ اللهُ قد حَبَسَ الشمسَ أن تَغيبَ ليُوشعَ بنِ نُونٍ حتَّى يَفْتَحَ بيتَ المَقَدِسِ^(١).

الشرطُ السادسُ: أَلَّا يَتَغَدَّى بالحرامِ، أي: لا يَأْكُلُ شَيْئًا حرامًا، فَإِنَّ أَكْلَ شَيْئًا حرامًا فإِجابتهُ بَعيدةٌ جدًّا، كَشُرْبِ الدُّخَانِ مثلاً فَإِنَّه حرامٌ، وألَّا يَأْكُلَ حرامًا لكَسْبِهِ؛ لأنَّ المُحَرَّمَ نوعانِ: مُحَرَّمٌ لَعَيْنِهِ، ومُحَرَّمٌ لِكَسْبِهِ، فالحريرُ مثلاً على الرجالِ مُحَرَّمٌ لَعَيْنِهِ، وكذلك الحَمْرُ والخنزيرُ والمَيْتَةُ وما أشبه ذلك، هذه مُحَرَّمَةٌ لَعَيْنِهَا، مُحَرَّمٌ على كُلِّ إنسانٍ.

كذلك أَكْلُ الصَّيْدِ على المُحَرِّمِ مُحَرَّمٌ لَعَيْنِهِ؛ لأنَّه إن صادَه المُحَرِّمُ صارَ حرامًا، وإن صادَه الحلالُ لغيرِ المُحَرِّمِ صارَ حلالًا.

أما الرِّبا فمُحَرَّمٌ لِكَسْبِهِ، وما كَسَبَه الإنسانُ عن طريقِ الغِشِّ هذا مُحَرَّمٌ لِكَسْبِهِ أيضًا، كَمَنْ يبيعُ الشَّيْءَ فيجعلُ الأحسنَ فوقَ والأرْدأَ أسفلَ، فإذا جاءَ المُشْتري ظنَّ أَنَّهُ طيِّبٌ حسبَ ما في أعلاه، ولكنَّه عندما يصلُ إلى أسفلِهِ يَجِدُه رَدِيئًا، فكانَ ما في الأعلى والأسفلِ يُساوي عشرةً لَمَّا كانَ الجيدُ هو الأعلى اشتراهُ بخمسةِ عشرةٍ فالكسبُ الحرامُ هو خمسةُ رِيبالاتٍ، فهذه حرامٌ لا تُحِلُّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس، باب قول النبي ﷺ: «أحلت لكم الغنائم»، رقم (٣١٢٤)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة، رقم (١٧٤٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

إِذَا، إِذَا تَغَدَّى الْإِنْسَانُ بِالْحَرَامِ سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ الْحَرَامُ حَرَامًا لِعَيْنِهِ أَوْ حَرَامًا لِكَسْبِهِ فَإِنَّهُ إِجَابَتُهُ بَعِيدَةٌ، دَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوْا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾^(١) ثُمَّ ذَكَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، أَوْ قَالَ: وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟^(١) (أَنَّى) هُنَا اسْمٌ اسْتِفْهَامٍ بِمَعْنَى الِاسْتِعْبَادِ، أَي: بَعِيدٌ أَنَّ اللَّهَ يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ، مَعَ أَنَّهُ -أَي: هَذَا الدَّاعِي- وَجَدَ مِنْهُ أَسْبَابٌ لِإِجَابَةِ الدَّعَاءِ.

وَأَمَّا إِثْبَاتُ فَائِدَةِ الدَّعَاءِ، وَأَنَّهُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ لِحُصُولِ الْمَحْبُوبِ وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ فَهُوَ ثَابِتٌ بِأَدْلَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْوَاقِعِ:

أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وَالْقَارِئُ يَشْعُرُ بِأَنَّ «أَسْتَجِبْ» جَوَابٌ، فَهَلْ هِيَ جَوَابُ الْأَمْرِ، أَوْ هِيَ جَوَابٌ لَشَرْطٍ مُقَدَّرٍ؟ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّهَا جَوَابٌ لِلْأَمْرِ، وَلَا حَاجَةَ أَنْ تُقَدَّرَ فِعْلٌ شَرْطٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهَا جَوَابٌ لَشَرْطٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ تَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ، وَأَيًّا كَانَ فَإِنَّ الْآيَةَ فِيهَا دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ الدَّعَاءَ لَهُ فَائِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّكَ إِذَا دَعَوْتَ اللَّهَ اسْتَجَابَ لَكَ.

أَمَّا أَدْلَةُ إِجَابَةِ الدَّعَاءِ مِنَ السُّنَّةِ وَإِثْبَاتِ فَائِدَتِهِ فَكَثِيرَةٌ جَدًّا:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيتِهَا، رَقْمٌ (١٠١٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

منها: حَدِيثُ أَنَسِ الثَّابِتُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللَّهَ يُغْنِنَا. فَرَفَعَ يَدَيْهِ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ اغْنِنَا» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَوَاللَّهِ مَا فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قَزَعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ بَيْتٍ وَلَا دَارٍ - وَسَلْعٌ هَذَا جَبَلٌ مَعْرُوفٌ فِي الْمَدِينَةِ لَا يَزَالُ اسْمُهُ بَاقٍ إِلَى الْيَوْمِ تَخْرُجُ مِنْ نَاحِيَةِ السَّحَابِ - قَالَ: فَأَنْشَأَ اللَّهُ سَحَابَةً مِنْ وَرَائِهِ مِثْلَ التُّرْسِ، فَلَمَّا تَوَسَّطَتِ السَّمَاءَ انْتَشَرَتْ وَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ وَجَعَلَ السَّحَابُ يَثُورُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، فَأَمْطَرَتْ، وَالنَّبِيُّ ﷺ عَلَى مَنِيرِهِ، فَمَا نَزَلَ إِلَّا وَالْمَطَرُ يَتَحَادَرُ مِنْ لِحْيَتِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي الْإِجَابَةِ، فَإِنَّهُ ﷺ دَعَا وَالسَّمَاءُ صَحْوٌ، فَجَاءَ الْمَطَرُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ مِنْ مَنِيرِهِ، وَيَقِي الْمَطَرُ لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ كَامِلٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ أَوْ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، غَرِقَ الْمَالُ وَتَهَدَّمَ الْبِنَاءُ، فَادْعُ اللَّهَ يُمَسِّكُهَا عَنَّا، وَلَكِنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَمْ يَدْعُ اللَّهَ أَنْ يُمَسِّكَهَا؛ لِأَنَّ إِمْسَاكَهَا قَدْ يَكُونُ فِيهِ ضَرَرٌ، بَلْ قَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا»، وَجَعَلَ يُشِيرُ إِلَى النُّوَاجِي فَهَا يُشِيرُ إِلَى نَاحِيَةِ إِلَّا انْفَرَجَ السَّحَابُ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ وَبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ»، فَانْفَرَجَ السَّحَابُ عَنِ الْمَدِينَةِ حَتَّى صَارَ مَا فَوْقَ الْمَدِينَةِ صَحْوًا وَمَا حَوْلَهَا مَطَرًا، وَخَرَجَ النَّاسُ يَمْشُونَ فِي الشَّمْسِ^(١)، وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ وَاضِحٌ فِي فَائِدَةِ الدُّعَاءِ وَإِجَابَتِهِ، أَنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ.

أَمَّا الْوَاقِعُ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ بِذَلِكَ، فَكَمْ مِنْ إِنْسَانٍ دَعَا اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاسْتَجَابَ لَهُ، وَفِي الْقُرْآنِ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ لِهَذَا: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ: أِنِّي مَسْفِي الضُّرِّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْاسْتِسْقَاءِ، بَابُ الْاسْتِسْقَاءِ فِي خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، رَقْمُ (١٠١٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الْاسْتِسْقَاءِ، بَابُ الدُّعَاءِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ، رَقْمُ (٨٩٧)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

= ﴿٨٣﴾ فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ، فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّهِ ﴿[الأنبياء: ٨٤]، ﴿وَنُوحًا إِذْ نَادَى مِنْ قَبْلُ فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ﴾ [الأنبياء: ٧٦]، وَقَالَ اللَّهُ عَنْ نُوحٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ﴾ ﴿١٠﴾ فَفَنَحْنَا أَنْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَرٍ ﴿[القمر: ١٠-١١]، ﴿فَفَنَحْنَا﴾ الْفَاءُ عَاطِفَةٌ تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَأَنَّهُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَتِهِ اسْتَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ إِلَى آخِرِهِ. فَاْلْمُهْمُ أَنَّ فَائِدَةَ الدُّعَاءِ ثَابِتَةٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْوَاقِعِ، وَكَلَّمْنَا نَشْهَدُ بِذَلِكَ، وَلَكِنْ كَمَا قُلْنَا فِيهَا سَبَقَ لَا بُدَّ مِنَ الشَّرْطِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْإِجَابَةَ - كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الشُّبْهِةِ وَجَوَابِهَا - لَا يَلْزَمُ أَنَّ يُجَابَ الْإِنْسَانَ بِنَفْسِ مَا طَلَبَ، كَمَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَالدُّعَاءُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ لِحُصُولِ الْمَحْبُوبِ وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَطْلُوبِ وَدَفْعَ الْمَكْرُوهِ لَهُ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا الدُّعَاءُ، فَلَوْ أَنَّ مَرِيضًا ذَهَبَ إِلَى الْمُسْتَشْفَى وَأَخَذَ الْعِلَاجَ وَبَرَأَ مِنَ الْمَرَضِ، فَقَدْ حَصَلَ لَهُ مَطْلُوبُهُ وَانْدَفَعَ عَنِ الشَّرِّ، وَلَوْ أَنَّ مَرِيضًا آخَرَ دَعَا اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ أَوْ ذَهَبَ إِلَى قَارِيٍّ يَقْرَأُ عَلَيْهِ فِدْعَا اللَّهَ لَهُ فَشُفِيَ مِنْ مَرَضِهِ فَإِنَّهُ قَدْ حَصَلَ الْمَطْلُوبُ، وَكَمْ مِنْ دُعَاءٍ صَارَ أَقْوَى مِنَ الْأَسْبَابِ الْحِسِّيَةِ الْمَادِّيَةِ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ بِهِ الْإِنْسَانُ إِلَى مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، فَهُوَ أَقْوَى مِنْ كُلِّ سَبَبٍ إِذَا قَبِلَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

لَكِنْ ادَّعَى قَوْمٌ مِنَ الْمُتَفَلِسِفَةِ وَغَالِيَةِ الصُّوفِيَةِ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، قَالُوا: إِنَّ الدُّعَاءَ لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، حَتَّى رَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ مِنْ أَبْلَغِ صَيْغِ الدُّعَاءِ أَنْ تَقُولَ:

= عِلْمُهُ بِحَالِي يَكْفِي عَنِ سُؤَالِي. وَهَذِهِ كَلِمَةٌ مِنْ أَبْطَلِ الْكَلِمَاتِ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ عَلِيمٌ بِحَالِ كُلِّ أَحَدٍ، وَعِلْمُهُ بِحَالِ عِبَادِهِ لَمْ يُغْنِهِمْ عَنِ دُعَائِهِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ دُعَاءُ الرَّسْلِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ لَعَوًّا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي يَرَوْنَ أَنَّهَا مِنْ أَعْظَمِ صَيَغِ الدُّعَاءِ هِيَ مِنْ أَبْطَلِ الصَّيَغِ، وَأَكْذَبِهَا، وَلَا بُدَّ لِلإِنْسَانِ مِنْ دُعَاءِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ لِأَنَّهُ مِنَ الْعِبَادَةِ.

إِذَا، هَذِهِ الدَّعْوَى لَا بُدَّ لَهَا مِنْ شُبْهَةٍ، وَالشُّبْهَةُ أَتَمُّ يَقُولُونَ: إِنْ كَانَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ قَدْ قَدَّرَ لَكَ هَذَا الَّذِي دَعَوْتَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّعَاءِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُقَدِّرْ فَإِنَّ الدُّعَاءَ لَا يَأْتِي بِهِ، فَمَثَلًا هَذَا مَرِيضٌ يَدْعُو اللَّهَ عَزَّجَلَّ يَقُولُونَ: لَا فَائِدَةَ مِنَ الدُّعَاءِ، إِنْ كَانَ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ تُشْفَى شِفَاكَ بِدُونِ دُعَائِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّهُ أَرَادَ أَلَّا تُشْفَى فَإِنَّكَ لَوْ تَدْعُو اللَّهَ لَيْلًا وَنَهَارًا لَا تُشْفَى؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُرَدُّ، وَهَذِهِ شُبْهَةٌ يُمَكِّنُ أَنْ تَشْتَبَهَ حَتَّى عَلَى بَعْضِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ، فَيَقُولُ: صَحِيحٌ، إِذَا كَانَ اللَّهُ أَرَادَ أَنْ يَحْصُلَ لِي هَذَا الشَّيْءُ، فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِدُونِ دُعَائِهِ، وَإِذَا كَانَ اللَّهُ لَمْ يُرِدهُ فَأَنَا وَإِنْ دَعَوْتُ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ، فَاَلْمُقَدَّرُ كَائِنٌ وَغَيْرُ الْمُقَدَّرِ لَا يَكُونُ، وَحَيْثُ لَا فَائِدَةَ مِنَ الدُّعَاءِ.

وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ تُرَدُّ عَلَيْهَا بِوُجُوهٍ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا قَدْ حُجِّجَتْ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ وَفِي شَرْعِهِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا سَلَّمْنَا لَهَا كَانَ قَوْلُ رَبِّنَا: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] لَعَوًّا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ إِطْلَاقًا، وَكَانَ اللَّهُ تَعَالَى يَأْمُرُنَا بِمَا هُوَ عَبَثٌ لَا فَائِدَةَ لَنَا مِنْهُ، وَهَذَا قَدْ حُجِّجَتْ فِي حِكْمَةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ، وَقَدْ حُجِّجَتْ أَيْضًا فِي عِبَادَتِهِ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَإِذَا كَانَ لَعَوًّا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ صَارَ تَعَبُّدُنَا لِلَّهِ عَزَّجَلَّ لَعَوًّا لَا فَائِدَةَ مِنْهُ، هَذَا وَاحِدٌ.

ثانيًا: أن هذه الشبهة قدح في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لأن الأنبياء دعوا الله، والرسول دعوا الله، وخلفاء الرسل دعوا الله، فكل هؤلاء نحكم عليهم بالسفه؛ لأنهم قالوا لغوا ولعبًا ولهوا لا فائدة منه، فإذا كان الله قد قدر لك هذا الأمر فإنه يأتيك بدون دعاء، وإذا لم يُقدِّره فإنه لن يأتيك، وحيث يُدرك ذلك قدحًا في الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

ثالثًا: أنه تكذيب للواقع، وكل دعوى يكذبها الواقع فإنها غير مسموعة، حتى إن الفقهاء رحمهم الله قالوا في باب الدعوي: من ادعى شيئًا يكذبها الواقع لم يلتفت إلى دعواه إطلاقًا، فلو أن رجلًا قال: إنني ملكت هذا البيت من فلان منذ عشرين سنة، وعمر هذا المدعي تسع عشرة سنة، فهذه دعوى غير مسموعة إطلاقًا؛ لأنه يكذبها الواقع، وهؤلاء الذين قالوا: إن الدعاء لا فائدة منه نقول: إن دعواكم هذه يكذبها الواقع فهي غير مسموعة إطلاقًا، ولا حاجة أن نقول لهم: هاتوا بيته عليها؛ لأننا نرفضها رأسًا قبل أن ننظر فيها وتأمل وتتصور؛ لأن الواقع يكذبها، فكل الناس يشهدون بأن الله تعالى إذا دُعي أجاب، حتى الكفار أنفسهم إذا مسهم الضر في البحر دعوا الله مُخلصين له الدين، فينجيهم، ويؤمنون أنه نجاهم لكن إذا نجوا كفروا بعد ذلك.

فالحاصل أن هذه دعوى يكذبها الحس، فلا تكون مسموعة فضلًا عن أن تكون مقبولة.

وإذا تنزلنا معهم تنزلاً جليلاً وقلنا: يمكن أن تنزل معكم ونقول: هذه الدعوى التي ذكرتم قد تشبه على بعض الناس؛ أنه إن كان المدعو به مُقدَّرًا فإنه سيكون بدون دعاء، وإن كان غير مُقدَّر فلن يكون بالدعاء. نقول لهم: نحن نقول: إنه مُقدَّر لكن بشرط

= وهو الدعاء، فيكون الله تعالى قد قدره في الأزلي مسبقاً بالدعاء، وبهذا نعرف أنه ليس مُقدِّراً على الإطلاق ولا غير مُقدِّرٍ على الإطلاق، لكنّه مُقدِّرٌ بالشَّرْطِ، فهو في علم الله الأزلي مُقدِّرٌ بشرطٍ سابقٍ عليه وهو الدعاء.

كما أننا نقول لهم: إن كان الواحد منكم يقول: أنا لا أتزوج إن كان الله قد قدر لي ولداً فإنه يأتي، وإن كان الله لم يُقدِّر لي ولداً فإنه لا يكون، فلماذا تتزوجون؟! إذا، خالفوا ما يُقرُّون به على أنفسهم، وهم يُثبتون الأسباب، فيثبتون أن سبب الولد أن يُجامع الرجل زوجته وتأتي بوليد، ويثبتون أن سبب الشبع أن يتناول الإنسان الطعام، فلو قلت لأحدهم: اصبر لا تأكل أبداً، إن كان الله يريد أن تشبع شبعاً بدون أكل، وإن كان الله لم يريد أن تشبع فلو أكلت زروع الدنيا كلها وثمارها لم تشبع. لقال: هذا ليس صحيحاً، أنا أفعل الأسباب لأشفي، نقول: إذا، الله قد قدر شبعك مسبقاً بالأكل، وقدّر الولد لك مسبقاً بالجماع، وقدّر هذا المدعو به مسبقاً بالدعاء.

فهذا هو الجواب على هذه الشبهة، وهو أمرٌ مُدركٌ بالعقل والعادة على أن الأشياء كلها مَربوطةٌ بأسبابها، لكن من الأسباب ما هو معلومٌ لنا ومن الأسباب ما هو مجهولٌ، والمدعو به حصوله قد يكون مقبولاً بشرطٍ وهو الدعاء.

فإن قال قائل في الرد عليهم بتكذيب الواقع، لو قالوا: إن الفعل صادف الدعاء فقط ولم يكن الدعاء هو السبب، فما الرد عليهم؟

فالجواب: نقول: الأصل أن ما جاء مُباشراً للشيء فهو منه، وإنما قلنا في مسألة من دعا الأصنام وحصل مطلوبه؛ لأن عندنا علماً بأنها لا تُجيب، ولو أننا عندنا علمٌ بأنها

= لا تُجيبُ لقلنا: يُمكنُ، فالأصلُ أنَّ ما جاءَ مُباشراً عن شيءٍ فهوَ مِنه، ولا كسبَه، هذا هو الأصلُ.

وتوجدُ شبهةٌ حقيقةً غيرُ شبهةِ الصوفيةِ ومن أشبههم، وهي أنَّ من الناسِ من يسألُ فلا يُعطى شيئاً أو يُعطى غيرَ ما سألَ، أو يسألُ فيُعطى ما سألَ، فالأحوالُ ثلاثةٌ:

الحالُ الأولى: أنَّ يسألَ فيُعطى ما سألَ وهذا واضحٌ ولا إشكالَ فيه، فشخصٌ سألَ اللهَ تعالى شيئاً فأعطاهُ إياه، فهذا ليسَ فيه شبهةٌ إطلاقاً؛ لأنَّه سألَ فأجيبَ بنفسِ ما سألَ.
الحالُ الثانيةُ: أنَّ يسألَ فلا يُعطى شيئاً.

الحالُ الثالثةُ: أنَّ يسألَ فيُعطى غيرَ ما سألَ، مثلُ أنَّ يقولَ الإنسانُ: اللهمَّ هبِّي لي مثلاً سيارةً وصفها كذا وكذا. ولا يقولُ أحدكم: أنا أستحي أن أسألَ اللهَ السيارةً، أنا لا أريدُ أن أسألَ اللهَ إلا بشيءٍ يتعلَّقُ بالآخرةِ، بل أسألُ اللهَ حتَّى بشيءٍ يتعلَّقُ بأمرِ الدنيا، فيصحُّ أن تقولَ: اللهمَّ إنِّي أسألكَ سيارةً مثلاً صفتها كذا وكذا، أو أسكنُ داراً صفتها كذا وكذا. أي شيءٍ من أمورِ الدنيا أو الآخرةِ، والدليلُ على هذا أنَّ الرسولَ قالَ في حديثِ ابنِ مسعودٍ لما ذكرَ التَّشهُدَ قالَ: «ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»^(١).

فإنَّ قالَ قائلٌ: كيفَ يسألُ اللهَ شيئاً من أمورِ الدنيا وهو يُصَلِّي، والرسولُ ﷺ يقولُ: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يتخير من الدعاء بعد التشهد، رقم (٨٣٥)، ومسلم:

كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، رقم (٤٠٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من

إباحته، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

فالجواب: هذا ليس من كلام الناس، فأنا لم أقُل: يا فلان أعطني كذا وكذا وأنا أصلي، بل أنا أسأل الله عزَّ وجلَّ وأنا لا ملجأ لي إلا الله سبحانه وتعالى سواء في أمور الدين أو في أمور الدنيا.

المهم، أن الإنسان قد يسأل شيئاً، كمن سأل الله أن يرزقه سيارةً صفتها كذا وكذا، لكن الله سهل له سيارةً على غير الوصف الذي أراد، إذا، أُعطي غير ما سأل، وهذا كثير.

والجواب على هذه الشبهة أن نقول: أمّا من لم يُعط شيئاً فإن كان الله تعالى قد منعه منعاً باتاً، أي: لم يُعطه ما سأل ولا ادّخر له شيئاً عنده، فإن ذلك يكون لوجود مانع، فقد تتخلف بعض الشروط التي ذكرنا وحيث لا يُجاب، قد يكون مُعتدياً في دُعائه مثل أن يقول: اللهم أهلك فلاناً، اللهم دمر عليه منزله. وما أشبه ذلك من الكلام ولكنه لم يحصل شيء؛ لأنه قد يكون مُعتدياً فلا يُجاب، وهذا كثير، فكثير من الناس يدعو على غيره اعتداءً بدون مُبررٍ فلا يُجاب؛ لأن الله عزَّ وجلَّ لا يؤيد الظالم أبداً، ومن دعا على غيره بغير حق فهو ظالم، والله سبحانه وتعالى إنما يستجيب للمظلوم، أمّا الظالم فلا يستجيب له أبداً؛ لأن الله سبحانه وتعالى حكمٌ عدلٌ ولا يمكن أن يُجيب ظالماً على مظلوم، وإنما يُجيب مظلوماً على ظالم.

إذا نقول: إذا لم يُعط شيئاً إطلاقاً فذلك إمّا لفوات شرط، أو وجود مانع، وأمّا إذا أُعطي شيئاً آخر غير ما سأل، لا من أمر الدنيا ولكن ادّخر له عند الله فهو في الحقيقة قد أُجيب لكن اقتضت حكمة الله عزَّ وجلَّ ألا يُجيبه إلى ما سأل؛ لأنه ربّما يكون ذلك شراً له، والإنسان لا يدري، قد يدعو الله بشيء لو حصل له لافتتن به وصدّه عن سبيل الله،

= وهذا فيه إشكالٌ من حيث إنَّ الإنسانَ لم يَجِدْ أثرَ دَعْوَتِهِ في الدُّنْيَا، وليسَ فيه إشكالٌ من حيثُ إنَّه استفادَ من هذه الدَّعوة؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى ادَّخَرَ له مِثْلَهَا، وَعَلَى هذا فيقالُ: إنَّ هذا الرَّجُلَ أُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ، لَكِنَّ عَلَى وَجْهِ آخَرَ غيرِ ما أَرَادَ، أو يَصْرِفُ عَنهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا، وَهَذَا أَيْضًا في ظَاهِرِ الحَالِ أَنَّهُ ما أُجِيبَ؛ لأنَّه سَأَلَ فَلَمْ يُعْطَ ما سَأَلَ لَكِنَّهُ في الواقعِ أُجِيبَ حيثُ صُرِفَ عَنهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا، قالوا: إِذَا، يُكثِرُ مِنَ الدُّعَاءِ. قَالَ: «اللهُ أَكْثَرُ»^(١) أَي: كَلَّمَا أَكْثَرْتُمْ فَإِنَّ اللهَ تَعَالَى أَكْثَرَ؛ لأنَّ اللهَ يَجْزِي الحَسَنَةَ بِعَشْرِ أمْثَالِهَا إلى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إلى أضعافٍ كَثِيرَةٍ، فيكونُ ما يَحْصُلُ لِلْمَرْءِ مِنَ الثَّوَابِ أَكْثَرَ مِمَّا يَحْصُلُ مِنْهُ مِنَ العَمَلِ الَّذِي هو الدُّعَاءُ.

مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَكُونَ هذا الرَّجُلُ يَدْعُو اللهَ تَعَالَى بِشَيْءٍ يُحِبُّهُ وَيُرِيدُ وُجُودَهُ، فيحدثُ حادثٌ مِثْلًا يَصْرِفُ عَنهُ مِنَ السُّوءِ أَكْثَرَ، كأنَّ يحدثَ له مِثْلًا صَدْمٌ، أو سُقُوطٌ من جِدَارٍ، أو اشتعلَ في بَيْتِهِ نارٌ، وما أَشْبَهَ ذَلِكَ فَتَجَا مِنْ هَذَا، فيكونُ اللهُ تَعَالَى قَدْ صَرَفَ عَنهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَ ما سَأَلَ وَأَكْثَرَ.

فإنَّ قالَ قائلٌ: المصائبُ في الدُّنْيَا هلْ تُدَخَّرُ له في الآخِرَةِ؟

فالجوابُ: المصائبُ في الدُّنْيَا إِذَا صَبَرَ واحتسبَ الأجرَ صارتَ أَجرًا لَهُ، وإلَّا تكونُ كَفَّارَةً له لبعضِ الذُّنُوبِ.

الجوابُ الثاني: أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَوَانِعُ تَمْنَعُ مِنَ الإِجابَةِ، أَي: بِمَعْنَى الأَلْيَابِ أَصْلًا؛ لأنَّ الوَجْهَ الأوَّلَ فِيهِ نوعٌ إِجابَةٌ؛ لأنَّه إِمَّا أَنْ يُدَخَّرَ له مِثْلَهَا، أو يُصْرِفَ عَنهُ مِنَ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابَ الدَّعَوَاتِ، بَابِ فِي انْتِظَارِ الفَرَجِ، رَقْمَ (٣٥٧٣)، مِنْ حَدِيثِ عِبَادَةَ بْنِ

= الشَّرِّ مِثْلَهَا، وهذا نوعٌ مِنَ الإِجَابَةِ، وَلَكِنَّهَا لَيْسَتْ الإِجَابَةُ الَّتِي يُرِيدُهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ، قَدْ لَا يُعْطِيهِ مَا سَأَلَ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِذَلِكَ فِتْنَةٌ تَصُدُّهُ عَنِ دِينِهِ، أَوْ عَنِ مَا هُوَ أَهْمٌ، فَيَدْخِرُ اللَّهُ لَهُ مِثْلَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا الرَّجُلُ يُصَابُ بِحَوَادِثَ فَيُصْرَفُ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلُ مَا دَعَا أَوْ أَكْثَرَ، وَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى قَضَى بِحِكْمَتِهِ أَلَّا يُعْطِيَهُ سُؤْلَهُ، وَلَكِنْ يَدْفَعُ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مَا هُوَ مِثْلُهُ، وَهَذَا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِيهِ نَوْعٌ إِجَابِيَةٌ.

لَكِنَّ الْوَجْهَ الثَّانِي إِذَا لَمْ تَكُنْ إِجَابَةٌ أَصْلًا لِمَا سَأَلَ، وَلَا أُعْطِيَ مِثْلَهُ، وَلَا صُرِفَ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلُهُ، فَنَقُولُ: قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مَوَانِعُ تَمْنَعُ مِنَ الإِجَابَةِ، كَأَكْلِ الْحَرَامِ، أَوْ شَكِّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الإِجَابَةِ، أَوْ تَعَالَى عَلَى اللَّهِ وَاعْتِقَادِ أَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَمَّا دَعَا بِهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَإِذَا وُجِدَتِ الْمَوَانِعُ لَمْ تَتَمَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؛ لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا لَا تَتَمُّ مَعَ وُجُودِ الْمَانِعِ، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الْأَسْبَابِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ، أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَرِيبًا لِهَذَا الْمَيْتِ، وَلَكِنَّهُ مُخَالَفٌ لَهُ فِي الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْهُ، وَلِنَفَرِضَ أَنَّ رَجُلًا مَاتَ عَنِ ابْنِ لَا يُصَلِّي، وَلَهُ ابْنٌ عَمٌّ يُصَلِّي، فَالَّذِي يَرِثُهُ ابْنُ عَمِّهِ؛ لِأَنَّ ابْنَهُ مُرْتَدٌّ كَافِرٌ حَيْثُ لَا يُصَلِّي، فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِي الْمِيرَاثِ، فَإِذَا قَالَ: أَنَا ابْنٌ، فَالسَّبَبُ مَوْجُودٌ عِنْدِي وَهُوَ أَنِّي قَرِيبٌ وَأَنِّي أَوْلَى النَّاسِ بِهِ. قُلْنَا: لَكِنَّ وُجِدَ مَانِعٌ.

وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ فَكَّرَ وَقَالَ: أَنَا أَحَبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ فَقَامَ وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، فَإِنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ؛ لَوْجُودِ مَانِعٍ مِنَ الصَّحَّةِ وَهُوَ النِّهْيُ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْأَشْيَاءَ لَا تَتَمُّ إِلَّا بِوُجُودِ شُرُوطِهَا وَانْتِفَاءِ مَوَانِعِهَا.

كَذَلِكَ لَوْ أذَّنَ الْمُؤَذِّنُ لصلَاةِ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ مَعَهُ قَلَمٌ لَصَاحِبِهِ: بَعْ لِي هَذَا الْقَلَمِ. فَقَالَ: انظُرْ إِلَى الْقَلَمِ وَعَرَفَهُ وَعَلِمَهُ تَمَامًا وَاشْتَرَاهُ مِنْهُ بِعَشْرَةِ رِيَالَاتٍ،

= وأعطاه العشرة وأخذ القلم، فالبيع معلوم، والتمن معلوم، والعاقد أهل للتصرف، والشروط تامة من كل وجه؛ لكن لوجود المانع لم يصح البيع، والمانع أنه بعد أذان الجمعة لا يجوز البيع والشراء؛ لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّعَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، فتبين الآن أن الأشياء لا تتم إلا بشروطها وانتفاء موانعها، فهذا الرجل الذي لم يجب دَعَاؤُهُ قد يكون هناك مانع يمنع من قبول الدعاء وإن كانت الأسباب موجودة.

واعلم أن من حكمة الله أحياناً ألا يُجيب الداعي لأول مرة؛ ليعلم الله عزَّ وجلَّ هل الداعي وهو يدعو الله يشعر بأنه مُفْتَقِرٌ إليه، أو يدعوه وهو يشعر بأنه مُسْتغْنٍ عن الله إن أعطاه سألَهُ وإلا ترك؟ أي: ربِّما لم يُجيبك الله من أول مرة حتى تعود وتدعو، وتعود وتدعو، وتعود وتدعو، حتى يعلم الله عزَّ وجلَّ أنك مُفْتَقِرٌ إليه؛ لأنَّ الإنسان الذي يدعو أول مرة وإذا لم يجب استحسَرَ وترك معناه أنه يرى نفسه في غنى عن الله عزَّ وجلَّ، فمثلاً لو حصل عندك مُشكلةٌ في الفصلِ ثم ذهبت إلى العميد ولم يُجيبك أول مرة، فإنك قد تعودُ إليه مرةً ثانيةً وقد لا تعودُ، لكن إذا كانت المسألة مُلِحَّةً فإنك تعودُ وربِّما تطلبُ شفعةً يتوجَّهون بك عنده وتكرُّرُ.

إذا، قد يمنعُ الله عزَّ وجلَّ الإنسانَ الإجابةَ أول مرة حتى يعلمَ الله سبحانه وتعالى أن هذا الرجل صادقٌ في الدعاء مع الله أو لا.



الفرق بين اختلاف التنوع واختلاف التضاد:

وَالْأُمُورُ الَّتِي تَتَنَازَعُ فِيهَا الْأُمَّةُ، فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ - إِذَا لَمْ تُرَدِّ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ - لَمْ يَتَبَيَّنْ فِيهَا الْحَقُّ، بَلْ يَصِيرُ فِيهَا الْمُتَنَازِعُونَ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِهِمْ، فَإِنَّهُمْ إِنْ رَجَعَهُمُ اللَّهُ أَقْرَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَمْ يَنْبَغِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، كَمَا كَانَ الصَّحَابَةُ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ وَعُثْمَانَ يَتَنَازِعُونَ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ، فَيَقْرُبُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يَعْتَدِي وَلَا يُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يُرْحَمُوا وَقَعَ بَيْنَهُمُ الْإِخْتِلَافُ الْمَذْمُومُ، فَبَعَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، إِمَّا بِالْقَوْلِ، مِثْلَ تَكْفِيرِهِ وَتَفْسِيْقِهِ، وَإِمَّا بِالْفِعْلِ، مِثْلَ حَبْسِهِ وَضَرْبِهِ وَقَتْلِهِ، وَالَّذِينَ امْتَحَنُوا النَّاسَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، كَانُوا مِنْ هَؤُلَاءِ، ابْتَدَعُوا بِدَعَاةٍ وَكَفَرُوا مَنْ خَالَفَهُمْ فِيهَا، وَاسْتَحَلُّوا مَنْعَ حَقِّهِ وَعُقُوبَتِهِ.

فَالنَّاسُ إِذَا خَفِيَ عَلَيْهِمْ بَعْضُ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ الرَّسُولَ: إِمَّا عَادِلُونَ وَإِمَّا ظَالِمُونَ، فَالْعَادِلُ فِيهِمْ: الَّذِي يَعْمَلُ بِمَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ آثَارِ الْأَنْبِيَاءِ، وَلَا يَظْلِمُ غَيْرَهُ، وَالظَّالِمُ: الَّذِي يَعْتَدِي عَلَى غَيْرِهِ. وَأَكْثَرُهُمْ إِنَّمَا يَظْلِمُونَ مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَظْلِمُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩]، وَإِلَّا فَلَوْ سَلَكُوا مَا عَلِمُوهُ مِنَ الْعَدْلِ، أَقْرَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، كَالْمُقَلِّدِينَ لِأُمَّةِ الْعِلْمِ، الَّذِينَ يَعْرِفُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ عَاجِزُونَ عَنْ مَعْرِفَةِ حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ، فَجَعَلُوا أَيْمَتَهُمْ نُوَابَا عَنِ الرَّسُولِ، وَقَالُوا: هَذَا غَايَةُ مَا قَدَرْنَا عَلَيْهِ، فَالْعَادِلُ مِنْهُمْ لَا يَظْلِمُ الْآخَرَ، وَلَا يَعْتَدِي عَلَيْهِ بِقَوْلٍ وَلَا فِعْلٍ، مِثْلَ أَنْ يَدَّعِي أَنْ قَوْلَ مُقَلِّدِهِ هُوَ الصَّحِيحُ بِلَا حُجَّةٍ يُبْدِيهَا، وَيَدَّعِي مَنْ خَالَفَهُ، مَعَ أَنَّهُ مَعْدُورٌ.

ثُمَّ إِنَّ أَنْوَاعَ الْإِفْتِرَاقِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْأَصْلِ قِسْمَانِ: اخْتِلَافٌ تَنَوُّعٌ، وَاخْتِلَافٌ تَضَادٌّ:

وَاخْتِلَافٌ التَّنَوُّعُ عَلَى وُجُوهِ:

مِنْهُ مَا يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَوْ الْفِعْلَيْنِ حَقًّا مَشْرُوعًا، كَمَا فِي الْقِرَاءَاتِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، حَتَّى زَجَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ»^(١)، وَمِثْلُهُ اخْتِلَافُ الْأَنْوَاعِ فِي صِفَةِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ، وَالِاسْتِفْتَاكِحِ، وَمَحَلِّ سُجُودِ السَّهْوِ، وَالتَّشَهُدِ، وَصَلَاةِ الْحَوْفِ، وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِمَا قَدْ شَرِّعَ جَمِيعُهُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ أَنْوَاعِهِ أَرْجَحَ أَوْ أَفْضَلَ.

ثُمَّ تَجِدُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِخْتِلَافِ مَا أَوْجَبَ اقْتِتَالَ طَوَائِفَ مِنْهُمْ عَلَى شَفْعِ الْإِقَامَةِ وَإِتَارِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ! وَهَذَا عَيْنُ الْمُحَرَّمِ، وَكَذَا تَجِدُ كَثِيرًا مِنْهُمْ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْهَوَى لِأَحَدِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْآخِرِ وَالنَّهْيِ عَنْهُ: مَا دَخَلَ بِهِ فِيمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ هُوَ فِي الْمَعْنَى الْقَوْلَ الْآخَرَ، لَكِنِ الْعِبَارَتَانِ مُخْتَلِفَتَانِ، كَمَا قَدْ يَخْتَلِفُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الْأَفَاطِ الْحُدُودِ، وَصَوُغِ الْأَدْلَةِ، وَالتَّعْبِيرِ عَنِ الْمُسَمِّيَّاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ الْجَهْلُ أَوْ الظُّلْمُ يَحْمِلُ عَلَى حَمْدِ إِحْدَى الْمَقَالَتَيْنِ وَذَمِّ الْآخَرَى وَالِإِعْتِدَاءِ عَلَى قَائِلِهَا! وَنَحْوِ ذَلِكَ^(١).

[١] النوع الثالث من اختلاف التنوع: أن يكون كل من القولين المختلفين وكلا

(١) أخرجه البخاري: كتاب الخصومات، باب ما يذكر في الأشخاص والخصومة بين المسلم واليهود، رقم (٢٤١٠)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا اخْتِلَافُ التَّضَادِّ: فَهُوَ الْقَوْلَانِ الْمُتَنَافِيَانِ، إِمَّا فِي الْأُصُولِ، وَإِمَّا فِي الْفُرُوعِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: الْمَصِيبُ وَاحِدٌ. وَالْحَطْبُ فِي هَذَا أَشَدُّ، لِأَنَّ الْقَوْلَيْنِ يَتَنَافِيَانِ، لَكِنْ نَجِدُ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدْ يَكُونُ الْقَوْلُ الْبَاطِلُ الَّذِي مَعَ مُنَازَعِهِ فِيهِ حَقٌّ مَا، أَوْ مَعَهُ دَلِيلٌ يَقْتَضِي حَقًّا مَا، فَيَرُدُّ الْحَقُّ مَعَ الْبَاطِلِ، حَتَّى يَبْقَى هَذَا مُبْطَلًا فِي الْبَعْضِ، كَمَا كَانَ الْأَوَّلُ مُبْطَلًا فِي الْأَصْلِ، وَهَذَا يَجْرِي كَثِيرًا لِأَهْلِ السُّنَّةِ^{١١}.

= الطرفین داخلًا فی عموم اللفظ، والغرض التمثیل، مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ. وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ ﴾ [فاطر: ٢٢]، ففسر بعض العلماء الظالم لنفسه بالمانع للزكاة، وفسرها بعضهم بالذي يؤخر الصلاة عن وقتها.

والمقتصد فسرها بعضهم بالذي يؤدي الصلاة المفروضة ولا يتنفل، وبعضهم قال: هو الذي يؤدي الصلاة الواجبة ولا يتنفل.

ومنهم سابق بالخيرات قالوا: هو الذي يؤدي الصلاة المفروضة وما يتبعها من النوافل، وقال آخرون: هو الذي يؤدي الزكاة المفروضة والصدقة، فهل نقول: إن هذا اختلاف؟ الذي يؤدي الصلاة يخالف الذي يؤدي الزكاة أو لا؟ ليس اختلافًا ولكن هذا اختلاف في التمثيل، وإلا فالمعنى واحد، كل من هذا وهذا داخل في معنى الآية.

إذا لا يمكن أن نقول: هذا اختلاف. ومن قال: هذا اختلاف. فهو ضال بلا شك؛ لأننا قلنا: تفسير المعنى بالصلاة لا يخالف تفسيرها بالزكاة؛ لأن الآية شاملة للأمرين جميعًا، وحيث لا اختلاف.

[١] هذا القسم الثاني وهو اختلاف التضاد، فهما قولان متنافيان إما في الأصول وإما في الفروع، فمثلاً مذهب الأشاعرة ومذهب أهل السنة في الأصول متضادان،

= فهؤلاء يُثبتون وهؤلاء ينفون إلا ما أثبتوه من الصفات السبع التي يُثبتونها، وهم أيضًا يُثبتونها على خلاف ما يُثبته أهل السنة.

وفي الفروع أيضًا يوجد اختلاف التضاد وهو أن يكون كل قول منافياً الآخر، كرجلٍ مثلاً يقول: إن لحم الإبل ينقض الوضوء، والثاني يقول: لا ينقض الوضوء.

وآخر يقول: قراءة الفاتحة ركن في الصلاة. والثاني يقول: ليست بركن. فهذان قولان متضادان لا يمكن اجتماعهما، فالمصيب في هذا النوع من الخلاف واحد قطعاً، وليس كلهم مُصيباً، ولا يمكن أن نقول في هذا الباب: كلُّ مُجتهد مُصيبٌ. بل نقول: لكلِّ مُجتهد نصيبٌ؛ لأنَّ المُجتهد إن أخطأ فله أجرٌ واحدٌ وإن أصاب فله أجران، وعليه فنقول: الحق في واحدٍ منهما، ولا يمكن أن يكون الحق فيهما جميعاً، وذلك للتضاد، والضدان لا يجتمعان، فالمصيب إذاً واحدٌ، والثاني مُحطٌّ.

ولكن إذا أخطأ أحدهما وتبين خطؤه هل تردُّ كل ما قال من حق وباطل؟

الجواب: يجب أن نقول بالعدل، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا﴾ [الأنعام: ١٥٢] فما كان معه من حق وجب قبوله وما كان معه من خطأ وجب رده، خلافاً لبعض المعتدين -والعباد بالله- إذا أخطأ أحد من الناس قاس جميع أقواله على هذا الخطأ، وردَّ جميع ما يقول وإن كان حقاً، وهذا لا شك أنه خلاف العدل فإنه من الجور، والمؤمن يتبع الحق أينما كان، والإنسان بشرٌ يُخطئ أحياناً ويصيب أحياناً، ومن أراد من الناس أن يكون كل ما يقولون صواباً فهو ضالٌّ في دينه وسفيه في عقله.

فالحاصل، أن هذا النوع المصيب فيه واحدٌ، والمصيب هو من وافق الكتاب والسنة وما كان عليه السلف، والمُخطئ من خالف ذلك، ولكن هل يجوز العدوان على هذا

وَأَمَّا أَهْلُ الْبِدْعَةِ، فَالْأَمْرُ فِيهِمْ ظَاهِرٌ. وَمَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ هِدَايَةً وَنُورًا رَأَى مِنْ هَذَا مَا يُبَيِّنُ لَهُ مَنَفَعَةَ مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقُلُوبُ الصَّحِيحَةَ تُنْكِرُ هَذَا، لَكِنْ نُورٌ عَلَى نُورٍ.

وَالِإِخْتِلَافُ الْأَوَّلِ، الَّذِي هُوَ إِخْتِلَافُ التَّنَوُّعِ، الذَّمُّ فِيهِ وَاقِعٌ عَلَى مَنْ بَغَى عَلَى الْآخِرِ فِيهِ، وَقَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى حَمْدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَخْضُلْ بَعْغِي، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْسَةٍ أَوْ نَرَكْتُمْهَا فَأَيِّمَةٌ عَلَىٰ أَسْوَأِهَا فَيَاذَنِ اللَّهُ﴾ [الحشر: ٥] وَقَدْ كَانُوا اخْتَلَفُوا فِي قَطْعِ الْأَشْجَارِ، فَقَطَعَ قَوْمٌ، وَتَرَكَ آخَرُونَ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (٧٨) فَفَهَمْنَاهَا سُلَيْمَانُ وَكُلًّا ؕ أَيُّنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٨-٧٩] فَخَصَّ سُلَيْمَانَ بِالْفَهْمِ وَأَتْنَى عَلَيْهِمَا بِالْحُكْمِ وَالْعِلْمِ.

وَكََمَا فِي إِقْرَارِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ بَنِي قُرَيْظَةَ لَمَّا صَلَّى الْعَصْرَ فِي وَقْتِهَا، وَلَمَّا أَخْرَجَهَا إِلَى أَنْ وَصَلَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ^(١)، وَكََمَا فِي قَوْلِهِ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»^(٢).

= الْمُخْطِئُ بَرْدٌ مَا مَعَهُ مِنَ الْحَقِّ؟ الْجَوَابُ: لَا، بَلْ يَقْبَلُ الْحَقُّ وَيُرَدُّ الْبَاطِلُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ ضَالَّةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِ أَيْنَمَا وَجَدَهُ أَخَذَهُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإياء، رقم (٩٤٦)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين، رقم (١٧٧٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم: كتاب الأفضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو ابن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَالِإِخْتِلَافُ الثَّانِي، هُوَ مَا حُدِّدَ فِيهِ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ، وَذُمَّتِ الْأُخْرَى، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ ائْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَانِ خَصِمَانِ ائْتَلَفُوا فِي بَيْتٍ فَأَلَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ نِيَابٌ مِنْ نَارٍ﴾ [الحج: ١٩] الْآيَاتِ. وَأَكْثَرُ الْإِخْتِلَافِ الَّذِي يُؤُولُ إِلَى الْأَهْوَاءِ بَيْنَ الْأُمَّةِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ إِلَى سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِيبَاحَةِ الْأَمْوَالِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ؛ لِأَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَا تَعْتَرِفُ لِلْأُخْرَى بِمَا مَعَهَا مِنَ الْحَقِّ، وَلَا تُنْصِفُهَا، بَلْ تَزِيدُ عَلَى مَا مَعَ نَفْسِهَا مِنَ الْحَقِّ زِيَادَاتٍ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالْأُخْرَى كَذَلِكَ؛ وَلِذَلِكَ جَعَلَ اللَّهُ مُصَدَّرَهُ الْبَغْيِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا ائْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٣]؛ لِأَنَّ الْبَغْيَ مَجَاوِزَةً الْحُدِّ، وَذَكَرَ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ لِيَكُونَ عِبْرَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَا خَرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «ذُرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاجْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(١). فَأَمَرَهُمْ بِالْإِمْسَاكِ عَمَّا لَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ، مُعَلِّلاً بِأَنَّ سَبَبَ هَلَاقِ الْأَوَّلِينَ إِنَّمَا كَانَ كَثْرَةُ السُّؤَالِ ثُمَّ الْإِخْتِلَافُ عَلَى الرَّسْلِ بِالْمَعْصِيَةِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)، ومسلم: كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، رقم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أنواع الاختلاف في الكتاب:

ثُمَّ الْإِخْتِلَافُ فِي الْكِتَابِ، مِنَ الَّذِينَ يُقْرُونَ بِهِ عَلَى نَوْعَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: اخْتِلَافٌ فِي تَنْزِيلِهِ.

وَالثَّانِي: اخْتِلَافٌ فِي تَأْوِيلِهِ. وَكِلَاهُمَا فِيهِ إِيمَانٌ بِبَعْضٍ دُونَ بَعْضٍ.

فَالأَوَّلُ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي تَكَلُّمِ اللَّهِ بِالْقُرْآنِ وَتَنْزِيلِهِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: هَذَا الْكَلَامُ
حَصَلَ بِقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ لِكَوْنِهِ مَخْلُوقًا فِي غَيْرِهِ لَمْ يَقُمْ بِهِ، وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلْ هُوَ صِفَةٌ
لَهُ قَائِمٌ بِدَاتِهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، لَكِنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ.

وَكُلٌّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ جَمَعَتْ فِي كَلَامِهَا بَيْنَ حَقِّ وَبَاطِلٍ، فَأَمَنْتُ بِبَعْضِ الْحَقِّ،
وَكَذَّبْتُ بِمَا تَقُولُهُ الأُخْرَى مِنَ الْحَقِّ، وَقَدْ تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْإِخْتِلَافُ فِي تَأْوِيلِهِ، الَّذِي يَتَضَمَّنُ الإِيمَانَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، فَكَثِيرٌ،
كَمَا فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى
أَصْحَابِهِ ذَاتَ يَوْمٍ وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي الْقَدْرِ، هَذَا يَنْزِعُ بِآيَةٍ وَهَذَا يَنْزِعُ بِآيَةٍ، فَكَانَ
فَقِيحًا فِي وَجْهِ حَبِّ الرُّمَّانِ، فَقَالَ: «أَبْهَذَا أَمْرُكُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وَكَلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ
بِعُضِّهِ بِبَعْضٍ؟ انظُرُوا مَا أَمْرُكُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوهُ، وَمَا نُهَيْتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا»^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ:
«يَا قَوْمُ، بِهَذَا ضَلَّتِ الأُمَّمُ قَبْلَكُمْ، بِإِخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ وَضَرْبِهِمُ الْكِتَابَ بِعُضِّهِ
بِبَعْضٍ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ لِتَضْرِبُوا بِعُضِّهِ بِبَعْضٍ، وَلَكِنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ يُصَدِّقُ بِعُضِّهِ

(١) أخرجه ابن ماجه: في المقدمة، باب في القدر، رقم (٨٥)، واللفظ له، من حديث ابن عمرو

بَعْضًا، مَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا تَشَابَهَ فَأَمِنُوا بِهِ»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنِ الْأُمَّمَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا، وَإِنَّ الْمِرَاءَ فِي الْقُرْآنِ كُفْرٌ»^(٢). وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ، مُخْرَجٌ فِي الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ.

وَقَدْ رَوَى أَصْلَ الْحَدِيثِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحِ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ: هَجَرْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَسَمِعَ أَصْوَاتَ رَجُلَيْنِ اخْتَلَفَا فِي آيَةٍ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ فِي وَجْهِهِ الْغَضَبُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ»^(٣).

وَجَمِيعُ أَهْلِ الْبِدْعِ مُخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ، مُؤْمِنُونَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ، يُعْتَرُونَ بِمَا يُوَافِقُ رَأْيَهُمْ مِنَ الْآيَاتِ، وَمَا يُخَالِفُهُ: إِمَّا أَنْ يَتَأَوَّلُوهُ تَأْوِيلًا يُخَرِّفُونَ بِهِ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَقُولُوا: هَذَا مُتَشَابِهٌ كَمَا لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ، فَيَجْحَدُونَ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ مِنْ مَعَانِيهِ وَهُوَ فِي مَعْنَى الْكُفْرِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِيمَانَ بِاللَّفْظِ بِلَا مَعْنَى هُوَ مِنْ جِنْسِ إِيمَانِ أَهْلِ الْكِتَابِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨] أَي: إِلَّا تِلَاوَةً مِنْ غَيْرِ فَهْمٍ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ هَذَا كَالْمُؤْمِنِ الَّذِي فَهَمَ مَا فَهَمَ مِنَ الْقُرْآنِ فَعَمِلَ بِهِ، وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ فَوَكَّلَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ، كَمَا أَمَرُهُ

(١) أخرجه الفريابي في حديث سفيان الثوري (٢٤٦)، ابن سعد في الطبقات (١٢٦/٤)، والهرابي في ذم الكلام (٥٥/١)، من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الفريابي في حديث سفيان الثوري (٢٤٥)، وابن أبي شيبة (٣٠٧٩٢)، والأجري في الشريعة (١٤٤)، من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، رقم (٢٦٦٦)، من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَأَعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ عَالِمِهِ»^(١)،
فَأَمْسَلْ مَا أَمَر بِهِ ﷺ^(١).

[١] اِخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْقُرْآنِ - كَمَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ - نَوْعَانِ:

اِخْتِلَافٌ فِي تَنْزِيلِهِ، وَاِخْتِلَافٌ فِي تَأْوِيلِهِ، وَتَأْوِيلُهُ يَعْنِي: فِي تَفْسِيرِهِ.

الِاخْتِلَافُ فِي تَنْزِيلِهِ: أَنَّ النَّاسَ اِخْتَلَفُوا هَلْ تَكَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِالْقُرْآنِ، وَهَلْ هُوَ

بِمَشِيئَتِهِ أَوْ لَا؟

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ الَّذِينَ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّلَفِ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ تَكَلَّمَ بِالْقُرْآنِ حَقِيقَةً وَإِنَّهُ بِمَشِيئَتِهِ، مَتَىٰ شَاءَ تَكَلَّمَ عَزْرَجَلَّ وَدَلِيلُهُمْ عَلَىٰ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، يَعْنِي: حَتَّىٰ يَسْمَعُوا الْقُرْآنَ، وَقَوْلُهُ عَزْرَجَلَّ: ﴿هَذَا كَيْبُنَا يَنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجنانية: ٢٩]، وَالنُّطْقُ كَلَامٌ، وَالآيَاتُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَمَا بَأْسُهُمْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُلِنَا إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥]، فَقَوْلُهُ: مُحَدَّثٌ، يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَشِيئَتِهِ، وَقَالَ عَزْرَجَلَّ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ: قَدْ سَمِعَ اللَّهُ، وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَىٰ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِهِ بَعْدَ الْمُجَادَلَةِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: قَدْ سَمِعَ.

و«سَمِعَ» فِعْلٌ مَاضٍ يَدُلُّ عَلَىٰ تَقَدُّمِ الْمَسْمُوعِ عَلَىٰ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، وَهُوَ صَرِيحٌ بِأَنَّ الْقُرْآنَ يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ، مَتَىٰ شَاءَ تَكَلَّمَ بِمَا يُرِيدُ عَزْرَجَلَّ وَالْقَاهُ عَلَىٰ جِبْرِيلَ، ثُمَّ جِبْرِيلُ يَنْزِلُ بِهِ عَلَىٰ قَلْبِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَنُنزِّلُ لَنْزِيلٍ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٢]،

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢/١٨١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو، وَفِي (٢/٣٠٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ﴿ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٤]،
﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

وقد خالف في ذلك أهل البدع فالأشاعرة، يقولون: إن القرآن كلام الله لكنه لا يتعلّق بمشيئته؛ لأنّ كلامه معنى قائم بنفسه، ليس بحرف ولا بصوت، وما سمعه جبريل فهي حروف وأصوات مخلوقة خلقها الله عزّ وجلّ لتكون تعبيراً عما في نفسه، فأخذها جبريل إلى النبيّ عليه الصّلاة والسّلام، فإذا كان هذا هو القرآن عندهم فالحقيقة أنهم لم يثبتوا أنّ الله تكلم به؛ فإنّ تفسير الكلام بهذا يعني: أنّ الكلام هو العلم، فأنا عندما أنكلم في موضوع قد أفكر فيه أولاً وأرتب العناصر وأتذكّر ماذا أقول.

وهم يقولون: إنّ هذا الذي يقع في نفس الإنسان هو مثل كلام الله، فإنّ الإنسان يقدر في نفسه أن يتكلم بشيء ثمّ يخلق الله عزّ وجلّ أصواتاً تطابق ما في نفسه، فيسمع جبريل هذه الأصوات وينقلها إلى رسول الله ﷺ وهذا ليس هو الواقع.

بل الواقع أنّ الله يتكلم بنفسه بالقرآن بحروف وأصوات وأنّ جبريل يسمّعها ثمّ يلقيها إلى الرسول عليه الصّلاة والسّلام فتجد أنّ الأشاعرة - وهم من المبتدعة - خالفوا في القرآن من حيث تكلم الله به عزّ وجلّ فالسلف يقولون: إنّ تكلم به حقيقة وما سمع من الأصوات والحروف فهو كلام الله حقيقة، والأشاعرة يقولون: إنّ الكلام هو المعنى القائم بالنفس، أمّا ما سمعه جبريل فإنّها حروف وأصوات خلقها الله تعبيراً عما في نفسه، هذا لا شكّ أنّه خلاف الحقّ؛ لأنّ كلّ إنسان يعلم أنّ الله إذا قال: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٦] فالمراد بكلامه ما تكلم به بنفسه.

والمعتزلة يقولون: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ فِي نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ يَخْلُقُ شَيْئًا بِإِرَادَتِهِ يُسَمَّى هَذَا الشَّيْءُ كَلَامَ اللَّهِ، كَمَا سَمَّى اللَّهُ الْكَعْبَةَ بَيْتَ اللَّهِ، وَسَمَّى نَاقَةَ صَالِحٍ نَاقَةَ اللَّهِ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ كَلَامٌ قَائِمٌ بِنَفْسِ اللَّهِ فَهَذَا لَا يُمَكِّنُ، بَلْ كَلَامُهُ مَخْلُوقٌ بَائِنٌ مُنْفَصِلٌ.

وَنَقْتَصِرُ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِلَّا فَإِنَّ أَقْوَالَ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَبْعَةٌ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْقَيْمِ كَمَا فِي (مُخْتَصِرِ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ)^(١) الَّذِي أَضْلُهُ لِابْنِ الْقَيْمِ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ يُسْمَعُ مِنَ اللَّهِ نَفْسِهِ حِينَ يَتَكَلَّمُ، وَمَا فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَلَا شَكٌّ أَنْ قَوْلَهُمْ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَاسَ كَلَامُ اللَّهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ الْمُضَافَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ مُضَافَةٌ إِلَى اللَّهِ وَهِيَ أَعْيَانٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، فَالْكَعْبَةُ مَعْرُوفَةٌ فِي الْأَرْضِ، وَالنَّاقَةُ مَعْرُوفَةٌ فِي الْأَرْضِ مُنْفَصِلَةٌ عَنِ اللَّهِ، وَالْكَلَامُ مَعْنَى لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ أَبَدًا، لَا يَقُومُ إِلَّا بِمُتَكَلِّمٍ، فإِضَافَةُ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ لَيْسَ كإِضَافَةِ الْكَعْبَةِ أَوْ النَّاقَةِ إِلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ هَذَا عَلَى هَذَا.

أَمَّا التَّأْوِيلُ: فَأَهْلُ الْبِدْعِ مُخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ، فَيُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ عَلَى مَا يُؤَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ، وَكُلٌّ بِحَسَبِهِ.

فَمَثَلًا الرَّافِضَةُ يَقُولُونَ: ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ [الاسراء: ٦٠] هِيَ شَجَرَةُ بَنِي أُمَيَّةَ. وَيَقُولُونَ: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلْحُوتِ﴾ [النساء: ٥١] هُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. ﴿إِنَّ اللَّهَ

(١) مختصر الصواعق المرسله (ص: ٢٣).

= يَا مُرَّكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴿ [البقرة: ٦٧] عَائِشَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَهُمْ مِنَ التَّحْرِيفَاتِ
الَّتِي يَسْخَرُ مِنْهَا كُلُّ إِنْسَانٍ أَطَّلَعَ عَلَيْهَا مَا لَا يَعْلَمُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ، كَذَلِكَ أَيْضًا مِنْ أَهْلِ
الْبِدْعِ مَنْ يُحَرِّفُونَ الْقُرْآنَ فَيَقُولُونَ مَثَلًا: ﴿أَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] يَعْنِي:
اسْتَوَى، ﴿مُحِبُّهُمْ وَمُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] يَعْنِي: مُجِيبُونَ، ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] أَثَابَهُمْ،
وَهَلُمَّ جَرًّا، فَخَالَفُوا فِي تَنْزِيلِهِ وَخَالَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ أَي: فِي تَفْسِيرِهِ، فَفَسَّرُوهُ عَلَى مَا يُوَافِقُ
أَهْوَاءَهُمْ.

وَأَمَّا السَّلْفُ فَإِنَّهُمْ وَافَقُوا الْحَقَّ فِي تَنْزِيلِهِ وَفِي تَأْوِيلِهِ، فَفَهِمُوهُ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْهُ وَلَمْ يُبَدِّلُوا فِيهِ وَلَمْ يُغَيِّرُوا فِيهِ.



وَسَطِيَّةُ السَّلَفِ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ كَوْسَطِيَّةِ الْأُمَّةِ بَيْنَ الْأُمَمِ:

قَوْلُهُ: «وَدِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَاحِدٌ، وَهُوَ دِينُ الْإِسْلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. وَهُوَ بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالْتَقْصِيرِ، وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ، وَبَيْنَ الْجَزْرِ وَالْقَدْرِ، وَبَيْنَ الْأَمْنِ وَالْإِيَّاسِ: ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينَنَا وَاحِدٌ»^(١)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥] عَامٌّ فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَلَكِنَّ الشَّرَائِعَ تَتَنَوَّعُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨].

فَدِينُ الْإِسْلَامِ هُوَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِعِبَادِهِ عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِهِ، وَأَصْلُ هَذَا الدِّينِ وَفُرُوعُهُ رِوَايَتُهُ عَنِ الرَّسُولِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ غَايَةَ الظُّهُورِ، يُمَكِّنُ كُلَّ مُمَيِّزٍ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَفَصِيحٍ وَأَعْجَمِيٍّ، وَذَكِيٍّ وَبَلِيدٍ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ بِأَقْصَرِ زَمَانٍ، وَإِنَّهُ يَقَعُ الْخُرُوجُ مِنْهُ بِأَسْرَعٍ مِنْ ذَلِكَ، مِنْ إِنْكَارِ كَلِمَةٍ، أَوْ تَكْذِيبِ، أَوْ مُعَارَضَةٍ، أَوْ كَذِبِ عَلَى اللَّهِ، أَوْ ازْتِيَابِ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ رَدِّ لِيَا أَنْزَلَ، أَوْ شَكِّ فِيمَا نَفَى اللَّهُ عَنْهُ الشُّكَّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ بِمَا فِي مَعْنَاهُ.

فَقَدْ دَلَّ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى ظُهُورِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَسُهُولَةِ تَعَلُّمِهِ، وَأَنَّهُ يَتَعَلَّمُهُ الْوَافِدُ ثُمَّ يُؤَلِّي فِي وَقْتِهِ، وَاخْتِلَافُ تَعَلِيمِ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ بِحَسَبِ مَنْ يَتَعَلَّمُ، فَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الْوَطَنِ، كَضِمَّامِ بْنِ ثَعْلَبَةَ النَّجْدِيِّ، وَوَفِدَ عَبْدُ الْقَيْسِ، عَلَّمَهُمْ مَا

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذَكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرَمٍ إِذْ أَنْبَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مریم: ١٦]، رقم (٣٤٤٣)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، رقم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لَمْ يَسْعُهُمْ جَهْلُهُ، مَعَ عِلْمِهِ أَنَّ دِينَهُ سَيَسْتَشِرُّ فِي الْأَفَاقِ، وَيُرْسِلُ إِلَيْهِمْ مَنْ يُفَقَّهُهُمْ فِي سَائِرِ مَا يَخْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ قَرِيبَ الْوَطَنِ يُمَكِّنُهُ الْإِثْيَانُ كُلَّ وَقْتٍ، بِحَيْثُ يَتَعَلَّمُ عَلَى التَّدْرِيجِ، أَوْ كَانَ قَدْ عَلِمَ فِيهِ أَنَّهُ قَدْ عَرَفَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ؛ أَجَابَهُ بِحَسَبِ حَالِهِ وَحَاجَتِهِ عَلَى مَا تَدُلُّ قَرِينَتُهُ حَالَ السَّائِلِ، كَقَوْلِهِ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ. ثُمَّ اسْتَقِمَّ»^(١).

وَأَمَّا مَنْ شَرَعَ دِينًا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ أَصُولَهُ الْمُسْتَلْزِمَةَ لَهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنقُولَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُرْسَلِينَ، إِذْ هُوَ بَاطِلٌ، وَمَلْزُومٌ الْبَاطِلِ بَاطِلٌ، كَمَا أَنَّ لَزِمَ الْحَقِّ حَقٌّ.

وَقَوْلُهُ: «بَيْنَ الْغُلُوِّ وَالتَّقْصِيرِ» قَالَ تَعَالَى: «قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ» [المائدة: ٧٧]، وَقَالَ تَعَالَى: «يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَمْتَدُوا بِرَأْسِكُمْ إِلَى اللَّهِ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِّينَ» (٨٧) وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَلًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ» [المائدة: ٨٧-٨٨].

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوا أَرْوَاحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَمَلِهِ فِي السَّرِّ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَكُلُ اللَّحْمَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا أَنَامُ عَلَى فِرَاشٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ، وَأَنَامُ وَأَقُومُ، وَأَكُلُ اللَّحْمَ، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي فَلَيْسَ مِنِّي»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام، رقم (٣٨)، من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٥٠٦٣)، ومسلم: كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه، رقم (١٤٠١)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَفِي غَيْرِ الصَّحِيحَيْنِ: سَأَلُوا عَنْ عِبَادَتِهِ فِي السَّرِّ، فَكَأَنَّهُمْ تَقَالَوْهَا.

وَذُكِرَ فِي سَبَبِ نُزُولِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ عُمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ، وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنَ مَسْعُودٍ، وَالْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ، وَسَالِيًا مَوْلَى أَبِي حَدَيْفَةَ، فِي أَصْحَابِهِ تَبَتَّلُوا، فَجَلَسُوا فِي الْبُيُوتِ، وَاعْتَزَلُوا النِّسَاءَ، وَلَبَسُوا الْمُسُوحَ، وَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، إِلَّا مَا يَأْكُلُ وَيَلْبَسُ أَهْلُ السِّيَاحَةِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَهُمْوَا بِالْإِخْتِصَاءِ، وَأَجْمَعُوا لِقِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، فَتَزَلَّتْ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرَّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، يَقُولُ: لَا تَسِيرُوا بِغَيْرِ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ، يُرِيدُ مَا حَرَّمُوا مِنَ النِّسَاءِ وَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ، وَمَا أَجْمَعُوا لَهُ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ وَصِيَامِ النَّهَارِ، وَمَا هُمُّوَا بِهِ مِنَ الْإِخْتِصَاءِ، فَلَمَّا نَزَلَتْ فِيهِمْ، بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: «إِنَّ لِنَفْسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَإِنَّ لِأَعْيُنِكُمْ حَقًّا، صُومُوا وَأَفْطِرُوا، وَصَلُّوا وَنَامُوا، فَلَيْسَ مِنَّا مَنْ تَرَكَ سُتْنَا»، فَقَالُوا: اللَّهُمَّ سَلِّمْهَا وَاتَّبِعْنَا مَا أَنْزَلْتَ^(١).

وَقَوْلُهُ: «وَبَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّعْطِيلِ» تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُوصَفَ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ، مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، فَلَا يُقَالُ: سَمِعْتُ كَسَمْعِنَا، وَلَا بَصَرَ كَبَصْرِنَا، وَنَحْوَهُ، وَمِنْ غَيْرِ تَعْطِيلٍ، فَلَا يُنْفَى عَنْهُ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، أَوْ وَصَفَهُ بِهِ أَعْرَفُ النَّاسِ بِهِ: رَسُولُهُ ﷺ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَعْطِيلٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَنظِيرُ هَذَا الْقَوْلِ قَوْلُهُ: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهِ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّزْيِيهِ»،

(١) أخرجه الطبري (١٠/٥١٩).

وَهَذَا الْمَعْنَى مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فَقَوْلُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رَدٌّ عَلَى الْمَشْبَهَةِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رَدٌّ عَلَى الْمَعْطَلَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَيَبِّنَ الْجَيْرَ وَالْقَدَرَ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْعَبْدَ غَيْرَ مَجْبُورٍ عَلَى أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ حَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ وَحَرَكَاتِ الْأَشْجَارِ بِالرِّيَّاحِ وَغَيْرِهَا، وَلَيْسَتْ مَخْلُوقَةً لِلْعَبْدِ، بَلْ هِيَ فِعْلُ الْعَبْدِ وَكَسْبُهُ وَخَلْقُ اللَّهِ تَعَالَى.

وَقَوْلُهُ: «وَيَبِّنَ الْأَمْنَ وَالْإِيَّاسِ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ أَيْضًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ خَائِفًا مِنْ عَذَابِ رَبِّهِ، رَاجِيًا رَحْمَتَهُ، وَأَنَّ الْخَوْفَ وَالرَّجَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْجَنَاحَيْنِ لِلْعَبْدِ، فِي سَبِيلِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالِدَارِ الْآخِرَةِ.

قَوْلُهُ: «فَهَذَا دِينُنَا وَاعْتِقَادُنَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَنَحْنُ بُرَاءٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ، وَنَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُبَيِّنَنَا عَلَى الْإِيَّانِ، وَيُجْتِمِعَ لَنَا بِهِ، وَيَعْصِمَنَا مِنَ الْأَهْوَاءِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَالْآرَاءِ الْمُتَفَرِّقَةِ، وَالْمَذَاهِبِ الرَّدِيَّةِ، مِثْلِ الْمَشْبَهَةِ، وَالْمُعْتَرِزَةِ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْجَيْرِيَّةِ، وَالْقَدَرِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، مِنَ الَّذِينَ خَالَفُوا السُّنَّةَ وَالْجَمَاعَةَ، وَخَالَفُوا الضَّلَالََةَ، وَنَحْنُ مِنْهُمْ بُرَاءٌ، وَهُمْ عِنْدَنَا ضَلَالٌ وَأَزْدِيَاءُ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقُ»^[١].

[١] وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَسَطٌ بَيْنَ الْأُمَمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، فَالسَّلَفُ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

فالسلفُ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِهِمْ خِيَارَهَا، وَهُمْ وَسَطٌ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنِ طَرِيقَتِهِمْ وَسَطًا بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.

إِذَا، أَوْسَطِيَّتُهُمْ مِنْ وَجْهَيْنِ: مِنْ جِهَةِ الطَّرِيقِ، وَمِنْ جِهَةِ الوَصْفِ، فَهُمْ مِنْ جِهَةِ الوَصْفِ وَسَطُ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ خِيَارُ الْأُمَّةِ، وَالْوَسَطُ الْخِيَارُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، أَي: عَدْلًا خِيَارًا، هُمْ وَسَطٌ أَيْضًا فِي الطَّرِيقَةِ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَبَيْنَ التَّفْرِيطِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى الْأَوَّلِ قَوْلُهُ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(١). وَقَوْلُهُ: «سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ كَانُوا عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢). فَهُمْ مِنَ النَّاحِيَةِ وَسَطٌ فِي الوَصْفِ، أَي: عَدْلٌ خِيَارٌ، وَبِالنِّسْبَةِ لِلطَّرِيقِ طَرِيقِ الوَسَطِ يَعْنِي: مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.

وَلَيْسَ مَعْنَى أَنْ تُخْرِجَ الْأَشَاعِرَةَ وَالمَاثُرِيْدِيَّةَ وَمَنْ شَابَهُهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّنَا نُخْرِجُهُمْ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَهُمْ مُسْلِمُونَ بِلَا شَكٍّ لَكِنَّهُمْ مُخَالِفُونَ لِلسُّنَّةِ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ كَأَسَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَسَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَلَا فِيمَا

(١) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ: كِتَابُ الشَّهَادَاتِ، بَابُ لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جُورٍ إِذَا أَشْهَدَ، رَقْمٌ (٢٦٥٢)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ، بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، رَقْمٌ (٢٥٣٣)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي افْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، رَقْمٌ (٢٦٤١)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

= خالفوا فيه الكتاب والسنة وغير ذلك من العقائد، بل الواجب أن نقول: هم في أساء الله وخصايته وفيما خالفوا فيه السلف من العقيدة ليسوا أهل السنة، لكن في الأمور الأخرى التي وافقوا فيها السلف هم أهل السنة، فلا يعطون الاسم المطلق ولا يسلب عنهم مطلق الاسم؛ لأن سلب مطلق الاسم عنهم خطأ، وإعطائهم هذا الاسم على وجه الإطلاق خطأ، والواجب العدل، فنصفهم بما يستحقون، فنقول: هم فيما يتعلق بأساء الله وخصايته وغيره من العقائد التي خالفوا فيها السلف ليسوا من أهل السنة، وفي الأمور الأخرى التي وافقوا فيها السلف هم من أهل السلف، ويمكن أن يجتمع في الإنسان وصفان باعتبارين مختلفين، باعتبار كذا، فنصفه بوصف، وباعتبار كذا نصفه بوصف آخر، كما نصف الإنسان بالإيمان والكفر، فيقتال المسلمين بعضهم مع بعض كفرة^(١) لكن لا يخرج من الإيمان، فهم مؤمنون كافرين، والنياحة على الميت كفرة كما قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «اثنان في الناس هما يهيم كفرة: الطعن في النسب والنياحة على الميت»^(٢). فلا نقول: من نأح على ميت فلا إيمان معه؟ بل معه إيمان ومعه كفر، كذلك هؤلاء الطائفة معهم سلفية ومعهم بدعية، ففيما خالفوا فيه السلف من الأساء والصفات وغيرهما من العقيدة هم ليسوا من أهل السنة في هذا الباب، وفيما وافقوا فيه السلف هم من أهل السنة.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب والنياحة، رقم (٦٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم (٤٨)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، رقم (٦٤)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

فالسلفُ وَسَطٌ في أمورٍ كثيرةٍ، منها:

أولاً: في أساءِ اللهِ تعالى وصِفَاتِهِ بَيْنَ الْمُعْطَلَةِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَنَحْوِهِمْ،
وَبَيْنَ الْمُمَثِّلَةِ الْمَشْبَّهَةِ.

ثانياً: في بابِ قَدْرِ اللهِ وَأَفْعَالِهِ بَيْنَ الْقَدَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَّةِ.

ثالثاً: في بابِ الْإِيمَانِ وَالذِّينِ بَيْنَ الْمُرْجِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ وَالْمُعْتَزَلَةِ مِنْ جِهَةٍ وَالْحَوَارِجِ
مِنْ جِهَةٍ.

رابعاً: وفي بابِ الْجَزَاءِ بَيْنَ الْمُرْجِيَّةِ وَالْوَعِيدِيَّةِ.

خامساً: وفي آلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ بَيْنَ النَّوَاصِبِ وَالرُّوَافِضِ.



قواعدُ في أسماءِ اللهِ تعالى وصفاته
ووليها
أمثلةٌ من الصفاتِ التي كثرَ الخوضُ فيها

لفضيلةِ الشَّيخِ العَلامَةِ
مُحمَّدِ بنِ صالحِ العُثَيمِينِ
غَفَرَ اللهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ وَلِلْمُؤْمَلِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَهَذِهِ فُقَرَاتُ مَنَهْجِ التَّوْحِيدِ الْمَقْرَّرِ عَلَى الْمُسْتَوَى الثَّانِي مِنْ كُتَيْبَتِي أَصُولِ الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ فِي فِرْعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي الْقَصِيمِ، يُرَاجَعُ عَلَيْهَا شَرْحُ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ وَمَا يُنَاسِبُ الْمَوْضُوعَ مِنْ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ وَابْنِ الْقَيْمِ وَغَيْرِهِمَا. أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ نَافِعًا لِعِبَادِهِ مُوَافِقًا لِمَرْضَاتِهِ إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ.

(تَنْبِيهُ): الصَّفَحَاتُ الْمُشَارُّ إِلَيْهَا فِي الْحَاشِيَّةِ لِشَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ فِي طَبْعَةِ الْمَكْتَبِ الْإِسْلَامِيِّ إِلَّا مَا قَيَّدَ بِكِتَابٍ مُعَيَّنٍ.

مَنَهْجُ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ

تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ:

هُوَ: إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يَخْتَصُّ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي ذَلِكَ: إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ.

بَيَانُ صِحَّةِ هَذَا الْمَذْهَبِ بِالْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.

مَعْنَى التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ وَالتَّكْيِيفِ وَالتَّمَثِيلِ وَحُكْمُ كُلِّ مِنْهَا بِالْأَدْلَةِ السَّمْعِيَّةِ

والعقلية وبيان الجمع بين نصوص نفي التمثيل وبين قوله ﷺ: «خَلَقَ اللهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(١).

التعبير بنفي التحريف أولى من التعبير بنفي التأويل من وجهين.
والتعبير بنفي التمثيل أولى من التعبير بنفي التشبيه من وجهين أيضاً.

قواعد في أسماء الله وصفاته:

١- من قواعد الأسماء:

القاعدة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى؛ ولذا كانت أعلاماً وأوصافاً،
لم يكن منها (الدهر^(٢) والقديم^(٣)).

القاعدة الثانية: إذا كان الاسم من وصف متعدّد لم يتمّ الإيمان به إلا بثلاثة أمور:

- إثباته اسماً من أسماء الله تعالى.
 - وإثبات ما دلّ عليه من صفة أو صفات.
 - وإثبات الحكم المترتب على ذلك وهو المقتضى (ويضرب أمثلة لذلك).
- وإذا كان الاسم من وصف لازم لم يتمّ الإيمان به إلا بأمرين:
- إثباته اسماً من أسماء الله عزّ وجلّ.
 - وإثبات ما دلّ عليه من صفة أو صفات.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، رقم (٦٢٢٧)، ومسلم: كتاب البر

والصلة، باب النهي عن ضرب الوجه، رقم (٢٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) ر: ص ٩ من القواعد المثلث. (المؤلف)

(٣) ر: ص ١١٤. (المؤلف)

ب- من قواعد الصفات:

القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

وإذا كانت الصفة نقصاً محضاً كانت مُمتنعةً في حق الله عزَّ وجلَّ.

وإذا كانت كمالاً في حالٍ ونقصاً في حالٍ كانت ثابتةً لله تعالى في حال الكمال مُمتنعةً في حال النقص. (يُضْرَبُ لذلك كله أمثلة).

القاعدة الثانية: باب الصفات أشمل من باب الأسماء؛ وذلك لأنَّ كلَّ اسمٍ من أسماء الله تعالى مُتضمَّنٌ لصفةٍ، وليس كلُّ صفةٍ يُشتقُّ له منها اسمٌ. (يُضْرَبُ لذلك أمثلة).

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم:

أ- من حيث الثبوت والانتفاء إلى قسمين: ثبوتية وسلبية.

فالثبوتية: ما أثبتها الله تعالى لنفسه، وكلُّها صفات كمال لا نقص فيها.

والسلبية: ما نفاها الله تعالى عن نفسه، وكلُّها صفات نقصٍ نفيت لثبوت كمالٍ ضدها في حقه سبحانه وتعالى لا لمجرد النفي؛ لأنَّ النفي ليس بكمالٍ إلا أن يتضمَّنَ ثبوتاً يدلُّ على الكمال؛ وذلك لأنَّ الانتفاء عدمٌ، والعدم ليس بشيءٍ فضلاً عن أن يكون كمالاً؛ ولأنَّه قد يكون لعدم القابلية أو للعجز عن الشيء.

ب- من حيث قيامها بالله إلى قسمين: ذاتية وفعلية.

فالذاتية: التي لم يزل الله تعالى ولا يزال مُتصفاً بها، وهي إمَّا معنوية، وإمَّا

خبرية.

فالمعنوية: ما دلَّت على المعنى، كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر ونحوها.

والخبرية: ما دلَّت على شيء مُسمَّاه بالنسبة إلينا أبعاض وأجزاء، كالوجه واليدين ونحوهما.

والفعلية: التي تتعلَّق بمشيتها إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، وهي باعتبار جنسها ذاتية؛ لأنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلاً، لكن المتعلِّق بمشيتها نوع الفعل أو آحاده، كالاتيواء على العرش والتزول إلى السماء الدنيا.

والنوع منها قد يكون ذاتياً باعتبار أصله فعلياً باعتبار آحاده، كالكلام^(١).

وأكثر ما أخبر الله به من صفاته هو الصفات الثبوتية؛ لأنها صفات كمالٍ وثناءٍ، فكلما كثرت وتنوَّعت ظهر من كمال الموصوف وتأكَّد اتصافه بذلك ما هو أكثر.

أما الصفات السلبية فلم تأت غالباً إلا في الأحوال التالية:

الحال الأولى: أن تكون جملة لتدلَّ على عموم كماله، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

الثانية: أن تكون نفيًا لما ادَّعاه الكاذبون في حقه تعالى، كقوله: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ ﴿١١﴾ ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١-٩٢].

الثالثة: أن تكون دفعا لتوهم نقص كماله في ذلك الأمر المعين، كقوله تعالى:

(١) ر: ص ١٢٧-١٢٨. (المؤلف)

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعِبَادٍ﴾ [الدخان: ٣٨]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

وهذا عكس طريق أهل التعطيل الذين يُسهبون في الصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ وَيُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ الثُّبُوتِيَّةَ، بِالْجَحْدِ تَارَةً، وَبِالتَّحْرِيفِ الَّذِي يُسْمُونَهُ تَأْوِيلًا تَارَةً أُخْرَى.

ج- من قواعد الأسماء والصِّفَاتِ.

قاعدة واحدة: أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية أي: يتوقف القول فيها إثباتاً ونفيًا على دلالة الكتاب والسنة. ودليل ذلك السمع والعقل.

والدلالة على الأسماء تكون بالنص على أن هذا الاسم بعينه من أسماء الله تعالى.

والدلالة على الصِّفَاتِ تكون: إمَّا بالنص على الصِّفَةِ بعينها، وإمَّا بتضمين الاسم لها، وإمَّا بالتصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها.

فالأول: كالعِزَّةِ والبَطْشِ والقُوَّةِ والرَّحْمَةِ والوَجْهِ واليَدَيْنِ.

والثاني: كالْحَيَاةِ والقُدْرَةِ والعُلُوِّ الدالِّ عليها اسمُ الحَيِّ والقَدِيرِ والعَلِيِّ.

والثالث: كالإِرَادَةِ والمَجِيءِ والانتقام الدالِّ عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ

مَا يُرِيدُ﴾ [الحج: ١٤]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ

مُنْقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢].

أما ما لم يرد إثباته ولا نفيه فإن كان لا يدلُّ إلا على معنى يستلزم النقص في

حقِّ الله عزَّ وجلَّ وجب نفيه؛ لأنَّ الله تعالى مُنْتَزَعٌ عَنِ النِّقْصِ، وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ النِّقْصَ

والكمال وجب التوقف في لفظه فلا يُثَبَّتْ ولا يُنْفَى، وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَيُسْتَفْصَلُ فِيهِ.

فإن أُريدَ به حَقُّ قُبَلٍ لا بدلالةِ هذا اللَّفْظِ وَلَكِنْ بَدَلِيلٍ آخَرَ. وإن أُريدَ به ما لا يَلِيْقُ باللهِ وَجَبَ رَدُّهُ^(١). (يُضْرَبُ لَدَيْكَ أَمْثَلَةٌ).

أَمْثَلَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي كَثُرَ الْخَوْضُ فِيهَا

المثالُ الأوَّلُ: علُوُّ اللهِ تَعَالَى بِذَاتِهِ فَوْقَ خَلْقِهِ، فَأَهْلُ السُّنَّةِ يُشْبِهُونَهُ بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْعَقْلِ وَالْفِطْرَةِ. (تُذَكَّرُ الْأَدَلَّةُ^(٢))، وَيُبَيَّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَدِلَّةِ الْمَعِيَةِ وَالْقُرْبِ، وَيُشَارُ إِلَى تَقْسِيمِ الْمَعِيَةِ وَأَدْلِيَّتِهِ).

وخالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي ذَلِكَ طَائِفَتَانِ.

طَائِفَةٌ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ تَعَالَى لا يُوصَفُ بِالْعُلُوِّ ولا بِالسُّفْلِ، فليسَ داخِلَ العالَمِ ولا خارِجَه ولا فَوْقَه ولا تَحْتَه ولا يَمِينَه ولا شِمالَه ولا مُتصِلاً ولا مُنفصِلاً؟!!

وطائِفَةٌ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ. (فَلتُذَكَّرُ شُبُهَةٌ كُلِّ طَائِفَةٍ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا).

المثالُ الثاني: اسْتِواءُ اللهِ تَعَالَى عَلى عَرِيشِهِ. (تُذَكَّرُ أَدْلَتُهُ، وَجَوَابُ الإِمَامِ مالِكٍ^(٣))

فِيهِ وَشُبُهَةٌ مَن حَرَّفَهُ إِلَى الاسْتِيلَاءِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِم).

المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللَّتانِ أَثَبَّتَهُما اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ. (تُذَكَّرُ الْأَدَلَّةُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ

ما وَرَدَ بِصِغَةِ التَّشْبِيهِ وَالْإِفْرادِ وَالْجَمْعِ، وَشُبُهَةٌ مَن حَرَّفَ مَعْنَاهُمَا إِلَى القُوَّةِ أَوِ النِّعْمَةِ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِم).

(١) ر: ص ٢٣٨. (المؤلف)

(٢) ر: ص ٣١٣ إلى ٣٢٨. (المؤلف)

(٣) جواب الإمام مالك؛ أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم (٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣٢٥/٦)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم

المثال الرابع: كلام الله عزَّجَلَّ؛ فأهل السنة يُثبتون أن الله تعالى يتكلم متى شاء بما شاء كيف شاء بحرفٍ وصوتٍ مسموعٍ لا يُشبهُ أصواتَ المخلوقين بدلالة الكتابِ والسنةِ والإجماعِ واللغةِ، وأنَّ كلامه صفةٌ من صفاته غيرُ مخلوقٍ، ويتفرَّعُ على ذلك القولُ في القرآنِ. (تذكر أدلته السَّمعيةُ والعقليةُ)^(١).

وخالفهم في ذلك طوائفٌ نذكرُ منهم طائفتين:

طائفةٌ تقول: إنَّ كلامَ الله تعالى مُتعلِّقٌ بمشِيئتهِ وبحروفٍ وأصواتٍ مسموعةٍ، لكنَّه مخلوقٌ من مخلوقاته لا صفةٌ من صفاته.

وطائفةٌ تقول: إنَّ كلامَ الله تعالى صفةٌ من صفاته لكنَّه معنَى قائمٌ بنفسه غيرُ مُتعلِّقٍ بمشِيئتهِ، بل لازِمٌ لذاته كلزوم الحياة والعلم وما يُسمعُ اللهُ خلقه منه فهو مخلوقٌ يُعبَّرُ به عمَّا في نفسِ الله تعالى. (فلتُذكرُ شُبُهَةً كُلَّ طائفةٍ والردُّ عليها).

المثال الخامس: مجيءُ الله تعالى وإتيانه. (تذكر أدلته، وشُبُهَةً مَن حَرَّفَ معناه إلى مجيء أمره ونحو ذلك، والردُّ عليهم).

المثال السادس: رؤية المؤمنين لله تعالى يومَ القيامةِ. (تذكر أدلته، وشُبُهَةً مَن حَرَّفَ معناها إلى العلم واليقين، والردُّ عليهم)^(٢).

نَسألُ اللهَ تعالى النظرَ إلى وَجْهِه الكريمِ في جَناتِ النِّعيمِ.

تَمَّ بِقَلَمِ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ العُثْمِينِ

في ٧/٢/١٤٠٨ هـ

(١) ر: ص ١٧٩ إلى ٢٠٢. (المؤلف)

(٢) ر: ص ٢٠٤ إلى ٢١٥ و ص ٢٣٠-٢٣١. (المؤلف)

مَنْهَجُ الْفَصْلِ الثَّانِي

أ- في الأسماء والصفات

سَبَقَ لَكَ أَنَّ مَذْهَبَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ وَلَا تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الصَّحِيحُ بِالْأَدِلَّةِ السَّمْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ.
وَقَدْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ طَائِفَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: الْمُمَثِّلَةُ الْمُسَبِّهَةُ الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ تَعَالَى مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ مَعَ تَمْثِيلِهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ. (تُذَكَّرُ شُبُهَتُهُمْ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا، وَأَقْوَالُ السَّلَفِ فِي الْحُكْمِ فِيهِمْ)^(١).

الثَّانِيَةُ: الْمُعْطَلَةُ الَّذِينَ نَفَوْا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَهُمْ أَقْسَامٌ مُتَعَدِّدَةٌ نَذَكَّرُ مِنْهُمْ قِسْمَيْنِ:

الْأَوَّلُ: مَنْ نَفَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ، وَهُمْ الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ^(٢). (تُذَكَّرُ شُبُهَتُهُمْ، وَالرَّدُّ عَلَيْهَا^(٣))، وَأَقْوَالُ السَّلَفِ فِي الْحُكْمِ فِيهِمْ.

الثَّانِي: مَنْ نَفَى عَنِ اللَّهِ تَعَالَى الصِّفَاتِ فَلَمْ يُثْبِتُوا لِلَّهِ تَعَالَى إِلَّا الْأَسْمَاءَ وَسَبَعًا

(١) ر: ص ١٢٠.

ر: ص ٣٨ إلى ٤٠ من القواعد المثل أيضًا. (المؤلف)

(٢) ر: ص ١٢ من التدمرية. (المؤلف)

(٣) ر: ص ٤٠ إلى ٤٦ من القواعد المثل. (المؤلف)

من الصفات، وهم عامةُ الأشاعرة الذين يتسببون إلى أبي الحسن الأشعري. (تذكر
شبهتهم والردُّ عليها)^(١).

كلماتٌ مُجملةٌ يُطلقها أهلُ التعطيلِ ليتوصلوا بها إلى نفي الصفات:

اعلم أن لأهلِ التعطيلِ كلماتٍ مُجملةً يُموهون بها على ضعيفي البصيرة من

أجلِ أن يُبرِّروا طريقتهم في نفي الصفاتِ فَمِنْهَا:

١- لفظُ التسلسلِ^(٢).

٢- حلولُ الحوادثِ باللهِ تعالى^(٣).

٣- الأعراضُ^(٤).

٤- الأعراضُ.

٥- الأبعاضُ، أو الأعضاءُ والأركانُ والجوارحُ^(٥).

ومن أقوالهم المشهورة: سبحانَ مَنْ تنزَّهَ عن الأعراضِ والأغراضِ والأبعاضِ.

٦- الحدُّ^(٦).

٧- الجهةُ^(٧).

(١) ر: ص ٤٠ إلى ٤٦ من القواعد المثل. (المؤلف)

(٢) ر: ص ١٣٥. (المؤلف)

(٣) ر: ص ١٢٨، و ص ١٩٠. (المؤلف)

(٤) ر: ص ٢٢٥. (المؤلف)

(٥) ر: ص ٢٣٨. (المؤلف)

(٦) ر: ص ٢٣٨. (المؤلف)

(٧) ر: ص ٢٢٥. (المؤلف)

قواعدُ في أدلّةِ الأسماءِ والصفاتِ:

القاعدةُ الأولى: أدلّةُ أسماءِ اللهِ تعالى وصفاتهِ نفيًا أو إثباتًا هي الكتابُ والسُّنةُ فقط^(١)، قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللهُ: لا يُوصَفُ اللهُ إلا بها وَصَفَ به نفسه أو وَصَفَهُ به رَسولُهُ لا يُتجاوَزُ القرآنُ والحديثُ^(٢). (تُذَكَّرُ أدلّةُ ذلك، والرَدُّ على مَنْ جَعَلَ الدليلَ عَلَيْها هوَ العقلُ).

وإذا انحصرتِ الأدلّةُ على الكتابِ والسُّنةِ فالواجبُ إجراؤها على ظاهرهما دونَ تحريفٍ.

القاعدةُ الثانيةُ: أدلّةُ الأسماءِ والصفاتِ معلومةٌ المعنى مجهولةٌ الكيفيةُ بالنسبةِ إلينا، فهي معلومةٌ باعتبارِ مجهولةٍ باعتبارِ آخر. (تُذَكَّرُ أدلّةُ ذلك، والرَدُّ على أهلِ التفويضِ الَّذِينَ أنكَروا العِلْمَ بِمعناها)^(٣).

أمثلةٌ ادَّعى أهلُ التعطيلِ أَنَّ أهلَ السُّنةِ أوَّلواها

اعلمَ أَنَّ أهلَ التعطيلِ لَمَّا أنكَرَ عَلَيْهِمُ أهلُ السُّنةِ تحريفَهُمُ لنُصوصِ الكتابِ والسُّنةِ في أسماءِ اللهِ تعالى وصفاتهِ ادَّعَوْا على أهلِ السُّنةِ أَنَّهُم صرَفوا شيئًا من هذه النصوصِ عَن ظاهِرِهِ لِيُلزِمُوا أَهْلَ السُّنةِ بالمُوافَقَةِ على طريقتِهِمُ أو المُداهنةِ فيها^(٤).

(١) ر: ص ٢٩ من القواعد المثل. (المؤلف)

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٦/٥).

(٣) ر: ص ٣٤ إلى ٣٦ من القواعد المثل. (المؤلف)

(٤) ر: ص ٤٨-٤٩ من القواعد المثل في الجواب المجلد عنها. (المؤلف)

وَلنَضْرِبُ لذلِكَ أمثلةً:

المثال الأول: قوله تعالى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلْيَصْنَعِ عَلَيَّ عَيْقًا﴾ [طه: ٣٩]، وقوله عن سَفِينَةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]. (تذكرُ شُبْهَةَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ، والرَّدُّ عَلَيْهَا)^(١).

المثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرْبُ إِلَيْهِ مِنْ جَبَلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَرْبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥]. (تذكرُ شُبْهَةَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ، والرَّدُّ عَلَيْهَا)^(٢).

المثال الثالث: قولُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى فِيمَا يَرُويهِ عَنْهُ: «وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَلَئِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ»^(٣). (تذكرُ شُبْهَةَ أَهْلِ التَّعْطِيلِ، والرَّدُّ عَلَيْهَا)^(٤).

ب- في القضاء والقدر:

القضاء: ما يقضيه الله تعالى في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير.

والقدر: ما قدر الله تعالى في الأزل أن يكون.

وعلى هذا يكون القدر سابقاً على القضاء.

(١) ر: ص ٦٦-٦٧ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٢) ر: ص ٦٤ إلى ٦٦ من القواعد المثلى. (المؤلف)

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الرقاق، باب التواضع، رقم (٦٥٠٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) ر: ص ٦٧ إلى ٦٩ من القواعد المثلى. (المؤلف)

والإيمان بالقدَرِ أحدُ أركانِ الإيمانِ السَّتَةِ، ومَرَاتِبُ الإيمانِ به أربَعٌ:
إحداها: الإيمانُ بأنَّ اللهَ تَعَالَى عَلِيمٌ أَزْلاً وَأَبْداً بِمَا كَانَ وما يَكُونُ، فيما يُنسَبُ
إِلَيْهِ نَفْسِهِ وفيما يُنسَبُ إلى خَلْقِهِ.

الثانيةُ: الإيمانُ بأنَّ اللهَ كَتَبَ في اللوحِ المَحفوظِ ما يَكُونُ إلى يومِ القِيامَةِ.
الثالثةُ: الإيمانُ بأنَّ كُلَّ كائِنٍ فَهُوَ بِمَشِيئَتِهِ، سِوَاءٍ ما يُنسَبُ إليه أم ما يُنسَبُ
إلى خَلْقِهِ، ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشأْ لم يَكُنْ.

الرابعةُ: الإيمانُ بأنَّ اللهَ تَعَالَى خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَهُوَ خالِقُ أَعْيانِ المَخْلوقاتِ
وصِفاتها وأحوالِها وما يَصْدُرُ عَنها مِن أَقوالٍ وأفعالٍ وآثارٍ. (تُذَكَّرُ أدِلَّةُ هَذِهِ
المَرَاتِبِ).

القدَرُ لا يُنافي الأسبابَ الشرعيَّةَ ولا الكونيَّةَ الصَّحيحةَ التي جعلها اللهُ تَعَالَى
أسباباً، بَلْ هي مِن قَدَرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ. وربطُ المُسبِّباتِ بأسبابِها هو مُقتَضَى حِكْمَةِ اللهِ
البالغةِ وقُدْرَتِهِ الباهرةِ، وهو خالِقُ الأسبابِ ومُسبِّباتِها، فللأسبابِ تأثيرٌ في مُسبِّباتِها
لَكِنَّهُ بتَقديرِ اللهِ وخَلْقِهِ لا استِقْلالاً. هذا مَذْهَبُ أَهلِ السُّنَّةِ وخالفَهُم في ذلكِ
طائفتان:

طائفةٌ غَلَّتْ في تأثيرِ الأسبابِ وجعلتْ لها تأثيراً ذاتياً لا يَنفَكُ عنها.
والطائفةُ الثانيةُ أنكَروا تأثيرَ الأسبابِ وجعلوها مُجرَّدَ عَلاماتٍ يَحْصُلُ
الشَيْءُ عِنْدَها لا بِها. (تُذَكَّرُ شُبْهَةُ كُلِّ طائِفَةٍ، والرَدُّ عليها).

أفعال العباد بالنسبة للقدر:

أفعال العباد بالنسبة للقدر داخله في عموم المراتب الأربع، فهي معلومة لله تعالى مكتوبة في اللوح المحفوظ واقعة بمشيئة الله مخلوقة له. وللعبد فيها مشيئة وقدره فهي باختياره لم يجبر عليها، وهي مفعولة له تُنسب إليه فعلاً لا إلى غيره. هذا مذهب أهل السنة والجماعة. (تذكر أدلته السمعية والعقلية والحسية).

وخالفهم في ذلك طائفتان:

إحداهما: الجبرية الذين قالوا: إن العبد مجبر على عمله ليس له فيه اختيار ولا قدرة.

الثانية: القدرية الذين قالوا: إن العبد مستقل بفعله من دون الله فليس لله فيه مشيئة ولا خلق حتى إن غلاتهم أنكروا علم الله به وكتابته. (تذكر شبهة كل طائفة، والرد عليها).

الاحتجاج بالقدر على المعاصي:

لقد علمت أن فعل العبد يقع باختياره ويُنسب إليه مع اندراجِهِ تحت المراتب الأربع في الإيمان بالقدر، وحيث يتبين لك أنه لا يصح للمعاصي أن يحتج بالقدر على معصيته، والدليل على بطلان احتجاجه به:

١ - أن الله تعالى أبطأها في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

٢- أَنْ نَقُولَ لِلْعَاصِي: مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدَّرَ عَلَيْكَ الْمَعْصِيَةَ؟ هَلْ أَطَّلَعَكَ اللَّهُ عَلَى الْغَيْبِ؟ لِمَاذَا لَمْ تُقَدِّرْ حِينَ هَمَمْتَ بِالْمَعْصِيَةِ أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ لَكَ الْإِسْتِقَامَةَ فَتَسْتَقِيمَ.

٣- أَنْ نَقُولَ لِلْعَاصِي: إِنَّ جَمِيعَ نَصْرُفَاتِكَ الْأُخْرَى تُبْطَلُ احْتِجَاجَكَ هَذَا؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَرَدْتَ الذَّهَابَ إِلَى مَكَّةَ مَثَلًا، وَقِيلَ لَكَ: إِنَّ لَهَا طَرِيقَيْنِ أَحَدُهُمَا آمِنٌ وَالثَّانِي مَخُوفٌ لَعَدَلْتُ عَنِ الْمَخُوفِ إِلَى الْأَمَنِ، وَلَنْ تَسْلُكَ الْمَخُوفَ وَتَحْتَجَّ بِالْقَدْرِ.



قواعد في أسماء الله تعالى وصفاته

القواعد: هي الأُسُس التي تُبنى عليها الفروعُ والجزئياتُ، وهناك ضوابطُ وقواعدُ، والضابطُ أَدْنَى من القاعدة؛ لأنَّ الضابطَ عبارةٌ عن معنى يجمعُ عدَّةَ مسائلٍ، لكنه ليس أساسًا، وهذا يوجد كثيرًا في الفقه.

أما القواعدُ فهي أساسٌ، كقواعدِ الجُدرانِ مثلًا - يعني: أساسياتها - فهي عبارةٌ عن أُسسٍ تتضمَّن مسائلَ أو جزئياتِ هذا البابِ الذي قُعدت فيه هذه القاعدةُ، وينبغي لطالبِ العلمِ أن يحرِّصَ على القواعدِ؛ لأنَّ القواعدَ هي الأصولُ، ومَن فاتتهُ الأصولُ حُرِمَ الوصولُ.

وبعضُ طلبيةِ العلمِ يحرِّصُ على جزئياتِ المسائلِ، فيحرِّصُ على أن هذا حرامٌ، وهذا حلالٌ، وهذا واجبٌ، وما شابهه، لكنَّه لا يُقعد ولا يُؤصل، فإذا وردت عليه مسائلٌ جديدةٌ عجزَ عن فهمها؛ لأنَّه لم يفهم القاعدةَ؛ لذلك أُحْتُ طلبيةِ العلمِ على أن يحرِّصوا على القواعدِ؛ ليردُّوا إليها الجزئياتِ والمسائلِ الفرديةَ حتى يكونَ عندهم رَصيدٌ علميٌّ في ذلك.

فلو كُنْتَ تُنفِقُ رِيالًا تَلَوَ رِيالٍ لانتَهتِ الرِّيالاتُ، لكن إذا كان عندك رَصيدٌ، ولو بقوةِ العملِ واصطناعِهِ وحِرْفَتِهِ، فإنَّ الغالبَ أَنَّهُ يَبقى عندك ما ترتب به حالك؛ فلذلك أُحْتُ على معرفةِ القواعدِ في هذا البابِ، وفي بابِ الفقه، والنحو، والبلاغة، وفي كُلِّ بابٍ.

من قواعد أسماء الله عزَّجَل:

القاعدة الأولى: أن أسماء الله كلها حُسنَى، ولذا كانت أعلامًا وأوصافًا، ولم يكن منها (الدهر والقديم).

الاسم: هو الذي يُعيَّن المسمَى، وأسماء الله أعلامٌ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وهي في نفس الوقت أوصافٌ، وأسماء الله هي التي سمى الله بها نفسه، إما في كتابه أو في سنة الرسول ﷺ.

وكُلُّها بدون استثناء حُسنَى، و(حُسنَى) مؤنَّث (أحسَنُ) فهي إذن اسمٌ تفضيلٌ، وعليه فكلُّ اسمٍ منها دالٌّ على الكمالِ فيما يتضمَّنُه من وصفٍ، فالعليمُ مثلاً اسمٌ من أسماء الله، دَلٌّ على كمالِ العلمِ وسَعَتِهِ؛ لأنَّ أسماءَ الله حُسنَى، و(الحكيم) اسمٌ من أسماء الله، ويدلُّ على كمالِ الحكمةِ وغايتها، وأتَّها حِكْمَةٌ بالغَةٌ لا يُساويها أيُّ حِكْمَةٍ؛ لأنَّ أسماءَ الله حُسنَى.

والدليل على هذا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ولم يُطلق ويُقل: «ولله الأسماء فادعوه بها» فقط، ولكن قال: ﴿الْحُسْنَى﴾ ولهذا لا يوجد في أسماء الله: المتكلم والمريد والجائي والمأشي والمهرول، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ هذه الأسماء ليست حُسنَى أبداً، إذ إنَّ المتكلم يتكلم بالخير والشرِّ، فالكلام من حيث هو كلامٌ ليس وصفاً حسناً؛ لأنَّه قد يتضمَّن سوءاً، والجائي ليس من أسماء الله تعالى، وإن كان من صِفَتِهِ أَنَّهُ يَجِيءُ؛ لأنَّها ليست حُسنَى، إذ إنَّ الجائي قد يكون عذاباً، وقد يكون سوءاً وشرًّا؛ ولهذا لم تكن من أسماء الله تعالى؛ ولهذا نقول:

الألفاظ الثلاثة أقسام:

١- حُسنَى.

٢- قابِلَةٌ لِلحُسْنِ وَالشُّوْءِ.

٣- سُوْأَى.

فالألفاظ السيئة لا يُمكنُ أن يُوصفَ اللهُ تعالى بها، ولا يُجَبَّرُ بها عنه، ومن بابِ أَوْلَى أَلَّا يُسَمَّى بها، كالعاجزِ والجاهلِ وما أشبهها.

فكلُّ اسمٍ يَدُلُّ على سَيِّئٍ فهو مُتَمَتِّعٌ على اللهُ تعالى، سواءً أكان اسماً أم وصفاً، والذي يَحْتَمِلُ (الحُسْنَى) يكونُ من أسماءِ اللهِ تعالى، والذي يَحْتَمِلُ هذا وهذا، يُجَبَّرُ به عنه ولا يُسَمَّى به.

ومثالُ الذي لا يَحْمِلُ إِلَّا السَيِّئَ: العاجزُ والجاهلُ، ومثالُ الذي يَتَضَمَّنُ الحُسْنَ المُطْلَقَ: الحكيمُ والعليمُ، ومثالُ الذي يَحْتَمِلُ هذا وهذا: المتكلمُ والجاهليُّ والرَّائِي والمُرِيدُ وما أشبه ذلك، فهذه يُجَبَّرُ بها عن اللهِ، ولكن لا يُسَمَّى بها.

وهناك أيضاً أمورٌ لا يُوصفُ اللهُ بها على الإطلاقِ كالمكْرِ والخِدَاعِ والاستِهْزَاءِ.

ومَعْنَى (الحُسْنَى): البالغةُ في الحُسْنِ كماله، الذي ليس فوقه كمالٌ، بل ولا يُساويه؛ ولذلك كانت أعلامًا وأوصافًا، فهي باعتبارِ دَلالِتها عن الذاتِ: عَلَمٌ، وباعتبارِ دَلالِتها على المَعْنَى الذي تَتَضَمَّنُه: وَصْفٌ، فَالسَّمِيعُ تَدُلُّ على ذاتِ، وهي من هذه الناحية عَلَمٌ، وتَدُلُّ على السَّمْعِ، وهي من هذه الناحية وَصْفٌ.

ومن ثمَّ ننتقل إلى قاعدة فرعية، فنقول: كُلُّ اسمٍ مُتضمِّنٍ لِصِفَةٍ، وليست كُلُّ صِفَةٍ تتضمَّن اسمًا، وإلاَّ لو كان هذا لكان من أسماء الله: الجائي والمريد والمتكلم، وما أشبه ذلك.

فهذه قاعدة فرعية تفرَّعت على قولنا: «إنَّ أسماء الله أعلامٌ وأوصافٌ»، والمعنى واضحٌ، بخلافِ أسماءٍ غيرِه من بني آدمَ، فأسمائهم الأصلُ أنَّها أعلامٌ فقط، ولهذا نُسِّي رَجُلًا بعبدِ الله، وهو من أفجَرِ عبادِ الله، فقد يكونُ كافرًا مُلحدًا شُوعيًّا، فاسمه العَلَمُ لم يتضمَّنْ إلاَّ العبوديةَ العامَّةَ، وقد نُسِّي شخصًا عليًّا، وهو سِفْلٌ، من أخطأ عبادِ الله.

فالأصلُ لوضع الأعلامِ لبني آدمَ أنَّها مُجرَّد عَلمٌ، وقد يُرادُ بها الدلالةُ على الصِّفةِ والتَّأوُّلِ، ولهذا لَمَّا أَقْبَلَ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو فِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ قَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «هَذَا سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَقَدْ سَهَلَ أَمْرُكُمْ»^(١).

يقولُ الشَّاعرُ:

وَقَلَّمَا أَبْصَرْتُ عَيْنَاكَ ذَا لَقَبٍ إِلَّا وَمَعْنَاهُ إِنْ فَكَّرْتَ فِي لَقَبِهِ^(٢)

وأقولُ: إنَّ الأصلَ في الأعلامِ لغيرِ الرُّسُلِ والقُرَّانِ وما يتعلَّقُ باللهِ عزَّ وجلَّ وشرِّعِه أنَّها مُجرَّد أعلامٍ فقط، أما بالنسبةِ لأسماءِ اللهِ فهي أعلامٌ وأوصافٌ؛ ولذلك كُلُّ اسمٍ منها يَجْمَلُ صِفَةً، واللهُ أعلمُ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة، ومروان بن الحكم.

(٢) ذكره محمد العلوي في المجموع اللفي (ص: ٢٠٨)، ونسبه للمبرد.

وقولنا: «ولم يكن منها الدَّهْرُ والقَدِيمُ»؛ وذكرنا ذلك لأنَّ بعضَ الناسِ قال: إنَّ من أسماءِ اللهِ الدَّهْرَ والقَدِيمَ، ولولا هذا القيلُ ما نصَّصنا على نفيهما؛ لأنَّ الأسماءَ توقيفيَّةً، لكنَّ لما قال بعضُ العلماءِ رَحِمَهُمُ اللهُ: إنَّ من أسماءِ الدَّهْرِ، احتجنا إلى نفيه.

والذين قالوا: من أسماءِ الدَّهْرِ قالوا: لَدِينَا دَلِيلٌ، وهو قوله تعالى في الحديثِ القُدْسِيِّ: «يُؤذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الأَمْرُ، أَقْلَبُ اللَّيْلَ والنَّهَارَ»^(١) قالوا: فقال اللهُ تعالى: «وَأَنَا الدَّهْرُ» فهو كَقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَنَا اللهُ﴾، فكما أنَّ اللهُ اسْمٌ من أسماءِ اللهِ لَقَوْلِهِ: ﴿أَنَا اللهُ﴾ فكذلك الدَّهْرُ اسْمٌ من أسماءِ لَقَوْلِهِ: «أَنَا الدَّهْرُ».

ولا شكَّ أنَّ هذا فيه اشتباهٌ؛ لأنَّ (أنا) ضميرٌ مُفَصَّلٌ يعودُ على اللهِ، والدَّهْرُ خَبْرُهُ، ومعلومٌ أنَّ الخَبَرَ وصفٌ للمُبْتَدَأِ في المَعْنَى، فكان الدَّهْرُ من أسماءِ على هذا التَّقْدِيرِ.

ولكنَّ إذا تأمَّلتَ الحديثَ، وتأمَّلتَ القاعدةَ التي أشرنا إليها، تبين لك أنَّ الدَّهْرَ ليس من أسماءِ اللهِ.

أما بالنسبةِ للحديثِ، فإنَّ اللهُ تعالى يقولُ: «يُؤذِنِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ» ولم يقل: يَسُبُّنِي وأنا الدَّهْرُ. ومعلومٌ أنَّ الواقعَ من بني آدَمَ في السَّبِّ ليس سَبُّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، بل هو سَبُّ الدَّهْرِ؛ لأنَّهم يقولون: هذه سَنَةٌ سيِّئَةٌ، وهذه سَنَةٌ أَضْرَّتْ

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب ﴿وَمَا يَلِكَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾، رقم (٤٨٢٦)، ومسلم: كتاب الألفاظ من الأدب، باب النهي عن سب الدهر، رقم (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رَحِمَهُمُ اللهُ.

بنا، وهذا زمانٌ شرٌّ، وما أشبه ذلك، يُريدون العيبَ لا الخبَرَ، ولو أرادَ الإنسانُ الخبَرَ لم يكن في هذا بأسٌ، فقد قال لوطٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ للملائكة: ﴿هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]، وفي الحديثِ الصحيحِ، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقُوا رَبَّكُمْ»^(١).

فالخبْرُ غيرُ السَّبِّ، فالسَّبُّ يُريدُ الإنسانُ به العيبَ والشَّتَمَ والتَّضَجُّرَ من هذا الشيءِ الذي حصلَ في هذا الدَّهْرِ، أما لو كان مُجَرَّدَ خَيْرٍ، فهذا لا بأسَ به، وهو جائزٌ بمقتضى دَلَالَةِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْحَدِيثِ: «يَسْبُ الدَّهْرَ» وَالَّذِينَ يَسْبُونَ الدَّهْرَ لَا يَسْبُونَ اللَّهَ تَعَالَى، إِنَّمَا يَسْبُونَ الدَّهْرَ وَهُوَ الزَّمَنُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَنَا الدَّهْرُ» يَعْنِي: أَنَا رَبُّ الدَّهْرِ، الْمُتَصَرِّفُ فِيهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «أَقْلَبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الدَّهْرَ هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْمَقْلَبُ هُوَ الْمَقْلَبُ، بَلْ هُوَ غَيْرُهُ، وَبِهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ تَأَمُّلِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

أما من حيث القاعدةُ التي أسَّسناها، فَإِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى حُسْنَى، وَالذَّهْرُ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، فَالذَّهْرُ زَمَنٌ وَلَا يَدُلُّ عَلَى صِفَةٍ هِيَ حُسْنَى، وَبِهَذَا عَرَفْنَا أَنَّ الدَّهْرَ لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ مَسْلُوبٌ عَنْهُ الدَّلَالَةُ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَبِهَذَا عَلِمَ خَطَأُ مَنْ ظَنَّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الدَّهْرَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

أما (القديم) فكذلك ليس اسماً من أسماء الله.

أولاً: لأنه لم يرد في الكتاب والسنة، وأسماء الله تعالى توقيفية.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده شر منه، رقم (٧٠٦٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ثانياً: لأنَّ القديم لا يدلُّ على المعنى الذي هو الأحسنُّ والأكملُّ؛ لأنَّ القِدَمَ من حيث هو قِدَمٌ أمرٌ نسبيٌّ لا يدلُّ على وُجوبِ الوجودِ، بل قد يكونُ في شيءٍ حادثٍ كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس:٣٩]، والقديمُ هو الأوَّلُ الذي حدثَ قبلَ الآنَ، والعُرْجُونُ القديمُ: هو عُرْجُونُ النَّخْلِ، وهو حادثٌ ليس له القِدَمُ المُطلقُ، فلمَّا كان القديمُ لا يدلُّ على المعنى الأحسنِ؛ إنَّما يدلُّ على مُجرَّدِ قِدَمٍ قد يكونُ مسبوqًا بعدَمٍ لم يكن ذلك من أسماءِ الله، وفي أسماءِ الله الحُسنى ما يُغني عنه، وهو: (الأوَّلُ)، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد:٣].

فالأوَّلُ من الأسماءِ الحُسنى؛ لأنَّه يعني: أنَّ كُلَّ شيءٍ بعده، بخلافِ القديمِ فليس كُلُّ شيءٍ بعده، وأيضًا قد يكونُ الأوَّلُ مُشتقًّا من الأوَّلِ وهو الرُّجوعُ، فيكونُ مُتضمَّنًا لمعنى أنَّ الأشياءَ تؤوَلُ إليه وترجعُ إليه، فيكونُ له معنيان:

الأوَّلُ: التقدُّمُ الزمَنيُّ المُطلقُ، وأنَّه قبلَ كُلِّ شيءٍ.

والثَّاني: أنَّ المرجعَ إليه، إذا جَعَلناه مُشتقًّا من الأوَّلِ وهو الرُّجوعُ.

فيُغني عن (القديم) كلمة (الأوَّل) التي جاء بها القرآنُ، بل وجاءت بها السُّنَّةُ أيضًا؛ في قولِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أنتَ الأوَّلُ فليس قبلك شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ فليس بعدك شيءٌ، وأنتَ الظاهرُ فليس فوقك شيءٌ، وأنتَ الباطنُ فليس دونك شيءٌ»^(١).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب ما يقول عند النوم، رقم (٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَيَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ مَعْنَى (القديم) عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَهُوَ الْأَوَّلُ الْوَاجِبُ الْوُجُودِ
السَّابِقُ لِغَيْرِهِ، وَنَحْنُ لَا نُنْكِرُ هَذَا الْمَعْنَى بَلْ نُقَرِّبُ بِهِ، لَكِنَّا نُنْكِرُ كَلِمَةَ الْقَدِيمِ أَنْ
نَجْعَلَهَا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَمْ يَرِدْ عَنِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ: «أَعُوذُ
بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَبِسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ»^(١)؟

فَالْجَوَابُ: بَلَى، لَكِنَّ الْوَصْفَ هُنَا لَيْسَ لِلَّهِ بَلْ هُوَ وَصْفٌ لِلسُّلْطَانِ، فَسُلْطَانُهُ
قَدِيمٌ، لَيْسَ كسُلْطَانِ غَيْرِهِ الَّذِي يَتَجَدَّدُ بِحَسَبِ الظُّرُوفِ وَالْأَسْبَابِ.

القاعدةُ الثَّانِيَةُ: إِذَا كَانَ الْأِسْمُ مِنْ وَصْفٍ مُتَعَدٍّ لَمْ يَتِمَّ الْإِيمَانُ بِهِ إِلَّا بِثَلَاثَةِ

أُمُورٍ:

١- إِبْتِائِهِ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

٢- إِبْتِائِهِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ صِفَةٍ أَوْ صِفَاتٍ.

٣- إِبْتِائِهِ الْحُكْمِ الْمُرْتَبِّ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ الْمُقْتَضَى.

فَاسْمُ الرَّحْمَنِ مِثْلًا، لَوْ قَالَ الْإِنْسَانُ: أَنَا أُرْمِنُ أَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الرَّحْمَنَ، وَلَا
أُثِبْتُ الرَّحْمَةَ، لَقُلْنَا لَهُ: لَمْ يَتِمَّ إِيْمَانُكَ بِالْإِسْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ تُثِبْتَ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ صِفَةٍ،
أَي: أَنَّ لَهُ رَحْمَةً، وَأَنَّهُ يَرْحَمُ بِهَذِهِ الرَّحْمَةِ؛ لِأَنَّ رَحْمَةً لَا تَتَعَدَّى مَحَلَّهَا لَا فَائِدَةَ مِنْهَا، قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَهُمْ لَهْمُ الْعَذَابِ﴾
[الكهف: ٥٨] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ فِيْمَا يَقُولُهُ الرَّجُلُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ، رَقْمُ (٤٦٦)، مِنْ
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والمعتزلة يُؤمنون بالأسماء، ولا يُؤمنون بالصفات، فيقولون: سميعٌ بلا سَمْعٍ،
وعليمٌ بلا عِلْمٍ، فهؤلاء لا يصحُّ أن نقولَ إنهم آمنوا بالاسم؛ لأنهم لم يؤمنوا بما
تضمَّنه من الصِّفة.

فإن قلت: كيف يكون رحيماً بلا رَحْمَةٍ؟ فالجواب: بالنسبة للإنسانِ يُمكنُ أن
يكونَ رحيماً، ولكن لا يرحمُ كُلَّ الناسِ، يرحمُ بعضاً ولا يرحمُ البعض الآخر، أي:
أن الوصفَ قد يوجدُ في الإنسانِ ولم يتعدَّ لغيره، لكن ما دام الوصفُ مُتعدِّياً، فلا
يُمكنُ أن يتيمَّ الإيمانُ به حتى تُؤمنَ بالحكمِ المترتبِ على ذلك.

كذلك العليمُ أيضاً لا يتيمُّ إيمانك بالعليمِ اسماً من أسماءِ الله، حتى تُؤمنَ بأنَّ
من أسمائه العليمَ، وأنه مُتَّصفٌ بالعلمِ، وأنه يعلمُ.

ونحن نعلمُ أنَّ القدريةَ الذين يُنكرون عِلْمَ الله يفعل العبدُ لم يؤمنوا باسمه
العليمِ؛ لأنهم أنكروا الحكمَ على ذلك الاسمِ، وهو أنه يعلمُ. إذن: فلا بُدَّ أن تُؤمنَ
بأنَّه يعلمُ كُلَّ شيءٍ حاضراً ومُستقبلاً من فعله ومن فعلِ غيره، وإلا لم يتيمَّ إيمانك
بالاسمِ.

كذلك الخالقُ، تُثبتُ اسمه الخالقُ والصفةُ وهي الخلقُ وتُثبتُ الحكمَ المترتبَ
على ذلك، وهي أنه يخلقُ ما يشاء، والخالقُ يتضمَّنُ أيضاً صفاتٍ غيرَ الخلقِ، وهي
العِلْمُ والقُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أن يخلقَ وهو ليس بعالمٍ، وأيضاً القُدرةُ؛ لأنَّه لا يُمكنُ
أن يخلقَ بدونَ قُدرةٍ.

فصار اسمُ الخالقِ يتضمَّنُ ثلاثَ صفاتٍ لله: الخلقِ، والعِلْمِ، والقُدرةِ؛
قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ

عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴿ [الطلاق: ١٢]؛ ودلالة الخلق على العلم والقدرة من باب دلالة الالتزام؛ فإن أنواع الدلالات ثلاثة:

١- دلالة المطابقة: وهي دلالة اللفظ على كل معناه.

٢- دلالة التضمن: وهي دلالة اللفظ على جزء معناه.

٣- دلالة الالتزام: وهي دلالة اللفظ على أمر خارج يستلزمه.

مثال: لا قلت مثلاً: هذا (متزلي)، دلالة اللفظ على جميع اليبس من الأحواش والغرف والصلوات دلالة مطابقة، ودلالته على حجرة من الحجر دلالة تضمن، ودلالته على أن له بانياً يبينه دلالة التزام؛ لأنه لا يمكن أن يبنى نفسه.

فدلالة أسماء الله تعالى على ذات الله وصِفته دلالة مطابقة، وعلى الذات وحدها تضمن، وعلى الصفة وحدها تضمن، وعلى أمر خارج التزام.

إذن: دلالة الخالق على العلم والقدرة دلالة التزام؛ لأن كلمة خلق ليس فيها (ع) و(ل) و(م).

وإذا كان الاسم من وصف لازم لم يتم الإيانه به إلا بأمرين:

١- إثباته اسماً من أسماء الله عز وجل.

٢- وإثباته على ما دل عليه من صفة أو صفات.

والفرق بين المتعدّي واللازم، أن المتعدّي: ينصبُ المفعول به، يعني: يتعدّى إليه، واللازم لا يكون منه مفعول، بل يكون منه الفاعل دون المفعول به؛ أو بعبارة أخرى: إذا تعدّى الوصف إلى غير الموصوف فهو مُتعدّد، وإن لم يتعدّه فهو لازم.

(السَّمِيع) متعدّدٌ؛ لأنّه يتعدّى إلى الغير؛ ولأنّه ينصبُّ المفعولَ به، فنقول: سمعتُ زيدًا، و(العَلِيم) كذلك.

واللّازِم مثلُ (الحي)؛ لأنّه لا ينصبُّ المفعولَ به، ولا يتعدّى الموصوفَ، فإذا قلتُ: حيٌّ فحياتُه في ذاته ما تعدّى إلى غيره، فلا تتجاوزُ صفةَ الحياة غيرَ هذا المُسمّى بالحي، فكيف يكونُ الإيَّانُ باسمِ اللهِ الحيِّ؟

نقولُ: تُؤمِنُ أنَّ من أسماءِ اللهِ الحيِّ، وأنّه ذو حياةٍ كاملةٍ، ولا تتجاوزُ إلى غيره. فإن قلتَ: أليس اللهُ يُحيي الموتى؟

فالجوابُ: بلى، لا شكَّ، لكنَّ إحياءَ الموتى ليس مأخوذًا من الحيِّ، بل هو مأخوذٌ من المُحيي، أما الحيُّ فهو صفةٌ لازمةٌ لا تتجاوزُ محلَّها.

والجليلُ لازمٌ، والعظيمُ كذلك، والكبيرُ كذلك، والعليُّ متعدّدٌ، ولكن بحرف الجرِّ، تقول: علا على غيره.

والمُتعدّي بحرفِ الجرِّ يُعتبرُ لازمًا؛ لأنّه لا يتعدّى إلى المفعولِ به، فنؤمنُ بأنَّ اللهَ هو العليُّ، وذو علوٍّ على غيره.

إذن الفرقُ بين اللّازِم والمُتعدّي من وجهين:

١- اللّازِم ما لا ينصبُّ المفعولَ به، والمُتعدّي ما ينصبُّ المفعولَ به.

٢- المُتعدّي ما تتجاوزُ الموصوفَ به إلى غيره، واللّازِم ما لم يتجاوزهُ.

فالحيُّ: دالٌّ على صفةِ الحياة، ودالٌّ على الذاتِ، فدلالتهُ على الذاتِ وعلى الحياةِ دلالةٌ مُطابقةٌ، وعلى أحدهما دلالةٌ تضمينٌ، ودلالتهُ على السَّمِيعِ والبَصَرِ والعِلْمِ

والقدرة دلالة التزام؛ لأنَّ الحيَّ الذي له الحياة الكاملة لا بدَّ أن يتَّصفَ بهذه الصفات، فكلُّ صفةٍ كمالٍ؛ فإنَّ كلمةَ الحيِّ تدلُّ عليها عن طريق الالتزام.

صحيحٌ أنه ربِّما يوجدُ شخصٌ حيٌّ أصمُّ، أعمى، أبكمٌ... لكن هذا لا يُسمَّى حيًّا حياةً كاملةً، ونحن نتكلَّم هنا عن حياةِ الله عزَّ وجلَّ الكاملة.

ولهذا نقولُ: إنَّ الحيَّ من أسماءِ الله مُستلزمٌ لجميعِ صفاتِ الكمالِ.

ولهذا وردَ في الحديثِ: أنَّ اسمَ الله الأعظمِ هو: «الحيُّ القيُّوم»^(١) الذي إذا دُعِيَ اللهُ به أجابَ، فنقولُ: يا حيُّ يا قيُّومُ، اغفِرْ لنا؛ لأنَّ هذينِ الاسمينِ يدلَّانِ على جميعِ صفاتِ الكمالِ اللَّازمةِ والمُتعدِّيةِ؛ فاللَّازمةُ في الحيِّ والمُتعدِّيةُ في القيُّومِ؛ لأنَّ معنى القيُّومِ هو القائمُ بنفسِه القائمُ على غيره.

أما الحياةُ بالنسبةِ للمخلوقِ فقد لا تستلزمُ السَّمْعَ والبَصَرَ؛ لأنَّها حياةٌ ناقصةٌ، لكن كلامنا على اسمِ الله «الحيُّ» فإنه مُستلزمٌ لجميعِ صفاتِ الكمالِ.

(١) أخرجه أحمد (٤٦١/٦)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب الدعاء، رقم (١٤٩٦)، والترمذي كتاب الدعوات، رقم (٣٤٧٨)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم، رقم (٣٨٥٥)، من حديث أسماء بنت يزيد رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

من قواعد الصفات:

القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه، وإذا كانت الصفة نقصاً محضاً كانت مُمتنعاً في حق الله عز وجل، وإذا كانت كمالاً في حالٍ ونقصاً في حالٍ كانت ثابتة لله تعالى في حال الكمال مُمتنعاً في حال النقص.

والدليل على أن صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، والمثل بمعنى الصفة، كما قال تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [محمد: ١٥] الآية بمعنى المثل الأعلى، أي: الوصف الأعلى.

وعلى هذا، فكل صفة انصفت الله بها فهي عليا من حيث معناها، ومن حيث دلالة ذلك المعنى على الكمال، مثل السمع فهو صفة كمال، وله من السمع أكمل السمع؛ فنحن عندنا سمعٌ لكنه ليس كسمع الله بلا شك، فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا﴾ [المجادلة: ١]، قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: تبارك الذي وسع سمعه الأصوات، والله إنني لفي الحجرة، وإنه ليفوتني بعض حديثها، والله عز وجل من فوق سبع سموات على عرشٍ سمع كلامها ومجادلتها وتحاورتها للرسول عليه الصلاة والسلام^(١).

فكل صفة كمال ثابتة لله، وله من تلك الصفة أكملها وأعلاها.

(١) أخرجه البخاري (٩ / ١١٧): كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، معلقاً، ووصله أحد (٦ / ٤٦)، والنسائي: كتاب الطلاق، باب الظهار، رقم (٣٤٦٠)، وابن ماجه: في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية، رقم (١٨٨).

الدليل على كمال صفات الله عزَّ وجلَّ من الناحية العقلية:

أن نقول: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الرَّبُّ، وإذا كان هو الربُّ، فإنَّ الرَّبَّ يلزَمُ عقلاً أن يكونَ ذا صفاتٍ كاملةٍ، وإلاَّ لم يصحَّ أن يكونَ ربًّا، والدليل قولُ إبراهيم لأبيه: ﴿تَنَابَتِ لِيْمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

وقولُ الله تعالى عن المسيح ابن مريم وأمه: ﴿كَانَا يَا كَلَانَ الطَّعَامَ﴾

[المائدة: ٧٥].

وهذا نقص، وهو دليلٌ على أن الرَّبَّ الذي يستحقُّ العبادة لا يُمكن إلا أن يكونَ كاملَ الصفات، فهذا دليلٌ عقليٌّ على أن الله موصوفٌ بأكملِ صفاتِ الكمالِ الذي لا كمالَ فوقه.

ولا تتضمن صفاته النَّقْصَ ولا من بعضِ الوجوه؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ المُطلقِ يقتضي الكمالَ المُطلقَ، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، فإذا كان الوصفُ مطلقاً، فإنه ليس فيه نقصٌ بوجهٍ من الوجوه.

وإنما قلتُ: جاء باسمِ التَّفضيلِ المُطلقِ؛ لأنَّ اسمَ التَّفضيلِ تارةً يُقَيَّدُ، وتارةً يكونُ مُطلقاً، فإذا قلتُ مثلاً: فلانٌ أفضلُ من فلانٍ، فهو اسمُ تفضيلٍ، لكن مُقَيَّدٌ ولا يلزَمُ من كونه أفضلَ من فلانٍ أن يكونَ أفضلَ من غيره، لكن إذا جاء اسمُ التَّفضيلِ غيرَ مُقَيَّدٍ، فإنه يكونُ دالاً على كمالٍ لا نقصَ فيه، مثلُ: ﴿الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ لم يقلِ الأعلى من كذا وكذا أو الأعلى على كذا وكذا، لكنَّهُ مُطلقٌ، وعليه فتكونُ صفاتُ الكمالِ في حقِّ الله ليس فيها نقصٌ بوجهٍ من الوجوه.

ودلّ على ذلك آياتٌ مُتعدّدةٌ ذكّر الله فيها بعض الصفات، ونفى ما يُمكن أن يكون فيها من نقصٍ.

مثال ذلك: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، هذا وصفٌ كمالٍ ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾، هذا نفى نقصٍ؛ أي: أن حياته وقِيُومِيَّته كاملتان ليس فيهما نقصٌ؛ لأن السنّة والنوم نقصٌ، وقال تعالى: ﴿وَوَكَّلَ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] فقال: ﴿الْحَيُّ﴾ وهي صفة كمالٍ ثم قال: ﴿لَا يَمُوتُ﴾ وهي نفى صفة النقص، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] فقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ تدلُّ على كمال القدرة، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ يدلُّ على أنّها قدرةٌ عليا، ليس فيها أيُّ تعبٍ، ولا عجز، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفُ اللَّهِ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

ومن النقصِ مثلا أن يكون مُمثلا للمخلوق في أيّ صفةٍ من الصفات، وقد نفى الله عن نفسه ذلك في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وفي قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] وفي قوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] إلى غير ذلك من الآيات، فهذه ثلاث آياتٍ كلّها فيها نفى مُمثلية المخلوقين؛ لأن مُمثلية المخلوق - والمخلوق ناقصٌ - تقتضي النقص.

فإذا قلت: وهل يلزم من إثبات صفة يتّصف بها الخالق أن يكون مُمثلا للمخلوق؟

الجواب: لا يلزم، فمثلاً لو قال قائل: للمخلوق عَيْنٌ، فهل يلزم من إثبات العينِ لله أن يكون مماثلاً للمخلوق؟

الجواب: لا يلزم من ذلك؛ لأن كل وصف يكون بحسب الموصوف، فنحن نُثبت للإنسان عينا، ونُثبت للطير عينا، فهل إذا قلنا: للطائر عَيْنٌ، فلا تكون عينه كعين الإنسان، ولا أحد يفهم ذلك؛ لأنها عينٌ أُضيفت إلى الطائر، فكما أن رجل الطائر إذا أُضيفت إليه لا أحد يتصور أنها مثل رجل الإنسان فكذلك العين، فإذا كانت الأوصاف المضافة إليها في المخلوقات بحسبها، فكذلك الأوصاف المضافة إلى الله تكون بحسب ما أُضيفت إليه.

إذن: إثبات صفة لله تعالى يتصف بها المخلوق لا يستلزم المماثلة، كما أن آيات كثيرة تدل على نفي المماثلة لله عزَّ وجلَّ فالحاصل أن من النقص إثبات أن الله مماثل للمخلوقات، وقد قال السلف رَحْمَهُمُ اللهُ: مَنْ شَبَّهَ اللهُ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ.

ولكن: هل يمكن أن يُستدلَّ بعدم المماثلة لمجرد إضافة هذه الصفة إلى الله أو لا؟
الجواب: مجرد إضافتها إلى الله دالٌّ على أنها لا تماثل صفات المخلوقين؛ لأن كل مضاف يكون بحسب ما أُضيف إليه، وعلى ما يليق به؛ ولذلك لو قلت: هذه رجلٌ جمَلٌ، وهذه رجلٌ ذرَّةٌ، فلا يمكن أبداً أن يدور في ذهن أحد أن هاتين الرجلين متماثلتان، بل يعرف أن الرجل المضافة إلى الجمَلِ تختصُّ به، والرجل المضافة إلى الذرَّةِ تختصُّ بها.

إذن: فاليد المضافة إلى الله بمجرّد ما نعرف أنها مضافة إلى الله، فإنها ليست مثل يد المخلوق، لكن لو قلت: يدٌ زيد. فسأعرف أنها تماثل يد عمرو مثلاً؛ لأن زيداً

وَعَمْرًا كِلَاهُمَا بَشْرٌ، فَالْصِّفَاتُ يُسْتَدَلُّ بِهَا بِمُجَرَّدِ إِضَافَتِهَا إِلَيْهِ.

وَعَلَى هَذَا فَمُجَرَّدِ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى اللَّهِ دَالٌّ عَلَى عَدَمِ الْمِثَالَةِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَى الشَّيْءِ يَكُونُ بِحَسَبِهِ، وَعَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ.

أَمَّا الْعَمَى وَالصَّمَمُ وَالْجَهْلُ وَالْعَجْزُ وَالضَّعْفُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ، فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا لِلَّهِ؛ لِأَنَّهَا نَقْصٌ، وَالنَّقْصُ مُتَمَنِّعٌ عَلَى اللَّهِ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ صِفَاتُ نَقْصٍ لَيْسَ فِيهَا كِمَالٌ عَلَى أَيِّ تَقْدِيرٍ، وَكُلٌّ يَعْرِفُ ذَلِكَ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ نَصِفَ بِالْعَمَى أَوْ بِالصَّمَمِ أَوْ بِالْحَرَسِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الشَّنَاءِ وَالْمَدْحِ.

وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ نَقُولُ: كُلُّ صِفَةٍ نَقْصٍ فَإِنَّهَا مُتَمَنِّعَةٌ عَلَى اللَّهِ، إِذَا كَانَتْ نَقْصًا مَحْضًا، وَأَمَّا الَّذِينَ أَنْكَرُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَمَنِّعًا بِصِفَاتِ الْكِمَالِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ وَقَعُوا فِيهَا هُوَ مُتَمَنِّعٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَالَّذِينَ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ لَهُ رَحْمَةٌ، وَلَا سَمْعٌ، وَلَا بَصَرٌ، وَلَا عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، هُمْ وَصَفُوا اللَّهَ بِالنَّقْصِ الْمُتَمَنِّعِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَهُنَاكَ صِفَاتٌ تَكُونُ كِمَالًا فِي حَالٍ، وَنَقْصًا فِي حَالٍ، فَإِنَّهَا تُثَبَّتُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ كِمَالًا، وَتُنْفَى عَنْهُ فِي الْحَالِ الَّتِي لَا تَكُونُ كِمَالًا، فَيُوصَفُ اللَّهُ بِهَا إِذَا كَانَتْ كِمَالًا، وَلَا يُوصَفُ بِهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ كِمَالًا.

فَمِثْلًا: الْمَكْرُ، وَالْكَيْدُ، وَالْخِدَاعُ، وَالِاسْتِهْزَاءُ؛ هَذِهِ الصِّفَاتُ تَكُونُ كِمَالًا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَتَكُونُ نَقْصًا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَإِذَا جَاءَتْ فِي مُقَابَلَةِ فَاعِلٍ ذَلِكَ فَهِيَ كِمَالٌ، يَعْنِي إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ يَخْدَعُ مَنْ يَخْدَعُهُ فَهَذَا كِمَالٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ، وَإِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَهِيَ نَقْصٌ.

مثال هذا قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] لم يقل: إِنَّ اللَّهَ خَادِعُ الْمُنَافِقِينَ، بل قال: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾، فأتى بهذه الصفة في مُقابل عمَل المنافقين الذين يُخَدَعُونَ اللَّهَ، فبيّن الله أَنَّهُ أقوى منهم في خِدَاعِهِمْ، وكونه أقوى منهم في خِدَاعِ عَدُوّه صار أقوى من عَدُوّه في خِدَاعِهِ، وهذا صفة كمال.

ولو قُلْتَ: إِنَّ اللَّهَ خَادِعُ الْمُنَافِقِينَ. فلا يصحُّ هذا؛ لأنك لم تذكرِ المُقابل، حتى يُعلَمَ أَنَّك إنما أردتَ أَنَّ خِدَاعَ اللَّهِ لَهُمْ أقوى من خِدَاعِهِمْ لِلَّهِ.

ويذكرُ أَنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَيْهِ عَمْرُو بْنُ وَدٍّ مِنْ أَجْلِ الْمُبَارَزَةِ، وَكَانُوا إِذَا التَّقَى الصَّفَانِ طَلَبَ أَحَدُ الشُّجْعَانِ أَنْ يُبَارِزَهُ وَاحِدٌ مِنَ الْعَدُوِّ، وَهَذِهِ الْمُبَارَزَةُ فِيهَا فَائِدَةٌ، وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا قُتِلَ الْمُبَارِزُ نَزَلَ الرَّعْبُ فِي قُلُوبِ قَوْمِهِ، وَصَارَ بِالنَّسْبَةِ لِأَصْحَابِ الْقَاتِلِ تَقْوِيَةٌ وَنَصْرًا، فَصَاحَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَمْرٍو بْنِ وَدٍّ، وَقَالَ لَهُ: إِنِّي لَمْ أَخْرُجْ لِمُبَارَزَةِ اثْنَيْنِ، وَهَذَا كَلَامٌ صَحِيحٌ، فَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَخْرُجْ لِمُبَارَزَةِ اثْنَيْنِ، وَإِنَّمَا خَرَجَ لِمُبَارَزَةِ وَاحِدٍ، فَعَمْرُو بْنُ وَدٍّ ظَنَّ أَنَّهُ لِحَقِّهِ وَاحِدًا آخَرَ، فَلَمَّا التَقَتْ عَمْرُو ضَرْبَهُ عَلِيٌّ بِالسَّيْفِ حَتَّى سَقَطَ. هَذِهِ لَا شَكَّ أَنَّهُ خِدَاعٌ، لَكِنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِيهِ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَمْ يَخْرُجْ إِلَّا لِقَتْلِهِ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا يَقْتُلُهُ بِهِ، وَلِهَذَا مِنَ الْعِبَارَاتِ الْمَشْهُورَةِ فِي الْحَدِيثِ: «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ»^(١).

مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤-١٥] فالاستهزاء في مُقابلة مَنْ يستهزئُ بِكَ يُعْتَبَرُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحرب خدعة، رقم (٣٠٢٨)، ومسلم: كتاب الجهاد، باب جواز الخداع في الحرب، رقم (١٧٤٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوةٌ تُحمَدُ عليها، لكن في غير هذا المقام لا تُحمَدُ عليها، ولا يُعتبرُ الاستهزاءُ صفةً كمالٍ.

وأما قولُ الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۗ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٦] فالمعنى: أكيدُ كيدًا أقوى من كيدِهِم، على أن كيدَهُم قويٌّ، لكنني أكيدُ كيدًا أقوى من كيدِهِم. إذن: هذا مدحٌ؛ لأنّه يدلُّ على أنّه أقوى من عدوّه.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيَنْكُرُونَ وَيَمْكُرُونَ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمُنْكَرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] فلَمَّا ذَكَرَ مَكْرَهُمْ ذَكَرَ أَنَّهُ تَعَالَى يَمْكُرُ بِهِمْ، وَأَنَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ، فيكون أقوى منهم في مَكْرِهِمْ، والمكرُ في موضعه صفةٌ كمالٍ.

فإن قلت: هل هذا من بابِ المُشاكَلَةِ أو من بابِ المُقابَلَةِ؟

فالجوابُ أن نقول: هو من بابِ المُقابَلَةِ، وليس من بابِ المُشاكَلَةِ؛ لأنّ الذين قالوا: من بابِ المُشاكَلَةِ، قالوا: إنّ الله لا يَمْكُرُ بِهِمْ، لكن أتى بالفعلِ ليكونَ مُشاكِلًا للفعلِ الثاني؛ فعندَ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ يقولون: الله لا يستهزئُ، بل هذا من بابِ المُشاكَلَةِ، أي: أن يُؤْتَى بِفِعْلِ مُشاكِلٍ للفعلِ، لكن مُحالِفٌ له في معناه، فلا يُثبتون أنّ الله يَمْكُرُ أو يَكِيدُ أو يَخْدَعُ أو يستهزئُ، ويقولون في هذه الآيات: إنّهُ من بابِ المُشاكَلَةِ. والصوابُ بلا شكٍّ أنّهُ من بابِ المُقابَلَةِ، أي: مُقابَلَةٌ بِمِثْلِ فِعْلِهِ؛ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ أَقْوَى مِنْ فِعْلِ الْعَدُوِّ.

فإن قال قائلٌ: هل يُوصَفُ اللهُ بِالْحَيَانَةِ إِذَا خَانَهُ أَحَدٌ؟

فالجوابُ: أنّ الحَيَانَةَ صِفَةٌ ذَمٌّ مُطْلَقًا، إذ إنّ الحَيَانَةَ هِيَ الْخِدَاعُ فِي مَوْضِعِ الْإِثْمَانِ، وَالْخِدَاعُ فِي مَوْضِعِ الْإِثْمَانِ خِيَانَةٌ، وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ، بَلْ إِنَّهُ

أَمَرَ أَنْ تُؤَدَّى الْأَمَانَاتُ إِلَى أَهْلِهَا، وَهَذَا ضِدُّ الْخِيَانَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١] وَلَمْ يَقُلْ: فَخَانَهُمْ. وَعَلَى هَذَا فَلَا يُوصَفُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْخِيَانَةِ.

وَأَنَا أَسْمَعُ كَثِيرًا مِنَ الْعَامَّةِ يَقُولُ: خَانَ اللَّهُ مَنْ يَخُونُ. وَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْخِيَانَةَ وَصَفُ ذِمٍّ مُطْلَقًا، فَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِهَا.

إِذَنْ: إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ كَمَا لَا فِي حَالٍ، وَنَقْصًا فِي حَالٍ، فَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِهَا إِلَّا فِي الْحَالِ الَّتِي تَكُونُ كَمَا لَا.

أَمَا أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ نَفْسُهَا يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي النِّقْصِ وَفِي الْكَمَالِ، فَهَذِهِ يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ اللَّهُ بِهَا، لَكِنْ لَا يُسَمَّى بِهَا، يَعْنِي هِيَ ظَاهِرُهَا صِفَةٌ كَمَا لَا، لَكِنْ قَدْ تَتَضَمَّنُ مَا هُوَ بِحَالٍ أُخْرَى فَقَدْ تَتَضَمَّنُ صِفَةً نَقْصٍ، فَهَذِهِ يُخْبِرُ بِهَا عَنِ اللَّهِ، وَلَا يُسَمَّى بِهَا، مِثْلُ: الْمُتَكَلِّمِ وَالْجَائِي وَالشَّائِي وَالْمُرِيدِ، وَمَا أَشْبَهَهَا، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَسْمِيَ اللَّهُ بِالْمُرِيدِ أَوْ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الشَّائِي أَوْ الْجَائِي أَوْ الْعَاتِي أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَكِنْ يَصِحُّ أَنْ تُخْبِرَ بِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَخْبَرَ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ مُطْلَقًا، فَقَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] وَقَالَ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وَقَالَ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ.

وَلَا حِظَّ أَيْضًا أَنَّا لَمْ نُثَبِّتْهَا إِلَّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَثَبَّتَهَا لِنَفْسِهِ، وَلَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّا نُرِيدُ أَنْ نُثَبِّتَ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ عِنْدِنَا، لَكِنْ هَذِهِ تَثْبُتُ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ خَبْرًا لَا اسْمًا.

القاعدةُ الثانيةُ: بابُ الصِّفَاتِ أَشْمَلُ من بابِ الأَسْمَاءِ، وذلكَ لأنَّ كُلَّ اسمٍ من أسماءِ الله مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةٍ، وليسَ كُلُّ صِفَةٍ يُشْتَقُّ له مِنْهَا اسمٌ.

فبابُ الصِّفَاتِ أَشْمَلُ أي: أَوْسَعُ وَأَعْمُ من بابِ الأَسْمَاءِ؛ وذلكَ لأنَّ كُلَّ اسمٍ من أسماءِ الله مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةٍ، ولهذا كما في شروطِ الاسمِ السَّابِقَةِ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَثْبُتَ الاسمُ وما دَلَّ عليه من صِفَةٍ أو صِفَاتٍ سِوَاهُ كانَ من وَصَفٍ مُتَعَدِّ أو من وَصَفٍ غَيْرِ مُتَعَدِّ.

وقد تقدَّم أَنَّ أسماءَ الله أعلامٌ وأوصافٌ، فالسَّمِيعُ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ السَّمْعِ، والعَلِيمُ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ العِلْمِ، والبصِيرُ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةِ البَصَرِ، وهكذا، وليس في أسماءِ الله اسمٌ لا يتضمَّنُ صِفَةً أبداً.

وقد اختلفَ العلماءُ في لفظِ الجلالةِ هل هو مُشْتَقٌّ من صِفَةٍ أو هو عَلَمٌ مُجَرَّدٌ؟ والجوابُ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ من الأُلُوهِيةِ وهي التَّعَبُّدُ، فاللهُ بمعنى مألوه، أي: مَعْبُود على وَجْهِه يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فهو إِذَنْ مُشْتَقٌّ، لكنَّه هو العَلَمُ الَّذِي تَبْنِي عليه الأعلامُ، ولهذا يأتي دائماً مُوصِفاً بالأَسْمَاءِ: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، وقد أتى تابِعاً لغيره في القرآنِ الكَرِيمِ في مواضِعَ، منها:

■ قوله تعالى: ﴿لِنُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ① اللهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١-٢]

فلفظُ الجلالةِ ﴿الله﴾ بَدَلٌ مِمَّا سَبَقَ أو عطفُ بيانٍ على ﴿الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ﴾.

■ وقوله تعالى: ﴿وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَلْقِينَ ② اللهُ رَبُّكُمْ﴾ [الصافات: ١٢٥-١٢٦].

المهمُّ أَنْ كُلَّ اسْمٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِصِفَةٍ، وَلِهَذَا تَقَدَّمَ أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ أَعْلَامٌ وَأَوْصَافٌ، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ يُشْتَقُّ لَهَا مِنْهَا اسْمٌ، فَمَثَلًا قَوْلُهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] لَا تُسَمِّيهِ بِالْمُتَقِنِ، لَكِنْ نُخْبِرُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُتَقِنٌ كُلُّ شَيْءٍ، وَلَا تُسَمِّيهِ بِالصَّانِعِ وَإِنْ كُنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ السَّمَوَاتِ صُنِعَ اللَّهُ، وَهَذِهِ الْأَرْضُ صُنِعَ اللَّهُ، وَهَذِهِ الشَّمْسُ صُنِعَ اللَّهُ.. وَهَكَذَا، لَكِنْ لَا تُسَمِّيهِ بِالصَّانِعِ.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] لَا تُسَمِّيهِ بِالْآتِي، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] لَا تُسَمِّيهِ بِالْجَائِي، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿رَبُّدُ اللَّهِ بِكُمْ أَيْسَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] لَا تُسَمِّيهِ الْمُرِيدَ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] لَا تُسَمِّيهِ الْمُتَكَلِّمَ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] لَا تُسَمِّيهِ ذَا الْيَدَيْنِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] لَا تُسَمِّيهِ ذَا الْوَجْهِ، بَلْ نَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمَّى نَفْسَهُ بِهَذَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿نَزَّلْنَا سَمَّ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، أَمَا قَوْلُهُ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] فَهُوَ الْوَصْفُ لِلْوَجْهِ. وَعَلَى هَذَا فَحَسُّ.

القاعدة الثالثة: صفاتُ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

- أ- من حيث الثبوت والانتفاء، وتنقسم إلى قسمين: ثبوتية وسلبية.
- ب- من حيث قيامها بالله، وتنقسم إلى قسمين أيضًا: ذاتية وفعلية.

أ- من حيث الثبوت والانتفاء إلى قسمين: ثبوتية وسلبية.

فالثبوتية: ما أثبتها الله تعالى لنفسه، وكلها صفات كمال لا نقص فيها.
والسلبية: ما نفاه الله تعالى عن نفسه، وكلها صفات نقص نُفيت لثبوت كمال
ضدّها في حقه سبحانه وتعالى لا لمجرد النفي؛ لأنّ النفي ليس بكمال إلا أن يتضمّن
ثبوتاً يدلّ على الكمال؛ وذلك لأنّ الانتفاء عدم، والعدم ليس بشيء فضلاً عن أن
يكون كمالاً؛ ولأنّه قد يكون لعدم القابلية أو للعجز عن الشيء.

فالصّفات إما شيء أثبته الله تعالى لنفسه، وتُسمّى عند العلماء الثبوتية؛ لأنّ الله
أثبتها لنفسه، وهي كثيرة، بل هي الأكثر، فأكثر ما ورد من صفات الله هو الصّفات
الثبوتية، ولهذا لا تكاد تجد آية من القرآن إلا وفيها صفات ثبوتية، بل لو قلنا: كلُّ
آية من كتاب الله فهي صفة ثبوتية؛ لأنّ كلّ آية فهي كلام، والكلام من الصّفات
الثبوتية. وكلّ الصّفات الثبوتية صفات كمال لا نقص فيها.

وطريقة أهل السنة والجماعة أن أكثر ما يُوصف الله به الصّفات الثبوتية،
على عكس أهل البدع كما سيأتي إن شاء الله تعالى، الذين يصفونه بالصّفات السلبية.
والسلبية ما نفاه الله عن نفسه، وكلّها صفات نقص، نُفيت لثبوت كمال ضدّها
في حقه لا لمجرد النفي، وهي مُشتقة من السلب، والسلب بمعنى الإزالة والتخلية،
فهي بمعنى النفي إذن.

وكُلّها تعددت صفات الثبوت ظهر من كمال الموصوف ما هو أكثر، فمثلاً:
سميع، بصير، عزيز، خبير.. وهكذا، ولاسيما ما ذكر في آخر سورة الحشر، فإنّ فيها
أسماء كثيرة من أسماء الله جمعت هناك، وكلّها تدلّ على صفات، فلو أنّك وقفت أمام

مَلِكٍ وَقُلْتَ: أَنْتَ الْمَلِكُ الْعَادِلُ الْكَرِيمُ الْجَوَادُ، وَصِرْتَ تُشْنِي عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ
وَأَمْثَالِهَا لَعْدٌ ذَلِكَ مَدْحًا وَكَمَالًا فِي هَذِهِ الْمَخَاطَبَةِ.

وَالصِّفَاتُ السَّلْبِيَّةُ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ: كَلَّمَا كَثُرَتْ فَقَدْ تُعْطَى تَنْقِصًا فِي
الْمُوصُوفِ، لَوْ أَنَّكَ قُلْتَ لِهَذَا الْمَلِكِ: وَاللَّهِ أَنْتَ لَسْتَ بِأَعْمَى، وَلَا أَصَمَّ، وَلَا أَخْرَسَ،
وَلَا زَبَّالٍ، وَلَا كَسَّاحٍ، وَلَا جَزَّارٍ، وَأَتَيْتَ بِأَوْصَافٍ ذَمٌّ كَثِيرَةٌ تَنْفِيهَا عَنْ هَذَا الْمَلِكِ،
فِيَّانَهُ سَيَأْمُرُ بِكَ إِلَى السَّجْنِ.

وَمِنْ أَمْثَلَةِ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ:

■ لَمَّا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وَهِيَ صِفَةٌ ثُبُوتِيَّةٌ، قَالَ
بَعْدَهَا: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ حَيَاتَهُ
وَقِيُومِيَّتَهُ كَامِلَةٌ لَيْسَ فِيهَا سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ، وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ
وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لَا لِأَنَّهُ غَيْرٌ قَابِلٍ لِلنَّوْمِ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ، بَلْ
لِأَنَّهُ كَامِلُ الْحَيَاةِ؛ فَلِهَذَا كَانَ النَّوْمُ وَالسُّنَّةُ مُتَمَنِّعًا عَلَيْهِ، قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
«إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»^(١).

■ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] فَقَوْلُهُ:
﴿لَا يَمُوتُ﴾ صِفَةٌ سَلْبِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا نَفْيٌ، نَفَاهَا اللَّهُ عَنْ نَفْسِهِ لِكَمَالِ حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ حَيٍّ
سِوَى اللَّهِ إِلَّا سَيَمُوتُ، أَمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَلَا يَمُوتُ؛ وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَا وَرَدَ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّنْ
خُلِقُوا لِلدَّوَامِ كَالْأَرْوَاحِ مِثْلًا، وَكَذَلِكَ مَا فِي الْجَنَّةِ مِنَ الْوِلْدَانِ وَالْحُورِ، هُوَ لَا يَخْلُقُوا
لِلْبَقَاءِ، فَهَمَّ بِاقْوَانِ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رَقْمُ (١٧٩)، مِنْ حَدِيثِ
أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

■ وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لكمال قدرته تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

■ وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ﴾ [الأنبياء: ١٦] لكمال حِكْمَتِهِ.

■ ومثلها قوله تعالى: ﴿وَمَا رُبُّكَ يَغْفِلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٣]، وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وعلى هذا فِقْسٌ.

وقولنا: «لا مُجَرَّدُ النَّفْيِ» لأنَّ النَّفْيَ ليس بكمال، إلا أن يتضمَّن ثبوتاً يدلُّ على الكمال؛ ولأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ فضلاً عن أن يكونَ كمالاً، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ^(١).

وما عُدَّ من الصِّفَاتِ نقصاً فهي مُمتنعَةٌ في حقِّ الله، وإن كانت كمالاً بحقِّ المخلوق، مثال الكمالِ في حقِّ المخلوق: الأكلُ والشُّربُ والنومُ والولدُ، هذه صفاتُ كمالٍ في المخلوق، ولهذا لا يدعُ الإنسانُ الأكلَ والشُّربَ إلا لمرضٍ، ولا يعرقُ في اللَّيْلِ إلا لمرضٍ، فتركُ الإنسانِ للأكلِ والشُّربِ والنومِ نقصٌ في حقِّ المخلوق لكنَّه في حقِّ الخالقِ كمالٌ، ووجوده مُمتنعٌ على الله.

أما إذا كانت الصِّفَةُ كمالاً في حالٍ، ونقصاً في حالٍ، فنقول: تثبَّتْ في حالِ الكمالِ، ولا تثبَّتْ فيما سواه، يعني معناه مُمتنعٌ في حالِ النقصِ، ومنه إذا ذُكِرَتْ مُطلقةً، فإنَّ هذا يُعتبرُ نقصاً.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/١٠٩).

مثال الصِّفَةِ التي هي نقصٌ في حالٍ، وكمالٌ في حالٍ: التوصلُ بالأسبابِ الخفيةِ إلى الإيقاعِ بالخصمِ، هذا نقصٌ، فيكونُ مُتَّصِفًا بها في حال الكمالِ، مثلُ قوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢].

أما لو قُلْتَ مثلاً لشخصي: أنتَ لا تظلمُ، فقد لا يكونُ لكمالِ عدليه، بل لعجزه أو لسببٍ آخر.

ونقولُ: لأنَّ النفيَ ليس بكمالٍ إلا أن يتضمَّنَ ثبوتًا يدلُّ على الكمالِ، التعليلُ: لأنَّ الانتفاءَ عدمٌ، والعدمُ ليس بشيءٍ فضلاً على أن يكونَ كمالاً، ولأنه قد يكونُ لعدمِ القابليَّةِ أو للعجزِ عن الشَّيءِ، أي: قد يكونُ نفيًا، يعني نفيَ النقصِ لعدمِ القابليَّةِ، يعني: لأنَّ هذا الشَّيءَ ليس محلاً له، وقد يكونُ النفيُّ للعجزِ عن هذا الشَّيءِ المنفيِّ، وقد يكونُ لعدمِ القُدرةِ عليه.

فإذا قلنا: إنَّ الجدارَ لا يظلمُ. فليس في هذا مدحٌ للجدارِ؛ لأنَّه غيرُ قابلٍ للظلمِ أو العدلِ، ولو قلنا: هذا الجدارُ لا يتعبُ، كذلك لا يكونُ هذا مدحاً؛ لأنَّ الجدارَ غيرُ قابلٍ للتعبِ أو النشاطِ.

وقد يكونُ نفيُ النقصِ للعجزِ، فقد يكونُ هذا الرَّجُلُ لا يظلمُ لا لأنَّه حريصٌ على العدلِ لكنَّه عاجزٌ عن الظلمِ؛ لأنَّه عاجزٌ عن الظلمِ مهينٌ ضعيفٌ، حتى إذا ظلمَ لا يأخذُ بحقِّه؛ ولذلك كان عندَ بعضِ الأعرابِ الجهَّالِ - فيما سبق - أن أحسنَ الناسِ هو الرَّجُلُ الذي يُغيِّرُ على القومِ ويأخذُ أموالهم، فهذا هو الفارسُ المغوارُ، ويُمدحُ ويُثنى عليه مع أنه ظالمٌ، فإذا وُجد شخصٌ مُسالماً لا يظلمُ الناسَ، ولا يُغيِّرُ عليهم، قالوا: هذا جبانٌ ليس فيه خيرٌ.

إذَنْ فقد يكون الذي لا يظلمُ الناسَ لا لأنّه عادِلٌ أو خائفٌ من الله عزَّ وجلَّ
لكن لأنه عاجزٌ لا يقدرُ أن يظلمَ.

قال أهلُ العِلْمِ: ومن ذلك قولُ الشاعرِ يَهجو قبيلةً من قبائلِ العربِ:

قُبَيْلَةٌ لَا يَفْدِرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ^(١)

قوله: «قُبَيْلَةٌ» التصغيرُ يَدُلُّ على التحقيرِ، فهم لا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةٍ، ولا يَظْلِمُونَ
النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ، ليس لأنَّهم ذوو وِفَاءٍ وَعَدْلِ، ولكن لأنَّهم عاجزون؛ لأنَّه قال:
قُبَيْلَةٌ، والتصغيرُ غالبًا يَدُلُّ على التحقيرِ، وكذلك قولُ الشاعرِ:

لكنَّ قومي وإن كان ذوي حَسَبٍ ليسوا من الشَّرِّ في شيءٍ وإن هانا

نفى عنهم أن يكونوا أشرازا، ولو كان الشَّرُّ هينا، هذا ظاهرُه جيِّدٌ، لكنه لا يريدُ
هذا، إذ إنَّه قال بعده:

يَجْزُونَ من ظلمِ أهلِ الظُّلمِ مَغْفِرَةً ومن إِساءةِ أهلِ الشُّوءِ إِحْسَانًا

إذا ظلمَهم أحدٌ قالوا: غَفَرَ اللهُ لك، وهو ظالمٌ لهم، مُتَعَبٌ لهم.

ومن إِساءةِ أهلِ الشُّوءِ إِحْسَانًا: إذا أحدٌ أساءَ إليهم قابلوه بالإحسانِ،
ولكن الشاعرَ يريدُ أنَّهم عاجزون، ولهذا قال:

فليست لي بهم قوما إذا ركبوا شئنا الإغارة فُرسانا ورُكباننا^(٢)

(١) البيت للنجاشي الحارثي، نسبه له معمر بن المثنى في شرح نقائض جرير والفرزدق (٢/٥٠١)،
وأبو تمام في الحماسة الصغرى (ص: ٢١٦).

(٢) الأبيات ذكرها أبو تمام في ديوان الحماسة (ص: ١١)، ونسبها لرجل من بني العنبر، يقال له:
قُرَيْطُ بن أنيف.

قوله: «ليت لي بهم» الباء هنا يقول النحويون: إنها للبدل، يعني: ليت لي بدلهم قومًا، إذا ركبوا سُنُوا الإغارة، ومن هذه الكلمة الأخيرة عرفنا أنه يذمهم، ولهذا يقول: ليت لي بهم قومًا إذا سُنُوا الإغارة على الناس، وأخذوا أموالهم.

فتبين من هذا أن النفي قد يكون لعدم القابلية، وقد يكون للعجز عن هذه الصفة المنفية، فإذا كان للعجز عن هذه المنفية فلا يكون كمالًا؛ لأن من أراد الشرّ وعجز عنه كان كمن فعله لاسيما إذا عمل له أعمالًا، قال النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» قالوا: هذا القاتل، فيما بال المقتول؟ قال: «لأنه كان حريصًا على قتل صاحبه»^(١). فمن أراد السوء، ولكن عجز عنه، فإنه لا يمدح، بل يكون كفاعل السوء.

والنفي يكون كمالًا إذا تضمن ثبوت كمال الضد، ويكون ذمًا إذا كان للعجز عنه، ويكون لا مدحًا ولا ذمًا، إذا كان لعدم القابلية، ولهذا لو جاء شخص يتمدح الجدار، ويقول: عندي جدار لم يظلم أحدًا مطلقًا، فنقول: هذا الجدار غير قابل للظلم، لكن قد يقول لنا: جداري لا يظلم لكن جدارك ظلم ناسًا جالسين تحته فسقط عليهم! فيقال: هل هذا ظلم من الجدار؟ فيقول: أليس الله تعالى يقول: ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾ [الكهف: ٧٧]، والجدار له إرادة، أليس الرسول ﷺ يقول: «هذا أحد جبل يحبنا ونحبه» فأثبت له المحبة، والمحبة أظهر، فالجدار يريد لكن نحن لا نعلم بإرادته إلا إذا وجدناه مائلًا، لكن هل إرادته للسقوط على هؤلاء

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب «وإن طائفتان من المؤمنين أقبلتا فاصليهما بينهما»، رقم (٣١)، ومسلم: كتاب الفتن، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما، رقم (٢٨٨٨)، من حديث أبي

القوم؛ لأنه يُريدُ أن يُعذِّبَهُم أو ينتقمَ منهم؟ الجواب: لا، فنحن نعلمُ أن ذلك ليس كذلك، وحينئذٍ فلا يكونُ مريدًا للظلمِ فلا يكونُ ظالمًا؛ لأنه غيرُ قابلٍ، لكن هؤلاء ربُّها قد يكونون قد ظلموا أنفسهم، وأمرَ الله سبحانه وتعالى هذا الجدارَ أن ينهدمَ عليهم.

الخلاصة: أن نفي النقص له ثلاث مراتب:

- ١- أن يكونَ كمالًا إذا كان المرادُ به ثبوتُ الكمالِ، سواءً في حقِّ الله أو في غيره، حتى مثلًا تقولُ: هذا ملكٌ لا يظلمُ الناسَ، يعني لكمالِ عدله.
- ٢- أن يكونَ نقصًا إذا كان هذا النقصُ المنفيُّ إنما كان لعجزِ الموصوفِ به عنه، فإنه يكونُ نقصًا.

٣- ألا يكونَ كمالًا ولا نقصًا، وذلك إذا أُضيفَ إلى مَنْ ليس قابلاً له.

والصفاتُ المنفيةُ عن الله، وهي الصفاتُ السلبيةُ من القسمِ الأولِ، وهو نفيُ النقصِ الذي تضمَّنَ كمالًا.

ولا نجدُ الصفاتِ السلبيةِ في كتابِ الله عزَّ وجلَّ إلا قليلةً، فلم تأتِ الصفاتُ السلبيةُ إلا في الأحوالِ التالية:

الحالِ الأولى: أن تكونَ مُجملةً لتدلَّ على عُمومِ كماله، كما في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ﴿هَلْ نَعَارَهُ لَكُمُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، فهذه مُجملةٌ، وهي من الصفاتِ السلبيةِ بدلالةِ النفي، ليس لأنها نافية؛ لأنه إذا قيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فإنَّ الإنسانَ المُخاطبَ بذلك أو السامعَ لها يعلمُ أن الله عزَّ وجلَّ كاملُ الصفاتِ بكلِّ شيءٍ، ولهذا نُقيمتِ الماثلةُ عنه في كلِّ شيءٍ.

وكذلك قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ هذه مُجْمَلَةٌ؛ لَأَنَّهُ نَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ كُفُوًا فِي أَيِّ صِفَةٍ.

وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ هذه مُجْمَلَةٌ، والاستفهامُ بِمَعْنَى النَّفْيِ هُنَا، و﴿سَمِيًّا﴾ بِمَعْنَى مُمَائِلًا، وَزِنْتُهَا مِنْ حَيْثُ الصِّيغَةُ فَعِيلٌ، وَهِيَ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٌ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَمَعْنَى السَّمِيِّ: السَّامِيُّ، وَسَامَاهُ بِمَعْنَى مُمَائِلِهِ، وَالِاسْتِفْهَامُ هُنَا بِمَعْنَى النَّفْيِ، أَي: لَا تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا، وَالْفَائِدَةُ فِي إِثْبَاتِ النَّفْيِ بِصِيغَةِ الِاسْتِفْهَامِ هِيَ أَنَّهُ مُشْرَبٌ بِمَعْنَى التَّحْدِيثِ، يَعْنِي: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا فَأَتِ بِهِ، وَهُوَ أَبْلَغُ مِنَ النَّفْيِ بِالصِّيغَةِ الصَّرِيحَةِ.

الحال الثانية: أَنْ تَكُونَ نَفِيًّا لِمَا ادَّعَاهُ الْكَاذِبُونَ فِي حَقِّهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ ﴿١١﴾ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَنْخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩١-٩٢]، أَي: جَعَلُوا لَهُ وَلَدًا، وَالَّذِينَ جَعَلُوا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ثَلَاثَةٌ أَصْنَافٍ مِنَ الْبَشَرِ، وَهُمْ: الْمُشْرِكُونَ، فَقَالُوا: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ، وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَالْيَهُودُ، قَالُوا: عَزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ.

قوله: ﴿وَمَا يَنْبَغِي﴾ إِذَا وَرَدَتْ كَلِمَةُ «مَا يَنْبَغِي» فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَمَعْنَاهَا تَعْنِي أَنَّ الشَّيْءَ مُسْتَحِيلٌ مَمْتَنَعٌ، وَأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَلِيقُ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ فِي مَوَاضِعَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَنْخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢]، وَقَالَ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩]، وَقَالَ: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾ [يس: ٤٠]، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ»^(١). لَكِنْ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ إِذَا قَالُوا: «لَا يَنْبَغِي» فَالْمَعْنَى: لَا يُسْتَحَبُّ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رَقْمٌ (١٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مُستحيلٌ أو حرامٌ، اللهمَّ إلا أن يكونَ أحدٌ له اصطلاحٌ خاصٌّ، كالإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ، فإنَّ أصحابَ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ يقولون: إنَّ الإمامَ أحمدَ إذا قال: «لا ينبغي» فهو للتَّحريمِ^(١).

إذْن: قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٢] هي من الصِّفَاتِ السُّلْبِيَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ نَفَى عَنْهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا وَهُوَ اتِّخَاذُ الْوَلَدِ.

وكذلك مثله قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ (١) اللهُ أَلْضَكْمُ (٢) لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُوَلِدْ ﴿ [الإخلاص: ١-٣]؛ لِأَنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَالَ: إِنَّ لَهُ وَلَدًا، أَمَا (يُوَلِدُ) فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا قَالَ بِذَلِكَ، وَلَا سَمِعَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ اللهَ مَوْلُودٌ، لَكِنْ قَالُوا: «والدُّ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هَذَا مِنْ بَابِ تَأْكِيدِ النَّفْيِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوَلِدْ)، وَكَدَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَلِدْ أَنَّهُ لَمْ يُوَلِدْ، وَمَنْ لَا يُوَلِدُ فَإِنَّهُ لَا يَلِدُ؛ وَلِهَذَا فَالْأَشْيَاءُ الْمُتَوَلَّدَةُ مِنَ الْقَاذوراتِ وَشَبَّهَهَا يَقُولُونَ: إِنَّمَا لَا تَتَوَلَّدُ.

الحالِ الثَّالِثَةِ: أَنْ تَكُونَ دَفْعًا لِتَوْهْمِ نَقْصِ كَمَالٍ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَعْيَنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْبٍ﴾ [الدخان: ٣٨]، وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فِي الْآيَةِ الْأُولَى نَفَى عَنْهُ النَّقْصَ فِي الْإِرَادَةِ، وَفِي الثَّانِيَةِ نَفَى عَنْهُ النَّقْصَ فِي الْفِعْلِ.

فَمَعْنَى الْآيَةِ الْأُولَى: مَا أَرَدْنَا بِهَا لِعِبًا، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهَا الْحَقَّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥].

(١) انظر: الفروع لابن مفلح (١/ ٤٤).

ومعنى الآية الثانية: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ أي: تعب وإعياء، وهذا نقص في الفعل، فالله تعالى كامل الإرادة، كامل الفعل والقوة، فهو لا يلحقه النقص.

فهذا النفي دفع لتوهم النقص في كمال الإرادة بالنسبة للآية الأولى، ودفع لتوهم النقص في كمال القوة والفعل بالنسبة للآية الثانية.

وهذا عكس طريق أهل التعطيل الذين يسهون في الصفات السلبية، وينكرون الصفات الثبوتية بالجحد تارة، وبالتحريف الذي يسمونه تأويلاً تارة أخرى.

وطريقهم في الإسهاب في النفي كما تقدم بأنه لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا فوق ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا متصل ولا منفصل، وكما يقولون: إن الله ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حادث، وما أشبه ذلك من الصفات السلبية الكثيرة التي يستعملونها، فإذا جاءت الصفات الثبوتية، فإنهم لا يقرّون بها، ويقابلونها تارة بالجحد إذا أمكنهم أن يجحدوا وينكروا فعلوا، وهذا يكون في الأخبار الواردة عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

ولهذا أسسوا قاعدة باطلة، فقالوا: إن صفات الله لا تثبت بخير الأحاد، ولو كانت صحيحة، يعني: مثلاً لو روى البخاري حديثاً صحيحاً يتضمن صفة من صفات الله، قالوا: إنه لا يقبل؛ لأن أخبار الأحاد لا تثبت العقائد؛ لأنها لا تُفيد إلا الظن، والظن لا يصلح أن يُبنى عليه العقيدة، فلا بد من أن تكون الأخبار متواترة، وإلا فلا تقبل، فعلى هذا كل أحاديث الصفات يقابلونها بالجحد، فينكرونها ابتداءً، مثل الفرح.

وأخبارُ الأحادِ ما ليس بمُتواترٍ، فإذا كان الخبرُ لا يُمكنُهم ردهُ بالجمحدِ، صاروا يُحرِّفونه، ويُسمُّون ذلك تأويلاً مثلاً.

والدليلُ على أنَّ خبرَ الأحادِ يُقبَلُ: قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكَ فَاسِقُ بَنِي فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ﴾ [الحجرات: ٦]، فإذا كان عدلاً، فلا يحتاجُ إلى تبينٍ؛ لأنَّ خبره بيانٌ، فنقتصرُ عليه.

والحاصلُ: أنَّ قاعدتهم التي أصلوها قاعدةٌ باطلةٌ، ولا يُمكنُ أن تُردَّ بها صفاتِ الله التي أخبرَ بها النبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وتلقَّتها الأمةُ بالقبولِ.

ومعلومٌ أنَّ خبرَ الواحدِ يَختلفُ من شخصٍ إلى شخصٍ، فمن الناسِ مَنْ إذا أخبرَكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ صادقٌ قطعاً، ومن الناسِ مَنْ إذا أخبرَكَ عَلِمْتَ أَنَّهُ كاذبٌ قطعاً، بل قد يكونُ خبرُ الواحدِ إذا احتفتُ به قرائنٌ تدلُّ على وقوعه، يكونُ مُفيداً لليقينِ بسببِ القرائنِ.

ب- أما الصفاتُ من حيث قيامها بالله - لا من حيث الإثباتِ والنفي - إلى قسمين: ذاتيةً، وفعليَّةً.

هكذا قسّمها العلماءُ، وليس في كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولهِ أَنَّهُا مُقسّمةٌ إلى كذا، لكن بالتَّبَعِ وَجَدْنَاهَا تَنقِيسُ هَذَا الانقِسامِ، فَوَجَدْنَا صِفَاتِ اللَّهِ ثُبُوتِيَّةً وَسَلْبِيَّةً -يعني: مَنْفِيَّةً عَنِ اللَّهِ-، وَصِفَاتِ لَازِمَةٌ وَصِفَاتِ غَيْرِ لَازِمَةٍ، وَالصِّفَاتُ اللَّازِمَةُ مَعَانٍ وَغَيْرُ مَعَانٍ، وَعَلِمْنَا ذَلِكَ بِالتَّبَعِ، وَاضْطَرَّرْنَا أَيضًا إِلَى تَقْسِيمِهَا لِمُحَاجَّةِ أَهْلِ التَّحْرِيفِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا مِنْهَا مَا أَنْكَرُوا، كَمَا سَنَذَكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١ - الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ: نِسْبَةٌ إِلَى الذَّاتِ، فِعْلِيَّةٌ نِسْبَةٌ إِلَى الْفِعْلِ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلذَّاتِ، لَا تَنفَكُ عَنْهَا، فَلِهَذَا سُمِّيَتْ ذَاتِيَّةً، وَالذَّاتُ تُطْلَقُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ، مِنْهَا مَا يُقَابِلُ الصِّفَةَ، فَيُقَالُ: ذَاتٌ وَصِفَةٌ، وَهِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى مُرَادِفَةٌ لِكَلِمَةِ (نَفْسٍ)، مِثْلُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ جَاءَ زَيْدٌ ذَاتَهُ، لَكِنْ (نَفْسٍ) هِيَ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْفُصْحَى؛ لِأَنَّهُ يُعْبَرُ عَنِ الذَّاتِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى بِكَلِمَةِ (نَفْسٍ)، فَيُقَالُ: هَذَا الشَّيْءُ نَفْسُهُ، وَلَا يُقَالُ: هَذَا الشَّيْءُ ذَاتُهُ.

لَكِنَّهَا غُلِبَتْ فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحْمَهُمُ اللَّهُ، وَشَاعَتْ بَيْنَهُمْ، وَصَارَتْ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، وَمَا دَامَتْ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، وَهِيَ لَا تَحْمِلُ مَعْنَى فَاسِدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا إِلَى غَيْرِهَا أَيْضًا فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهَا، وَلَا حَرَجَ فِي اسْتِعْمَالِهَا، فَلَا يُنْكَرُ عَلَى مَنْ اسْتَعْمَلَهَا، وَلَا يُقَالُ لَهُ: إِنَّهَا غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.

وَنَقُولُ: إِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْفُصْحَى، وَقَدْ اصْطَلَحَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً، وَقَدْ قَسَمَ أَهْلُ الْبَلَاغَةِ وَالْفُقَهَاءُ رَحْمَهُمُ اللَّهُ الْحَقَائِقَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ، حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَحَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ.

فَالذَّاتُ إِذْ تُطْلَقُ فِيهَا يُقَابِلُ الصِّفَةَ، وَتُطْلَقُ بِمَعْنَى الْجَانِبِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: إِنَّنِي فَعَلْتُ ذَلِكَ فِي ذَاتِ اللَّهِ، أَيْ: فِي جِهَتِهِ، وَمِنْ أَجْلِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- فِي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّهُ كَذِبَ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ»^(١) أَيْ: فِي جِهَتِهِ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: «وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»، رقم (٣٣٥٨)، ومسلم: كتاب الفضائل، باب من فضائل إبراهيم الخليل عليه السلام، رقم (٢٣٧١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «تتبن منهن في ذات الله».

وتُطلق الذاتُ بمعنى صاحبةٍ، مُؤنَّث صاحبٍ، ومنه قولهم: هذه امرأةٌ ذاتُ صِفاتٍ حميدةٍ، وما أشبه ذلك، وتُطلقُ الذاتُ أيضًا بمعنى (التي) لكن في لغةٍ طيِّبٍ فقط، قال ابنُ مالكٍ:

وَكَـ (الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتٌ)^(١)

وتُطلقُ (ذاتٌ) على الحالِ، كما في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١٠] أي: حالَ بَيْنِكُمْ، أو شأنَ بَيْنِكُمْ، أي: الشَّانَ الذي بينكم. فهذه خمسُ صفاتٍ تُطلقُ على كلمة (ذات).

أقسامُ الصِّفاتِ الذاتيةِ:

أ- معنويةٌ.

ب- خبريةٌ.

أ- المعنويةُ: ما دلَّت على المعنى، كالحياةِ والقُدرةِ والسَّمعِ والبَصَرِ ونحوها، فنقول: هي صِفاتٌ ذاتيةٌ معنويةٌ، فهي ذاتيةٌ؛ لأنَّها مُلازمةٌ للذاتِ، لم يزل، ولا يزال مُتَّصِفًا بها، وهي معنويةٌ؛ لأنَّها دالَّةٌ على معنى.

مثال ذلك: العِزَّةُ والحِكمةُ والقُوَّةُ والقَهْرُ، وغير ذلك كثيرٌ جدًّا، فهو لم يزل، ولا يزال مُتَّصِفًا بها بمعنى أنَّه لو قُدِّرَ فقُدِّها لكان ذلك نقصًا، فلو قُدِّرَ فقُدِّ الحياةُ لكان نقصًا بلا شكٍّ، ولو فُرِضَ نقصُ العِلْمِ أو فقُدِّ العِلْمُ لكان نقصًا، ولو قُدِّرَ فقُدِّ السَّمعِ والبَصَرِ لكان نقصًا، ولو قُدِّرَ فقُدِّ العِزَّةُ والحِكمةُ وما أشبهها لكان نقصًا.

(١) ألفية ابن مالك (ص: ١٥).

ولهذا نقول: إنَّه لم يزل ولا يزال مُتَّصِفًا بها، ولو قلت: إن شاء صار عزيزًا، وإن شاء صار ذليلاً، لقلنا: هذا لا يُمكن، فلا يُمكن أن نقول: إن شاء صار عزيزًا، وإن شاء صار ذليلاً؛ لأنَّ هذه من الصِّفاتِ التي لا يُقدَّرُ أبدًا أن يكونَ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَالِيًا مِنْهَا، بل لا بدَّ أن يكونَ مُتَّصِفًا بها على الدَّوامِ أزلًا وأبدًا.

ومن الأدلَّة على ذلك:

قوله تعالى: ﴿اللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فالحيُّ مُتضمَّن للحياة كما سبق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ب- الخبرة هي: ما دلَّت على شيءٍ مُسمَّاه بالنسبةِ إلينا أبعاضٍ وأجزاء، مثل: اليدين، والوجه، والعينين، والقدمين، والساقين، والساعد، وما أشبهها، هذه نُسمِّيها صفاتٍ ذاتيةً خبريةً، فهي ذاتيةٌ؛ لأنَّها لم يزل ولا يزال مُتَّصِفًا بها، إذ لا يُمكن أن يكونَ مفقودَ اليدين أو العينين أو الوجه أو القدم وما أشبه ذلك، ولو فرضنا عدمَ وجودِها لكانت حادثةً بعد أن لم تكن، وحينئذٍ يكون بعضُ الخالقِ حادثًا مخلوقًا، وهذا لا يُمكن؛ وعلى هذا فنقول: هذه صفاً ذاتيةً خبريةً.

ولماذا قلنا: مُسمَّاه بالنسبةِ إلينا أبعاضٍ وأجزاء؟

الجواب: لأنَّه لا يصحُّ أن ننسبها إلى الله على هذا الوجه، فنقول: إنَّ اليدَ جزءٌ منه، أو الوجهَ جزءٌ منه، أو ما أشبه ذلك، بل نقول: لله وجهٌ، والله يدٌ، ولا يُمكن أن نقول: إنَّ هذه صفاتٌ معنويةٌ؛ لأننا لو قلنا هذا لذهبنا إلى مذهبِ أهلِ التَّحريفِ؛

لأنهم يقولون: اليد بمعنى القُوَّة، والعينُ بمعنى الرؤية، والوجهُ بمعنى الجهةِ أو الثَّوابِ، وما أشبه ذلك.

وحينئذٍ نقولُ: هي صفاتٌ خبريةٌ؛ لأنَّ إثباتها إنَّما جاء عن طريقِ الخيرِ، ولولا الخبرُ ما عَلِمنا بذلك؛ ونقولُ: إنَّها ذاتيةٌ؛ لأنَّه لم يزلْ ولا يزالُ مُتَّصِفًا بها، ولو فَرَضنا عدمَ ذلك لكانت حادثةً بعدَ أنْ لم تكن، فلزِمَ أن يكون شيءٌ من الخالقِ مخلوقًا، وهذا شيءٌ مُستحيلٌ.

فمثلاً: اليَدانِ عندَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ هما يَدانِ حقيقتانِ يأخُذُ بهما، وَيَقْبِضُ، وَيَسُطُّ، وليست هُما القُوَّة، وقد فسَّرها أهلُ التَّحريفِ بالقُوَّة، وهذا التفسيرُ باطلٌ ولا يصحُّ من عدَّةِ أوجهٍ، فهما يَدانِ حقيقتانِ تليقُ بالله، وأنَّ يَدًا تقبِضُ السَّمواتِ كلَّها وتطويها كطَيِّ السَّجَّلِ للكُتُبِ، لا يمكنُ أن تكونَ مُماثلةً لأيدي المخلوقينَ.

والذين يقولون: إنَّ اليَدَ بمعنى القُوَّة يستشهدون بمثلِ الشَّواهِدِ الآتية:

وَحَمَلْتُ زَقْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَا لِي بِزَقْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ^(١)

يعني: القُوَّة.

وفي حديثِ الدَّجَّالِ الطويلِ عن النَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يقولُ اللهُ تعالى:

«يُوحِي إِلَى عَيْسَى إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عَبَادًا لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ»^(٢) أي: لا قُوَّةَ.

(١) البيت لعروة بن حزام، ديوانه (ص: ١٣٩)، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري (٢/ ١٤٢)، وخزانة الأدب للبغدادي (٣/ ٣٨٠).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب الفتن، باب ذكر الدجال وصفته، رقم (٢٩٣٧).

ومثل أيضًا قول بعضهم في صلح الحديبية: «لولا يدُّ لك عندي لم أجزك بها لأجبتك»^(١) المعنى: النعمة.

والردُّ عليهم أن نقول: هل أنتم تقولون: إنَّ اللهَ له نِعْمَتانِ فقط، وقُوتانِ فقط؟ سيقولون: لا، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤]، فَبَطَّلَ إِذْنُ أَنْ تُفَسِّرَ الْيَدَانِ بِالنِّعْمَةِ أَوْ بِالقُوَّةِ.

٢- الصِّفَاتُ الْفِعْلِيَّةُ: وهي التي تتعلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ تعالى، إن شاء فَعَلَهَا، وإن شاء لم يفعلها، وهي:

أ- باعتبارِ جِنْسِهَا ذاتِيَّةٌ؛ لأنَّ اللهَ لم يزلْ ولا يزالُ فَعَالًا، لكن المتعلِّقُ بِمَشِيئَتِهِ كالاستواءِ على العرشِ، والنزولِ إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا.

ب- باعتبارِ النَّوعِ منها، قد تكونُ ذاتِيَّةً باعتبارِ أصلِهَا، وَفِعْلِيَّةً باعتبارِ أفعالِهَا، كالكلامِ.

وهذا القِسْمُ من الصِّفَاتِ يُنْكِرُهُ الْأَشَاعِرَةُ وَالْمَعْتَزَلَةُ، أما المَعْتَزَلَةُ فَيُنْكِرُونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ، وَالْأَشَاعِرَةُ يُثَبِّتُونَ مِنْهَا سَبْعًا، وَيُنْكِرُونَ الْبَاقِيَّ، لكن صِفَاتِ الْأَفْعَالِ دَاخِلَةٌ فِيهَا يُنْكِرُهُ الْأَشَاعِرَةُ.

قال الأشاعرةُ: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَضْحَكُ. وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ: أَنَّ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةَ حَادِثَةٌ، وَالْحَادِثُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ، فَإِذَا كَانَتْ الْأَفْعَالُ حَادِثَةً لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللهُ حَادِثًا، فَالنُّزُولُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا يَحْدُثُ كُلَّ لَيْلَةٍ، فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ اللهُ حَادِثًا.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد، رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢)، من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

ونحن نردُّ عليهم من وجوه:

الوجه الأول: قد سبق أننا أبطلنا الاعتماد على العقل في باب أسماء الله وصفاته؛ لأنها أمورٌ خبريةٌ لا مجال للعقل فيها، فوجب الاقتصار فيها على ما جاء به الشرع، وأن المرجع في ذلك إلى الكتاب والسنة والسمع.

الوجه الثاني: نقول: دعواكم أن الحوادث لا تقوم إلا بحادثٍ دعوى باطلة، فمن أين جاءكم هذا؟ لأن حدوث الحوادث لا يمنع قدم المحدث وأزليته، فالمحدث قد يكون أزلياً، مع أن الفعل حادث ولا مانع، وكون هذا يستلزم قيام الحوادث بالله: إن أردتم أن الله تعالى يكون محلاً للحوادث، يعني: مثلاً محلاً للمطر، أو محلاً للإحياء والإماتة، فهذا ليس بصواب؛ لأن الله تعالى بائنٌ من خلقه، وإن أردتم أن فعل هذه الأشياء يكون بالله، فهذا حق ولا مانع.

الوجه الثالث: إن زعمتم أن الله لا يفعل، فمعنى ذلك أنه معطل عن الفعل، ولا يرتاب عاقل أن الفاعل أكمل من غير الفاعل، حتى إن بعض السلف فسّر الحي بالفعال؛ لأن من لا يفعل فهو كالميت. ومن لا يفعل بالنسبة للفاعل ناقص بلا شك، فالرجل الأشل الذي لا يستطيع الحركة ناقص جداً عن الرجل السليم، وكذلك الخالق عز وجل إذا قلنا: إن الفعل في حقه ممتنع، كان أكبر من وضيمه بالعيب سبحانه وتعالى.

فلما خالفوا الحق، وأرادوا التنزيه وقعوا في شرٍّ مما فرّوا منه؛ لأننا نقول لهم: إذا زعمتم أن الأفعال ممتنعة في حق الله، فواضح أن هذا يستلزم أنه لا يفعل ويرى أنه فعل، وهذا بلا شك ناقص في حق الخالق، فإن الذي يفعل: يُحيي ويميت،

وَيَرْزُقُ، وَيَسْتَوِي عَلَى الْعَرْشِ، وَيَنْزِلُ، وَيَأْتِي، وَيَفْرَحُ، وَيَعْجَبُ، وَيَضْحَكُ خَيْرٌ مِّنْ لَا يَفْعَلُ؛ حَتَّى إِنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ يَضْحَكُ رَبُّنَا؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا^(١). فَتَأَمَّلْ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ لَمْ يَفْهَمُ الضَّحِكُ إِلَّا عَلَى مَعْنَاهِ الْحَقِيقِيِّ.

فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا قُلْتُمْ: إِنْ شَاءَ فَعَلٌ، وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَفْعَلْ، فَهَلْ هَذَا الْفِعْلُ كِهَالٍ أَوْ نَقْصٍ، إِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ كِهَالٍ؛ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ فِعْلِهِ نَاقِصًا، وَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّهُ نَقْصٌ؛ فَقَدْ وَصَفْتُمُوهُ بِالنَّقْصِ؟!

فَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ نَقُولَ: هُوَ كِهَالٌ فِي وَقْتِ فِعْلِهِ، لَكِنْ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِكِهَالٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ سُبْحَانَهُ إِلَّا لِحِكْمَةٍ، فَإِذَا كَانَ لِحِكْمَةٍ فَهُوَ قَبْلَ فِعْلِهِ تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ أَلَّا يَقَعَ، وَبَعْدَ فِعْلِهِ تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ أَنْ يَقَعَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنْ فَعَلَ اللَّهُ مَتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَابِعَةٌ لِحِكْمَتِهِ، فَهُوَ إِذَنْ قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ لَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ إِيجَادُهُ، فَيَكُونُ الْكِهَالُ فِي عَدَمِهِ، وَإِذَا وُجِدَ فَالْحِكْمَةُ اقْتَضَتْهُ فَيَكُونُ الْكِهَالُ فِي وُجُودِهِ.

الصِّفَاتُ الْفِعْلِيَّةُ بِاعْتِبَارِ جَنْسِهَا ذَاتِيَّةٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ فِعَالًا، وَبِاعْتِبَارِ نَوْعِهَا وَآحَادِهَا فِعْلِيَّةٌ:

فَالْجِنْسُ: مَا يَشْمَلُ أَنْوَاعًا، وَالنَّوْعُ: مَا يَشْمَلُ أَفْرَادًا، مِثَالُ ذَلِكَ كَلِمَةُ (الْبُرِّ): جِنْسٌ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ: اللَّقِيمِيَّ وَالْمُعَيَّةَ وَالْحِنْطَةَ، هَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّوْعَ يَشْمَلُ أَفْرَادًا، فَالْقَمِيَّ نَوْعٌ، وَيَشْمَلُ أَفْرَادًا فَيَكُونُ عِنْدِي مِنْهُ عِدَّةُ أَكْيَاسٍ، وَتَعَدُّدٌ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤ / ١١)، وَابْنُ مَاجَهَ: فِي الْمَقْدِمَةِ، بَابِ فِيمَا أَنْكَرْتَ الْجَهْمِيَّةَ، رَقْمُ (١٨١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَزِينِ الْعَقِيلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذه الأكياس هي فردٌ من اللّقيمي، وكذلك أيضًا: كلمة (حيوان) جنس، وتشمل: البعير، والبقرة، والماعز، والضأن... وهكذا؛ فالإبل نوعٌ تشمل أفرادًا، فعندي بعيرٌ، وعندك بعيرٌ، وعند فلانٍ بعيرٌ.

وكُلُّ نوعٍ يصحُّ أن يُجبرَ عنه بجنسِهِ، فنقول: اللّقيمي بُرٌّ، والإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، ويجبُ أن نقولَ هكذا؛ لأنك لو قلتَ: الإنسانُ حيوانٌ فقط صار الحدُّ ناقصًا؛ لأنّه غيرُ مانعٍ، يعني لا يمنعُ دخولَ غيرِ الإنسانِ في الإنسانِ؛ لأنك إذا قلتَ: الإنسانُ حيوانٌ، دخلَ فيه البقرُ والغنمُ والإبلُ، صار كلُّهم أناسي، والفصلُ أن تقولَ: حيوانٌ ناطقٌ.

فالفرقُ بين الجنسِ والنوعِ من حيث العمومُ: أن الجنسَ يشملُ أنواعًا، والنوعَ لا يشملُ فردًا، فقد يكون الجنسُ نوعًا باعتبار ما فوقه، فمثلًا الحيوانُ والأجسامُ، فالحيوانُ جنسٌ، وقد يكون الجنسُ نوعًا باعتبار ما فوقه، فكلمةُ جسمٍ، وكلمةُ حيوانٍ، فكلمةُ جسمٍ أعمُّ؛ لأنّه يشملُ الحيوانَ والجمادَ، إذن: صار الحيوانُ الذي كان جنسًا من قبل: نوعًا؛ لأنَّ الجسمَ إما حيوانٌ أو غيرُ حيوانٍ.

أما جنسُ الأفعالِ لله تعالى، فهذا صفةٌ ذاتيةٌ؛ لأنَّ الله لم يزل ولا يزالُ فعلاً، لكن نوعَ الفعلِ هذا هو الصِّفةُ الفعليةُ، فالنزولُ إلى السماءِ الدنيا هذا نوعٌ من أفعالِ الله تعالى، والاستواءُ على العرشِ نوعٌ ثانٍ، والمجيءُ للفصلِ يومَ القيامةِ نوعٌ ثالثٌ، والضحكُ نوعٌ رابعٌ، والفرحُ نوعٌ خامسٌ، هذه الأنواعُ هي الحادثةُ، أما الجنسُ فهو ذاتيٌّ؛ لأنَّ الله تعالى لم يزل ولا يزالُ فعلاً، فأفعاله لا مُنتهى لها، كما أنَّ أقواله لا مُنتهى لها.

والنوع يتعدّد إلى أفراد؛ فالنُزولُ هذا نوعٌ، لكن نُزولَه اللَّيْلَةُ غيرُ نُزولِه البارحة، ونُزولَه اللَّيْلَةُ المُستقبَلَةُ غيرُ نُزولِه هذه اللَّيْلَةُ، فهذا تعدّد أفرادٍ، وكذلك الضَّحِكُ، قال ﷺ: «يضحكُ اللهُ إلى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الأَخرَ»^(١)، هذا نوعٌ من أفعالِ اللهِ، وكذلك قوله ﷺ: «عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ آزَلِينَ قَنَاطِينَ، فَيُظَلُّ بِضَحْكَكُمْ، يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ»^(٢). هذا الضَّحِكُ باعتبارِ النَّوعِ الأوّلِ فردٌ؛ لأنَّ هذا الضَّحِكُ غيرُ الضَّحِكِ الأوّلِ باعتبارِ الفردِ، أما باعتبارِ النَّوعِ والمعنى فهو واحدٌ.

إذْن: لدينا في الصِّفَاتِ الفِعْلِيَّةِ جنسٌ ونوعٌ وفردٌ، والصِّفَاتُ الفِعْلِيَّةُ باعتبارِ الجنسِ ذاتيةٌ؛ لأنَّه لم يزل ولا يزال فعلاً.

والصِّفَاتُ الفِعْلِيَّةُ باعتبارِ النوعِ: هي صِفاتٌ فِعْلِيَّةٌ، إن شاء فَعَلَ، وإن شاء لم يفعل.

مثالُه: الاستواءُ على العرشِ، والنُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا، والضَّحِكُ، والفرْحُ، والعَجَبُ، والكلامُ.

فهذا النُّزولُ إلى السَّماءِ الدُّنيا ليس أزلماً ولا أبدياً؛ لأنَّه قبلَ خَلْقِ السَّماءِ ليس فيه نُزولٌ، وبعدَ طوي السَّمواتِ يومَ القِيامَةِ ليس فيه نُزولٌ، والأنواعُ تكونُ حادثةً،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، رقم (٢٨٢٦)، ومسلم: كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، رقم (١٨٩٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على المسند (٤/ ١٣)، وابن أبي عاصم في السنة رقم (٦٣٦)، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٤٦٢)، والحاكم في المستدرک (٤/ ٥٦١)، من حديث لقيط بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، بنحوه.

وتكون غير أزلية، فقد تنتهي بانتهاء الشيء.

وأما الكلام فهو صفة من صفات الله عز وجل، بمعنى: إن نظرنا إلى أن الله سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال متكلماً، قلنا: إنه صفة ذاتية، وإذا نظرنا إلى أنه يتكلم متى شاء، فهو بهذا الاعتبار صفة فعلية.

والكلام ثابت بالكتاب والسنة:

أما الكتاب، ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] وكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥] ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَنعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١١٦] ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكِ كَتِبْ﴾ [الإسراء: ٦١] كلها تدلُّ على ثبوت الكلام لله عز وجل.

وأما من السنة، فكلُّ الأحاديثِ القدسيةِ تُثبتُ الكلامَ لله عز وجل؛ لأنَّ الرسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يقولُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كَذَا وَكَذَا. فجميعُ الأحاديثِ القدسيةِ فيها إثباتُ الكلامِ لله.

وكلامُ الله أيضاً مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ سَلَفِ الْأُمَّةِ، وَقَدْ جَرَى فِيهِ عَلَى أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ مَحَنٌ عَظِيمَةٌ، مِنْهَا مَا جَرَى لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَإِنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ كَانَ يُعَرِّرُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ السَّلَفِ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمَعْتَزِلَةُ يَقُولُونَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ، وَلَيْسَ كَلَامُ اللَّهِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ مِنْ جُمْلَةِ مَخْلُوقَاتِ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ، إِلَى آخِرِهِ.

ونقول: كلامُ الله عز وجل هو من حيث أصلُ الكلامِ من الصفاتِ الذاتيةِ، وباعتبارِ آحادِهِ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ، وَلَمْ نَقُلْ: بِاعْتِبَارِ أَنْوَاعِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ نَوْعٌ

واحد، لا باعتبار دلالة، ولكن باعتبار المتكلم به، فهو صفة واحدة.

فمثلاً: السَّمْعُ والبَصَرُ صفتان، وكذلك الكلامُ صفةٌ واحدة، سواءً كان أمراً أو نهيًا أو خبرًا أو طلبًا أو أي شيء، فهو صفةٌ واحدة، فهذه الصفة من الصفات الذاتية؛ لأن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا.

فإذا قال قائل: ما دليلك على أن الله لم يزل ولا يزال متكلمًا؟

الجواب: أننا قررنا أنه لم يزل ولا يزال فاعلاً، وأن كل فعل من الله مسبوق بقول، فيما يريد أن يكون؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

فكل ما يريد الله أن يكون فهو مسبوق بالقول؛ لأن هذا الكائن كيف لا تكون إلا بكلام الله، فإذا كانت الكائنات لا تكون إلا بكلام الله، لزم أن يكون كل فعل منه أراد أن يحدث به شيئاً، فلا بد أن يكون مسبوقاً بالقول، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وقولنا: «فما أراد أن يكون من خلقه»، هل نزوله إلى السماء الدنيا هل هو مسبوق بقول؟ الجواب: فيما يظهر: لا؛ لأنه حسب ما يظهر لنا - والعلم عند الله - أنه ليس إذا أراد أن ينزل يقول: سأنزل، لكن إذا أراد أن يخلق لا بد أن يتكلم فيقول للشيء: كن. فيكون؛ «فلما خلق الله القلم، قال له: اكتب، قال: ربّي، وماذا أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن»^(١).

(١) أخرجه أحمد (٣١٧ / ٥)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي: كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

فالحاصل أننا نقول: إنَّ الكلامَ باعتبارِ جنسِهِ صفةٌ ذاتيةٌ، وباعتبارِ آحادِهِ صفةٌ فعليةٌ، هذا هو مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وهو الذي تدلُّ عليه النُّصوصُ، ويدلُّ عليه العقلُ.

أما النُّصوصُ فهي كثيرةٌ، ومنها قولُ اللهِ تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ، قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ۗ قَالَ لَنْ نَرِيكَ وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ نَرِيكَ ۗ﴾ [الأعراف: ١٤٣] هذه المحاورَةُ حادثةٌ لمجيءِ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ: فَأَحَادُ الْكَلَامِ حَادِثٌ، وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢].

من قواعدِ الأسماءِ والصفاتِ:

قاعدةٌ واحدةٌ، وهي: أنَّ أسماءَ اللهِ وصفاته توقيفيةٌ.

أي: يتوقَّفُ القولُ فيها إثباتًا ونفيًا على دَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، ودليلُ ذلك السَّمْعُ وَالْعَقْلُ.

والدليلُ من السَّمْعِ على أنَّ الأسماءِ والصفاتِ توقيفيةٌ:

■ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].
فقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ يشملُ القولَ على اللهِ بذاته، وفي أسمائه وصفاته، وأحكامِهِ الكونيةِ أو الشرعيةِ.

قال العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ: وهذه المُحرَّماتُ الخمسُ مُحَرَّمَةٌ في جميعِ الشَّرَائِعِ، وانْفَقَتْ عليها، وأشار ابنُ القيمِ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - إلى أنَّ القولَ على اللهِ بلا عِلْمٍ أَشَدُّ مِنْ

الإشراك به^(١)، ووجه ذلك: أن القول على الله بلا علم يتضمّن الكذب وإضلال الخلق عن دين الله، فهو أشدّ منه لتعدّي ضرره إلى الغير بخلاف الشرك.
أدلة أخرى:

■ قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ. عَلِمًا﴾ [طه: ١١٠].

■ وقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

■ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

فهذه الآيات وأمثالها كلها تدلّ على أنه ليس لنا حقّ في أن نقول: هذا من أسماء الله، وهذا من صفاته إلا بعلم، ولا طريق إلى العلم بذلك إلا الكتاب والسنة.
أما دلالة العقل على ذلك:

فإننا نقول: إن العقل يدلّ على تحريم هذا من وجهين:

١- أن تسمية الله بما لم يسمّ به نفسه عدوان على الله عزّ وجلّ، فإننا نرى أنه لو سمّاك أحدٌ بغير ما سُميت به لعددت ذلك عدواناً، ولو وصّفك أحدٌ بما ليس فيك أو بما لا يعلم أنه فيك لعددت ذلك عدواناً.

فمن سمّى الله بما لا يعلم أنه من أسمائه، أو وصفه بما لا يعلم من صفاته، فهو متعدّد على الله، ومعلوم أن العدوان على الله عزّ وجلّ، والتقدم بين يديه أنه من

(١) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٣١).

المحرمات: ﴿بِتَأْيِهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَانقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾
[الحجرات: ١].

٢- أن التحدُّث عن الله من الأمور الغيبية التي لا مجال للعقل فيها؛ لأنَّ العقل لا يُمكنه أن يعرف تفاصيل ما يجبُ لله أو يمتنعُ أو يجوزُ، وإنَّما يُعرف على سبيلِ العموم أنَّ الله مُتَّصِفٌ بصفات الكمال، أما على التفصيل فهذا غيرُ مُمكنٍ، فالإجمالُ شيءٌ والتفصيلُ شيءٌ آخرُ، فإذا كان لا مجال للعقل في ذلك، وإنَّما هو من بابٍ ما يُدرِك بالخبر المحض كان إثباتُ ما لم يُثبتهُ اللهُ لنفسه أو نفيه عنه من بابِ القولِ بلا علمٍ، والكذبِ على الله عزَّ وجلَّ.

وقد يظنُّ أحدٌ أنَّ هذه صفةُ كمالٍ، وهي في الواقعِ صفةُ نقصٍ، أو يظنُّ أنَّ إثباتها صفةُ نقصٍ فينفيها عن الله تعالى، مع أنَّ نفيها هو النقصُ، كما يوجد من الذين أنكروا الصِّفات.

والدَّلالةُ على أسماءِ الله تعالى: تكون بالنصِّ على أنَّ هذا الاسمَ بعينه من أسماءِ الله تعالى، وليس لها غيرُ هذا الطريقِ، مثلُ: السَّمِيعِ، البصيرِ، اللطيفِ، الخبيرِ.

فإذا كان الاسمُ محليًّا بـ(أل) فلا شكَّ أنَّه من أسماءِ الله.

وإذا كان غيرَ محليٍّ بـ(أل):

■ فإما أن يكون مُقيِّداً بقيدٍ، فهنا لا يظهرُ أنَّه من أسماءِ الله مثل قولهِ تعالى:

﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]، فهنا كلمةُ (حفيٌّ) مُقيِّدةٌ بحرفِ

﴿بِي حَفِيًّا﴾ فهل يُمكن أن نقولَ هذه من أسماءِ الله، وهي لم تأتِ على سبيلِ

الإطلاقِ؟

الجواب: هذه محلّ نظر، والواقع بحسب الدلالة العربية، وحسب الذوق: أن الشيء المقيّد لا يكون اسمًا على الإطلاق، بل إنه إذا قيّد بشيء فالذي يتبادر إلى الذهن أنه ليس اسمًا، ولكنه وصف؛ لأنه مقيّد، فالأسماء تأتي غير مقيّدة، اللهم إلا بشيء عام لا يخص بشيء، كما في قوله: ﴿إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩].

■ وإما أن يكون الاسم غير محليّ ب(أل) ولم يكن مقيّدًا، مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَكِينٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥]، فإن كان مقيّدًا، فإنّ الإنسان يتردّد، هل هو من أسمائه أو ليس من أسمائه؟ إذ قد يكون المراد به الوصف فقط؛ لأنك إذا قلت: إن من أسماء الله تعالى (الحفيّ) قد يقول لك قائل: أين الدليل؟ فتقول له: ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي حَفِيًّا﴾ سيقول لك: هذا ليس على سبيل الإطلاق، فهذا خبرٌ من إبراهيم أن الله تعالى كان به حفيّ، ولا يلزم أن يكون اسمًا له على سبيل الإطلاق.

بقي أن يقال: جاءت السنّة أن رسول الله تعالى قال في دُعائه: «واشْفِ أَنْتَ الشافي»^(١)، فعلى القاعدة التي سبقت: فالشافي من أسماء الله، ولهذا استدلّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْدُودَةَ الَّتِي جَاءَتْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ التَّسْعِ وَالتَّسْعِينَ: أَنَّ عَدَّهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ^(٢)، وليس من كلام الرسول ﷺ، قال: لأنّ الرسول لا يمكن أن يدع أشياء سمى الله بها نفسه، ويأتي بأشياء فيها نظرٌ.

فمثلاً (النافع الضار) بعضهم قال: النافع من أسمائه، والضار ليس من أسمائه. وبعضهم قال: إن النافع والضار من الأسماء المزدوجة، يعني التي لا يُذكر أحدها

(١) أخرجه البخاري: كتاب الطب، باب رقية النبي ﷺ، رقم (٥٧٤٣)، ومسلم: كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، رقم (٢١٩١)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٨٠).

إلا مقرونًا بالآخر، وعندني والله أعلم أنها لا يصح أن تكون من أسماء الله، وأنها الظاهر من باب الصفات إن صحَّت بهذا اللفظ؛ لأنَّ ظاهر قوله تعالى في الأصنام التي لا تملك نفعًا ولا ضرًّا: أَنَّ النِّفْعَ وَالضَّرَّ من أوصاف المعبود، وليست من أسمائه، فالنفس لا تميل إلى أن (النافع الضار) من أسماء الله لا انفرادًا ولا ازدواجًا، وإن كان ابن القيم رحمه الله ذكر أنها من أسماء الله في كتاب «بدائع الفوائد»^(١).

الدَّلالة على الصفات:

تكون الدَّلالة على الصفاتِ بأمور:

١- إما بالنص على الصفة بعينها.

٢- وإما بتضمين الاسم لها؛ لأنَّ كل اسمٍ متضمَّن لصفة كما سبق، ولا عكس فالسَّميع مثلاً مُتضمَّن للسمع، والعليم مُتضمَّن للعلم، والعزیز مُتضمَّن للعزَّة وهكذا.

٣- وإما بالتصريح بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها.

فالأول: كالعزَّة، والبطش، والقوَّة، والرَّحمة، والوجه، واليدين، وغيرها.

■ دليل العزَّة: ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

■ البطش: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢].

■ القوَّة: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

■ الرَّحمة: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨].

(١) بدائع الفوائد (٢/٢٤٩).

■ الْوَجْهِ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

■ الْيَدَانِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

والثاني: وهو تضمّن الاسم لها، كالحياة، والقدرة، والعلوّ الدالّ عليها اسمُ الحيّ والقديرِ والعلّيّ.

■ دَلِيلُ (الحيّ): ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

■ دَلِيلُ (القديرِ): ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلَكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١].

■ دَلِيلُ (العلّيّ): ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

الثالث: التّصريحُ بفعلٍ أو وصفٍ دالٍّ عليها:

١ - كالإرادة: فهي ثابتةٌ لله عزّ وجلّ، دلّ عليها قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ

مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦].

وقد قسّم العلماء رَحْمَهُمُ اللَّهُ الإرادةَ إلى قسمين: إرادةً شرعيةً، وإرادةً كونيةً.

فالإرادةُ الشرعيةُ: هي التي بمعنى المحبّة، أي: كلمةٌ يريدُ بمعنى كلمةٍ يُحِبُّ.

والإرادةُ الكونيةُ: هي التي بمعنى المشيئة، فكلمة (يُريدُ) تُرادف كلمة (يَشَاءُ)،

هذا من حيث المعنى.

أما من حيث الحكم: فالإرادةُ الكونيةُ يجب أن يقعَ فيها المرادُ، أي: أن الله

إذا أراد شيئاً كوناً، فلا بُدَّ أن يقعَ فيها المرادُ أي أن الله إذا أراد شيئاً كوناً، فلا بُدَّ أن

يقعَ، والإرادةُ الشرعيةُ قد يقعُ المرادُ وقد لا يقعُ.

والإرادة الكونية تتعلق فيما وقع سواء كان محبوباً لله أم مكروهاً، والإرادة الشرعية تتعلق فيما أحبه الله سواء كان واقعاً أم لم يقع.
وعلى هذا قد يقول قائل: هل الكفر الواقع في بني آدم مراد لله أو لا؟
والجواب: مراد بالإرادة الكونية، وأنه غير مراد بالإرادة الشرعية؛ لأنه ليس محبوباً لله.

ولو قال قائل: الطاعات الواقعة من بني آدم هل هي مرادة لله؟
فالجواب: نعم، فإذا قال: بأيّ الإرادتين؟ قلنا: بهما جميعاً؛ بالكونية والشرعية،
فبالكونية؛ لأنها واقعة، وبالشرعية؛ لأن الله يحبها.
وإذا قلنا: الإيوان من شخص لم يؤمن، يعني هل أراد الله أن يؤمن هذا الرجل
أو لم يُرد؟

نقول: أما شرعاً فقد أراد؛ لأنه أراد منه أن يؤمن، وأما كوناً فإنه لم يُرد أن
يؤمن، ولو أراد لآمن؛ ولو شاء ربك لآمنوا كلهم جميعاً.
الكفر من المؤمن، يعني: إنساناً مؤمناً، قال قائل: ما تقولون في كفر هذا على
تقدير أنه مؤمن، هل هو مراد لله تعالى أو لا؟ ليس مراداً لا كوناً ولا شرعاً، لا كوناً
لأنه لم يقع، ولا شرعاً؛ لأن الله تعالى لا يحبّه.

وبناءً على هذا يحصل الرد على من قالوا: إن الله سبحانه لم يُرد أفعال العباد؛
لأن أفعال العباد فيها الخير والشر، ولو كانت مرادة لله عز وجل لكان الله تعالى مُريداً
للشر. فهي مرادة لله كوناً، فإن كانت مما يحبّه فهي مرادة له كوناً وشرعاً، وإن كانت
مما يكرهه فهي مرادة له كوناً لا شرعاً.

والأمثلة على الإرادة الكونية والشرعية:

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] الإرادة هنا شرعية قطعاً؛ لأنها بمعنى: يحب، ويمكن أن يتوب ويمكن ألا يتوب، ولا يمكن أن تكون الإرادة هنا كونية؛ لأنه إذا أراد شيئاً لم يتأخر، ولأنها لو كانت كونية؛ لتاب الله على جميع الناس، وهذا ينافي الواقع.

وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] إرادة شرعية؛ لأن العسر موجودٌ كوناً، فقد يقع بالإرادة الكونية ما هو عسر علينا، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦] ولكن هو مرادٌ شرعاً، فالله تعالى يريد بنا شرعاً التيسير، كما قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ»^(١) ولم يقل: إِنَّ الْوَقَاعَ يُسْرٌ.

قوله تعالى عن هودٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] الإرادة هنا كونية؛ لأن الله تعالى لا يريد شرعاً أن يغوي عباده بل يريد الله لِيُبَيِّنَ لِعِبَادِهِ، فالإرادة هنا كونية.

٢- المجيء: وهو مأخوذٌ من الفعلِ (جاء) في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

وهو معروفُ المعنى، لكن الكيفية بالنسبة لله عَزَّوَجَلَّ مجهولةٌ لنا، فلا نعلمُ كيف يجيء، كما لا نعلمُ كيف استوى، لكن نعلمُ معنى الاستواء، وهذا مجيءٌ بنفسه؛ لأنَّ الفعلَ إذا أُضيفَ إلى شيءٍ، فإنَّها هو مُضافٌ إليه؛ لأنَّه واقعٌ منه أو مُتَّصِفٌ به ولا بُدَّ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم (٣٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ويرى بعض أهل التحريف أن قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: جاء أمر ربك، فيجعلون الجائي صفة من صفاته، وهو الأمر، وليس الله تعالى.

ويرى آخرون أن الجائي ملك من الملائكة، فيقولون: جاء ملك ربك أو رسول ربك، يعني: جبريل، فهو كقوله: ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ فنص على الروح من الملائكة، وهذا أيضا المراد به ملك من الملائكة، ولهذا قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ﴾ وهذا أيضا تحريف، ونحن إنما نعتقد ما دل عليه ظاهر كلام الله؛ لأننا لو سئلنا يوم القيامة: ماذا اعتقدنا في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ فقلنا: اعتقدنا وجاء أمر ربك؛ لأن الله تعالى يقول: أنا قد أنزلت عليكم ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ فلماذا تحرفونها إلى: وجاء أمر ربك! ولو أن واحدا من الناس خاطبنا خطابا عاما، وقال: وجاء فلان وجنوده، فإنه لا يسوغ لك أن تحرف كلامه، وتقول: جاء رسول فلان، أو جاء ملك فلان، أو جاء أمر فلان، فكيف تحرف كلام الله عز وجل؟!

فإن قال قائل: إذا قلت في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: جاء ربك بنفسه. لزم أن يكون الله تعالى جسما يجيء، ويحس بجيئه؟

فالجواب: أن كلمة جسم لم ترد لا في الكتاب ولا في السنة، فليس لك الحق في أن تلزمنا بشيء ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله ﷺ، وإذا كان في مفهومك أن هذا يستلزم أن يكون جسما فليكن ذلك ولا يضرننا، ولكن إن أردت بالجسم الشيء القائم بنفسه المتصيف بما يليق به فهذا حق؛ لأننا نؤمن بأن الله تعالى ذاتا موصوفة بالصفات اللائقة بها، قائمة بنفسها، فإذا أردت الجسم بهذا المعنى فصحيح. وإن أردت بالجسم الشيء المكون من أعضاء، ومن لحم ودم، وما أشبه ذلك فباطل،

وغير صحيح؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون الله تعالى حادثاً أو محدثاً، وهذا أمرٌ مستحيلٌ، أي أننا لا نوافق لا على نفي الجسم، ولا على إثباته؛ لأنه يحتمل معنى باطلاً ومعنى حقاً.

٣- الانتقام: وهي مثبتة من قوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾

[السجدة: ٢٢].

أما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤] فأخذنا منها؛ لأن الله أضافها إلى نفسه: (ذو انتقام)؛ ولهذا عدلنا عن التمثيل بها إلى التمثيل بقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾ لأجل أن نأخذ هذه الصفة من الوصف الدال عليها، وهي كلمة (مُنتَقِمُونَ).

وتأمل قوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ﴾، ولم يقل: ﴿إِنَّا مُنْتَقِمُونَ﴾ فإن فيه دلالة على أن المنتقم ليست من أسماء الله المطلقة، بمعنى: أنه لا يجوز أن نسمي الله تعالى بالمنتقم؛ لأن الله قيدها، وعلى هذا فالانتقام يكون في بعض الأحوال وصف نقص؛ وذلك إذا كان من غير المجرمين، فإذا كان من غير المجرمين، فإن الله لا يوصف به، والأسماء الحسنى تكون وصفاً مطلقاً دائماً؛ لأنها حسنى لا تحتل النقص بوجه من الوجوه.

وبه نعرف أن الحديث المشهور فيه تعداد أسماء الله تعالى^(١) لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه ذكر في الأسماء التي فيه المنتقم، وهذا ليس بصحيح، ويقول

(١) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، رقم (٣٥٠٧)، وابن ماجه: كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل، رقم (٣٨٦١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

بعضهم: المنتقم من الأسماء المزدوجة التي لا بُدَّ أن تَقترنَ بها يُقابَلُها فيقال: العَقُوُّ المنتقم.

ونقول: هذا ليس بصواب، بل المنتقم ليست من أسماء الله تعالى لا مفردة، ولا مقرونة بما يُقابَلُها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾، وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [آل عمران: ٤٤] فواضح أنها صفة، وليست اسماً.

٢- من قواعد أدلة الأسماء والصفات: أن ما لم يرد إثباته ولا نفيه منها، فإن كان لا يدلُّ إلا على معنى يستلزم النقص في حق الله عزَّ وجلَّ وجب نفيه؛ لأنَّ الله تعالى منزَّه عن النقص، وإن كان يحتمل النقص والكمال وجب التوقُّف في لفظه، فلا يُثبت ولا يُنفي.

وأما معناه فيستفصل فيه؛ فإن أُريدَ به حقُّ قِبَل، وإن أُريدَ به ما لا يليقُ بالله وجب رده.

والذي لم يرد إثباته ولا نفيه مما يُضاف إلى الله تعالى من صفة، فلا يخلو من حالين:

أ- إما ألا يدلُّ إلا على نقص، فهذا يجب نفيه عن الله مُطلقاً مثل: العمى والصَّمم والحرس والجهل والعجز والغفلة والضعف؛ لأنَّ الله تعالى يجب له الكمال المطلق، وليس هناك دليل من القرآن على نفيه بخصوصه وإنما هناك دليل عام، فالله عزَّ وجلَّ قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

ب- أما إذا كان يحتمل النقص والكمال، أي: أنه على وجه من الوجوه يكون كمالاً، وعلى وجه من الوجوه يكون نقصاً، فلا يُثبت ولا يُنفي، ولكن بالنسبة

للمعنى: إن أُريدَ به حقُّ قَبْلَ، وإن أُريدَ به باطلٌ رُدَّ.

وهذه أمثلةٌ عمَّا لم يردَّ في القرآنِ أو السُّنَّةِ نفيُّه أو إثباتُه:

المثالُ الأوَّلُ: الجسمُ.

الجسمُ لم يردَّ لا في القرآنِ، ولا في السُّنَّةِ، لا نفيُّه ولا إثباتُه.

فإن أُريدَ بالجسمِ ذاتٌ مُتَّصِفَةٌ بِالصِّفَاتِ، قائمةٌ بنفسِها فهذا حقٌّ؛ لأنَّا عَلِمْنَا بأنَّ اللهَ ذاتًا موصوفةً بِصِفَاتِ اللهِ، تَلِيقٌ بِهَا مِنْ أَدِلَّةٍ أُخْرَى كَثِيرَةٍ، لا بدَّ لَاحِظٍ هَذَا اللَّفْظِ، ولكنْ بِدَلِيلٍ آخَرَ.

فإن قال قائلٌ: لماذا لا بهذا اللَّفْظِ؟

فالجوابُ: لأنَّه لم يثبت، وثبوتُ معنى اللَّفْظِ مِنَ الْأَفْرَادِ فَرَعٌ عَنِ ثُبُوتِ لَفْظِهِ، فأنَّا أثبتُ المعنى الحقَّ لا بهذا اللَّفْظِ؛ لأنَّه لم يردَّ، ولكنْ بِأَدِلَّةٍ أُخْرَى، ومعلومٌ أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ، وأنَّه استوى على العرشِ، وأنَّه ينزِّلُ، وأنَّه يأتي، وأنَّه السَّمِيعُ البَصِيرُ العَلِيمُ الْحَكِيمُ.. إلى آخِرِهِ، وكُلُّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ تَعَالَى ذَاتًا مُتَّصِفَةً بِهَذِهِ الصِّفَاتِ، لكنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ لَا تُمَاطِلُ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ.

وإن أُريدَ به ما لا يليقُ باللهِ وَجَبَ رُدُّهُ، فنقولُ مثلًا: إن أردتَ بالجسمِ معنى باطلاً كأنَّ تُريدَ بالجسمِ الشَّيْءَ الْمَكُونُ الْمُرَكَّبُ مِنْ أَعْضَاءٍ وَعَظْمٍ وَدَمٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فهذا ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ عَنْ نَفْسِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ويقولُ: ﴿لَمْ يَكِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٢) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣: ٤] وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤]

وقال تعالى مُبْطَلًا لِأَلُوْهِيَّةِ الْمَسِيْحِ وَأُمَّه: ﴿كَانَا يَاكُلَانِ الْطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أَنَّ الرَّبَّ عَزَّجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ.

هذا بالنسبة للمعنى، أما اللفظ فلا يجوز إثباته، ولا يجوز نفيه، فلا يجوز إثباته؛ لأنه لم يثبت، ولا نفيه؛ لأنه لم ينف.

ولو قال لك قائل: المكر هل هو من هذا الباب؟

الجواب: لا، فاللفظ ثابت في القرآن، ونحن نتكلم هنا عن الشيء الذي لم يرد إثباته ولا نفيه، أما الذي ثبت لفظه فيثبت على ما ثبت، فمثلاً: المكر لا يوصف به الله على سبيل الإطلاق ولكن على سبيل التقييد، فيوصف به مضافاً، فيقال: يمكر بمن يستحق المكر، وأما من لا يستحق فلا.

المثال الثاني: الحيز.

يقول أهل التعطيل: إِنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ لَيْسَ فِي الْعُلُوِّ، وَلَمْ يَسْتَوْ عَلَى الْعَرْشِ؛ لَأَنَّكَ لَوْ وَصَفْتَهُ بِذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَحَيِّزًا، أَي: فِي حَيْزٍ.

وموقفنا نحو هذا الكلام أن نقول: بالنسبة للحيز لم نر في القرآن أو السنة إثبات أن الله في حيز أو ليس في حيز، بل رأينا قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ورأينا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ورأينا قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣].

فلم نر كلمة (حيز) لا نفيًا ولا إثباتًا، وحينئذ إذا قالوا: أنتم إذا أثبتتم العلو أثبتتم أن الله في حيز.

قلنا: هذا لا يلزمنا، فكلمة (حيّر) لا نوافقكم على إلزامنا بها.

ولكن ننظر فنقول لهم: أما اللفظ فلا نُثبت ولا نَنفي؛ لأننا فَتَّشنا في كتابِ الله، وفي سُنَّةِ رسولِ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ما وَجَدنا هذه الكلمةَ أبداً، وليست في قاموسِ الكتابِ والسُّنَّةِ بالنِّسبةِ إلى الله عَزَّجَلَّ، ونحن نتأدَّب مع الله، فلا نتقدَّم بين يديه ولا نَنفي عنه ما أثبتَ لنفسه، ولا نُثبتُ له ما لم يُثبتْهُ؛ إذنُ: نتوقَّفُ في اللفظ.

أما بالنِّسبةِ للمعنى إن أردتمُ بكلمةِ الحَيِّزِ أنَّ شيئاً من المخلوقاتِ يجوزُ اللهُ، أي: يَحْضُرُهُ ويكونُ هذا الشيءُ أكبرَ من الله، ويُحيطُ بالله، فهذا لا شكَّ أنه معنى باطلٌ لا تقبلُهُ، ولا نقبلُ ما يدلُّ عليه من لفظٍ، فإن أردتمُ بالحَيِّزِ هذا المعنى، فنحن نُنكر اللفظَ والمعنى.

وإن أرادوا بكلمةِ حَيِّزٍ أنه مُنحازٌ عن المخلوقاتِ، بائنٌ منها، فهذا صحيحٌ، فاللهُ تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ ليسَ حالاً في خَلْقِهِ، ولا شيءٌ من خَلْقِهِ حالٌ فيه، لكن مع ذلك لا نُثبتُ هذا اللفظَ ولا نَنفيه.

المثال الثالث: الجهة.

يقولُ أهلُ التَّعطيلِ: إنَّ اللهَ تعالى ليسَ في جهةٍ، ثم انقسموا:

فقال بعضهم: إنه في كُلِّ الجهاتِ، فهو مع الخلقِ، أينما كانوا في الأرضِ، في السَّماءِ، بين السَّماءِ والأرضِ، في كُلِّ شيءٍ، حتى أنهم زعموا أنه في أجوافِ المخلوقاتِ حالٌ فيها، كأجوافِ الإبلِ والبقرِ والحميرِ والكلابِ وغيرها؛ لأنَّهم يقولون: لا يُمكن أن نُثبتَ لله جهةً.

ومنهم من يقول: إنَّ الله ليس في جهة، أي: ليس في أيِّ مكانٍ، فهو لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا مُتَّصِلٌ، ولا مُنْفَصِلٌ، ولا فوق ولا تحت.. إلخ.
المهمُّ: أنَّ هؤلاء يُنكرون الجهة، إما لأنَّهم يقولون: إنَّ الله في كلِّ مكانٍ، أو أنَّ الله خالٍ منه كلُّ مكانٍ، ويشتَّعون على من قال: إنَّ الله في جهة.

وأما موقِفنا نحن فنقول: أما بالنسبة للفظ -لفظ الجهة- فنحن نتوقَّف فيه؛ لأنَّه لم يرد بهذه الكلمة إلا على رأي بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فإنَّ بعض المفسِّرين قال: ﴿وَجْهُ اللَّهِ﴾ أي: جهته، فأبى جهة تتولونها هي وجهة شرعها الله عزَّ وجلَّ، لكن في غير هذه الآية لا نذكر أنَّ كلمة جهة وردت.

ولهذا قال السلف -رحمهم الله تعالى-: نحن نسألُكم عن الجهة: إن أردتم بالجهة أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي مَكَانٍ يُحِيطُ بِهِ فَهَذَا بَاطِلٌ، وإن أردتم بالجهة كلَّ جهة، كما يقوله الحلولية، فهذا باطلٌ، وإن أردتم جهةً عليا ليس فوقها شيءٌ، ولا يُجاذبها شيءٌ، فهذا حقٌّ، فإنَّ الله تعالى فوق العالم كلِّه، وفي جهة العلوِّ اللاتقية به.

ولهذا قال الرسول ﷺ للمرأة: «أين الله؟» قالت: في السماء^(١). و(أين) يُستفهم بها عن المكان.

وكان -صلى الله عليه وعلى آله وسلَّم- يخطبُ الناسَ يومَ عرفة، فقال لهم:

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٢٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

«ألا هل بلغت؟» قالوا: نعم، قال: «اللهم اشهد» يرفعُ إصبعه إلى السماء ثم ينكثها إلى الناس ثلاثَ مرَّاتٍ^(١).

إذن: نُثبت الجهةَ في المعنى الصحيح، وهي جهةُ العُلُوِّ التي لا تُحيطُ بالله عزَّ وجلَّ، فإنَّ الله تعالى فوقَ كلِّ شيءٍ، وما فوقَ السَّمواتِ والعرشِ عدمٌ، ليس هناك مخلوقاتٌ حتى تحيطُ بالله عزَّ وجلَّ.



(١) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رضي الله عنه.

أمثلة من الصفات التي كثر الغوض فيها

وذلك أن هذه الأمثلة هي من الصفات، ويجب علينا أن نعتقد فيها ما دل عليه كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؛ لأن هذا هو الذي تعبدنا الله سبحانه وتعالى به.

فالمثال الأول: علو الله بذاته فوق خلقه.

إن قال قائل: كلمة (بذاته) هل هي لائقة أو غير لائقة؟

فالجواب: يرى بعض الناس أنها غير لائقة، وأن الأولى ألا نقول: إن الله عال بذاته، بل نقول: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾، ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾؛ لأن الله تعالى لم يقل هذا، فمن كمال الأدب ألا نقول: بذاته، وهذا لا شك أنه حق؛ لأن الصحابة ما قالوا بذاته، لكن قالوا كما قال الله.

ولكن السبب الذي أوجب لأهل السنة والجماعة أن يضيفوا كلمة (بذاته) هو ظهور أهل البدع الذين قالوا: إن الله علي بصفاته فقط، أما ذاته فلا، فاضطر أهل السنة والجماعة أن يضيفوا هذه الكلمة: أنه علي بذاته وصفاته.

فالعلو بالصفات متفق عليه من حيث الجملة بين جميع فرق الأمة، لكن العلو بالذات هو موضع الخلاف بين أهل السنة والجماعة، وبين أهل البدع.

ثم إن أهل السنة قالوا: إن إضافة (بذاته) لا تغير المعنى أبداً؛ لأن كل ما أضافه الله لنفسه فهو إلى ذاته.

والْعُلُوُّ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عُلُوُّ الصِّفَةِ وَعُلُوُّ الذَّاتِ.

القِسْمُ الْأَوَّلُ: عُلُوُّ الصِّفَةِ.

وقد دلَّ عليه الكتابُ والسُّنَّةُ والإجماعُ، وما عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ، وهو أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَامِلُ الصِّفَاتِ، بل له من الصِّفَاتِ أَكْمَلُهَا.

قال اللهُ عَزَّجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ أَي: الوَصْفُ الْأَعْلَى، ونحن نَعْلَمُ جَمِيعًا أَنَّ الْأَعْلَى اسْمٌ تَفْضِيلِي، يَعْنِي الَّذِي هُوَ كَمَا لُ الصِّفَاتِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «سُبْحَانَكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(١)، ويقولُ أيضًا فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ»، و«سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى»^(٢).

وَأَمَّا الإجماعُ، فَإِنَّ جَمِيعَ الْعُقَلَاءِ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ يَكُونَ الرَّبُّ الْمَعْبُودُ كَامِلُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَامِلُ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَقَدْ اسْتَدَلَّ اللهُ عَزَّجَلَّ عَلَى عَدَمِ صِلَاحِيَّةِ عَيْسَى وَأُمَّهُ لِلْعِبَادَةِ بِتَقْصِيهِمَا، حَيْثُ قَالَ: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾ [المائدة: ٧٥]، وَاسْتَدَلَّ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى أَبِيهِ بِأَنَّ أَصْنَامَهُ لَا تَصِحُّ أَنْ تَكُونَ إِلَهَةً بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَابَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم (٤٨٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

القِسْمُ الثاني: عُلُوُّ الذاتِ.

وعُلُوُّ الذاتِ، أي أن الله بذاتِهِ فوقَ كلِّ شيءٍ، وهذا تَنَازَعٌ فيه الناسُ على طَرَفَيْنِ ووسَطِ، أمَّا الوَسَطُ فهُم أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ؛ ودائماً يكونُ أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ في الوَسَطِ، وخَيْرُ الأمورِ الوَسَطُ، وذلك لأنَّ المُتَطَرِّفِينَ من هنا أو هنا يأخذونَ ببعضِ الأدلَّةِ، ويدعُونَ بعضاً، أمَّا أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ فإنَّهم يأخذونَ بجميعِ الأدلَّةِ.

وعُلُوُّ الله عَزَّجَلَّ بذاتِهِ قد دَلَّ عليه: القرآنُ، والسُّنَّةُ، والإجماعُ، والعقلُ، والفِطْرَةُ، فجميعُ أنواعِ الأدلَّةِ مُتَّفِقَةٌ ومُتطابِقَةٌ على عُلُوِّ الله تَعَالَى.

أمَّا الكتابُ فدلالتهُ على عُلُوِّ الله عَزَّجَلَّ من وُجوه:

الوجهُ الأوَّلُ: التصريحُ بالعلوِّ والفوقيةِ.

والوجهُ الثاني: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَنَزَّلُ من عندهِ.

والوجهُ الثالثُ: التصريحُ بأنَّ الأشياءَ تَصَعَّدُ إليه.

والوجهُ الرابعُ: التصريحُ بأنَّه في السماءِ.

هذه أربعةُ أوجهٍ من دلالةِ القرآنِ على عُلُوِّ الله عَزَّجَلَّ بذاتِهِ.

أمَّا الأوَّلُ: وهو التصريحُ بعُلُوِّ الله عَزَّجَلَّ ففي مثلِ قولِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَعْلَى

الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي قولِهِ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١].

والفوقيةُ كما في قولِهِ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقولِهِ: ﴿يَخَافُونَ

رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، والأمثلةُ كثيرةٌ.

والثاني: التصريح بأن الأشياء تنزل من عنده، وهذا كثير أيضا، قال تعالى: ﴿يُدِيرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٥]، وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

والثالث: التصريح بأن الأشياء تصعد إليه، مثل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، ومثل قوله: ﴿تَنْزُجُ الْمَلَكُوتَ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، إذ إن الصعود والعروج إلى الشيء يلزم أن يكون ذلك الشيء الذي صعد إليه، أو عرجَ عليا.

الرابع: أنه في السماء، مثل قوله تعالى: ﴿مَأْمَنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سرركم وجهركم ﴿[الأنعام: ٣].

فإذا قال قائل: قوله تعالى: ﴿مَأْمَنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ يقتضي أن السماء مُحِيطَةٌ به؛ لأن (في) للظرفية، والظرف مُحِيطٌ بالمظروف، ونحن نعلم أنه لا شيء مُحِيطٌ بالله عز وجل وإذا كان كُرْسِيُّهُ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، والكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، فكيف مُحِيطٌ به السماء؟! وإذا كان الله تعالى يَطْوِي السَّمَوَاتِ كَطَيِّ السَّجْلِ لِلْكِتَابِ، ويأخذها بيمينه، فكيف يُمكنُ أن مُحِيطٌ به السماء؟!؟

فالجواب على ذلك من جهتين:

الأول: إذا جعلنا (في) للظرفية، فإن (السماء) يتعين أن يكون المرادُ به العلو؛ لأن السماء في اللغة العربية تُطلقُ على العلو، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [إبراهيم: ٣٢]، والسماء هنا العلو، وليس المرادُ السماء ذات الأجرام، بدليل قوله: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسْحَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، فالمرادُ بالسماء

هنا ذاتُ الأجرام؛ لأنه قال: ﴿بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، وعلى هذا فتكونُ (في) للظرفية، ويكونُ معنى الآية الكريمة أن الله عزَّجَلَّ في جهة العلوِّ، جهة لا تُحيطُ به؛ لأنَّ ما فوق العالمِ عدمٌ، ما ثمَّ إلاَّ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يُحيطُ به شيءٌ من مخلوقاته، هذا إذا جعلنا (في) للظرفية.

ويجوزُ أن نجعلَ (في) بمعنى (على)، ويكونُ معنى قوله: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ أي: (من على السماء)، وهذا لا محذورٌ فيه، فإنَّ الله تعالى على السماء فوقها، وإن كان مُستَوِيًّا على العرشِ، كما تقولُ مثلاً: النجمُ على رأسي مع أنَّ بينك وبينه مسافاتٌ عظيمةٌ، فلا يلزمُ من قولنا: أنه على السماء، أن يكونَ مُستَوِيًّا عليها، كما استوى على العرشِ.

لكنْ قد يقولُ قائلٌ: ادَّعَاؤُكُمْ أَنْ (في) بمعنى (على) يحتاجُ إلى بيِّنة وشاهدٍ من كلامِ العربِ، ولولا ذلكَ لأمكَّنَ كلُّ إنسانٍ أن يُغيِّرَ المعاني، ويقولُ: المرادُ بها كذا؛ حسبما يُريدُ!

فالجوابُ: إنَّ (في) بمعنى (على) جاءتْ حتى في القرآنِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، كُلُّنَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لا يُريدُ أن ينخرَ الجذوعَ، ثمَّ يَدْخُلُ هؤلاء فيها، ثمَّ يُصَلِّبُهُمْ، وإنَّما يُريدُ على جُدُوعِ النَّخْلِ، لكنْ لشدَّةِ رَبِّطِهِ إِيَّاهُمْ على الجذعِ صاروا كأنَّهم في نفسِ الجذوعِ، كأنَّهم داخلونَ فيها.

وقوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، هذه فيها إشكالٌ؛ لأنَّ ظاهرُها أَنَّهُ في السَّمَوَاتِ، وفي الأرضِ أيضًا، فيكونُ هذا الظاهرُ دالًّا على ما ذهب إليه أهلُ الحلولِ الذين قالوا: إنَّ الله تعالى في كلِّ مكانٍ.

والجواب أن نقول: إن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧] الآية.

فقسم الله تعالى الناس نحو هذا المتشابه قسَمَيْنِ:

١- قِسْمٌ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ يَتَّبِعُونَ الْمُتَشَابِهَ.

٢- قِسْمٌ آخَرُ يَتَّبِعُونَ الْمُحْكَمَ فَيَحْمِلُونَ الْمُتَشَابِهَ عَلَيْهِ.

فنقول: إن هذه الآية من التشابهات، ولا بُدَّ أن نُؤوِّلَهَا تَأْوِيلًا يَسْتَقِيمُ بِهِ الْمَعْنَى، حَتَّى تُوَافِقَ الْمُحْكَمَ، وَذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ هنا موضع وقف، ثم قال: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، أي: أن كونه في السموات لا يمنع من أن يعلم سرركم وجهركم في الأرض، فيكون بعد أن ذكر العلوَّ دفع ما يمكن أن يتوهمه واهم، فيقول: إذا كان في العلوِّ فإنه لا يعلمنا؛ لأننا نحن في الأرض، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ متعلق بقوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، أي أن علوَّ الله ليس بمانع أن يعلم سرركم وجهركم.

الثاني: يقولون: إن (الله) اسم مشتق من الألوهية، يعني: أن الله سبحانه وتعالى: إله في الأرض، وإله في السماء، فتكون هذه الآية كقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهُ﴾، ويكون قوله في ﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ متعلقًا بقوله: ﴿إِلَهُ﴾، وقوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ﴾ أيضًا متعلقًا بقوله: ﴿إِلَهُ﴾، وتقدير المعنى: وهو الإله في السموات، والإله

في الأرض، وعلى هذا فيكون المتحدّث عنه ألوهية الله عزّ وجلّ وأنها شاملة لأهل الأرض، ولأهل السماء، فالكلُّ يتألّه إليه، ويعبّده، ويخافه، ويرجوّه.

وأما النوع الثاني من الأدلّة على علوّ الله تعالى فهو السنّة:

والسنّة هي قول النبي ﷺ، وفعله، وإقراره، وقد جاءت السنّة بهذه الوجوه مفرّرة لعلوّ الله تعالى بذاته.

فمن القول قول النبي ﷺ: «ربنا الله الذي في السماء، تقدّس اسمك، أمرك في السماء والأرض، كما رحمتك في السماء، فأجعل رحمتك في الأرض، اغفر لنا حوبنا وخطايانا، أنت ربّ الطيبين، أنزل رحمة من رحمتك، وشفاء من شفائك على هذا الوجع فيبرأ»^(١)، والشاهد قوله: «ربنا الله الذي في السماء»، وقد كان ﷺ يقول في سجوده: «سبحان ربّي الأعلى»^(٢).

أما السنّة الفعلية: فإنّه ﷺ كان يخطبُ الناس بعرفة، فلما خطبهم قال: «ألا هل بلّغْتُ؟» قالوا: نعم، فقال: «اللهم اشهد» يرفعُ إصبعه إلى السماء، وينكّتها إلى الناس، ثلاث مرّات^(٣)، وهذا إثباتٌ للعلوّ بالسنّة الفعلية؛ لأنّ الإشارة فعلٌ، وليست قولاً؛ ولهذا لا تبطل صلاة الإنسان إذا أشار، ولو بإشارة مفهومة، ولو كانت الإشارة قولاً لبطلت الصلاة.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الطب، باب كيف الرقى، رقم (٣٨٩٢)، والنسائي في الكبرى رقم (١٠٨٠٩)، من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل، رقم (٧٧٢)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم: كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، رقم (١٢١٨)، من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أَمَّا الإِقْرَارُ: فَإِنَّهُ ﷺ سَأَلَ جَارِيَةَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «أَعْتَقُهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»^(١)، فَكَلِمَةُ (أَيْنَ) يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ، فَأَقْرَاهَا عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْهَا إِيْرَانًا.

وَأَمَّا الإِجْمَاعُ فَهُوَ إِجْمَاعُ السَّلَفِ: الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، وَمَا مِنْهُمْ أَحَدٌ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ، أَوْ: إِنَّ اللَّهَ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ فِي السَّمَاءِ وَلَا فِي الْأَرْضِ؛ أَبَدًا، بَلْ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ.

وَقَدْ نَقَلَ إِجْمَاعَهُمْ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ حَالِ هَؤُلَاءِ السَّادَةِ الْكِرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ لَا يُمَكِّنُونَ أَنْ يَصِفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِأَنَّهُ لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا بِأَنَّهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، بَلْ هُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ، كَمَا قَالَ رَبُّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَأَمَّا الْعَقْلُ فَإِنَّا نَقُولُ: هَلِ الْعُلُوُّ صِفَةٌ كَمَا لِي أَوْ نَقْصٍ؟

الْجَوَابُ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَقُولُ: صِفَةٌ كَمَا لِي بِلَا شَكٍّ، وَذَلِكَ أَنَّنَا نَقُولُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَالَمِ، أَوْ تَحْتَ الْعَالَمِ، أَوْ مَعَ الْعَالَمِ؛ أَمَّا كَوْنُهُ تَحْتَهُمْ فَهَذَا شَيْءٌ لَا يُمَكِّنُ، وَلَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعَالَمُ فَوْقَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْزِلَةً وَمَكَانَةً، وَأَمَّا كَوْنُهُ مَعَهُمْ، فَلَا يُمَكِّنُ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ نَقْصٌ، وَيَسْتَلْزِمُ أَنْ تُحِيطَ بِهِ الْأَمَاكِنُ الَّتِي فِيهَا هَؤُلَاءِ النَّاسُ، وَأَمَّا كَوْنُهُ فَوْقَهُمْ، فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب المساجد، باب تحريم الكلام في الصلاة، رقم (٥٣٧)، من حديث معاوية ابن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعلى هذا فنقول: إنَّ العقلَ دَلٌّ على هذا من وَجْهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَرْتَابُ أَحَدٌ أَنَّ الْعُلُوَّ صِفَةٌ كِمَالٍ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَوْصُوفٌ

بِصِفَاتِ الْكِمَالِ.

الوجهُ الثاني: أَنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَالَمِ، أَوْ مَعَهُمْ،

أَوْ تَحْتَهُمْ، وَذَكَرْنَا أَنَّ كَوْنَهُ تَحْتَهُمْ مُتَمَنِّعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ فَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَخْلُوقَاتِ تَكُونُ

أَكْمَلَ مِنَ اللَّهِ، وَكَوْنُهُ مَعَهُمْ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونَ الْخَالِقُ فِي دَرَجَةِ

الْمَخْلُوقِ، وَأَنَّ تَكُونَ الْأَشْيَاءُ مُحِيطَةً بِهِ، إِذَنْ: لَمْ يَبْقَ إِلَّا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ

فَوْقَهُمْ، فَكَانَتْ دَلَالَةُ الْعَقْلِ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ مِنْ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

وَأَمَّا دَلَالَةُ الْفِطْرَةِ، وَهِيَ الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا الْإِنْسَانُ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى

تَدْرِيسٍ أَوْ تَعْلِيمٍ، يَعْنِي أَنَّ فِطْرَتَهُ تَهْتَدِيهِ بِدُونِ أَيِّ مُعَلِّمٍ، فَمِنْ أَمْثَلَةِ دَلَالَتِهَا عَلَى

عُلُوِّ اللَّهِ بِذَاتِهِ: أَنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ إِذَا عَطِشَ يَطْلُبُ الْمَاءَ بِمُقْتَضَى الْفِطْرَةِ، فَلَمْ يُدْرَسْ لَهُ

أَحَدٌ، وَيَقُولُ لَهُ: إِذَا عَطِشْتَ فَاطْلُبِ الْمَاءَ، وَإِذَا جَاعَ طَلَبِ الطَّعَامَ بِمُقْتَضَى

الْفِطْرَةِ، وَإِذَا صَارَ مُتَعَبًا طَلَبِ الرَّاحَةَ، وَعَلَى هَذَا فِقْسٌ.

فَهَذِهِ أَشْيَاءٌ فِطْرِيَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيمٍ أَوْ مُعَلِّمٍ، وَمَا دَامَتْ أَمْرًا فِطْرِيًّا فَيَسْتَوِي

فِيهِ الْعَاقِلُ وَغَيْرُ الْعَاقِلِ، حَتَّى الْبَهَائِمُ تَهْتَدِي لِهَذَا، فَإِذَا جَاعَتِ الْبَهِيمَةُ طَلَبَتِ الْأَكْلَ،

وَكَذَلِكَ إِذَا عَطِشَتْ، وَإِذَا تَعَبَتْ طَلَبَتِ الرَّاحَةَ، وَإِذَا كَانَتْ فِي الشِّتَاءِ فَإِنَّهَا تَتَّبِعُ

الشَّمْسَ، وَإِذَا كَانَتْ فِي الصَّيْفِ تَتَّبِعُ الظِّلَّ.

وَدَلَالَةُ الْفِطْرَةِ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ أَيْضًا أَمْرٌ فِطْرِيٌّ، فَإِلَّا لِنَسَانٍ مَفْطُورٌ عَلَيْهِ بِدُونِ

أَيِّ مُعَلِّمٍ، وَلِهَذَا نَجِدُ الْإِنْسَانَ عِنْدَمَا يَدْعُو اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ فَإِنَّ قَلْبَهُ يَلْتَفِتُ نَحْوَ الْعُلُوِّ،

ويدل لهذا أن الحيوانات تعرف أن الله تعالى في السماء؛ لأن هذه دلالة فطرية.

يذكر أن سليمان عليه الصلاة والسلام خرج يوماً يستسقي، فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها نحو السماء تقول: اللهم إنا خلقنا من خلقك، فلا تمنع عنا رزقك^(١)، ولم يدرسها أحد، فهذا أمر فطر عليه الخلق عاقله وبهيمة.

وكان أبو المعالي الجويني - وهو من الأشاعرة، والأشاعرة يُكرهون العلو الذاتي - كان يُقرُّ استواء الله على عرشه، فقال له أبو جعفر الهمداني: يا أستاذ، دعنا من ذكر العرش واستواء الله عليه؛ لأن استواء الله على العرش دليله سمعي، وليس عقلياً، فلولا أن الله أخبرنا أنه استوى على العرش ما علمنا، وأخبرنا عن هذه الضرورة: ما قال عارف قط: «يا الله» إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو، يقولها أمام العوام - وهم سيصدقون كلام أبي جعفر - لأنه مُقتضى الفطرة، فصار أبو المعالي الجويني يضرب على رأسه، ويصرخ، ويقول: حيرني الهمداني^(٢)؛ لأنه ليس عنده جواب على هذا.

فتبين أن الله عزَّ وجلَّ عالٍ بذاته في الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة.

يبقى النظر أن نقول: هل أحد خالف في هذا الذي قامت عليه الأدلة العظيمة؟

(١) أخرجه أحمد في الزهد رقم (٤٤٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٦ / ٦٢)، عن أبي الصديق الناجي من قوله. وأخرجه الدارقطني في السنن (٢ / ٦٦)، والحاكم في المستدرک (١ / ٣٢٥ - ٣٢٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً دون ذكر اسم النبي سليمان عليه السلام.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢ / ٦٤٢-٦٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٨ / ٤٧٥).

الجواب: نعم، خالفَ في ذلك طائفتان:

الطائفة الأولى تقول: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يوصَفُ بِالْعُلُوِّ، وَلَا بِالسُّفْلِ، يَعْنِي: لَا تَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ أَوْ تَحْتَ، وَلَا تُثَبِّتُ لَهُ أَيَّ مَكَانٍ، فَتَقُولُ: لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا فَوْقَهُ، وَلَا تَحْتَهُ، وَلَا يَمِينَهُ، وَلَا شِمَالَهُ، وَلَا مُتَّصِلٌ، وَلَا مُنْفَصِلٌ، هَكَذَا يَرَوْنَ مَعْبُودَهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَأَيْنَ يَكُونُ؟ الْجَوَابُ: الْحَقِيقَةُ أَنَّهُ عَدَمٌ، كَمَا أَنَّ هَذَا الطَّرِيقَ - وَهِيَ الْاعْتِمَادُ عَلَى السَّلْبِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ - طَرِيقٌ مُبْتَدَعٌ، وَكَمَا أَنَّهُمْ إِذَا نَقَوْا هَذَا النَّفْيَ بِالنِّسْبَةِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُمْ لَمْ يُثَبِّتُوا وُجُودَهُ، كَمَا قَالَ بَعْضُ عُلَمَاءِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: لَوْ قِيلَ لَنَا: صِفُوا الْعَدَمَ! لَمْ نَجِدْ أَعْظَمَ إِحَاطَةً مِنْ هَذَا الْوَصْفِ.

فإذا قال قائل: هذا الكلام الذي لا يُعقل، والذي حقيقته النفي والتعطيل المحض، فما الذي حملهم عليه؟

نقول: إن الذي حملهم عليه اعتقادهم أن إثبات الجهة والمكان لله عزَّجَلَّ يستلزم أن يكون منحازًا، وأن يكون جسمًا، وما أشبه ذلك مما زعموا أن نفيه تنزيه لله.

وقد سبق لنا القول في مثل هذه الكلمات التي لم ترد في الكتاب، ولا في السنة من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، وقلنا: إنهما من حيث اللفظ لا يجوز إثباتها ولا نفيها.

أما من حيث المعنى: فإن أريد به حق قبيلناه، لكن ليس بهذه الألفاظ؛ لأنَّها لم تثبت، وإن أريد به باطل ومعنى لا يليق بالله؛ فإنه يجب علينا ردُّها، وعليه فلا يجوز أن نفي ما أثبتته الله لنفسه بهذه الكلمات المجملة الموهمة، بل الواجب أن نقول: إن الله

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَلَا يَسْتَلْزِمُ مَا تَقُولُونَ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَسْتَلْزِمُ أَمْرًا لَا يَلِيْقُ بِاللَّهِ أَبَدًا، فَنَحْنُ نَرُدُّ عَلَيْهِمْ بِمَا سَبَقَ مِنْ أَدَلَّةِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَالْعَقْلِ، وَالْفِطْرَةِ.

وَنَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَيْضًا بِأَنَّ مَا وَصَفْتُمُ اللَّهَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْصَافِ يَسْتَلْزِمُ لَا مَحَالَةَ أَنْ يَكُونَ مَعْدُومًا، فَأَيْنَ هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، وَلَا مُتَّصِلٌ وَلَا مُفْصِلٌ، وَلَا فَوْقَ وَلَا تَحْتَ، وَلَا يَمِينًا وَلَا شِمَالًا.. إلخ؟! وَلَا رَبَّ أَنْ اللَّازِمَ يَدُلُّ عَلَى فِسَادِ الْمَلْزُومِ إِذَا كَانَ اللَّازِمُ فَاسِدًا؛ وَلِهَذَا دَائِمًا تَبْطُلُ الْأَقْوَالُ بِيَانِ بُطْلَانِ لَوَازِمِهَا.

والذين يقولون بهذا القول هم الجهمية، وهو مذهب باطل بدلالة:

١- الكتاب.

٢- السنة.

٣- الإجماع.

٤- العقل.

٥- الفطرة.

وَيَلْزِمُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَا شَيْءَ، وَأَنَّهُ مَعْدُومٌ، وَنَقُولُ لَهُمْ: هَذِهِ الطَّرِيقُ الَّتِي سَلَكْتُمُوهَا فِي الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ لَمْ تَكُنْ مَعْهُودَةً لَا فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، وَلَا فِي كَلَامِ السَّلَفِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ سَخَافَةَ هَؤُلَاءِ، وَسُقُوطَ أَقْوَالِهِمْ، فَلْيَطَّلِعْ كِتَابَ الْإِبَانَةِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ.

الطائفة الثانية تقول: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَدَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَأَنْكَرُوا الْعُلُوءَ؛
لأنه لو كان عاليًا لكان في العُلُوءِ، وَيَسْتَدِلُّونَ بِدَلِيلٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكْتُوْنَ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]، و(أين) شَرْطِيَّةٌ، وصيغُ الشرطِ تَدُلُّ على العموم.

وقال -سُبْحَانَهُ-: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَخْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

ولما رفع الصحابة أصواتهم بالذكرِ قال لهم النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا، وَلَا غَائِبًا، إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، إِنَّ الَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُتْقِ رَاحِلَتِهِ»^(١).

ويقول أصحابُ هذا القول: هذا كتابُ اللهِ وَسُنَّةُ رَسُوْلِهِ ﷺ وهي سلاحُ حكم الذي تتسلحون به علينا، وعلى غيرنا، فإمَّا أَنْ تَرْمُوا بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِمَّا أَنْ تَنْبِذُوهُ.

والجوابُ على استدلالهم هذا -وبالله التوفيقُ- أَنْ نَقُولَ: كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَكَلَامُ رَسُوْلِهِ ﷺ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَا يُبْطِلُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلَدَيْنَا مِنَ الْكِتَابِ،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، رقم (٢٩٩٢)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب خفض الصوت بالذكر، رقم (٢٧٠٤)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والسُّنَّة، والإجماع، والعقل، والفِطْرَة، ما يَدُلُّ دَلَالَةً قاطعةً على أَنَّ اللهَ تَعَالَى في السَّمَاءِ، وفي العُلُوِّ كما تَقَدَّمَ.

ونحن إذا قُلْنَا: إِنَّه بذاتِهِ في الأرضِ، وفي كُلِّ مكانٍ بَطَلَّتْ دَلَالَةُ هذه الأدلَّةِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِي أَنْ يَكُونَ عَالِيًا، وكلامُ اللهِ ورسولِهِ لا يَمَكِنُ أَنْ يُناقِضَ بَعْضُهُ بَعْضًا أَبَدًا، وعلى هذا فنقولُ: إِنَّ الاستدلالَ غيرُ صحيح، والإنسانُ لا يَمَكِنُ أَنْ يَثْبُتَ له ما ادَّعاهُ إِلَّا بِثُبُوتِ الدليلِ، وَثُبُوتِ دَلالَتِهِ على المُدَّعى، وإلَّا لم يَثْبُتْ ما ادَّعاهُ.

فإن قال قائلٌ: كيف نَجْمَعُ بَيْنَهُما إِذْنًا؟

فالجوابُ: نقولُ: إِنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ في العُلُوِّ، وهو مَعَنَا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ -سُبْحانَهُ- يُحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ، فَكُلُّ المخلوقاتِ؛ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ كُلِّها في كَفِّ الرَّحْمَنِ كخَرْدَلَةٍ في كَفِّ أَحَدِنَا، فهو مَعَنَا، وَإِنْ كان على العَرشِ.

أما أن نقولُ: إِنَّه في كُلِّ الأمكانَةِ فلا، ولا مانعَ من أن يَجْتَمِعَ الدَّلِيلانِ؛ لِأَنَّ اللهَ ليس كَمِثْلِهِ شَيْءٌ في جَمِيعِ صِفَاتِهِ، ونقولُ: إِنَّه لم يَزَلْ في لسانِ العَرَبِ أَنْ يُطْلِقُوا على الشَّيْءِ أَنَّهُ مَعَهُمْ، وليس بِأَمَكَّتِيهِمْ، فهم يقولونَ في أسفارِهِمْ: ما زِلْنَا نَسِيرُ والقَمَرُ مَعَنَا، ومكانُ القَمَرِ في السَّماءِ، ويقولونَ: ما زِلْنَا نَسِيرُ والقُطْبُ على يَمِينِنَا، وهو على يَمِينِهِمْ لَكِنَّهُ فَوْقَ.

فالعَرَبُ تُطْلِقُ المَعِيَّةَ على الشَّيْءِ حَقِيقَةً، وَإِنْ كان ليس في المكانِ، وما هو القائِدُ يقولُ للجُنْدِ: اذْهَبُوا إلى المِيدانِ وأنا مَعَكُمْ، وهو في غُرْفَةِ العَمَلِيَّاتِ الحَرَبِيَّةِ يُدبِّرُ الجُيُوشَ، وليس مَعَهُمْ في المَعْرَكَةِ.

وحينئذ نقول: إنَّ ما ادَّعَيْتُمْ مِنَ المَعِيَّةِ الذَّاتِيَّةِ فِي المَكَانِ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَافَى مَعَ العُلُوِّ، لَكِنْ ما نَدَّعِيهِ نَحْنُ مِنْ أَنَّهُ مَعَنَا، وَهُوَ عَلَى عَرِشِهِ أَمْرٌ مُمَكَّنٌ؛ لِأُمُورٍ:

أَوَّلًا: لِأَنَّ الخَالِقَ لَا يُقَاسُ بِالمَخْلُوقِ.

ثَانِيًا: أَنَّنَا نَجِدُ فِي المَخْلُوقَاتِ ما يَكُونُ عَالِيًا عَنَّا، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَعَنَا، وَحِينَئِذٍ فَكَلَامُ اللَّهِ لَا يُنَاقِضُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

ثَالِثًا: نَقُولُ: إِنَّ قَوْلَكُمْ هَذَا يَسْتَلزِمُ مَعَانِي باطِلَةٌ لَا تَلِيقُ بِاللَّهِ، إِمَّا تَعَدُّ الخَالِقِ أَوْ تَجزُّؤُهُ، فَيَكُونُ بَعْضُهُ هُنَا وَبَعْضُهُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، أَوْ يَكُونُ أَجْزَاءً غَيْرَ مَحْصُورَةٍ لَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ تَعَدُّهُ يَكُونُ هُنَا إِلَهُ، وَفِي مَكَانٍ آخَرَ إِلَهُ، وَكِلَا المَعْنِيَيْنِ باطلٌ لَا يَصِحُّ.

وَمِنَ اللُّوْازِمِ الباطِلَةِ أَيْضًا يَسْتَلزِمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُحَاطًا بِالمَخْلُوقَاتِ، وَيَلزِمُ مِنْ هَذَا الباطِلِ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي الأَمَكانِ القَدِيرَةِ؛ لِأَنَّ الوَاحِدَ مَنَّا يَدْخُلُ فِي الأَمَكانِ القَدِيرَةِ يَقْضِي حَاجَتَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: إِنَّهُ مَعَكَ بِذَاتِهِ مَعْنَاهُ أَنَّهُ مَعَكَ فِي هَذَا المَكَانِ القَدِيرِ، وَالَّذِي تَسْتَحْيِي أَنْ تَتَكَلَّمَ بِهِ عَنِ سُلْطَانِ، أَوْ وَزِيرِ، وَأَنْتَ الآنَ تَجْعَلُهُ مَقْرًا لِلسَّمِيعِ البَصِيرِ؟!

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: يَلزِمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنْ يَكُونَ فِي بُطُونِ الكِلَابِ، وَالسَّبَاعِ، وَالثَّعَابِينِ، وَما أَشَبَهُ ذَلِكَ^(١).

وَمِنَ اللُّوْازِمِ الباطِلَةِ: أَنْ قَوْلَهُمْ هَذَا مُحالِفٌ لِمَا كانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ،

(١) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٢/٢٩٩).

وسلفُ الأُمَّةِ، فإنَّه لم يقلُّ أحدٌ منهم ذلك أبداً، كما نقلَ إجماعهم كثيرٌ من العلماءِ، وأنكروا على الجهميَّةِ.

فإن قلتَ: فهِمنا أن هذا القولَ باطلٌ، فما حُكِمَ من يقولُ به؟

فالجوابُ: نُكفِّرُهُ لِتَكْذِيبِهِ الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ، وَإِسْتِزَامَ قَوْلِهِ تَنْقُصَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ تَنْقُصًا لَا يَلِيْقُ بِأَذْنَى النَّاسِ، فَضْلاً عَنِ الْخَالِقِ عَزَّجَلَّ فَأَنَا أَكْفَرُهُ، وَلَا أَتَوَقَّفُ فِي تَكْفِيرِهِ، وَأَقُولُ: هَذَا خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ إِذَا مَاتَ لَا أُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَلَا أَدْفِنُهُ مَعَ الْمُسْلِمِينَ، وَأُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ، حَتَّى يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

الخلاصةُ: أنَّ هذا القولَ في غايةِ من الضلالةِ، ومن السفاهةِ والبطلانِ، فكيف يصفون الله عزَّجَلَّ بهذا الوصفِ الذي لا يستطيعُ أحدٌ أن يصفَ اللهَ به، فهذا القولُ باطلٌ بالأدلةِ الحمسةِ الدالةِ على علوِّ اللهِ، وبما يلزمُ عليه من اللوازمِ الباطلةِ، كما أشرنا إليها من قبلُ.

أقسامُ المعيةِ:

المعيةُ التي وصفَ اللهُ بها نفسه تُنقسمُ إلى قسمينِ:

١- عامَّةٌ.

٢- خاصَّةٌ.

أمَّا العامَّةُ فهي العامَّةُ لكلِّ أحدٍ، سواءً كان مؤمناً أو كافراً، براً أو فاجراً، ومنها قوله تعالى: ﴿مَا يَكْفُرُ مِنْ تَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدَنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧].

فكلُّ أحدٍ سواءٍ كان مؤمناً أو كافراً، برياً أو فاجراً، فاللهُ تعالى معه، وهذه المعيةُ تَقْتَضِي الإحاطةَ بِالخَلْقِ عِلْمًا وَقُدْرَةً، وَسُلْطَانًا وَتَدْبِيرًا، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

واللهُ تعالى مُحِيطٌ بِالخَلْقِ كُلِّهِمْ، بِهِذِهِ الْأَوْصَافِ الَّتِي هِيَ: الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالسُّلْطَانُ، وَالتَّدْبِيرُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ مُقْتَضِيَاتِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَلَا أَحَدٌ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا. أَمَّا الْمَعِيَّةُ الْخَاصَّةُ فَهِيَ أَيْضًا مُقَيَّدَةٌ بِشَخْصٍ، وَمُقَيَّدَةٌ بِوَصْفٍ.

مثالُ الْمُقَيَّدَةِ بِشَخْصٍ قَوْلُهُ تَعَالَى لِمُوسَى وَهَارُونَ -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ-: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، فَهَذِهِ مُقَيَّدَةٌ بِشَخْصِي مُوسَى وَهَارُونَ -عَلَيْهِمَا السَّلَامُ-: مَعَكُمَا.

وَمِنْ أَمْثَلِهَا قَوْلُهُ تَعَالَى عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ وَصَاحِبِهِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿لَا تَحْزَنَنَّ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، وَمَا عَلِمْنَا الْمَعِيَّةَ قُيِّدَتْ بِشَخْصٍ إِلَّا بِمُوسَى وَهَارُونَ، أَوْ بِمُحَمَّدٍ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَصَارَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ أَحَدٌ أَشْرَفَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَأَسْتَحَقَّ هَذِهِ الْمَعِيَّةَ.

وَبِهِ نَعْرِفُ بُطْلَانَ مَا يَتَفَوَّهُ بِهِ الرَّافِضَةُ عَلَى قَوْلِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنْتَ مِنْنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»^(١)، قَالُوا: إِذْنًا عَلِيٌّ أَحَقُّ بِالْخِلَافَةِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ هَارُونَ خَلَفَ مُوسَى فِي قَوْمِهِ، فَإِذْنًا يَكُونُ أَبُو بَكْرٍ ظَالِمًا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَيَكُونُ -عَلَى رَأْيِهِمْ- كَافِرًا، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي خَلَفَهُ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ تَبُوكَ، رَقْمٌ (٤٤١٦)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَقْمٌ (٢٤٠٤)، مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ ابْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال بعض الروافض: وعليُّ بنُ أبي طالبٍ كافرٌ أيضًا، لأنَّه لم يأخذ بحقِّه، ودافع عن كُفْرِهِ، فهؤلاء كفروا بظلمهم، وهو كفرٌ بعدمِ رفعِ الظلمِ والمدافعةِ.

ولكننا إذا تأملنا سببَ الحديثِ عرفنا مرادَ النبي ﷺ بقوله: «أنتَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى»؛ لأنَّ النبي ﷺ لَمَّا خَرَجَ لتبوكِ خَلَفَ عليًّا في أهله، قال: يا رسولَ الله، تُخَلِّفُنِي في النساءِ والولدانِ عنِ الغزو؟ فقال له عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ من موسى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».

فهو بمنزلةِ هارونَ من موسى في أيِّ شيءٍ؟ في هذا التخليفِ: حيثُ خَلَفْتَكُ في أهلي كما خَلَفَ موسى هارونَ في قومِهِ، والأمرُ واضحٌ، فتخصيصُ السببِ للعمومِ أمرٌ ظاهرٌ، إذا كان هناك أدلَّةٌ تدلُّ على عدمِ عموميهِ، ولدينا أدلَّةٌ تدلُّ على عدمِ عموميهِ، وأنَّ الخليفةَ بعدَ رسولِ الله ﷺ هو أبو بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وليس هذا موضعَ بحثٍ، لكنْ ذَكَرْتُ هذا استطرادًا؛ لأنَّ المعيةَ الشخصيةَ لم نَعْلَمْهَا إِلَّا في هارونَ وموسى، وفي محمَّدٍ ﷺ وأبي بكرٍ.

وتكونُ المعيةُ الخاصَّةُ مُقَيَّدَةً بوصفٍ، مثلَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣]، وأشباهِ ذلك من الآياتِ الكثيرةِ الدالَّةِ على أنَّ اللهَ تعالى مع هؤلاء الموصوفين بهذه الصفاتِ، وهذه المعيةُ تقتضي مع الإحاطةِ نصرًا وتأييدًا لهؤلاء الذين أُضيفت إليهم.

وهناك معيةٌ خاصَّةٌ لكنَّها تقتضي التحديدَ، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٠٨]، ولقائل أن يقول: إنَّ هذه المعيةَ من المعيةِ العامَّةِ،

لكنها ذكّرت ببعض أفرادها، فهي من المعية العامّة، وليست خاصّة.

الجمع بين المعية والعلو:

أمّا الجمع بينها وبين العلوّ فقد تقدّم في بيان الرّد على الجهميّة الحلوليّة، وأنّه لا مُنافاة بين المعية وبين العلوّ؛ وبإمكانها في المخلوقات ففي الخالق أُولى، ثم لو قدّر أنّها مُتعارضان بالنسبة للمخلوق، فإنّ الخالق لا يُقاسُ بالمخلوق، فلا يتعارضان في حقّه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠].

المثال الثاني: استواء الله تعالى على العرش.

وهو ثابت في القرآن في سبعة مواضع، وأجمع عليه السلف رَجْمَهُ اللهُ، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

و(استوى) في اللّغة العربيّة تأتي على أربعة أوجه:

الأوّل: مقرونة بـ(إلى).

الثاني: مقرونة بـ(على).

الثالث: مقرونة بالواو.

الرابع: غير مقرونة بشيء.

الوجه الأوّل: إذا جاءت مقرونة بـ(إلى)، صار معناها القصد مع الارتفاع، مثل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [فصلت: ١١]، هذان موضعان في القرآن جاءت (استوى) فيها مقرونة بـ(إلى).

وقد فسرها ابن كثير رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْقَصْدِ^(١)، وفسرها ابن جرير رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْإِرْتِفَاعِ^(٢)، ولا مانع أن نقول: إنها جامعة بين الأمرين؛ لأنها لا يتنافيان، وإنما قلنا: إنها تتضمن معنى القصد؛ لأن التعدي بـ(إلى) يفيد ذلك.

وعلماء اللغة اختلفوا فيما إذا عُدِّي العامل بحرف لا يُعَدِّي به عادة، هل يكون التجوز في الحرف، أو يكون التجوز في العامل؟ فمنهم من يرى أن التجوز في العامل، وأن العامل ضَمَّنَ معنى يتعدى إلى معموله بهذا الحرف؛ ومنهم من يقول: إن التجوز في الحرف، وأن هذا الحرف يُؤوَّلُ إلى حرف يتناسب مع العامل.

مثال ذلك: قال الله تعالى: ﴿عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، والعين لا يشرب بها، وإنما يشرب بالإناء، ولكن يشرب منها، وقد اختلف علماء النحو فيها، هل نجعل التجوز في الحرف، وتكون الباء بمعنى (من)، أي: يشرب منها عباد الله، أو أن التجوز في الفعل بحيث نُضْمِنُهُ معنى يتناسب مع الباء، فيضمَّن يشرب معنى يروى بها عباد الله، أي: يشربون شرباً يروون به.

والصحيح الأخير؛ لأننا إذا قلنا بالتضمين صار هذا الفعل مُتَضَمِّنًا لمعنيين، المعنى الذي يدلُّ عليه اللفظ، والمعنى الثاني: الذي يدلُّ عليه الحرف، وشمول الكلام معنيين أولى من شموله معنى واحداً.

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾، فإنه لو كانت (استوى) بمعنى: علا، لكانت ارتفع عليها، لكنه قال: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ وإذا جعلت (استوى)

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/٢١٣).

(٢) تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري (٢٠/٣٩١).

هنا بمعنى ارتفع، وصار المعنى: إنه ارتفع إلى السماء بعد أن كان نازلاً، والتزول ممتنع على الله عز وجل فمن ثم احتيج إلى تضمين (استوى) معنى قصد، أي: قصد إلى السماء فسوّاها، لكنه قصد بإرادة تامة كاملة؛ لأن (استوى) في حد ذاتها تدل على الكمال، وهذا ما فسرها به ابن كثير رحمه الله.

أما ابن جرير رحمه الله فقال: إن (استوى) بمعنى ارتفع إلى السماء، وليس لنا أن نتصور بأنه كان في الأول تحتها؛ لأن هذا ممتنع على الله، فنأخذ بظاهر اللفظ، وما عدا ظاهر اللفظ نكل علمه إلى الله سبحانه وتعالى ولكن لا مانع أن نقول: إنه سبحانه وتعالى استوى إلى السماء، أي: قصد بإرادة تامة مع العلو والارتفاع.

الوجه الثاني: تُعدى (استوى) بـ(على)، وإذا تعدت بـ(على) صارت بمعنى العلو والاستقرار ولا بُد، ولا تحتمل سوى هذا المعنى، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَائِكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١١﴾ لِيَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ﴿الزخرف: ١٢-١٣﴾، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَائِكِ﴾.

بل إنها تدل مع ذلك على الكمال؛ لأن أصل هذه المادة (استوى) بمعنى (كمل) فتكون استوى على العرش أي: علا عليه علواً تاماً، وقد ورد عن السلف رحمه الله في تفسيرها أربعة معانٍ: استوى بمعنى علا، واستوى بمعنى ارتفع، واستوى بمعنى صعد، واستوى بمعنى استقر.

الوجه الثالث: أن تُقرَن بـ(الواو)، وتكون على هذا الوجه بمعنى التساوي، كقولهم: استوى الماء والخشبة، فالواو واو معية، والخشبة مفعول معه.

الوجه الرابع: أن تأتي غير مقرونة بشيء، فتدل على الكمال، فتكون بمعنى

كَمَلْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ﴾ أي: كَمَلْ.

والذي يَهْمُنَا من هذه الوجوه هو الذي تَعَدَّى بـ(على)؛ لأننا نتكلم عن استواء الله على عرشه.

ونقول: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ اسْتِوَاءَهُ عَلَى عَرْشِهِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْقُرْآنِ:

الموضع الأول: في الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الموضع الثاني: في يونس: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يونس: ٣].

الموضع الثالث: في الرعد: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الرعد: ٢].

الموضع الرابع: في طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥].

الموضع الخامس: في الفرقان: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٥٩].

الموضع السادس: في سورة السجدة: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [السجدة: ٤].

الموضع السابع: في سورة الحديد: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤].

هذه سبعة مواضع في القرآن، كلها جاءت بهذا اللفظ: ﴿اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾، ومعناه: علا عليه علواً خاصاً، غير العلو العام الشامل لجميع المخلوقات، فالاستواء

عُلُوٌّ خاصٌّ بالعرشِ، وهو مُتضمَّنٌ للكمالِ والاستقرارِ.

وعُلُوُّهُ عليه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عُلُوُّ ذَاتِيهِ؛ لَأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُضَافُ إِلَى اللَّهِ فَهُوَ إِلَيْهِ ذَاتِيهِ، فَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَهَكَذَا كُلُّ شَيْءٍ يُضَيَّفُهُ اللَّهُ إِلَى نَفْسِهِ، فَهُوَ مُضَافٌ إِلَيْهِ ذَاتِيهِ، فَيَكُونُ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بِذَاتِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى أَنْ نَقُولَ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ مَعْلُومٌ، لَكِنَّ بَعْضَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ قَالُوا: اسْتَوَى عَلَيْهِ بِذَاتِهِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ مَنْ فَسَّرَ الاسْتِوَاءَ بِمَعْنَى آخَرَ، فَقَالُوا: اسْتَوَى عَلَيْهِ بِمُلْكِهِ وَسُلْطَانِهِ، وَأَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى أَيُّ: اسْتَوَى وَمَلَكَ وَقَهَرَ، وَقَالُوا: إِنَّ لَدَيْنَا شَاهِدًا مِنَ اللُّغَةِ، وَأَنَّ لَدَيْنَا مَانِعًا مِنَ الْعَقْلِ أَنْ نَجْعَلَ (اسْتَوَى) بِمَعْنَى (عَلَا)، وَالشَّاهِدُ مِنَ اللُّغَةِ هُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَدِ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقِ

فَاسْتَوَى هُنَا بِمَعْنَى اسْتَوَى، فَقَالُوا: نَحْمِلُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا.

وَالدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ: قَالُوا: إِنَّ عِنْدَنَا دَلِيلًا عَقْلِيًّا يَمْنَعُ أَنْ تَكُونَ (اسْتَوَى) بِمَعْنَى (عَلَا)، وَهُوَ أَنَّنَا لَوْ جَعَلْنَا (اسْتَوَى) بِمَعْنَى (عَلَا)، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ جِسْمًا، وَالْجِسْمِيَّةُ مُتَمَنِّعَةٌ، وَلِهَذَا يَعْيُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَيُلَقَّبُونَ بِأَنَّهُمْ مُجَسِّمَةٌ، وَقَالُوا: الْجِسْمُ مُتَمَنِّعٌ؛ لِأَنَّ الْأَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةٌ، فَيَلْزِمُ عَلَى تَفْسِيرِهَا بِالْعُلُوِّ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ مُتَمَاثِلًا لِلْمَخْلُوقَاتِ، وَهَذَا مُتَمَنِّعٌ عَقْلًا؛ إِذْ لَا مَنَاسِبَةَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ، وَلَا مُتَمَاثِلَةٌ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفَسَّرَ بِأَنَّهُ عَلَا وَاسْتَقَرَّ.

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَقُولُونَ:

أَوَّلًا: نَحْنُ نُفَسِّرُهُ بِالْعُلُوِّ وَالِاسْتِقْرَارِ؛ لِأَنَّ لَدَيْنَا شَوَاهِدَ مِنَ الْقُرْآنِ أَقْوَى مِنْ

شَاهِدِكُمْ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَتُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ إِذْ تُدْعَوْنَ بِهِمْ سَمْعًا إِذْ أَنْتُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ إِذْ يُنَادُونَ بِأَنْ يُسْمِعَهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾

عَلَيْهِ ﴿ [الزخرف: ١٣]، وكلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ أَنَّ الاسْتِثْوَاءَ هُنَا بِمَعْنَى الْعُلُوِّ: عَلُوُّ الرَّاكِبِ عَلَى الْبَعِيرِ، وَعُلُوُّهُ عَلَى الْفُلْكِ، وَهَذَا شَاهِدٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَفْصَحِ الْكَلَامِ، وَقَالَ تَعَالَى لَنُوحٍ: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلِّ﴾، فَأَنْتُمْ إِذَا أَنْتُمْ إِلَيْنَا بِشَاهِدٍ مِنْ قِصَائِدِ الْعَرَبِ نَأْتِ إِلَيْكُمْ بِشَاهِدٍ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ الَّذِي هُوَ أَفْصَحُ الْكَلَامِ، وَأُثْبِتَ الْكَلَامِ.

ثَانِيًا: هَذَا الْبَيْتُ الَّذِي اسْتَشْهَدْتُمْ بِهِ بَيْتٌ مُوَلَّدٌ، أَيُّ: جَاءَ بَعْدَ تَغْيِيرِ اللِّسَانِ، فَلَا يُجْتَنَّبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَطْعًا كَانَ بَعْدَ تَوَلَّى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانَ عَلَى الْعِرَاقِ، وَإِذَا جَاءَ الْكَلَامُ بَعْدَ تَغْيِيرِ اللِّسَانِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِمَّا دَخَلَهُ التَّغْيِيرُ.

ثَالِثًا: إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ لَا يُعْلَمُ قَائِلُهُ، وَالِاسْتِشْهَادُ بِالشَّيْءِ مَعْنَاهُ احْتِجَاجٌ بِهِ، وَالْحُجَّةُ تَحْتَاجُ إِلَى ثُبُوتٍ، فَأَيْنَ السَّنَدُ الصَّحِيحُ إِلَى الْقَائِلِ؟! وَهَذَا الْبَيْتُ لَمْ يَثْبُتْ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، وَمَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَثْبُتْ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، فَإِنَّ قَائِلَهُ مَجْهُولٌ، وَالْمَجْهُولُ لَا يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ.

رَابِعًا: أَنْ نَقُولَ: هَبْ أَنْ السَّنَدَ صَحِيحٌ إِلَى الْمُنْشِدِ، وَأَنَّ الْمُنْشِدَ مَعْلُومٌ، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ لَمْ يَتَغَيَّرْ لِسَانُهُ بِالْأَعْجَمِيَّةِ، فَإِنَّ لَدَيْنَا مَانِعًا يَمْنَعُ مِنْ كَوْنِ اسْتِثْوَاءِهِ عَلَى الْعِرَاقِ بِمَعْنَى عُلُوِّهِ الْحِسِّيِّ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلُوَ عَلَى الْعِرَاقِ حِسًّا، فَيَكُونُ الْاسْتِثْوَاءَ هُنَا اسْتِثْوَاءً مَعْنَوِيًّا بِمَعْنَى الْمُلْكِ وَالسِّيَاطِرَةِ.

أَمَّا الرَّدُّ عَلَى دَلِيلِهِمُ الْعَقْلِيِّ: فَنَقُولُ:

أَوَّلًا: مَاذَا تُرِيدُونَ بِالْجِسْمِ؟ إِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ الَّذِي تَقْيِّمُ الْاسْتِثْوَاءَ مِنْ أَجْلِهِ مَعْنَى لَا يَلِيقُ بِاللَّهِ عَزَّجَلَّ فَهَذَا مُتَمَنِّعٌ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَازِمًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ حَقًّا، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَقِّ إِلَّا مَا كَانَ حَقًّا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَلْزَمَ مِنْ

الكتابِ والسُّنَّةِ شيءٌ باطلٌ أبداً؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ: إِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ هَذَا الشَّيْءُ الْبَاطِلُ؛ كَانَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يَدُلَّانِ عَلَى الْأُمُورِ الْبَاطِلَةِ، وَهَذَا شَيْءٌ مُسْتَحِيلٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ حَقٌّ.

وَإِنْ أَرَدْتُمْ بِالْجِسْمِ الشَّيْءَ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ، الْمُتَّصِفَ بِمَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الصِّفَاتِ، فَنَحْنُ نُنَبِّئُ ذَلِكَ لِلَّهِ، وَهَذَا لَا يَضُرُّ.

ثَانِيًا: إِذَا قُلْتَ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بِمَعْنَى اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ لَوَازِمٌ بَاطِلَةٌ، مِنْهَا:

١ - أَنْ يَكُونَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَيْهِ غَيْرَ مَالِكٍ لَهُ، وَيَكُونَ مَمْلُوكًا لِغَيْرِ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، وَ(ثُمَّ) تَدُلُّ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْعَرْشُ قَبْلَ اسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَيْهِ مَلِكًا لِغَيْرِهِ، فَمَنْ الَّذِي مَلِكُهُ؟! سَيَقُولُ: لَا مَالِكَ لَهُ إِلَّا اللَّهُ، إِذَنْ: فَاللَّهُ قَدْ مَلَكَ الْعَرْشَ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

ثُمَّ يَلْزَمُ لِأَزْمٍ آخَرَ بَاطِلٌ، وَهُوَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ بِمَعْنَى اسْتَوَى عَلَيْهِ صَحَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، وَعَلَى الْأَرْضِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ مِلْكٌ لِلَّهِ، وَلَا أَحَدٌ يَسْتَجِيزُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْأَرْضِ، لَكِنْ عَلَى زَعْمِكُمْ الْبَاطِلِ أَنَّ اسْتَوَى بِمَعْنَى اسْتَوَى، فَإِنَّهُ يَجُوزُ.

ثَالِثًا: نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَسْتَلْزِمُ النِّقْصَ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْاسْتِیْلَاءَ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ مُعَانَاةٍ مِنْ قِتَالٍ، وَجُهَاةٍ حَتَّى يَسْتَوِيَ الْإِنْسَانُ عَلَى هَذَا الشَّيْءِ، كَمَا نَقُولُ: اسْتَوَى الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَرْضِي الْكُفَّارِ، وَعَلَى أَمْوَالِهِمْ.

وَمَعْنَى هَذَا: أَنْكَ جَعَلْتَ لِلَّهِ نِدَاءً يُقَاتِلُهُ وَيُصَارِعُهُ حَتَّى اسْتَوَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ بُطْلَانَ اللَّازِمِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ الَّذِينَ ذَهَبُوا يُعْطِلُونَ النُّصُوصَ، وَيُجَرِّفُونَهَا بِحُجَّةٍ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِهِ، وَقَعُوا فِي شَرٍّ مِمَّا فَرَّوْا مِنْهُ، مَعَ تَحْرِيفِهِمْ لِلنُّصُوصِ، وَمُخَالَفَتِهِمْ لِلسَّلَفِ.

فَتَبَيَّنَ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - أَنَّ اسْتِوَاءَ اللَّهِ عَلَى عَرْشِهِ مَعْنَاهُ الْعُلُوُّ وَالِاسْتِقْرَارُ عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَلَا يُشْبِهُ اسْتِوَاءَ الْإِنْسَانِ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ، أَوْ عَلَى ظَهْرِ السَّفِينَةِ.

وَالْعَرْشُ: مَخْلُوقٌ عَظِيمٌ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ اِرْتِفَاعًا، وَأَعْظَمُهَا اتِّسَاعًا وَخَلْقًا، فَإِنَّ الْعَرْشَ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حَيْثُ قَالَ: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَالْكُرْسِيُّ إِلَّا كَحَلْقَةِ الْأَقِيَّتِ فِي فَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ»^(١) وَنِسْبَةُ هَذِهِ الْحَلْقَةِ إِلَى الْفَلَاةِ لَا شَيْءَ.

وَلَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَعْرِفَ قَدْرَهُ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ، وَالْعَرْشُ لَا يُقَدَّرُ قَدْرُهُ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى»^(٢).

وَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ عَنِ الْهُدْهِدِ فِي مَلِكَةِ الْيَمَنِ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ عَنِ عَرْشِهِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه رقم (٣٦١)، وابن بطة في الإبانة (٧ / ١٨١)، وأبو نعيم في الحلية (١ / ١٦٦)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣ / ٢٥٠)، وابن خزيمة في التوحيد (١ / ٢٤٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢ / ٤٩١)، والطبراني في معجمه الكبير (١٢ / ٣٩ رقم ١٢٤٠٤)، وأبو الشيخ في العظمة (٢ / ٥٥٢)، والحاكم (٢ / ٢٨٢).

[النمل: ٢٦]، فهو عَرَشٌ لا يُبَاثِلُهُ عَرَشٌ فِي الْعِظَمِ؛ لِأَنَّهُ عَرَشٌ مَلِكِ الْمُلُوكِ جَلَّ وَعَلَا.

فإن قال لنا قائلٌ: ما مادَّةُ هذا العرشِ؟

فالجوابُ: إنَّ هذا منَ الأمورِ الغيبيَّةِ التي لا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ، والسؤالُ عن هذا

من بابِ التكلُّفِ الذي لا يَنْبَغِي.

وكانَ الإمامُ مالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ جالِسًا في تلاميذِهِ، وكانَ في المَجْلِسِ رَجُلٌ، فقالَ

له: يا أبا عبدِ اللهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ مالِكٌ بِرَأْسِهِ

حتى عَلاهُ الرَّحْضَاءُ -أي: العَرَقُ- من شِدَّةِ هذا السُّؤالِ عليه وثِقَلِهِ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ

رَحِمَهُ اللهُ وقالَ: «الاستِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، والإيمانُ به واجبٌ،

والسؤالُ عنه بِدَعَةٍ»، ثُمَّ قالَ: وما أراكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا! ثُمَّ أَمَرَ به فَأُخْرِجَ وَطُرِدَ منَ

الحَلْقَةِ^(١).

فقولُهُ: «الاستِواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ» أي: أَنَّهُ مَعْلُومٌ المَعْنَى في اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وهو

العُلُوُّ والاستِقرارُ.

وقولُهُ: «والكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» أي: كَيْفِيَّةُ الاستِواءِ لا تُدْرِكُها بِعُقُولِنَا،

وليسَ للعقلِ فيها مَجالٌ، فالواجبُ الكَفُّ عنها، والاقتصارُ على ما جاءَ به النصُّ؛

لأنَّه إذا انْتَهَى عنها الدليلُ العقليُّ لم يَبْقَ إِلَّا الدليلُ السَّمعيُّ، والدليلُ السَّمعيُّ

يَجِبُ الوقوفُ معه، وألَّا تَتجاوَزَهُ، ولم يَرِدْ دليلٌ سَمعيٌّ بالكَيْفِيَّةِ، وهنا المَنْفِيُّ هو

العِلْمُ بالكَيْفِيَّةِ، وليسَ الكَيْفِيَّةُ؛ لأنَّ الكَيْفِيَّةَ لا بُدَّ منها، فما منَ شيءٍ موجودٍ إِلَّا

وله كَيْفِيَّةٌ.

(١) أخرجه اللالكائي في اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات رقم

(٨٦٧)، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٥)، والدارمي في الرد على الجهمية رقم (١٠٤).

وقوله: «والإيمانُ به واجبٌ» لثبوتِ الدليلِ السمعيِّ فيه، وما ثبتَ بدليلِ
السمعِ وَجَبَ الإيمانُ به، وتَسْلِيمُهُ على ما جاء دونَ أنْ نَتَعَرَّضَ له.

وقوله: «والسؤالُ عنه بدعةٌ»؛ أي السؤالُ عَنِ الكَيْفِيَّةِ، وليس المَعْنَى، فلو
سألَ سائلٌ عن مَعْنَى اسْتَوَى أَخْبَرْنَا، لَكِنْ إِنْ قَالَ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ لَمْ نُخْبِرْهُ؛ لِأَنَّ
هَذَا بَدْعَةٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْعُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ مَعْنَى: «والسؤالُ عنه بدعةٌ» أَي: مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الْبِدْعِ، أَيَّ أَنَّ أَهْلَ
الْبِدْعِ هُمُ الَّذِينَ يَسْأَلُونَ عَنِ كَيْفِيَّةِ الصِّفَاتِ؛ لِيُلْزِمُوا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ إِمَّا بِالتَّشْبِيهِ،
أَوْ التَّمثِيلِ، أَوْ النَّفْيِ.

وقال العلماء من بعد مالكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي قَالَه الْإِمَامُ مَالِكٌ
مِيزَانٌ لِجَمِيعِ الصِّفَاتِ، فَكُلُّهَا نَقُولُ فِيهَا كَمَا قَالَ مَالِكٌ فِي الْاِسْتِوَاءِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى
غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفَ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانَ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالَ عَنْهُ بَدْعَةٌ.

المثال الثالث: اليَدَانِ اللَّتَانِ اثْبَتَهُمَا اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ:

وَالنَّاسُ فِيهَا طَرَفَانِ وَوَسَطٌ:

طَرَفٌ يَقُولُ: هُمَا يَدَانِ حَقِيقَتَانِ ثَابِتَانِ اللهُ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ، وَلَا تُمَثِّلَانِ
أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ.

وَطَائِفَةٌ يَقُولُ: هُمَا يَدَانِ حَقِيقَتَانِ مُمَثِّلَانِ أَيْدِيَ الْمَخْلُوقِينَ.

وَطَائِفَةٌ ثَالِثَةٌ يَقُولُ: هُمَا يَدَانِ مَجَازٌ عَنِ الْقُوَّةِ، أَوْ النُّعْمَةِ.

هَذِهِ خُلَاصَةُ مَذَاهِبِ الْخَلْقِ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ.

والميزان الذي يُعتبرُ قاعدةً لأهلِ السُّنةِ والجماعةِ في ذلك هو: إثباتُ ما أثبتَهُ اللهُ تَعَالَى لِنَفْسِهِ على وجهِ الحقيقةِ من غيرِ تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ.

وقد ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ يَدِيهِ في عِدَّةِ مواضعٍ، كقوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقوله تَعَالَى: ﴿أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَمْلُوكُونَ﴾ [يس: ٧١].

وكذلك جاءَ في الحديثِ عنِ النبيِّ ﷺ قال: «يَدُ اللهِ مَلَأَى سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مِنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي يَمِينِهِ»^(١)، والنصوصُ في هذا مُتَعَدِّدَةٌ.

فنقولُ أَوَّلًا: هل هذه اليَدُ هي يدُ حقيقةٍ، أو هي مجازٌ عنِ النُّعمةِ والقُوَّةِ، وإذا قلنا: إنَّها يدُ حقيقةٍ، فهل تُماثلُ يدَ المخلوقينَ أو لا؟ وقد اختلفَ الناسُ في هذا على أقوالٍ ثلاثةٍ كما تقدَّم؛ والصوابُ المقطوعُ به أنَّها يدُ حقيقةٍ، لا تُماثلُ أيدي المخلوقينَ؛ لأنَّ اللهُ تَعَالَى أضافها إلى نَفْسِهِ، فقال: «بِيَدِي»، وجاءتُ بالتَّشْبِيهِ فقال: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، ولا يصحُّ أن يُرادَ بها القُدرةُ، أو القُوَّةُ، أو النُّعمةُ؛ فهذا شيءٌ جاء بصيغةِ التَّشْبِيهِ، وليس اللهُ قُوَّتَانِ، ولا إرادَتَانِ، ولا نِعْمَتَانِ، بل نِعْمَةٌ كثيرةٌ، قال تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤].

(١) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب سورة هود باب قوله: ﴿وَكَاثَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، رقم (٤٦٨٤)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب الحث على النفقة، رقم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأما شواهدكم التي أتيتم بها على أن اليد تطلق على القوة، وعلى النعمة، فنحن نوافقكم على هذا، ونقول: إنَّ اليد تطلق بمعنى هذا، ولكنَّ اليد التي بمعنى القوة ليست هي اليد التي بمعنى الصفة التي يتصفُّ الله تعالى بها، أو بمعنى الجزء الذي يكون في بني آدم، أو إلى غيره من الحيوان؛ لأنَّ أيِّداً مصدر، مصدرٌ آد يبيد، فقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا يَأْتِيهِ﴾ [الناربات: ٤٧] وقوله: ﴿وَأَذْكَرَ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]، ليس معنى الأيدِ ذا اليدين، بل المراد بالأيدِ القوة؛ لأنَّ المادة (آد) دلَّت عليها نَفْسِهَا، وليست هي في الأصل يدٌ عبَّرَ بها عن القوة، بل هي أصلاً موضوعةٌ للقوة.

وهنا فرق بين أن نقول: إنَّ المراد بـ(أيد) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا يَأْتِيهِ﴾ [الناربات: ٤٧] أو: ﴿دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ﴾ [ص: ١٧]، أن الأيدي هنا بمعنى القوة مجازاً باليد الحقيقية عن القوة، وبين أن نقول: إنَّ الأيدِ هي في الأصل بمعنى القوة؛ فهذا الذي أوردتم ليس دليلاً على ما تريدون؛ لأننا نريد منكم أن تثبتوا لنا أن الأيدِ التي بمعنى اليد يُرادُ بها القوة، وهذا لا يوجد، بل كلمة (أيد) ليست جمعاً، كلمة (أيد) مفردٌ مصدرٌ، فليست (أيد) جمع (يد) حتى تقول إنها عبَّرَ بها عن القوة.

وأما كون اليد بمعنى النعمة، فنحن نوافقكم على هذا، ولا يمكن أن نُنكره؛ لأنه موجودٌ في تصريف اللغة العربية، والتجوزُ به عن النعمة باطل؛ لأنَّ الغالب أن الإنسان يُعطي العطاء بيده، فإذا قال: عندك لي يدٌ، أو عندي لك يدٌ، فالمراد النعمة؛ لأنَّ النعمة والعطاء يكون باليد، فبطل بهذا ما استشهدوا به.

ثم على فرض أن هذا جائز في اللغة العربية، فليس كل معنى يجوز في سياق يكون جائزاً في كل سياق؛ لأن السياق يمنح الكلام، فتبين بهذا -والحمد لله- أن اليد لله تعالى حقيقة، وليست بمعنى النعمة، ولا بمعنى القوة.

ولا تماثل أيدي المخلوقين؛ لأن لدينا قاعدة وهي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وهو السميع البصير ﴿[الشورى: ١١]﴾، وهناك دليل عقلي: وهو أنه لا يمكن أن يكون الخالق كالمخلوق؛ لأن كل صفة تكون على حسب الموصوف.

فإن قلت: هل يلزم من إثبات اليد الحقيقية أن يكون الله تماثلاً للخلق؟

فالجواب: لا يلزم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿[الشورى: ١١]﴾ وكيف تكون يد المخلوق مشابهة، أو تماثلة ليد الخالق، والله تعالى يقول: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ﴿[الزمر: ٦٧]﴾، أي يد تكون قبضتها السموات كلها؟! ليس هناك يد للمخلوق تكون السموات جميعاً قبضتها أبداً.

فإذن: إذا أثبتنا اليد لله حقيقة، فلا يلزم أبداً أن تماثل أيدي المخلوقين، أو أن يماثلها يد من أيدي المخلوقين.

ثم نقول: هذا الإنسان له يد، والفرس له يد، والجمل له يد، وهذه الأيدي مع اتفاق الاسم مختلفة، فإذا كان هذا الاختلاف فيما بين المخلوقات، ففيما بين المخلوق والخالق من باب أولى.

وإذا قال قائل: إذا أثبتتم اليد أثبتتم أن الله سبحانه وتعالى أجزاء وأبعاص، والله

عز وجل منزه عن ذلك!

فَنَقُولُ لَهُمْ: ﴿هَكَأُوأُ بُرْهَنَانِكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]، أرونا آيةً في كتابِ الله نفي الله عن نفسه فيها أن يكون له بعض، أو يكون له جزء، فإذا أتيتُم بآيةٍ فإننا ننظر، ولا يمكن أن يأتوا بآية، أو حديثٍ يدلُّ على ذلك، ولهذا كلمة البعض والجزء لم تردَّ لا نفيًا، ولا إثباتًا.

ونُخاطِبُهُم بالعقل فنقول: الجزء أو البعض إن أردتُم بذلك أن الله يتجزأ ويتبعض بحيث يجوزُ عليه أن تُفقدَ هذه الأعضاء، أو هذه الأجزاء كما تُفقدُ أعضاء المخلوق وأجزاؤه، ويبقى بقيةً بدنه، فهذا شيءٌ مُمتنعٌ ومُستحيلٌ، وإن أردتُم بذلك أن الله تعالى يداً ووجهًا وعينًا ورجلاً وساقًا، وما أشبه ذلك مما جاءت به النصوص، فهذا حقٌّ وسَمُوهُ ما شئتم، المُهمُّ: أننا نُثبتُه لله عَزَّجَلَّ وأما أن نُثبتَ اللفظَ أو نفيَه، فهذا ليس من حقنا؛ لأن نفي البعض صارَ عندكم نفيًا للصفات.

أما الذين قالوا: إن الله يداً تُشبهُ أيدي المخلوقين، ومماثلها فقد قالوا: إن القرآن نزل بلغوً عربيَّة، فإذا خاطبنا باللغة العربية، فإننا يُخاطبنا بما يُمكننا فهمه ومعرفته، ونحن لا نعرف من الأيدي إلا ما نُشاهدُ، فيجبُ على هذا أن تكونَ صفاتُ الله كصفاتِ المخلوقين المعلومةً بالمُشاهدة؛ لأن القرآنَ عربيٌّ.

وهذا الكلامُ مرفوضٌ بالشرع والعقل:

أما بالشرع فنقول: إن دَعَاكُمْ المِائِلَةَ مَنْفِيَةً بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم: ٦٥]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ لِيَجْزِيَوهُ قَرَاتِيسَ يُدْوِنَهَا وَنُحِفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١]، فأبي

يد من أيدي المخلوقين تكون قبضتها السماء؟ وأي يد تطوي السماء كطي السجل للكاتب؟ وأي يد تكون السموات والأرض كلها كخردلة في كف واحد منها؟ الجواب: لا شيء، فأين المائلة إذن؟! فالقرآن يبطل ما ادعيتموه من المائلة.

والعقل أيضا يبطل ذلك، فإننا نقول: اليد التي أثبتها الله لنفسه أضافها إلى نفسه، ومعلوم عند كل ذي عقل أن صفة الموصوف تليق به، ولا تشبه صفة في موصوف آخر مخالفة أبدا حتى في المخلوقات، فإذا كان كذلك، فكيف تدعون أن يد الخالق كيد المخلوق، أو أن وجه الخالق كوجه المخلوق، أو أن عين الخالق كعين المخلوق؟ فهذا غير ممكن.

أما أهل التحريف والتعطيل الذين قالوا: ليس لله يد حقيقية، وإنما المراد باليد النعمة أو القوة، فنقول لهم: لماذا هذا التأويل؟! قالوا: لأن للمخلوق يدا، فإثبات يد للخالق يقتضي أن يكون ممثلا للمخلوق، ثم إن إثبات يد للخالق يقتضي أن يكون للخالق أعضاء وأجزاء وأعضاء، والله منزّه عن ذلك.

والجواب عليهم أن نقول: جنيتهم على النصوص بصرفها عن ظاهرها، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطٰنًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

والمؤول قائل على الله فيما لا يعلم من وجهين:

الأول: قوله: إن الله لم يرذ بهذا كذا وكذا، فلم يرذ باليد الحقيقية.

ثانيا: إثبات أنه أراد بها القوة، أو النعمة، هذا أيضا قول بلا علم؛ لاحتمال أن يريد بها غير ما قلت، وحيثئذ: كل محرف للنصوص فقد قال على الله ما لا يعلم.

ثالثاً: نقول: إذا قلت: إن المراد باليد القوة فراراً من أن يشترك الخالق والمخلوق في صفة، فهل للإنسان قوة؟ سيقول: نعم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤]، إذن: شبّهت الله بالخالق! لأنك أثبتت للخالق قوة، وللمخلوق قوة، وعلى قاعدتك يكون التمثيل، فلما فر من التمثيل في اليد وقع في التمثيل في القوة.

رابعاً: إن هذا لا يصح بالنسبة للقوة والنعمة؛ لأننا لا نعلم أن قوة تتجزأ، فالقوة واحدة، نعم، ما ترد عليه القوة قد يتعدّد، فقد أكون قوياً على فلان، وعلى فلان، أمّا القوة نفسها فهي واحدة، والنعمة أيضاً واحدة: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، والله عزّوجلّ يقول: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] يعني: نِعْمَتِي؟! هذا لا يصح، ويقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، يعني: نِعْمَتَاهُ، هذا لا يصح أيضاً.

خامساً: لو كان المراد باليد القوة لاحتج بها إبليس، حينما قال الله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، قال: يا رب، وأنا خلقتني بيديك، فأبي فرقي بيني وبين آدم؟ وهذا يدل على أن اليد غير القدرة، أو القوة التي يخلق الله تعالى بها، وكذلك لم يكن لآدم فضل على إبليس؛ لأن الكُلَّ خُلِقَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

سادساً: أنه مخالف لإجماع السلف؛ لأن السلف كلهم مجمعون على أنها يد حقيقة تليق بالله عزّوجلّ.

الوجوه التي وردت عليها اليد في النصوص:

هي الأفراد، والتثنية، والجمع.

أَمَّا الْإِفْرَادُ، فَمِنْ أَمْثَلِيهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿بَنَزَكَ الْأَيْدِي بِإِذْنِ الْمَلِكِ﴾ [الملك: ١]،
ومثل قول اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤].

وَأَمَّا التَّنْبِيهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]،
﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِإِذْنِي﴾ [ص: ٧٥].

وقال النبي ﷺ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(١).

وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، وَالْأَرْضَ بِيَدِهِ الْأُخْرَى»^(٢). وما
أشبه ذلك من النصوص الدالة على التنبية.

وَأَمَّا الْجَمْعُ فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْلَادٌ يَرَوْنَ أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَمْنَا﴾
[يس: ٧١].

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فليس من هذا
الباب؛ لأنَّ (أيدٍ) هنا لم تُضَفْ، ولم يُقَلْ: بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِينَا، بل قال: بِأَيْدِي، و(أيدٍ)
هنا مصدرٌ آدَ يَيْدُ أَيْدَاءً، ونظيره في الميزان باع يبيع بيعةً، ومعنى بأيدٍ أي: بقوة، قال
الله تَعَالَى: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا سُدَادًا﴾ [النبأ: ١٢]، أي: قوياً، فالسماءُ مبنيةٌ بقوة الله
عَزَّوَجَلَّ وهي أيضاً قوياً؛ فليس قوله تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدِي وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ من
هذا الباب، إذ لم تُضَفْ إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب السنة، باب في الرد على الجهمية، رقم (٤٧٣٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٣٧٨ رقم ١٣٣٩٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي رواية عند مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٧٨٨): «ثم يطوي الأرضين بشماله».

ونظير ما لم يُصَفْ إلى الله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ﴾ [القلم: ٤٢]، فكلمة (عن ساق) فيها للسلف رَجَمَهُمُ اللَّهُ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالسَّاقِ الشُّدَّةُ.

والثاني: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ سَاقُ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

والذين قالوا: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشُّدَّةُ، إِنَّمَا جَعَلَهُمْ يَذْهَبُونَ هَذَا الْمَذْهَبَ؛ لِأَنَّ السَّاقَ لَمْ تُصَفْ إِلَى اللَّهِ، فَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقِ اللَّهِ، أَوْ عَنْ سَاقِ رَبِّكُمْ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَلَمَّا لَمْ تُصَفْ إِلَيْهِ قَالُوا: إِذَنْ لَا نُضِيفُهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ لِأَنَّ الْأَمْرَ خَطِيرٌ أَنْ تُضِيفَ (سَاقٍ) مُنْكَرًا إِلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ فَيَكُونُ بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ مُعَرَّفًا، وَتَعْرِيفُ الْمُنْكَرِ بِمَعْنَى أَنْ تُضِيفَ الشَّيْءَ الْمُنْكَرَ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ فَيَتَعَيَّنَ بِهَذَا خِلَافٌ ظَاهِرٌ اللَّفْظِ، فَلهَذَا قَالُوا: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ كَقَوْلِهِ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِأَيْدٍ جَمْعُ يَدٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِسَاقٍ سَاقُ اللَّهِ.

لكن الذين فسروه بساق الله، ذكروا حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي فيه: «أَنَّ اللَّهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا، وَيَبْقَى ظَهْرُ الْمَنَافِقِ لَا يَسْتَطِيعُ السُّجُودَ»^(١)، قَالُوا: فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ سِيَاقُهُ يُوَافِقُ سِيَاقَ الْآيَةِ، فَيَكُونُ مُفَسِّرًا لَهَا.

فإذا قال قائل: بأي هذه الأوجه نأخذ؛ لأنه لا يمكن أن تحملها على التعدد إذ إن الله واحد، فما هو الجمع؟

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، رقم (٤٩١٩)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٣).

فالجواب: أمّا المفردُ فإنه مُضافٌ، والمُضافُ لا يَمنعُ التَّعدُّدُ؛ لأنَّ المفردَ المُضافَ يعمُّ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٧]، والنعمةُ ليست واحدةً بدليلِ قوله: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، ولهذا لو قال الرَّجُلُ في المسائلِ الحُكْمِيَّةِ: زَوْجَتِي طالقٌ، ولم يَنْوِ زوجةً مُعيَّنةً، طَلَّقَتْ جميعَ زوجاته، ولو قال: بَيْتِي وَقَفٌ، ولم يَقْصِدْ بيتاً مُعيَّناً صارت جميعُ البيوتِ وَقفاً؛ لأنَّ المفردَ المُضافَ يعمُّ، إذن: ما وَرَدَ بصيغةِ الإفرادِ لا يُنافي ما وَرَدَ بصيغةِ التثنيةِ.

الجمعُ بين التثنيةِ والجمعِ:

الجمعُ بينهما أن نقول: ذهبَ بعضُ علماءِ اللُّغةِ إلى أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، واستدلُّوا لقولهم بقوله تَعَالَى: ﴿إِنْ نُنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]، وجهُ الدَّلالةِ: أنَّهما اثنانِ، ولهما قلبانِ، وقد ذَكَرَ القلوبَ بصيغةِ الجمعِ، فتبيَّنَ أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ.

وقالوا أيضًا: قال اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَيِّهِ السُّدُسُ﴾، إخوةٌ جمعٌ، وإذا وَجِدَ مِنَ الأُمَّ أخوانِ فَإِنَّها تَرِثُ السُّدُسَ، فهنا صارَ أقلُّ الجمعِ اثنينِ.

وقوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾، إذا كان الإخوةُ: أخوا شقيقًا، وأختًا شقيقةً، فللَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَّيْنَ، والإخوةُ شاملٌ لهذه الصورةِ الأخِ والأختِ، إذن: فهذا دليلٌ على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، وفي جماعةِ الصلاةِ أقلُّ الجمعِ اثنانِ.

فلدينا عِدَّةٌ أدلَّةٌ تدلُّ على أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، وإذا كان أقلُّ الجمعِ اثنينِ في قوله تَعَالَى: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِيَّتَا﴾، فالمرادُ بـ﴿آيِدِيَّتَا﴾ اليَدانِ الثَّتانِ، وعلى هذا القولِ ليس

هناك تعارض بين مدلول الجمع ومدلول التثنية؛ لأن الكَلَّ منها يدلُّ على اثنتين.
 لكنَّ جمهورَ أهلِ اللُّغةِ يقولون: إنَّ أَقْلَ الجمعِ ثلاثةٌ، وأنَّ الجمعَ فيما ذَكَرَ
 لا يُرادُ به الثلاثةُ فأكثرُ، وإنَّها يُرادُ به الاثنانِ بقريئة.

وعلى هذا الرأي -الذي هو رأيُ جمهورِ أهلِ اللُّغةِ- نحتاجُ إلى الجمعِ بينَ
 صيغةِ التثنيةِ وصيغةِ الجمعِ، ويقولون: إنَّ المرادَ بالجمعِ هنا التعظيمُ؛ لأنَّ ما يدلُّ
 على الجمعِ بوضعيهِ أو صيغتيهِ يُستعملُ للتعظيمِ، والذي يدلُّ على الجمعِ بوضعيهِ
 مثلُ (نا) الضميرِ، نَجِدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّجَلَّ دَائِمًا يَسْتَعْمِلُ (نا)، وهي تدلُّ على الجمعِ،
 وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَاحِدٌ للتعظيمِ، بل إِنَّهُ يَسْتَعْمِلُ الجمعَ بالصيغةِ واصفًا به نفسهُ
 مع أَنَّهُ جَمْعٌ للتعظيمِ، وهذا كثيرٌ، قال اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقَمُونَ﴾
 [السجدة: ٢٢]، وهو واحدٌ منتقمٌ، وقال تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
 [الحجر: ٩]، جمعٌ بالصيغةِ لأجلِ التعظيمِ، إذنُ ﴿أَيْدِيًا﴾ جُمِعَتْ هنا للتعظيمِ.

أضِفْ إلى ذلك: أَنَّهَا أُضِيفَتْ إلى ما يُفِيدُ الجَمْعَ، وهو (نا) في ﴿أَيْدِيًا﴾،
 فكانَ جَمْعُهَا أيضًا بالإضافةِ إلى التَّعْظِيمِ لِلْمُنَاسَبَةِ، أي: للتناسُبِ بينَ المُضَافِ
 والمُضَافِ إليه.

فإذا قُلْتَ: لماذا لم تَقُلْ: إنَّ أَيْدِيَ اللَّهِ عَزَّجَلَّ أَكْثَرُ مِنْ ثِنْتَيْنِ أَخْذًا بِالْجَمْعِ، لأنَّ
 الذي أَخْذَ بِالْجَمْعِ أَخْذَ بِالثَّنَيْنِ؟

فالجوابُ: أَنَّ النُّصُوصَ مُتَوَاتِرَةٌ عَلَى أَنَّهَا اثْنَتَانِ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ -سُبْحَانَهُ-
 أَنَّهَا اثْنَتَانِ فِي مَقَامٍ يَحْتَاجُ إِلَى التَّعْظِيمِ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ أَكْثَرُ لَذَكَرَهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ
 يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، فَلَوْ كَانَ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ثِنْتَيْنِ لَذَكَرَتْ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ رَدٍّ عَلَى

هؤلاء، وكلما كثرت الأيدي كثر العطاء، ولو كان له يدٌ ثالثة لكان ذكرها هذا واجباً، فلما لم يذكر إلا اثنتين علم أن الله تعالى ليس له إلا يداي اثنتان فقط، وكذلك قوله ﷺ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»^(١)، وغير ذلك من الأدلة، على أن الله ليس له إلا يداي اثنتان فقط.

مسألة: هل توصف هاتان اليداي باليمين أو توصفان باليمين

والشمال؟

الجواب: هذا محل خلاف بين العلماء، فمنهم من قال: إنهما توصفان باليمين فقط، ولا توصف واحدة منهما بالشمال، ورأوا أن الحديث الوارد في ذلك، وهو في صحيح مسلم^(٢) من تصرف بعض الرواة، وأن الله سبحانه وتعالى لا توصف يده بالشمال، واستدلوا على هذا التفسير، وعلى القدرح في الرواية بأن النبي ﷺ قال: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ».

٢- وذهب بعض العلماء إلى إثبات الشمال لله عز وجل وقالوا: إنه لا يجوز لنا أن نقدح في الرواية بأنهم تصرّفوا في مثل هذه الصفة، وهي صفة لله عز وجل فيثبتون له ما لم يثبت له لنفسه؛ لأن الجمع بين الحديثين ممكن حيث يحمل قوله: «وكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» على أن المراد بذلك اليمين والبركة.

وقالوا: إنما قال: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»؛ لأنه لما قال آدم عليه السلام: «اخترت يمين»

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإمارة، باب فضل الإمام العادل، رقم (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم (٢٤/٢٧٨٨)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

رَبِّي»^(١)، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْيَدَ الْأُخْرَى فِيهَا نَقْصٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ أَنَّ الْيَدَ
الَّتِي لَيْسَتْ يُمْنَى فِيهَا نَقْصٌ عَنِ الْيَدِ الْيُمْنَى، فَقَالَ: «وَكِلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»، فَهُوَ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥]، هَذَا
التَفْضِيلُ قَدْ يَتَوَهَّمُ الْإِنْسَانُ مِنْهُ أَنَّ الْآخِرِينَ فِيهِمْ نَقْصٌ، فَأَعَقَبَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ
اللَّهُ الْحَسَنَى﴾، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ
أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا﴾ [الحديد: ١٠]، فَلَمَّا فَضَّلَهُمْ، وَكَانَ الْوَهْمُ قَدْ
يَذْهَبُ إِلَى نَقْصَانِ الْآخِرِينَ قَالَ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى﴾.

وَحَيْثُ نَجَمَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَلَا نُحْطِي الرُّوَاةَ مَعَ إِمْكَانِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ نُحْطَةَ
الرُّوَاةِ لَيْسَتْ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ، إِذْ إِنَّهُ يَفْتَحُ الْبَابَ لِكُلِّ مَنْ رَأَى نَصًّا يَظُنُّهُ مَعَارِضًا
لِنَصِّ آخَرَ أَقْوَى مِنْهُ، ذَهَبَ يَقُولُ: إِنَّهُ وَهْمٌ، أَوْ تَصَرَّفَ مِنَ الرُّوَاةِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ.

٣- وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَا نَصِفُهَا بِالشَّمَالِ، وَلَكِنْ نَقُولُ: الْيَدُ الْأُخْرَى، حَتَّى
نَسَلَّمَ مِنَ الْإِشْكَالِ، فَلَا نَنْفِي الشَّمَالَ وَلَا نُثَبِّتُهُ.

وَالْمِهْمُ: أَنْ نُؤْمِنَ بِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُ يَدَانِ مُتَغَايِرَتَانِ، إِحْدَاهُمَا يَمِينٌ صَرَّحَ
النَّصُّ بِهَا، وَالثَّانِيَةُ إِمَّا أَنْ نُعَبِّرَ عَنْهَا بِالشَّمَالِ، أَوْ نُعَبِّرَ عَنْهَا بِالْأُخْرَى، أَمَّا مَنْ حَيْثُ
مَا يَكُونُ لِهَذِهِ الْيَدِ مِنْ صِفَةٍ فَإِنَّهَا سَوَاءٌ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَكِلْنَا يَدَيْهِ يَمِينٌ».

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، رَقْمُ (٣٣٦٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المثال الرابع: كلام الله عزَّ وجلَّ:

أهل السنَّة والجماعة يُبْتَوْنَ أَنَّ اللهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ مَتَى شَاءَ، بِمَا شَاءَ، كَيْفَ شَاءَ، بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ مَسْمُوعٍ لَا يُشْبِهُ أَصْوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ، بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَاللُّغَةِ.

(متى شاء) باعتبار الزمن.

و(بما شاء) باعتبار ما يتكلم به، أي شيء يُريدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَيُرَادُ بِهِ نَوْعُ الْكَلَامِ، هَلْ هُوَ خَبْرٌ أَوْ اسْتِفْهَامٌ، أَوْ أَمْرٌ، أَوْ نَهْيٌ، وَيَتَكَلَّمُ أَيْضًا بِأَيِّ شَيْءٍ أَرَادَهُ مِنْ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ: فِي الصَّلَاةِ، فِي الزَّكَاةِ، فِي الصَّوْمِ، فِي الْحَجِّ، فِي التَّكْوِينِ، فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ الْمُهْمُ أَنَّ (بما شاء) يَشْمَلُ نَوْعَ الْكَلَامِ، وَمَوْضُوعَ الْكَلَامِ.

(كيف شاء) يَعْنِي: عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ أَرَادَهَا عَزَّ وَجَلَّ سِوَاءَ بَصَوْتٍ خَفِيِّ، أَوْ بَصَوْتٍ عَالٍ، أَيْ: قَدْ يَتَكَلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِكَلَامٍ بِصَوْتٍ عَالٍ، وَقَدْ يَكُونُ بَصَوْتٌ غَيْرَ عَالٍ، كَمَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(بحرفٍ وصوتٍ) يَعْنِي: أَنَّ كَلَامَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ، وَالْحُرُوفُ

هَلْ هِيَ عَرَبِيَّةٌ، أَوْ عِبْرِيَّةٌ، أَوْ سُرْيَانِيَّةٌ، أَوْ غَيْرُهَا؟

الْجَوَابُ: يَتَكَلَّمُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِكُلِّ إِنْسَانٍ بِكَلِمَةٍ بِحَسَبِ مَا يَفْهَمُهُ مِنْ لُغَتِهِ، فَيَكَلِّمُ مُحَمَّدًا ﷺ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَيَكَلِّمُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاللُّغَةِ الْعِبْرِيَّةِ، وَيَكَلِّمُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاللُّغَةِ السُّرْيَانِيَّةِ، وَيَكَلِّمُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاللُّغَةِ الَّتِي كَانَ يَفْهَمُهَا؛ وَلِهَذَا نَجِدُ أَنَّ مَا أَخْبَرَ اللهُ بِهِ عَنْهُمْ مِنْ كَلَامِهِمْ، إِنَّمَا هُوَ مُحَاوَرَةٌ، أَوْ مُنَاجَاةٌ بَيْنَ الْإِنْسَانِ الْمُكَلَّمِ، وَبَيْنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَرْجُمَانٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَتَكَلَّمُ

بالحُرُوفِ الْمُنَاسِبَةِ لِمَنْ كَلَّمَهُ.

(وصوتٌ مسموعٌ): يَعْنِي صَوْتًا يُسْمَعُ مِنْهُ ذَاتِهِ، لَكِنَّ هَذَا الصَّوْتَ وَإِنْ سُمِعَ، فَإِنَّهُ لَا يُشْبِهُ أَصْوَاتَ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

بَدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَاللُّغَةِ:

الدَّلِيلُ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] الْفَاعِلُ هُوَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَأَدَلَّتْهَا كَثِيرَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ، مِنْهَا مَثَلًا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ: حَمَدَنِي عَبْدِي»^(١).

وَمِنْهَا أَيْضًا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَدْعُو الْقِبَائِلَ: «مَنْ ذَا الَّذِي يُؤْوِينِي حَتَّى أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ قُرَيْشًا مَنَعْتَنِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»^(٢).

وَالْأَحَادِيثُ الْقُدْسِيَّةُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ نَسَبَ الْكَلَامَ فِيهَا إِلَى اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ.

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ - وَهُوَ أَمْرٌ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ حَالِ السَّلَفِ وَأُئِمَّةِ الْأُمَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَإِنَّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ، وَلَمْ يُخَالَفْ فِيهِمْ أَحَدٌ أَبَدًا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، رَقْمٌ (٣٩٥).

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٩٠)، وَأَبُو دَاوُدَ: كِتَابُ السُّنَّةِ، بَابُ فِي الْقُرْآنِ، رَقْمٌ (٤٧٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ:

كِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، رَقْمٌ (٢٩٢٥)، وَابْنُ مَاجَةَ: الْمَقْدِمَةُ، بَابُ فِيمَا أَنْكَرَتِ الْجَهْمِيَّةُ، رَقْمٌ

(٢٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكَبْرِيِّ رَقْمٌ (٧٦٨٠)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وكذلك اللُّغة: تدلُّ على أنَّ كلامه بحرفٍ وصوتٍ؛ لأنَّ الكلامَ في اللُّغة هو ما كان بحرفٍ وصوتٍ، وهو الكلامُ الذي يُسمَعُ بحروفٍ مُتَّابِعَةٍ يَتَّبِعُ بعضها بعضًا، فالباءُ مثلاً، ثُمَّ السَّيْنُ، ثُمَّ الميمُ في (بِسْمِ)، فإنَّها مُتَّابِعَةٌ، ليست مُتَّكَلِّفًا بها في آيٍ واحدٍ.

والدليلُ من الكتابِ على أنَّه بحرفٍ قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يٰعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦].

والدليلُ من السُّنَّةِ على أنَّ كلامَ الله بحرفٍ: هو أنَّ كلَّ ما حَكَاهُ الرَّسُولُ ﷺ عن رَبِّهِ فَإِنَّهُ حُرُوفٌ، قال اللهُ تَعَالَى: «يَحْمَدُنِي عَبْدِي»^(١) هذه كُلُّها حُرُوفٌ.

والدليلُ على أنَّه بصوتٍ: أدلَّةٌ كثيرةٌ أيضًا من القرآن، ومن السُّنَّةِ.

أَمَّا الْقُرْآنُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَذَكَّرْتَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْتَهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ النِّدَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِصَوْتٍ عَالٍ، وَالْمُنَاجَاةُ بِصَوْتٍ غَيْرِ مُرْتَفِعٍ، فَالْمُنَادَاةُ مِنْ بُعْدٍ، وَتَكُونُ بِصَوْتٍ مُرْتَفِعٍ، وَالْمُنَاجَاةُ مِنْ قُرْبٍ، وَتَكُونُ بِصَوْتٍ مُنْخَفِضٍ.

والدليلُ من السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ آدَمُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أذِنَ لَهُ﴾، رقم (٧٤٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشاهد: قوله: «يُنَادِي بِصَوْتٍ»، فإنَّ قوله: «بصوتٍ» بالنسبة لما قبلها مؤكِّدةٌ للمعنى؛ لأنَّ النداء لا يكون إلاَّ بصوتٍ، كما قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾، فإنَّ الله أكَّدَ الكلامَ بقوله: ﴿تَكْلِيمًا﴾، وإلاَّ فقد يقولُ قائلٌ: أفلا يُكْتَفَى بقوله: «فِينَادِي»، لأنَّ النداء لا يكون إلاَّ بصوتٍ، نقولُ: هذا من باب التأكيد.

والغريبُ أنَّ بعضَ أهلِ التعطيلِ استدلَّ بهذا الحديثِ على أنَّ المُنَادِي غيرُ اللهِ، قال: لأنَّه قال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ»، ولم يَقُلْ: إِنِّي أَمُرُّكَ، ولكنها سُبهَةٌ، وهو محجوجٌ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، وبقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، مع أنَّ هذا الكلامَ صادرٌ من الله عزَّ وجلَّ لكنَّه يُظهِرُ الفاعلَ بمثلِ هذا السياقِ تعظيمًا له، كما يقولُ السلطانُ لواحدٍ من الرعيَّةِ: إِنَّ السُّلْطَانَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا وَكَذَا.

وأما الدليلُ على أنَّ كلامه مُتعلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ، فهو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وجهُ الدلالةِ: أنَّ الكلامَ وقعَ بعدَ مجيءِ موسى عليه السَّلامِ.

والدليلُ على ذلك من السُّنَّةِ هو حديثُ أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، فَإِذَا قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، قَالَ اللَّهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي»^(١)، وكلُّ مُعلَّقٍ بشرطٍ فإنه يَجِيءُ بعدَ وجودِ ذلك الشرطِ، وقولُ الله: «حَمِدَنِي عَبْدِي» جاءتْ بعدَ قولِ الإنسانِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» إذنُ: هي مُتعلِّقةٌ بِمَشِيئَتِهِ.

(١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم (٣٩٥).

فكلامُ الله عزَّوجلَّ مُتعلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ إذا شاءَ تكلَّم، وإذا شاءَ لم يتكلَّم؛ لأنَّ كلامه تابعٌ لمشيئته المقرَّونة بالحكمة.

وقد ذكرنا أنَّ الكيفيَّةَ تَشْمَلُ الكيفيَّةَ بالصوت، وباللُّغَةَ التي يتكلَّمُ بها، فقد يتكلَّمُ بصوتٍ عالٍ، وقد يتكلَّمُ بصوتٍ مُنخَفَضٍ، وقد يتكلَّمُ بالعربيَّة، أو بغير العربيَّة، وهي غيرُ معلومةٍ لنا.

فهو -سُبْحَانَهُ- يتكلَّمُ بما شاء، كيف شاء، والكلماتُ التي يتكلَّمُ بها إمَّا كونيَّةٌ، وإمَّا شرعيَّةٌ، فما يتعلَّقُ بالشرعِ فهو شرعيٌّ، كالقرآن، والتَّوراة، والإنجيل، والزُّبور، وصُحفِ إبراهيمَ وموسى، وما أشبهَ ذلك.

وما يتعلَّقُ بالكونِ فهو كونيٌّ، مثلُ أن يقولَ للشيءِ: كُنْ فيكونُ، مثال ذلك قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِلْقَلَمِ: اكْتُبْ، قَالَ: وَمَاذَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبْ مَا هُوَ كَائِنٌ»^(١)، هذه الكلماتُ كونيَّةٌ؛ لأنَّها تتعلَّقُ بالكونِ.

وكلامُ الله عزَّوجلَّ صفةٌ من صفاته غيرُ مخلوقةٍ، وهي صفةٌ كمالٍ؛ لأنَّ مَنْ لا يتكلَّمُ فهو ناقصٌ، وهو من الصفاتِ الذاتيةِ الفعليةِ، ذاتيةِ باعتبارِ أصلِهِ، وفعليةِ باعتبارِ آحادِهِ؛ لأنَّه لم يأتِ عليه وقتٌ وهو لا يتكلَّمُ، وهو من الصفاتِ الثبوتيةِ، وهو غيرُ مخلوقٍ، لكنَّ كيف يكونُ غيرَ مخلوقٍ، وأنتم تقولون: إنَّه حادثٌ يتعلَّقُ بمشيئته، إذا شاءَ تكلَّم، وإذا شاءَ لم يتكلَّم، وهلِ المخلوقُ إلا الحادثُ؟

فالجوابُ أن نقولَ: هو غيرُ مخلوقٍ، وإن كان حادثاً؛ لأنَّه صفةٌ لمخلوقٍ، والصفةُ

(١) أخرجه أحمد (٣١٧ / ٥)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القدر، رقم (٤٧٠٠)، والترمذي:

كتاب القدر، رقم (٢١٥٥)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

تابعة للموصوف، فكما أن صفاتنا مخلوقة فصفات الخالق غير مخلوقة، فإذا تكلم بالكلام متعلق بذاته، ليس منفصلاً ولا بائناً منه، والمخلوق بائن من الخالق، كالمبني بائن من الباني، فأنا حينما أتكلم كلاماً، فالكلام صفة من صفاتي، ليس بائناً مني، لكن عندما أبني بناءً، فهذا هو الذي أنا صنعتُهُ، وهو بائن مني، إذن فالمخلوق منفصل عن الخالق، لا يتعلق به، بائن منه، أمّا الصفة فهي من نفس الموصوف، فلننظر في الكلام، هل الكلام شيء بائن من الله يُحدثه الله في مكانٍ مثلاً أو في الهواء؟

الجواب: لا، بل الكلام يخرج منه عزَّجَلَّ فهو صفة، وهو غير مخلوق، أمّا آحاده فهي حادثة.

ولكن لو كنّا لا نخاطب إلا رجلاً لا يفهم من كلمة حادثٍ إلا مخلوقاً، فهل نقول أمامة: إن كلام الله حادث؟

الجواب: لا، لأننا لو قلنا أمامة: إن كلام الله حادث، لفهم ذلك خطأ، لكن نبيّن له أولاً معنى كلمة حادث، وأنه لا يلزم من حدوث شيء أن يكون مخلوقاً، ثم إذا تبين له ذلك، فمن الممكن أن نقول: إن كلام الله تعالى آحاده حادثة، قال الله تعالى في القرآن: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢].

ويتفرغ على ذلك القول في القرآن:

القول في القرآن الكريم فرغ من القول في كلام الله على سبيل العموم، لكن ينص العلماء رَجَهَ اللهُ عليه؛ لأنه هو الذي حصلت فيه المحنة بين أهل السنة والجماعة والجهمية والمعتزلة.

قال أهل السنة والجماعة: القرآن كلام الله مُنَزَّلٌ غيرُ مخلوق، والدليل ما سبق من قول الرسول ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يُؤْوِنِي حَتَّى أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ فُرَيْشًا مَنَعْتَنِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي»^(١) أي: القرآن، والقرآن كلام الله، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، يعني: يسمع كلام الله، وكذلك قال الله عز وجل: ﴿هَذَا كِتَابُنَا يُنطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الجنات: ٢٩]، والنطق كلام.

وأما كونه مُنَزَّلًا، فهو كثيرٌ في القرآن، كقوله: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾ [ص: ٢٩]، وقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن القرآن مُنَزَّلٌ.

فإن قال قائل: كونه مُنَزَّلًا لا يمنع أن يكون مخلوقًا، لأننا نجدُ أشياء مُنَزَّلَةً، وهي مخلوقة، قال الله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الأنعام: ٩٩]، يعني المطر، وهو مخلوق، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥]، والحديد مخلوق، وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمِينَةَ أَرْوَاحٍ﴾ [الزمر: ٦]، والأنعام مخلوقة.

والجواب أن نقول: المنزَّل نوعان: أعيان قائمة بنفسها وأوصاف، فالأعيان القائمة بنفسها تكون مخلوقة؛ لأنها بائنة من الله كالمطر، والأنعام، والحديد.

وأوصاف لا تقوم بنفسها مثل الكلام، فهو صفة من صفات المتكلم، فإذا قال الله تعالى: أنزل عليك الكتاب، أو القرآن، أو ما أشبه ذلك - وهو كلام - علمنا أنه غير مخلوق؛ لأن الكلام وصف قائم بالتكلم، بخلاف الماء النازل من السماء،

(١) أخرجه أحد (٣/ ٣٩٠)، وأبو داود: كتاب السنة، باب في القرآن، رقم (٤٧٣٤)، والترمذي: كتاب فضائل القرآن، رقم (٢٩٢٥)، وابن ماجه: المقدمة، باب فيها أنكرت الجهمية، رقم (٢٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٧٦٨٠)، من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

والحديد، والأنعام، وحيثُذ يكونُ هذا الكلامُ الذي ذَكَرَ اللهُ تَعَالَى أَنَّهُ نازلٌ يكونُ هو كلامُهُ، وليس مخلوقًا من مخلوقاته.

فإذا قال قائلٌ: هاتوا لنا دليلًا على لفظِ (غيرِ مخلوقِ)!

فالجوابُ: إذا قلنا: إِنَّ الْقُرْآنَ كلامُ اللهِ تَعَالَى والكلامُ صفةُ المتكلمِ لَزِمَ من ذلك أن يكونَ غيرَ مخلوقِ، فالدلالةُ هنا دَلالةُ التَّزامِ، وقد عَلِمْنَا فيما سَبَقَ أَنَّ دَلالةَ التَّزامِ مُعتَبَرَةٌ، كدَلالةِ التَّضَمُّنِ والمُطابَقَةِ.

ثم نقولُ ثانيًا: الذي أَلْجَأْنَا إلى ذِكْرِ هذه الكلمةِ وإن كانت معلومةً من قولنا: كلامُ اللهِ؛ أن هناك قومًا قالوا: إِنَّهُ مخلوقٌ، فنحن جِئْنَا بها لِنُدْفِعَ هذا القولَ؛ لأنهم يقولون: نحن نقولُ: إِنَّهُ كلامُ اللهِ ومُنزَّلٌ، لكنَّهُ مخلوقٌ، فلهذا اضطرَّ العلماءُ رَحِمَهُمُ اللهُ إلى أن يقولوا: غيرُ مخلوقِ، وإن كان هذا غيرَ موجودٍ في كلامِ اللهِ، وكلامِ رسوله، لكن كُلمًا حَدَّثَتْ بِدَعْوَةٍ وَجَبَ عَلَيْنَا نَفْيُ هذه البِدْعَةِ.

وكما قالوا أيضًا: إِنَّ اللهُ تَعَالَى يَنْزِلُ إلى السَّماءِ الدُّنيا بذاتِهِ، فكلمةُ (بذاتِهِ) غيرُ موجودةٍ في الحديثِ، لكن نَذَرُها رَدًّا لِقَوْلِ مَنْ قال: يَنْزِلُ بِرَحْمَتِهِ، أو يَنْزِلُ مَلَكٌ من ملائكتِهِ، أو يَنْزِلُ أمرُهُ، وما أشبَهَ ذلك، وإِنَّمَا لم يَقُلِ الرسولُ ﷺ: بذاتِهِ؛ لأنَّهُ إذا قال: يَنْزِلُ رَبُّنَا إلى السَّماءِ الدُّنيا وخاطَبَ قومًا على فِطرتِهِم، وعلى سَلِيقَتِهِم العَرَبِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ يَفْهَمُونَ نزولَهُ بذاتِهِ، فكلمةُ (بذاتِهِ) مَفهُومَةٌ من قولِهِ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا»، كما أَنَّهُ لَمَّا قال: «خَلَقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ» نقولُ: بذاتِهِ، ونقولُ: «اسْتَوَى على العَرْشِ» بذاتِهِ، وهكذا كُلُّ فِعْلِ يُضَيِّفُهُ اللهُ إلى نَفْسِهِ فهو إلى ذاتِهِ، وحيثُذ نقولُ: إِنَّا اضطررنا إلى كلمةِ بذاتِهِ دَفْعًا لِقَوْلِ مَنْ يقولُ: إِنَّهُ يَنْزِلُ أمرُهُ، أو رحمتُهُ، أو مَلَكٌ من ملائكتِهِ، وهذا

لا بأس به؛ لأنه المقصود من دفع هذه البدعة.

وخالف أهل السنة والجماعة في ذلك طوائف نذكر منهم طائفتين:

الطائفة الأولى تقول: إن كلام الله متعلق بمشيئته وبحروف وأصوات مسموعة، لكنه مخلوق من مخلوقاته، لا صفة من صفاته، وهذا قول المعتزلة والجهمية.

قالوا: خلق أصواتاً تُسمع وحروفاً، وأضافها إليه إضافة تشریف وعناية، وليست إضافة صفة، فعندهم كلام الله كمساجد الله، وكناية الله، وكبيت الله، فالمسجد، والبيت، والناقة مخلوق مضاف إلى الله، فكذلك كلام الله مخلوق مضاف إلى الله، قالوا: وكلم الله موسى من الشجرة؛ لأنه خلق كلاماً في الشجرة فسمعه موسى عليه السلام!

وجبريل عليه السلام نزل بالقرآن إلى محمد ﷺ، خلق الله كلاماً في جبريل، وأضافه إلى نفسه، فهذا هو كلام الله.

وشبهتهم في هذا القول: أن الله سبحانه وتعالى لا تقوم به الأفعال الاختيارية؛ لأنهم يقولون: لو كان كلام الله عز وجل صفة من صفاته لزم أن تقوم به الحوادث، لأن الكلام يحدث شيئاً فشيئاً، وفي كل مناسبة، فيلزم أن تقوم الحوادث به، ولا تقوم الحوادث إلا بحدوث.

أو يقولون: الكلام صفة المتكلم، فهو عرض من الأعراض، والأعراض لا تقوم إلا بجسم، والأجسام متماثلة.

ونحن نردُّ على هذا بما يلي:

أولاً: قولهم: «إنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ» سبقَ أن قلنا: إنَّ هذا اللازمُ باطلٌ، وأنَّه ليس بصحيحٍ أنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، والحوادثُ بعدَ المُحدثِ بلا شكٍّ، فلا يلزمُ من هذا أن نقولَ: إنَّ الحوادثَ لا تقومُ إلَّا بحادثٍ، بل نقولُ: إنَّ الحوادثَ قد تقومُ بالحادثِ، وقد تقومُ بغيرِ الحادثِ؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يكونَ المُحدثُ سابقاً على الحادثِ، وحينئذٍ نقولُ: إنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ سابقٌ على جميعِ الحوادثِ، والحوادثُ التي تقومُ باللهِ مُمكنَةٌ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قد يقومُ به الكلامُ، وقد يقومُ به الضحكُ والفرحُ، والعجبُ، والرِّضا، والكراهةُ، والسُّخْطُ، وما أشبه ذلك.

وقولهم: «إنَّ الأعراضَ لا تقومُ إلَّا بجِسْمٍ»، فهذا غيرُ صحيحٍ، والأعراضُ قد تقومُ بغيرِ الأجسامِ، كالحَرِّ الشديدِ، والنهارِ الطويلِ، وما أشبه ذلك، وقولهم: «الأجسامُ مُتماثِلَةٌ»، هذا أيضاً باطلٌ، فهي غيرُ متماثِلَةٌ، لا بالذواتِ، ولا بالصفاتِ، ولا بالحدوثِ أيضاً، بعضها سابقٌ لبعضٍ، وبعضها يتقَى طويلاً، وبعضها لا يتقَى طويلاً.

إذن: بطلتْ شُبُهَتُهُمْ، ونقولُ: إنَّ الكلامَ صفةٌ قائمةٌ باللهِ عَزَّوَجَلَّ ليست بائنةً منه، ولا مخلوقاً من مخلوقاته.

والطائفةُ الثانيةُ تقولُ: إنَّ كلامَ اللهِ صفةٌ من صفاته، لكنَّه معنَى قائمٌ بنفسِه غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشِيئَتِه، بل لازمٌ لذاته كلزومِ الحياةِ والعِلْمِ.

فليس شيئاً يُسمَعُ، ولا شيئاً يترَكُّبُ من حُرُوفٍ، وهو غيرُ مُتعلِّقٍ بمَشِيئَتِه، يعني ليس يقدرُ أن يتكلَّمَ إن شاء، ولا يتكلَّمَ إن شاء.

وأما قولهم: «لازمٌ لذاته كلزوم الحياة والعلم»، فحقيقة قولهم هذا أن معنى الكلام تأوّل إلى معنى العلم، مثاله: عندما أفكّر في إلقاء خطبة، وأكوّن في ذهني عناصرها، وأرتّب هذه العناصر، هذا هو الكلام عند هذه الطائفة.

والحقيقة أن هذا القائم بنفسه هو عبارة عن علمي بماذا أقول على سبيل التقرير، وليس هو الكلام، ولا يُقال: إنّي مُتكلّم.

فإذا قيل لهم: أليس كلام الله يُسمع؟ قالوا: يسمع، وما يسمع فهو مخلوق يُعبّر به عمّا في نفس الله، ولهذا يقولون: القرآن ليس كلام الله، ولكنه عبارة عن كلام الله، وهؤلاء هم الأشاعرة.

وقالوا أيضًا: قول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، فأثبت أن في النفس قولاً، كذلك في نفس الله قول وكلام.

ولا شك أن الطائفة الأولى أقرب إلى الصواب، وبهذا يتبيّن أن شطح الأشاعرة في كلام الله أشد من شطح المعتزلة والجهمية. واستدلوا بقول الأخطل^(١):

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا

وجه الدلالة من هذا البيت: «إنّ الكلام لفِي الفؤاد».

وقالوا: أمّا شُبهُتُنَا التي مَنَعْتُنَا أَنْ نَقُولَ: هو كلامٌ حقيقيٌّ، فلأنّ لدينا قاعدة،

(١) البيت نسبة البعض إلى الأخطل، وليس في ديوانه، انظر: الموشى لأبي الطيب الوشاء (ص: ٨)، وتمهيد الأوائل لأبي بكر الباقلاني (ص: ٢٨٤)، والفصل في الملل والنحل للشهرستاني (٣/١٢٢)، ومجموع الفتاوى (٧/١٣٨).

وهي أننا إذا قلنا: إن الكلام صفته مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ لَزِمَ من ذلك قيامُ الحوادثِ باللهِ، والحوادثُ لا تقومُ إلا بحدوثِ.

الردُّ عليهم:

أولاً: بالنسبة للبيتِ فالقائلُ نصرانيٌّ، والنصرانيُّ ليس حُجَّةً فيما يُخبرُ به؛ لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْ بَنِي فَتَيْنَا﴾ [الحجرات: ٦]، فإذا كان الفاسقُ لا تقبلُ خبرُهُ إلا بعدَ التَّيِّينِ والتَّثَبُّتِ، فالكافرُ من بابِ أولى.

ثانياً: أنَّ الأخطَلَ يُريدُ أنَّ الكلامَ الحقيقيَّ هو الكلامُ الذي يكونُ في القلبِ مُقَدَّرًا أولاً، ثم يُعَبَّرُ عنه اللسانُ، أمَّا كلامُ اللغو الذي يَهْدِي به الإنسانُ كالمُهَذَّرِ، والنائمِ، والغافلِ، فهذا ليس بكلامٍ؛ لأنَّه لَغْوٌ، فهو يُريدُ الكلامَ الحقيقيَّ المُعْتَبَرَ، وهو الذي يكونُ أولاً في القلبِ، ثم يُعَبَّرُ عنه اللسانُ، وهذا صحيحٌ.

واللهُ تعالى هو الذي ابتدأَ الكلامَ، لا جبريلُ، ولا محمدٌ -عليهما الصلاةُ والسلامُ- ولهذا يُنسَبُ إلى اللهِ تعالى حقيقةً، ويُنسَبُ إلى جبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ويُنسَبُ إلى محمدٍ ﷺ فينسَبُ إلى جبريلَ رسالةً، وإلى محمدٍ تَبْلِيغًا إلى الأُمَّةِ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [التكوير: ١٩-٢٠].

فالمرادُ بالرسولِ هنا جبريلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وقال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ﴿٥﴾﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]، فهذا هو محمدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وأما قولُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ عَنِ الْقُرْآنِ: «منه بدأ، وإليه يعودُ» فقد فُسِّرَتْ

بتفسيرين:

أحدها: أنه يرجع إليه رُجوعاً حسيّاً في آخر الزمان، حيث يُنزعُ من المصاحف والصدور، وهذا - والله أعلم - يكون حين يُعرضُ الناسُ عن هذا القرآنِ إعرافاً كلياً، ولا يكون لديهم نحوه لا تصديقاً بخبر، ولا عملٌ بحكم، فيرفعه الله عزَّ وجلَّ تكريماً له، ونظير ذلك هدمُ الكعبة حين يمتهنها الناسُ آخرَ الزمانِ.

الثاني: يعودُ إليه عوداً معنوياً، أي: أنه لا يُضافُ إلا إلى الله، فصفةُ الكلامِ الذي هو القرآنُ تعودُ إلى الله، وكلا الأمرين حقٌّ.

وأما من قالوا: إنه مخلوق؛ فقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، والجعلُ بمعنى الخلق، لقوله تعالى: ﴿نَبَارَكُ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ [الفرقان: ٦١]، وقالوا: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، فهل تقول: إنَّ القرآنَ شيءٌ أو ليس بشيء؟ فإن قلت: ليس بشيء، فالأمرُ مُشْكِلٌ، وقد كَفَرْتَ؛ لأنَّ القرآنَ أعظمُ الأشياءِ، وإن قلت: إنه شيءٌ فبينَ لنا دليلاً يُجَرِّجُهُ من هذا العموم، وإلا فإنه داخلٌ في العموم.

والجوابُ أن نقولَ لهم: الردُّ على هذا الكلامِ من وجوه:

الوجهُ الأوَّلُ: نحنُ نُؤمنُ أنَّ القرآنَ شيءٌ، ولكن ليس كلُّ شيءٍ يكونُ مخلوقاً، هل تقولون: إنَّ اللهَ شيءٌ، إن قالوا: لا، قلنا: جحدتم الله، وكذبتُم بالقرآنِ، وإن قالوا: نعم، قلنا: على قاعدتكم يلزمُ أن يكونَ اللهُ مخلوقاً؛ لأنَّ اللهَ يقولُ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، قال البخاري رحمه الله: فسَمَّى اللهُ نفسه شيئاً^(١)،

(١) صحيح البخاري (١٢٤/٩).

إذن نقول لهؤلاء: ليس كل شيء يكون شيئاً يكون مخلوقاً، فقد يكون الشيء شيئاً، وهو ليس بمخلوق.

الوجه الثاني: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ هذا العموم، وليس العموم نصاً في جميع أفرادِهِ، وإنما دلالة العموم على أفرادِهِ دلالة ظاهرة، لا دلالة نص، ولهذا يُستعمل العموم أحياناً، وقد دخله التخصيص، ويُستعمل العموم أحياناً مراداً به الخاص، وهذا يدل على أن دلالة على جميع أفرادِهِ دلالة ظاهرة، لا دلالة نص، ودلالة الظاهر ليست نصاً قاطعاً.

الوجه الثالث: إنه يجوز أن يُعبر بهذا التعبير عن شيء لا يشملُهُ هذا التعبير، قال الله تعالى عن ريح عاد: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وهي لم تُدمر إلا شيئاً قليلاً، بل حتى مساكن عاد لم تُدمرها.

وقال عن بلقيس: ﴿وَأَوْتَيْتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، وهي لم تؤت كل شيء، فإن ملك سليمان عليه السلام ليس لها عليه سلطان، وعلى هذا فمثل هذا التعبير لا يدل على التعميم في كل شيء.

الوجه الرابع: قالوا: إن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهَا﴾، والجعل بمعنى الخلق، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا آيَاتٍ لِيَاسًا﴾ [النبا: ١٠] وما أشبه ذلك.

فنقول: الجعل قد يراد به الخلق، وقد يراد به التصيير، فمعنى جعلناه: أي: صيرناه في لغة العرب، لقوله تعالى في الآية الثانية: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وكون الشيء يُجعل بلغة دون أخرى، لا يلزم منه أن يكون مخلوقاً؛ لأنك

أنت مُخَاطَبُ الْعَرَبِيِّ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، فَتَقُولُ: جَعَلْتُ قَوْلِي لَهُ عَرَبِيًّا، وَمُخَاطَبُ الْعَجَمِيِّ بِاللِّسَانِ الْعَجَمِيِّ، فَتَقُولُ: جَعَلْتُ قَوْلِي لَهُ أَعْجَمِيًّا، وَلَا يَفْهَمُ أَحَدٌ أَنَّ هَذَا خَلْقٌ، وَلَكِنَّهُ تَصْيِيرٌ.

الوجه الخامس: يدلُّ على أنَّ الْقُرْآنَ لَيْسَ مَخْلُوقًا أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وَقَسِيمُ الشَّيْءِ مُبَايِنٌ لِلشَّيْءِ، وَضِدُّ لَهُ، وَالْقُرْآنُ مَنْ الْأَمْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢].

الوجه السادس: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَضَافَ الْقُرْآنَ إِلَيْهِ، وَالْقُرْآنُ كَلَامٌ، وَالْكَلَامُ إِنَّمَا يُضَافُ إِنْ تَكَلَّمَ بِهِ، فَهُوَ صِفَةٌ وَلَيْسَ بَعَيْنٍ بَائِنَةٍ عَنِ الْمُتَكَلِّمِ حَتَّى نَقُولَ: إِنَّهُ مَخْلُوقٌ.

الوجه السابع: أَنْ نَقُولَ: عَلَى رَعْمِكُمْ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ كَلَامٍ تَكَلَّمَ بِهِ النَّاسُ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ لَهُ: إِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ، فَمَا دُمْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ هَذِهِ الْحُرُوفَ، وَالْأَحْدَاثَ فِي شَيْءٍ مَا، وَسَمِعَهُ الرَّسُولُ الْمَلَكِيُّ، أَوْ الرَّسُولُ الْبَشَرِيُّ؛ فَتَقُولُوا إِذْنًا: كُلُّ كَلَامٍ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي الْإِنْسَانِ فَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ اسْتِدْلَالِ الْأَشَاعِرَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨] أَنْ نَقُولَ: هَذَا لَيْسَ قَوْلًا مُطْلَقًا، حَتَّى تَقُولُونَ: إِنَّ الْقَوْلَ مَا كَانَ فِي النَّفْسِ، بَلِ الْقَوْلُ هُنَا قَيْدٌ، وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْكُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ، فَالْقَوْلُ إِذَا أُطْلِقَ فَهُوَ مَا كَانَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ وَإِذَا قِيلَ: قَالَ فِي نَفْسِهِ، فَمَعْنَاهُ: أَنَّهُ حَدَّثَ نَفْسَهُ بِهَذَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: «الْقَوْلُ» عَلَى الْإِطْلَاقِ إِلَّا لِمَا كَانَ مَنْطُوقًا بِهِ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ.

الجواب عن شبهتهم: وهي أن الكلام حادث، والحادث لا يقوم إلا بحادث، أن نمنع هذا اللازم؛ لأن الأصل عدم قبول الدعوى إلا بدليل، فنقول: هاتوا دليلاً على أن الحوادث لا تقوم إلا بحادث، وإلا فإننا نمنعه.

المثال الخامس: مجيء الله تعالى وإتيانه:

وهو من صفاته الثبوتية الفعلية، من الصفات الثبوتية؛ لأنه ثابت، من الفعلية؛ لأنه يتعلّق بمشيئته، وهذا النوع من الصفات سبق لنا أن أكثر الأشاعرة يُنكرونه، ويقولون: إن الله لا يوصف بصفات فعلية.

الدليل من القرآن:

١- قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًا صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢].

٢- وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

٣- وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].

٤- وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِيمِ وَزُلِ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥].

ومذهب أهل السنة والجماعة أننا نقول في هذا ما قال ربنا، لا نتجاوز القرآن والحديث، وجاء في الحديث عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ»^(١).

(١) يعرف باسم حديث الصور، أخرجه ابن راهويه في المسند رقم (١٠)، وابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة رقم (٢٧٣)، والطبري في التفسير (٣/٦١١-٦١٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

١ - فقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، هذا يوم القيامة، والدليل هو قوله تعالى قبلها: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١]، فإذا كان كذلك، فإننا نقول: هذا المجيء حقيقة، ونقول: جاء بنفسه.

٢ - وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، المراد بها إتيان الله بنفسه، وحينئذ يُشكِلُ على بعض الناس قوله: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾، فإن هذا يقتضي أن الظلل مُحِيطَةٌ بالله عَزَّجَلَّ لَأَنَّ (في) للظرفية، والأصل في الظرف أن يكون مُحِيطًا بِالْمَظْرُوفِ! والجواب: أن (في) تأتي بمعنى (مع) في اللغة العربية كما يُقال: جاء فلان في طائفة من أصحابه، أي: مع طائفة، وهذا المعنى هنا مُتَعَيَّنٌ، ف(في) هنا للمصاحبة، وليست للظرفية، وإنما قلنا بذلك؛ لأننا نعلم علم اليقين أن الله لا يُحِيطُ به شيء من مخلوقاته، فهذه ظلال من الغمام تَشَقُّ السَّمَاءَ بها.

والمراد بالسماء العلو لمجيء الله سبحانه وتعالى وبهذا تعرف كيف استدللنا بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥]، على أنها دالة على إتيان الله، ولهذا جعل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (العقيدة الواسطية)^(١): هذه الآية من الآيات الدالة على إتيان الله جل وعلا.

٣ - وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، معنى الآية: يعني لا ينتظر هؤلاء إلا الموت، فتأتيهم الملائكة تقبض أرواحهم، أو يأتي ربك يوم القيامة لمحاسبتهم، أو يأتي بعض آيات

(١) العقيدة الواسطية - ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٣).

رَبِّكَ، وهو طُلُوعُ الشمسِ من مَغْرِبِهَا، كما في الحديث^(١).

وفي هذا التقسيم دليل على أنه لا يُمكنُ أن يُحوَّلَ الكلامُ عن ظاهره؛ لأنَّك إن حَوَّلْتَهُ عن ظاهره في قوله: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ لَزِمَ أن تُحوِّلهُ عن ظاهره في قوله: ﴿أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾، وفي قوله: ﴿أَوْ يَأْتِيكَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾، فإن لم تَفْعَلْ فقد تَنَاقَضَتْ، وهذا من فوائِدِ دَلَالَةِ الاقْتِرَانِ؛ لأنَّ من فوائده: أَنَّهُ إِذَا اقْتَرَنَ شَيْئَانِ فِي حُكْمٍ مِنَ الْأَحْكَامِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُمكنُ التَفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا المُسْتَدِلُّ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى تَنَاقُضِهِ.

٤- وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمِّمِ﴾ هذا يكون يوم القيامة، فيفسرها قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

فإن قال قائل: المراد بإتيان الله تعالى إتيان أمره لا إتيان نفسه، بدليل قوله: ﴿أَفَتَأْتِرُ اللَّهَ فَلَاسْتَغْلِبُوهُ﴾ [النحل: ١]، والمراد بأمر الله هنا العذاب أو القيامة، وهذه الآية تُفسَّرُ الآياتِ التي فيها إتيانُ الله عَزَّجَلَّ لأنَّ الْقُرْآنَ يُفسَّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَتَى لَزِمَ أَنْ يَخْلَوْا مِنْهُ الْعَرْشُ، وَأَنْ يَتَحَرَّكَ، وَأَنْ تَقُومَ بِهِ الْحَوَادِثُ، وَهَذَا كُلُّهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

قلنا: هنا سُبُهَتَانِ:

أما الرُّدُّ عَلَى الشُّبْهَةِ الْأُولَى: فَإِنَّ هُنَا قَاعِدَةً ذَكَرَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ

(١) أخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِبْتِغَاءً﴾، رقم (٤٦٣٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، رقم (١٥٧)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ (دَرءٌ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ): «ما من صاحبٍ بِذَعَةٍ يَسْتَدِلُّ بِنَصِّ صَحِيحٍ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَيْهِ»^(١).

أَوَّلًا: وَجْهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهَا هُوَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِالآيَةِ السَّابِقَةِ، الَّذِي قَالَ: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ هُوَ الَّذِي قَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِالآيَةِ الثَّانِيَةِ إِتْيَانَ الْأَمْرِ لَعَبَّرَ بِهِ، لَثَلَا يَشْتَبِهَ عَلَى الْحَلْقِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لَيْسَ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ، بَلْ هُوَ عَلَى شَيْئَيْنِ: إِتْيَانِ اللَّهِ، وَإِتْيَانِ أَمْرِهِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قَيَّدْتَ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ أَلْغَيْتَ دَلَالََةَ الثَّانِي إِطْلَاقًا.

ثَانِيًا: لَا يُمَكِّنُ هُنَا حَمْلُ الْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ؛ لِأَنَّا لَوْ حَمَلْنَا الْمُطْلَقَ عَلَى الْمُقَيَّدِ هُنَا أَلْغَيْتَ دَلَالََةَ الْمُطْلَقِ مُطْلَقًا لِاخْتِلَافِ مَوْضِعِي الْحُكْمِ، فَمَثَلًا: إِذَا قُلْنَا: إِذَا جَاءَ رَبُّكَ؛ فَمَجِيءُ اللَّهِ بِالْكَلِيَّةِ، وَصَارَ الْمَجِيءُ لِأَمْرِهِ يَتَطَلَّبُ دَلَالََةَ الْآيَةِ الْأُولَى مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ، فَلَوْ قُلْتَ: أَعْتَقَ رَقَبَةً، ثُمَّ قُلْتَ: أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً، صَارَ الثَّانِي مُقَيَّدًا لِلأَوَّلِ، لَكِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مَدْلُولِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً فَقَدْ أَعْتَقَ رَقَبَةً.

وَأَمَّا الرَّدُّ عَلَى الشُّبْهَةِ الثَّانِيَةِ: فَإِنَّ قَوْلَهُمْ: بَأَنَّا إِذَا قُلْنَا بِمَجِيءِ اللَّهِ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ خُلُوعُ الْعَرْشِ، وَقِيَامُ الْحَوَادِثِ بِهِ، فَالْجَوَابُ عَلَيْهِ أَنْ نَقُولَ:

إِنَّ هَذَا لَيْسَ كَالْمَخْلُوقِ -الَّذِي إِذَا نَزَلَ يَخْلُوعُ مِنْهُ الْعَرْشُ أَوْ يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ السَّمَوَاتِ فَوْقَهُ- وَعَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا، وَلَا نَتَعَرَّضَ لِهَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ التَّقْدِيرَاتِ مَا حَدَّثَتْ إِلَّا آخِرًا.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/ ٣٧٤).

والمسلمون في عهد الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أخذوا القرآن بظاهريه وتركوا هذه التقديرات، ما قالوا: يخلو منه العرش أو لا يخلو، ولا قالوا: إنه معنا يكون في الأرض؛ لأنهم عرفوا أن الله تعالى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ، فالواجب علينا أن نأخذ القرآن بظاهريه.

فهذا الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ أنكر على ابنه عبد الله مسألة دون هذا، لما قال له عبد الله: يا أبت إن الرسول ﷺ يقول في رمضان: «تصقذ الشياطين»، ونحن نرى الإنسان يصرعه الشيطان، كيف هذا؟ فقال له: أعرض عن هذا، هكذا جاء الحديث؛ فنهاه أن يعارض الحديث بالواقع، بل ولا تأول الحديث؛ ليوافق الواقع، بل قال: أعرض عن هذا، هكذا جاء الحديث؛ وهذا الواجب علينا فيما جاءت به النصوص من أمور لا ندرکها نحن؛ أن نسلم، نقول: سمعنا وآمنا وصدقنا.

أما كون الواحد منا يقول: لماذا؟ ولماذا؟ فلا ينبغي؛ ومثل ذلك ما قاله بعض الناس بعد أن تفتح العلم الكوني قالوا: إذا كان الله ينزل إلى السماء الدنيا ثلث كل ليلة لزم أن يكون دائما في السماء الدنيا؛ لأن الثلث لا يزال في السماء الدنيا. نقول: أعرض عن هذا، ولا تُقدِّرْ هذا الشيء، أنت ما دام الثلث عندك فالنزول حاصل، وإذا طلع الفجر انتهى النزول، قل هكذا، وآمن بالله.

وهكذا أيضا كل شيء أضافه الله تعالى إلى نفسه فاعلم أنه مضاف إلى نفسه حقيقة، ولا يحتاج أن نقول: «بذاته» كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في (مختصر الصواعق) حيث قال^(١): كل ما أضافه الله إلى نفسه فهو يعنى به نفسه، ولا يحتاج أن نقول:

«بَدَاتِهِ» إِلَّا إِذَا أُلْحِنَّا إِلَى ذَلِكَ، مِثْلَ أَنْ يَأْتِيَ شَخْصٌ وَمُجَادِلٌ يَقُولُ: يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، يَعْنِي: يَنْزِلُ أَمْرُهُ؛ فَنَقُولُ: لَا، بَلْ يَنْزِلُ بَدَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْتَرَضِ أَنْ لَا نَقُولَ: «بَدَاتِهِ» أَيْضًا.

أَمَّا الرَّدُّ عَلَى قَوْلِهِمْ: أَنْ حَجِيَءَ اللهُ يَسْتَلْزِمُ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِهِ، فَالْجَوَابُ: وَإِذَا اقْتَضَى أَنْ تَقُومَ الْحَوَادِثُ بِهِ، وَأَنْ يَفْعَلَ مَا يَشَاءُ مِنْ فِعْلٍ، فَمَا الَّذِي يَضُرُّ؟! هَلْ فِي هَذَا تَقْصُّرُ أَنَّ اللهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ؟! بَلْ هَذَا هُوَ كِمَالُ رَبُّوبِيَّتِهِ، وَكِمَالُ حَيَاتِهِ: أَنْ يَكُونَ فِعَالًا لِمَا يُرِيدُ؛ لِأَنَّ مَنْ يَفْعَلُ أَكْمَلُ مَنْ لَا يَفْعَلُ.

وَإِذَا قَالُوا: الْحَادِثُ لَا يَقُومُ إِلَّا بِحَادِثٍ، فَحَيْتَنَدِ نَمْنَعُ وَنَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْمَنْعُ يَكْفِي فِيهَا الْأَصْلُ عَدْمُهُ.

وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ حَجِيَءَ اللهُ وَإِتْيَانَهُ يُعْتَبَرَانِ صِفَةً كِمَالٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى تَثَبَّتَ لَهُ جَمِيعُ صِفَاتِ الْكِمَالِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنبَأَهُمُ اللَّهُ بِبَيْنِهِمْ مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ﴾ [النحل: ٢٦]؟

فَالْجَوَابُ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْإِتْيَانَ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُقَيَّدًا، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُطْلَقًا، وَالْإِتْيَانُ هُنَا مُقَيَّدٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ فَسَّرَ هَذَا الْإِتْيَانَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَتَتْهُمْ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾

[النحل: ٢٦].

فَنَحْنُ إِنَّمَا أَوْلْنَا لِقَرِينَةَ لَفْظِيَّةً، وَقَرِينَةَ عَقْلِيَّةً، فَالْقَرِينَةُ الْعَقْلِيَّةُ: هِيَ أَنَّ نَوْمًا أَنْ اللهُ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَأْتِيَ مِنَ الْقَوَاعِدِ يَهْدِمُهَا؛ وَالْقَرِينَةُ

اللفظية قوله تعالى: ﴿وَأَتَهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

المثال السادس: رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى يوم القيامة:

أما السلف فإتّهم أثبتوا أن الله يرى يوم القيامة، يرى في عَرَصاتِ القيامة، ويرى بعد دخول الجنة.

أما في عَرَصاتِ القيامة، فإنه يراه المؤمنون والمُنافِقون، وأما في الجنة فلا يراه إلا المؤمنون، وأما الكفار فلا يرونه أبداً، دليل ذلك:

١ - من القرآن: قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقوله في الفَجَّارِ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فإنه يدل على أن غير الفَجَّارِ وهم الأبرار لا يُحجَبون عن الله تعالى لأنه لو كان الكل محجوبين عن الله لم يكن ذلك عقوبةً للفَجَّارِ، لأن غيرهم يُشارِكهم، ولهذا قال الشافعي: لَمَّا حَجَبَ أَعْدَاءَهُ مِنَ السُّخْطِ إِلَّا لِيَرَاهُ أَوْلِيَاؤُهُ مِنَ الرِّضَا^(١).

وأما قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا لِحُسْنٍ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالمراد بالزيادة هي النظر إلى وجه الله، كما فسرها النبي ﷺ^(٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] فإنه قد روي عن كثير من السلف: أن المراد بالمزيد النظر إلى وجه الله سبحانه وتعالى.

(١) انظر: التفسير البسيط للواحدي (٣٢٧/٢٣)، زاد المسير لابن الجوزي (٤/٤١٦).

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (١٥/٦٥)، وابن أبي حاتم في التفسير (٦/١٩٤٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأخرجه بمعناه مسلم: كتاب الإيمان، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، رقم (١٨١)، من حديث صهيب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

أَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣]، فهذا وإن كان ليس بصريح لكنه عامٌّ، فهم يَنْظُرُونَ كُلَّ مَا أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ النَّعْمِ، وَلَا نَعِيمَ أَنْعَمَ مِنَ النَّظْرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

٢- أَمَّا الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ فَقَدْ تَوَاتَرَتْ، فَقَدْ صَرَّحَ النَّبِيُّ ﷺ بِتَصْرِيحًا وَاضِحًا كَالشَّمْسِ بَأَنَّهَا تَرَى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَيْنَانَا بِأَبْصَارِنَا، كَمَا قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَكَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ صَحْوًا، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»^(١).

وَهُمْ يَرَوْنَهُ رُؤْيَةً حَقِيقِيَّةً، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الرَّؤْيَةِ الْإِدْرَاكُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، وَالْإِدْرَاكُ هُوَ الْإِحَاطَةُ بِهِ، وَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ، وَرَبَّمَا تُضَيَّفُ هَذِهِ الْآيَةُ إِلَى الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الرَّؤْيَةِ، لِأَنَّ نَفْيَ الْإِدْرَاكِ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ أَصْلِ الرَّؤْيَةِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ أَصْلُ الرَّؤْيَةِ مَعْدُومًا لَكَانَ نَفْيُ الْإِدْرَاكِ لَعْوًا مِنَ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يُرَى لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقُولَ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾.

وَهَذِهِ الرَّؤْيَةُ لَا يَلْزَمُ مِنْهَا نَقْصُ اللَّهِ تَعَالَى بِلِ الَّذِي لَا يُرَى هُوَ الَّذِي كَوْنُهُ نَاقِصًا؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ الرَّؤْيَةَ سَيَأْتِي تَفْسِيرُهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ الْبَاطِنَ مَعْنَاهُ الْخَفِيُّ الَّذِي لَا يُدْرِكُ لِحَقَائِقِهِ لَا لِعَظَمَتِهِ! فَجَعَلُوهُ مِنْ أَصْغَرِ الْمَخْلُوقَاتِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْخَلْفِ وَالْأَشَاعِرَةِ وَغَيْرِهِمْ فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَا يُرَى، وَلَا يُمَكِّنُ

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب فضل السجود، رقم (٨٠٦)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية، رقم (١٨٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

أَنْ يُرَى، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُرَى.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرَ﴾، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُرَى؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يُرَى لَأُذِرَكَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَرَى شَيْئًا إِلَّا أَدْرَكَتَهُ.

وَرَبَّمَا يَسْتَدِلُّونَ بِالْحَدِيثِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ سُئِلَ: هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فَقَالَ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»^(١).

وَيَسْتَدِلُّونَ بِحَدِيثٍ: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(٢).

أَمَّا الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ: فَقَالُوا: لَوْ كَانَ يُرَى لَكَانَ جِسْمًا، وَالتَّجْسِيمُ حَرَامٌ، فَالْمَجْسَمُ يَعْبُدُ الصَّنَمَ.

وَأَجَابُوا عَنْ أَدَلَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ:

فَقَالُوا: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ ﴿﴾ أَنَّ النَّظَرَ هُنَا بِمَعْنَى الْإِنْتِظَارِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ ﴿﴾ [الأنعام: ١٥٨]، ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً ﴿﴾ [الزخرف: ٦٦]، وَمَعْنَى يَنْظُرُونَ يَنْتَظِرُونَ.

فَمَعْنَى: ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ أَي: إِلَى رَبِّهَا مُنْتَظِرَةٌ، وَمَعَ ذَلِكَ أَيْضًا هُنَاكَ مَجَازٌ - عَلَى زَعْمِهِمْ - إِلَى رَبِّهَا أَي: إِلَى ثَوَابِ رَبِّهَا مُنْتَظِرَةٌ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نُورٌ أَنَّى أَرَاهُ»، رَقْمٌ (١٧٨ / ٢٩١)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ»، رَقْمٌ (١٧٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿عَلَىٰ أَرَآئِكَ يَنْظُرُونَ﴾ [المطففين: ٢٣] لا دَلَالَةَ فِيهَا أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ مَا يُنظَرُ إِلَيْهِ.

وقالوا: أَمَّا حَدِيثُ الرَّسُولِ ﷺ بِتَفْسِيرِ الزِّيَادَةِ أَنَّهَا النَّظَرُ إِلَىٰ وَجهِ اللَّهِ^(١)، فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ فَالْمَعْنَى: تَزِيدُ عَلَىٰ مَا يَشَاؤُونَ مِنَ النَّعِيمِ، وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: النَّظَرُ إِلَىٰ وَجهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾، فَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ عَنْ ثَوَابِ اللَّهِ مَحْجُوبُونَ، وَيَكُونُ الْأَبْرَارُ لَا يُحْجَبُونَ عَنْ ثَوَابِ اللَّهِ، فَهُمْ يَرُدُّونَ هَذِهِ الْأَدْلَةَ بِالتَّحْرِيفِ عَنْ ظَاهِرِهَا.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ فَأَوَّلُهَا الرَّوْيَةُ فِيهَا إِلَى الْعِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ كَالنَّظَرِ بِالْعَيْنِ، فَالْإِدْرَاكُ بِالْعَيْنِ أَوْ بِالْقَلْبِ يُقْبَلُ فَهُوَ رَوْيَةٌ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودًا^(٢)

قَالُوا: فَمَعْنَى (رَأَيْتُ) أَي: عَلِمْتُ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (١٥ / ٦٥)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي التَّفْسِيرِ (٦ / ١٩٤٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَخْرَجَهُ بِمَعْنَاهُ مُسْلِمٌ: كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ إِثْبَاتِ رَوْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ رَبِّهِمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، رَقْمُ (١٨١)، مِنْ حَدِيثِ صَهْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي الْمَقْتَضَبِ (٤ / ٩٧)، غَيْرَ مَنْسُوبٍ، وَنَسَبَهُ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيُّ فِي الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ (٢ / ٨٢٢) لِحَدَاشِ بْنِ زَهَيْرٍ.

ردود أهل السنة عليهم:

١- أمّا قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ فالله تعالى نفى الإدراك، ولم يقل: لا تراه، والإدراك غير الرؤية.

وقولكم: إن الذي يرى يدرك ليس بصحيح، فنحن نرى الشمس ولا ندرِكُها، وهو يرى الأشياء خفية صغيرة ويدركها.

فلا يلزم من الرؤية الإدراك، وعندنا قاعدة أصولية، وهي أن (نفى الأخص لا يستلزم نفى الأعم)، والإدراك أخص من الرؤية، بل يستلزم إثبات الرؤية في الواقع؛ لأن الرؤية لو كانت غير ثابتة لقال: لا يرى، وإذا قال: لا يرى فهو نفى للإدراك بلا شك؛ لأن نفى الأعم يستلزم نفى الأخص، ولا عكس، بل إن نفى الأخص يدل على إثبات الأعم؛ لأنه لولا ثبوت الأعم لكان نفى الأخص لغواً من القول.

٢- الآية الثانية: قوله تعالى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾، فإن هذا لا يدل على نفى الرؤية في الآخرة؛ لأن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سأل رؤية الله في الدنيا، ونفى الرؤية في الدنيا لا يدل على نفىها في الآخرة.

٣- وأمّا الحديث الثاني: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا امْتَدَّ إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»^(١)، فنقول: نعم، ولكن هذا الذي حِجَابُهُ النُّورُ، أَلَا يَقْدِرُ أَنْ يُزِيلَ هَذَا الْحِجَابَ حَتَّى يُرَى؟

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: «إن الله لا ينام»، رقم (١٧٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الجواب: بلى، وحينئذ فلا يكون هذا الحديث مانعاً من رؤية الله؛ لأن الله تعالى لو شاء لأزاله.

وأما إحراق سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، فهذا في الدنيا فقط، أما في الآخرة فلا.

٤- أما الجواب عن دليلهم العقلي: بأن الرؤية تستلزم أن يكون جسمًا، فالجواب: إذا كانت النصوص تستلزم هذا الجسم فليكن ذلك، لكنه جسم ليس كالأجسام.

وأما قولهم: «ينظرون» بمعنى يتتظرون، ويستدلون بقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ فالجواب عليه أن نقول: كلمة نظر تعدى بنفسها وب(إلى)، وب(في)، ويختلف معناها باختلاف المواضع.

فإذا تعدت بنفسها فمعناها الانتظار، ومنه قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً﴾، وقوله: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَتَّالِءَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾.

وإذا تعدى ب(إلى) صارت بمعنى النظر بالعين، تقول: نظرت إلى كذا، ولا يستقيم أن تكون بمعنى انتظرت؛ لأن (انتظر) تعدى بنفسها، أما (نظر إلى) فهي مخالفتها؛ لأنها تعدت ب(إلى)، ولا يمكن أن نقيس هذا بهذا؛ لاختلاف العمل والتعدى.

وإذا تعدت ب(في) صار معناها التفكير، وهو النظر بالقلب، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ

يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿ [الأعراف: ١٨٥]؛ لَأَنَّ (تَفَكَّرَ) تَتَعَدَّى بـ(في)، وإذا كان كذلك، فلا يَصِحُّ حُلُّ مَعْنَى عَلَى الْآخِرِ عَلَى ظُهُورِ التَّبَايُنِ بَيْنَهُمَا.

نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى النَّظَرَ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ فِي جَنَاتِ النَّعِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.



وبهذا انتهى ما تمَّ تسجيلُهُ مِنَ الدُّرُوسِ الَّتِي كَانَ يُلْقِيهَا فَضِيلَةُ شَيْخِنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِكُلِّيَةِ الشَّرِيعَةِ وَأُصُولِ الدِّينِ بِالْقَصِيمِ - فَرَعِ جَامِعَةِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعُودِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَمَا تَلَاهَ مِنْ قَوَاعِدَ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ عَزَّجَلَّ، وَأَمْثَلَةَ حَوْلِ الصِّفَاتِ الَّتِي كَثُرَ الْحَوْضُ فِيهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارِكْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.



فهرس الاحاديث والآثار

الصفحة

الحديث

- أَيُّهَا أَمْرُكُمْ؟ أَمْ بِهَذَا وَكَلْتُمْ؟ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ؟ ٣٦٤
- أَثْنَتَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ ٣٧٥
- أَحْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي ٤٩١
- آدَمُ نَبِيٌّ مُكَلَّمٌ ٣٠٦
- إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ٣٦٠
- إِذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ ٤٢٠
- إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ٢٠٦
- أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَيِّعَةِ الْأَسْلَمِيَّةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ ٣٢١
- ارْزُقْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَاسْأَلْ تُعْطَى ٢٦٩
- أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ ١١٤
- أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ ٢٧٣
- أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْقَمَرِ فَانْشَقَّ نِصْفَيْنِ ١٥٠
- اشْفَعُوا تُوجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ ٢٦٩
- أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، وَكَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ ١٨٤
- أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ حَارِثٌ وَهَمَامٌ ٥١
- أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ٢٢٦
- أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَوَجْهِهِ الْقَدِيمِ وَبِسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ ٤٠٠

- أَفَلَا أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا..... ٣١٣
- أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ ١٣٧
- أَلَا رَجُلٌ يُؤْوِينِي حَتَّى أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي ٤٩٩
- أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ ٤٥٩، ٤٥٢
- أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ٤٧٠
- أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَنْ نَتَوَصَّأَ مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ ٣٠٠
- أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَلَّا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٨٣
- إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ ٤٤٤
- أَنَّ الزِّيَادَةَ النَّظْرُ إِلَى وَجهِ اللَّهِ ٥١٧
- إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ٣٤٧
- إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِلْقَلَمِ: اكْتُبْ ٤٩٧
- إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَبَسَ الشَّمْسَ أَنْ تَغِيبَ لِيُوشِعَ بِنِ نُونٍ حَتَّى يَفْتَحَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ ٣٤٦
- أَنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ دُعَاءَ مَنْ قَلْبٍ غَافِلٍ لَاهٍ ٣٤٥
- إِنَّ اللَّهَ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ ٤٢٢، ٤١٦، ٢٣٥
- إِنَّ اللَّهَ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِلْقَضَاءِ بَيْنَ عِبَادِهِ ٥٠٨
- إِنَّ اللَّهَ يَا أَمْرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْنَا إِلَى النَّارِ ٤٩٥
- إِنَّ اللَّهَ يَقْبِضُ السَّمَوَاتِ بِيَمِينِهِ، وَالْأَرْضَ بِيَدِهِ الْأُخْرَى ٤٨٧
- أَنَّ اللَّهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ ٤٨٨
- إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ٣٣٩
- إِنَّ أَوَّلَ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ١٩٦، ١٩٥

- ١٣٨ إِنَّ أَوْلَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا
 ٣٠٨ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ
 ٣٧٢ إِنَّ لِنَفْسِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكُمْ حَقًّا
 ٤٨ إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا
 ٢٨٥ إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَفْسَمَ عَلَى اللَّهِ لَأَبْرَهُ
 ١٣٨ إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ
 ٣٥٣ إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ
 ٣٤٤ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي
 ٣٧٠ إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ دِينًا وَاحِدٌ
 ٣٨٥ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ
 ٢٧٨ أَنْتَ مِنْهُمْ
 ٤٧٠ أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي
 ٨٥ إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَلْيُكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ
 ٥١٥ إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رِبْكُمْ كَمَا تَرُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ
 ٣٢٥، ٢٩٠ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
 ٣٦٥ إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاخْتِلَافِهِمْ فِي الْكِتَابِ
 ٤٢٦ إِنَّهُ [إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ] كَذَبَ فِي ذَاتِ اللَّهِ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ
 ١٨٢ إِنَّهُ أَعْوَرٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ
 ٥٧ إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنًا
 ٢٣٦ إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي

- أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٨٧
- أَوْلَادُ الْمُشْرِكِينَ مِنْهُمْ ١٤٢
- إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ ٢٩٢
- أَيْنَ اللَّهُ؟ ٤٦٠، ٤٥١
- أَيُّهَا النَّاسُ، أَرْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ ٤٦٥
- الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ٣١٥
- تَبَارَكَ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، وَاللَّهُ إِنِّي لَفِي الْحُجْرَةِ ٤٠٥
- تَفَكَّرُوا فِي آلَاءِ اللَّهِ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ ٢٥٦
- ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ ٣٥٣
- حِجَابَةُ النُّورِ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ ٥١٨، ٥١٦
- الْحَرْبُ خُدْعَةٌ ٤١٠
- حَمْدِي عَبْدِي ٤٩٥
- خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ١٩٦، ١٩٢
- خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ ١٩٣
- خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ ١٩٢
- خَلَقْتُ عِبَادِي حُفَاءً، فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ ١٤٢
- خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ٣٧٤
- الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ ٣٤٠
- ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ٣٦٣
- رُبَّ أَشْعَثَ أَغْبَرَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ ٢٨٥

- ٤٥٩ رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ، أَمْرُكَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
- ٣٤٢ رَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ
- ٤٥٩، ٤٥٤ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
- ٤٥٤ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ
- ٦٥ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي
- ٤٥٤ سُبْحَانَكَ لَا أُخْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ
- ١٨٩ سَتَخْتَلِفُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً
- ٣٧٤ سَتَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً
- ٤١٠ صَاحَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِعَمْرِو بْنِ وُدٍّ، وَقَالَ لَهُ: إِنِّي لَمْ أَخْرُجْ لِمَبَارَزَةِ اثْنَيْنِ
- ٤٣٤ عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزَلِينَ قَنِطِينَ
- ١٩٧ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ
- ١٦٥ عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ
- ٧٧ عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ
- ١٤٦ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ
- ٣٦٥ فَإِنَّ الْأُمَّةَ قَبْلَكُمْ لَمْ يُلْعَنُوا حَتَّى اخْتَلَفُوا
- ٤٣٦ فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، قَالَ: رَبِّي، وَمَاذَا أَكْتُبُ؟
- ٣٦٦ فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ فَأَعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ
- ٤٩٦، ٤٩٤ فَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ
- ٣٧١ قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ. ثُمَّ اسْتَعِمْ
- ٤٧٨ الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ

- كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ..... ١٧٥، ١٤١
- كِلَاكُمَا مُحْسِنٌ ٣٥٩
- كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ٤٩١، ٤٨٧
- كُنَّا يُصَيِّنَا ذَلِكَ فَتُؤَمَّرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤَمَّرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ..... ٣٠١
- لَا أَحْصِي نِنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَنْتَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ ٢٥٩، ٥١
- لَا أَلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ..... ٢٦٩
- لَا تَرَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ..... ٥٩
- لَا تُشَدُّدُوا فَيَشُدَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ١٨٨
- لَا تُنْكَحِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا..... ٣٢٥
- لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ٢٨٨
- لَا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ إِلَّا وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ ٣٨٤
- لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؛ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ..... ١٣٧
- اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ..... ١٤١
- اللَّهُ أَكْثَرُ..... ٣٥٥
- اللَّهُمَّ اغْنِنَا ١٥٠
- اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ..... ٢٤٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ ٢٣٤
- اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِنَبِيِّكَ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ..... ٢٨٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا..... ٢٧٢
- اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ ابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ ٢٧١

- اللَّهُمَّ بَعْلَمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ ٢٧٣، ٢٠٧
- اللَّهُمَّ حَوَائِنَا وَلَا عَلَيْنَا، اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ ٣٤٨
- اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ ٣٣٩
- اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ٢٧٥، ٢٧٣
- لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ. لَمْ يَخْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ ٣١٠
- لَوْلَا يَدُكَ عِنْدِي لَمْ أَجِدْكَ بِهَا لِأَجْبَتِكَ ٤٣٠
- مَا السَّمَوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَالْكَرْسِيُّ إِلَّا كَخَلْقَةٍ ٤٧٨
- مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَقُولُ أَحَدُهُمْ كَذَا وَكَذَا؟! لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ ٣٧١
- مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ لَيْسَ فِيهَا إِثْمٌ وَلَا قَطِيعَةٌ رَجِمَ ٣٣٧
- مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ٦٢
- مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ إِلَّا آتَاهُ مِنَ السَّمَوَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِهِ الْبَشَرُ ٣١٦
- مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ ٢٩٢
- مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَّهُ مَا لَا يَغْنِيهِ ٣٠٣
- مَنْ ذَا الَّذِي يَتَأَلَّى عَلَيَّ أَنْ لَا أَغْفِرَ لِفُلَانٍ ٢٨٦
- مَنْ ذَا الَّذِي يُؤْوِينِي حَتَّى أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي ٤٩٤
- مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ ٢٩٧، ٢٩٢
- مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ ٨٩
- مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ ٣٣٣
- مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا ٢٩٧
- نَحْنُ أَحَقُّ بِالشُّكِّ مِنْ إِبْرَاهِيمَ ٢٩٩

- ٤٣٢ نَعَمْ [لِمَا قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْ يَضْحَكُ رَبُّنَا؟]
- ٣٢٥ تَمَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ
- ٥١٦ نَوْرًا أَنَّى أَرَاهُ
- ٤٢٠ هَذَا أُحَدِّدُ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ
- ٣٩٦ هَذَا سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، وَقَدْ سَهَّلَ أَمْرَكُمْ
- ١١٤ هُوَ مُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ
- ٤٤٠ وَأَشْفَى أَنْتَ الشَّافِي
- ٤٩٢ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ
- ٢٦٩ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا
- ٣٦٤ يَا قَوْمُ، بِهِذَا صَلَّتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ
- ٦٩ يَأْخُذُ السَّمَوَاتِ وَيَهْرُجُنَّ
- ٣٢٦ يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ
- ٤٨١ يَدُ اللَّهِ مَلَأَى سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ
- ٤٣٤ يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ
- ٩٩ يُقَالُ لَهُمْ: أَحْبَبُوا مَا خَلَقْتُمْ
- ٩٥، ٦٧ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ
- ٣٣٧ يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟
- ٤٢٩ يُوحى إلى عيسى إني قد أخرجت عبادة لا يدان لأحدٍ بقتالهم
- ٣٩٧ يُؤذيني ابن آدم، يسب الدهر وأنا الدهر



فهرس الفوائد

الصفحة	الفائدة
٤٥	لو أن أحدًا صَلَّى الصَّلواتِ الحَمَسَ معَ الجماعةِ وَلَكِنَّهُ يُنكِرُ فرضِيتها، صارَ كافرًا ...
٤٥	الأُمور العَمَلِيَّة لا تَحُلُو مِن عَقِيدَةٍ
٤٥	لا بُدَّ أنْ يَعتَقِدَ الإنسانُ حينَ فِعْلِ العِبادةِ أَنَّهُ يَتَعَبَّدُ لِلَّهِ بِهَا
٤٦	أغلبُ الناسِ يَذهَبُ لِتَوْضُّأٍ لأنَّ الصَّلاةَ لا تَصِحُّ إِلَّا بِوُضوءٍ، فيَجعَلُ الرُّضوءَ وَسيلَةً، والحَقِيقَةُ أَنَّهُ عِبادةٌ مُستَقِلَّةٌ
٤٦	كُلُّ ما يَتَعَلَّقُ بِالجوارِحِ فهو عَمَلِيٌّ، وما يَتَعَلَّقُ بِالقُلُوبِ فهو عَقَدِيٌّ
٤٧	لا يَحفظُ الشَّرِيعَةَ إِلَّا أَهلُ الشَّرِيعَةِ
٤٧	القُلُوبُ أوعِيَةٌ، إذا امْتَلأتْ بالحَيرِ أو بالشَّرِّ امْتَلأتْ
٤٨	قَدْ يَندَسُ في صُفوفِ أَهلِ السُّنَّةِ مَن يُفسِدُ عَقِيدَةَ أَهلِ السُّنَّةِ لا سِيَّما إنْ أُعطيَ بيانا وَجَدَلًا فهو حَظيرٌ
٤٨	عَبَدُ اللَّهِ بَنُ سَبَأِ الَّذي أَسَّسَ مَذهَبَ الرَفْضِ كانَ يهودِيًّا
٤٨	أَقْرَبُ طَريقِ يَصُدُّ بِهِ الناسَ عَنِ دِينِ اللَّهِ هُوَ طَريقُ العاطِفَةِ
٤٩	الأُمورُ المُستَحَبَّاتُ مِن حيثِ هِيَ لا تَحِبُّ، لَكِنُ مِن حيثِ حِفْظُها واجِبٌ
٤٩	تَعَلَّمُ الشَّرِيعَةَ فَرَضٌ على المُسَلِمينَ عُمومًا
٤٩	كُلُّ إنسانٍ يَحِبُّ عليه أنْ يَحفظَ مِنَ الشَّرِيعَةِ ما يَحْتَاجُ إِلَيْهِ
٥٠	غايَةُ كُلِّ إنسانٍ أنْ يَصِلَ إلى رِضا اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ ودارِ كرامَتِهِ، وهذا لا يُمكنُ إِلَّا بالتَّوْحيدِ

- مَنْ لَمْ يَقْصِدْ أَحَدًا فَلَيْسَ بِمُوحَّدٍ، وَمَنْ قَصَدَ اللَّهَ وَغَيْرَهُ فَلَيْسَ بِمُوحَّدٍ؛ لِأَنَّ
 ٥١..... الأَوَّلَ مُعْطَلٌّ وَالثَّانِي مُشْرِكٌ
- أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّسُلَ لِيَحْكُمُوا بَيْنَ النَّاسِ فِيهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ..... ٥١
- مَعْرِفَةٌ مَا يَجِبُ وَيَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ عَلَى اللَّهِ يُتَلَقَّى مِنَ الرَّسْلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ..... ٥٢
- مَعْنَى (العَزِيزِ) أَنَّهُ الْغَالِبُ الَّذِي لَا يُغْلَبُ..... ٥٤
- مَصْدَرُ التَّلَقِّي فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقِيدَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ..... ٥٥
- لَا قِيَاسَ فِي الْعَقِيدَةِ..... ٥٥
- لَا يُمَكِّنُ أَنْ نَصِفَ اللَّهَ أَوْ نَنْفِي شَيْئًا عَنِ اللَّهِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ..... ٥٥
- كَثُرَ التَّحْرِيفُ فِي النُّصُوصِ، وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ، وَكَثُرَ الْأَنْحِرَافُ فِي الْعَمَلِ،
 وَهَذَا يَتَعَلَّقُ بِالسُّلُوكِ وَالْإِتِّجَاهِ..... ٦٣
- التَّأْوِيلُ فِيهِ الصَّحِيحُ وَفِيهِ الْفَاسِدُ..... ٦٧
- الصِّفَةُ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى شَيْءٍ فَهِيَ بِحَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَوْصُوفِ..... ٦٩
- الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَحْرَضُ مِنَّا عَلَى الْحَيْرِ وَعَلَى الْعِلْمِ..... ٦٩
- التَّحْرِيفُ يَتَعَلَّقُ بِالْعِلْمِ، وَالْإِنْحِرَافُ بِالْعَمَلِ وَالسُّلُوكِ..... ٧٠
- الْإِيْمَانُ بِاللَّهِ يَتَضَمَّنُ الْإِيْمَانَ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ..... ٧٦
- مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَنْكَرَ شَيْئًا مِنْهَا لَمْ يُحَقِّقِ الْإِيْمَانَ بِاللَّهِ أَبَدًا..... ٧٦
- الذَّاتُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لَهَا قِيَامٌ تَقُومُ بِهِ، وَإِلَّا لَمْ تَكُنْ ذَاتًا..... ٧٦
- لَا أَحَدٌ يَشْكُ فِي أَنْ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ..... ٧٧
- سُنَّةُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هِيَ: قَبُولُ كُلِّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، وَكُلُّ مَا سَمِيَ
 بِهِ نَفْسَهُ..... ٧٧

- ٧٨..... امتناع اللزيم يدُلُّ على امتناع الملزوم
- ٨٥..... أوَّلُ واجِبٍ: شَهادَةُ أَنْ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ
- ٨٥..... أَهلُ الكَلامِ هُمُ الَّذِينَ يُشَيِّتُونَ العَقائِدَ بِالطَّرِيقِ الكَلامِيَّةِ، وَالْمُجادِلاتِ النَّظَرِيَّةِ
- ٨٧..... لا نَقولُ: إِنَّ النَّظَرَ مُحَرَّمٌ. لَكِنَّ نَقولُ: لَيْسَ هُوَ أوَّلُ واجِبٍ
- ٨٧..... أوَّلُ ما يُؤمَّرُ بِهِ الإنسانُ الشَّهادَتانِ
- ٨٧..... مَنْ تَشَهَّدَ قَبْلَ البُلوغِ لَمْ يُؤمَّرَ بِتَجدِيدِ ذَلِكَ عَقيبَ بُلوغِهِ
- ٨٨..... إِذا صَلَّى رَجُلٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِالشَّهادَتَيْنِ، فَإِنَّا نَحْكُمُ بِإِسلامِهِ
- ٨٨..... كَلَّمَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْ خِصائِصِ الإِسلامِ حَكَمْنَا بِإِسلامِهِ، فَإِنْ عادَ بَعَدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُرْتَدٌّ
- ٨٩..... التَّوْحِيدُ أوَّلُ واجِبٍ وآخِرُ واجِبٍ
- ٩١..... تَوْحِيدُ الأَسْماءِ وَالصِّفَاتِ: إِفرادُ اللهُ بِما يَحْتَضِرُ بِهِ مِنَ الأَسْماءِ وَالصِّفَاتِ
- ٩٢..... تَوْحِيدُ الرَبوبِيَّةِ وَالإِلَهِيَّةِ فالأُمَّةُ الإِسلامِيَّةُ مُتَّفِقَةٌ عَلَيها
- ٩٢..... أوَّلُ ما ظَهَرَ التَّعطِيلُ في نَفْيِ شَيْئَيْنِ فَقَطُّ؛ المَحَبَّةِ وَالكَلامِ
- الَّذِينَ غَلَّوا في جِانِبِ الإِثباتِ هُمُ المُعْتزِلَةُ، وَالَّذِينَ غَلَّوا في جِانِبِ النِّفْيِ هُمُ
- المُعْتَلَّةُ، وَالوَسَطُ أَهلُ السُّنَّةِ
- ٩٤..... المُمَثِّلُ يَعبُدُ صَنَمًا وَالْمُعْتَلُّ يَعبُدُ عَدَمًا
- لا تَظنُّوا أَنَّ الأَمْرَ سَهْلٌ وَأَنَّ خِلافَنا مَعَ أَهلِ التَّعطِيلِ أو أَهلِ التَّمثِيلِ مُجرَّدُ أُمورٍ
- نَظَرِيَّةِ
- ٩٤..... لا يَنطَبِقُ وَصْفُ السُّنَّةِ وَالجماعَةِ إِلاَّ على مُتَّبِعِي السَّلَفِ
- ٩٦..... أَهلُ السُّنَّةِ الَّذِينَ تَمَسَّكوا بِالسُّنَّةِ هُمُ الَّذِينَ قَبِلوا السُّنَّةَ على ما هِيَ عَلَيْهِ
- ٩٦..... المُفَوَّضَةُ فَاصِحُّ ما يَنطَبِقُ عَلَيهِمُ مِنَ الأوصافِ: أَنَّهُم جُهاَلٌ

- أهل السنة والجماعة هم الذين يُثبتون ما أثبتَه اللهُ لِنَفْسِهِ أو أثبتَه له رَسولُه ﷺ من
 ٩٧..... غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكيفٍ ولا تمثيلٍ.....
- ٩٧..... مَنْ مَعَهُ سُنَّةٌ وَمَعَهُ بِدْعَةٌ فَلَا يَصِحُّ أَنْ نَصِفَهُ بِأَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.....
- توحيدُ الربوبيةِ إذا أَرَدْنَا أَنْ نَعْرِفَهُ وَحَدَهُ فَقَوْلُ: هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَلْقِ
 ٩٧..... وَالْمَلِكِ وَالتَّدْبِيرِ.....
- تقديم ما حَقُّهُ التَّأخِيرُ يُفِيدُ الحَصْرَ وَالِاخْتِصَاصَ.....
 ٩٨.....
- ضمير الفصلِ يَدُلُّ عَلَى الحَصْرِ وَالِاخْتِصَاصِ.....
 ٩٩.....
- مُلْكُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ مُلْكٌ دَائِمٌ لَا يَفْنَى.....
 ١٠١.....
- مُلْكُ اللَّهِ لِلشَّيْءِ مُلْكٌ مُطْلَقٌ، لَا يُنَازِعُهُ أَحَدٌ فِيهِ.....
 ١٠١.....
- العِبَادَةُ هِيَ التَّدَلُّلُ لِلَّهِ تَعَالَى بِالطَّاعَةِ بِامْتِثَالِ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَهْيِهِ.....
 ١٠٣.....
- العِبَادَةُ لَا بَدَأَ أَنْ تُبْنَى عَلَى أَمْرَيْنِ، وَهُمَا المَحَبَّةُ وَالتَّعْظِيمُ.....
 ١٠٤.....
- بِالمَحَبَّةِ يَكُونُ فِعْلُ المَأْمُورَاتِ.....
 ١٠٤.....
- بِالتَّعْظِيمِ يَكُونُ تَرْكُ المَنْهَيَّاتِ.....
 ١٠٤.....
- توحيدُ الصِّفَاتِ هُوَ إِفْرَادُ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا يَسْتَحِقُّهُ مِنَ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.....
 ١٠٦.....
- لَوْ قُلْتَ: اللَّهُ لَيْسَ لَهُ صِفَةٌ أَبَدًا. فَهَذَا تَعْطِيلٌ.....
 ١٠٦.....
- إِنْ قُلْتَ: لَهُ صِفَةٌ تُشْبِهُ صِفَةَ المَخْلُوقِينَ أَوْ تُمَازِلُهَا، فَهَذَا شِرْكٌ.....
 ١٠٦.....
- لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُثَبَّتَ تَوْحِيدُ الصِّفَاتِ إِلَّا بِإِبْثَابِ الصِّفَاتِ وَنَفْيِ المِثَالَةِ.....
 ١٠٦.....
- كُلُّ شَيْءٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صِفَاتٍ.....
 ١٠٨.....
- كُلُّ ذَاتٍ مَوْجُودَةٍ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الأَرْضِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ صِفَاتٍ.....
 ١٠٨.....
- لَا يُمَكِّنُ وُجُودُ ذَاتٍ مُجَرَّدَةٍ عَنِ الصِّفَاتِ بِإِجْمَاعِ العُقَلَاءِ.....
 ١٠٨.....

- ١٠٩ تعدد الصفات لا يستلزم تعدد الواجب المنفصل البائن
- ١٠٩ لا يلزم من تعدد الصفات تعدد الموصوف
- ١١٦ الاسم المشتق في اللغة العربية يدل على المعنى المشتق منه
- ١١٦ العرب في بعض الأحيان يطلقون الصفة على ضدّها تفأؤلاً
- ١٢٢ المعروف عند جميع العقلاء أنّ النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان
- ١٢٤ التأويل الذي لا مساع له في اللغة العربية إنّ هو إلا تكذيب
- ١٢٨ توحيد الربوبية معناه: الإقرار بالقلب واللسان بأن الله خالق كل شيء
- ١٣٠ الماهية هي التي يسأل عنها بـ (ما هو)، أي: ما مادته؟
- ١٣٢ لم يقل أحد من بني آدم: إنّ للعالم صانعين متماثلين في الصفات والأفعال
- ١٣٩ التوحيد المطلوب الذي جاءت به الرسل إنّما هو توحيد الألوهية
- ١٤٠ توحيد الإلهية يتضمّن توحيد الربوبية، ولا عكس
- ١٤٠ ليس كل من وحد توحيد الربوبية يكون مؤحداً توحيد الإلهية
- ١٤٤ كل إنسان مَفطورٌ على جلب المنافع ودفع المضار بحسّه
- ١٤٩ توحيد الربوبية داخل في توحيد الألوهية
- ١٤٩ كل من وحد الله في ألوهيته فقد وحدّه في ربوبيته
- ١٥١ توحيد الألوهية هو الذي فيه اشتباه ونزاع بين الرسل وأممهم
- ١٦٣ تقديم المعمول يُفيد الحصر
- ١٦٣ كل شيء حقه التأخير إذا قدمته كان دالاً على الحصر والاختصاص
- ١٧١ على المحبة تدور العبادة، وعلى الكلام يدور الوحي والشرع
- ١٧١ إذا انتفت صفتا الكلام والمحبة فمعناه إبطال الشرائع كلّها

- المعتزلة سلكوا مسلك الجهمية في إنكار الصفات ١٧٢
- الجهمية مرجئة، يقولون: إنه لا تضرُّ مع الإيمان معصية ١٧٢
- السمع والبصر طريقان يصبان في مكان واحد وهو القلب الذي به العقل ١٧٤
- أن الله لم يرسل الرسول إلا بيينة تشهد على صدقه ١٧٥
- الآية إذا كانت محتملة لمعنيين لا يتنافيان فإن الواجب حملها عليهما ١٧٩
- العارية هي الشيء الذي يُعطى ثم يؤخذ ويرد ١٨٧
- النهي: طلب الكف على وجه الاستعلاء ١٩١
- المُشْتَبَهون لله المثل مُكذِّبون للخبر مُستكبرون عن الأمر ١٩١
- صفة كل موصوف تليق بذلك الموصوف عقلاً بدون السمع ١٩١
- السلف حكموا على الممثل بأنه كافر ١٩١
- التمثيل كفرٌ مطلقاً؛ لأنه تكذيبٌ لخبر الله ١٩٢
- متى دار الأمر بين كون الشيء زائداً وغير زائد فالأصل عدم الزيادة ٢٠١
- الأصل في الكلام التأسيس لا التوكيد ٢٠١
- الحياة التي أثبتها الله للمخلوق والتي أثبتها لنفسه بينها قدرٌ مشترك وهو أصل الحياة .. ٢٠١
- إذا أُريدَ بالتشبيه التمثيل صارَ نفيه صحيحاً ٢٠٣
- إذا أُريدَ بالتشبيه أن لا أثبت لله شيئاً من الصفات، فهذا غير صحيح ٢٠٣
- كلُّ مُمثلٍ مُشبه ٢٠٣
- كلُّ ما أثبتَّه الله لنفسه فيجب علينا أن نُثبتَه ٢١٨
- النقيضان هما ما لا يجتمعان في شيء واحد ولا يرتفعان ٢١٣
- المشترك لفظٌ واحدٌ يُطلق على معنيين ٢١٧

- ٢١٧ المترادف معنى واحد له ألفاظٌ متعدّدة
- ٢٢٠ تأييد المعاني بالإشارة أقوى
- ٢٣٥ إنّ الله لا ينفي عن نفسه شيئاً إلاّ لثبوت كمال ضده له
- ٢٣٥ معنى القيومية: أنّه قائمٌ بنفسه وقائمٌ على غيره
- ٢٣٧ جعل الشيء واحداً معناه إثبات الحكم له، ونفيه عمّا سواه
- ٢٣٧ الإثبات المحض أيضاً لا ينفي المشاركة
- ٢٣٨ الإثبات بدون نفي لا يدلّ على التوحيد، والنفي بدون إثبات تعطيل محض
- ٢٣٨ متى اعتقدت أنّه لا معبود حقّ إلاّ الله فسوف تُخلص له العبادة
- ٢٤٤ واجب الوجود لا يُعدم
- ٢٤٤ كلّ ما كان ممكناً الوجود لا بدّ له من مُوجد
- كلّ موجودٍ إمّا أن يوجد نفسه بنفسه، وإمّا أن يوجد صدفةً، وإمّا أن يوجد بمُوجد
- ٢٤٥ بأسماء الله فهي حُسنَى كلّها تدلّ على معنى صحيح
- ٢٤٧ الإرادة الشرعية تتعلّق بما يُحبّه الله وما لا يُحبّه، أمّا الإرادة الكونية فيلزم فيها وقوع المراد
- ٢٥٢ كلّ شيء يقع فهو بإرادة الله الكونية
- ٢٥٣ ما يتعلّق بالمخلوقات فهو مرادّ الله كوناً، وما يتعلّق بالمشروعات فهو مرادّ الله شرعاً
- ٢٥٧ الإنسان لا يمكن أن يدرك ذات الله عزّوجلّ لا بوجهه ولا بفهمه
- إذا كان الإنسان عاجزاً عن إدراك ما هو أمامه وما في نفسه، فعجزه عن إدراك ما
- ٢٥٨ الله عزّوجلّ من باب أولى
- ٢٥٨ عندما تتفكّر في ذات الله عزّوجلّ يجب علينا الوقوف

- ٢٥٩ التَّكْيِيفُ مُحَرَّمٌ، بِدَلَالَةِ الْعَقْلِ وَدَلَالَةِ السَّمْعِ
 كَيْفِيَّةُ الصِّفَاتِ تَابِعَةٌ لِكَيْفِيَّةِ الذَّاتِ، فَمَا لَا تَعَلَّمَ كَيْفِيَّةَ ذَاتِهِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعَلَّمَ
 ٢٦٠ كَيْفِيَّةَ صِفَاتِهِ
 ٢٧٠ التَّوَسُّلُ بِالذُّعَاءِ أَنْ يَقْرِنَ الْإِنْسَانُ بِدُعَائِهِ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْإِجَابَةِ أَوْ قَبُولِ الذُّعَاءِ ..
 ٢٧٠ التَّقْسِيمُ فِي الْمَعْلُومَاتِ أَفْضَلُ لِلطَّالِبِ وَأَحْسَنُ لِلْمَسْأَلِ
 ٢٧٢ يُشْرَعُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ دُعَائِهِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ
 ٢٧٤ الْكَافُ فِي قَوْلِهِ ﷺ: «كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ» لِلتَّلْعِيلِ
 ٢٧٥ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَسَيْلَةٌ يَتَوَسَّلُ الْإِنْسَانُ بِهِ فِي دُعَائِهِ لِلَّهِ عَزَّجَلَّ لِحُصُولِ مَطْلُوبِهِ
 ٢٧٩ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءٍ مَنْ تُرْجَى إِجَابَتُهُ مِنَ التَّوَسُّلِ الْجَائِزِ
 ٢٧٩ التَّوَسُّلُ بِدُعَاءٍ مَنْ لَا تُرْجَى إِجَابَتُهُ غَيْرُ جَائِزٍ
 ٢٨١ التَّوَسُّلُ بِشَيْءٍ لَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُ سَبَبٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ
 ٢٨٣ التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ بِمَا حَرَّمَ لَيْسَ سَبَبًا لِلْإِجَابَةِ
 ٢٨٩ الْعِبَادَةُ تُطَلَّقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: عَلَى التَّعَبُّدِ، وَعَلَى الْمُتَعَبَّدِ بِهِ
 ٢٨٩ الْعِبَادَةُ اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ ..
 لَا يَتَعَبَّدُ الْإِنْسَانُ لِلَّهِ إِلَّا بِمَا شَرَعَ، فَمَنْ تَعَبَّدَ لِلَّهِ بِغَيْرِ مَا شَرَعَ فَعِبَادَتُهُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ
 ٢٩١ وَلَوْ كَانَ مُخْلِصًا
 ٢٩٣ السَّبَبُ فِي اللَّغَةِ: كُلُّ مَا يُتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِهِ
 ٢٩٣ السَّبَبُ هُوَ مَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ
 ٢٩٣ الْعِبَادَاتُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا سَبَبٌ شَرْعِيٌّ وَأَحْدَثَ الْإِنْسَانُ لَهَا سَبَبًا لَمْ تَكُنْ مَقْبُولَةً ..
 ٢٩٩ إِذَا أَنْكَرَ الْإِنْسَانُ فَرِيضَةَ الصَّلَاةِ وَهُوَ عَالِمٌ بِفَرِيضَتِهَا فَإِنَّهُ يَكُونُ كَافِرًا ..

- ٣٠١ أمر الرسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ حِكْمَةُ الْحِكْمِ
- ٣٠٢ لَيْسَ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ حَيَوَانٌ يَخْتَلِفُ بَعْضُهُ عَنِ بَعْضٍ فِي الْحُكْمِ
- ٣٠٧ الرَّسُولُ هُوَ مَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِشَرِّعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ
- ٣٠٧ الرَّسُولُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ
- ٣٠٧ أَفْضَلُ الرُّسُلِ أُولُو الْعَزْمِ وَهُمْ خَمْسَةٌ: مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَنُوحٌ وَعِيسَى وَمُوسَى
- ٣٠٧ الْوَلِيُّ هُوَ الْمُؤْمِنُ التَّقِيُّ
- ٣٠٨ الْإِيمَانُ بِالرُّسُلِ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ السِّتَةِ
- ٣١٠ كُلُّ مَا ثَبَتَ مِنْ شَرَائِعِ الْأُمَمِ السَّابِقِينَ فَهُوَ شَرَعٌ لَنَا، إِلَّا مَا وَرَدَ شَرَعُنَا بِخِلَافِهِ
- مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ السَّابِقُونَ إِذَا لَمْ يَرِدْ شَرَعُنَا بِخِلَافِهِ فَنَحْنُ نَتَّبِعُهُ وَيَكُونُ شَرَعًا لَنَا
- ٣١١
- ٣١٢ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَجْعَلُ الرَّسَالَهَ إِلَّا فِيمَنْ اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ حَامِلًا لَهَا مُؤَدِّيًا لَهَا
- ٣١٢ أَفْضَلُ الْخَلْقِ هُمُ الرُّسُلُ ثُمَّ الْأَنْبِيَاءُ ثُمَّ بَقِيَّةُ الْخَلْقِ
- ٣١٦ مَا مِنْ رَسُولٍ أَرْسَلَهُ اللَّهُ إِلَّا آتَاهُ مِنَ الْآيَاتِ مَا يُؤْمِنُ عَلَى مِثْلِ الْبَشَرِ
- الْحِكْمَةُ مِنَ الْآيَاتِ أَنَّهَا رَحْمَةٌ لِلرُّسُولِ وَالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، وَإِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ
- ٣١٦
- ٣١٦ الْآيَاتُ الَّتِي أُعْطِيَهَا الرُّسُلُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: آيَاتٍ كَوْنِيَّةٍ، وَآيَاتٍ شَرْعِيَّةٍ
- ٣٢٨ السُّنَّةُ تَخْتَلِفُ عَنِ الْقُرْآنِ بِاعْتِبَارِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّ فِيهَا الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ
- أَدِلَّةُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَاضِحَةٌ بَيِّنَةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَطْوِيلٍ وَلَا إِلَى مُقَدِّمَاتٍ وَلَا إِلَى نَتَائِجٍ
- ٣٢٩
- ٣٢٩ عِلْمُ الْمَنْطِقِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْبَلِيدُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الذَّكِيُّ

- الصَّوَابُ مِنْ أَدَلَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا يُغْنِي عَنْهُ، فَلَا حَاجَةَ
إِلَيْهِ ٣٢٩
- لَا يَلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُحَدَّثًا ٣٣١
- كُلُّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ، هَذَا دَلِيلٌ صَحِيحٌ ٣٣١
- مَا فِي أَدَلَّةِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْفَلَاسِفَةِ مِنَ الصَّوَابِ فِي الْقُرْآنِ مَا هُوَ أَصُوبٌ وَأَوْضَحُ
وَأَبْيَنُ مِنْهُ ٣٣٢
- الْأَصْلُ أَنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الطَّلَبُ، ثُمَّ قَدْ يَقْتَرُنُ مَعَهُ سَوْأَلٌ وَقَدْ لَا يَقْتَرِنُ ٣٣٩
- الاعْتِدَاءُ فِي الدُّعَاءِ أَنْ يَسْأَلَ مَا لَا يَجُوزُ شَرْعًا أَوْ قَدْرًا ٣٤٥
- الدُّعَاءُ مِنْ أَقْوَى الْأَسْبَابِ لِحُصُولِ الْمَحْبُوبِ وَدَفْعِ الْمَكْرُوهِ ٣٤٩
- القسم الثاني ٣٩١
- القواعدُ: هي الأُسُسُ التي تَبْنِي عَلَيْهَا الفروعُ والجُزئياتُ ٣٩٣
- الضَّابِطُ أَذْنَى مِنَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى يَجْمَعُ عِدَّةَ مَسَائِلَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ أَسَاسًا .. ٣٩٣
- الاسْمُ: هُوَ الَّذِي يُعَيَّنُ الْمَسْمَى ٣٩٤
- كُلُّ اسْمٍ مُتَضَمِّنٍ لِصِفَةٍ، وَلَيْسَتْ كُلُّ صِفَةٍ تَتَضَمَّنُ اسْمًا ٣٩٦
- الْأَصْلُ لَوْضَعِ الْأَعْلَامِ لِبَنِي آدَمَ أَنَّهَا مُجَرَّدُ عِلْمٍ، وَقَدْ يُرَادُ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى الصِّفَةِ
وَالْتَفَاؤُلِ ٣٩٦
- أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِأَسْمَاءِ اللَّهِ فَهِيَ أَعْلَامٌ وَأَوْصَافٌ ٣٩٦
- (الدهر) و(القديم) ليسا من أسماء الله ٣٩٨
- اسْمُ الْخَالِقِ يَتَضَمَّنُ ثَلَاثَ صِفَاتِ اللَّهِ: الْخَلْقِ، وَالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةَ ٤٠١
- الفرق بين المتعدي واللازم ٤٠٢
- وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: أَنَّ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمِ هُوَ: «الْحَيُّ الْقَيُّومُ» ٤٠٤

- ٤٠٩ مُجَرَّدُ إِضَافَةِ الصُّفَةِ إِلَى اللَّهِ دَالٌّ عَلَى عَدَمِ الْمِثَالَةِ
- ٤١٣ الصَّحِيحُ فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِلَوهِيَةِ
- ٤١٥ كُلَّمَا تَعَدَّدَتِ صِفَاتُ الثَّبُوتِ ظَهَرَ مِنْ كِمَالِ الْمُوصُوفِ مَا هُوَ أَكْثَرُ
- ٤٢٢ مَعْنَى السَّمِيِّ: السَّامِيُّ، وَسَامَاهُ بِمَعْنَى مُمَاطِلِهِ
- ٤٢٢ قَوْلُهُ: «وَمَا يَنْبَغِي» فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ فِي سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ تَعْنِي أَنَّ الشَّيْءَ مُسْتَحِيلٌ ..
- ٤٣٧ إِنَّ الْكَلَامَ بِاعْتِبَارِ جِنْسِهِ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ، وَبِاعْتِبَارِ أَحَادِهِ صِفَةٌ فَعْلِيَّةٌ
- ٤٤٠ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَعْدُودَةَ فِي حَدِيثِ التَّسْعِ وَالتَّسْعِينَ مَدْرَجٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ
- ٤٤٥ كَلِمَةٌ (جِسْمٌ) لَمْ تَرِدْ لَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ
- ٤٤٦ لَا يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى بِالْمُنْتَقِمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَيْدَاهَا
- ٤٤٨ (الْجِسْمُ) لَمْ يَرِدْ لَا فِي الْقُرْآنِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ، لَا نَفِيهِ وَلَا إِثْبَاتِهِ
- ٤٤٩ الْمَكْرُ لَا يُوصَفُ بِهِ اللَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ بِهِ، وَلَكِنْ يُوصَفُ بِهِ مُضَافًا
- عُلُوُّ اللَّهِ بِصِفَاتِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ بَيْنَ جَمِيعِ فِرْقِ الْأُمَّةِ، لَكِنْ عُلُوهُ
بِذَاتِهِ هُوَ مَوْضِعُ الْخِلَافِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَيْنَ أَهْلِ الْبِدْعِ
- ٤٥٣ (فِي) تَأْتِي بِمَعْنَى (عَلَى) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَأَصْلَبِنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾
- ٤٥٨ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾
- ٤٦٥ صَيَغُ الشَّرْطِ تَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ
- ٤٦٦ الْعَرَبُ تُطَلِّقُ الْمَعِيَّةَ عَلَى الشَّيْءِ حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِي الْمَكَانِ
- ٤٧١ (اسْتَوَى) فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ تَأْتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ
- عُلَمَاءُ اللُّغَةِ اخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا عُدِّيَ الْعَامِلُ بِحَرْفٍ لَا يُعَدَّى بِهِ عَادَةً، هَلْ يَكُونُ
التَّجَوُّزُ فِي الْحَرْفِ، أَوْ يَكُونُ التَّجَوُّزُ فِي الْعَامِلِ؟
- ٤٧٢

- ٤٧٤ الاستواءُ علوٌّ خاصٌّ بالعرشِ، وهو مُتضمَّنٌ للكَمالِ والاستقرارِ .
- ٤٧٨ العرشُ مخلوقٌ عَظِيمٌ أعلى المخلوقاتِ ارتفاعاً، وأعظَمُها اتِّساعاً وخُلُقاً .
- الميزانُ الذي يُعتَبَرُ قاعدةً لأهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في ذلك هو: إثباتُ ما أثبتَهُ اللهُ تعالى
لنفسِهِ على وجهِ الحقيقةِ من غيرِ تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ ٤٨١
- المُؤوَّلُ للصفاتِ قائلٌ على اللهِ فيما لا يَعْلَمُ من وجهينِ ٤٨٥
- ذهبَ بعضُ علماءِ اللُّغةِ إلى أنَّ أقلَّ الجمعِ اثنانِ، لكنَّ جمهورَ أهلِ اللُّغةِ يقولونَ:
إنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثةٌ. ٤٨٩
- استخدامُ الجمعِ للتعظيمِ ٤٩٠
- أنَّ اللهُ تعالى ليس له إلاَّ يَدانِ اثنتانِ فقط ٤٩١
- يَتَكَلَّمُ اللهُ سُبحانَهُ وتعالى لكلِّ إنسانٍ بكلمةٍ بحسبِ ما يفهمُهُ من لُغَتِهِ ٤٩٣
- كلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ صفةٌ من صفاتِهِ غيرُ مخلوقةٍ، وهي صفةٌ كَمالٍ ٤٩٧
- (في) تأتي بِمعنى (مع) في اللُّغةِ العربيَّةِ ٥٠٩
- في عَرَصاتِ القيامةِ يرى اللهُ تعالى المؤمنونَ والمنافِقونَ، وأمَّا في الجنةِ فلا يراهُ إلاَّ
المؤمنونَ، وأمَّا الكُفَّارُ فلا يرونَهُ أبداً ٥١٤
- قاعدةٌ أصوليَّةٌ: (نفي الأخصِّ لا يستلزمُ نفي الأعمِّ) ٥١٨
- كلمةٌ (نظَرٌ) إذا تعدَّتْ بنفسِها فمعناها الانتظارُ ٥١٩
- كلمةٌ (نظَرٌ) إذا تعدَّتْ بـ(إلى) صارتْ بِمعنى النظرِ بالعينِ ٥١٩
- كلمةٌ (نظَرٌ) إذا تعدَّتْ بـ(في) صارَ معناها التفكيرُ، وهو النظرُ بالقلبِ ٥١٩



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
نبذة مختصرة عن فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين	٧
الصفحة الأولى والأخيرة من مخطوط (فقرات منهج التوحيد) بقلم فضيلة الشيخ	١٥
فقرات منهج التوحيد (المستوى الأول)	١٧
علم أصول الدين	٤٤
الحكمة من بعث الرسل	٥٠
تعريف العباد طريق الله	٥٣
التأويل في الحقيقة تحريف	٦٠
الفرق بين التحريف والانحراف	٧٠
أوجه الشبه بين المحرفين والمنافقين	٧١
أول الواجبات على المسلم	٨٥
الحكم بإسلام من أتى بشيء من خصائص الإسلام	٨٨
أقسام التوحيد ثلاثة	٩٠
معنى توحيد الإلهية	١٠٣
الرد على نفاة الصفات	١٠٦
توحيد الربوبية	١٢٨

- ١٢٩ فرعونُ مقرَّبٌ بالربوبيةِ جاحِدٌ
- ١٣٢ القَوْلُ بالصانِعِينَ
- ١٣٤ تَناقُضُ قولِ النَّصارى بالتَّثليثِ
- ١٤٠ دَليلُ التَّمانُعِ تَوْحيدِ الإِلهيَّةِ يَتضمَّنُ تَوْحيدَ الرُّبوبيَّةِ
- ١٤٣ أَوْجُهُ فِطْرَةِ اللهِ لِلنَّاسِ
- ١٤٥ دَلالةُ العَقْلِ على الخالِقِ
- ١٤٧ تَقْرِيرُ القُرْآنِ لِتَوْحيدِ الإِلهيَّةِ
- ١٤٩ دَلالَةُ صِدقِ الرِّسولِ دالَّةٌ على تَوْحيدِ الرُّبوبيَّةِ
- ١٥١ طَريقَةُ القُرْآنِ في الاستِدلالِ
- ١٥٥ بُطلانُ الشُّركِ في الرُّبوبيَّةِ
- ١٥٩ تَقْسيمُ التَّوْحيدِ بِاعتبارِ العَبْدِ
- ١٦٠ تَوْحيدُ الإِثباتِ والمَعْرِفَةِ
- ١٦٠ تَوْحيدٌ في القَصْدِ والِطَّلَبِ
- ١٦١ سُورُ القُرْآنِ مُتضمِّنةٌ لِلتَّوْحيدِ
- ١٦٣ شَهادَةُ الخالِقِ والحالِقِ بِتَوْحيدِ الإِلهيَّةِ
- ١٦٤ مَراتِبُ الشَّهادَةِ
- ١٧٠ بَيانُ مَعنى الشَّهادَةِ وتَفْصيلُها
- ١٨٠ الاستِدلالُ بالأَسْماءِ والِصِّفاتِ على التَّوْحيدِ
- ١٨١ الفَرقُ بينِ الطَّريقَتَيْنِ الحِسيَّةِ والعَقْليَّةِ
- ١٨٣ كَمالُ التَّوْحيدِ في حَقِّ الأنبياءِ

- ١٩١ حُكْمُ تَمَثُّلِ الصِّفَاتِ:
- ١٩٨ لَفْظُ التَّشْبِيهِ مُجْمَلٌ
- ٢٠٥ الاِشْتِرَاكُ فِي الْاِسْمِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ التَّمَاثُلُ
- ٢٠٨ اِثْبَاتُ الصِّفَاتِ لَيْسَ تَشْبِيهًا
- ٢١٢ اللهُ وَاجِبُ الْوُجُودِ بِنَفْسِهِ
- ٢٢٤ دَرَجَاتُ فَهْمِ مَعَانِي الْخِطَابِ
- ٢٣١ بَعْضُ اقْوَالِ نَفَاةِ الصِّفَاتِ
- ٢٣٢ مَحَاذِيرُ النَّفْيِ الْمَجْرَدِ
- ٢٣٧ رُكْنَا التَّوْحِيدِ النَّفْيِ وَالْاِثْبَاتِ
- ٢٤٤ قَوَاعِدُ فِي الْمَوْجُودَاتِ
- ٢٥٠ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَشِيئَةِ وَالْمَحَبَّةِ
- ٢٥١ الْفَرْقُ بَيْنَ الْاِِرَادَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْاِِرَادَةِ الْكُونِيَّةِ
- ٢٦٣ كُفْرُ الْمَشْبَهِ
- ٢٦٥ التَّعْرِيفُ بِالْجَهْمِيَّةِ
- ٢٦٨ التَّوَسُّلُ فِي الدُّعَاءِ
- ٢٨٧ الْعِبَادَةُ
- ٢٩٩ مَرَاتِبُ التَّسْلِيمِ
- ٣٠٤ كُفْرٌ مِّنْ رَّدِّ حُكْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
- ٣٢١ الْاِيْمَانُ بِالرُّسُلِ وَالْاَنْبِيَاءِ
- ٣٢٤ الْمُتَوَاتِرُ وَالْاَحَادُ

- ٣٢٥ خَبْرُ الْوَاحِدِ يُفِيدُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ
- ٣٣٣ الدُّعَاءُ وَالتَّوَسُّلُ فِيهِ
- ٣٥٨ الْفَرْقُ بَيْنَ اخْتِلَافِ التَّنَوُّعِ وَاخْتِلَافِ التَّضَادِ
- ٣٦٤ أَنْوَاعُ الْاِخْتِلَافِ فِي الْكِتَابِ
- ٣٧٠ وَسَطِيَّةُ السَّلَفِ بَيْنَ فِرْقِ الْأُمَّةِ كَوْسَطِيَّةِ الْأُمَّةِ بَيْنَ الْأُمَمِ
- ٣٧٩ فِقْرَاتُ مَنْهَجِ التَّوْحِيدِ (المستوى الثاني)
- ٣٩٣ قَوَاعِدُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ
- ٣٩٣ مَعْنَى الْقَوَاعِدِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الضَّابِطِ
- ٣٩٣ أَهْمِيَّةُ دِرَاسَةِ الْقَوَاعِدِ
- ٣٩٤ مِنْ قَوَاعِدِ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ
- ٣٩٤ الْقَاعِدَةُ الْأُولَى: أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ كُلَّهَا حُسْنَى
- ٣٩٤ الدَّلِيلُ عَلَى هَذَا
- ٣٩٥ الْأَلْفَاظُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ
- ٣٩٨ أَنَّ (الدَّهْرَ) لَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ
- ٣٩٨ (القَدِيمُ) لَيْسَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ
- ٤٠٠ مَعْنَى (القَدِيمِ) عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ
- ٤٠٠ قَوْلُهُ ﷻ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَبِسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ»؟
- ٤٠٠ الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: إِذَا كَانَ الْاسْمُ مِنْ وَصْفٍ مُتَعَدِّ لَمْ يَتِمَّ الْإِيْيَانُ بِهِ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ ..
- ٤٠١ كَيْفَ يَكُونُ رَحِيمًا بِلَا رَحْمَةٍ؟
- ٤٠٢ أَنْوَاعُ الدَّلَالَاتِ ثَلَاثَةٌ

- ٤٠٢ مثال على ذلك
- ٤٠٢ إذا كان الاسم من وصف لازم لم يتم الإيمان به إلا بأمرين
- ٤٠٢ الفرق بين المتعدي واللازم
- ٤٠٣ إحياء الله الموتى ليس مأخوذاً من الحي، بل هو مأخوذ من المحيي
- ٤٠٣ الفرق بين اللازم والمتعدي من وجهين
- ٤٠٥ من قواعد الصفات
- القاعدة الأولى وهي من أهم القواعد: صفات الله تعالى كلها صفات كمال، لا نقص فيها بوجه من الوجوه.....
- ٤٠٥ الدليل على كمال صفات الله عز وجل من القرآن الكريم
- ٤٠٦ الدليل على كمال صفات الله عز وجل من الناحية العقلية
- ٤٠٨ هل يمكن أن يستدل بعدم المماثلة لمجرد إضافة هذه الصفة إلى الله أو لا؟
- ٤٠٩ كل صفة نقصي فإنها مُمتنعة على الله
- ٤١١ هل يوصف الله بالخيانة إذا خانه أحد؟
- ٤١٣ القاعدة الثانية: باب الصفات أشمل من باب الأسماء
- ٤١٣ خلاف العلماء في لفظ الجلالة هل هو مشتق من صفة أو هو علم مجرد؟
- القاعدة الثالثة: صفات الله سبحانه وتعالى تنقسم من حيث الثبوت والانتفاء، ومن حيث قيامها بالله.....
- ٤١٤ من أمثلة الصفات السلبية
- ٤١٦ ما عد من الصفات نقصاً فهي مُمتنعة في حق الله، وإن كانت كمالاً بحق المخلوق .. ٤١٧

- إذا كانت الصِّفَةُ كمالًا في حالٍ، ونقصًا في حالٍ، فنقول: تثبتُ في حالِ الكمالِ،
 ٤١٧ ولا تثبتُ فيما سواه.....
- المُخْلِصَةُ: أنَّ نفيَ النَّقْصِ له ثلاثُ مراتبٍ ٤٢١
- الأحوال التي أتت فيها الصِّفَاتُ السُّلْبِيَّةُ في كتابِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ٤٢١
- الحال الأولى: أن تكون مُجْمَلَةٌ لتدلُّ على عُمومِ كماله ٤٢١
- الحال الثانية: أن تكون نفيًا لما ادَّعاه الكاذبون في حَقِّه ٤٢٢
- الحال الثالثة: أن تكون دفعًا لتوهمِ نقصِ كمالٍ في ذلك الأمرِ المُعَيَّنِ ٤٢٣
- القاعدة الباطلة: إنَّ صِفاتِ اللهِ لا تثبتُ بخيرِ الأحادِ، ولو كانت صحيحةً ٤٢٤
- الدليل على أنَّ خَبَرَ الأحادِ يُقبَلُ ٤٢٥
- الصِّفَاتُ من حيث قيامها بالله ٤٢٥
- ١- الصِّفَاتُ الذَّاتِيَّةُ ٤٢٦
- أقسامُ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ ٤٢٧
- أ. المعنويَّةُ ٤٢٧
- من الأدلَّةِ على ذلك ٤٢٨
- ب. الخبريَّةُ ٤٢٨
- ٢- الصِّفَاتُ الفِعْلِيَّةُ ٤٣٠
- أ- باعتبارِ جنسِها ذاتيَّةً ٤٣٠
- ب- باعتبارِ النَّوعِ منها، قد تكونُ ذاتيَّةً باعتبارِ أصلِها، وفِعْلِيَّةً باعتبارِ أفعالِها،
 كالكلامِ ٤٣٠
- إنكارُ الأشاعرةِ والمعتزلةِ للصِّفاتِ الفِعْلِيَّةِ ٤٣٠

- ٤٣١ الرد عليهم من وجوه
- ٤٣٥ صفة الكلام ثابتة بالكتاب والسنة
- ٤٣٥ دليل ثبوتها من الكتاب
- ٤٣٥ دليل ثبوتها من السنة
- ٤٣٥ إجماع السلف من أن القرآن كلام الله
- ٤٣٦ الدليل على أن الله لم يزل ولا يزال مُتكلمًا
- ٤٣٧ من قواعد الأسماء والصفات
- ٤٣٧ قاعدة واحدة: أن أسماء الله وصفاته توقيفية
- ٤٣٧ الدليل من السمع على أن الأسماء والصفات توقيفية
- ٤٣٨ دلالة العقل على ذلك
- ٤٣٨ ١ - أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه عدوان على الله
- ٤٣٩ ٢ - التحدث عن الله من الأمور الغيبية التي لا مجال للعقل فيها
- ٤٣٩ قد يظن أحد أن هذه صفة كمال، وهي في الواقع صفة نقص
- ٤٣٩ الدلالة على أسماء الله تعالى تكون بالنص
- ٤٤٠ الدلالة على الصفات بأمور:
- ٤٤١ ١ - بالنص على الصفة بعينها.
- ٤٤١ ٢ - بتضمن الاسم لها.
- ٤٤١ ٣ - بالتصريح بفعل أو وصف دال عليها.
- ٤٤٢ أمثلة التصريح بفعل أو وصف دال على الصفة:
- ٤٤٢ ١ - الإرادة:

- ٤٤٢ قَسَمَ العلماءُ رَجْمَهُ اللهُ الإِرَادَةَ إلى قَسَمَيْنِ
- ٤٤٢ الإِرَادَةُ الشرعيَّةُ
- ٤٤٢ الإِرَادَةُ الكونيَّةُ
- ٤٤٣ الطاعاتُ الواقعةُ من بني آدم هل هي مُرادَةُ اللهِ؟
- ٤٤٣ الإِيْبَانُ من الكافر هل هو مرادُ اللهِ تعالى؟
- ٤٤٣ الكُفْرُ من المؤمنِ، هل هو مُرادُ اللهِ تعالى أو لا؟
- ٤٤٤ الأمثلةُ على الإِرَادَةِ الكونيَّةِ والشرعيَّةِ
- ٤٤٤ ٢- المجيء
- ٤٤٦ ٣- الانتقام
- ٢- من قواعدِ أدلَّةِ الأسماءِ والصفاتِ: ما لا يَدُلُّ إِلَّا على معنى يستلزمُ النَّقصَ
في حقِّ اللهِ عَزَّوَجَلَّ وَجَبَ نفيه
- ٤٤٧ أمثلةٌ عمَّا لم يردُّ في القرآنِ أو السُّنَّةِ نفيه أو إثباته:
- ٤٤٨ المثالُ الأوَّلُ: الجسمُ
- ٤٤٩ المثالُ الثاني: الحيزُ
- ٤٥٠ المثالُ الثالثُ: الجهةُ
- ٤٥٣ أمثلةٌ من الصفاتِ التي كثرَ الخوضُ فيها
- ٤٥٣ المثالُ الأوَّلُ: علوُّ اللهِ بذاتهِ فوقَ خلقِهِ
- ٤٥٣ إن قال قائلٌ: كلمةُ (بذاته) هل هي لائقةٌ أو غيرُ لائقةٍ؟
- ٤٥٤ العُلُوُّ يَنْقَسِمُ إلى قَسَمَيْنِ: علوُّ الصفةِ وعلوُّ الذاتِ
- ٤٥٤ القِسْمُ الأوَّلُ: علوُّ الصفةِ

- ٤٥٤ الدليل عليه من الكتاب
- ٤٥٤ الدليل عليه من السنة
- ٤٥٤ الدليل عليه من الإجماع
- ٤٥٥ القسم الثاني: علو الذات
- ٤٥٥ الدليل عليه من الكتاب
- ٤٥٩ الدليل عليه من السنة
- ٤٥٩ السنة القولية
- ٤٥٩ السنة الفعلية
- ٤٦٠ الإقرار
- ٤٦٠ الدليل عليه من الإجماع
- ٤٦٠ الدليل عليه من العقل
- ٤٦١ الدليل عليه من الفطرة
- ٤٦٢ خبر الجويني مع الهمداني
- ٤٦٢ الطوائف المخالفة في إثبات صفة العلو
- ٤٦٣ الطائفة الأولى تقول: إنَّ الله سبحانه وتعالى لا يوصف بالعلو، ولا بالسفل
هذا الكلام الذي لا يعقل، والكلام الذي حقيقته التعطيل المحض، والنفي ما الذي
حملهم عليه؟
- ٤٦٣ الطائفة الثانية تقول: إنَّ الله سبحانه وتعالى بذاته في كل مكان
- ٤٦٨ أقسام المعية
- ٤٦٨ ١ - المعية العامة

- ٤٦٩ ٢- المعية الخاصةُ
- ٤٧١ الجمعُ بينَ المعيةِ والعلوِّ
- ٤٧١ المثالُ الثاني: استواءُ اللهِ تعالى على العرشِ
- ٤٧١ (استوى) في اللُّغةِ العربيَّةِ تأتي على أربعةِ أوجهٍ
- ٤٧١ الوجهُ الأوَّلُ: إذا جاءتْ مقرونةً بـ(إلى)
- ٤٧٣ الوجهُ الثاني: تُعدَّى (استوى) بـ(على)
- ٤٧٣ الوجهُ الثالثُ: أنْ تُقرَنَ بـ(الواو)
- ٤٧٣ الوجهُ الرابعُ: أنْ تأتيَ غيرَ مقرونةٍ بشيءٍ
- ٤٧٤ مواضعُ ذكرِ الاستواءِ على العرشِ في القرآن
- ٤٧٥ تفسيرُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ للاستواء
- ٤٧٦ الردُّ على الدليلِ العقليِّ للمخالفين
- ٤٧٨ وصفُ العرشِ
- ٤٧٩ ما مادَّةُ هذا العرشِ؟
- ٤٧٩ كلامُ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ عن الاستواءِ
- ٤٨٠ المثالُ الثالثُ: اليَدانِ اللتانِ أثبتَّهما اللهُ تعالى لنفسِهِ
- ٤٨٠ اختلافُ الناسِ في إثباتِ اليدينِ على ثلاثِ طوائفٍ
- ٤٨١ قاعدةُ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ في إثباتِ الصفاتِ
- ٤٨٣ هل يَلزَمُ من إثباتِ اليَدِ الحقيقيَّةِ أنْ يكونَ اللهُ مُماثِلاً للخَلقِ؟
- إذا قال قائلٌ: إذا أثبتُّم اليَدَ أثبتُّم أنَّ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَجْزَاءً وَأَبْعَاضٌ، وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ
- ٤٨٣ مُنْزَعٌ عَنِ ذَلِكَ!

- ٤٨٤ الردُّ على المخالفين في إثبات صفة اليد بالشَّرْعِ والعقلِ
- ٤٨٥ مذهب أهل التَّحْرِيفِ والتَّعْطِيلِ
- ٤٨٥ الجوابُ عليهم
- ٤٨٥ الْمُؤَوَّلُ قائلٌ على الله فيما لا يَعْلَمُ من وجوه
- ٤٨٦ الوجوه التي وردت عليها اليدُ في النصوصِ:
- ٤٨٧ من أمثلة الأفراد
- ٤٨٧ من أمثلة التَّشْبِيهِ
- ٤٨٧ من أمثلة الجَمْعِ
- ٤٨٨ كلام السلف في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ﴾
- ٤٨٩ الجَمْعُ بين التَّشْبِيهِ والجَمْعِ في صفة اليد
- فإذا قُلْتَ: لماذا لم تَقُلْ: إِنَّ أَيْدِيَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ أَكْثَرُ مِنْ ثِنْتَيْنِ أَخْذًا بِالْجَمْعِ، لأنَّ الذي
- ٤٩٠ أَخْذَ بِالْجَمْعِ أَخْذَ بِالثَّنَيْنِ؟
- ٤٩١ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى إِثْبَاتِ الشَّمَالِ لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ
- ٤٩٢ قال بعض العلماء: لا نَصْفُهَا بِالشَّمَالِ، ولكنْ نَقُولُ: اليَدُ الأُخْرَى
- ٤٩٣ المَثَالُ الرَّابِعُ: كَلَامُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ
- ٤٩٤ دَلَالَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ وَاللُّغَةِ
- ٤٩٤ الدَّلِيلُ مِنَ الْكِتَابِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ
- ٤٩٤ الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ
- ٤٩٤ الدَّلِيلُ مِنَ الْإِجْمَاعِ
- ٤٩٥ الدَّلِيلُ مِنَ اللُّغَةِ

- ٤٩٥ الدليل من الكتاب على أن كلام الله تعالى بحرف
- ٤٩٥ الدليل من السنة على أن كلام الله بحرف
- ٤٩٥ الدليل على أنه بصوت من القرآن
- ٤٩٥ الدليل من السنة
- ٤٩٦ الدليل على أن كلامه متعلق بمشيئته من الكتاب والسنة
- ٤٩٧ كلام الله عز وجل صفة من صفاته غير مخلوقة
- ٤٩٨ القول في القرآن الكريم فرغ من القول في كلام الله على سبيل العموم
- ٤٩٩ قول أهل السنة والجماعة: القرآن كلام الله منزل غير مخلوق
- ٥٠٠ الدليل على لفظ (غير مخلوق)
- ٥٠١ الطوائف المخالفة لأهل السنة والجماعة في ذلك
- ٥٠١ الطائفة الأولى تقول: إن كلام الله مخلوق من مخلوقاته، لا صفة من صفاته
- ٥٠٢ رد أهل السنة والجماعة عليهم
- ٥٠٢ الطائفة الثانية تقول: إن كلام الله معنى قائم بنفسه غير متعلق بمشيئته
- ٥٠٤ رد أهل السنة والجماعة عليهم
- ٥٠٥ أدلة من قالوا: إن القرآن مخلوق
- ٥٠٥ الرد عليهم من وجوه
- ٥٠٨ المثال الخامس: مجيء الله تعالى وإتيانه
- ٥٠٨ الدليل من القرآن على هذه الصفة
- ٥١٠ شبهتان، والرد عليهما
- ٥١٣ الرد على قولهم: أن مجيء الله يستلزم قيام الحوادث به

- تفسير الإتيان في قوله تعالى: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ فَنحَرَ عَلَيْهِمُ
 ٥١٣ التَّقْفُ﴾
- المثال السادس: رُؤيةُ المؤمنينَ لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ ٥١٤
- الدليل من القرآن على إثبات الرؤية ٥١٤
- الدليل من السنة على إثبات الرؤية ٥١٥
- مذهب الخلف والأشاعرة وغيرهم في نفي الرؤية ٥١٥
- أدلة مذهب الخلف والأشاعرة ٥١٦
- جوابهم عن أدلة أهل السنة والجماعة ٥١٦
- ردود أهل السنة عليهم ٥١٨
- فهرس الأحاديث والآثار ٥٢١
- فهرس الفوائد ٥٢٩
- فهرس الموضوعات ٥٤١

